

# مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني  
المنوفى سنة ٤١٥ هـ

تحقيق  
الدكتور عدنان محمد زور  
بجامعة دمشق

القِسْمُ الْأَوَّلُ

دَارُ الشُّرَاثِ  
ص.ب. ١١٨٥ القاهرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله ؛ نحمده ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
ومن سيئات أعمالنا . اللهم هب لنا من أمرنا رشدا ، ولا تضلنا بأعمالنا ، واهدنا  
منك إلى سواء السبيل

وبعد ، فهذا كتاب « متشابه القرآن » للقاضي عبد الجبار ، يأخذ طريقه  
إلى النشر لأول مرة ، بعد أن فرغت من تحقيقه ومراجعته منذ أكثر من  
عامين ، وقصدت إلى تحقيق كتابه « تنزيه القرآن عن المطاعن » — الذي سبق  
له النشر عن نسخة واحدة — وبعض الكتب الأخرى للحاكم الجشمي ، أحد  
أعلام التفسير في القرن الخامس ؛ الذي جعلت من دراسة منهجه في التفسير  
وآرائه — الاعتزالية — في علم الكلام ، موضوع بحثي لدرجة الدكتوراه .

واليوم أعود لأقدم كتاب القاضي ، فأجدي قد قدمت له بمقدمة مطولة ،  
تناولات في فصلها الأول حياة القاضي رحمه الله ، وتحدثت في فصاها الثاني عن  
الكتاب ، وعن عملي في تحقيقه . وبالرغم من أنني قد أهملت بعض النقاط في حياة  
القاضي — التي أرجو أن أعود إلى الحديث عنها في مقدمة تحقيق « التنزيه » — إلا أن  
عبد الجبار أصبح في حياتنا الثقافية والعلمية أشهر من أن يعرف ، بعد أن نُشر  
كتاب « المغنى في أبواب التوحيد والعدل » وبعض كتبه القيمة الأخرى ،  
حتى إن حاله اليوم لتذكرنا بالمسكاة التي احتلها قديماً لدى العلماء والمصنفين ،  
وبخاصة المعزلة منهم الذين كانوا يلقبونه بقاضي القضاة ، ولا يطاقون هذا اللقب  
على سواء ، ولا يعنون به عند الإطلاق غيره .

والكلمة التي نحب أن نضيفها هنا بين يدي التحقيق : أننا اليوم بحاجة إلى التراث الأصيل لجميع الفرق الإسلامية ، نأخذ منه اليوم ما يؤكد وحدة الفكر الإسلامي وشموله ، بعد أن توزع - أو كاد - على أيدي المتأخرين من أشياع هذه الفرق . ولسنا نقصد من نشر كتب المعتزلة - الذين شوهت آراؤهم على أيدي الأشاعرة ودعاة الجبر والتواكل في العالم الإسلامي - إلى الانتصار لفرقة على أخرى ، أو إلى إحياء آراء فرقة خاصة من هذه الفرق ؛ لأنها جميعاً تستوى عندنا في عدم إحاطتها بنظرة الإسلام الشاملة للوجود ، وتصوره المفرد لعلاقة الإنسان بالله وبالكون ، ولا تخلو فرقة واحدة من الغلو في جانب ، والتفريط في جانب آخر ، ولكن « تركيز » كل منها على جانب بعينه ، يميننا اليوم على فهم أدق وأعمق لجوانب العقيدة الإسلامية ، وتصور الإسلام الكامل ، ونظرة الشاملة ، وتعامل القرآن الكريم مع جميع عناصر الكينونة الإنسانية ومقوماتها من « العقل » و « الروح » و « الحس » و « البديهة » وسائر عناصر الإدراك البشري بوجه عام .

ونزجوا على كل حال - أن يكون عندنا من الموضوعية وسعة الأفق ، ما نحاول معه الاستفادة من منهج المعتزلة العقلي ، ومن سائر المناهج الكلامية الأخرى ، في الدفاع عن الإسلام ، وشرح حقائقه أمام مناوئيه ومخالفيه ، من أبنائه والغرباء عنه على حد سواء .

عدنان محمد زرزور

# مقدمة التحقيق



# الفصل الأول

## القاضي عبد الجبار

١ - مولده ونسبه

هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسد أبادي ، ولد في ضواحي مدينة همدان - بإقليم خراسان - أو «سوادها» كما عبّر أبو حيان التوحيدي ، وإن كان من الممكن أن نرجح أنه ولد في بلدة «أسد أباد» لأنهم جروا على نسبته إليها وإلى همدان - والأولى على منزلة من الثانية - على طريقته في النسبة إلى البلد مسقط الرأس ، وإلى المدينة - أو قصبة الإقليم الذي تتبعه تلك البلدة ، نظراً لشهرة عاصمة الإقليم من جهة ، ولأن الغالب على طالب العلم الانتقال إليها للقاء المزيد من العلماء ، والقراءة على كبار الشيوخ ، من جهة أخرى . ثم إن الحاكم الجشعي يقول في ترجمته : «وأصله من أسد أباد همدان ؛ خرج إلى البصرة ، واختلف إلى مجالس العلماء» <sup>(١)</sup>.

---

(١) شرح عيون المسائل ، المجلد الأول ، ورقة ١٢٩ ، وقد نسبة الأستاذ - المرحوم - مصطفى السقا في مقدمة التحقيق التي صدر بها الجزء الرابع عشر من «الغنى» إلى «همدان» (إحدى القبائل اليمنية القديمة التي لا تزال باقية حتى الآن بجبالها المعروفة بجبال همدان في جنوبي جزيرة العرب) كما يقول ، في حين أن المصادر التي بين أيدينا تقول في نسبه (الهمداني - الأسد أبادي) فنسبه إلى هاتين البلديتين اللتين تقع إحداهما على منزلة من الأخرى ، وبعض هذه المصادر كذلك تنسبه إلى (أسر أباد) - وإن كان ذلك في حالة أحوالين فقط - وهذه أيضاً بلدة بخراسان ، فذكر هذه البلاد مجتمعة يرجح أن يكون نسبة القاضي إلى (همدان) البلد ، دون القبيلة العربية اليمنية ، وإن كانوا يقولون في بعض الأحيان (الهمداني) بالإجمال . وربما كان القاضي يرجع في نسبه إلى إحدى القبائل اليمنية القديمة ، وأنه (عربي صليب) كما =

وليس فيما بين أيدينا من المصادر تحديداً لتاريخ ميلاده ، شأنه في ذلك شأن الكثير من القدماء ، وإن كانت أكثر هذه المصادر تذكر أنه «متمتر طويلاً» ، وبعضها ينص على أنه قد جاوز التسعين (١) ، فإذا علمنا من كتب التراجم هذه أنه توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة ؛ أمكننا القول إنه ولد في أواخر الربع الأول من القرن الرابع .

أما وفاته رحمه الله ، فكانت في شهر ذي القعدة سنة خمس عشرة وأربعمائة ، كما ذكر أكثرهم (٢) . ولعل وفاته في أواخر هذا العام هو السبب الذي جعل الحاكم يشكك في تاريخ وفاته ، فيجعلها بين عامي ٤١٥ - ٤١٦ ، ولهذا يصعب الأخذ بما حسبه الخطيب البغدادي أن وفاته - وقد جزم أنها في عام ٤١٥ - كانت في أول هذا العام (٣) .

---

== يقول الأستاذ السقا ! ولكن الكتب التي ترجمت للقاضي لم تتعرض لشيء من ذلك . وأدق ما بين أيدينا أن أصله من « أسد أباد » كما نص على ذلك الحاكم رحمه الله . انظر السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ٢١٩/٣ ، معجم البلدان لياقوت ٩٨١/٤ ، ٢٤٢/١ ، ٢٤٥ .

(١) قال ابن كثير : « وقد طال عمره » وقال السبكي : « عمر دهرًا طويلاً حتى ظهر له الأصحاب » وقال ابن الأثير « وقد جاوز التسعين » وقال الذهبي : « مات في ذي القعدة ستة خمس عشرة وأربعمائة من أبناء النسيين » انظر شذرات الذهب ٢٠٣/٣ طبقات الشافعية ٢٢٠/٣ الكامل ٣١٥/٧ سير أعلام النبلاء مجلد ١١٠ ورقة ٥٤

(٢) انظر طبقات الشافعية ، وسير أعلام النبلاء ، المصدر السابق - مصور دار كتب رقم ١٢١٩٥ ج - ولسان الميزان ٣٨٦/٣ وليس فيه ذكر الشهر ، وطبقات المفسرين للداودى - مخطوط - وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٦ طبع ليدن ، وشذرات الذهب ٢٠٣/٣ .

(٣) قال صاحب تاريخ بغداد : « مات عبد الجبار بن أحمد قبل دخول الريح في رحلتى إلى خراسان وذلك في سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وأحسب أن وفاته كانت في أول السنة » تاريخ بغداد ١١ / ١١٥ ، وأبعد من هذا الحسبان ما ذكره ابن الأثير عرضاً أنه توفي عام ٤١٤ .

وقد توفي في مدينة الري ، ودفن فيها بداره ، رحمه الله .

## ٢ — نسأته وتوليته القضاء

نشأ القاضي في أسرة فقيرة رقيقة الحال ، من أب يعمل حلاجاً في سواد  
همدان ، وشب الابن على هذه الرقة التي لازمته حتى بعد زواجه ورزقه بالولد ،  
ولسكنه مالبث بعد أن اتصل بالصاحب ابن عباد وولى قضاء الري ، أن أترى نراء  
واسعاً ، واقتنى المال والمعار .

وكان سبب توليه القضاء : أن الصاحب إسماعيل بن عباد — أشهر وزراء  
دولة بني بويه في العراق وفارس وخراسان ، المتوفى سنة ٤٨٥ — كان لا يرى  
تولية القضاء ، في دولته الشيعية ، إلا لمن كان معروفاً بالاعتزال <sup>(١)</sup> ، وكان  
عبد الجبار بدأ يعرف بإمام المعتزلة في عصره ، فاتصل به الصاحب واستدعاه  
إلى الري ، وكتب له عهداً بتوليته رئاسة القضاء في الري وقزوین وغيرها من  
الأعمال التي كانت لفخر الدولة سنة ٤٦٧ ، ثم أضاف إليه بعد ذلك في عهد آخر  
إقليمی جرجان وطبرستان بعد «فتحهما» فيما يبدو <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر شرح عيون السائل للحاكم الجعفي ١ / ١٥٥ — مخطوط — حيث أقال  
المؤلف — وهو معتزلي يذهب في الفروع مذهب الزيدية — الحديث عن «الصاحب الجليل  
كافي الكفاة رحمه الله» بعد فراقه من تعداد المعتزلة من آل بويه ، فقال فيه : إنه جمع بين  
السلام والفقه والحديث واللغة والنحو ، وبين النظم والنثر . وقال : إنه قرأ الكلام على أبي  
عبد الله — أحد شيوخ القاضي — وإنه كان في ابتداء أمره إمامياً ثم رجع إلى الاعتزال . وفي  
«طن» الحاكم أنه كان زيدياً ، ونقل عن القاضي قوله : «مولانا الصاحب شيعي شعير ،  
معتزلي التصنيف» . وانظر جولد تسهر : مذاهب التفسير الإسلامي ص ١٨٩ .

(٢) انظر لسان الميزان ٣ / ٣٨٧ ورسائل الصاحب : بتحقيق عبد الوهاب عزام والدكتور  
ضيف ، صفحة ٣٤ وصفحة ٤٢ الطبعة الأولى .

وكان القاضي ، كما يظهر من هذا العهد ، مثال العدل والورع في أحكامه ، فقد جاء في أسباب إضافة جرجان وطبرستان إلى أعماله : أن أمير المؤمنين « ألفاه الكافي فيما استكفاه » ، الوافي بما قلده واسترعاه . قد نهض من قضاء قضائه ، بما أحمد فيه رضى مسعاته . مؤدياً حق الله في الأخذ بالعدل ، والحكم بالفصل . والقضاء بموجب الدين ومقتضاه ، والإمضاء على سنن الشرع ومفضاه . لا يميل به هواء عند الارتداد ، ولا يختلف مغزاه في الاعتبار والاجتهاد . الورع مركبه وسيله ، والحق مقصده ودليله . قد ضربت بحسن مذهبه الأمثال ، وشددت إلى اقتباس عامه الرجال . . . »

ثم بعد أن ذكر البلاد المضافة إليه ، قال : « ممتعاً رعية هذه البلاد بكفايته ، قاسماً لهم حظوظهم من رعيته ودرايته . فأولى الولاية من جمع فيه الحلم والحجى ، وأكفى الكفة من أجمع عنيه في العلم والتقى <sup>(١)</sup> . »

ولم يكن الوزير صاحب يخفى إعجابه الشديد بكفاءة القاضي وعلمه وفضله ، فكان يقول فيه : إنه « أفضل أهل الأرض » ، « وأعلم أهل الأرض » <sup>(٢)</sup> .

ويذكر الحاكم في طبقات المعتزلة أن القاضي بقي في الري ، بعد أن استدعاه إليها صاحب ، مواظباً على التدريس إلى أن توفي . وهذا يدل على أن

(١) انظر رسائل صاحب ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) انظر طبقات المعتزلة ، ص : ١١٢ ، وانظر رسائل صاحب ، في مواضع متفرقة ، يظهر فيها أثر هذا الإعجاب ، حيث يخاطبه بقوله ( قاضي القضاة الأجل ) ويقول فيه ( أفضى القضاة ) ويتبع لقبه : قاضي القضاة ، بالدعاء له بدوام التأييد والعز والبقاء ، ويقول كذلك : ( وما بيني وبين قاضي القضاة يكبر عن الشكر ، لابل عن إجراء الذكر ) . انظر الرسائل للصفحات : ١٣٩ ، ١٨٣ ، ١٨٩ .

أعباء منصبه الكبير ما كانت لتشغله عن الإملاء والتدريس ، إلى أن تفرغ لذلك في نهاية الأمر بعد عزله عن القضاء ، عقب وفاة صاحبه الوزير صاحب الأديب <sup>(١)</sup> .

ويقال في أسباب عزله : إنه كان قليل الوفاء للصاحب الذي قدّمه وأعلى منزلته في دولة بتي بويه ، فقد رفض القاضي الصلاة على صاحبه ، وقال إنه لا يرى الترحم عليه ، لأنه مات من غير توبة ! ولا بد لمرتكب الكبيرة ، في مذهبهم ، من التوبة حتى لا يكون حكمه الخلود في النار !

قالوا : فتمت عليه نحر الدولة لذلك وقبض عليه ، وعزله من منصبه ، وصادره على ثلاثة آلاف ألف درهم <sup>(٢)</sup> .

ولكن هذا في الواقع لا يفسر سبب عزله ومصادره ، بمقدار ما يفسره عادة أصحاب السلطان في ذلك الوقت ، بمصادرة كبار الدولة عند عزلهم ، أو عند وفاتهم ، والغضب عليهم في بعض الأحيان ، حتى عدت لمصادرة من « الموارد » الهامة للأمرء والسلطين ! سواء أكان ذلك لاعتقادهم أن ثروات هؤلاء قد ساقها إليهم منصبهم الكبير ، أم لمجرد الحصول على المال ، وخشية أن يؤثّر هؤلاء المعزولون الناس بأموالهم !

وببعد أن يكون نحر الدولة قد صادر القاضي وعزله لقلّة وفئه للصاحب ، وقد قام بعد ذلك بمصادرة أموال صاحب نفسه <sup>(٣)</sup> !.

(١) انظر لسان الميزان : ٣٨٧/٣ .

(٢) انظر ابن حجر : المصدر السابق ، معجم الأديباء : ياقوت ( طبع مصر ) ٢٩٩/٦ .

(٣) انظر مقدمة المحقق الدكتور عبد الكريم عيّن ، لشرح الأصول الخمسة ص

على أن ورع القاضى فى تطبيق مذهبه فى هذا المقام مما يصعب تبريره فى مواجهة العامة ، حتى طعنوا على القاضى فى قلة الوفاء <sup>(١)</sup> - كما رأينا - كما أنه كان أبعد ما يكون عن اعتبارات الولاء والصداقة والسياسة جميعاً . وربما لم يكن له ما يبرره - فى الواقع - فى مذهب القاضى نفسه إذا صح ما نسبته بعض المصادر إلى الصاحب من أن الكبيرة التى ارتكبها ، والتى لم يعلم له القاضى توبة منها ، كانت شرب النبيذ <sup>(٢)</sup> ! .

على أن القاضى ، رحمه الله ، قد رمى من بعض خصومه بأنه لم يكن محموداً فى القضاء - وهذا ما ينفى عهده أمير المؤمنين الذى أشرنا إليه - كما أن النوحيدى ، لسبب ما ، انفرد بإخفاش القول فيه ، حتى إنه لم يجد ما يبرره عن استدعاء الصاحب له واعجابه به ، غير قوله : « واتصل بابن عباد فراج عليه أحسن سمته ولزوم ناموسه ! » وقبل أن يسترسل فى ذم الكلام وأهله ويتوسع فى ذلك ، قال فى القاضى : « وولى القضاء ، وحصل المال حتى ضاهى قارون فى سعة المال ؛ وهو مع ذلك نفل <sup>(٣)</sup> الباطن ، خبيث المعتقد ، قليل اليقين » <sup>(٤)</sup> .

ولقد علم أبوحيان - وكان حرياً به الايفرغ ما فى نفسه على القاضى - أنه لم يصدق القول فى الرجل ، لأنه لا سبيل له إلى الاطلاع على باطنه ، حتى يقول فيه إنه كان خبيث المعتقد أو قليل اليقين !! ولأن الذى يدل عليه ظاهره - فيما كتب

(١) انظر معجم الأدباء لياقوت : ٢٩٩/٦ .

(٢) راجع مذاهب التفسير الإسلامى لجولد زهر ، ترجمة الدكتور التجار رحمه الله

ص ١٩٠ .

(٣) نقلت نيته : ساءت ، ونقل قلبه على : ضغين . انظر أقرب الموارد ص ١٣٢٤ .

(٤) راجع لسان الميزان لابن حجر : ٣٨٦/٣ - ٣٨٧ .

وأملى - أنه لم يكن كذلك رحمه الله ، ولقد كان يسع أبا حيان ألا يوسع القاضي من السباب والشتم - لولا طبع يحمله على ذلك (١) - إذا كان رأيه سبباً في الكلام على ما يزعم .

### ٣ - ثقافة القاضي وسبوغه ومنزله العلمية

بدأ القاضي حياته دارساً للأصول على مذهب الأشعرى ، وفتقها على المذهب الشافعى ؛ قال الحاكم : « وكان في ابتداء حاله يذهب في الأصول مذهب الأشعرية ، وفي الفروع مذهب الشافعى ، فلما حضر المجالس وناظر ونظر ، عرف الحق فانقاد له » (٢) .

وكان أراد أن يقرأ فقه أبى حنيفة على أبى عبد الله البصرى (٣) . فقال له :

(١) ذكر ياقوت أن أبا حيان ( كان قصد ابن عبد إلى الرى فلم يرزق منه فرجع عنه ذاماً له ! ) ثم قال : ( وكان أبو حيان مجبولاً على الغرام بلب الكرام ! ) وبحسب القاضي عندنا أن يعد في هؤلاء . انظر معجم الأدباء . ١٨٧/٦ .

(٢) شرح عيون المسائل للحاكم الجسمى ، الجزء الأول ، ورقة ١٣٠ ، وانظر طبقات المعتزلة ، طبع بيروت ، ص ١١٢ .

وقد وضعه الحاكم على رأس طبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة ، فقال : « فمن هذه الطبقة ، بل أوهم وأقدمهم فضلاً قاضى القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد . . . » ثم قال : « وهو يعد من معتزلة البصرة من أصحاب أبى هاشم لصيرته مذهبه » المصدر السابق ، ورقة ١٢٩ . وانظر الحديث عن فرعى المعتزلة الكبيرين : معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد ، وأهم رجالات كل من الفرعين ، والمسائل التى دارت عليها فلك أبحاث كل منهما : ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين رحمه الله ، الجزء الثالث . وانظر حديثنا عن كتاب ( فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ) للقاضى ، فى ثبت كتبه القادم .

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن على البصرى ، ذكر قاضى أنه كان من أصحاب أبى هاشم - وهم الذين قدمهم فى طبقاته على رجال الطبقة العاشرة - وأنه أخذ أولاً عن أبى على بن خلاد ثم عن أبى هاشم ( لكنه بلغ مجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره ) أخذ الفقه عن أبى الحسن =

هذا علمٌ كلُّ مجتهد فيه مصيب - المعتزلة من المصوِّبة كما هو معلوم - وأنا في الحنفية ، فكن أنت في أصحاب الشافعي ، قال الحاكم : « فكان بلغ في الفقه مبلغاً عظيماً ، وله اختيارات »<sup>(١)</sup> لكنه ما لبث أن وفر أيامه على الكلام دون الفقه ، وكان يقول في ذلك : لافقه أقوام يقومون به طلباً لأسباب الدنيا ، وعلم الكلام لا عرض فيه سوى الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

قرأ الكلام مدة على أبي إسحاق بن عياش<sup>(٣)</sup> ، ثم رحل الى بغداد وأقام عند الشيخ أبي عبد الله مدة مديدة « حتى فاق الأقران وخرج فريد دهره » كما يقول الحاكم .

---

= الكرخي ولازمه الزمان الطويل . وقد جرت عادة القاضي على وصفه بالشيخ المرشد أبي عبد الله . توفي رحمه الله سنة سبع وستين وثلاثمائة . انظر شرح عيون المسائل : ١ / ورقة ١٢٥ - ١٢٦ ، وضيقات المصنف ، ص : ١٠٥ - ١٠٧ .

(١) شرح عيون المسائل - المصدر السالف - ١ / ١٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الورقة ، وانظر طبقات المعتزلة ص ١١٢ طبع بيروت .

(٣) هو ابراهيم بن عياش البصري ، من رجال الطبعة العاشرة . قال القاضي : ( وهو الذي درسنا عليه أولاً ، وهو من الورع والزهد والعلم على حظ عظيم . وكان مع لقائه لأبي هاشم استكثر من أبي علي بن خلاد . ثم من الشيخ أبي عبد الله ، ثم انقرذ ) شرح العيون ١ / ورقة ١٢٦ .

وبذلك يكون القاضي قد أخذ ممن قرأ على أبي هاشم الجبائي ( ت ٣٢١ ) ، والواقع أن نظرة واحدة في كتب القاضي - وبخاصة المغني - توضح مدى عنايته الكبيرة بآراء أبي هاشم وآراء أيه أي على ( ت ٣٠٣ ) وهو يقول عن كل منهما : شيخنا فلان : حيثما نقل عنهما أو استشهد بهما . وغالباً ما ينقل ذلك في كل صفحة من صفحات المغني وسائر كتبه تقريباً . حتى بعد أكبر أنصار المدرسة الجبائية وعمدها ، فوق أنه لسانها وقلمها . وإذا كان الانتصار الأخير - أو الانتشار - كتب في المعتزلة لآراء أبي هاشم - كما يذكر مؤرخو الفرق - فإن الفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى القاضي عبد الجبار ، الذي تبني آراء أبي هاشم بخاصة ، وآراء المدرسة الجبائية بعامة ، ودافع عنها ، وخلصها في إملأاته الكثيرة .

وسمع الحديث من أبي الحسن إبراهيم بن سلمة القطان (ت ٣٤٥) وعبد الرحمن ابن حمدان الجلاب (ت ٣٤٦) ، وعبد الرحمن بن جعفر بن فارس (ت ٣٤٦) والزبير بن عبد الواحد الأسدي (ت ٣٤٧) ، وغيرهم .

والواقع أن القاضى لم يكن متمكناً من الكلام ، أو الفقه ، دون سائر فروع الثقافة الإسلامية الأخرى ، فقد درس التفسير وأصول الفقه والحديث وغيرها ، بل يمكن القول إنه كان متمكناً من جميع فروع الثقافة المعروفة في عصره .

وما يكون لمن « انتهت الرئاسة في المعتزلة إليه حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع ، ومن صار الاعتماد على كتبه التي نسخت كتب من تقدمه من المشايخ » . كما يقول الحاكم ، إلا أن يكون كذلك . وسوف نشير بشيء من التفصيل إلى كتبه المتصلة بتفسير القرآن عند الكلام عن كتابه في التشابه ، ونعرض هنا إلى بعض ما قيل في منزلته ، رحمه الله ، في أهم فروع الثقافة الإسلامية الأخرى .

### ففى علم الكلام :

يقول الحاكم : « وليس تحضرني عبارة تنبئ عن محله في الفضل وعلو منزلته في العلم ، فإنه الذى فتن الكلام ونشره ، ووضع فيه الكتب الكثيرة الجليلة التى سارت بها الركبان وبلغت الشرق والغرب ، وضمنها من دقيق الكلام وجليله ما لم يتفق لأحد مثله .. » <sup>(١)</sup> .

ويذكر له من هذه الكتب . « كتاب الدواعي والصوارف ، والخلاف والوفاق . وكتاب الخاطر ، وكتاب الاعتماد ، وكتاب المنع والمنع ، وكتاب

(١) شرح عيون المسائل للحاكم ، الجزء الأول ، ورقة ١٢٩

ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز .. إلى أمثال ذلك مما يكثر» (١) .

ويقول: «وأما فيه الكثيرة ، نحو المغنى ، والفعل والفاعل ، وكتاب المبسوط ، وكتاب المحيط ، وكتاب الحكمة والحكيم ، وشرح الأصول الخمس ونحوها» .

ويذكر أن له كتباً في الشروح لم يسبق إلى مثلها « كشرح الجامعين ، وشرح الأصول ، وشرح المقالات ، وشرح الأعراس » وكتباً أخرى في تكملة كتب المشايخ - كل ذلك في الكلام - « صنفه على مثل طريقتهم ونمط كتابتهم . كتكملة الجامع ، وتكملة الشرح .. » إلى جانب كتب أخرى في النقض على المخالفين وكتبهم « أوضح فيها بطلان قولهم ، كنقض اللمع ، ونقض الإمامة » وكتب في مسائل وردت عليه من الآفاق فأجاب عنها « نحو الطوسييات ، والرازيات ، والمكبريات ، والقاشانيات ، والمصريات ، وجوابات مسائل أبي رشيد ، والنيسابوريات ، والخوارزميات » وكتب في المسائل التي وردت على المشايخ « فأجابوا عنها بصحيح وفاسد ، فبينه رحمه الله وتكلم عليه ، ككلامه في المسائل الواردة على أبي الحسن ! والمسائل الواردة على أبي القاسم ، والمسائل الواردة على أبي علي ، وأبي هاشم » إلى كتب أخرى كثيرة ذكرها الحاكم ، وقال بعد أن فرغ من عرضها : « وغير ذلك مما يكثر تعداده ، وذكر جميع مصنفاته يتعذر » (٢) .

(١) المصدر السابق ورقة ١٣٠ ، ويذكر الحاكم أن هذه الكتب قد سبق القاضي إلى التصنيف في بابها (غير أنه لم يسبق إلى مثل تصنيفه في حسن روثه وديباجته وإيجاز ألفاظه وجودة معانيه ..)

(٢) المصدر السابق .

وغنى عن البيان أن القاضى وهو يؤلف أو يملئ فى الكلام على مذهب أصحابه - وكان مقدّمهم وصاحب الرياسة فيهم - ما كان له أن يتهاون فى إقامة الدليل على بطلان مذهب خصومه من الأشاعرة وغيرهم ! بل على العكس من ذلك نجده فيما يتصل بالأشاعرة وإمامهم أبى الحسن، رحمه الله، يشتد فى القسوة عليهم فى كثير من الأحيان، نظراً لغلبيتهم على العامة، ولعرفته بمواطن الضعف فى هذا المذهب الذى كان قد نشأ عليه، ولهذا لا نجد فى اتهام بعض كتاب التراجم له، كالذهبي وابن حجر، بأنه من غلاة المعتزلة، ما يوجب البحث والتأمل. لكن من طريف ما يتصل بهذا الموضوع ما نقله صاحب لسان الميزان عن الخليلي قال: « كتبت عنه، وكان ثقة فى حديثه، لكنه دأب إلى البدعة لآجل الرواية عنه <sup>(١)</sup> » وما نقله ابن العماد عن ابن قاضى شعبة قال: « وكان شافعى المذهب، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال <sup>(٢)</sup> »، وكأن الجمع بين المذهب الشافعى فى الفروع، والاعتزال فى الأصول، من المحال ! أو كأن الشافعية لم يكن فيهم معتزلى واحد قبل القاضى عبد الجبار ! سواء أكان من عامتهم، أم من شيوخهم <sup>(٣)</sup> !

#### وفى أصول الفقه :

نجد ابن خلدون يتحدث عن أفضل ما كتب فيه على طريقة المتكلمين، فيجمل لكل من الأشعرية والمعتزلة فى ذلك كتابين : البرهان : لإمام الحرمين

(١) ابن حجر : ٣/ ٣٨٧ .

(٢) شذرات الذهب : ٣/ ٢٠٣ .

(٣) انظر الفصل الذى عقده الحاكم للذين ذهبوا مذهب العدى من الفقهاء، والذى تحدث فيه عن ذهب إلى الاعتزال من أصحاب الشافعى، ومنهم أبو بكر الصيرفى، وأبو بكر الدقاق، وأبو بكر انفال الشافعى : شرح عيون المسائل : ١/ ورقة ١٥٨، وانظر فيه قضاة الشافعية الذين كانوا يرون رأى المعتزلة، ورقة ١٣٤؛ والورقة ١٣٦ .

والمستصفي : للفرزالي ، وكتاب العمدة للقاضي ، وشرحه « المعتمد » لأبي الحسين البصري . ثم يقول : « وكانت الأربعة قواء هذا الفن وأركانها »<sup>(١)</sup> .

بل إن الزركشي في البحر المحيط لا يرى أن أحداً يستحق الذكر بعد الشافعي غير الباقلاني والقاضي عبد الجبار ، ويكاد أن ينسب الناس بعدهما إلى التقليد في هذا الفن ، فيقول بعد أن أوضح جهود الشافعي ، رضي الله عنه ، في تقعيد هذا العلم : « وجاء من بعده ، فبينوا وأوضحوا ، وبسطوا ، وشرحوا ، حتى جاء القاضيان : قاضي السنة أبو بكر بن الطيب ، وقاضي المعتزلة عبد الجبار ، فوسعا العبارات وفككا الإشارات ، وبيننا الإجمال ، ورفعنا الإشكال » ثم يقول : « واقتنع الناس بآرائهم ، وساروا على أخذ نازهم ، فخرروا وقرروا ، وصوبوا وصوروا »<sup>(٢)</sup> .

ثم إنه في كتابه السابق ؛ وهو يقع في ثلاث مجلدات ضخام ، لا يكاد يذكر مسألة من مسائل أصول الفقه إلا ويورد فيها رأى القاضي عبد الجبار .

وقد أشار السبكي والداوودي إلى منزلة القاضي في هذا العلم ؛ بعبارة موجزة تشعر بأن الأمر أشهر من أن يتحدث عنه ، فقالا : « وكان له الذكر الشائع بين الأصوليين »<sup>(٣)</sup> .

(١) مقدمة ابن خلدون ؛ تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وإلى ص : ١٠٣١ . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ . وقد قال الحاكم : إن للقاضي في أصول الفقه ( كتاباً جامعاً لم يسبق إلى مثلها ، كالنهاية ، والعمد ، وشرح العمد ) . وعلى ذلك يكون ( المعتمد ) لأبي الحسين شرحاً آخر للعمد ، أو شرحاً لكتاب آخر غير العمد ، وهو الأرجح .

راجع شرح عيون المسائل : الجزء الأول ، ورقة ١٣٠ / و

(٢) البحر المحيط ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٨٣ ، أصول فقه ، المجلد الأول .

(٣) السبكي : ٢١٩ / ٣ . الداوودي : طبقات المفسرين ، مخطوط دار الكتب .

## دراسات أصولية فريدة :

بل إننا نجد عند القاضي في ميدان الدراسات الأصولية ، بناء على منهجه الدقيق في البحث ، مسائل وأبحاثاً لم يسبق إليها ، فكتابه «المغنى» - وهو في علم الكلام ، أوفى أصول الاعتقاد ، كما يعبرون - يحوى بين أجزائه جزءاً يحمل عنوان «الشرعيات» - الجزء السابع عشر - تناول فيه مباحث في أصول الفقه ، كمسائل الإجماع والقياس والاجتهاد ، وأبحاث العموم والخصوص ، والأمر والنهي ؛ ونحوها ، على غير ماتناولتها كتب أصول الفقه ، فقد كان يكتفى منها بذكر جملة القول ، وما يجرى منها بجرى الأصول ، ولهذا وضعها في كتاب خصه بعلم الكلام ، وهو يقول في ذلك : « وإنا نذكر في هذا الموضوع جمل القول في الأدلة ، لأن الفرض بيان ما يعرف به الأحكام في الوعد والوعيد ، دون تقصى القول في أصول الفقه <sup>(١)</sup> » ويقول : « وإنا نذكر الآن جمل الأدلة ، لوقوع الحاجة إليها في باب معرفة أصول الشرائع ، والوعد والوعيد ، والأسماء والأحكام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والإمامة ، لأن هذه الأبواب أصلها الأدلة الشرعية ؛ فلا بد من بيان أصولها <sup>(٢)</sup> »

ويرى الأستاذ المرحوم أمين الخولى - الذى حرر نص الشرعيات - أن بأمثال هذه العبارات ونحوها من الإشارات الكثيرة في الجزء المذكور « ندرك أن موضوع هذا الجزء هو ما يلتقى فيه «الأصْلان» اللذان سماهما الأقدمون : أصل الاعتقاد ، وأصل العمل .. أو أصول العقيدة ، وأصول الفقه ، يعرض فيه قاضى القضاة لهذه الناحية مبيناً صلة أصول الفقه بأصول الاعتقاد ، وهذا ما يبينه قوله :

(١) انظر الشرعيات (ج ١٧ من المغنى) ص : ٩٢ -

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

ولمّا نذكر في هذا الكتاب ما يجري مجرى الأصول .. (١) »

ثم يقول الأستاذ الخولي : « ويكون هذا الجزء صنفًا غير كثير ولا شائع في تناول الأصول العليا لأبحاث أصول الفقه، من حيث التقاؤها مع أصول العقيدة، يتناول ما قد يجمع أصحاب أصول الفقه القول فيه، أو يتركون التعرض له أحيانًا، ويدع التفاصيل لمكانه من تناول أصحاب الفقه وأصوله (٢) » .

وكان القاضي بهذا يحاول - غير مسبق - أن يقعد لأصول الفقه، أصولاً من الفكر والعقيدة المذهبية .

#### في الفقه :

أما مكانة شيخنا في الفقه ، على المذهب الشافعي ، فقد تقدمت في بيانها عبارة الحاكم أنه « بلغ في الفقه مبلغاً عظيماً ، وكانت له اختيارات » وطبيعي أن يكون للقاضي - ومنزلته في أصول الفقه ما قدمنا - اختيارات في هذا الفن ! .

#### وفي الحديث :

أتاح له مماعه على كبار الحديثين فرصة الدراية الواسعة في فنونه المختلفة ، وقد ترك لنا من أماليه فيه ، كتاب : « نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد » تعرض فيه لكثير من أبواب الحديث - على ترتيبها المعروف عند أكثر الحديثين - وخص منها بالذكر : الأحاديث المتشابهة .

والواقع أن نظرة واحدة في فهرس الكتب التي ألفها القاضي أو أملاها على

(١) المقتنى : ج ١٧ ، تقديم الأستاذ الخولي ، ص : ٥ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

تلامذته ، تبين مدى ثقافته الغزيرة ، واطلاعه الواسع ، ومنزلته الكبيرة في الفكر الإسلامي ، القائمة على المشاركة في شتى فروع الثقافة الإسلامية ، وعلى الدفاع عن الإسلام ورد مطاعن الطاعنين <sup>(١)</sup> .

### في مجال الدفاع عن الاسلام :

وبحسبنا أن نشير هنا ، في مجال هذا الدفاع المجيد ، إلى كتابه : « تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد » الذي قال فيه ابن كثير : إنه « من أجل مصنفاته وأعظمها ، وقد أبان فيه عن علم وبصيرة جيدة » والذي قال فيه الذهبي : « إنه أجاد فيه وبرّز » <sup>(٢)</sup> .

وقد اطلع العلامة المرحوم الشيخ زاهد الكوثري على مخطوطة هذا الكتاب وقال فيه ، في معرض حديثه عن بلاء المعزلة في الدفاع عن الإسلام « إزاء الدهريين ، ومنكري النبوة ، والثنوية ، والنصاري ، واليهود ، والصابئة » وأصناف الملاحدة »

قال : « ولم نر ما يقارب كتاب تثبيت دلائل النبوة للقاضي ؛ في قوة الحجاج وحسن الصياغة ، في دفع شكوك المتشككين » <sup>(٣)</sup> .

(١) قال الحاكم : ( ويقال إن له أربعمائة ألف ورقة مما صنف ، في كل فن ، ومصنفاته أنواع ) وقد قام الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثمان ، في مقدمة التحقيق التي صدر بها ( شرح الأصول الخمسة ) بعمل فهرس شامل لكتب القاضي ، مع ذكر المصدر ، أو المصادر ، التي أشارت إلى كل منها ، وبيان موضوعها .

انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٢٠ — ٢٣ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٣ / ٣٨٦ . شذرات الذهب : ٣ / ٢٠٣ .

(٣) انظر ص : ١٨ من مقدمة الشيخ زاهد لكتاب (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر

## ٤ - تلامذته

أما تلامذته فهم كثيرون ، وقد نقل عن أبي سعيد السمان ، أنه قال ؛ « دُوِّخَت البلاد فادخلت بلداً وناحية إلا وفيها من أخذ عن قاضى القضاة » ، وقال الحاكم فى رجال الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة إنهم « أصحاب قاضى القضاة والذين قرءوا عليه وقرءوا على من فى طبقة من علماء المتكلمين » ، وقال فى موضع آخر : إنه قد اتفق له من الأصحاب ما لم يتفق لأحد من رؤساء الكلام<sup>(١)</sup>.

وكان من أشهر تلامذته ، رجال الطبقة المذكورة :

١ - أبو رشيد النيسابورى ( سعيد بن محمد ) ، قال فيه الحاكم : « وكان يفتادى المذهب ، واختلف إلى مجلسه وهو نصف ، فدرس عليه وقبل عنه أحسن قبول ، وصار من أصحابه . وإليه انتهت الرئاسة فى المعتزلة بعد قاضى القضاة .. وكان القاضى يخاطبه بالشيخ ، ولا يخاطب به غيره »<sup>(٢)</sup> . وله تصانيف جيدة منها كتاب « ديوان الأصول »<sup>(٣)</sup> فى فتاوى الكلام .

---

= وانظر فى إشاراتى ، رحمه الله ، برد القاضى عبد الجبار على الباطنية : مقدمته لكتاب ( كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة ) المطبوع مع كتاب ( التبصير فى الدين ) للإسفرائينى - كلاهما بتحقيقه - ص : ١٩٠

(١) شرح عيون المسائل ١ / ١٣٠

(٢) المصدر السابق ، ورقة ١٣٥

(٣) والقاضى هو الذى أحال على تلميذه الكتابة فى هذا الموضوع ؛ قال الحاكم : ( وسمعت غير واحد من مشايخنا يقول إن قاضى القضاة سئل أن يصف كتاباً فى فتاوى الكلام يقرأ ويطلق ، كما هو فى الفقه ، وكان مشغولاً بغيره من التصانيف فأحال على أبى رشيد ، فصف ديوان الأصول ، وابتدأ بالجواهر والأعراض ، ثم بالتوحيد والعدل ) شرح العيون ١ : ١٣٥ .

٢ — وأبو يوسف القزويني (عبد السلام بن محمد) ، قال فيه السمعاني « كان أحد المعبرين والفضلاء المتقدمين ؛ جمع التفسير الكبير الذي لم يرف في التفاسير أكبر منه ولا أجمع للفوائد » أخذ عن القاضي وسمع منه الحديث ، وحدث عن جماعات ، وكان يفاخر بالاعتزال ويتظاهربه حتى على باب نظام الملك الوزير ، ولد بقزوين سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وتوفي ببغداد في ذي القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة<sup>(١)</sup> .

٢ — والشريف المرتضى (أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي) أخذ عن القاضي عند انصرافه من الحج ، وهو إمامي يميل إلى الإرجاء ، كما يقول الحاكم . قال الذهبي : وكان من الأذكياء المتبحرين في الكلام ، والاعتزال ، والأدب ، والشعر . من كتبه : الأمالى «درر الفوائد وغرر القلائد» وكتاب «الشافى» في الإمامة ، نقض فيه على شيخه القاضي ما كتبه في المغنى عن الإمامة «الجزء العشرون» ، و«الذخيرة» في الأصول ، وديوان شعر ، وكتب أخرى . وتوفي سنة ست وثلاثين وأربعمائة<sup>(٢)</sup> .

٤ — وأبو الحسين البصري (محمد بن علي بن الطيب) درس على القاضي ، ودرس ببغداد ، يقول فيه الذهبي : «إنه كان شيخ المعتزلة ، فصيحاً بليغاً ، عذب العبارة ، يتوقد ذكاءً» ، من كتبه «تصفح الأدلة» و«المعتمد» في أصول الفقه

(١) انظر طبقات المفسرين للداودى - خ - وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي

٢٣٠ / ٣ .

(٢) انظر شرح عيون المسائل : ١ / ورقة ١٣٥ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي : ١١ / ورقة ١٣١ ، ويقول ابن حزم : الإمامية كلهم على أن القرآن مبدل وفيه زيادة ونقص ، سوى المرتضى فإنه كبر من قال بذلك ، وكذلك صاحبه أبو يعلى الطوسى وأبو القاسم الرازى ، راجع الذهبي : المصدر السابق ،

من الكتب للشهورة ، يقول فيه الذهبي : إنه من أجود الكتب ، و «نقض الشافى» فى الإمامة ، انتصر فيه لشيخه ورد على الشريف . توفى ببغداد سنة ست وثلاثين وأربعمائة (١) .

هـ - وأبو القاسم البستى (إسماعيل بن أحمد) ، كان يميل إلى مذهب الزيدية ، وصاحب قاضى القضاة حين حج ، وكان إذا سئل عن مسألة أحال عليه ، وكان جدلاً حاذقاً ، وهو الذى ناظر الباقلانى - حين ترفع القاضى عن مكالمته - فقطعه . توفى سنة عشرين وأربعمائة (٢) .

وكثيرون غيرهم ، مثل أبى محمد الابداد الذى كان من متقدمى أصحابه ، وصاحب كتاب «النكت» ، وأبى بكر الخوارزمى - الذى كان يختلف إليه أبو حامد شيخ الحاكم الجسمى - وأبى سعيد السمان «واحد عصره فى أنواع العلوم والكلام والفقه والحديث» ، وأبى نصر الرزمانى ، وأبى محمد بن متوبه ، والإمام أبى الحسين أحمد بن الحسين بن هارون الذى بايعه الزيدية بالإمامة سنة ثمانين وثلاثمائة ، والذى بايعه القاضى - فيما يقال - وآخرون (٣) .

---

(١) شرح العيون : ١ / ورقة ١٣٧ ، سير أعلام النبلاء ، المصدر السابق نفس الصفحة .  
 (٢) شرح العيون : ١ / ورقة ١٣٦ . وقد اطلعنا من كتبه على كتاب (البحث عن أدلة التكفير والتنسيق) وفيه يظهر تعصبه الشديد على المخالفين ، ومغالاته فى رى الناس بالكفر .  
 (٣) راجع شرح العيون : ١ / ورقة ١٣٣ ، والورقات من ١٣٥ - ١٣٨ ويبدو من سيرة تلامذة القاضى وتاريخ حياته مدى ما كان يلقاه منهم من التوقير والاحلال والتعظيم - إلى جانب التوقير الكبير والمكانة العالية التى رفعه إليها صاحب بن عباد - فقد نقل الحاكم أنه أصابه القرس فى آخر عمره ، فاحتاج مرة إلى الخروج فحمله الأشراف على عواتقهم ، وانظر كتابه صاحب له بعد أن فرغ من املاء الفتى وقدمه إليه : شرح العيون ١ / ورقة ١٣٠ .

## ٥ - كته

ونحنم القول في ثقافة القاضي ومنزلته العلمية بذكر ما وصلنا من آثاره ،  
رحمه الله<sup>(١)</sup> ، وهذه الآثار هي :

١ - الأمل في الحديث «المسمى نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد»<sup>(٢)</sup> .

٢ - تثبيت دلائل نبوة سيدنا محمد<sup>(٣)</sup> .

٣ - تنزيه القرآن عن المطاعن<sup>(٤)</sup> .

٤ - الخلاف بين الشيخين<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر أسماء سائر كتبه في حديثنا السابق عن منزلة القاضي في الكلام وأصول الفقه ،  
واظر نبأ وافيأ بأسماء كتب القاضي ومن ذكرها من المؤرخين وكتاب التراجم : في المقدمة  
التي صدر بها الدكتور عبد الكريم عثمان كتاب شرح الأصول الخمسة ، هذا وقد قدمنا قول  
الحاكم إن الاعتماد صار على كتب القاضي وإنما نسخت كتب من تقدمه من المشايخ ، ويعود  
شيء من ذلك فيما نرى إلى كثرة تلامذته . وإلى ما ذكره الحاكم من طريقته في التدريس ،  
وهي الاختصار في الإماماء والبسط في المدرس - على خلاف ما كان يفعله شيخه أبو عبد الله  
قال الحاكم : ( فكان من حسن طريقته ترك الناس كتب من تقدم ) شرح العيون : ١٣٠/١  
(٢) توجد منه نسخ خطية في اليمن والفاتيكان والمتحف البريطاني ، وهو موصوف بدرالكتب  
تحت رقم : ٢٨٠٨٣ ب ، وقد رتبه القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام  
( ت ٥٧٣ ) .

(٣) توجد منه نسخة فريدة في استانبول ، وهي التي اطلع عليها الأستاذ الشيخ الكوثري  
رحمه الله ؛ وقد صورته لإدارة الثقافة بجامعة الدول العربية ، وقام الزميل الكريم الدكتور  
عبد الكريم عثمان بتحقيقه عن هذه النسخة ، ونشره أخيراً في بيروت .

(٤) وهو أول كتاب طبع للقاضي ، قام بطبعه صاحب المكتبة الأزهرية عام ١٢٧٩ هـ  
عن مخطوطة دار الكتب ٣٣٠ تفسير ، وهذه الطبعة التي تقع في أربعة أربعاة صفحة من القطع  
المحوسط ، مليئة بالتصحيف والتحريف ، ثم طبع الكتاب أخيراً في بيروت عن هذه الطبعة مع  
مزيد من التصحيح . وقد عثرنا على نسخة خطية أخرى من الكتاب ، قنا بتحقيقه عن هاتين  
النسختين . وسوف نطبعه في وقت قريب

(٥) مخطوطة مكتبة الفاتيكان رقم ( ١١٠٠ مخطوطات عربية ) وهو في المسائل الخلافية .  
بين الجبايين : أبي علي وابنه أبي هاشم وحمهما الله .

٥ - رسالة في علم الكيمياء<sup>(١)</sup> .

٦ - شرح الأصول الخمسة<sup>(٢)</sup> .

٧ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة<sup>(٣)</sup> .

٨ - متشابه القرآن .

٩ - المحيط بالتكليف<sup>(٤)</sup> .

(١) مخطوط صغير الحجم أشار إليه بروكلمان .

(٢) قام بتحقيقه عن نسختين خطيتين الأخ الدكتور عبد الكريم عثمان ، ونشره بالقاهرة في نهاية عام ١٣٨٤ هـ ، ويقع الكتاب في أكثر من ثمانمائة صفحة . وهو أهم كتاب موجز في أصول الاعتزال .

(٣) توجد منه نسخة خطية لدى الأستاذ فؤاد السيد . أتاح لنا فرصة الرجوع إليها أكثر من مرة . وتقع في قرابة تسعين ورقة من القطع الكبير . منها سبع وثلاثون في فضل الاعتزال ، رتبها على عدة فصول تحدث فيها عن الخلاف بين أهل الصلاة ، وعن مدح الاعتزال واذم القدريّة ، وأن الله لا يريد المعاصي ، وعن خلق إبليس وكيف يوسوس ، وناقش فيها قولهم إن الكلام بدعة ، وما ينسبه البعض إلى المعتزلة أنهم خرجوا عن التمسك بالسنة والإجماع وأمور كثيرة أخرى مما يشع بها على المعتزلة .. الخ .

ووصل القاضي بطبقاتهم إلى الطبقة العاشرة ، وهي التي وضع فيها من أخذ عن أبي هاشم . وعن هو في طبقته . ثم جاء من بعده الحاكم أبو سعد ، المحسن بن كرامة الجشمي البيهقي ، المتوفى سنة ٤٩٤ . فأخذ طبقات القاضي المذكورة وأضاف عليها طبقتين : الحادية عشرة ، والثانية عشرة ؛ وضع على رأس الأولى قاضي الفضاة ؛ وخص الثانية بأصحابه الذين أخذوا عنه . كما أضاف بعض الطبقات الأخرى ، وجعل الكل في كتابه ( شرح عيون المسائل - خ ) في باب خصه بالمديث عن رجال الاعتزال ؛ وقد فرغنا من تحقيق الجزء الأول من هذا الكتاب ، ونرجو أن نطبعه في وقت قريب .

(٤) نسب هذا الكتاب لابن متويه أحد تلامذة القاضي . قال الحاكم : « ومنهم - أي رجال الطبقة الثانية عشرة - أبو محمد الحسن بن متويه ، أخذ عن القاضي وله كتب مشهورة ، كالمحيط في أصول الدين ؛ والتذكرة في لطيف الكلام » طبقات المعتزلة ، ص : ١١٩ . ويبدو أن الكتاب للقاضي ، ولكن ما جمعه تلميذه ابن متويه منه ، أسماء : المجموع من المحيط بالتكليف . وقد بدىء بنشر الكتاب بتحقيق عمر السيد عزى ، منسوباً إلى القاضي ، على أنه من جمع تلميذه الحسن .

## ١٠ - المفنى فى أبواب التوحيد والعدل (١) .

وبعد : فهذه صورة عن حياة القاضى التى لم تعد مجهولة لدى المشتغافين بالدراسات الفكرية فى العالم الإسلامى ، بعد أن سبق لكثير من العلماء والباحثين الكتابة فيها والحديث عنها ، وتعريف بكتبه وآثاره التى وصل إلينا ، والتى ساهمت فى إعطاء صورة كاملة لمذهب المعتزلة الفكري - أو لما آل إليه هذا المذهب على أيدي المدرسة الجبائية - ومنزلة القاضى فى هذا المذهب ، وبالتالى فى الفكر الإسلامى بوجه عام ؛ قدمها بين يدي الحديث عن كتابه فى متشابه القرآن ، وجهوده فى ميدان الدراسات القرآنية بصفة عامة .

---

(١) وهو أجمع ماوصلنا من كتب القاضى ، وكتب سائر المعتزلة فى الكشف عن أصولهم والرد على الخصوم : وقد جمع فيه « كل مايتعلق بأصول الدين » قال القاضى « وكما نقصنا طريقة الحق ؛ فقد استوفينا شبه المخالفين وبيدنا حلها . وكما شرحنا اختلاف المقالات فى كل باب فقد نقصنا ما يقتضيه قسمة ؛ العقل لأن العلم لايجب أن يكون موقوفا على ما حصل فيه الخلاف والنزاع دون ما لا يحصل فيه ... والواجب على طالب العلم أن ينتهي فى نظره واستدلاله إلى نهاية ما يمكن من قسمة العقل ، فيثبت الصحيح وينفي السقيم والباطل ... » انظر المفنى : ٢٠ - قسم ٢ - ص ٢٥٥ .

ويقع الكتاب فى عشرين جزءاً أملاها القاضى فى مدة عشرين عاماً ! قال رحمه الله : « وابتدأنا بهذا الكتاب فى شهور سنة ٣٦٠ ستمين وثلاثمائة ؛ وفرغنا منه فى شهور سنة ٣٨٠ ثمانين وثلاثمائة . ولعل الناظر فى كتابنا هذا يستطيل المدة التى أنفقت فى إملائه ؛ وقد كان يجوز ذلك لولا الاشتغال بالتدريس وغيره . ومع ذلك فقد أفق من الأشغال مايزيل التعب فى استقالة المدة فيه ؛ فمن ذلك ما أملىناه من الكتب فى خلاله ؛ كشرح المقالات وبيان التشابه فى القرآن ، وكتاب الاعتماد ؛ وشرح الجوامع ؛ وكتاب التجريد ، و... إلى غير ذلك من أجوبة المسائل التى سارت بها الركبان . المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

وقد تم العثور على أربعة عشر جزءاً من المفنى ؛ حققت وطبعت ، ولازلنا نفتقد سائر الأجزاء ؛ وهى : الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر . وقد أبان الأستاذ سعيد زايد فى مقالة ضافية عن موضوع الأجزاء الموجودة ، ونقل منها نصوصاً توضح ذلك . راجع مجلة تراث الإنسانية : المجلد الأول ص : ٩٨١ - ١٠٠٤ .

## الفصل الثاني

### متشابه القرآن

أولاً - القاضي وتفسير القرآن

كتب القاضي عبد الجبار إلى جانب كتابيه « تنزيه القرآن عن المطاعن » و « متشابه القرآن » تفسيراً كاملاً للقرآن يقع في مائة مجلد أسماء « المحيط » ذكره الحاكم الجشعي والقاضي أبو بكر بن العربي<sup>(١)</sup> ؛ إلا أن ابن العربي يزعم أن القاضي أخذ تفسيره هذا من تفسير كبير لأبي الحسن الأشعري ، يقع في خمسمائة مجلد احتال عليه الصاحب ابن عباد فأحرقه في خزانة دار الخليفة ببغداد : قال ابن العربي : « وانتدب أبو الحسن - الأشعري - إلى كتاب الله فشرحه في خمسمائة مجلد ، وسماه بالختزن ، فنه أخذ الناس كتبهم ، ومنه أخذ عبد الجبار الهمداني كتابه في تفسير القرآن الذي أسماه « المحيط » في مائة سفر ، قرأته في خزانة المدرسة النظامية بمدينة السلام . »

ويقول ابن العربي في اتهام الصاحب بإحراق تفسير الأشعري : « وانتدب له الصاحب ابن عباد ، فبذل عشرة آلاف دينار لخازن في دار الخليفة ، فألقى النار في الخزانة واحترقت الكتب ، وكانت تلك نسخة واحدة لم يكن غيرها

---

(١) انظر شرح عيون المسائل : ١ / ١٣٠ . العواصم والقواصم مخطوطة دار الكتب

فقدت من أيدى الناس ، إلا أنى رأيت الأستاذ الزاهد الإمام أبا بكر بن فورك يحكى عنه ، فلا أدري وقع على بعضه ، أم أخذه من فواه الرجال ؟ !»

وفى حديث ابن تيمية عن تفاسير المعزلة ، الذين تأولوا القرآن على آرائهم ، فيما يرى ، يقول : « وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، ومثل كتاب أبي على الجبائي ، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، و «التفسير» لعلى بن عيسى الرماني <sup>(١)</sup> »

ويبدو أن الذى أسماه ابن تيمية «التفسير الكبير» للقاضي ، هو الكتاب السابق ، - المحيط - الذى أشار إليه ابن العربي ، ونص على أنه قرأه فى خزانة المدرسة النظامية ، وأبان عن مأخذه فيه فيما يراه ! لأن ابن تيمية إنما كان معنياً فى استشهاده السابق بإضافة هذه التفاسير إلى مؤلفيها من رجال الاعتزال ، دون التحقيق فى أسماء هذه الكتب ، وإن كان لا يبعد أن يكون تفسير القاضي ، رحمه الله ، قد عرف بالتفسير الكبير ، نظراً لحجمه - مائة سفر - إلى جانب اسم «الحيط» . وأياً ما كان الأمر ، فإن للقاضي تفسيراً واحداً للقرآن ، هو المحيط ، أو التفسير الكبير ، ضاع فيما ضاع من آثاره وتراثه الضخم ، رحمه الله <sup>(٢)</sup> .

ولا نحب أن نتجاوز الحديث عن هذا التفسير إلى الكلام فى «التنزيه

(١) انظر ص : ٣٧ من مقدمة ابن تيمية فى أصول التفسير ، نشر المكتبة السلفية بالقاهرة

(٢) ورد فى كثير من كتب التراجم ، ذكر تفسير القاضي ، قال الداودى : «وله التصانيف السائرة ، منها : التفسير» وقال ابن حجر : « وصف الكتب الكثيرة فى التفسير والكلام» ونقل الأودنى عن البيضاوى قوله : « رأيت تفسيره - أى القاضي - لطيف الحجم » وقال السيوطى كذلك : « رأيت تفسيره لطيف الحجم » ، ويبدو أنهما يتحدثان عن تنزيه القرآن عن النطاعن لاعتن المحيط . انظر طبقات المفسرين للداودى ، مخطوط . لسان الميزان : ٣/ ٣٨٧ . طبقات المفسرين للأودنى ، مخطوط . طبقات السيوطى ص : ١٦ طبع ليدن .

والمتشابه» قبل أن نقف عند زعم ابن العربي أن القاضي أخذ تفسيره من كتاب أبي الحسن الأشعري . وفي ذلك نور الملاحظات الآتية :

١ - ابن العربي ، المتوفى عام ٥٤٣ لم يطلع على كتاب أبي الحسن الأشعري ، لأن صاحب ابن عباد قد أحرقه كما يزعم ابن العربي نفسه <sup>(١)</sup> ، وقد وزير صاحب لبنى بويه في حدود عام ٣٦٠ وتوفى عام ٣٨٥ <sup>(٢)</sup> ، ونسخة الكتاب واحدة لم يكن غيرها « ففقدت من أيدي الناس » ، فقول ابن العربي في تفسير الأشعري : « ومنه أخذ عبد الجبار كتابه في تفسير القرآن » وقد فقد المقارنة بين الكتابين ؛ لا دليل عليه !

ولا يصح أن يقال أن هذه المقارنة قد أُنِجَت لابن العربي بما حكاه ابن فورك عن كتاب الأشعري ، لأن مثل هذه الحكايات لا تتيح الفرصة الكافية لاتهام عريض يقوم على أن القاضي « قد أخذ كتابه من تفسير الأشعري » . ولقد كان يجوز ، بناء على هذه الحكايات ، أن يقال : إن القاضي قد أفاد من كتاب أبي الحسن - مثلاً - أو أخذ منه ، لأن يقال إنه أخذ كتابه في التفسير - جملة - منه ! ومن ناحية أخرى ، فإننا لا نرى وجهاً لقول ابن العربي في ابن فورك ،

---

(١) نحن نناقش كلام ابن العربي ، على فرض صحة زعمه بأن صاحب قد أحرق الكتاب فعلاً ! ولا فتح نستبعد ذلك من الأصل ، فمثل صاحب في علمه وسعة اطلاعه ووقوفه على حقيقة التفسيرين ، لا يقدم على هذا العمل ، ويرى الأستاذ الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله أن هذا الزعم من اختلاق أبي حيان التوحيدي ، وإن عول عليه ابن العربي ، وأن أبا حيان كثير الاختلاق على صاحب رحمه الله . وقال الشيخ زاهد في حديثه عن تفسير الأشعري إن المقرئ ذكر أنه في سبعين مجلداً - لاختلاف الخط - وإن ابن فورك كثير النقل عنه . كما أشار إلى أن التاج بن السكي قال إنه اطلع على مجلد منه ، وأنه - أي الشيخ زاهد - أطال البحث عنه في خزائن الكتب ، لكنه لم يتمكن من العثور على شيء منه . انظر تبين كذب المقرئ ص : ١٣٦ - ١٣٧ . الخطط للمقرئ : ٣٥٨/٢ .

(٢) انظر رسائل صاحب ابن عباد ، مقدمة التحقيق : ( ز - ح ) .

وقد وجدته يحكى عن كتاب الأشعرى: «فلا أدري وقع على بعضه ! أم أخذه . من أفواه الرجال ؟» ؛ لأنه ليس هناك ما يمنع أن يكون ابن فورك قد اطلع على النسخة التي تحدث عنها ابن العربي قبل أن يحرقها صاحب ، وإذا كان ابن العربي قد حكم على القاضي بأنه «قد أخذ كتابه في التفسير من كتاب الأشعرى» ، والقاضي قد توفي عام ٤١٥ هـ فلا حكم بإمكان أن يكون ابن فورك قد قرأه واطلع عليه ، وهو أشعرى حرى به أن يطلع على تراث إمامه ، وقد توفي ابن فورك عام ٤٠٦ هـ (١) .

٢ - وعلى فرض أن ابن العربي قد أخذ كلامه هذا عن اطلع على الكتابين ، وقارن بينهما ، في أحسن الأحوال ، فوجد القاضي قد أخذ تفسيره عن أبي الحسن ، فإن لنا - على هذا الفرض - أن نقول : إن منهج الرجاين متباين أشد التباين . وبعده أن ينقل أحدهما عن الآخر إلى جانب أن منزلة أبي الحسن الأشعرى عند القاضي ، والتي يدل عليها تشييعه الكثير عليه . وقوله في اسمه : ابن أبي بشر الحذول ! . ونحو ذلك ، لا يتيح له مثل هذا الأخذ (٢) .

فإن قيل ؛ إن اختلاف المناهج لا يظهر أثره بوضوح إلا في الآيات المتشابهة

(١) ابن فورك : هو أبو بكر محمد بن الحسن ، من أئمة الأشعرية ، كان فقيهاً أصولياً واعظاً ، أخذ العلم عن أبي الحسن الباهلي ، وكان أخضبه من البائلي والاسفراييني ، وقد أخذنا عنه أيضاً : من كتبه : كتاب مشكل الحديث انظر الطبقات السبكي : ٥٢/٣ . تبين كذب القزى ص : ٢٤٤ ، الأعلام ٦/٣١٣ .

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ، في مواضع متفرقة ، الصفحات : ٣٣٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٧٧ . وانظر في الصفحة ١٨٣ عند كلام القاضي عن كيفية استعقائه تعالى للصفات ، حيث عرض لرأى الأشعرى في ذلك آخر ، قوله : ( ثم نبع الأشعرى ؛ وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة ؛ لوقاحتها وقلة مبالاته بالإسلام والمسلمين ) !

والتي يثور حولها الجدل والخلاف للذهبي ، وهذه مما يمكن للقاضي أن يقيم تفسيرها على مذهبه ، في حين يأخذ تفسير سائر الآيات ، وهي الأعم الأغلب بالطبع ، من كتاب أبي الحسن ! فلا يمتنع - على هذا - أن يفيد القاضي من هذا الكتاب أو يأخذ تفسيره منه !! قلنا : إذا كان ذلك لا يمتنع ، فيجب ألا يمتنع أن يكون الأشعري نفسه قد أخذ كتابه من تفسير أبي علي الجبائي ، وهو تفسير حافل مطول يقع في أكثر من مائة جزء <sup>(١)</sup> ! .

٣ - على أن التحقيق في هذا الموضوع هو أن القاضي عبد الجبار قد أفاد في تفسيره ، وأخذ فيه - بل أخذه إذا أحب ابن العربي - من تفسير شيخه أبي علي الجبائي رحمه الله ، لا من تفسير خصمه أبي الحسن الأشعري . ولو أننا وقفنا على كتاب القاضي لوجدناه يكثر فيه من النقل عن أبي علي ، صنيعة في سائر كتبه الأخرى التي وصلت إلينا ، والتي لا تكاد تخلو مسألة فيها من الاستشهاد بقول لأبي علي ، أو أبي هاشم الجبائيين . ويكون القاضي بذلك ، ملتزماً - على عادته - بمنهجه في الفكر والتأليف ، على حد سواء .

يؤيد ذلك ما نجد في كتابه « إعجاز القرآن » - أحد أجزاء المغني - من النقل عن مقدمة تفسير أبي علي السابق ، والتي خصها أبو علي فيما يبدو بالرد على بعض المطاعن في القرآن ، وجعلها تمهيداً لتفسيره الكبير ، وكثيراً ما نجد القاضي يقول في هذا الجزء نقلاً عن أبي علي : ذكر في مقدمة التفسير ، وجاء

(١) انظر الفهرست لابن النديم ، طبعة أوربا ص : ٣٤ . البداية والنهاية لابن كثير طبع  
القاهرة عام ١٩٣٢ ؛ ج ١١ / ص : ١٢٥ . التنبيه والرد على أهل الأهواء لأبي الحسين الملقب  
ص : ٤٤ . تحقيق الشيخ زاهد الكوثري . نشر عزت العطار سنة ١٩٤٩ .

أما أبو الحسن الأشعري ، فقد كتب تفسيراً مطولاً ينتقض به تفسير أستاذه أبي علي ، ويرد عليه ، أسماه : « تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإلفك والبهتان » - ثم اشتهر هذا التفسير باسم « الخازن » أو « الخزن » ولم يخف أبو الحسن بالطبع ذكر ذلك ، فقال : « ورأيت الجبائي ألف في تفسير القرآن كتاباً أوله على خلاف ما أنزل الله عز وجل ، وعلى لغة أهل قريته المعروفة مجبى ، وليس من أهل اللسان الذي نزل به القرآن ، وما روى في كتابه حرفاً واحداً عن أحد من المفسرين ، وإنما اعتمد على ما وسوس به صدره وشيطانه . ولولا أن استغوى بكتابه كثيراً من العوام ، واستزل به عن الحق كثيراً من الطغام لم يكن لتشاغلي به وجه » . قال الإمام الحافظ أبو القاسم رضي الله عنه : « ثم ذكر بعض المواضع التي أخطأ فيها الجبائي في تفسيره ، وبين ما أخطأ فيه من تأويل القرآن » (٢) .

فأبو الحسن الأشعري إذن على منهجه في الرد على أهل الزيغ والبدع !

(١) انظر إعجاز القرآن ص : ١٥٨ و ص : ٣٩٧ ؛ وينقل القاضي في هذا الجزء عن كتاب آخر لشيخه أبي علي : كتبه في نقض كتاب (الدامغ) لابن الراوندي الزنديقي ، الذي طعن فيه على القرآن بالناقضة . ويوضح القاضي رأيه في كتاب شيخه في نقض الدامغ ، وأثر إفاذته منه بقوله : ( وقد نقض شيخنا أبو علي القول في ذلك - أي في بيان فساد ما يتعلق به من التناقض في القرآن - في نقض كتاب الدامغ ؛ وشئ الصدو رحمه الله بما أورده . وقد نبهنا على الأصل في ذلك ، ولولا أن الكلام فيه يطول لذكرنا بعضه .

» ونحن نورد اليسير مما أورده ابن الراوندي في كتاب الدامغ ، وادعي به المناقضة ؛ ليعرف به سخفه فيما ادعاه وتمرده وتجروؤه ، فالقليل من الأمور يدل على الكثير ، ونحيل في الباقي على ما نقض به شيخنا أبو علي رضي الله عنه كلامه . . » انظر ص : ٣٩٠ .

(٢) تبين كذب المقرئ ص : ١٣٨ - ١٣٩ . وفيه في موضع آخر يقول الأشعري : ( وألفنا كتاب تفسير القرآن ، رددنا فيه على الجبائي والبلخي ما حرفا من تأويله ) ص : ١٣٤

يقتنع تفسير أستاذه السابق ببيان وجوه خطئه في تأويل القرآن، وذكر الصواب في ذلك .

ولا يبعد هنا أن يكون الأشعري ، وهو بسبيل بيان خطأ الجبائي في تأويل القرآن ، إنما يقف على الآيات المتشابهة والمشكلة ، التي يعتقد أن أبا علي أولها بما وسوس له شيطانه ! ليفسرها هو بما يعتقد أنه التأويل الحق ، أو التأويل المأثور عن السلف الماضين ، في حين كان يدع القول في سائر الآيات لما ينقله أبو علي رحمه الله من وجوه اللغة والإعراب والقراءة . . . أو لما يقارب كلامه في تفسيرها .

وعلى ذلك ؛ فلا يمتنع فيما نرى أن يكون هناك تقارب في تفسير أكثر الآيات بين الأشعري والقاضي عبد الجبار ، ولكن السبب في ذلك لا يعود إلى أن القاضي قد أخذ تفسيره من الأشعري ! ولكن لأن كليهما قد أخذ في تفسيره وأفاد من شيخه أبي علي الجبائي ، على نحو ما <sup>(١)</sup> . فجاء من نظر في تفسير القاضي وتفسير الأشعري ، فظن - على أحسن الفروض - أن المتأخر منهما أخذ تفسيره عن المتقدم - كما نقل ابن العربي - وذلك وهم محض .

### تنزيه القرآن عن المطاعن

أما الكتاب الثاني للقاضي ، في مجال التفسير والدراسات القرآنية ، فهو

(١) نضيف إلى ذلك ما وقفنا عليه آخراً أن الذهبي يقول في تفسير الأشعري : إنه بما ألفه على طريقة الاعتزال . وقد استغرب الشيخ زاهد الكوثري رحمه الله ذلك ؛ وبخاصة وأن أبا الحسن يذكر أنه ألف كتابه للرد على المعتزلة ! ولكننا نرى أن الأشعري ربما جعل همه في الرد ، في المواضع التيكثر الحديث عنها بين العامة . أو أنه كان حديث عهد بهجران الاعتزال ولم يستوله منهجه كاملاً بعد . فوقع للذهبي من تفسيره ما وجد فيه اعتزالاً لا نقضاً لأقوال المعتزلة وتأويلاتهم ! ولهذا فإنا لا نستغرب ما استغربه الأستاذ الشيخ زاهد رحمه الله . انظر تبين كذب المفتري ص : ١٣٤ .

« تنزيه القرآن عن المطاعن » <sup>(١)</sup> الذي عرض فيه للآيات التي تتعلق بها الطاعنون ، سواء كان ذلك من وجوه اللغة ، أو الإعراب ، أو النظم ، أو المعاني .  
وأبان — بأسلوب مختصر مبسط — عن خطئهم في فهمها وتأويلها .

فالكتاب ، إذن ، ليس كتاباً خاصاً بالآيات المتشابهة التي يقع الطعن فيها بسبب ما يبدو من التناقض في المعاني ، كما ظن بعضهم <sup>(٢)</sup> ، ولكنه أعم من ذلك ، يدل على ذلك النظر في مسائل الكتاب ، التي لم يخصها القاضي بالآيات المتشابهة ، فالمسألة الأولى منه — مثلاً — حول الابتداء باسم الله ، وجواب القاضي على قول المعارض : هلا قيل بالله الرحمن الرحيم ، لأن الاستعانة تقع بالله لا باسمه . . . والثانية حول وجه ذكر هذه الأسماء الثلاثة دون غيرها « الله ، الرحمن ، الرحيم » . والثالثة جواب على سؤالهم عن قوله تعالى : ﴿ الحمد لله ﴾ وقولهم : إن كان حمد نفسه فلا فائدة لنا فيه ، وإن أمرنا بذلك فقد كان يجب أن يقول : قولوا الحمد لله . والرابعة جواب على سؤالهم : لماذا أعاد الرحمن الرحيم في سورة الحمد ، وقد تقدمت ؟ والخامسة حول قوله تعالى ﴿ مالك يوم الدين ﴾ والرد على قولهم إن يوم الدين ليس بموجود أصلاً ، فكيف يملك المعدم ، وما فائدة ذلك . . . <sup>(٣)</sup> إلخ ، وكل ذلك ليس من التشابه ، كما حدده القاضي رحمه الله .

ويدل على ذلك أيضاً ، بنظرة واحدة كذلك ، ما أشار إليه القاضي في

(١) أشار الحاكم إلى أن للقاضي كتاباً آخر في هذا المجال اسمه الأدلة . قال الحاكم ( وله كتب في علوم القرآن : كالخطب . والأدلة . والتنزيه . والمتشابه ) . شرح العيون : ١٣٠ / ١ ط

(٢) انظر تراث الإنسانية ، المجلد الاول ، ص : ٩٨٤ . مقال الأستاذ سعد زايد . مجلة منبر الإسلام ، العدد ١٠ من السنة ٢٣ . مقال الدكتور أحمد الحوقي .

(٣) تنزيه القرآن عن المطاعن ، ص : ٤ فابعدها .

خطبة الكتاب ، من أنه أُملى في بيان معانى القرآن ، والفصل بين محكمه ومتشابهه كتباً ، وأنه إنما خص هذا الكتاب بجمع شتات أمور متفرقة تتعلق بالمطاعن على القرآن ، سواء في ذلك المتشابه وغيره . قال القاضى : « ومعلوم أنه لا ينتفع به - أى بالقرآن - إلا بعد الوقوف على معانى ما فيه ، وبعد الفصل بين محكمه ومتشابهه ، فكثير من الناس قد ضل بأن تمسك بالمتشابه ، حتى اعتقدوا بأن قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ حقيقة في الحجر والمدر ، والطير والنعم . وربما رويوا في ذلك تسبيح كل شيء من ذلك . ومن اعتقد ذلك لم ينتفع بما يقرأ ، لذلك قال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ في غير موضع ، ولذلك وصفه تعالى بأنه ﴿ شِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ . وكل ذلك لا يجوز إلا بمعرفة مراده . وقد أُملينا في ذلك ، بحمد الله ، كتباً ، لكن هذا الجنس من ذكر المطاعن وأجوبتها ، وذكر المتشابه ومعانيه ، وذكر التنبية على قوارع القرآن متفرق في ذلك ، ونحن إن شاء الله نجعله في هذا الكتاب ليكون النفع به أعظم ، ونسأل الله التوفيق للصواب <sup>(١)</sup> .

(١) من مقدمة النسخة الخطية الأخرى التي عثرنا عليها .

على أن اثنين حكموا على القاضى بأنه خص كتابه في التنزيه بالآيات المتشابهة وبيان خطأ فريق من الناس في تأويلها ، كان من الممكن أن يفتوا قليلاً أمام النص الذى قد يؤم ذلك في خطبة الكتاب ، فقد جاء في النسخة المطبوعة ، بدل النص السابق ، قوله : « وقد أُملينا في ذلك كتاباً يفصل بين المحكم والمتشابه ، عرضنا فيه سور القرآن على ترتيبها ، وبيننا معانى ما تشابه من آياتها ، مع بيان وجه خطأ فريق من الناس في تأويلها ، ليكون النفع به أعظم ونسأل الله التوفيق للصواب إن شاء الله تعالى » .

فهذا النص الذى خص بالحديث عن كتاب المتشابه ، لا صلة له بالحديث عن موضوع كتاب التنزيه ، وقد أورده القاضى في معرض حديثه عن وجوب الفصل بين المحكم والمتشابه ، الذى قدم عليه وجوب الوقوف على معانى القرآن أيضاً .

ثم نجد أن النص قد قطع وانتهى . لبدأ الكلام فمسائل الكتاب . وهذا يقطع بخل التصحيح على النص . لأن القاضى لا يعقل أن يقول بين يدي كتابه « وقد أُملينا في ذلك كتاباً » ثم يعنى كتابه الذى سيمليه . أو يكتبه ! ! لأنه لم يكتب منه بعد كلمة واحدة ! ولا حاجة بالقاضى . طبعاً إلى كتابة كتابين في المتشابه ! على أننا قد عرضنا لهذا بالفصيل في مقدمة التحقيق التى =

فهذا نص قاطع في بيان موضوع الكتاب ، وأنه كتبه بعد أن أملى تفسيره وكتابه في المتشابه ، وكتباً أخرى تعرض فيها لرد المطاعن عن القرآن ، كالإعجاز وخلق القرآن - جزءان من المغنى - فجمع فيه تلك التفرقات المتصلة برد المطاعن . وقد حمل ذلك ، فيما يبدو ، على أن يجعل فيها القول ، ويختصر المناقشات والردود ، فجاء الكتاب على تنوع المطاعن - مختصراً موجزاً إذا قيس بالمتشابه الذى خصه بطائفة معينة من الآيات ، أو إذا قيس بسائر كتبه رحمه الله .

### ثانياً : متشابه القرآن

أما كتابنا « متشابه القرآن » فهو أهم ما وصلنا من كتب القاضى في التفسير ، ومن أهم كتب المعتزلة في الكشف عن منهجهم في تفسير القرآن .

### ١ - منهج القاضى في الكتاب

بعد القاضى في هذا الكتاب إلى الآيات المتشابهة ، فأولها وبين حقيقة المراد منها ، كما وقف عند كثير من الآيات المحكمة ، ففسرها وأصل الاستدلال بها ؛ كل شئ في موضوعه الخاص ، وعند القاضى - كما قدم في صدر كتابه - أن أقوى ما يعلم به الفرق بين الحكم والمتشابه : أدلة العقول ، وأنه لا بد لذلك ، من بناء الحكم والمتشابه جميعاً على هذه الأدلة ، لأن « موضوع اللغة يقتضى أنه لا كلمة في مواضعها إلا وهى تحتل غير ما وضعت له ، فلم يرجع إلى أمر لا يحتل ؛ لم يصح التفرقة بين الحكم والمتشابه » (١)

== أعددها للكتاب ، والى ألحنا فيها كذلك لكثير من الأخطاء والصحيفات الفاحشة التى زادها الناشر على تصحيقات النسخة الوحيدة التى طبع عنها الكتاب ؛ حتى وجدناه كثيراً ما يقلب المعانى ! ويتبرع بالزيادة على النص أو الحذف منه حيث لا يروقه المعنى أو يقصر عن فهمه . أو لا يجد مؤدى بعبارة « أزهري » !

(١) انظر الفقرة ٣ من كتاب القاضى .

ولهذا قام بتأويل الآيات التي تخالف بظاهرها أدلة التوحيد والعدل ،  
فأولها على أصول العربية بما يطابق هذه الأدلة ، أو — بعبارة أخرى — بما  
يطابق شواهد العقل .

وقد بنى القاضى عمله هذا على أصل مهم قدم القول فيه فى مستهل كتابه ،  
ودافع عنه وأقام الدليل عليه . ونحن نوجز القول فى بيان هذا الأصل ، كما  
أوضحه القاضى هنا وفى سائر كتبه ، إيضاحاً منهجه فى هذا الكتاب . .

#### ١ - دليل العقل :

يتلخص هذا الأصل فى وجوب معرفة الله تعالى بدليل العقل — أولاً —  
وأنه تعالى حكيم لا يختار فعل القبيح ، لأن هذه المعرفة يمكن معها القول إنه  
تعالى صادق فى إخباره وكلامه ، وأنه لا يجرى المعجز على الكذابين . . . الخ  
وبالتالى يمكن الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه .

ولذلك لا يمكن الاستدلال بالقرآن على إثباته تعالى وإثبات حكمته ؛ لأن  
ذلك موقوف على العلم بصحته ، وصحته لا تعلم إلا بعد العلم بحال فاعله ، فيؤدى  
ذلك إلى أن القرآن لا يدل عليه تعالى إلا بعد المعرفة به ، ومتى عرف استغنى  
عن الدلالة عليه (١) .

ويمضى القاضى فى بيان هذا الأصل وشرحه ، ودفع الاعتراضات عنه بما  
يغنى عن إعادته . وقد قدمه على جميع المسائل التى أوردها فى مقدمة كتابه ،  
حتى إذا شرع فى المسألة الثانية المتصلة بمزىة الحكم على التشابه جعلهما بمنزلة  
واحدة من حيث إن الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الفاعل ،

(١) انظر الفقرة الأولى من كتاب القاضى .

هو أنه لا يجوز أن يختار القبيح . ثم حكم عليهما بالاختلاف من وجه آخر ، وهو أن التشابه يحتاج إلى فكر مبتدأ ونظر مجدد ، ليحمل على الوجه الذى يطابق الحكم أو دليل العقل . ثم قال بعد ذلك : « فأما إذا كان الحكم والتشابه واردين فى التوحيد والعدل ، فلا بد من بنائهما على أدلة العقول ؛ لأنه لا يصح ممن لم يعلم أنه جل وعز حكيم لا يختار فعل القبيح ، أن يستدل على أنه جل وعز بهذه الصفة بكلامه » !!

ولذلك يرى أن المخالفين فى العدل والتوحيد يمكن أن نحجهم بذكر الحكم ونبين مخالفتهم لما أقرؤا بصحته فى الجملة ، ليتبينوا أنهم خالفوا الكتاب ، كما خرجوا عن أدلة العقول . ثم يقول : « فأما أن يمكن أن نبين للجاهل بالله تعالى وبحكمته ، أن الله عز وجل لا يختار فعل القبيح ، وأنه لا يشبه الأعراض والأجسام ، والقرآن محكمه ومتشابهه ، فذلك لا يصح » .

وهكذا يتخذ القاضى من هذا كله إلى القول بوجوب ترتيب الحكم والتشابه جميعاً على أدلة العقول ، والحكم « بأن ما لا يحتمل إلا ما تقتضيه هذه الجملة يجب أن يثبت محكماً ، وما احتمل هذا الوجه وخلافه فهو التشابه » ومن ثم يرى ضرورة تأويل ظواهر الكتاب المخالفة لأصول العدل والتوحيد ، بعد الحكم عليها بأنها من التشابه .

#### القاضى يدافع عن هذا المنهج العقلى

هذا المنهج العقلى الذى ينطلق منه القاضى فى تفسير القرآن ، وفى الحكم على الحكم والتشابه ، يؤكد فى مناسبات كثيرة ، ويدل عليه بعبارات مختلفة ، وفى كتابه « إعجاز القرآن » نجده يرد على من يدعى أن القرآن

متناقض في دلالاته ، « لأنه يدل ظاهره على أمور مختلفة في الديانات » . فيقول :  
إنهم قد أتوا في ذلك من جهة الجهل بالله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز ،  
ومن جهة اللغة<sup>(١)</sup> ، ثم يلخص ما قاله في مقدمة كتابه في التشابه حول صحة  
الدلالة بالقرآن ووجوب عرض المحكم والتشابه على أدلة العقول ، فيقول :

« وقد بينا في مقدمات كتاب « التشابه » أن المتعلق بمثل ذلك لا يخلو  
من أن يزعم أن القرآن دلالة على التوحيد والعدل ، أو يقول : لا نعلم صحة  
دلالاته إلا بعد العلم بالتوحيد والعدل ، وبيننا فساد القول الأول بأن قاننا : إن من  
لا يعرف المتكلم ، ولا يعلم أنه ممن لا يتكلم إلا بحق ، لا يصح أن يستدل  
بكلامه ، لأنه لا يمكن أن يعلم صحة كلامه إلا بما قدمناه ، لأنه لا يصح أن  
يعلمه بقوله : إن كلامه حق ، لأنه إذا جوز في كلامه أن يكون باطلا ، يجوز في  
هذا القول أيضاً أن يكون باطلا !

« وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة ، ليصح أن يعرف أن كلامه  
تعالى حق ودلالة ، فلا بد أن يعرض ما في كتاب الله من الآيات الواردة في  
العدل والتوحيد ، على ما تقدم له من العلم ، فما وافقه حملة على ظاهره ، وما خالف  
الظاهر حملة على المجاز ، وإلا كان الفرع ناقصاً للأصل . ولا يمكن في كون  
كلامه تعالى دلالة سوى هذه الطريقة »<sup>(٢)</sup> :

ثم يقول في الرد على من زعم التناقض : « فإذا ثبت ما قدمناه لم يمكنهم  
ادعاء الاختلاف والمناقضة فيه ، لأنه محكم ومتشابه سواء في أنهما لا يدلان ،

(١) انظر المغنى • الجزء السادس عشر ( إعجاز القرآن ) ص : ٣٩٤ .

(٢) انظر المصدر السابق . ص : ٣٩٥ .

وفي أن الواجب على المسكف عرضهما على دليل العقول ، وإذا وجب ذلك  
ففيهما حملنا ما يمكن إبقاء الحقيقة حقها ، على حقيقته ، وما لا يمكن أن نوفيه  
حقه حملناه على مجاز المعروف ، فكيف يدعى في مثل ذلك التناقض (١) ؟ !

### كلمة في هذا المنهج

وليس بعد هذا التاخييص الموجز من القاضي نفسه ، مجال للعقول والشرح ،  
ولكن قبل أن نضيف إلى اعتماد القاضي في منهجه على التأويل العقلي ، اعتماد  
على التحليل اللغوي الدقيق ، نقف قليلاً أمام هذه النظرية العقلية الخالصة في  
تفسير القرآن ، والتي يظن معها أن القاضي يجعل العقل حاكماً على الكتاب ،  
ومقدماً عليه في الدلالة .

وواقع أن القاضي يجعل الكتاب هو الأصل ، ولكنه يقول إن حجته  
أو دلالة لا يمكن القول بها قبل معرفة الله تعالى وحكمته ، وأنه متفرد بالإلهية ،  
فإذا كان سبيل هذه المعرفة هو العقل ، فالواجب القول بوضعه على رأس الأدلة ،  
ولا يكون في ذلك ما يجعله حاكماً على الكتاب ، لأن الكتاب هو الأصل من  
حيث إن فيه التنبيه على مافى العقول (٢) .

(١) اعجاز القرآن . ص : ٣٩٥ .

(٢) أوضح القاضي ذلك في كتابه ( فضل الاعتزال وضيق المعتزلة ) . فقد رتب في النص  
الأول منه الأدلة وأوضح رأيه في أن تقديم دلالة العقل لا يضمن في جعل الكتاب هو الأصل ،  
فقال في بيان هذه الأدلة : « أولها دلالة العقل . لأن به يتميز بين الحسن والقيح . ولأن به  
يعرف أن الكتاب حجة . وكذلك السنة والإجماع » قال القاضي « وربما تعجب من هذا  
الترتيب بعضهم . فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط . أو يظن أن العقل إذا  
كان يدل على أمور فهو مؤخر . وليس الأمر كذلك . لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل .  
ولأن به يعرف أن الكتاب حجة . وكذلك السنة والإجماع .. » ثم قال : « وإن كنا نقول إن  
الكتاب هو الأصل من حيث إن فيه التنبيه على مافى العقول . كما أن فيه الأدلة على الأحكام » .  
ويخلص كل ذلك بقوله : « ومتى عرفناه بالعقل لها متفرداً بالإلهية . وعرفناه حكماً . يعلم  
في كتابه أنه دلالة » . الورقة ٢ من فضل الاعتزال . مخطوط .

على أننا نقول إن هذا المنهج الذى سار عليه القاضى فى تأويل المتشابه — فى كتابه — وفى تفسير القرآن وحجيته — بعامه — وما تقدم ذلك من ترتيب الأدلة . . . جزء لا يتجزأ من منهج المعتزلة الفسكرى بوجه عام . وأى حديث عن منهج القاضى فى كتابه يجب أن يبحث فى ضمن هذا الإطار . والذى ذكرناه هنا لا يعدو أن يكون إيضاحاً لأهم جوانب هذا المنهج ، ومحاولة للشرح والربط ، قصدنا منه إلى جلاء « الأصل » الذى يصدر عنه القاضى فى تفسير المتشابه وتأويله (١) دون الحديث عن تقويم هذا الأصل الذى لا محل للحديث عنه فى هذه المقدمة .

#### بعض الشواهد على هذا المنهج :

وغنى عن البيان ، بعدهذا ، أن هذه النزعة العقلية هى التى تنجلي بوضوح فى تأويلات القاضى للآيات المتشابهة ، وفى رده على الخصوم تمسكهم بظواهرها ، وفى استدلاله كذلك على مذهبه بالحكمات . ونكتفى هنا بإيراد بعض الشواهد للموضحة لذلك .

١ — يرد القاضى على من زعم أن قوله تعالى : ﴿ خالق لكم مافى الأرض جميعاً ﴾ يدل على أن هذه الأمور كلها مباحة ، وأن لنا التصرف فى جميعها ، بقوله : إنه تعالى خلق مافى الأرض — فى الجملة — للعباد لى ينتفعوا به ، فالظاهر فى الجملة لا يخالف ما ثبت بالدليل . ثم يقول ، « فأما من جهة التفصيل : فلا بد من شرط . ولا فرق بين أن يكون منطوقاً به أو معروفاً بالعقل ، وهو أن لنا أن نتصرف فيه مالم يؤد إلى مضرة على وجه . . . » (٢) ،

(١) تقوم الآن بإعداد دراسة وافية عن منهج المعتزلة فى تفسير القرآن .

(٢) ص ٧٦ من الكتاب .

٢ - ويجد في قوله تعالى : ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ في آية الصوم ، ما يدل على أنه تعالى لا يريد بالعباد الكفر وأن يعذبهم في الآخرة ؛ لأنه تعالى « إذا امتن علينا بأنه لا يريد بنا العسر الذي هو عمل المشقة بالصوم ، رحمة بنا ورأفة ، فكيف يجوز أن نتصور أنه يريد مع ذلك بالعباد أن يكفر ويخلد بين أطباق النيران ؟ . ولو أن أحدنا أقبل على ولده ، فقال : لا أريد منك مع إشفاقي عليك أن تنصرف في أيام القيظ ، لم يجوز أن يتصور مع ذلك أنه يريد أن يعذبه بالنار . وهذا مما ياباه العقل » (١) .

٣ - ويؤكد في موضع آخر ، عند الكلام على أن مرتكب الكبيرة إذا تاب لا يعاقب بالخلود في النار ، على أن ما دل العقل على اشتراطه هو في حكم المتصل بالقول ، لأنه تعالى لا يجوز أن يعاقب من بذل مجهوده في تلافى ما كان منه ، فإذا كان قوله تعالى : ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها﴾ دالا على مذهب المعتزلة أن من فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد في النار ، فقد قال القاضي : ما لم يتب ، لأن اشتراط التوبة معلوم بالعقل ، « وما دل العقل الصحيح على اشتراطه هو في حكم المتصل بالقول ، وإن كان تعالى قد بين كونه شرط في مواضع » . (٢)

٤ - وما يستدل به القاضي على فساد قول الجبرة قوله تعالى : ﴿فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين﴾ فلم يتعلق هؤلاء الذين رأوا العذاب إلا بهذا القول ، ولو كان الأمر كما تقوله الجبرة لكان الأولى أن يقولوا إنك أوقعنفسا في الظلم ، أو منعنا من الإيمان بسلب القدرة عليه . . . الخ . . .

(١) المصدر السابق - ص : ١١٨ .

(٢) المصدر السابق - ص : ١٧٩ .

«لأن المتصور في العقول أنه لا عذر لمن يعامل بمضرة أوضح من أن يظهر أنه لم يقدر على خلاف ما فعل<sup>(١)</sup>» .

٥ - ويقول ، وهو بسبيل تأويل آية تدل - من بعض الوجوه - على جواز الشرك على الأنبياء : « فإذا تقدم ذكر أمرين ، ودل الدليل في أحدهما على امتناع الحكم عليه ، فالواجب أن يرد ذلك الحكم إلى المذكور الآخر - باضطرار<sup>(٢)</sup> .

٦ - ويبين في تأويل إحدى الآيات التي ورد فيها ذكر الاستواء ، أنه فسر بمعنى الاستيلاء والاقترار ، مع أن من معانيه الانتصاب ، « لأن العقل قد اقتضى المعنى الأول ، من حيث دل على أنه تعالى قديم . ولو كان جسماً يجوز عليه الأماكُن لكان محدثاً ، تعالى الله عن ذلك ؛ لأن الأجسام لا بد من أن يلزمها دلالة الحدث .. »<sup>(٣)</sup>

إلى آيات كثيرة يظهر فيها أثر تحكيم العقل في الفهم والتأويل شديد الوضوح ، أثراً طبيعياً لهذا المنهج .

### ب - اللغة والنظم

ويستعين القاضى على هذا التأويل باللغة ، سواء في ذلك المفردات ، وقواعد النحو والإعراب ، والعناية بالنظم القرآنى ، وضرورة بقاء الصلة اللغوية والمعنوية قائمة بين الآية أو الآيات ، والقاضى شأنه في ذلك شأن سائر المعتزلة في العناية باللغة في التفسير والتأويل .

(١) نفس المصدر . ص : ٢٧٣ . (٢) المصدر السابق . ص : ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٣) كتاب القاضى . المصدر السابق . ص : ٣٥١ .

والواقع أن اللغة لم تسكن لتسعف القاضى فى تأويلاته لو أنه كان ينطلق فى ذلك على منهج باطل ، فعل الباطنية مثلاً ، ومن هنا يمكن الحكم على منهج القاضى فى التشابه وفى التأويل ، كما يمكننا أن نرجح تسمية تأويله بالتأويل العقلى - دون التأويل اللغوى <sup>(١)</sup> - لأن اللغة لا تعدو أن تكون أداة لهذا التأويل فى نهاية المطاف ، وإن كان لا يمتنع أن نقول إن القاضى وسائر المعتزلة يعتمدون فى تأويلهم لكتاب الله على شيئين رئيسيين : هما العقل واللغة <sup>(٢)</sup> .

### من شواهد الاعتماد على اللغة :

ونسكتفى فى بيان هذا الاعتماد على اللغة - - - - - الذى تكاد تخلو منه

(١) سعى جولدزهر منهج المعتزلة فى التأويل بالمنهج اللغوى ! وقد تناولنا هذه النقطة فى البحث الذى نعدده عن منهج المعتزلة فى التفسير . - - - - - الذى تناولناه فيه جميع قواعد هذا المنهج فى التفسير والتأويل .

(٢) من طريف ما يدل على هذا المنهج العقلى لدى المعتزلة ما أجاب به جعفر بن مبشر - أبو محمد الثقفى من رجال الصبقة السابعة - الحياض حين سأله عن قوله تعالى : [ يضل من يشاء ويهدى من يشاء ] وعن الحتم والطبع . فقال : ( أنا مبادر إلى حجة . - - - - - ولكنى ألتجئ إليك حجة تعبد عليها : أعلم أنه لا يجوز على أحكم الحاكمين أن يأمر بمكرمة ثم يحول دونها . ولا أن يهوى عن قاهرة ثم يدخل فيها . وتأول الآيات بعد هذا كيف شئت ) طبقات المعتزلة . ص : ٧٦ .

أما تمكن المعتزلة من لسان العرب ولغتها ، مما أعانهم على تأويلاتهم العقلية ، فأشهر من أن يتحدث عنه ، وبجهدهم العلاف والنظام والمحاظ ، والجبايات ، وشهادة علماء اللغة ، قال المبرد : ( ما رأيت أفصح من أبى الهذيل والمحاظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرة ، شهدته فى مجلس وقد استشهد فى جملة كلامه بثلاثمائة بيت ) . طبقات المعتزلة ص : ٤٥ . وقال ثمامة : ( وصفت أبا الهذيل للأمين فمادخل عليه جعل التأمين يقول لى : يا أبا معن وأبو الهذيل يقول لى يا ثمامة . فكذبت أنقد غيظاً . فلما احتفل المجلس استشهد فى عرض كلامه بسبعائة بيت ، فقلت : إن شئت فكنتى وإن شئت فسمعى ! ) . المصدر السابق ، ص : ٤٦ . وانظر الفصل الذى عقده الحاكم لذكر ( من ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة ) - - - - - الذى قال فى أوله : ( أكثر نحاة البصرة ، وكثير من أهل اللغة . وجملة من الشعراء وأئمة الأدب يذهبون منذهب العدل ) شرح عيون السائل . المجلد الأول . ورقة ١٦٣ - ١٦٦ .

صفحة واحدة من صفحات الكتاب - ببعض الشواهد :

١ - ففي مسألة الاستواء السابقة في قوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان ﴾ بين القاضى أن الاستواء محتمل في اللغة ، ومنصرف فيها إلى وجوه ، وأن عواقبه تختلف بحسب ما يتصل به من القول ، والمراد به في الآية : القصد لخلق السماء ، « لأنه عداه إلى ، ولا يكاد يعدى بـ » إلى « إذا أريد به الاستواء على المكان <sup>(١)</sup> » .

٢ - ويرد القاضى على الذين يجوزون على الله المكان واللقاء ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون ﴾ فيقول : إن المعنى أنهم ملاقو ما وعدهم به من الثواب ، وأنهم يرجعون إلى حيث لا يملك الأمور سواء ، قال القاضى : « وليس اللقاء هو التجاور على جهة المشاهدة ، لأن الضرير قد يلقى غيره إذا سمع خطابه ، وإن لم يشاهده ، وقد يبعد من مخاطبه ، ويعد ملاقياً له <sup>(٢)</sup> » .

٣ - ويقول القاضى في استدلال الذين يقولون إن المعاصى من قبله تعالى بقوله تعالى : ﴿ وإذا أنجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ، يذبجون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربكم عظيم ﴾ - لمكان إضافتها إليه سبحانه - إن هذا الاستدلال باطل ، لأن المراد بالبلاء هو الإحسان ، حيث نجاهم ممن يعاملونهم بهذه المعاملة ، قال القاضى ، « والسكلام في أن الأبدى والإحسان يسمى بلاء ظاهر في اللغة <sup>(٣)</sup> » .

٤ - وفي موضع آخر يستدل القاضى على أن أفعال العباد ليست من خلقه

(١) انظر ص : ٨٨ .

(١) انظر ص : ٧٣ .

(٢) انظر ص : ٩١ .

تعالى ، بالآية الكريمة ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ ويقول في ذلك : « إن أقوى الإضافات في الفعل أن يضاف إلى فاعله ، فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه مع أنه الذي خلقه وأوجده !

فإن اعترض على القاضى بأنهم يضيفون الطاعة إليه تعالى وإن لم يفعلها ، قال : « إن الذى قلناه إن ما يفعله لا يجوز أن ينفي عنه فلا يضاف إليه ، ولم نقل إن كل ما أضيف له فهو فعله » ثم يتحدث عن أنواع الإضافات فى اللغة فيقول : « قد يضاف الشيء إلى من فعله ، وقد يضاف إلى من أعان عليه وسهل السبيل إليه ولطف فيه ، وقد يضاف إلى من فعل ما يجرى مجرى السبب له ، ولذلك قد يضاف ما يفعله أحدنا من الإحسان إليه ؛ لأنه فعله ، وقد يضاف أدب ولده إليه وإن كان من فعل الولد ، لما فعل التدمات التى عندها يتأدب . . . . وهذا ظاهر فى اللغة ، ولا يعرف فى اللغة قطع إضافة الفعل عن فاعله ألبتة (١) » .

#### ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق

١ — وحمل القاضى قوله تعالى فى الكفار : ﴿ صم بكم عى فهم لا يعقلون ﴾ على التشبيه ، لأنهم لشدة تمسكهم بالكفر ، وإخراجهم أنفسهم أن ينتفعوا بما يسمعون ويبصرون ، كانوا بمنزلة من لا يسمع ولا يبصر . ولم يجوز أن يكون فى الآية دلالة على أنه جعل الكفار ممنوعين من الإيمان ، كما زعم بعضهم ، لأن قوله تعالى فى آخر الآية ﴿ فهم لا يعقلون ﴾ لو كان المراد به التحقيق لم يكن لذلك تعاقى

بما تقدم ، لأن الأسم الأبكم قد يكون عاقلاً ، ومتى حمل على التشبيه كان له به  
تعلق ، فيتسق المعنى ، والنظم <sup>(١)</sup> .

٢ — ومن شواهد الاعتماد على النظم والسياق كذلك في تأويلاته  
رحمه الله ، صرفه الأمر الوارد في قوله تعالى : ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم  
على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ إلى معنى التقرير  
والتفريع ، لأن صدر الآية يبين أنه تعالى قد خص آدم بأن علمه الأسماء ليسكون  
علمه بها معجزة له ، فأراد أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته ،  
قال القاضي : « فقررهم بقوله : ﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء﴾ على ذلك ، ونبه من حالهم  
على أنهم إذا لم يختصوا بما اختص به آدم مما فيه انتقاض عادة فيجب أن يكون  
نبياً ، ولذلك حكى عنهم ما يدل على الانقياد ، وهو قولهم : ﴿قالوا سبحاك لا علم  
لنا إلا ما علمتنا﴾ .

وكذلك ترجح الآية التالية صرف الأمر إلى التقرير ، قال تعالى من بعد  
﴿ قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم ... ﴾ الآية ؛ لأنه لو كان تسكيناً لسكان لا يتغير  
حاله بأن يخبرهم آدم عليه السلام بالأسماء ، ولم يكن لقوله تعالى عند ذلك ﴿إني  
أعلم غيب السموات والأرض﴾ معنى <sup>(٢)</sup> .

وهكذا يرد القاضي على من زعم أن في الآية دلالة على أن الله تعالى يكلف  
العبد ما لا يطيق ، ويأمره بما يعلم أنه لا سبيل له إلى القيام به ، لأن هذا مما يأباه  
العقل ، ومما يفسد به نظم الآية بعد ذلك .

وعلى هذا النحو من التخريجات اللغوية الدقيقة يمضى القاضى فى تأويل  
محتشابه القرآن فى سائر كتابه .

## ٢ - طريقة المؤلف :

يستعرض القاضى رحمه الله ، فى كتابه ، سور القرآن بحسب ترتيبها فى  
المصحف ، ويقف فى كل منها عند نوعين من الآيات : الآيات المتشابهة التى يزعم  
الخصم أن فيها دلالة على مذهبه ، والآيات المحككة الدالة على المذهب الحق ،  
وذلك ما ألزم به نفسه فى آخر مقدمة الكتاب ، حيث ذكر أنه سيبين فى المتشابه  
« أن ظاهره لا يدل على ما يقوله المخالف ألبتة » وذكر أنه سيقف فى كل سورة  
عند « ما يدل من المحكمات على الحق »<sup>(١)</sup> .

وهكذا جاءت مسائل الكتاب على نوعين : مسائل ، ودلالات .  
أما المسائل فموضوعها الآيات المتشابهة ، وعرض ما يراه الخصم فيها من الدلالة على  
مذهبه ، ثم تأويلها على الوجه الصحيح ، الذى يراه القاضى مبطلا لدعوى الخصم .

وقد جرت عادة المؤلف فى هذه المسائل على الاكتفاء بالقول الموجز فيما  
يستدل عليه المخالف ، دون التعرض لذكره أو ذكر فرقته أو مذهبه ، فسواء  
عنده المشبهة ، والأشاعة ، والخوارج ، وغيرهم ، لأن ما يقصد إليه هو بيان أن هذه  
الآية قد استدل بها على رأى باطل ، هو كذا ، تمهيداً لردّه وبيان وجه الصواب  
فى فهم الآية وتأويلها ، وغالباً ما يقول القاضى عند عرض آرائهم : « قالوا .. » .

وغالباً ما يستهل القاضى الرد عليهم ببيان أن الظاهر الذى يدعونه لا يدل

(١) انظر الفقرة : ١٢ .

على ما يذهبون إليه ! أو أنه مما لا يمكن أن يقول به أحد ، وأنه - لذلك - لا بد للجميع من الدخول تحت التأويل ، ثم تسرع في تأويله هو ، رحمه الله ، على المنهج الذى أسلفنا الحديث عنه .

أما الدلالات فموضوعها الآيات المحكمات ، وهى التى يستدل بها القاضى على التوحيد والعدل ، وإن كان من غير اللزوم - بالطبع - أن يكون قد التزم استقصاء هذه الآيات جميعاً ، وبحسبه منها ما يدل على الحق فى بابه الخاص <sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإن هذا الترتيب الذى اتبعه القاضى فى كتابه ، هو - بلا شك - الترتيب الأفضل لمن كان همه الوقوف على الآيات المتشابهات فى القرآن ، ورد التمسك بظاهرها من قبل الجبرية ، والجسمة ، والحشوية ، وسائر أهل الزيغ ، وهو كذلك الأقرب لطبيعة الإملاء الذى جرى عليه القاضى فى وضع الكتاب ، على عادته فى سائر كتبه ، وكما أوضح ذلك فى المغنى ، فى النص الذى نقلناه أنفاً عند التعريف بهذا الكتاب .

ولكن الإفادة من كتابنا المتشابه ، فى دراسة أدلة الفرق المختلفة التى تستند فيها إلى آيات القرآن - سواء فى ذلك المعتزلة وغيرهم ، وسواء أكان استدلالاً بالحق أم استدلالاً بالباطل - ليست ميسرة على الوجه الأكمل ، على عكس ما لو كان ترتيب الكتاب موضوعياً ، عرض فيه المؤلف للمتشابهات والمحكمات فى المسائل المتنازع عليها ؛ واحدة واحدة ، كمسألة الرؤية ، أو خلق الأفعال ، أو الوعد والوعيد ، أو أية مسألة أخرى ، فأول المتشابه ، وأصل الاستدلال

(١) انظر الفقرة : ١٢ من الكتاب .

بالحكم (١) . ونرجو أن يكون في الفهارس بعض العوض .

### ٣ — كتاب القاضى ومقرنته بين كتب المتشابه الأخرى

إن الحكم على كتاب القاضى ومقرنته بكتب من تقدمه من شيوخ المعتزلة وغيرهم ، يبدو أنه من غير الممكن ، وقد فقدنا هذه الكتب ، وبخاصة كتاب ، أبى على الجبائى ، الذى ذكره ابن النديم ، ونحن نعلم مدى ما تلقاه آراء أبى على وكتبه من الرعاية والاعتبار عند القاضى عبد الجبار .

وإن كان من الممكن هنا القول بأن المعتزلة كانوا أسبق من غيرهم إلى الكتابة فى هذا الموضوع إن لم يكونوا قد انفردوا فيه ، أو كتبوا أكثر من سائر الفرق الأخرى على أقل تقدير ، وقد حملهم على ذلك تصديهم للدفاع عن الإسلام والرد على الطاعنين على القرآن ، من أى نملة كان ، إلى جانب رغبتهم فى الدلالة على مذهبهم وإثبات أن الكتاب موافق لأدلة العقول ، وتأويل جميع الظواهر التى يتعلق بها خصومهم من الجبرية والحشوية وغيرهم ، وإثبات أن هؤلاء قد عدلوا عن البراهين وعن التمسك بالكتاب جميعاً ، كما يقول القاضى فى صدر كتابه .

---

(١) واضح أن ما قدمناه من الكلام هنا فى بيان مسلك المؤلف فى ترتيب كتابه ، وإنشائه وضعناه تحت عنوان ( طريقة المؤلف ) يفاير من كل وجه ما تحدثنا عنه آنفاً تحت عنوان ( منهج القاضى فى الكتاب ) وأن كلا من العنوانين إن كان لا يدل على ما تحتته — عند بعضهم — بنفسه ، فقد دل — والحمد لله — بما كتب تحتته . وإذا كنا لم نقول على اللغة أو العرف العلمى ، فإن الزعم بأن تفريقنا هذا يدل على الخطأ فى فهم الاصطلاحات فى تعبير بعضهم — أوغل فى الفساد من أن يحكم عليه بالخطأ . ويبدو لنا أننا ما زلنا بحاجة ملحة إلى أن يكتب لنا كثير من الصفحات — فوق ما كتب — فى المنهج ، حتى يقوى بعض الناس على التفريق بين المناهج والفهارس ! وبين المناهج وترتيب الموضوعات أو المعلومات . . . وأخيراً بين المناهج والطرق ! ! .

ومن جهة أخرى ، فإن الفهارس التي تمطينا أسماء الكتب التي ألفت في المتشابه ، مما لم يصل إلينا ، لا تفرق في تصنيفها لهذه الكتب بين المتشابه بموضوع التحقيق - والمتشابه اللفظي المتصل بالآيات المتماثلة والمتقاربة في اللفظ . وهذا مما يعوق سبيل المقارنة التاريخية السليمة ، كذلك .

ولكننا ، على أية حال ، سنقف على الكتب التي ألفت في المتشابه قبل القاضي ، رحمه الله ، ونحاول ببعض الدلائل أن نميز منها كتب المتشابه اللفظي من متشابه المتكلمين ، لنضع كتاب القاضي عبد الجبار في موضعه من هذه الكتب .

#### الكتب التي ذكرها ابن النديم :

ذكر ابن النديم تحت عنوان : « الكتب المؤلفة في متشابه القرآن »  
الكتب التالية : « كتاب محمود بن الحسن <sup>(١)</sup> . كتاب خلف بن هشام <sup>(٢)</sup> .  
كتاب القطيعي <sup>(٣)</sup> . كتاب نافع <sup>(٤)</sup> . كتاب حمزة <sup>(٥)</sup> . كتاب علي بن قاسم

---

(١) هو محمود بن حسن الوراق ، عده الحاكم فيمن ذهب إلى العدل من الشعراء وأئمة اللغة .  
وأورد من شعره :

ولم تلزم الذنب المتفادير جاهلاً فأنت ولي الذنب ليس المقادر

فلو كان للمقدار في الذنب شركة لكان له حظ من الوزر وافر

توفي في حدود الثلاثين ومائتين . انظر شرح عيون المسائل المجلد الأول ورقة ١٦٤-١٦٥ .  
فوات الوفيات : ٥٦٢/٢ .

(٢) هو خلف بن هشام الأزدي ، أبو محمد ، أحد القراء العشرة ، كان عالماً عابداً ثقة ، واشتهر ببغداد وتوفي فيها سنة ٢٧٩ . غاية النهاية : ٢٧٣/١ ، تاريخ بغداد : ٣٢٢/٨ .  
(٣) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك ( أبو بكر القطيعي ) عالم بالحديث ، يقال إنه كان مسند العراق في عصره ، ونسبته إلى ( طيبة الديني ) ببغداد وحدث عنه الحاكم وأبو نعيم ، وتوفي سنة ٣٦٨ . انظر لبان الميزان : ١٤٥/١ ، غاية النهاية : ٤٣/١ .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة ، أصله من أصبهان ، أقرأ الناس دهرأ طويلاً ، نيفاً عن سبعين سنة وانتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة . توفي سنة ١٦٩ ، وقيل سنة ١٧٠ . انظر غاية النهاية : ٣٣٤/٢ .

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، التيمي ، الزيات . أحد القراء السبعة =

الرشيدى ، كتاب جعفر بن حرب المعتزلى ، كتاب مقاتل بن سليمان الهمداني ،  
كتاب أبى على الجبائى ، كتاب أبى الهذيل <sup>(١)</sup> العلاف <sup>(٢)</sup>

كما ذكر فى باب « الكتب المؤلفة فى معان شتى من القرآن » « كتاب  
بشر بن المعتز <sup>(٣)</sup> ، فى متشابه القرآن » ، و « كتاب قطرب <sup>(٤)</sup> فيما سأل عنه  
الملحدون من أى القرآن <sup>(٥)</sup> » .

يضاف إلى ذلك كتاب آخر ذكره ابن النديم فى معرض ترجمته لابن  
الخلال القاضى ، قال ابن النديم : هو « أبو عمر أحمد بن محمد بن حفص الخلال ،  
البصرى ، مولده بها ، ولقى الصميرى وأبا بكر بن الأخشيد وأخذ عنهما ، وكان

= كان من مولى التميمى فنسب إليهم ، توفى سنة ١٥٦ . وقيل ١٥٨ . انظر تهذيب التهذيب : ٢٧/٣ .  
غاية النهاية ٢٦٢/١ - ٢٦٣ . . وفيه أن على بن حمزة الكسانى أجل أصحابه .

(١) انظر ترجمة جعفر فى هذا الكتاب ص : ٣٢١ : وأبى على ص : ٥٥ . وأبى الهذيل ص ٧٩ .  
أما مقاتل بن سليمان البلخى . المحدث المشهور فهو من رؤس المشبهة . وقد اختلفت فيه آراء .  
فبما يلحقه أبو حنيفة يقول الشافعى إن الناس عيال عليه فى التفسير . وأعم ما اشتهر به فى مجال  
التشبيه حديث « المقام المحمود » الذى فسره تفسيراً مادياً . وقد توفى عام ١٥٠ هـ من كتبه  
( تفسير القرآن ) يظهر فيه قوله بالتشبيه والتجسيم : انظر وفيات الأعيان : ١١٢/٢ . طبع  
مصر سنة ١٣١٠ هـ ميزان الاعتدال للذهبي : ١٩٦/٣ . مقدمة التنبيه والرد على أهل الأهواء  
للشيخ الكوثرى ص : ٦ .

(٢) انظر الفهرست ، طبع أوروبا ، ص : ٣٦ .

(٣) هو أبو سهل : بشر بن المعتز ، الهلالي ، رئيس معتزلة بغداد ، وإليه تنسب فرقة  
( البشرية ) وتوفى فى حدود سنة ٢١٠ . انظر طبقات المعتزلة ص : ٥٢ والتبصير فى الدين  
للاسفرايينى بتحقيق الشيخ زاهد الكوثرى رحمه الله ص : ٧١ .

(٤) هو أبو على محمد بن المستنير ، الشهير بقطرب ، من أهل البصرة ، عالم باللغة والأدب ،  
قال الفنطى : « وكان موثقاً فيما عليه ، ومات سنة ست ومائتين . . وله من الكتب : « إرد على  
الملحدين فى متشابه القرآن » وعده الحاكم فى باب من ذهب إلى العدل من النجاة . وفى بنية الوعاة  
أنه « كان يرى رأى المعتزلة النظامية » . . وهذا ما حملنا على الاعتقاد بأن الكتاب الذى  
أشار إليه ابن النديم هو فى متشابه القرآن . انظر عيون السائل ١ ورقة ١٦٥ . لبناء الرواة :  
٢١٩/٣ - ٢١٠ .

بنية الوعاة للسيوطي : ٢٢٢/١ . طبع الخليل سنة ١٣٨٤ .

(٥) انظر الفهرست ، طبع أوروبا ، ص : ٣٠ .

إليه القضاء بمدينة حرة ، ورد إليه قضاء تكريت وهو بها إلى هذه الغاية (١) ،  
وله من الكتب ، كتاب الأصول ، وكتاب المتشابه .

ويوجد كتابه هذا في المتشابه في المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة  
صنعاء (٢) .

وبذلك يكون للمعتزلة — قبل القاضي — ستة كتب في المتشابه ، أوسبعة ،  
لأن ابن الخلال ، على الأقل ، قد ألف كتابه في عصر القاضي ، رحمه الله .  
وجميع هذه الكتب كانت موجودة حتى مطلع الربع الأخير من القرن الرابع ،  
ومعلوم أن شيخنا قد أملى كتابه في خلال الفترة التي كان يملئ فيها كتاب المغني  
« من سنة ٣٦٠ — ٣٨٠ هـ » (٣) أي أنه أملاه في الفترة التي كانت فيها تلك  
الكتب موجودة على كل حال .

#### بين هذه الكتب وكتاب القاضي رحمه الله

ونكاد نقطع — مع تعذر مقارنة كتاب القاضي بهذه الكتب ، اللهم  
إلا كتاب ابن الخلال الذي قصره على طائفة معينة من آيات المتشابه — بأن  
القاضي قد تأثر إلى حد كبير بكتاب شيخه أبي علي الجبائي ، وفي المقام الأول  
كذلك ، وإن لم يكن هناك ما يمنع أن يكون قد اطلع على سائر كتب قومه .

(١) أي سنة ٣٧٧ ، وهي السنة التي ذكر ابن النديم أنه انتهى إليها في فهرسه الذي جمع  
فيه الكتب الموجودة « بلغة العرب وقلها . . » أو بعدها بقليل ، لأن ابن النديم توفي سنة  
٣٨٤ وبهذا يمكن القول إن تواريخ الوفاة التي ذكرها بعد هذا التاريخ من عمل غيره ، كما جاء  
في ترجمة ابن جني أنه توفي سنة ٣٩٢ ، ولا يبعد أنه قال فيه ما قاله في ابن الخلال القاضي مثلاً ،  
ثم جاء من بعده من نص على تاريخ الوفاة . انظر مقدمة الفهرست ، وص : ٨٧ ،  
(٢) وعنوانه : « الرد على الجبرية القدرية فيما تعلقوا به من متشابه آي القرآن الكريم »  
ويقع في ثمان وتسعين ورقة .

(٣) انظر تعريفنا السابق بالمغني .

هذا إذا أمكننا القطع بأن جميع هذه الكتب في المتشابه الذى تناوله القاضى  
 حنون المتشابه اللفظى ، ولعل هذا مما يمكن القطع به ؛ لأن المعترلة إنما كان  
 يعنيه في الذود عن الإسلام والرد على الخصوم ، هذا النوع من المتشابه دون  
 المتشابه اللفظى ، القريب من طبيعة القراء دون المتكلمين ، ولأن القاضى ذكر في  
 مقدمة كتابه أن كتب مشايخه مشحونة بذكر هذا الباب — المتشابه — « ليبينوا  
 أن القوم — المجبرة ونحوهم — كما خرجوا عن أدلة العقول ، فكذلك عن  
 الكتاب » وكل هذا مما لا يعتد به في المتشابه اللفظى بالطبع !

ولا ندرى بعد ذلك ما هو وجه عدم ذكر كتاب بشر بن المعتمر في  
 الكتب المؤلفة في المتشابه ، وعدم التعرض لكتاب ابن الخلال إلا من خلال  
 الحديث عن حياته ، لأن مما يستبعده أن يكون كتاب « بشر » الوحيد في المتشابه الكلامى  
 دون سائر الكتب الأخرى التى ذكرها ابن النديم فى الباب الخاص بالمتشابه ،  
 ومزج فيها كتب المعترلة بكتب القراء فالراجح أن تكون كتب هؤلاء المعترلة  
 مثل كتاب بشر ! .. وكان الأولى أن تصنف كتبهم مع كتاب مقاتل بن سليمان  
 — الذى يرجح أنه فى هذا الباب — وكتب سائر المتكلمين الذين تناولوا هذه  
 الآيات بالتفسير والتأويل ، دون كتب القراء ، كنافع ، وحمزة ، وخلف بن هشام ،  
 ممن بحثوا فى المتشابه اللفظى ، سعيًا وراء بعض الأسباب البلاغية ، ولم يبحثوا فى  
 آيات الصفات والعقائد ، أو فى المتشابه الذى أشارت إليه الآية السابعة من  
 سورة آل عمران .

وإنما رجحنا أن كتب هؤلاء كانت فى المتشابه اللفظى ، لأن الذين كتبوا  
 فى متشابه العقائد كانوا فى الغالب من أصحاب النحل ، ولأن الكتابة فيه  
 لم تفرد إلا بعد احتدام الخلاف المذهبى !

أضف إلى ذلك أنه قد وصلنا من كتب القراء في التشابه : كتاب للكسائي الذي كان تلميذاً لأحد هؤلاء الذين ذكرهم ابن النديم كتباً في التشابه ، وشيخاً لآخر ، أسماء « مشتهات القرآن »<sup>(١)</sup> . عالج فيه مسألة نزول القرآن على سبعة أحرف ومسائل أخرى ، ثم جمع فيه الآيات المشتهات من حيث اللفظ ، بعضها من بعض بحسب ترتيب السور ، ولم يكتب في تعاليل ذلك ، والتماس ما فيه من وجوه البلاغة ، حرفاً واحداً ، وربما جاء من بعده فالتمسوا بمض وجوه الحكمة في ذلك في كتب أسموها بالتشابه ، كذلك .

على أننا لا نحكم باستحالة أن يكون بعض هؤلاء قد حمل ما وجدته من أصحاب الفرق ، وبخاصة المعتزلة — ونظرة المحدثين والقراء لهم معروفة — من الخوض في التأويل ، على الكتابة والرد عليهم ، والانتصار في ذلك بمذهب السلف ، فيكون قد كتب ، على أحسن الفروض ، كتاباً في آيات الصفات !

وإذا قارنا كتاب القاضي عبد الجبار بكتاب القاضي ابن الخلال ، وهو كل ما وصلنا من كتب الذين تقدموا قاضي القضاة ، أمكننا القول : بأن كتاب الشيخ ينفرد بشموله جميع الآيات المتشابهة مع الاستدلال بالحكم على مذهبه ، في جميع مسائل العدل والتوحيد ، في حين أن ابن الخلال اقتصر فيه على تأويل الآيات التي يشعر ظاهرها بالجبر .

(١) الكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، توفي سنة ١٨٩ ، وذكر ابن الجزري أنه كان أجل أصحاب حمزة بن حبيب ( — ١٥٦ ) وذكر أن خلف ابن هشام ( — ٢٢٩ ) قد قرأ عليه — الكسائي — الحروف . راجع غاية النهاية في طبقات القراء : ٢٦١/١ — ٢٦٢ و ٢٧٥/١ . وانظر أوسع ترجمة للكسائي في إنباء الرواة . وتوجد نسخة من كتابه ( مشتهات القرآن ) في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية — نسخة مصورة بالميكروفيلم — تقع في ٨٠ ورقة ، ورفها ٢٤٠ تفسير .

## كتاب القاضي بين كتب الفرق الأخرى :

أما أصعب الفرق الأخرى فما وصل إلينا ما يدل على أن واحداً منهم قد نسج على منوال القاضي في كتابه ، فأول جميع الآيات للتشابهة لتوافق المحكم الدال على مذهبه فيما يمتد ، وأصل الاستدلال بهذا المحكم على ما يقول ، وإن كان من الممكن هنا الإشارة إلى كتاب : « تأويلات أهل السنة » لأبي منصور التازيدي للتوفى سنة ٣٣٣ فإنه وإن كان تفسيراً كاملاً للقرآن لم يقصره على الحكمات والتشابهات ، إلا أنه يطيل الوقوف عند هذا النوع من الآيات ، ويرد في ذلك على سائر الفرق ، ولعل هذا مما حمله على تسميته كتابه بهذا الاسم <sup>(١)</sup>.

وكتاب : « الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأويله على غير تأويله » <sup>(٢)</sup> المنسوب للإمام أحمد بن حنبل الذي أول فيه بعض الآيات على خلاف تأويل الجهمية لها ، مثل آيات الرؤية والعرش ونحو ذلك ، أو بعبارة أخرى : التي رفض فيها تأويل الجهمية ، حملاً لها على الظاهر ، حتى زعم مثلاً أن الله على عرشه في السماء <sup>(٣)</sup> ، أو مستدلاً على هذا الرفض ببعض الروايات ، حتى إنه ذهب في إثبات تكليم الله لموسى بكلام سمعه إلى الاستشهاد بحديث الزهري أن موسى لما رجع إلى قومه وسألوه أن يشبه لهم كلام الله ، قال : « هل سمعتم الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها ؟ فكأنه

(١) راجع ( تأويلات أهل السنة ) مخطوط دار الكتب المصرية : ٢٧٣٠٦ ب وهو يقع في ثلاث مجلدات ضخمة .

(٢) انظر الكتاب ضمن مجموعة نصحها الشيخ محمد حامد النقي باسم ( شذرات البلاين من طيات كلمات سلفنا الصالحين ) من ص : ٤ - ٤٠ . مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٥ .

(٣) شذرات البلاين ، ص : ٣٣ - ٣٤ .

مثله (١) ! والكتاب كله يقع في قريب من أربعين صفحة . وهو على كل حال ليس لأحمد على التحقيق ، وإنما هو من وضع بعض الحشوية عليه ؛ قال الشيخ زاهد الكوبرى ، رحمه الله : « وأما ما يعزى إلى الإمام أحمد من كتاب : « الرد على الجهمية والزنادقة .. فإنما أذيعت نسبته إليه في القرن الرابع الهجرى برواية مجهولة ، حتى إن الذهبي لا يعترف بصحة النسبة إليه ، وإن عول عليه كثير من شيوخ متأخرى الحشوية ، وقد ذكرنا في سنده من العلل القادحة ، وما في المتن ، مما يجل مقدار أحمد عن القول به » (٢) .

وتفنيما هذه المقالة من الشيخ زاهد ، وإن كنا في الواقع لم نرد أن نعى بالتحقيق في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد رحمه الله ، لأن الأمثلة السابقة وحدها - فيما زرى - تكفى للدلالة على أن الكتاب مكذوب عليه . أو أن يكون مشبها حشوى العقيدة ، وما نظن ذلك .

### بين كتاب القاضى وكتب من تأخر عنه :

أما أهم الكتب التى عرضت لتأويل الآيات المتشابهة بعد القاضى ، فهى

(١) المصدر السابق ، ص : ٣١ .

(٢) تعليق للشيخ زاهد على كتاب ( الاختلاف فى اللفظ ) لابن قتيبة ؛ ص ٥٥ . ويضاف إلى هذه الكتب كتاب آخر للأشعرى ذكره ابن فورك ، وهو يعدد كتب أبي الحسن التى ألفها بعد ستة عشر وثلاثمائة ، قال : ( وكتب فى متشابه القرآن جمع فيه بين المعتزلة والمعتزلة فيما يطعنون به فى متشابه الحديث ) ١ وهذا هو نص العبارة كما وردت فى ( تبين كذب المقتضى ) ص ١٣٥ - ولعله تناول فيه آيات الهدى والضلال والرؤية ونحو ذلك ؛ على طريقته . وفى كتاب الإبانة وغيره ، وعلى عادته فى العبارة الموجزة التى يظن أنها تحمل معنى الإلزام - وبدون اعتراض - لحصومه المعتزلة ، الذين يحلوه دائماً أن يجمعهم مع الملحدين ، وتاريخهم فى الذب عن الإسلام وقطع دابر الملحدين لا يجهل .

كما تحسن الإشارة هنا إلى أن أكثر الكتب التى تبحث فى الفرق تخص موضوع المتشابه بفصل خاص ، وإن كان كتاب أبي الحسين اللطفي الشافعى من أسبق هذه الكتب وأكثرها موضوعية فى تناول هذا البحث ، وتأويل الآيات التى يشعر ظاهرها بالعارض . انظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين محمد بن أحمد اللطفي ( ت ٣٧٧ ) ، ص : ٥٨ - ٨٢ ،

جيدة كذلك عن الطريقة التي سلكها القاضى ، لأن أصحابها اقتصروا فيها على جمع بعض آيات الصفات وأخبارها فقط ، وتأويلها بما يمتدنون أنه الحق ، على نحو ما فعل ابن اللبان فى كتابه «متشابهات القرآن» والرازى فى «أساس التقديس» يضاف إلى ذلك كتابا «الإكليل فى المتشابه والتأويل» لابن تيمية . و «إلجام العوام عن علم الكلام» للغزالى ، اللذين درسا فيهما للمتشابه دراسة موضوعية ، ولم يلتزما فى ذلك تأويل جميع آيات الصفات بطبيعة الحال .

### ٤ — نخنا الكتاب وعملنا فى التحقيق :

فقد بتحقيق الكتاب عن نسختين فرديتين :

أولاهما : نسخة قديمة بخط يمنى واضح ، ناقصة من أولها بمقدار ورقتين - صفحة العنوان وثلاث صفحات أخرى - كما ينضح ذلك من مقارنتها بالنسخة الأخرى . وعدد أوراقها ثلاث وسبعون ومائة ورقة ، ومتوسط الأسطر فى الصفحة الواحدة ثمانية وعشرون سطراً .

ولم يعن فيها الناسخ - على عادتهم فى الخط القديم - بعلامات الإعجام والإهمال ، على حسن خطه وكتابته عناوين السور بالمداد الأحمر .

وفى بعض أوراق النسخة تقطيع فى أطرافها ينتهى عند الكتابة تارة ، وينقص من أطرافها تارة أخرى - وبخاصة فى أوراق الكتاب الأخيرة - وفى بعض صفحات أخرى كتابات وتوقيعات بخط جد ردىء لأنه عبث صبيحة يتدربون على الكتابة ويوقعون بأسمائهم توقيعات متشابكة لا تقرأ .

### تاريخ النسخة وتوثيقها :

وقد تمت كتابة هذه النسخة في شهر صفر سنة ثمان عشرة وستمائة في مدينة ظفار ذي بِن ، شمال صنعاء « وهي الهجرة المنصورية التي ذكرها الناسخ . راجع صفحة الكتاب الأخيرة »

وعرضت على نسخة قديمة فرغ من نسختها في السادس من ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وأربعمائة - أي بعد وفاة المؤلف - رحمه الله - بثلاث وستين سنة - وهي نسخة القاضي شمس الدين جعفر بن عبد السلام المعتزلي وشيخ علماء الزيدية في عصره « راجع الصفحة الأخيرة »

ويظهر أثر هذه المعارضة في بعض مواطن الكتاب .

وقد كانت هذه النسخة في بلاد اليمن ، ثم اقتناها فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب في بعثة الدار إلى اليمن عام ١٩٥٢ لتصوير نواذر المخطوطات من مكتباتها العامة والخاصة ، والتي كان من بينها مجموعة من مصنفات المعتزلة عامة .

### النسخة الثانية .

أما النسخة الثانية فهي قديمة أيضاً ، تامة من أولها ، ناقصة من آخرها . تنتهي عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ الذي خلقني فهو يهدين ﴾ من سورة الشعراء . وعدد أوراقها سبع ومائتا ورقة . وهي من ورقة ٨ إلى ورقة ١٩٥ ضم إليها من أولها وآخرها بعض الورقات « الخوامي » من ١ - ٧ ومن ١٩٦ - ٢٠٧ ، فيها بعض النقول المختلفة من آيات وأحاديث وأدعية ، ونقول أخرى من بعض الكتب .

ولكن هذه الحوامي التي جرت عادتهم بوضعها في أول الكتب وآخرها  
للحفاظ على متن الكتاب ، وحماية له من ضياع بعض أوراقه الأولى والأخيرة ،  
لم تحم هذه النسخة من أن يسقط منها ما يقرب من الثلث ، ويبدو أنها « حميت » ناقصة .  
وقد كتبت هذه النسخة بقلم نسخ معتاد ، اعتنى فيها الناسخ بعلامات  
الإعجام والإهمال - في الغالب - ووضع فيها عناوين المسائل والدلالات والصور  
والآيات القرآنية بخط كبير مميز . ومسطرة ورقها : ٢٤ × ١٦ سم .

وكتب على صفحة الغلاف العنوان التالي :

« كتاب متشابه القرآن الكريم »

تصنيف الشيخ الإمام عماد الدين قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد

رحمة الله عليه

وعلى هذه الصفحة [ ٨ ظ ] بعض تملكات للنسخة ، من أهمها تملك للإمام  
علي بن المؤيد بن أئمة الزيدية . ثم عبارة انتقال الكتاب بالإرث إلى زوجته  
الشريفة الطاهرة الشمسية بنت محمد بن عبد الهادي بن ابراهيم ، ثم إلى ولدها  
المهدي بن أمير المؤمنين . وبعض تملكات أخرى ، منها تملك مؤرخ في سنة  
١١٨٥ هـ .

وفي الأوراق الزائدة بآخر النسخة رسالة مؤرخة سنة ٦٧٥ هـ وعبارة تملك

- في ورقة أخرى - سنة ٨٢٢ هـ .

تاريخ النسخة ومكانهما :

وقد ضاع في الأوراق الناقصة خاتمة النسخة وتاريخ الكتابة . ولكن يبدو

من نوع الخط وسماته أن النسخة كتبت في أوائل القرن السابع الهجري ، لأن

خطها يشابه خط أكثر المصنفات الاعترالية التي جمعت من وقف الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة أحد أئمة الزيدية ، المتوفى سنة « ٦١٤ » هجرية ، في مدينة ظفار باليمن ، والتي نقلت في عام ١٣٤٨ هـ إلى المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بمدينة صنعاء .

وقامت بمشة دار الكتب المصرية إلى اليمن عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ بتصوير هذه النسخة - ضمن مجموعة أخرى كبيرة - وبقي الأصل محفوظاً بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم ٤٩٤ تفسير . وصورتها التي اعتمدنا عليها في التحقيق في دار الكتب المصرية ، وتحمل رقم : ٢٧٦٢٠ ب .

#### عملنا في التحقيق :

والواقع أنني أقدمت أولاً على تحقيق الكتاب عن النسخة الثانية الناقصة وحدها قبل أن أعلم خبر النسخة الأولى ، وقت بذلك على الرغم من النقص الكبير الواقع في النسخة ؛ لاعتقادي بأهميته الكبيرة في دراسة منهج المعتزلة في التفسير والتأويل ، وطريقتهم في الاستدلال بالقرآن . واعتمادهم على النصوص - على خلاف ما أشيع عنهم - ولما يسده في الواقع من فراغ في المكتبة القرائية .

وكانت صادفتني مشاكل كثيرة ، نظراً لدقة موضوع الكتاب ، وسقم النسخة في بعض المواطن ، ولكنني تغلبت على هذه الصعوبات - وبخاصة في مرحلة التحقيق الأساسية ، وهي تقويم النص - عن طريق الرجوع إلى ما كتبه القاضى في الآية أو الفكرة موضوع البحث في كتبه الأخرى - وعلى رأسها المغنى - فكان يوضح لي فهم الموضوع على الوجه الأكمل سبيل القراءة أو التصويب . كما لجأت إلى كتاب « الأمل » للشريف المرتضى ، الذي أعانني

بدوره على حل كثير من المشكلات الأخرى ، ليس لأن أكثر وجوه التأويل التي كان يعرض لها القاضى يذكرها الشريف - نظراً لتأقيه عنه - ليس لهذا فحسب ، بل لأن الذى يبدو أن المعتزلة - بعامه - وهم يعتمدون فى أصول تفسيرهم وتأويلهم على اللغة يكادون يستشهدون لذلك بنفس المأثور من كلام العرب ، من أمثال وشعر ونحو ذلك ، كما أنهم يتحدثون فى أصول اشتقاق الكلمات ، ومعانيها اللغوية ، ووجوه الحقيقة والمجاز فيها حديثاً متفقاً لا يكاد يختلف موضعه .

كما سلكت فى سبيل ذلك طرقاً أخرى ، أضحت الحديث عنها بعد وجود النسخة الأخرى من نائلة القول ، وإنما أشرت إلى ما أشرت إليه لبيان أنى لم أفق على جديد عندما وجدت أن جميع النقاط التى وقفت عندها أثناء التحقيق وتنبع فيها قلمى القلم الناسخ - لا المؤلف كما ظن بعضهم - هى كما فهمتها وصوبتها فى أغلب المواطن ، ولا أقول فى جميع المواطن .

على أنى قد صوبت بعض المواطن فى مقدمة المؤلف - وهى مقدمة كلامية دقيقة - وقد أشرت إلى أنها قد سقط منها - من نسختنا الأخرى - مقدار ثلاث صفحات ، فبقى اعتمادنا فى هذا القدر على نسختنا الأولى التى كنا نظنها يتيمة . وبعض هذه التصويبات ظاهرة الصحة ، أو ظاهرة الوجوب ، وبعضها الآخر حمله بعضهم على أنه تحريف للنص وإخلال بعبارة المؤلف ، وكان لم يزد أن قرأ من الكتاب بضع صفحات ، وقاس فى غير محل القياس . وهما على أية حال موطنان يحسن أن تقدم القول فيهما فى هذه النقطة ، ليعلم ما يجب أن يعلمه كل قارئ عن أى محقق .

١ - ختم القاضى رحمه الله الفقرة الأولى من كتابه بقوله : « وعلى هذا الوجه قلنا إن المعجزات لما كانت بمنزلة الأخبار أنهما لا يمكن أن يعلم أنهما صحيحة إلا بعد العلم بحال الفاعل وحكمته ، لم يمكن أن يستدل بها على النبوات من أجاز على الله عز وجل فعل القبيح ، وقلنا : يجب أن لا نؤمن أنه تعالى أظهرها على [ من ] يدعو إلى الضلال والفساد ، ويصد عن الهدى والرشاد »

وإضافة كلمة [ من ] لا يحتاج إلى تعليق . أما الخلاف فكان فى كلمة «أجاز» لأنها كانت فى الأصل - كما أشرنا إلى ذلك فى الهامش - «اختار» ، فزعم من زعم أن تغييرها عبث بالنص وقلب للمعنى الذى قصد إليه القاضى ، وأنه تعمد اختيارها للتشنيع على الخصوم !

وجوابنا : أن للقاضى ، وغيره أن يشنع على الخصوم ، ولكن بالحق لا بالباطل ، ولم يكن القاضى - رحمه الله - من المبطلين ! ثم إن الخلاف بين القاضى وخصومه ليس فى أنهم «اختاروا» على الله فعل القبيح ، ولم يختره هو وقومه ، لأن كل المسلمين ، علماءهم وعوامهم ، متفقون على أنه تعالى يفعل الحسن ، إنما الخلاف فى «جواز» فعله للقبيح - بالمفهوم الإنسانى - وعدم جوازه ، «فأجاز» ذلك قوم ومنعه آخرون . وليس فى الإسلام فرقة «اختارت» على الله فعل الحسن ، وأخرى «اختارت» عليه القبيح ! فلا تعدو كلمة «اختار» فى النص أن تكون من تصحيفات الناسخ .

ثم إن القاضى لم يبلغ من العى أن يقول «اختار على الله» ويعنى بها : «اختار الله» أو اختار كذا الله ، وما نعلم أن العرب يقولون فى اختيار المرء

جانبا دون جانب : لأنه اختار على هذا الجانب ! حتى تصح عبارة الناسخ المحترم .

وبعد ، فقد كان من عادتنا في التحقيق - وهذا من المسلمات - أن نشير إلى عبارة الأصل في الهامش ، ليرجح من شاء ما شاء ، بعد أن يكون أهلا للترجيح .

٢ - وفي الفقرة الثانية من الكتاب يذكر القاضي عناية شيوخه ، ويعنى بهم من تقدمه من رموس القوم ، بموضوع التشابه لمناقشة المخالفين في أصول العدل والتوحيد . ثم يقول : « فلذلك تجد كتب مشايخنا - رحمهم الله - مشحونة بذكر هذا الباب ليبينوا أن القوم كما خرجوا عن طريقة المعقول ، فكذلك عن الكتاب »

وفي الأصل ، كما بينا ، « بذكر في هذا الباب » و « كذلك عن الكتاب » فاعترض المعترض على الموضعين ، وقال إن الصواب ما في الأصل ، وأن ما صوبناه تحريف وتصحيف ! وأن أسلوب القاضي جاء على ذلك الشكل ، فلا داعي لتغييره . والذي نزعنا أن هذا من أسلوب الناسخ لامن أسلوب قاضي القضاة رحمه الله : أما « فكذلك » فإن لانطيل الوقوف عندها لبيان أنها هي التي تربط الجواب في لغة العرب .

وقوله : « بذكر في هذا الباب » لانقول في زيادة « في » فيه ، إلا أن القاضي يريد أن يقول إن كتب مشايخه مشحونة بذكر باب المتشابه ، فقال : « بذكر هذا الباب » ولم يرد أن يقول إنها مشحونة بالذكر !! لأن مشايخه

كانوا من المعتزلة - ١١ - ولم يكونوا يدورون في حلقات المتصوفة ١١. والحديث في النص عن باب المتشابه ، لا عن باب السيد البدوى !

وبعد ، فإننا لا نجعل أسلوب القاضى عبدالجبار ، وقد قلنا فيه « أما أسلوبه فهو يتحدث عن نفسه بدقة وعمق ، وهو وإن كان يقوم على القصد في العبارة ، وعلى بعض الاستعمالات الخاصة في بعض الأحيان ، فإنه لا مجال فيه للشرح والتعليق . وما قد يبدو غريباً على القارى للوهلة الأولى ، ليس إلا أثر من آثار الجدل ، والحاجة إلى تحمیل العبارة أكثر ما يمكن من المعانى الفلسفية والكلامية الدقيقة » (١) .

#### مقابلة النسختين وأمر التحقيق الأخرى :

نعود إلى الحديث عن عملنا في التحقيق : قمت بعد احضار النسخة الأخرى بمقابلة النص المحقق عن النسخة الأولى ، عليها . وأثبت في صلب الكتاب النص المختار ، وكان غالبه عن النسخة الكاملة ، ووضعت الفروق في الهامش ، كما أشرت فيه كذلك إلى ما كان من سقط عارض في أى من النسختين . ورمزت للنسخة المصورة بدار الكتب بالحرف ( د ) وللنسخة الأخرى التى افتقدتها طويلاً بالحرف ( ف ) .

وفي مجال الأمور الأخرى المتصلة بالتحقيق : قمت بضبط النص القرآنى ، ولا أدري لماذا كثرت أخطاء الناسخ في آيات التنزيل ، وبخاصة النسخة الناقصة ، ولعله كان بكل الآيات من ذاكرة طلباً للسرعة ، فخافه الحفظ . وقد أتبع كل آية برفقها من السورة ، واستغنيت بذلك ، وبوضع اسم السورة في أعلى

(١) انظر رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة بعنوان ( متشابه القرآن )

الصفحة عن تكرار ذلك وذكره في الهامش ، اللهم إلا حيث أجد المؤلف  
يجزئ الاستشهاد بالآية والحديث عنها ، أو يكون لها ارتباط بما يسبقها أو  
يلحقها في كلام المؤلف ، فكنت أذكر الآية بأكملها — وأشير إلى رقمها —  
في الهامش .

وحاولت في تخرج الأحاديث استقصاء الروايات الواردة في كل واحد  
منها ما وجدت إلى ذلك من سبيل ، وكنت أثبت مع الحديث بعض تعليقات  
العلماء الموجزة ، إذا كان لذلك ضرورة في التعليق على كلام المؤلف — رحمه الله .  
أما الأعلام الذين ورد ذكرهم عند المؤلف وعرفنا بهم ، فهم قليل . ويبدو  
أن القاضى وهو يملى أو يكتب ما كان يعتقد بالنقل عن الشيوخ ، أو الاستشهاد  
بآراء العلماء والمصنفين ، وكان جل نقله عن شيخه — كما يجب أن يدعوها —  
أبى على وأبى هاشم الجبائين . وقليل منه عن شيوخ المعتزلة الآخرين .

#### التعليق على الكتاب :

وكتابتنا بالدرجة الأولى كتاب تفسير ، لأن موضوعه هو الآيات القرآنية ،  
ولكنه مع ذلك مليء بالمصطلحات الكلامية والخلافية بين المعتزلة وغيرهم ،  
لأنه يتناول بالتفسير الآيات التي هي مثار الجدل والخلاف بينهم . وقد حملنى  
ذلك على إثبات بعض الشروح الموجزة لمصطلحات القوم ، وعقد بعض المقارنات  
الموضحة لموقف الخصوم . وهذا ما يفسر وجود أكثرها في أوائل الكتاب .

وقد حاولت فيما يتصل بالفريقين الرجوع إلى كتبهم الخاصة بهم ، تحرياً  
للدقة ، ورفماً لظلامة ركبت المعتزلة قروناً متطاولة كانت آراؤهم فيها تؤخذ من  
كتب خصومهم .

وبعد ، فهذا كتاب «متشابه القرآن» لثقاتي عبد الجبار ، أضعه بين يدي  
 قراء العربية ، بعد أن نفضت عنه غبار عشرة قرون ، وعشت معه رحلة طويلة  
 ممتعة - وإن تكن شاقة - كنت أطلع في كل يوم من أيامها التفسير الشاهد  
 لقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ .

عَدْنَانُ مُحَمَّدٌ بَنِي زُرَّور

القاهرة : كوبري القبة

١٥ جادى الآخرة ١٣٨٦ هـ

١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦ م

# مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ

للفقاهي عبد المجيد بن أحمد الهمداني



# مقدمة المؤلف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلواته على نبيه

١ - مسألة : في كيفية الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه .

إعلم أن كل فعل لا تعلم صحته ولا وجه دلالة إلا بعد أن يُعرف حال فاعله ، « ولا يمكن »<sup>(١)</sup> أن يستدل به على إثبات فاعله ولا على صفاته ، وإنما يمكن أن يستدل به على ماسوى ذلك من الأحكام ، لأنه إن دل على حال فاعله ، ولا يعلم صحته إلا وقد علم فاعله ؛ أدى ذلك إلى أنه لا يدل عليه إلا بعد المعرفة به ، ومتى علم الشيء استغنى عن الدلالة عليه !

ويبطل ذلك من وجه آخر : وهو أنه يؤدي إلى أن لا تعلم صحة القرآن إلا بعد معرفة الله تعالى ، ولا يعرف تعالى إلا بعد معرفة القرآن ، وذلك يوجب أن يدل كل واحد منهما على ما عليه ، وأن يكون دليلا على نفسه !

فإن قال : ومن أين أن صحة القرآن لا تعلم إلا بعد معرفة الله ؟

قيل له : لأن الخبر لا يعلم بصيغته أنه صدق أو كذب « حتى إذا علم حال الخبر صح أن نعلم ذلك »<sup>(٢)</sup> ، وقد علمنا أن ما أخبر جل وعزّ عنه في القرآن لم يتقدم لنا العلم بحال مخبره ، فيجب أن لا يعلم أنه صدق إلا بعد العلم بحال المخبر وأنه حكيم . والقول في الأمر والنهي كالقول في الخبر .

فإن قال : ومن أين أن وجه دلالة لا تعلم إلا بعد معرفة الله تعالى ؟

(١) في الأصل : لمن

(٢) عبارة الأصل : « حتى إذا علم حال المخبر به إذا حال الخبر يصح أن نعلم ذلك »

قيل له : لأنه إنما يدل بأن يصدر من حكيم لا يجوز أن يختار الكذب والأمر بالقبيح ، ومتى لم يكن فاعله بهذه الصفة لم يعلم وجه دلالته ، فيجب أن يعلم أولاً أنه عز وجل حكيم لا يختار القبيح ، حتى يصح أن يستدل بالقرآن على ما يدل عليه ، وذلك يمنع من أن يستدل به على إثباته تعالى وإثبات حكمته . وبعد ، فليس يخلو من خالف في ذلك من أن يقول : أخبار القرآن تدل ، مع التوقف في كونها من قبيل الصدق ، أو يقول : إنها لا تدل إلا وقد علم أنها صدق .

ولا شبهة في فساد الأول ، لأن كل خبر كونه كذباً غير دال على حال مخبره ، وإذا صح ذلك فلا بد من أن يعلم [ كونه ] صدقاً ، ولا يخلق العلم بذلك دون<sup>(١)</sup> أن يرجع فيه إلى نفس الخبر ، أو إلى خبر سواه ، أو إلى دليل العقل .

ولا يصح أن يعلم أن الخبر صدق بنفسه ، لأنه إنما يدل على حال غيره لأعلى حال نفسه .

وإن علم أنه صدق بخبر آخر لم يخل من أن يكون وارداً عن الله عز وجل أو عن غيره ، ولا يجوز أن يرجع إلى خبر غيره . وخبره عز وجل إذا رُجع إليه ولما علم حاله في الحكمة فكأنه استدل على أنه صادق في سائر أخباره ، ومتى جُوز في سائر أخباره الكذب يجوز في هذا الخبر مثله ، فلا يصح النقد به . ولذلك قلنا : إن المجبرة إذ<sup>(٢)</sup> جوزت عليه عز وجل أن يفعل القبيح لا يمكنها المعرفة بصدقه عز وجل ، لامن جهة العقل ، ولا من جهة السمع .

(١) في الأصل : من . (٢) في الأصل : إذا .

وكل ذلك يوجب أن يرجع في دلالة القرآن إلى أن يعرف تعالى بدليل العقل وأنه حكيم لا يختار فعل القبيح ، ليصح (١) الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه (٢) .

فإن قال : إن صح أن يستدل عليه تعالى بسائر أفعاله قبل أن يعرف ، فهلا جاز أن يستدل بالقرآن عليه قبل أن يعرف (٣) ؟ !

قيل له : قد بينا أن الكلام لا يدل على ما يدل عليه لأمر يرجع إليه ، وإنما يدل لكون فاعله حكيماً ، ولذلك لم يدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على الأحكام إلا بعد العلم بأنه رسول حكيم لم يظهر المعجز عليه إلا لكونه صادقاً في سائر ما يؤديه ، وليس كذلك دلالة الفعل (٤) على أن فاعله قادر ، ولأنه إنما يدل « لأمر يرجع (٥) إليه لا يتعاقب باختيار مختار . وهو أن الفعل إذا صح

(١) في الأصل : لم يصح .

(٢) هذه الجملة التي قدمها المؤلف رحمه الله بين يدي كتابه في تفسير متشابه القرآن ، ليست ضرورية لتصحيح استدلاله فيما يأتي من آيات على مذهبه في العدل والتوحيد فخب ، ولكنها - فيما يتضح - مسألة موضوعية لابد من تقديمها بين يدي أى استدلال بالقرآن أو بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، كما برهن عليها قاضي القضاة ، وقد قال معلق كتابه : « شرح الأصول الخمسة » - الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم - عند الكلام على استدلال القاضي رحمه الله بآيات من القرآن على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون خالفاً لأفعال العباد . لأن القاضي « لم يورده على طريقة الاستدلال والاحتجاج ، فان الاستدلال بالسمع على هذه المسألة متعذر . لأننا لم نعلم القديم تعالى ، وأنه عدل حكيم ، لا يظهر المعجز على الكذابين ، لا يمكننا الاستدلال بالقرآن » ، ولا يدفع هذا بأنه تعالى إنما يعرف ضرورة في دار الدنيا ، أو تقليداً ، لأن من مذهب المؤلف أن العلم بالله تعالى ليس ضرورة وإنما هو اكتساب يقوم على النظر والاستدلال . راجع شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، بتحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، طبع مصر ١٣٨٤ ، ص ٥١ - ٦٤ و ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٣) واضح من هذا أن القرآن فعل من أفعاله تعالى . وهذا يبنى على مذهب المعتزلة في نفي الصفات الأزلية . ولذا فإن الاعتراض المذكور إنما يقع ممن يقول بمذهبهم في القرآن . أما المخالفون في ذلك فقد أفرد لنقاشهم فيه وفيما يبنى عليه المسألة الرابعة .

(٤) في الأصل : العقل (٥) في الأصل : لا مرجع .

من واحد وتعذر على من هو بمثل حاله فلا بد من أن يختص بأمر له صح الفعل منه ، وهذه الجملة لاتتعلق بالاختيار ، فلذلك يصح أن يستدل بالحوادث التي لايجوز أن تحدث من الأجسام على الله تعالى وعلى أنه قادر عالم ، وليس كذلك حال القرآن .

يبين أيضاً ما ذكرناه أنه لاشبهة في أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم قبل ظهور المعجز يدل على أنه قادر عالم ، ولم يجب أن يدل كلامه على الأحكام - على هذا الحد - بل احتيج إلى ظهور المعجز ومعرفة حال المرسل وحكمته ، وكذلك القول فيما قدمناه .

فإن قال : إن كان الأمر كما ذكرتم فيجب أن تكون الأخبار الواردة في القرآن ، الدالة على الله عز وجل وعلى حكمته ، عبثاً لافائدة فيها ؛ لأن الاستدلال بها لا يمكن ، ويجب أن يعرف عز وجل بتوحيده وعدله أولاً ، ثم يعلم صحتها !

قيل له : إنه عز وجل إنما خاطب بذلك ليعيث السائل على النظر والاستدلال ؛ بما ركب في العقول من الأدلة . أو لأنه علم أن المكلف عند سماعه والفكر فيه يكون أقرب إلى الاستدلال عليه ، منه لو لم يسمع ذلك ، فهذه الفائدة تخرج الخطاب من حد العبث .

يبين ذلك أن الداعي منا إلى الله عز وجل متى قصد إلى جاهل به فدعاه وعرفه طريقة معرفته ومعرفة توحيده وعدله ، لايجوز أن يُعَدَّ عابثاً في دعائه ، وإن لم يصح من المدعو أن يعرفه جل وعز بنفس دعائه دون أن ينظر ويتدبر ، فكذلك القول في كلامه عز وجل ، سيما ومن اعتقد في القرآن ، قبل أن يعرف الله ، أنه كلامه عز وجل على جهة التقليد ، وأنه تعالى لايجوز أن يكذب ، كان

ذلك أدعى له إلى النظر ، من خطاب الداعى الذى لا يعتقد تعظيم حاله ، وهذه الجملة عوّل الأنبياء عليهم السلام ، عند مسألة قومهم لهم عن الله عز وجل ، على ذكر أفعاله تعالى من خلق السموات والأرضين وغير ذلك .

فإن قيل : فيجب أن لا يعلم بالقرآن الحلال والحرام إلا على هذا الوجه !  
قيل له : كذلك نقول ؛ لأنه ما لم يعلم أن المخاطب بالقرآن حكيم لا يجوز أن يكذب فى أخباره أو يعصى أو يأمر بالقبيح أو ينهى عن الحسن ، لم يصح أن يعرف به الحلال والحرام ، لكن الأحكام يمكن أن تعلم بالقرآن من غير مقدمة ، إذا كانت المعرفة بالله عز وجل قد تقدمت ، ولا يصح أن يعلم بقوله : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ (١) ، من غير تقدم العلم بأنه تعالى ليس بجسم ، أنه تعالى لا يشبه الأشياء ، لما قدمنا من أنه لا يصح أن يعرف الفاعل وحكمته بالفعل الذى يصدر عنه ، إذا كان العلم بصحته ووجه دلالاته لا بد من أن يرجع فيه إلى حال الفاعل .  
وعلى هذا الوجه قلنا : إن المعجزات لما كانت بمنزلة الأخبار فى أنها لا يمكن أن يعلم أنها صحيحة إلا بعد العلم بحال الفاعل وحكمته ؛ لم يمكن أن يستدل بها على النبوات من أجاز (٢) على الله عز وجل فعل القبيح ، وقلنا يجب أن لا نؤمن أنه تعالى أظهرها على [من] يدعو إلى الضلال والفساد ، ويصد عن الهدى والرشاد !

٢ -- مسألت : إن سأل سائل فقال : أتقولون إن الحكم من القرآن له مزية على المتشابه فيما يدل عليه أو لامزية له ؟

فإن قلتم : إنهما سواء فذلك خلاف الإجماع ؛ لأن الأمة تقول إن الحكم أصل للمتشابه وإن له من الحظ ما ليس للمتشابه ، وكتاب الله عز وجل قد نطق

---

(١) من الآية ١١ سورة الشورى . (٢) فى الأصل : اختار .

بذلك في قوله : ﴿ هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكماتٌ هنَّ أمُّ الكتاب ﴾ <sup>(١)</sup> .

وإن قلتم : إنه بدل على وجه لا يدل عليه المتشابه ، نقضتم الأصل الذى قدمتم الآن ، لأنكم ذكرتم أن جميع كلامه تعالى سواء في أنه إنما يدل ، بعد أن يعرف عز وجل أنه حكيم ، وإذا كان الأمر كذلك فما الفائدة في الفصل بين المحكم والمتشابه ؟ وهلا دلتكم ذلك على فساد هذا الأصل !!

قيل له : إن الذى تقوله في هذا الباب لا ينقض ما ذكرناه من الأصل ، ولا يخرج عن الإجماع والكتاب ، وذلك أن المحكم كالمتشابه من وجه ، وهو يخالفه من وجه آخر :

فأما الوجه الذى يتفقان فيه فما قدمنا من أن الاستدلال بهما أجمع لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الفاعل وأنه لا يجوز أن يختار الفبيح ، لأن الوجه الذى له قلنا ذلك ، لا يميز المحكم من المتشابه ، كما أن خطابه صلى الله عليه وسلم لما لم يمكن أن تعلم صحته إلا بالمعجز ولم يميز ذلك بين المحتمل من كلامه وبين المحكم منه ، حلاً محلاً واحداً في هذا الباب .

وأما الوجه الذى يختلفان <sup>(٢)</sup> فيه ، فهو أن المحكم إذا كان في موضوع الالفة أو لمضامة القرينة ، لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، ففى سمعه من عرف طريقة الخطاب وعلم القرآن أمكنه أن يستدل في الحال على ما يدل عليه . وليس

---

(١) من الآية ٧، سورة آل عمران . وتمتها . . . وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب .

(٢) في الأصل : يختلف ، ولعل المراد - لو صحت - الوجه الذى يختلف فيه كل منهما عن الآخر .

كذلك المتشابه ، لأنه وإن كان من العلماء باللغة ويحمل القرآن<sup>(١)</sup> ، فإنه يحتاج عند سماعه إلى فكر مبتدأ ونظر مُجَدِّد ليحملة على الوجه الذى يطابق الحكم أو دليل العقل .

وبين صحة ذلك أنه عز وجل بين فى الحكم أنه أصل المتشابه ، فلا بد أن يكون العلم بالحكم أسبق ليصح جملة أصلاً له ، ولا يتم ذلك إلا على ما قلناه .

فأما إذا كان الحكم والمتشابه واردين فى التوحيد والعدل فلا<sup>(٢)</sup> بد من جنبائهما على أدلة العقول ، لأنه لا يصح من لم يعلم أنه جل وعز واحد حكيم لا يختار فعل القبيح ، أن يستدل على أنه جل وعز بهذه الصفة بكلامه .

فالحكم فى هذا الوجه كالمتشابه ، وإنما يختلفان فى طريقة أخرى ، وهى أن المخالفين فى التوحيد والعدل يمكن أن نحاجهم بذكر الحكم ونبين مخالفتهم لما أقرؤا بصحته فى الجملة ، ويبعد ذلك فى المتشابه ، فلذلك نجد كتب مشايخنا رحمهم الله مشحونة «بذكر هذا»<sup>(٣)</sup> الباب ليبينوا أن القوم كما خرجوا عن طريقة «العقول» ، فكذلك<sup>(٤)</sup> عن الكتاب . فأما أن يمكن أن نبين للجاهل بالله تعالى وبمحكمته أن الله عز وجل لا يختار فعل القبيح وأنه لا يشبه الأعراض والأجسام ، والقرآن محكمه ومتشابه ، فذلك مما لا يصح ؛ على ما قدمنا .

ولهذه الجملة يجب أن يرتب الحكم والمتشابه جميعاً على أدلة العقول ، وبحكم بأن ما لا يحتمل إلا ما تقتضيه هذه الجملة يجب أن يثبت محكماً ؛ وما احتمل هذا

---

(١) أى : وعلم القرائن . وهو السامع العالم باللغة . وربما عاد الكلام إلى المتشابه

(٢) فى الأصل : ولا . وجاءت الواو محل الفاء فى الكتاب فى مواضع كثيرة .

(٣) فى الأصل : بذكر فى هذا . (٤) فى الأصل : وكذلك .

الوجه وخلافه فهو المتشابه ، فأقوى ما يعلم به الترق بين الحكم والمتشابه أدلة المقول ؛ وإن كان ربما يقوى ذلك بما يتقدم المتشابه أو يتأخر عنه ، لأنه هو الذى يبين أن المراد به ما يقتضيه الحكم ، وبما يبين ذلك أن موضوع اللغة يقتضى أنه لا كلمة فى مواضعها إلا وهى تحتل غير (١) ما وضعت له ، فلو لم يرجع إلى أمر لا يحتل لم يصح التفرقة بين الحكم والمتشابه .

٣ - مسألة : فإن سأل فقال : إن كان الحكم فى اللغة العربية كالمتشابه ، وقد قلتم إن من حق هذه اللغة أن يصح فيها الاحتمال ويسوغ فيها التأويل ، فبماذا يعلم الحكم متميزاً من المتشابه فى الوجه الذى ينتم أنه لا بد من أن يكون له مزية فيه ؟

وبعد ، فإذا كان الناس قد تنازعوا فى الحكم والمتشابه ؛ كما اختلفوا فى نفس المذهب - لأن ما يعده المشبه محكماً عند الموحد من المتشابه ، وما يعده « الموحد محكماً (٢) عند المشبه بخلافه ، وكذلك (٣) القول فيمن يعتقد الجبر وفيمن يقول بالعدل ، وهذه الطريقة معروفة من حالهم عند المناظرة والمباحثة - فيجب أن لا يصح أن يميز أحدهما من الآخر إلا بأن يرجع فيه إلى محكم آخر ، والقول فيه كاقول فيما يتنازعه ، أو بأن يرجع فيه إلى أدلة المقول ، وفى ذلك إسقاط التعاق بالحكم وإثبات مزيته على المتشابه !

قيل له : إننا قد بينا أن الذى أورده هو الذى يلجئ إلى الرجوع إلى أدلة العقول فيما يتصل بخلاف فيه بالعدل والتوحيد ، وقد بينا صحة ذلك لأننا قد

---

(١) فى الأصل : عين (٢) فى الأصل : هو محكم (٣) فى الأصل : فكذلك ..

دللنا على أن العلم بصحة خطابه عز وجل يفتقر إلى العلم بأنه لا يختار فعل القبيح ،  
والعلم بأنه لا يفعل ذلك يتعلق بالعلم وصفاته الذاتية ومقارقتها لصفات الفعل ،  
ولابد من أن تقدم معرفة ذلك ليصح من بعد أن يعرف أن كلامه عز وجل  
صحيح ، وأن الاحتجاج به ممكن .

فأما إذا كان الكلام مما يدل على الحلال والحرام فلا بد<sup>(١)</sup> من أن يكون  
للمحكم مزية على المتشابه من الوجه الذى قدمناه ، وهو فى أن يدل ظاهره على  
المراد ، أو يقتضى<sup>(٢)</sup> ما يضامه أنه مما لا يحتمل إلا الوجه الواحد من حمل الأدلة ،  
وليس كذلك المتشابه ، لأن المراد به يشتهى على العالم باللغة ويحتاج<sup>(٣)</sup> إلى قرينة  
محددة فى معرفة المراد به : إما بأن يحمل على المحكم ، أو بأن يدل عليه كلام  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلى ما يجرى مجراه . فالمرية له قد ظهرت فى هذا  
الباب .

وقد بينا فيما يتعلق بالتوحيد والعادل أن للمحكم فى باب الاحتجاج على  
الخالف مزية ليست للمتشابه ؛ لأنه يمكن أن تبين له أنه مخالف للقرآن ، وأن  
ظاهر المحكم يدل على خلاف ما ذهب إليه ، وأنه قد تمسك بالمتشابه من القرآن  
وعدل عن محكمه ، كما تمسك بالشبه فى باب<sup>(٤)</sup> العقلية وعدل عن الأدلة  
الصحيحة ، وفى ذلك لطف وبصيرة على النظر ؛ لأن الخالف إن أورد ذلك عليه  
- وهو من أهل الدين - مس فى قلبه وأثر فيه ، فحمّله ذلك على النظر والتفكير .  
فلا<sup>(٥)</sup> يجب إذا قلنا فى المحكم والمتشابه ما قدمناه أن لا تثبت للمحكم المزية  
التي ذكرناها .

(١) فى الأصل : ولا بد (٢) فى الأصل : ويقتضى

(٣) من هنا تبدأ النسخة (ف) . (٤) ساقطة من (ف)

(٥) فى (د) : ولا

وبعد ، فإن اللغة وإن وقعت محتملة فإنها تتفاوت ؛ ففيها ما باني للاحتمال  
بوضع له ، وفيها ما ظاهره يدل على أمر واحد وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل  
تتم يختلف ذلك ؛ ففيه<sup>(١)</sup> ما يكون صرفه لما يصرف إليه في طريقة<sup>(٢)</sup> اللغة  
مستبعداً ، وفيه ما يكون سهلاً معروفاً ، ولذلك قلنا إن المتكلم قد يكون مناقضاً  
في كلامه ومحيلاً ، ولو كان الأمر على ما قاله<sup>(٣)</sup> السائل لم يصح إثبات مناقضته  
في الكلام ولا إحالة فيه . فإذا صح ذلك وكان للمحكم في ظاهره المزية على  
المتشابه بأحد الأمرين اللذين ذكرناهما ، فيجب فساد القول بأنه لا مزية لأحدهما  
على الآخر على ما أصلناه .

٤ - مسألة : فإن سأل فقال : إنكم بنيتم جميع ما تقدم في دلالة القرآن على  
ما يدل عليه ؛ وفي الفرق بين المحكم والمتشابه<sup>(٤)</sup> على أن القرآن من فعله عز وجل  
فقلتم : إن من حق الفعل إذا لم تعلم صحته ولا وجه دلالة إلا بعد معرفة الفاعل  
أن لا يمكن أن يعرف به الفاعل وأنه حكيم ، وهذا إنما يصح متى لم يقل المخالف  
في القرآن إنه من صفات ذاته ، وأنه تعالى صادق لنفسه ، فما الذي يبطل هذا  
القول ليتم لكم ما قلتموه ؟ !

قيل له : إن من حق المذهب أن يبني على الأصول الصحيحة وإن لم يوافق  
الخصم عليها ، وقد ثبت أن الكلام فعل ، لأنه محدث على وجه مخصوص ، كما  
ثبت مثله في الإحسان والإنعام ، ولا وجه للاعتراض على ما قلناه بقول الخصم !  
وبعد ، فإن أحداً ممن يعقل الخلاف لا يقول في القرآن الذي يتلى ويسمع إنه

(١) في د : فيه (٢) في د : طريق . (٣) د . ما قال

(٤) في النسختين : ومتشابهه

عن صفات ذاته تعالى ، « وإن من <sup>(١)</sup> يثبت ما يخالف هذا الكلام <sup>(٢)</sup> فيزعم أنه من صفات الذات ، فقد وافق في أن القرآن الذي صفته ما ذكرناه <sup>(٣)</sup> من أفعاله عز وجل ، فالذي أصلناه فيه صحيح .

وبعد ، فإن الذي قالوه لو ثبت لأوجب صحة ماقلناه ، لأن صفات الذات لا يصح أن تدل إلا بعد أن يعرف الموصوف ، ويعلم كيف يستحق هذه الصفات

(١) في النسختين . وإنما .

(٢) المراد بالثبت انقائ ، كما يقال . فلان يثبت كذا وفلان يقول بكذا . وليس المراد من يقيم الدليل على ماذهب إليه

(٣) أى الذى يتلى ويسمع . وفي قوله : « وإن من يثبت ما يخالف ... الخ إشارة إلى ماذهب إليه عبد الله بن كلاب ومن تابعه — ومنهم على مايقال أبو الحسن الأشعري الذى اشتهر نسبة هذا الرأي إليه — في التفريق بين نوعين من الكلام : أحدهما : نفسي وهو القائم بالذات . أو هو صفة ذاتية قديمة . والثانى هو المقروء المكتوب المؤلف من الحروف والكلمات ، أو : الذى يتلى ويسمع كما عبر عنه القاضي وهذا فعل وليس بصفة أزلية ، قال ابن حجر : « وقالت الكلالية : الكلام صفة واحدة قديمة العين ، لازمة لذات الله كالحياء ، وأنه لايتكلم بعشيته وقدرته ، وتكليمه لمن كلمه إنما هو خلق إدراك له يسمع به الكلام » ثم قال : « وأخذ بقول ابن كلاب : القاسبي والأشعري وأتباعهما وقالوا : إذا كان الكلام قديما لعينه لازما لذات الرب ، وثبت أنه ليس بمخلوق : فالحروف ليست قديمة لأنها متعاقبة . وما كان مسبوفاً بغيره لم يكن قديما ، والكلام القديم معنى قائم بالذات لايتعدد ولا يتجزأ ، بل هو معنى واحد » .

انظر فتح البارى : ٣٨٨/١٣

والمؤلف يلزم المخالف بهذا الاعتبار ، بغض النظر عن رفض المعتزلة لهذا التقسيم ليصح له ما أصل في الاستدلال من أن القرآن مخلوق ، وأنه من فعله عز وجل .

انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٢٧٠ هـ فابعدهما . الفصل لابن حزم ٣/٤ الملل والنحل للشهرستانى ( بهامش الفصل ) : ١٢٣/١

وانظر في تحقيق ماذهب إليه الامام الأشعري في الموضوع : مقدمة في نقد مدارس علم الكلام ، التى صدر بها الأستاذ الدكتور محمود قاسم كتاب : مناهج الأدلة لابن رشد الطبعة الثانية . ص ٦٦ . وفارن ماقاله القاضي هنا في وصف القرآن : ( الذى يتلى ويسمع ) وما رمى به الأشعري المعتزلة من " تدليس الكفر لقولهم بخلق القرآن ، إعتقاداً على أنهم يقولون فيه : كلام ملفوظ به ! !

فلا<sup>(١)</sup> بد على هذا القول - لوسلم - من تقدم معرفة الله تعالى، وإبطال القول بأنه  
يوصل إلى معرفة الله عز وجل بالقرآن !

على أن الذى « يقوله من حصل<sup>(٢)</sup> منهم أنه لا بد من أن يثبت القرآن صحيحاً  
وأخباره صدقاً، لكى<sup>(٣)</sup> يصح أن يكون حكاية للكلام الذى هو من صفات  
الذات أو عبارة<sup>(٤)</sup> عنه ، ولا يصح الاستدلال به إلا على هذا الحد ، فيجب أن  
يعلم أولاً صحته على الحد الذى « قلنا ليكن الاستدلال به ، وفى هذا تحقيق على  
ما قدمناه . فأما الكلام فى أنه صادق لنفسه فانه لا يؤثر فى هذا الباب ،  
لأننا إنما قصدنا إلى بيان حال القرآن الذى هو عند الكل محدث من  
قوله عز وجل ، وبيننا أن الاستدلال به إنما يمكن بعد أن يعرف أن فاعله حكيم  
وأنه لا يختار فعل القبيح . فالذى ذكروه من أنه صادق لنفسه - لو ثبت - لم<sup>(٥)</sup>  
يؤثر فى هذا الباب ، فكيف وقد بينا فساد ذلك بوجوه كثيرة ؟ ! منها : أن  
الصدق قد يكون من جنس الكذب ، فلا<sup>(٦)</sup> يتميز أحدهما من الآخر بكونه  
صدقاً أو كذباً ، فلا<sup>(٧)</sup> يجوز أن يختص الموصوف بأحدهما دون الآخر  
لذاته ، كما لا يصح ذلك فى سائر الأفعال ، ولا فرق - والحال هذه - بين  
من قال إنه صادق لنفسه فلا<sup>(٧)</sup> يجوز أن يكذب . وبين من قلب ذلك على قائله  
و[قال] كان يجب لو كان صادقاً لنفسه أن يكون صادقاً بالإخبار عن كل ما يجوز  
أن يخبر عنه ، كما يجب لما كان عالماً لنفسه أن يعلم كل ما يصح أن يعلمه . وتقصى  
ذلك يخرج عن الغرض . وما أوردناه فيه كاف .

(١) د : ولا (٢) كذا بالأصل ، ولعل الصواب : نقوله قد حصل .

(٣) د : لكن (٤) د : عبارة

(٧) د : ولا

(٦) د : لا

(٥) ف : قلناه ثم يمكن .

٥ - مسأله: فان سأل فقال: إنكم بنيتم<sup>(١)</sup> الكلام في التشابه على أنه من الباب الذي يمكن أن يستدل به، كالحكم، وإن كان يحتاج إلى قرينة محددة، وهذا إنما كان يتم لو صح أن التشابه مما يمكن أن يعرف المراد به ولا يكون الغرض بإنزاله الإيمان به فقط، فبينوا فساد هذا القول، فان كثيراً من الناس يعتمدونه فيقول: إن التشابه هو الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وهو الذي لا سبيل للمكاف إلى العلم به وإنما كلف الإيمان به. وإنما يفارق الحكم بأن لا يمكن أن يعلم المراد به كالحكم، ولا يصح كونه دلالة كما يصح ذلك في الحكم. وعلى هذا الوجه قال قوم إن التشابه هو نحو قوله عز وجل: ﴿المص﴾، ﴿كم يعص﴾ إلى ما يشاكله مما لم يوضع في اللغة لشيء، فيكون دلالة على المراد بوجه من الوجوه، وقوله عز وجل: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾<sup>(٢)</sup> بعد تقدم ذكر التشابه يدل أيضاً على صحة هذا القول.

فأنتم بين أمرين: إما أن تقولوا بما قدمتم فيبطل بهذا الوجه، أو تقولوا في التشابه إنه لا يمكن أن يعلم المراد به فيؤدي إلى كونه عز وجل عابثاً في إنزاله له<sup>(٣)</sup> تعالى الله عن ذلك!

قيل له: لا يجوز عليه عز وجل أن يخاطب إلا لغرض يرجع إلى المكلف لأنه يستحيل عليه المنافع والمضار؛ وإنما يقصد بخطابه نفع المكلف، كما يقصد بسائر أفعاله

(١) د: نقيم

(٢) من الآية: ٧ سورة آل عمران، وقد أنبتنا الآية بتمامها في صفحة ٦.

(٣) ساقطة من: د

مصالح العباد ، وقد ثبت أن النفع لا يقع بالخطاب بحسنه ولا بسائر صفاته ، وإنما يقع به لأمر يرجع إلى معناه ، ولذلك يقيح من أحدنا إذا كان غرضه إفهام الغير ومحاطبته أن يخاطبه بالزنجية مع تمكنه من أن يخاطبه بالعربية ، ولا سبيل له إلى معرفة الزنجية ألته . فإذا صح أنه عز وجل خاطب بلغة مخصوصة وغرضه نفع المكلف على ما بيناه ، فلا<sup>(١)</sup> بد في جميع كلامه من أن يكون دلالة يمكن أن يستدل به على المراد ، ولو جوزنا - والحال هذه - في بعض خطابه أن لا يكون عز وجل أراد به ما يصح من المكلف أن يعرفه ، لجوزنا ذلك في سائره . وذلك يوجب أن لا يوثق بشيء من خطابه ، وأن يكون عابثاً في ذلك ، وأن لا يكون بينه وبين أن يخاطبنا - ونحن عرب - بالزنجية فرق ! وفساد ذلك يبطل هذا القول فأما قول من يقول إن الواجب في التشابه الإيمان به فقط فذلك بعيد ، لأنه يجب أن يعلم على أي وجه يصح أن يخاطب عز وجل به ، ثم يؤمن المكلف به على ذلك الوجه . وإن كان المخالف يقول انه يؤمن<sup>(٢)</sup> بأنه من كلامه تعالى وأنه لم يرد به شيئاً ، فهو الذي بينا فساده . وإن قال : يؤمن أنه قد أراد به ما للمكلف فيه نفع ولا يمكنه أن يعرف ذلك ، فهذا يوجب كونه عابثاً ، وكأنه أوجب على الخلق في التشابه أن يعتقدوا فيه أنه لا فائدة فيه ، ويتعالى الله عن ذلك . وكتاب الله عز وجل ينطق بما قلناه ، لأنه بين أنه أنزله فيكون<sup>(٣)</sup> شفاء وهدى ورحمة ، وبين أن فيه البيان ، والكفاية واقعة به ، ولو كان لا يفهم به المراد لم يصح ذلك فيه .

(١) د : ولا (٢) ساقطة من د .

(٣) لعل قوله : « ليكون » أصح .

وأما قوله عز وجل : ( وما يعلم تأويله الا الله ) فقد تأوله العلماء على وجهين : أحدهما : أنه عطف بقوله : ( والراسخون في العلم ) عليه ، فكأنه قال : وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم ، وبين أنهم مع العلم بذلك يقولون آمنا به . في أحوال علمهم به ، ليكمل مدحهم ، لأن العالم بالشيء اذا أظهر التصديق به فقد بالغ فيما يلزمه ، ولو علم وجحد كان مذموماً .

والثاني : أن قوله تعالى : ( وما يعلم تأويله الا الله ) مستقل بنفسه ، ثم ابتدأ بقوله : ( والراسخون في العلم يقولون آمنا به ) . وحمل أصحاب هذا القول التأويل على أن المراد به التأويل ، لأنه قد يعبر بأحدهما عن الآخر ؛ ألا تراه عز وجل قال : ( هل ينظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله <sup>(١)</sup> ) والمراد به التأويل والمعلوم من حال التأويل الذي هو يوم القيامة والحساب ومقادير العقاب أنه عز وجل يختص بالعلم به وبوقته ، لأن تفصيل ذلك لا يعلمه أحد من العباد .

فعلى هذا القول لا يجب أن يكون التشابه مما لا يعلم المكلف تأويله . ولو كان المراد به ما قاله الخالف ، من أن التشابه لا يعلم تأويله الا الله ، وأن سائر المكلفين انما كفوا بالإيمان به ، لم يكن لتخصيصه العلماء - في باب الإيمان به - بالذكر معنى ! لأن غير العلماء لا يلزمهم الا ما يلزم العلماء ، فلما قال : ( والراسخون في العلم يقولون آمنا به ) نفخصهم بذلك ، علم أن المراد به أنهم لمساءلوا المراد بالتشابه صح منهم الإيمان به نفخصهم <sup>(٢)</sup> بالذكر دون غيرهم . ولولا أن الأمر كما قلناه <sup>(٣)</sup> لم يكن لجملة تعالى الحكم أصلاً للتشابه معنى . ان لم يلزم الا <sup>(٤)</sup> الإيمان به ! .

(٢) ساقطة من د

(١) من الآية ٥٣ سورة الاعراف .

(٣) د : قلنا (٤) ساقطة من د

ولولا صحة ذلك لم يكن لذمة من يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة معنى ، لأنه كان يجب في كل من اتبع للمتشابه أن يكون مذموماً ، لأنه انما يلزم الإيمان به فقط ، فلما ذمهم على اتباعهم المتشابه لابتغاء الفتنة ، علم أن من اتبع المتشابه الدين وعلى الوجه الصحيح ، يكون محموداً .

فكل ذلك يبين أنه ليس في كتاب الله عز وجل شيء الا وقد أراد عز وجل به ما يمكن المكلف أن يعرفه ، وان اختلفت مراتب ذلك ؛ ففيه ما يستقل بنفسه ويمكن معرفة المراد بظاهره وفيه ما يحتاج الى قرينة على الجملة ، وفيه ما يحتاج الى قرينة (١) مفصلة .

فأما قوله عز وجل في فوائح السور ، وذلك مثل : ﴿المص﴾ (٢) و ﴿الم﴾ (٣) الى ما شا كلّه ، فليس من المتشابه . وقد أراد عز وجل به ما اذا علمه المكلف كان صلاحاً له . وأحسن ما قيل فيه ما روى عن الحسن (٤) وغيره من أنه عز وجل

(١) د . مرتبة (٢) سورة الاعراف : ١ .

(٣) قوله تعالى : ( ألم ) ورد في مطلع ست سور هي : البقرة ، آل عمران ، العنكبوت الروم ، لقمان ، السجدة .

(٤) الحسن بن يسار البصري مولى الأنصار ، وأمه خيرة مولاة أم سلمة ، أحد كبار التابعين وإمام أهل البصرة في زمانه ، كان فصيحاً شجاعاً ورعاً ، ولد بالمدينة لستين بقينا من خلافة عمر وتوفي عام (١١٠) للهجرة عن تسعة وثمانين عاماً . تهذيب التهذيب لابن حجر : ٢٦٣-٢ شرح عيون السائل للحاكم الورقة ٧٢ - مخطوط - وقد رجحنا أن المراد « بالحسن » في كلام المؤلف الحسن البصري ، لأن صاحب البحر المحيط نسب الرأي المذكور الى ( الحسن ) بين جملة من آراء التابعين ، ولأن الحسن البصري عند القاضي أشهر من أن يعرف ، وقد نسب اليه رسالة في العدل والتوحيد أرسلها الى عبد الملك بن مروان ، ووضعها في الطبقة الثالثة من رجال الاعتزال . أنظر : شرح عيون السائل ١ - ورقة ٧٢ وقد استهل الشريف المرتضى الحديث عنه ، بقوله : « وأحد من تظاهر من المتقدمين بالقول بالعدل ، الحسن البصري ... » آمالي المرتضى ١ - ١٥٢ ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ .

أراد أن يجعله اسماً للسور<sup>(١)</sup>، وإثبات الكلمة اسماً للسورة ، والقصد بها إلى ذلك مما يحسن في الحكمة ، كما يحسن من سائر من عرف شيئاً وفصل بينه وبين غيره أن يجعل له اسماً ليميزه به من غيره . ولم نقل : إن جميع القرآن يدل على الأحكام التي ترجع إلى العباد ، وكيف نقول ذلك<sup>(٢)</sup> وفيه الخبر عن مضي وعن أحوالهم ، وفيه الوعد والوعيد ، وكل ذلك لا يتضمن الحلال والحرام . وإثبات قلنا : إنه لا بد في جميعه من أن يكون قد قصد به ما إذا وقف العبد عليه كان صلاحاً له .

وقد قيل في ذلك إنه عز وجل أراد بهذه الحروف المقطعة أن « يبين أن »<sup>(٣)</sup> كتابه المنزل مركب من هذه الحروف ، وأنه ليس بخارج عن هذا الجنس المعقول ، وأنه مع ذلك قد اختص من الفصاحة بما عجز الخلق عنه . وذلك يبين قوة إعجازه ، ويبطل قول من يظن أن كلامه عز وجل مخالف لكلامنا .

وقد قيل فيه غير ما ذكرناه ، والفرض أن نبين أنه ليس في القرآن ما يخرج عن أن يقع به فائدة ، فلا<sup>(٤)</sup> وجه لتقصي الأقاويل في ذلك .

(١) هذا الرأي في فواتح السور لم ينسبه ابن قتيبة ، وأسند الطبري في تفسيره (١/٨٧) إلى زيد بن أسلم ، وإليه نسب القرطبي وصاحب البحر المحيط ، ونقل أبو حيان - كذلك - عن الحسن أنها أسماء للسور وفواتحها ، وقال الرغشمري : « وعليه لإطلاق الأكثر أنها أسماء السور » أنظر في هذا الموضوع : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ط ١ بشرح وتحقيق السيد أحمد صقر ٢٣٠ - ٢٣٩ . الطبري ط ٢ ، ١٤٧٣ ص : ٨٦ - ٩٦ ، الكشف : ٩/١٠ - ١٢ الطبعة الأولى ، القرطبي ط ١ ، ١٣٥١ ، ١٣٣/١ - ١٣٦ . البحر المحيط ، ١٣٢٨ ، مصر ١٣٤/١ - ٣٥ . الاتقان للسيوطي ط ٣ التجارية ١٣٦٠ ، ١٣/٢ - ١٩ .

(٢) بعده في : د ، زيادة : وفيه يقول ذلك .

(٣) ساقطة من : د (٤) د ولا

فإن قال : فإذا كان التشابه بانفراده لا يجرى ، المراد منه فيجب أن يكون  
عينا !!

قيل له : إنه إذا أمكن أن يعرف المراد به وبغيره معا فقد اختص بوجه في (١)  
الحكمة ، لأنه لا يمتنع أن يكون الصلاح في بعض الأدلة أن يستقل بنفسه فيعرف  
المراد به بانفراده ، وفي بعضها أن لا يعرف المراد به إلا مع غيره ، ألا ترى أن  
العادة قد جرت أنا نعلم المدرجات الواضحة بالإدراك ، ولا نعلم بالأخبار ما نتناوله  
إلا إذا تكررت ، وكذلك المدرجات إذا غمضت . فإذا جاز اختلاف المصالح  
فيما يفعله تعالى من هذه العلوم ، ففيها ما يفعله تعالى ابتداء . وفيها ما يفعله عند سبب  
واحد ، وفيها ما يفعله عند سبب واحد ، وفيها ما يفعله عند أسباب — بحسب  
ما يعلم من الصلاح — فكذلك ما يكلفناه عز وجل من العلوم لا يمتنع أن تختلف  
المصلحة فيه ، على ما بيناه في الحكم والتشابه . على أننا قد بينا أن الحكم أيضاً  
يحتاج إلى مقدمات ليصح أن يعرف به المراد ، فإن (٢) كان ما قاله السائل يقدر  
في التشابه فيجب أن يقدر في إثبات الحكم ، وفساد ذلك (٣) ظاهر .

٦ - مسألة : فإن (٤) سأل فقال : قد بينتم أن التشابه يمكن أن يعلم به  
المراد (٥) على بعض الوجوه ، كالحكم ، وإن كان للحكم المزية في هذا الباب ،  
فيينوا التشابه بمجد يفصل بينه وبين الحكم ، وقد خالفكم فيه كثير من العلماء ،  
ففيهم من قال : إن التشابه هو النسخ ، والحكم هو النسخ . وفيهم من  
قال : إن الحكم هو الفرائض والوعد والوعيد ، والتشابه هو القصص والأمثال .

(٣) د : وفيه .

(٣) د : فإذا .

(١) د : من .

(٥) د : المراد به .

(٤) د : وإن .

وفيه من قال : إن المحكم هو ما بين لنا مقاديره وشروطه من الأحكام ، والمتشابه هو ما لم يبين لنا حاله من الصفات والكبائر . إلى غير ذلك من الخلاف

قيل له : إن المحكم إنما وصف بذلك لأن مُحْكَمًا أحكمه ، كما أن المكرم إنما وصف بذلك لأن مَكْرَمًا أكرمه ، وهذا بين في اللغة . وقد علمنا أنه تعالى لا يوصف بأنه أحكم هذه الآيات المحكمات من حيث تكلم بها فقط ، لأن التشابه كالحكم في ذلك ، وفي سائر ما يرجع إلى جنسه وصفته ، فيجب أن يكون المراد بذلك أنه أحكم المراد به بأن جمعه على صفة مخصوصة — لكونه عليها تأثير في المراد — وقد علمنا أن الصفة التي تؤثر في المراد هي أن توقعه على وجه لا يحتمل إلا ذلك المراد في أصل اللغة ، أو بالتعارف ، أو بشواهد العقل . فيجب فيما اختص بهذه الصفة أن يكون محكمًا ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد <sup>(١)</sup> ﴾ ونحو قوله : ﴿ إن الله لا يظلم الناس شيئاً <sup>(٢)</sup> ﴾ إلى ما شاكله .

فأما المتشابه فهو الذي جمعه عز وجل على صفة تشبهه على السامع — لكونه عليها المراد به — من حيث خرج ظاهره عن أن يدل على المراد به ، لشيء يرجع إلى اللغة أو التعارف ، وهذا نحو قوله تعالى : ﴿ إن الذين يؤذون الله <sup>(٣)</sup> ﴾ إلى ما شاكله ، لأن ظاهره يقتضي ما علمناه محالاً ، فالمراد به مشبهه ويحتاج في معرفته إلى الرجوع إلى غيره من المحكمات .

(١) الآيتان : ١ - ٢ سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٤٤ في سورة يونس ، وفي : د ( والله ) سبق قلم .

(٣) إن الذين يؤذون الله ورسوله اغنم الله في الدنيا والآخرة ( الأحزاب : ٥٧ )

وهذا هو حقيقة الحكم والمتشابه ، واللغة شاهدة بوضوح ما ذكرناه فيهما ،  
فأما أن يجعل الناسخ محكماً والمنسوخ متشابهاً فبعيد ، لأن اللغة لا تقتضى ذلك ،  
وقد يكون المنسوخ مما يدل ظاهره على المراد فيكون محكماً فيما أريد به وإن نسخ  
وقد يكون الناسخ غير مستقل بنفسه فيكون متشابهاً وإن كان المراد به ثابتاً<sup>(١)</sup>  
وكذلك<sup>(٢)</sup> القول فى القصص إنه إذا كن المراد به جلياً وجب أن يكون محكماً ،  
فالذى قال من خالفنا فى هذا الباب يبعد قوله عن الصواب ، وصح أن الحكم  
والمتشابه هما ما ذكرناه ، وقوله<sup>(٣)</sup> عز وجل فى الحكومات : ﴿هن أم الكتاب﴾  
يدل على ذلك ، لأنه جعل لها هذه المزية على المتشابه<sup>(٤)</sup> ، وذلك لا يصح إلا  
على الوجه الذى قلناه<sup>(٥)</sup> دون ما حكيناه .

٧ - مسائل : فإن سأل<sup>(٦)</sup> فقال : كيف يصح ما ذكرتموه وقد وصف  
عز وجل جميع القرآن بأنه محكم ، بقوله تعالى : ﴿المر ، كتاب أحكمت  
آياته<sup>(٧)</sup>﴾ ووصف جميعه بأنه متشابه بقوله : ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً  
متشابهاً<sup>(٨)</sup>﴾ ، وهذا يمنع ما ذكرتموه من انقسام القرآن إلى القسمين اللذين  
ذكرتموهما !

قيل له : إن الذى ذكرناه من أن فيه محكماً ومتشابهاً قد ورد الكتاب  
بوضوحه فى قوله عز وجل : ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات  
هن أم الكتاب ، وآخر متشابهات﴾ ويجب أن يفصل بينهما بما ذكرنا . فأما

(١) د : باتاً . (٢) د : وكذا . (٣) د : فقوله .  
(٤) د : التشابه . (٥) د : قلنا . (٦) د : سأل سائل .  
(٧) من الآية ١ فى سورة هود . (٨) من الآية ٢٣ من سورة الزمر .

وصف جميعه بأنه محكم فليس المراد به ما قدمناه ، وإنما (١) أريد به أنه تعالى أحكمه في باب الإعجاز والدلالة على وجه لا ياجتمه خلل ، ووصف جميعه بأنه متشابه ، المراد به أنه سوى بين الكل في أنه أنزل على وجه المصلحة ودل به على النبوة ؛ لأن الأشياء المتساوية في الصفات المقصود إليها يقال فيها متشابهة . فإذا صح ذلك لم يظعن ما ذكره السائل فيما قدمنا ذكره من حقيقة المحكم والمتشابه .

٨ - مسألة : وإن سأل فقال : ما وجه المصلحة في أن جعل تعالى بعض القرآن محكماً وبعضه متشابهاً ، وما أنكرتم أن الصلاح في أن يجعله كله محكماً ، وأن في المتشابه فساداً ؛ لأنه يؤدي إلى الجبر في الدين ، ولو كان عز وجل قد بين المراد بالجميع على حد (٢) واحد ولم يجعل في ظاهره (٣) ما يشبه التناقض لكان أقرب إلى البصيرة وزوال الشكوك ، وإلى أن لا يدل ظاهره إلا على الحق . وهذا ينقض ما ذكرتموه من أنه عز وجل يخاطب العباد لنفعهم وصلاحهم ، لأن المتالم ممن يقصد بخطابه إفهام المخاطب أن يقبح منه ألا يحلّ مراده إذا أمكنه ذلك ، ومتى لبس مراده وأوقع خطابه محتملاً كان ذلك ناقضاً لما قصده ، فكيف (٤) يصح أن يكون عز وجل قد أراد إفهام المكلف بما أنزله من القرآن ، وأن يجعله بياناً وشفاء وهدى ورحمة ، وجعله مع ذلك مشتبهاً ملتبساً وهو قادر على أن يجعله واضحاً جلياً لا يشتبه على أحد من السامعين ؟

وبعد ، فلو حسن من المخاطب أن يخاطب تارة بالمحكم وتارة بالمتشابه ،

(١) ف : فائماً (٢) د : كل . (٣) د : ظواهره

(٤) د : وكيف .

لوجب أن يكون الخطاب بالحكم أولى وأقرب إلى البيان ، ولا يفعل عز وجل في خطابه إلا الأولى في الحكمة والمصلحة ، فيجب من هذا الوجه ألا يحسن أن ينزل بعضه متشابهاً .

وكيف يصح ذلك وقد نفى عز وجل عن كتابه الاختلاف بقوله : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾<sup>(١)</sup> ؟ ومتى أثبت فيه الحكم والمتشابه أدى إلى الاختلاف والتناقض ، وكل ذلك يوجب القدح في القرآن وإبطال ما ذكرتموه في الحكم والمتشابه !

قيل له : إن هذا السائل لا يخلو من أن يكون قد سلم أنه عز وجل حكيم لا يفعل القبيح أولم يسلم ذلك وينازع فيه .

فإن كان مخالفاً فيه لم نسلمه في هذا الفرع ، لأننا قد بينا فيما تقدم أن جميع القرآن إنما يمكن أن يستدل به ويعلم صحته ، ووجه دلالته متى علم من حال فاعله أنه حكيم لا يكذب في أخباره ، ولا يفعل الخطاب على وجه يفتيح عليه<sup>(٢)</sup> . ومحال أن يكلم من يجحد ذلك في فرع من فروعه .

فأما إن سلم ذلك فإن مكالمته في هذا الباب تصح ، وإن كان تسليمه مع القول بأن القرآن من فعله يقتضى إبطال مسألته ، لأنه قد سلم في الجملة أنه جل وعز حكيم لا يفعل إلا الحكمة والصواب ، واشتباه وجه الحكمة علينا لا يؤثر في هذا الوجه الذي قد ذكرناه . وهذا بمنزلة أن يعلم الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكذب في أخباره ، فتى أخبر بشيء ولم يعلم كيفيةه فيجب أن يسلم به<sup>(٣)</sup> .

(٢) راجع المسألة الأولى السابقة

(١) من الآية ٨٢ من سورة النساء

(٣) د : له .

لأنه صدق وإن لم يعلم حال المخبر عنه ، فكذلك القول فيما قدمناه .

وأكثر ما يجب في إبطال هذه المسألة أن نبين أن المصلحة قد تتعلق بالمشابه فقط ، ومتى بين ذلك بطل ما أورده (١) :

واعلم أن الغرض بكتاب الله جل وعز التوصل به إلى العلم بما كُلفناه وبما (٢) يتصل بذلك من الثواب والعقاب ، والقصاص وغيره . والعلوم قد يجوز أن يكون الصلاح فيها أن تكون ضرورية وأن تكون مكتسبة . ومتى كانت ضرورية فقد يكون الصلاح أن يتوصل إليها بعمالة ، وقد يكون الصلاح في خلافه . وكذلك المكتسب قد يكون الصلاح في (٣) أن ينجلي طريقه ، وقد تكون المصلحة في أن يغمض ذلك . وصارت العلوم في هذا الوجه بمنزلة سائر الأفعال التي يفعلها تعالى والتي يُكَلِّفُناها .

فإذا ثبت ذلك ، فكما ليس لأحد من أصحاب المعارف (٤) أن يقول : ما الفائدة في أن نُكَلِّفَ اكتساب المعرفة بالله عز وجل وبتوحيده وعدله ، وهلا جعل ذلك أجمع في العلوم الضرورية ؛ ليكون أجلى وتزول عنه شبه والشكوك ، فكذلك لا يجوز لهذا السائل مثله في طرق الأدلة فيقول : هلا جعلها عز وجل متفقة في الوضوح ! . وبمثل ذلك أبطلنا قول من قال بنفى القياس والاجتهاد إذا عول على أن النصوص تزول عنها الريب فيجب أن تكون الأحكام مستدركة بها ، قلنا : إن المصلحة قد تختلف في طرق الأحكام

(١) د : ما أورده . (٢) ف : أو . (٣) ساقطة من : د .

(٤) أصحاب المعارف : هم الذين يقولون إن المعارف كلها ضرورية ، وقد أشرنا بشيء من التفصيل إلى مذهبهم في بعض تعليقاتنا القادمة « أظن المسألين : ٧٢ ، ١٢٥ » وخلاصته قولهم : « إن المعارف كلها ضرورة طباع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد . وليس للعباد شيء سوى الإرادة . »

أظن الملل والنحل للشهرستاني — بهامش الفصل لابن حزم — ٩٤/١ . وانظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار — ص ٥٥ فما بعدها .

كما تختلف في نفس الأحكام ، فكما لا يجوز أن يقال فيها : إنه يجب أن يجري على وجه واحد ، فكذلك القول في طريقها وأدلتها . ولا فرق بين من قال ذلك وبين من قال إن الرسول صلوات الله عليه إذا جاز أن يبين الشرع بأن يضطر إلى مراده ، فيجب في كل شرع أن يبينه على هذا الحد ، وكما<sup>(١)</sup> لا يجب ذلك ، بل يجب التسليم للعالم بالمصالح ، ففيه ما يقع البيان فيه على هذا الوجه ، وفيه ما يعلم باكتساب « ثم يختلف<sup>(٢)</sup> وينقسم ، فكذلك<sup>(٣)</sup> القول في كتابه عز وجل . ولا فرق بين من سلك هذه الطريقة وبين من قال في العلوم المكتسبة من جهة العقل : إذا كان بعضها يعلم بأن يُرد إلى أصل ضروري فيجب في جميعها ذلك . فكما لا يجب هذا لاختلاف أحوال طرق العلوم واختلاف المصلحة فيها ، فكذلك<sup>(٤)</sup> القول في السمعيات . وكما ليس لأحد في نفس الحكم<sup>(٥)</sup> أن يقول : هلا جرى على طريقة واحدة في الوضوح ، لأنه قد يختلف في هذا الوجه وإن اتفق السكك في أنه قد أحكم المراد به ، فكذلك ليس له أن يلزم في البيان السمعى أن يجعل باباً واحداً فلا يكون إلا محكما ، ولا في<sup>(٦)</sup> نسخته فلا يجعله إلا باباً واحداً .

ونحن نبين الآن أن<sup>(٧)</sup> المتشابه قد يكون له مزية على الحكم في المصاححة ، والذي قدمناه من الأصل قد بين إبطال قدح الملحة وغيرهم بما أوردناه في القرآن :

إعلم أنه قد ثبت أن كل شيء كان أدعى للمكلف إلى فعل ما كُفِه وأقرب ، وأشد صرماً له عما يقبح ، ففعله في الحكمة واجب ، وربما كان أولى من غيره .

(١) د : كما . (٢) ساقط من : د . (٣) د : وكذلك .  
(٤) ف و د : وكذلك . (٥) ف : الحكم . (٦) د : وفي .  
(٧) ساقطة من د

وعلى هذا الوجه بنينا الكلام فى اللطف بأن قلنا : إنه عز وجل يفعل بالـمـكلف كل (١) كل ما يكون أدمى له إلى فعل ما كلف ، وهو الذى أراده عز وجل بقوله ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ (٢).

فإذا صح ذلك (٣) وثبت أن الواجب على المكلف أن يعرف الله تعالى بالنظر فى الأدلة ويحرم عليه الرجوع إلى التقليد فى ذلك ، فـكل أمر يبعث على النظر ويصرف عن التقليد فهو أولى فى الحكمة مما الأقرب فيه أنه يدعو إلى التقليد « وإنزاله عز وجل القرآن حكماً ومثابهاً هو أقرب إلى ذلك من وجوه ، فيجب أن يكون حسناً فى الحكمة ، وأن يكون أولى من أن يجعله كله حكماً (٤) ».

فمنها : أن السامع للقرآن والقارىء له إذا رأى الحكم والمثابها كالمتناقض فى الظاهر لم يكن بأن يتبع أحدهما أولى من الآخر فيما يرجع إلى اللغة ، فيلجئه ذلك ، إذا كان ممن يطلب الدين والبصيرة ، إلى (٥) الرجوع إلى أدلة العقول لينكشف له بها الحق من الباطل ، فيعلم عند ذلك أن الحق فى المحكم ، وأن المـثـابـهـه يجب حمله على موافقته .

ومنها : أنه عند نظره فيهما جميعاً ، والتباس الأمر عليه يحوج إلى مذاكرة العلماء ومباحثتهم ومساءلتهم ما يحتاج إليه فى أمر دينه إذا كان ممن يطلب الفوز والنجاة ، ومتى رجع إليهم وحصلت المباحثة كان ذلك أقرب إلى أن يقف على ما كلف من معرفة الله تعالى ، وكل أمر أدى إلى ما يؤدى إلى معرفة الله فهو أولى .

(٢) من الآية ٩٦ فى سورة الأعراف ، وفى د : أهل الكتابه .

(٤) فى د : وإنزاله جل وعز أولى من أن يجعله كله حكماً .

(١) فى د : كلما .

(٣) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د .

ومنها : أن كون القرآن كذلك يصرفه أن يقول على تقليده ، لأنه يرى أنه ليس بأن يقلد كلامه عز وجل في نفي التشبيه ؛ لقوله عز وجل ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ <sup>(١)</sup> أولى من أن يقلده في خلافه ، لقوله عز وجل : ﴿ وجاء ربك ﴾ <sup>(٢)</sup> فكما أن اختلاف العلماء في البيانات ، وقول بعضهم في المذهب بخلاف قول صاحبه يصرف المميز عن تقليدهم ، لأنه يعلم أنه ليس تقليد بعضهم بأولى من تقليد سائرهم ، فكذلك انقسام القرآن إلى الوجهين اللذين ذكرناهما يصرف عن ذلك لاحتماله ، وما <sup>(٣)</sup> صرف عن التقليد المحرم وبعث على النظر والاستدلال فهو في الحكمة أولى <sup>(٤)</sup> .

فان قيل : إن كان الأمر كما ذكرتم فيجب في الواحد منا إذا قصد <sup>(٥)</sup> بتأليفه وخطابه الإيفاء والبيان أن يكون كلامه كلما كان أشد اختلافًا ، وأقرب <sup>(٦)</sup> إلى الالتباس والتناقض في الظاهر ، أولى في الحكمة . فإذا قبح ذلك في الشاهد وجب مثله في خطابه عز وجل ، لأنكم قد بينتم أن غرضه عز وجل به البيان والتعريف ! .

قيل له : إنه تعالى يعلم مصالح العباد ، فيفعل الخطاب وغيره على ما تقتضيه

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى . (٢) من الآية ٢٢ من سورة الفجر .

(٣) في د : ومن

(٤) انظر في حكم جملة تعالى بعض القرآن متشابهًا : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٦٢ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ٥٩٩ — ٦٠٠ ، المغني في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي ، الجزء السادس عشر ( إعجاز القرآن ) ص ٣٧٢ — ٣٧٧ . التهذيب في التفسير ، للحاكم أبي السعد الجشعي ، المجلد الرابع ، مصور دار الكتب المصرية . مقدمتان في علوم القرآن ، نشرهما آرثر جفرى سنة ١٩٥٤ ، ص ١٧٧ — ١٨٢ ، طبع الخانجي بمصر . مقدمة التفسير للراغب الأصفهاني ، المطبوعة مع كتاب : تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي رحمه الله ، ٤٢١ — ٤٢٢ . الكشف للزحمرى : ١/ ١١٣ . تأسيس التقديس للامام نجر الدين الرازي . مطبعة كردستان بمصر ١٣٢٨ : ص ٢٣١ — ٢٣٤ .

(٦) د : فإذا قرب .

(٥) د : فصل .

الحكمة والمصاحبة ، وقد دل بالعقل على أنه تعالى لا يريد بذلك أجمع إلا الوجه الصحيح ، فصارت الأدلة المبينة لذلك — في الحكم — كأنها مقارنة لكل خطاب صدر عنه ولكل فعل فعله ، فحسن <sup>(١)</sup> منه في الحكمة أن يجرى خطابه على ما ذكرناه ، وليس كذلك حال الواحد منا ؛ لأن الأدلة لم تؤمن الخطأ في <sup>(٢)</sup> فعله ، ولا هو عارف بالمصالح . وإذا كان غرضه الإفهام ثم فعل ما ينقض ذلك وجب فساده ، ولذلك « جوزنا على <sup>(٣)</sup> الرسول صلى الله عليه وسلم لما كان المعجز أمّن فيه الخطأ أن يخاطب مرة بالمحكم والمفسر أخرى بالمجمل المشتبه <sup>(٤)</sup> بحسب المصالح . وقد يظن الواحد منا إذا كان عالماً بطريق المتعلمين أن بعضهم إذا وكل إلى نفسه ولم يبلغ له <sup>(٥)</sup> في التفسير يكون أقرب إلى كثرة الفكر فيما يتعلمه ، فيحسن ذلك منه ، وإن لم يحسن في غيره إلا المبالغة في البيان . وغلبة الظن تقوم مقام المعلم فيما له <sup>(٦)</sup> تحسن وتقبّح الأمور التي تتعاق بمنافع الغير ودفع المضار عنه . فإذا حسن ما ذكرناه في الشاهد لم يمتنع مثله في أفعاله « تعالى إذا » <sup>(٧)</sup> كان عالماً بالمصالح والعواقب .

ولهذه الجملة ، صح فيها <sup>(٨)</sup> ذكره عز وجل في القرآن من وجوه الأدلة أن يقتصر فيها على الجملة والتنبيه ، دون الاستقصاء في شروطه ، لأن ذلك مما يعلم بظاهره المراد ، وإنما أئزله عز وجل ليبعث على النظر والفكر ، فلاقتصار فيه على الجملة ربما يكون أدعى إلى كثرة الفكر من المبالغة في تفسيره . وعلى هذا الحد حصل في كتاب <sup>(٩)</sup> الله عز وجل التكرار والتأكيد والإطالة والإيجاز

(١) د : حسن : (٢) د : من . (٣) د : جوزوا في  
(٤) د : التشابه (٥) ساقطة من ف (٦) ساقطة من د .  
(٧) في النسختين : « مع العلم إذا » (٨) ف : ما  
(٩) د : كل .

فما يتصل بالعقوبات ، وفي الأحكام السمعية ، لأنه جل وعز خاطب به على حسب ما علم من الصلاح فيه .

وقد قيل في وجه الحكمة في ذلك : إنه (١) تعالى علم أن ذلك أدعى إلى نظر جميع المختلفين في القرآن بأن يظن كل واحد منهم أن يجد فيه ما ينصر به (٢) قوله ومذهبه ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ﴾ فنبه بذلك على أنهم ينظرون فيه لهذا (٣) القصد ، فقصدهم وإن قبح فإن نظرهم فيه يحسن ، ومن هو من أهل الدين ينظر فيه لآعلى هذا الحد (٤) .

فإذا صح أن ذلك أدعى إلى نظر الجميع فيه ، والتدبر والتفكر في آياته ومعانيه ومعائب ما أودع تعالى فيه من الأدلة والبيان ، فيجب أن يكون أولى في الحكمة من أن يجعله كله (٥) محكماً فيعلم الحق والمبطل أنه إنما يدل ظاهره على طريقة واحدة .

وليس لأحد أن يقول إن ذلك إذا كان أدعى إلى النظر فيه ابتغاء الفتنة فيجب أن يقبح ! وذلك لأن النظر في الأدلة وما يجري مجراها يحسن على كل حال ، وإنما يقبح من الناظر أن يقصد بنظره الفتنة ، والقصد من قبله ، فإذا كان كذلك لم يؤدّ جعله عز وجل القرآن محكماً ومتشابهاً إلى ما ظنه من الفساد .

ومما يقوى ذلك ، أن التشابه يحتاج إلى نظر زائد ، فيه تعريض لثواب زائد ، فكما لا يجوز في سائر مآشوق التكليف أن يقال إن فيه فساداً ، بل

(٣) د : هذا .

(٢) ساقطة من د .

(١) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

يجب أن يقال إنه حسن في الحكمة و [فيه] تعريض لمزيد منفعة ، فكذلك القول في المتشابه ، ولم نقل ذلك ؛ لأنه يحسن منه تعالى أن يكلفه الثواب فقط ، بل لا بد فيما كلفه من أن يختص بوجه له يستحق الثواب فيه ، فإذا حصل في المتشابه ذلك الوجه صح أن يعرض به تعالى لزيادة الثواب ، وحسن في الحكمة من هذا الوجه ، كما يحسن التكليف السمعي بعد التكليف العقلي .

ومما يبين ذلك أنه لو كان أجمع محكماً لكان الأكثر يتكلمون على التقليد ، لأنهم الآن ربما اتكلموا على تقليده وفيه متشابه ، فكيف به لو كان جميعه محكماً ؟ ومتى انقسم إلى الأمرين كان أقرب إلى أن يطلبوا الترجيح في أحدهما بالنظر والتفكير . وأنت ترى من يطلب التفقه ، إذا اختلفت الأقاويل والروايات يكون أطلب لوجوه الترجيح وأكثر تفكيراً فيها منه إذا لم يجد في الروايات اختلافاً . فإذا كانت هذه العادة معقولة لم يمتنع أن يعلم تعالى أنه إذا أنزله محكماً ومتشابهاً يكون ذلك أدعى لهم إلى كثرة الفكر ، ليزوا ما يجب أن يعتد ظاهره مما يجب أن يرجع فيه إلى الدليل ، فيجب أن يكون ذلك في الحكمة أولى .

وقد بينا أن القديم عز وجل قد ثبت أنه لا يختار فعل القبيح لكونه عالمًا به ، وبأنه (١) غنى عنه ، فيجب إذا وجدنا في أفعاله ما يشبه ظاهره أن نحمله على الوجه الذي يحسن وقوعه عليه ، كما قلنا في الآلام التي يفعلها الله تعالى بالمكلف وغيره ، فقلنا : إذا لم يحز كونها قبيحة ، لهذه الدلالة ، فلا بد من إثباتها حسنة ، فإذا لم يصح أن يحسن الاستحقاق ؛ لأنه لا ذنب مقدّم للطفل النولم ، ولم يحز أن يكون

لدفع الضرر لأنه تعالى قادر على دفعه من دون الألم ، فيجب أن يكون للنفع والاعتبار . وكذلك إذا خاطب بالحكم والمتشابه والتبس ظاهره ، فالواجب أن نصرف الأمر فيه إلى وجه تقتضيه الحكمة ، وقد بينا الوجه التي يمكن صرف ذلك إليها .

وهذه جملة كافية في هذا الباب .

٩ - مسألة : وإن سأل فقال : قد دللت على إثبات الحكم والمتشابه ، وعلى مفارقة أحدهما للآخر ، وعلى حسنهما في الحكمة ، فبينوا الوجه الذي به يعرف مراد الله تعالى بخطابه المحكم<sup>(١)</sup> والمتشابه ، وما يحتاج المتشابه إليه من الزيادة في ذلك ليعرف ، ويُعلم أن من عرفه أمكنه الاستدلال بالقرآن ، ومن جهله تعذر ذلك عليه .

قيل له : إن المكلف إذا عرف الله تعالى بما يختص به في ذاته ، بأن علمه موجوداً ، قديماً ، قادراً ، عالماً بصحة الأفعال المحكّمة منه<sup>(٢)</sup> التي تعذر على سائر القادرين . وعلم أنه حتى مدرك سميع بصير ، من حيث علم أن القادر لا يكون إلا حياً ، والحي الذي تستحيل عليه الآفات لا بد من كونه سميعاً بصيراً مدركاً . وعلم أنه ليس بجسم ، لأن من حق الجسم أن يكون مؤلفاً متجزئاً لا يخلو من الحوادث ، وما هذه حاله يجب كونه محدثاً ، وقد ثبت أنه تعالى قديم . وعلم أنه غنى ، لأن المحتاج لا بد من جواز الشهوة عليه ، ومن هذه حاله يجوز عليه الزيادة والنقصان ، ويتعالى الله عن ذلك . وعلم أنه يعلم جميع المعلومات ، من حيث هو عالم لذاته . فلا<sup>(٣)</sup> يختص بمعلوم دون معلوم ، وإنما يختص أحدنا بذلك

---

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من د . (٣) د : ولا .

لأنه يعلم بعلوم ، ومن حقها أن تتعلق بمعلومات مخصوصة ؛ لأن كل علم قائم ، يتعلق بعلوم واحد .

فإذا علم ذلك ، وعلم بالاختبار في الشاهد أن المستغنى عن القبيح ، العالم بقبحه . لا يختاره ، وأنه إنما يختار ذلك إما لجهل بحال القبيح ، أو بحاله [هو] في استغنائه عنه ، فيقدر في اللقيح أنه حسن ، أو يقدر أنه محتاج إليه ، أو لأنه يعلم أنه محتاج إليه في الحقيقة . فأما إذا زالت هذه الوجوه أجمع ، فإنه لا يختار القبيح ، كما لا يختار أحدا . والحال هذه - التشويه بنفسه والإضرار بها .

فإذا صح بالاختبار عنده ما ذكرناه ، وعلم أنه تعالى عالم بكل قبيح ، وبأنه مستغن عنه ، لم يحز أن يختاره .

فإذا صح عند العارف بالله عز وجل أنه لا يفعل القبيح ، وعلم بالاختبار أن الخبر يقبح إذا كان كذبا ، والأمر يقبح إذا كان أمرا قبيحا ، وجب أن ينفي عن أخبار القرآن الكذب ، وعن أوامره أن تتعلق بالقبيح .

ومتى علم أن الألفاظ والتعمية إنما يحسن من أحدا أن يستعملها الحاجة إلى اجتلاب منفعة أو دفع مضرة ، ولا يحسن استعمالها متى كان الغرض البيان والإفادة فقط . وثبت أنه تعالى لا يجوز عليه المنافع والمضار ، وأنه يخاطب المكلف لمصلحه ويقصد بالخطاب البيان والتعريف . فلو جوزنا — والحال هذه — في بعض خطابه التعمية لجوزنا في سائر ، وفي ذلك إخراج القرآن أجمع من أن يكون حجة وبيانا ، فيجب إذا علمنا أنه تعالى لا يفعل القبيح ، ولا يكذب في أخباره ، ولا يعمى أن يعلم أن القرآن حجة ؛ لأن الذي يُخرج من أن يكون حجة بعض ما قدمنا ذكره . فإذا أمنا علمنا بأن الخبر صدق ، وأن الأمر حق ، فيصح الاستدلال به على ما دل به عليه .

ولهذه الجملة قلنا: إن المجبِّرة لما أضافت القبائح إلى الله لم يمكنها معرفة صحة القرآن ولا أنه دلالة ، لأنه يلزمها<sup>(١)</sup> أن تجوز أن يكون كذباً وأمرأً بباطل . وكذلك قلنا: إن من يقول من المرجئة بالوقف على وجه مخصوص ، لا يمكنه أن يعرف بالقرآن شيئاً ، لأنه يلزمه تجويز التعمية في سائر كلامه عز وجل ، وأن يسوى بين الخاص والعام فيه<sup>(٢)</sup> .

فحصل من هذه الجملة أنه يجب أن يعرف المكلف أنه تعالى لا يفعل القبيح ، وأن الخبر يقبح إذا كان كذباً ، فإذا لا يجوز عليه الكذب والأمر بالقبيح ، ويعلم أنه لا يجوز أن يعنى مراده فإذاً يجب أن يكون مراده بالخطاب ما يقتضيه ظاهره أو القرينة الدالة على المراد به من عقل أو سمع .

فبهذا الوجه يمكن أن يعلم أن القرآن حجة ، لكن المشابه يحتاج إلى زيادة فسر من حيث كان المراد به غير ما يقتضيه ظاهره ، فلا<sup>(٣)</sup> بد أن يكون السامع يعرف الوجه الذي يجوز أن يحمل عليه في اللغة ، ويتأمل الدلالة التي لها يجب أن يحمل على ما يحمل عليه . ولا يحتاج المحكم عندما يطرق السمع إلا إلى ما قدمناه فقط . فبهذا يفرقان وإن كان لابد في الاحتجاج بهما إلى الجملة التي قدمناها .

---

(١) في د : يترمتا .

(٢) لعل المؤلف رحمه الله يعني إنكار المرجئة أن يكون للعموم لفظة موضوعة له ، فلم يجوزوا في عمومات الوعيد أن تحمل على الشمول والاستغراق ، ولكن لا يبين على ذلك التسوية بين العام والخاص ، وعدم معرفة شيء بالقرآن ؛ لجواز التعمية في سائر ؛ لأن من يذهب إلى «التوقف» فيما وضعت له ألفاظ العموم - وهو مذهب عامة الأشاعرة - يقول في هذه الألفاظ: إنها من قبيل المجمل ، وحكمه التوقف حتى يأتي البيان ؛ لأن من المحتمل أن يكون المراد بعض ما تناوله ذلك اللفظ . انظر شرح الأصول الخمسة : ٦٠٤ - ٦٠٦ ، أصول السرخسي ، طبع دار الكتاب العربي بمصر ١٣٧٢ ، ج ١ ص ١٣٢ . تفسير النصوص في الفقه الاسلامي للشيخ محمد أديب صالح ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٣٨٤ ، ص : ٥٨٥ .

(٣) د : ولا .

فأما خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكخطابه عز وجل في أنه يجب أن يُنفى عنه ما قدمناه من الكذب والتعمية ، أو أن يكون واقعاً على وجه منفرد ، لأن المعجز قد صيّر خطابه بمنزلة خطابه عز وجل ، فما يجب أن يُنفى عن خطابه تعالى يجب كونه منفياً عنه ، من حيث ثبت أن الحكيم لا يرسل الرسول وغرضه بإرساله (١) البيان والتعريف ويعلم أنه يكذب عليه أو يعمّي أو يحرف أو يكتم (٢) أو ينفر . ومتى علم من حاله انتفاء جميع هذه الوجوه عنه صح الاحتجاج بسنته .

والعلم بأن قوله صلى الله عليه وسلم حجة تابع للعلم بأنه عز وجل لا يفعل القبيح ، وأن خطابه حجة ، فمن لم يعلم ذلك من حاله تعالى وحال خطابه لم يمكنه أن يحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم . ولذلك قلنا إن من أجاز على الله القبيح يلزمه أن يجوز في الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون داعياً إلى الضلال وإن كان تعالى قد اختار بعثته وإظهار المعجز عليه ؛ لأنه إذا جاز أن يُضل جاز أن يفعل ما يكون كالسبب له وكالداعي إليه !

١٠ - مسائل : فإن سأل فقال : بينوا اختلاف الوجوه التي عليها يقع

الاستدلال بالقرآن على ما هو حجة فيه إن اختلفت عندهم ، ولا بد من ذلك ؛ لأنكم قد بينتم أن الاحتجاج بالحكم يقع على خلاف الوجه الذي يقع عليه الاحتجاج بالمشابهة . وكذلك القول في الجمل والمفسر والحقيقة والمجاز .

قيل له : إن الكلام في ذلك ينقسم إلى وجهين : أحدهما يتصل بنفس الخطاب وموضوعه ، والآخر بما يدل الخطاب عليه من الأحكام العقلية والسمعية ؛ لأن لكل واحد من هذين تأثيراً فيما سألت عنه (٣) .

(١) د : في إرساله . (٢) قوله « أو يكتم » ساقط من د . (٣) د : عليه .

واعلم أن الخطاب على ضربين : أحدهما يستقل بنفسه في الإتياء عن المراد ، فهذا لا يحتاج إلى غيره في كونه حجة ودلالة .

والثاني لا يستقل بنفسه فيما يقتضيه ، بل يحتاج إلى غيره ، ثم ينقسم ذلك (١) إلى قسمين :

أحدهما : يعرف المراد به وبذلك الغير بمجموعهما ، والثاني يعرف المراد به (٢) بذلك الغير بانفراده ، ويكون هذا الخطاب لطفاً وتأكيذاً .

ولا يخرج خطاب الله أجمع عن هذه الأقسام الثلاثة . والقارئ قد تكون متصلة سمعاً ، وقد تكون منفصلة سمعاً وعقلاً ، وقد بينا أن الدليل العقلي وإن انفصل فهو كالتصل في أن الخطاب يترتب عليه ، لأن قوله جل وعز : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾ (٣) مع الدليل العقلي الدال على أنه لا يكلف من لا عقل له ، أكد في بابه من أن يقول : يا أيها العقلاء اتقوا ربكم .

وهذا الخطاب الذي لا يستقل بنفسه قد اختلف الناس في العبارة عنه . وليس المعتبر بالعبارات ؛ لأن وصف بعضه بأنه محكم (٤) ، وبعضه بأنه متشابه وبعضه بأنه مجاز ، وبعضه بأنه محذوف ، إلى ما شاكله ، لا يؤثر في أنه متفق في الوجه الذي ذكرناه ، وفي أنه يحتاج فيه إلى طلب قرينة يعرف بها المراد ، لكنه قد يختلف ، ففيه ما يحتاج إلى قرائن ، وفيه ما يحتاج إلى قرينة واحدة . ويتفاوت في ذلك ، وربما ظهر الحال في تلك القرينة وربما غمض ، ولذلك يكثر (٥) اختلاف الفقهاء وأهل العلم فيما هذا حاله .

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من د . (٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة .

(٤) د : مجمل . (٥) د : كثر .

فتى ورد الخطاب وأمكن حمله على ظاهره وكان الخطاب ظاهراً في وضع اللغة ، أكان عاماً أو خاصاً ، فالواجب حمله على ما يقتضيه ، ولحق بالباب الذى يستقل بنفسه ، ومتى امتنع حمله على ظاهره فالواجب النظر فيما يجب أن يحمل عليه ، والنظر هو بأن تطلب القرائن على الوجه الذى ذكرناه ، فإن كان السامع قد تمهدت له الأصول ، وعرف العقليات وما يجوز فيها وما لا يجوز ، وعلم ما يحسن التكليف فيه وما لا يحسن ، وعلم من جمل اللغة ما يعرف به أقسام الحجاز ومفارقتها للحقائق ، حمله على ما أريد به فى الحال . وإلا احتاج إلى تكلف نظر عند سماعه ذلك ، فإن تكاملت الآلات له أمكنه النظر فى الحال ، وإلا احتاج إلى التشاغل بما فى الأصول حتى تتكامل آلاته ، ويصير من أهل الاجتهاد ، فيمكنه أن يحمل الخطاب على حقه .

واعلم أن الخطاب على ضربين : أحدهما يدل على ما لولا الخطاب لما صح أن يعلم بالعقل ، والآخر يدل على ما لولاه لأمكن أن يعرف بأدلة العقول . ثم ينقسم ذلك ، ففيه ما لولا الخطاب لأمكن أن يعلم بأدلة العقول ، ويصح أن يعلم مع ذلك الخطاب ، فيكون كل واحد كصاحبه فى أنه يصح أن يعلم به الغرض . وفيه ما لولا الخطاب لأمكن أن يعلم بالعقل ولا يمكن أن يعلم إلا به .

فالأول هو الأحكام الشرعية ، فإنها إنما تعلم بالخطاب وما يتصل به ، ولولاه لما صح أن يعلم بالعقل الصلوات الواجبة ولا شروطها <sup>(١)</sup> ولأوقاتها ، وكذلك سائر العبادات الشرعية .

(١) د : وشروطها .

والثانى هو القول فى أنه عز وجل لا يرى ، لأنه يصح أن يعلم سمعاً وعقلاً ، وكذلك كثير من مسائل الوعيد .

والثالث بمنزلة التوحيد والعدل ؛ لأن قوله عز وجل : ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ <sup>(١)</sup> ولا يظلم ربك أحداً <sup>(٢)</sup> ، و﴿ قل هو الله أحد ﴾ <sup>(٣)</sup> لا يعلم به التوحيد ونفى <sup>(٤)</sup> التشبيه والقول بالعدل ، لأنه متى لم يتقدم للإنسان المعرفة بهذه الأمور ، لم يعلم أن خطابه تعالى حق ، فكيف يمكنه أن يحتج فيما إن لم تتقدم معرفته به لم يعلم صحته ؟ !

فإن قال : فيجب أن لا تقولوا فى القرآن : إنه كله حجة !

قيل له : إنا نطلق ذلك فى جميعه من حيث حصل مجميعة الغرض <sup>(٥)</sup> المقصود ، وإن كنا نعلم أن فيه مايجرى مجرى القصص من الإخبار عن الأمور الماضية ، لكنه لما كان الغرض بها الاعتبار <sup>(٦)</sup> الذى له تأثير فى التكليف ، وتم به ذلك الغرض ، حل محل الأمر فيه والذهى ، فقل فى الجميع إنه حجة .

ولسنا نقول فيما يدل على التوحيد إنه ليس بدلالة ، لسكنا نقول إن وجه الاستدلال به لا يصح إلا بعد معرفة الله تعالى ، ولذلك نصفه بأنه لطف ، وتأكيد وبعث على النظر والحجاج <sup>(٧)</sup> ، وقد بينا ما يدل على ذلك فيه ، فلا وجه لإعادته <sup>(٨)</sup> .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى . (٢) من الآية ٤٩ من سورة الكهف .

(٣) سورة الاخلاص ، الآية ١ (٤) د : وفى .

(٥) فى د : الغرض . (٦) فى د : بالاعتبار .

(٧) من هنا يبدأ سقط من نسخة ف بمقدار ورقة واحدة .

(٨) انظر المسألة الأولى .

وحصل من هذه الجملة أن القرآن يتفق جميعه في أن إنزاله مصلحة تعود على المكلف ، ثم يختلف حاله ، « ففيه ما يختص <sup>(١)</sup> مع ذلك بأنه دلالة على ما لولاه لما علم ، وفيه ما يكون بمثابة على النظر والفكر فيما فيه عليه ، وفيه ما يجمع فيه معنى اللطف ومعنى الدلالة ، كما أن جميعه قد اتفق في كونه معجزاً إذا بلغ القدر المخصوص ، وإن كان حاله في سائر فوائده تختلف .

وهذه جملة كافية في هذا الباب .

١١ - مسألة : وإن سأل فقال : إذا كان الأمر فيما يدل على التوحيد

والعدل ما ذكرتموه في أنه لطف وتأكيّد إذا دل ظاهره على الحق ، ومتى كان من التشابه ، فالواجب أن يحمل على ما يقتضيه دليل العقل ، فما الوجه في المنازعة الشديدة في الحكم والتشابه المختصين بهذا الباب ؟ وهلا وجب الرجوع فيما يقع فيه الخلاف من ذلك إلى أدلة العقول وترك التشاغل به ! وذلك يبطل الفائدة فيما تكلفه المشايخ من بيان المراد بالتشابه ، وذكر وجوهه ، وبيان الحكم والفرق بينهما .

قيل له : إنا قد بينا أن المعرفة بالله تعالى وبتوحيده وعدله لو لم تتقدم لم يمكن أن نعلم أن القرآن حجة أصلاً ، وشرحنا ذلك بما لا طعن فيه ، ولا يوجب ما قلناه في ذلك ترك التشاغل ببيان الحكم والتشابه ، وذلك لأن في بيان ذلك إبطال ما يظنه الخصم حجة له على مذهبه الفاسد ، وفيه بيان زوال التناقض عن القرآن ، وفيه بيان موافقة التشابه للحكم ، وموافقتهما جميعاً لحجة <sup>(٢)</sup> العقل ، وفيه تعريف المخالف أنه لا عذر له في قيامه على الخلاف للتمسك بهذه الآيات ،

(٢) في الأصل : بحجة .

(١) في الأصل : ففيها يختص .

وأن الواجب عليه أن يعدل عن ذلك لما بيناه ، كما يجب عليه النظر في أدلة العقول والتمسك بموجبها ، وكل ذلك فوائد معقولة ، يصح لأجلها النشغل بما ذكرنا .

فأما إذا كان المتشابه من الباب الذى ذكرنا أنه يعلم بالقرآن ، فالكلام فيه ظاهر ؛ لأننا نجتهد فيه لى نصل به إلى العلم بما كلفناه ، وذلك لا يتم إلا بأن ترتب الأدلة على حقها ، وكما يجب فى الأدلة العقلية أن ترتب وتعرف صفاتها وشروطها ، فكذلك القول فى الأدلة السمعية .

١٢— مسألة : فإن سأل فقال : إنكم فيما تدعون من المتشابه الذى يتعلق بالخالف به ، وأنه لا يدل على مذهبه ، وأنه مبطل فى الوجه الذى يصرفه إليه ، وفيما تدعون من أن المحكم يدل على مذاهبكم ، وعلى الحق تنازعون ، فيجب أن تبينوا الوجه فى ذلك ، ولا تقتصروا فيه على الدعوى !

قيل : إن الكلام فى ذلك يتعلق بتفصيل المحكم والمتشابه ، فأسائل عند ذلك بمنزلة من سأل فقال : إنكم فى جملة ما تدعون من المذاهب التى تعتقدونها تخالفون ، فدلوا عليها ! فكما أن الجواب عن ذلك لا يصح إلا بذكر تفصيل المسائل ، لأنه لا دليل يشماها ، والدليل على كل واحد منها غير الدليل على الآخر ، فكذلك القول فيما سأل عنه ، وكما لا يصح أن يجيب الجيب ، وقد سئل عن سر البر على الجملة ، إلا بذكر تفصيله ، لأن السر الواحد لا يجمعه ، فكذلك ما ذكرناه فى باب الدين .

ونحن نبين الآن فى جمل (١) المتشابه أن ظاهره لا يدل على ما يقوله

المخالف ألبتة ، « فإنه وإن كان آحاده كجميعه في ذلك ، فإن الوجه (١) الذي  
لله لا يدل عليه ، يختلف ، فربما رُجع فيه إلى اللغة ، وربما عُوِّل فيه على التعارف ،  
وربما علم ذلك بما يتقدمه أو يتأخر [ عنه ] . إلى وجوه تكثر .

ونبين عند ذكر التشابه في كل سورة ما يدل من المحكمات على  
الحق ، ونوجز القول في ذلك ، ونحيل على سائر الكتب في شرحه والوقوف  
على غايته .

---

(١) في الأصل : فإن جميعه آحاده كجميعه في ذلك ، فإن كان الوجه .



[ سورة الفاتحة ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣ - مسأله : قالوا : قد قال عز وجل فيها : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [٥] فأمر بالاستعانة به ، وذلك يدل على أن المعونة <sup>(١)</sup> تتجدد حالاً بعد حال ، وهى القدرة ، وأنها مع الفعل <sup>(٢)</sup> ، ولو كانت متقدمة لكانت المعونة قد حصلت ، فكان لا يكون للمسألة معنى !

الجواب : واعلم أن الفزع إليه عز وجل والاستعانة به يدل على قولنا فى المخلوق ، وذلك لأن العبد لو لم يكن يفعل فى الحقيقة لم يكن للاستعانة معنى ، لأنه إنما يستعين بغيره على فعل يفعله ، ولذلك لا يصح الاستعانة على الأمور الضرورية ، كاللون والهئية والصحة ، والاعتماد على ذلك فى أن العبد يفعل فى الحقيقة هو أولى .

وجه آخر يدل على ما نقول ، وذلك لأنه قال تعالى : (إياك نعبد) فيجب أن تصح العبادة منا ، والعبادة هى الفعل <sup>(٣)</sup> التى يقصد بها الخضوع والتذلل للمعبود مع العلم بأحواله ، وذلك يدل على أن نعبد يفعل ويختار .

(١) فى الأصل : المعرفة .

(٢) من مذهب جمهور المعتزلة أن القدرة متقدمة لقدرها غير مقارنة له ، لأنه يزعم على القول بمقارنتها للقدر تكليف مالا يطاق ، وذلك قبيح ، ومن «العدل» أن لا يفعل القبيح ، وعند الحنابلة أن القدرة مقارنة للقدر : لأن أحدنا لا يجوز أن يكون نحننا لنصرفه ! ولما ثبت أن الله تعالى محدث على الحقيقة ، قالوا : إن قدرته متقدمة لقدرها غير مقارنة له !

انظر : مقالات الاسلاميين للأشعرى ، نشر مكتبة النهضة بمصر ١٣٦٩/١ ، ٢٧٥/شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٣٩٠ - ٤٠٨ . الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم ٣٣/٣ .

(٣) فى الأصل : الفعل .

ويدل على قولنا من وجه آخر ، وذلك لأن قوله : ﴿ إياك نعبد ﴾ تخصيص له بأنا نعبد دون غيره ، وذلك لا يصح إلا بأن يكون العبد مختاراً لفعل على فعل ، لأنه « قد تقع العبادة [ على وجه الإلجاء ] <sup>(١)</sup> وإنما ينصرف الفعل إلى أن يكون عبادة لله عز وجل ، باختياره وبأمور تتعلق به ، وفي ذلك إبطال القول بأن هذه الأفعال لله عز وجل يخلقها في العبد .

ويمكن أن يستدل على نحو ذلك بأمره تعالى لنا أن نستفتح القرآن وغيره بسم الله الرحمن الرحيم ، لأن ذلك هو استعانه به من حيث نستفتح بذكره الأمور التي نريدها ونعزم عليها ، والاستعانة به في ذلك إنما تصح متى كنا المختارين للفعل ، العادلين عن غيره إليه ، ولذلك لا يصح أن نستعين بذكر اسمه على الأمور الضرورية التي يخلقها فينا .

فإن قيل : فهل يدل الظاهر على مأسأله القوم ؟

قيل له : لا ؛ لأن الاستعانة تقتضي التماس المعونة من قبله ، ولا تدل على تفصيل المعونة ، وما يفعله عز وجل من الأمور المعينة على الطاعة أشياء كثيرة ، فمن أين أن المراد به القدرة دون غيرها ؟! نحو الصحة والخواطر والدواعي والتنبيه ! وبعد ، فإن المراد به لو كانت القدرة لكان إنما يدل على أنها تنجدد ، ولا يدل على أنها مع الفعل ، وهذا مذهب كثير من أهل العدل <sup>(٢)</sup> ،

(١) عبارة الأصل : « قد تصح العبادة بالفعل كما يصح له » ولا تستقيم مع ما بعدها من التفرع ، ولعلها كما أثبت أقرب إلى الصواب ، وأقرب كذلك إلى ما يراه القاضى في موضوع القدرة والاختيار .  
(٢) اختلف المعتزلة في القدرة : هل تبقى أم لا ؟ على مقالين : فقال أكثرهم لأنها تبقى ، وقال قائلون : « لا تبقى وتبين ، وإنه يستحيل بقاؤها ، وإن الفعل يوجد في الوقت الثاني بالقدرة المتقدمة المدومة ، ولكن لا يجاوز حدوثه مع العجز ، بل يخلق الله في الوقت الثاني قدرة . . . » وهذا مذهب أبي القاسم البلخي وغيره من المعتزلة . انظر مقالات الإسلاميين :

فكيف<sup>(١)</sup> يصح اعتمادهم عليه ؟ .

واعلم أن السائل إذا سأل عن شيء فلا يجب من حيث حسنت المسألة أن يقطع بأن المطلوب يفعل أو يحسن أن يفعل ؛ لأن الطلب فعل الطالب ، والمطلوب فعل من سئل ، وليس لأحدهما تعلق بالآخر ، فكيف<sup>(٢)</sup> يستدل بحسن الاستعانة على أن الملتزم يفعل لا محالة !؟

١٤ - مسألة : فإن قالوا : وقد قال عز وجل فيها : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦] ولو كان المراد بالهداية الدلالة لسكان قد دلهم وبين لهم فلا يكون للمسألة معنى ، فإذا بطل ذلك فيجب أن يكون المراد : الإيمان أو القدرة الموجبة للإيمان ، فمن هذا الوجه يدل على ما نقوله<sup>(٣)</sup> .

والجواب عن ذلك أن المسألة - على ما بينا من قبل - من فعل السائل ، والمطلوب فعل الله عز وجل ، فيجب أن ينظر في كل واحد منهما لماذا يحسن ، وهل يجب أن يتبع أحدهما الآخر في الحسن والقبح ، وقد ثبت أنه لا يحسن من السائل أن يطلب من المستئول ما هو قبيح ولا بد من كونه حسناً لو فعله ، لكنه

(١) في الأصل : وكيف .

(٢) الخلاف في الهدى ، هل هو الإيمان - أو القدرة عليه - أم هو الدلالة والبيان ؟ في الأصل ، فرغ عن الخلاف بين المعتزلة وغيرهم من التكمين في مسألة : خلق الأفعال : فالمعتزلة يجعون على أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم ، وأنهم المحدثون لها ، وأن الإيمان - على ذلك - من فعلهم ، والهداية دلالة من الله عز وجل عامة لجميع المكلفين مؤمنهم وكافرهم ، وعند الجهمية أن هذه الأفعال مخلوقة لله تعالى فينا لا تخلق لها بنا أصلاً ، لا اكتساباً ولا إحدائاً ، وإنما نحن كالظروف لها . أما الأشاعرة فذهبوا إلى أن لها بنا تعلقاً من جهة الكسب وإن كانت مخلوقة فينا من جهة الله تعالى ، وعلى رأى هؤلاء وأولئك - وجميعهم ممن يسلمهم المعتزلة بالمجبرة - فإن الهداية خاصة بالمؤمنين دون غيرهم ، وأنها عبارة عن الإيمان الذي اختصهم به الله تعالى ! انظر : الابانة عن أصول الديانة للأشعرى ، الطباعة الميرية بمصر ، ص ٥٧ - ٥٨ . شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٣٢٣ - ٣٩٠ الفصل لابن حزم ١٤٧/٣ - ١٦١ . مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ، بتقديم وتحقيق الأستاذ الدكتور محمود قاسم . الطبعة الثانية ، ص : ٢٢٣ - ٢٢٥ .

قد يكون الصلاح أن يفعله وقد يكون بخلافه ، لذلك قلنا في الدعاء : إن الواجب أن يفعله بشرط ، فيدعوه بأمور الدين والدنيا ، بشرط أن لا يكون فساداً وأن يكون داخلياً في الصلاح . وقلنا إنه لا بد في هذا الشرط من أن يكون بالنية وإن لم يظهر ، وقلنا فيمن لا يشترط ذلك : إنه جاهل بكيفية الدعاء .

فإذا صح ذلك لم يكن في ظاهر قوله : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ دلالة على أن الهداية لم تتقدم ، ولا دلالة على أنه تعالى يفعلها في المستأنف ، لأنه لا يمتنع أن نتعبد بالانقطاع إليه تعالى في المسألة والطلب ، وإن كان ماسألنا<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يفعل . ومعلوم من حاله أنه يفعل أو لا يفعل .

وعلى هذا الوجه قال تعالى : ﴿ رب احكم بالحق ﴾<sup>(٢)</sup> وقال حاكماً عن إبراهيم صلى الله عليه : ﴿ ولا تخزني يوم يبعثون ﴾<sup>(٣)</sup> وقال : ﴿ ولا تحمّلنا مالا طاقة لنا به ﴾<sup>(٤)</sup> . وعلى هذا الحد نستغفر للأنبياء والصالحين ونطلب من الله عز وجل الصلاة عليهم والرحمة ، وإن كان كل ذلك معلوماً أنه يفعله عز وجل أو لا يفعله . فكيف يصح التعلق بما ذكرناه ؟ !

وبعد ، فإما يدل ذلك على أنه عز وجل يصح أن يفعل الهداية في المستقبل ، ولا يدل على أن تلك الهداية ماهي ؟ ولا يمتنع أن يكون تعالى قد دل على الدين للمستقيم ، وتجدد الأدلة عليه حالاً بعد حال ، أو يجوز ذلك منه وإن كان لا يفعله .

وقد بينا أن حسن للسألة لا يقتضي أن المطلوب يفعل لا محالة ، لأنه قد يكون

(١) ٥ : سأله

(٢) قال تعالى : (قال رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون) سورة الأنبياء : ١١٢ .

(٣) سورة الشعراء : ٨٧ . (٤) من الآية ٢٨٦ في سورة البقرة .

الصالح في أن لا يفعل ، والطالب إنما يطلب على شرط ، على ما بينا القول فيه .  
على أن ما قالوه إنما كان يصح لو لم « يكن الهدى <sup>(١)</sup> » إلا الدلالة أو الإيمان ،  
فإذا طعنوا في أحدهما ثبت الآخر ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن اللطف <sup>(٢)</sup> وزيادة  
الأدلة والخواطر قد <sup>(٣)</sup> يوصف بذلك كما قال تعالى : ﴿ والذين اهتدوا زادهم  
هدى <sup>(٤)</sup> ﴾ . وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر ، ويبين أن المراد بالآية : دُلْنَا على  
الدين المستقيم حالاً بعد حال . أو يكون المراد : زدنا في الأدلة والألطف  
والخواطر التي عندها يزداد شرح صدورنا <sup>(٥)</sup> . وكل ذلك حسن وإن لم يكن  
هو الذي قالوه .

## (١) ف : تكن الهداية .

(٢) اللطف واحد من المبادئ الهامة التي أصلها المعتزلة ، وهو عبارة عن « كل ما يختار  
عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح ، أو ما يكون عنده أقرب إما إلى اختيار أو إلى ترك  
القبيح » وعند جمهورهم أن الله عز وجل قد أعطاه المكلف زيادة في تمكنه أو إزاحة عنه .  
وذهب بشر بن المَعْتَمِر ومن وافقه من البغداديين إلى عدم قبول به بحجة أن الله تعالى  
قد فعل بجميع المكلفين ما يؤمنون عنده لو شاءوا فليس لهم عليه غير ذلك ولا يلزمه أكثر  
من ذلك ! ، وإلا — وألطف الله لانهائية لها — لكان لا يوجد في العالم عاص ! أما القائلون  
بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، فلا يلزمهم شيء من هذا أصلاً ، فضلاً عن اعتبارهم من  
المخالفين فيه . وقد ناقش القاضي دليل المخالفين من البغداديين في كتابه : « شرح الأصول  
الحسنة » كما بسط القول في نظرية اللطف في كتابه : « المجموع في المحيط بالتكليف » /  
مصور دار الكتب : ب : ٢٩٣١٤ ( ج : ١٦ - ١٧ ) المجلد : ٢ ، ورقة : ٢٨٦ -  
٣٢١ . وأفرذه جزءاً خاصاً من كتابه : المغني / الجزء الثالث عشر . وابن حزم يحمل  
على جمهور المعتزلة ، لقولهم باللطف ، حكمة منكورة . وجولد تسهر يرى أن مبدأ اللطف يتصل  
اتصالاً وثيقاً بأسماء : « القوة المشاركة في تأثير الاختيار الحر » ويرى - بحق - أن هذا  
المبدأ يخرج المعتزلة من المشكلة التي توقعهم فيها ظواهر بعض النصوص القرآنية الدالة على  
خلاف مذهبهم في الهداية وخلق الأفعال ونحو ذلك . انظر : شرح الأصول الحسنة للقاضي ص :  
٥١٨ - ٥٢٥ . ومقالات الإسلاميين ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨ - الفصل لابن حزم ١٦٤/٣ فما بعدها  
مذاهب التفسير الاسلامي لجولد تسهر ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥٥ -  
١٧٢ - ١٧٧ .

١٥ — مسأله : قالوا : وقد قل فيها : ﴿ صرط الذين أنعمت عليهم ﴾ [ ٧ ] فأراد دين الذين أنعمت بالإيمان <sup>(١)</sup> عليهم . ولو لم يكن الإيمان من فعله ، لم يكن لهذا القول معنى .

والجواب عن ذلك أن ظاهره إنما يدل على أنهم طلبوا أن يهديهم ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ ولم يذكر بماذا أنعم ، فمن أين المراد به نفس الإيمان ؟!

فإن قال : لأنه لا شيء يختص به المؤمن من الكافر المغضوب « عليه والضال » <sup>(٢)</sup> إلا نفس الإيمان ، فيجب أن يحمل عليه !

قيل له : ليس الأمر كذلك ؛ لأنه قد يجوز أن يكون للمؤمن في المعلوم ألطاف يختص بها دون الكافر ، ويؤمن عندها ، وكذلك التنبيه والحواطر . وكل ذلك من نعمته تعالى ، فكيف يقطع بأن المراد بذلك هو الإيمان ؟!

وبعد ، فإن صح أنه المنعم بالإيمان عليهم لم يدل على أنه ليس بفعل لهم ؛ لأنه تعالى قد ينعم علينا بما فعله من الطاعة والإيمان إذا كنا إنما نناله بمعونته وألطافه وتيسيره وتسهيله ، فيصير من حيث فعل هذه المقدمات التي لولاها لم يصح ولم نختَر الإيمان ولا كان لنا إليه داع ، كأنه قد فعل الإيمان فيضاف إلى أنه من نعمه ، كما أن صلاح الولد يضاف إلى والده ، وإن كان هو الذي تأدب وتعلم ، لما فعل من المعونة والأحوال ماعنده أمكنه ذلك واختاره ، وقد يهب أحداً لغيره المال ، فإذا صرفه في المأكول والملبوس فانتفع به كانت تلك المنافع

مضافة إليه ، وإن كان من فعل المنتفع ، لما كان إنما وصل إليه بما كان من قبله .  
من المال ، وهذا بين .

ثم يقال للقوم : إن السائل لو لم يكن متمكناً قادراً فاعلاً مختاراً لم تصح  
منه المسألة ولا كان فيها فائدة ، لأنه تعالى هو الذى خلقها فيه ، وخلق (١)  
[ له ] ما طلب ، وإنما يتم للمسألة فائدة على ما نقوله .

ويقال لهم : إذا كان الله تعالى هو الذى يخلق فيهم الهدى والإيمان ، فلا يخلو  
من أن يكون قد أراد ذلك أو لم يردده ، فإن أرادوه وجب حصوله كانت المسألة  
أم لم تكن ، وإن لم يردده لم يحصل على كل حال ، فما فائدة المسألة على قولكم ؟ !  
ثم يقال لهم : وكيف يجوز أن يقسمهم تعالى فيجعل بعضهم ممن أنعم عليهم ،  
وبعضهم ممن غضب عليهم ، وبعضهم ممن ضل ، إن كان جميع ذلك من خلقه فيهم  
وهو الذى أرادوه وشاءه وأحببه ؟ ولم صار المؤمن أن يكون ممدوحاً ومنعماً عليه  
بأولى من الكافر ؟ !

وصحة ذلك يقتضى ما نقوله من أن هذه الأفعال أفعال لهم ، فإذا اختار بعضهم  
الطاعة مدح عليها ، كما يذم من اختار المعصية .

ويقال لهم : كيف يصح أن يقول تعالى : ( صراط الذين أنعمت عليهم )  
فيضيف ( الذين ) ، إليهم ولا فعل لهم في الحقيقة ؟ ! وإنما تصح هذه الإضافة إذا كانوا  
قد فعلوا ما لمزمهم من الطاعات ، وسلكوا فيه الاستقامة .

وهذه الجملة تبين أنه لا يصح تعلقهم بشيء ، مما أرادوه (٢) ، فإنه (٣) يدل  
ما على نقوله من وجوه كثيرة قد ذكرنا بعضها .

(١) د : وأنه .

(٢) د : أورده .

(٣) ف : ويخلق .

ومن سورة البقرة

١٦ — مسألة : قالوا <sup>(١)</sup> : وقد قال <sup>(٢)</sup> فيها عز وجل : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢] ولو كان الهدى هو الدلالة لما صح أن يكون للمتقين دون غيرهم ، وذلك يبطل قولكم ، ويبين أن الهدى ما نقوله .

والجواب عن ذلك أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل « على حكم <sup>(٣)</sup> ماعداه <sup>(٤)</sup> ، وإنما خص تعالى المتقين بأن الكتاب هدى لهم ، ولم يقل : وليس بهدى لغيرهم ، فلا ظاهر يدل على ما قلوه .

وبعد ، فإنه لا يصح أن يحمل على ما يذهبون إليه في الهدى من أنه الإيمان ، لأنه تعالى وصف الكتاب بأنه هدى للمتقين ، ولا شبهة في أن الكتاب ليس بإيمان ، لأن الإيمان هو فعل المؤمن ، والكتاب كلامه <sup>(٥)</sup> تعالى ، فلا <sup>(٦)</sup> بد من أن يرجع إلى أن المراد به أن الكتاب دلالة وبيان ، وقد بين في غير موضع ذلك بقوله : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أنه دلالة للجميع ، وإنما خص المتقين في هذا <sup>(٨)</sup> للموضع ؛ لأنهم اهتموا به ، فصار من حيث انتفعوا به كأن الهدى هدى لهم دون غيرهم ، وهذا كقوله تعالى في صفة نبيه صلى الله عليه وآله : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يُخْشَاهَا﴾ <sup>(٩)</sup> ، وإن كان منذراً للخلق كلهم ، كما

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من : د . (٣) د . على ما حكم .

(٤) الاستدلال بدليل الخطاب ، أو مفهوم المخالفة — وهو ثبوت حكم للمسكوت عنه بخلاف لما دل عليه المنطوق — مما لا يعتد به عند القاضي ، وقد قال فيه : إنه : « لا يعتبر في فروع الفقه ، فكيف يعتبر في أصول الدين ؟ » بخلاف في ذلك المتكلمين — وهو شافعي — وتأنيب الحنفية . انظر : شرح الأصول الخمسة : ص ٣٥٦ و ٢٦٧ وتفسير النصوص في الفقه الاسلامي ، للدكتور الشيخ محمد أديب صالح ، ص : ٤٥١ فما بعدها .

(٥) د : كلام الله . (٦) د : ولا . (٧) من الآية ١٨٥ في سورة البقرة .

(٨) ساقطة من د . (٩) سورة النازعات : ٤٥ .

قال تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً و نذيراً ﴾<sup>(١)</sup> وإنما خصّ من يخشى بذلك ، من حيث اختص بأنه انتفع بالإذار .

نعم يقال للقوم : إن الدلالة على وجه يخص أو يعم ، لاتصح إلا على قولنا ؛ لأنه تعالى إن كان يخلق الطاعة والمعصية فسواء كانت الدلالة أو لم تكن ، فالحال واحدة ! لأنه إن أراد تعالى خلق ذلك فيهم وُجد ، كان الكتاب أو لم يكن ، استدلوأ به أو لم استدلوأ ، وإن لم يرد<sup>(٢)</sup> ذلك لم يحصل على كل حال .

ومن وجه آخر يدل على قولنا ؛ لأن وصف المتقى بأنه متق لا يصح إلا بأن يختار التحرز من المضار ، فيكون متقياً ، ومتى لم يختار ذلك لم يوصف به<sup>(٣)</sup> ، فإن لم يكن للعبد فعل ألبته ، فكيف يوصف بذلك ؟ !

وبعد ، فإن التحرز والانتقاء إنما يصح - من العقاب - بفعل الطاعة ومجانبة المعصية ، فلو كان تعالى يخلق ذلك ، لكان يجب أن يكون دافعاً للمضرة عنهم بخلق ذلك فيهم ، ولا يصح وصفهم بأنهم اتقوا ، كما لا يوصف من دفننا عنه المكاره بأنه متق .

وبعد ، فإن كان تعالى يفعل القبيح ، فكيف<sup>(٤)</sup> الأمان من أنه لا يعاقب الطائع ! فتكون الطاعة ومجانبة المعصية تقوى ؟ وكل ذلك يدل على ما نقول . فمن العجب أن يتعلقوا بمثل ذلك مع دلالة على قولنا من هذه الوجوه !

١٧ — مسألة : قالوا<sup>(٥)</sup> : وقد ذكر فيها ما يدل على أن الذين كفروا لا يقدرّون على الإيمان ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] فلو قدروا عليه لآمنوا لا محالة ؛ لأنه لا يصح

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ . (٢) في د : يروا (٣) في د : كأنه

(٤) د : وكيف (٥) ف : وقالوا .

(م — ٤ متشابه القرآن)

أن يقدرُوا على « ماخبر وأعلم <sup>(١)</sup> أنه لا يقع ،

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أنهم لا يؤمنون ، وذلك يدل على أنهم لا يفعلون الإيمان ، وليس في أن لا يفعل الموصوف دلالة على أنه « يقدر عليه أو <sup>(٢)</sup> لا يقدر عليه ، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به ، وقد ثبت بالدليل أن القادر قد يقدر على ما يعلم أنه يختاره وعلى خلافه ؛ لأن القدرة تتعلق بالضدين ، وإنما يقع أحدهما <sup>(٣)</sup> ؛ ولأنه تعالى قادر فيما لم يزل غير فاعل ؛ ولأنه يقدر على الضدين ، ولا يفعل أحدهما ؛ ولأنه يقدر على المالا نهاية له من الأجناس لا يفعلها <sup>(٤)</sup> . وهو قادر على أن يقيم القيامة الآن ولا يفعلها ، وكل ذلك يبطل قولهم إن ما علم أنه لا يقع ، لانصح القدرة عليه <sup>(٥)</sup> .

وبعد ، فإن العلم يتعاق بالشئ على ما هو عليه <sup>(٦)</sup> ولا يؤثر فيه ، فيجب أن يعلم ماله يفعل القادر أو لا يفعل ، ثم ثبت العلم علماً به <sup>(٧)</sup> على حقيقته . وقد شرحت هذه المسألة في مواضع ، وصحتها يبين بطلان تعلقيهم بهذه الآية .

(١) د : ما أخبر وعلم .

(٢) ساقطة من د .

(٣) فرق القاضي أولاً بين « فعل » الإيمان وحصوله ، وبين « القدرة » عليه ، وبين أنه لا يلزم من عدم الفعل عدم القدرة . ثم بين بعد ذلك أن هذه القدرة سالحة للضدين - أي أنه يصح من القادر أيهما شاء - لأنها لو لم تكن كذلك ، لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطلق - فإذا فعل أحدهما فإن ذلك لا يعني عدم القدرة على الآخر !! انظر شرح الأصول الخمسة : ٣٩٦ - ٣٩٨ . ومعلوم من مذهب جمهور المعتزلة أن القدرة متقدمة لمقدروها سالحة للضدين ، انظر فيما مضى : ف : ١٣ .

(٤) أي : أجناس المقدورات ، وقد جمع المؤلف ما يجب على المكلف معرفته في أول صفات القديم عز وجل ، وهي القدرة ، بقوله : « والأصل في ذلك أن تعلم أنه تعالى كان قادراً فيما لم يزل ، ويكون قادراً فيما لا يزال ، ولا يجوز خروجه عنها لضعف أو مجز ، وأنه قادر على جميع أجناس المقدورات ، ومن كل جنس على ما لا يتناهي ، وأنه لا ينحصر مقدوره لاقى الجنس ولا في العدد » انظر شرح الأصول الخمسة : ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٤١٨ فما بعدها .

(٦) ه : به . (٧) ساقطة من د .

ثم يقال للقوم : إن إضافته تعالى الكفر إليهم يدل على أنه فعلهم ، وإلا لم يصح وصفهم به ، وكان لا يصح أن يذمهم إن كان قد خلقه فيهم ، وكان لا يصح أن يصفهم بأنهم لا يؤمنون ، أنذروا أم<sup>(١)</sup> لم ينذروا ، لأن الإنذار على قولهم فيهم وفي غيرهم : لا<sup>(٢)</sup> فائدة فيه ؛ لأنه تعالى إن خلق الإيمان حصولاً مؤمنين على كل حال ، وإن لم يرد ذلك ولم يخلق ، ولا خلق القدرة الموجبة له ، لم يحصلوا مؤمنين ، فأى فائدة « للإنذار ، ولماذا<sup>(٣)</sup> خصهم بأنهم لا يؤمنون على كل حال . وكيف يصح أن يوصفوا بأنهم لا يؤمنون ، فينفى الفعل عنهم ولا يصح الفعل منهم ؟ وكل ذلك يبين أنها بأن تدل على ما نقوله أولى .

١٧ - مائدة : وقد قال تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاةً ﴾ [٧] وذلك يدل على أنه منعهم بالخطم والغشاوة من الإيمان ! وذلك يدل على أنه الخالق للإيمان والكفر ، وللأسباب الموجبة لهما (٤) .

والجواب في ذلك ، أن الخطم في اللغة لا يعقل منه القدرة على الكفر ، ولا الكفر ، وإنما يستعمل في العلامة الحاصلة بنقش الخاتم وما شاكلها ، وإن كان قد يراد به انتهاء الشيء ، وقد يراد به الحكم عليه بأنه لا ينتفع بما سمعه ، كما يقال فيمن نوظر كثيراً وُيِّن له طويلاً : ختمت عليك أنك لا تفهم .. إلى ما يشاكله ،

(١) ف : أو . (٢) في د : ولا . (٣) في د : في الإنذار ولا ، (٤) أورد الإمام الأشعري الآية المذكورة في كتابه : الإبانة ، تحت عنوان : « مسألة في الختم » وبعد أن خاطب المعتزلة بقوله :

« فبرونا عن الذين ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم ، أتزعمون أنه هدام وشرح للإسلام صدورهم وأبصارهم ؟ » وزعم أنه إن قالوا : نعم « تناقض قولهم » ، أورد عليهم بعض الشواهد القرآنية التي توضح أنه لا يجتمع الهدى مع الضلال ، وشرح الصدر مع الضيق ، حاملاً لإمام على مذهبه في « الهدى » و « الختم » وإنكار اللفظ : ليخلص إلى القول بأن « هذا بين أن الله خلق كفرهم ومعاصيهم » . الإبانة : ص ٥٥ - ٥٥ .

وحقيقته ما ذكرناه أولاً<sup>(١)</sup> ، فإذا صح ذلك لم يكن لهم فيما أوردوه ظاهر يصح التعلق به .

ويجب أن يحمل على أن المراد به أنه علم على قلوبهم<sup>(٢)</sup> بعلامه تعرف بها الملائكة أنهم من أهل «الدم» ، كما كتب في قلوب المؤمنين الإيمان ؛ لكي تعلم الملائكة أنهم من أهل<sup>(٣)</sup> المدح<sup>(٤)</sup> وعرفنا أن ذلك لطف ، لأن أحدنا إذا علم مع عظم حال الملائكة عنده ، أنه إن أقدم على المعاصي ذموم فيما بينهم وفضحوه بكثرة اللوم ، كانت إلى أن ينصرف «عن المعصية»<sup>(٥)</sup> أقرب .

فإن قال : أتقولون إن هذا الختم علامة فيمن لا يؤمن أبداً أو فيمن هو كافر قطع<sup>(٦)</sup> ؟ قيل له : إنه عز وجل وصف الذين لا يؤمنون على كل حال ، لكننا إذا علمنا أن النائدة به<sup>(٧)</sup> ما ذكرناه ، وكان من سيؤم في المستقبل أو الفاسق الذي ليس بكافر يختص بالدم ، لم يمتنع أن يستوى حال الجميع فيه .

فإن قال : إذا دل ذلك الختم وتلك العلامة على أنه لا يؤمن ، فهو مانع من الإيمان ، وقد عادت المسألة عليكم !

(١) أنظر أقوال المعتزلة في الختم واضع بما لا يخرج عن مذهبهم في خلق الأعمال : مقالات الاسلاميين الأشعرى : ٢٩٧/١ .

(٢) د : قلوبهم . (٣) ساقطة من د .

(٤) ثلث أبو القاسم النيسابوري : (ختم الله على قلوبهم) : وسمهم بسمه تعرفها الملائكة ، وفانصتها : الوضع منهم والتبكيث ، كما أنه لما كتب الإيمان في قلوب المؤمنين كان تحلية لهم بما يرفعهم ، وقد عاهد : الذي إذا ختم دم ، فالقلب إذا ران عليه المعاصي انضم ولم يتوسط بالانقلاص ويخسر بالايقان ، وقيل : إن المراد حفظ ما في قلوبهم للمجازاة ؛ إذ كل شيء يحفظ فإنه يحتم ، وقيل : إنه على الدعاء عليهم ، لا الخبر عنهم .

وقيل : إن المراد بظاهرة ، وهو المنع ، ولكن المنع من : منع سلب القدرة ، ومنع بالخذلان ، والشيء يجوز على الله تعالى فعله منها : الخذلان ، وحبس التوفيق ، عقوبة لهم على كفرهم .

أنظر وضع البيان في مشكلات القرآن ، مصور دار الكتب ورقة : ١٣-١٤

(٥) ساقطة من د . (٦) ساقطة من ف . (٧) ساقطة من ف .

قيل له : إذا تمكن من إزالته بفعل الإيمان ، فلا يعد ذلك منعاً <sup>(١)</sup> كما أن [من] أغلق الباب عليه لا يوصف بالمنع إذا أمكنه فتحه والتصرف بالخروج ، وكما لا يوصف الختم على الكتاب بأنه مانع من قراءته ، لأنه يمكن أن يتركه فيقرأ ، فكذلك ما قلنا ، ولو أن أحدنا كتب على جبين الإنسان بأنه لا يؤمن ، وكان المعلوم ذلك من حاله ، لم يصح كونه مانعاً من الإيمان ؛ لأن حال القدرة عليه لا تتغير بذلك <sup>(٢)</sup> ، فكذلك <sup>(٣)</sup> القول في العلامة التي ذكرناها ، وقد صح أنه عز وجل قد كتب في اللوح المحفوظ جميع ما يكون من العباد ، ولا يوجب ذلك - وإن كان دلالةً للملائكة - على أنهم ممنوعون من الفعل ، أو محمولون على ما اختاروه ، فكذلك ما ذكرناه .

ثم يقال للقوم : لو كان الختم منعاً لما جاز أن يذم تعالى الكفار الذين وصف بأنه ختم على قلوبهم ، ولما جاز أن يقول : ﴿ ولهم عذاب عظيم ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه إن كان تعالى منعهم عن الخروج من الكفر ، وأوجد ذلك فيهم ، حتى لا يصح منهم الانفساك ، فكيف يحسن أن يعذبهم ؟ وأين جاز ذلك ، ليجوز أن يعذبهم على طولهم ، ولونهم ، وصحتهم .

وبعد ، فإن الختم إن كان مما <sup>(٥)</sup> يمنع من الإيمان أو قدرة الإيمان ، فلماذا خص الكفار به ، وعندكم أن كل مكلف لا يؤمن ، فقد منعه الله عز وجل على حد واحد ؟ وكذلك حال الكافر الذي المعلوم أنه لا يؤمن والذي المعلوم أنه يؤمن سواء في أنه قد منعه في الحال ، فأى وجه للتخصيص على قولكم ؟

(١) في ذمماً . (٢) ساقطة من ف ، (٣) ف : وكذلك .

(٤) تنمة الآية السابقة « الآية ٧ » . (٥) د : ما .

ويجب أن يدل ذلك على أن المراد : ما يقوله بعض شيوخوا رحمهم الله ، من أن المراد به العقوبة ؛ لأنه خصهم بضرب من العقوبة ، من حيث كفروا ودانوا بالكفر فبين أنه تعالى يعاقبهم على ذلك في الدنيا بالذم والتوبيخ وإظهار ذلك ، وسماه ختماً ، ثم لهم في الآخرة عذاب عظيم .

وبعد ، فلو احتمل الختم أن يكون مُفيداً « للمنع » ، ولما (١) ذكرنا . لوجب صرفه إلى ما قلناه من حيث ثبت بالعقل أنه تعالى لا يجوز أن يأمر بالإيمان ويرغب فيه ويعد عليه ويترجز عن خلافه ، ويمنع مع ذلك منه ، ولا يجوز ذلك عليه وهو يقول : ﴿ فَاَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ يَتُوبُوا (٢) ﴾ ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا (٣) ﴾ . وكل ذلك يوجب صحة ما قلناه .

وإنما أراد بذكر الغشاة ، أنهم لا ينتفعون بما يبصرون ويسمعون . فلا يخرجهم أنفسهم من الانتفاع بذلك بترك الفكر فيه والاستدلال به ، صاروا بمنزلة مَنْ بينه وبين ما يراه ويسمعه حائل ، فصار ما فعلوه من الكفر والإعراض عن الطاعة والإيمان ، حالا بعد حال ، كالسائر لهم عما يسمعون ويبصرون . ولم يصف تعالى الغشاة إلى نفسه ، كما أضاف الختم إليه ، فليس لأحد أن يدفع ما ذكرناه بهذا الوجه .

١٩ - مسألة : قالوا : وقد قال تعالى ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا (٤) ﴾ . معنى : كفراً وشكاً ، وذلك يدل على أنه عز وجل يفعل الشك والكفر في قلوب الكافرين والمذائقين .

(١) د : للجميع لما  
(٢) سورة الانشقاق : ٢٠ ، وفي الأصل : وما ، خطأ  
(٣) (وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى) سورة الاسراء : ٩٤ سورة الكهف : ٥٥  
(٤) الآية العاشرة ، وتتمتها : « ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » .

والجواب عن ذلك، أن المرض في حقيقة اللغة لا يعقل فيه (١) الكفر، ولذلك لا يوصف الكافر بأنه مريض ولا الفاسق، كما لا يوصف المؤمن، لأجل إيمانه وزوال الكفر عنه، بأنه صحيح. وقد يكون مؤمناً مريضاً وكافراً صحيحاً، فلا يظهر له يتعلقون به.

وإنما ظن القوم أن المنافقين في قلوبهم الكفر، وهو المرض، فيجب أن يكون المراد بقوله: (فزادهم الله مرضاً) ما أريد بالأول، فبنوا فاسداً على فاسد. والمراد بذلك، ما قاله أبو علي (٢) من أن في قلوبهم غمّاً وقلقاً بأحوال النبي صلى الله عليه، وعظم نعم الله عز وجل عليه فأراد بقوله: (فزادهم الله مرضاً) معنى: غمّاً، بأن زاد في تعظيم النبي عليه السلام وعظم أحواله، وعرفهم ذلك، فكان ذلك هو الغم الذي فعله في قلوبهم، ومرض القلب لا يعقل في اللغة إلا الغم. ولذلك يقول الفصيح فيمن خبره بما يسوءه: قد أمرضت قلبي!. وهذا ظاهر في اللغة.

ثم يقال للقوم: إنما يصح أن يقول تعالى ذلك، على قولنا دون قولكم، لأنه جل وعز، إذا كان قد خلق فيهم الكفر الأول والثاني، فكيف جعل زيادة

(١) في ف: منه

(٢) هو أبو علي الجبائي - نسبة إلى جباء من أعمال البصرة - محمد بن عبد الوهاب يتصل نسبه ببحمران بن أبيان مولى عثمان رضي الله عنه، كان شيخ المعتزلة بالبصرة، معروف بالورع والزهد، وإليه تنسب فرقة «الجباية» أخذ علم الكلام عن أبي يوسف يعقوب الشحام، رأس معتزلة البصرة في عصره، وتلمذ عليه الأشعري، وأخذ عنه ابنه أبو هاشم الذي آلت إليه الرياسة بعده، وهما يعرفان بالجبايين، توفي أبو علي رحمه الله عام (٣٠٣) انظر طبقات المعتزلة: ٨٠ - ٨٥. وفيات الأعيان: ٣٩٨ - ٣٩٩. (ترجمة رقم ٥٧٩)

المرض في حكم الجزاء على ما في قلوبهم<sup>(١)</sup> من المرض ، مع أنهما جميعا من خلقه ؟ وإنما<sup>(٢)</sup> يصح ذلك بأن يكون الأول من فعلهم ، والثاني على سبيل العقوبة من الله عز وجل لهم ، وكذلك نقول : إن المنافقين بتكذيبهم واعتقادهم أنه صلى الله عليه وآله ، لا يجب أن تعتقد نبوته - ويظهر ذلك من حاله في كل وقت ، مع مشاهدتهم لأحواله<sup>(٣)</sup> - أمرضوا قلوبهم ، فكان ذلك منهم معصية ، فعاقبهم الله عز وجل بالأمر الثاني ، ويبين ذلك أنه قال : ( ولهم عذاب أليم ) ، ولو كان كل ذلك من خلقه فيهم ، لما جعل العذاب كالجزاء على فعلهم ؛ لأن المرض الذي ذكره أولا وثانياً ، والتكذيب الذي ذكره آخرأ كله من خلقه فيهم ، فكيف يستحقون العذاب عليه ، على أنه عز وجل قد أضاف إلى المنافقين في هذه الآيات من الأفعال والأقوال وذمهم بذلك ، فكل ذلك يبين أن نفاقهم من فعلهم .

٢٠ - مسألة : قالوا : قد قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [١٥] فذكر أن الطغيان من فعله تعالى فيهم ، وأضاف الاستهزاء إلى نفسه ، وكل ذلك يبين ما نقوله : من أنه يخلق هذه الأفعال فيهم . والجواب عن ذلك أن المخالف لا يجوز على الله الاستهزاء في الحقيقة ؛ لأنه لا يكون إلا قبيحاً وذمماً ، ولا يصح إلا على من تضيق به الأفعال ، فإذا احتال وفعل الضرر بغيره « من حيث لا يشعر »<sup>(٤)</sup> وعلى وجه مخصوص ، وُصف بذلك ، ويستحيل ذلك على الله عز وجل ، وإنما أراد أنه يعاقبهم على ما وقع منهم من الاستهزاء بالرسول صلى الله عليه وآله لأنه قد ثبت في اللغة أنه قد يجري

(١) في د : فلو بكم (٢) ف : فانما

(٣) كذا عبارة الأصل ، والمعنى : مع ظهور حاله في صدق ادعاء النبوة ، ومشاهدتهم لهذه الحال الصادقة .

(٤) ساقطة من د .

اسم الشيء على ما هو جزاء له ، كما يجري اسم الجزاء على الفعل ، ولذلك قالوا :  
الجزاء بالجزاء<sup>(١)</sup> ولذلك قال عز وجل : ﴿ وجزاء سيئة سيئةً مثلها ﴾<sup>(٢)</sup> وإن  
كان ما يفعله تعالى ليس سيئة ، وهذه الطريقة في مذهب العرب معروفة ، فيجب  
أن تحمل الآية عليها .

فأما قوله : ﴿ ويمدّم في طغيانهم يعمهون ﴾ فليس في ظاهر قوله ( ويمدّم<sup>(٣)</sup> )  
أن الطغيان من فعله فيهم ، وإنما أراد أنه يمدّم في العمر نعمةً منه عليهم ؛ لكي  
يستدرّكوا ما فاتهم فيتوبوا ، وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم ، ولا يزدادون إلا  
شرّاً ، فالذي يضاف إليه هو المدّ في العمر ، والطغيان والعمه إليهم يضاف ،  
على ما بيناه .

ثم يقال للقوم : لو كان الطغيان من فعله تعالى ، لما صح أن يضيف العمه  
إليهم ، فيقول : ﴿ يعمهون ﴾ وهو تعالى قد « خلقه ، ولما حسن<sup>(٤)</sup> » أن يذمهم  
وبوئحهم على ذلك .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى<sup>(٥)</sup> ﴾ « يدل  
على ما نقوله ، لأنه لا يوصف الإنسان بذلك إلا إذا اختار الضلالة على الهدى<sup>(٦)</sup> » ،  
فلو كان ذلك من فعل غيره ، لم يصح أن يكون مشترياً لأحدهما  
بالآخر ، فكيف يصح أن يصفهم تعالى ، بقوله : ﴿ فاربحت تجارتهم ﴾ وهو الذي  
اضطرهم إلى الضلالة ؟ وكيف يضرب لهم الأمثال ، وهو الذي خلق فيهم الضلال !

(١) اضطر في الشواهد على ذلك مع المزيد من وجوه التأويل للآية فيما شملته من أمرى  
الاستهزاء بالنافقين ومدّم في طغيانهم : أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) طبع البابي  
المطبع ١٣٧٣ هـ ، ج ٢ ، ص : ١٤٤ - ١٥٠ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الشورى . (٣) د : يعمهون .

(٤) ف : خلق ولم يحسن .

(٥) الآية ١٦ ، وتمتها : ( فاربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين )

(٦) ساقط من د .

وقد قيل : إنه عز وجل لما خَلَّى بينهم وبين لعمه ، عند تبقيتهم جاز أن يقال : ﴿ويعدم في طفليهم يعمهون﴾ ، من حيث كان قادراً على أن يمنهم ، فلاحم في ذلك .

وقد قيل : إنه وصفهم بذلك على العاقبة ، فكأنه<sup>(١)</sup> قال : يعدم<sup>(٢)</sup> ومعلوم من حالهم أنهم في طفليهم يعمهون .

وقوله تعالى : ﴿وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾ وهو من تمام ما ضرب به من المثل<sup>(٣)</sup> ، أراد<sup>(٤)</sup> بذلك أنه لا يستفهم من الظلمة ، فأجرى وصف الترك<sup>(٥)</sup> عليه ، والترك في الحقيقة إنما يجوز على<sup>(٦)</sup> من يكف بفعل على فعل . وذلك يقتضى أن يكون الفعل يحله ويوجد في أبعاضه ، والله يتعالى عن ذلك !

٢١—مسألة : « قالوا : وقد قال تعالى في وصفهم : ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُتَمَى﴾... »<sup>(٧)</sup>

[١٨] وذلك بدل على أنهم ممنوعون من الإيمان ، وإلا لم يكن لذلك معنى !  
والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن المنافقين كانوا بهذه الصفات أو الكفار ، ومعلوم من حالهم أنهم كانوا بخلافه ، ولا شيء أدل على فساد المتعلق بالظاهر من أن يعلم بالبيان خلافه ؛ لأن ذلك يوجب ضرورة صرفه إلى خلاف ظاهره . والمراد بذلك : أنهم لما لم ينتفعوا بهذه الحواس والآلات فيما خلقت له ، وأنعم عليهم بها لأجله ، صاروا كأنهم « قد سلبوها »<sup>(٨)</sup> ، وهذا يكثر في اللغة أن يقول<sup>(٩)</sup> الواحد وقد بين لغيره الشيء وبالع فيه : إنه أصم أعشى ، وقد طبع

(١) د : وكأنه . (٢) ف : و يعدم .

(٣) قال تعالى فيهم : ( مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله

بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ) الآية ١٧ .

(٤) ف : وإن أراد . (٥) د : الشرك . (٦) ساقطة من د .

(٧) عبارة الأصل : قال : وقد قال بعضهم ( صم بك عمى ) في وصفهم .

(٨) د : سلبوا . (٩) في الأصل : تقول في .

على قلبه ، وربما تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : إنه ميت لا يعقل ولا يفهم ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ <sup>(١)</sup> ﴾ في هذا المعنى ، وقد قال الشاعر :

لقد أسمعتَ لو ناديت حياً      ولكن لاحياة لمن تنادى <sup>(٢)</sup>  
وربما شبهوه <sup>(٣)</sup> بالحمار والبهيمة ، لذهابه عن فهم ما أورد عليه . وكل ذلك يبين صحة ما قلناه .

ثم يقال لاقوم : إنه تعالى وصفهم بذلك على طريقة الذم ، ولو كان ذلك حقيقة ، لما صح أن يذمهم ، وقد قال عز وجل : ﴿ فَهُمْ لَا يَرِجُونَ ﴾ [١٨] فحسب ترك الرجوع إليهم ، وذلك لا يصح لو كان قد منعهم .

٢٢ - مسألة : قالوا : وقد قال عز وجل : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ نخبه بأنه يضل الضال ويهدي المهتدي ، وفي ذلك دلالة على أن الهدى والضلال جميعاً من فعله . ولا يصح أن تتأولوا ذلك على الهدى بمعنى البيان ، والضلال <sup>(٤)</sup> بمعنى الذهاب عن الطريق ، لأنه عز وجل ذكر ذلك <sup>(٥)</sup> عقيب قوله : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ إلى أن قال : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا <sup>(٦)</sup> ﴾ بمعنى بما تقدم من ضرب المثل ، ﴿ وَيَهْدِي بِهِ ﴾ . وفي ذلك دلالة على أن <sup>(٧)</sup> المراد به الكفر والإيمان بالمثل . ولو كان المراد بالهدى البيان لما قال أيضاً : ويهدي به كثيراً ؛ لأن الدلالة في المكلفين عامة !

والجواب عن ذلك لا يكاد يتضح إلا بذكر جملة من الكلام في الهدى

(١) سورة النمل : ٨٠ ، وقد جاءت في الأصل : (إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ) ، والجملة من قوله : « ولا يفهم » ساقطة من ف .

(٢) انظر وضع البيان لأبي القاسم محمد بن حبيب النيسابوري ، مصور دار انكسبورة (١٣) .

(٣) في د : شبهوا : (٤) في د : والضلالة . (٥) في د : وكذلك .

(٦) قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَسْأَلُونَ عَنْ الْحَقِّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ، يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ) سورة البقرة : ٢٦ .

(٧) ساقطة من د .

والضلال . وما يجوز عاينه « عز وجل (١) منهما (٢) وما لا يجوز ، ثم نذكر عند الفراغ منها (٣) معنى الآية .

واعلم أن الهدى قد اختلف فيه العلماء ، فمنهم من يقول : إن حقيقة (٤) الفوز والنجاة ، وبين أن سائر ما يستعمل فيه إنما يوصف به ؛ لأنه متعلق بذلك وطريق إليه ، فقيل في القرآن هدى ، وفي الأدلة وفي الإيمان وغير ذلك ، لما كان الإنسان يفوز بها وينجو ، ولذلك يقال فيمن دل على طريق ينفع : إنه قد هدى إليه ، ولا يقال ذلك إذا عدل به إلى طريق يضر . ومنهم من قال : إن الهدى في الحقيقة هو الدلالة والبيان ، وإنما يوصف الفوز بالمنفعة والنجاة [ بالهدى ] ، لأنهما يوصلان إليها (٥) ويتأول سائر ما تستعمل فيه هذه اللفظة على أن المراد به ما (٦) يتصل بذلك .

ولم يذكر أحد من أهل العلم أن الهدى في الحقيقة : هو نفس الطاعة والإيمان ، إلا من جمعه مذهباً ! فأما أن تكون اللفظة شاهدة لذلك ، أو القرآن ، فبعد (٧) . ونحن نبين ما في القرآن من الشواهد في قولنا ، ونذكر ما يجوز عليه وما لا يجوز .

(١) ساقطة من ف (٢) ساقطة من د (٣) ساقطة من د .

(٤) د . حقيقة الهدى .

(٥) المعنى على أن الدلالة والبيان يوصلان إلى النجاة ، وفي ف : إليهما . أي إلى الفوز بالمنفعة والنجاة .

(٦) ف : أو ما . وفي د : وما .

(٧) في القاموس : الهدى : الرشاد والدلالة ٣٩٥/٤ ، وقال ابن قتيبة : « أصل هدى : أرشد ، كقوله : ( عسى ربى يهديني سواء السبيل ) ، وقوله « اهدنا سواء الصراط » ثم بين أن الارشاد يكون عمن ، فقد يكون إرشاداً بالبيان ، كقوله : ( وأما نوح وفينا لهم ، وإرشاداً بالدعاء ، كقوله : ( ولكل قوم هاد ) أي : نبي يدعوهم ، وإرشاداً بالالهام ، كقوله : ( الذى أعطى كل شئ خلقه ثم هدى ) وإرشاداً بالامضاء ، كقوله : ( والله لا يهدي كيد الخائنين ) ، أي : لا يحضيه ولا ينفذه ، ثم قال ابن قتيبة : « وبعض هذا قريب من بعض » وفي الاتقان : =

اعلم أن الهدى بمعنى الدلالة كثير في الكتاب ، قال الله تعالى في وصف القرآن : ﴿ هُدًى للناس <sup>(١)</sup> ﴾ ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ولا يجوز أن يراد بذلك إلا كونه دلالة وبياناً . وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى <sup>(٣)</sup> ﴾ ولو كان المراد بذلك أنه جعلهم مؤمنين ، لما صح أن يقول : ﴿ فَاسْتَحَبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى <sup>(٤)</sup> ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْكَ عَلَى هُدًى

== أن « الهدى يأتى على سبعة عشر وجهاً . . » انظر : تأويل مكي القرآن ، لابن قتيبة ، شرح وتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، ص ٣٤٤ . الاثنان للسيوطي : ٢٤١/١ ، انضبة الثالثة ١٣٦٠ بالضمة التجارية .

(١) قال تعالى : ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس . . . ) البقرة : ١٨٥

(٢) سورة الأعراف : ٢٠٣ ، سورة يوسف : ١١١ ، سورة النحل : ٦٤ .

(٣) سورة فصلت : ١٧ .

(٤) صحح الأشعري — دفاعاً عن مذهبه في أن الهداية خاصة بالمؤمنين وحدهم ، وأنها حيث وردت في القرآن فلا تعنى سوى خلق الأيمان أو القدرة عليه — أن يكون التضمير في : ( فهديناهم ) عائداً على المؤمنين من ثمود وحدهم ، وق ( فاستحبوا ) عائداً على الكفار منهم ، وقال : « هذا جائز في اللغة التي ورد بها القرآن أن يقول : فهديناهم ، ومعنى المؤمنين من ثمود وقال : فاستحبوا ، يعنى الكافرين منهم » . كما جهد في تأويل آيات أخر صريحة في الدلالة على أن الهداية فيها وردت بمعنى الدلالة والبيان .

ورى ابن حزم قائلين بمثل هذه التفسيرات باجتهاد ، فقال : « وقد بعض من يتعسف القول بلا علم إن قول الله عز وجل : ( وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ) ، وقوله تعالى : ( إنا هديناه السبيل ) وقوله تعالى : ( وهديناه النجدين ) إنما أراد تعالى بكل ذلك للمؤمنين خاصة » ثم قال : « وهذا باطل من وجهين : أحدهما تخصيص الآيات بلا برهان ، والثاني : أن نص الآيات يمنع من التخصيص ولا بد . . الخ » .

وقى رأى أبى محمد رحمه الله أن الهدى في اللغة العربية من الأسماء المشتركة . وأنه يكون بمعنى : الدلالة ، ويكون كذلك بمعنى التوفيق والعون على الخير والتيسير له ، وخلفه تعالى لقبول الخير في النفوس . وعنده أن الأول قد أعطاه الله للكافر والمؤمن ، وخس بالثاني جماعة المؤمنين وحدهم .

ولعل المعترضة — على كل حال — أن يحملوا ما يدل بظاهره على المعنى الثاني ، على اللطف والدواعي والثواب ونحو ذلك .

من ربهم<sup>(١)</sup> ﴿ يدل على أنه البيان؛ لأن جملة على غيره لا يصح ، وقال تعالى : ﴿ إنا هديناه السبيل<sup>(٢)</sup> ﴾ يعني : الطريق . ولا يجوز أن يراد بذلك إلا الدليل . وقال تعالى : ﴿ وهديناه النجدين<sup>(٣)</sup> ﴾ . وقال في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ وإناك تهدي إلى صراط مستقيم<sup>(٤)</sup> ﴾ يعني : تبين وتدل ، وقال فيه : ﴿ إنا أنتم منذر ، ولكل قوم هاد<sup>(٥)</sup> ﴾ يعني : مبين . وقال تعالى : ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا<sup>(٦)</sup> ﴾ ولا يجوز أن يقال : إنهم يفعلون الإيمان ، فالمراد به الدلالة والبيان . وكذلك قوله عز وجل : ﴿ ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون<sup>(٧)</sup> ﴾ . وقوله : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم<sup>(٨)</sup> ﴾ . وقوله : ﴿ إنا سمعنا قرآناً عجباً يهدي إلى الرشد<sup>(٩)</sup> ﴾ . وقوله : ﴿ مصداقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق<sup>(١٠)</sup> ﴾ . وقوله : ﴿ وبالفجر هم يهتدون<sup>(١١)</sup> ﴾ . . . إلى غير ذلك مما يكثر ذكره . كل ذلك مما يدل على أن الهدى يراد به الدلالة والبيان .

وقد ذكر عز وجل الهدى بمعنى زيادة الهدى ، فقال : ﴿ ويزيد الله الذين اهتدوا هدى<sup>(١٢)</sup> ﴾ وقال : ﴿ وزدناهم هدى وربطنا على قلوبهم<sup>(١٣)</sup> ﴾ وقال : ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام<sup>(١٤)</sup> ﴾ والمراد بذلك أجمع : ما يفعله الله تعالى من الألفاظ والتأييد، والخواطر، والدواعي . وإنا بوصف<sup>(١٥)</sup> ذلك بأنه هدى لأنه يحل محل الأدلة « في أنه<sup>(١٦)</sup> كالطريق لفعل الطاعة والباعث عليه .

---

( ١ ) سورة البقرة : ٥ ( ٢ ) سورة الانسان : ٣ ( ٣ ) سورة البلد : ١٠  
 ( ٤ ) سورة الثوري : ٥٢ ( ٥ ) سورة البرعد : ٧ ( ٦ ) سورة الانبياء : ٧٣  
 ( ٧ ) سورة الأعراف : ١٥٩ ( ٨ ) سورة الإسراء : ٩ ( ٩ ) سورة الجن : ٢  
 ( ١٠ ) سورة الأحقاف : ٣٠ ( ١١ ) سورة النحل : ١٦ ( ١٢ ) سورة مريم : ٧٦  
 ( ١٣ ) سورة الكهف : ١٣ ( ١٤ ) سورة الأنعام : ١٢٥ ( ١٥ ) د : وصف .  
 ( ١٦ ) ف : لأنه .

وقد ورد بمعنى نفس الثواب ، فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ ، سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحْ بِهَلْمٌ <sup>(١)</sup> ﴾ ، والمراد به الثواب ، لأنه بعد القتل لا يجوز أن يراد به الإيمان ، ولا نصب الأدلة ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ <sup>(٢)</sup> ﴾ فيبين أن المراد بالهدى هو الثواب الذي وصفه آخرًا .

وقد يراد بالهدى أن يسلك به طريق الجنة والمنفعة ، وهو الذي « أرادته تعالى <sup>(٣)</sup> » بقوله : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ <sup>(٤)</sup> ﴾ على أحد التأويلين ، لأن « المراد به : اسلك بنا <sup>(٥)</sup> طريق الجنة . وقد ذكر تعالى ذلك في طريق الجحيم على جهة التشبيه ، فقال : ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ <sup>(٦)</sup> ﴾ . وقال عز وجل في وصف الكفار : ﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا وظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْغَرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ <sup>(٧)</sup> ﴾ والمراد بذلك الهدى بمعنى الأخذ بهم في طريق دون غيره ، فيبين أنهم مع كفرهم وظلمهم لا <sup>(٨)</sup> يأخذ بهم في طريق الجنة ، ثم بين أنه يسلك بهم طريق الجحيم .

فإن قال : فقد قال تعالى : ﴿ عَسَىٰ رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ <sup>(٩)</sup> ﴾ وهذا لا يمكن أن يحمل على ما ذكرتم : لأنه تعالى قد بين ودل ، فلا يصح أن يقول نبي من أنبيائه : ﴿ عَسَىٰ رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي ﴾ وقد تقدم من الله الدلالة والبيان على سواء السبيل !

(١) سورة محمد : ٤ - ٥ (٢) سورة يونس : ٩ (٣) ف : أراد .

(٤) سورة الناجية : ٦ (٥) ف : المراد يسلك بهم (٦) سورة الصافات : ٢٣

(٧) سورة النساء : ١٦٨ - ١٦٩ (٨) ساقطة من د .

(٩) قال تعالى في قصة موسى عليه السلام :

( فلما توجه تلقاء مدين قال عسى ربى أن يهدينى سواء السبيل ) . سورة القصص ٢٢ .

قيل له : المراد بذلك الدلالة ، لكنه أراد به أن يبين له بالطافه الطريق الذى قصده وتوجه إليه ، فأما الدلالة على الدين فقد فعلها عز وجل له ولغيره .

وأما قوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> فالمراد به غير الدلالة والبيان ، لأنه قد دلهم وبين لهم . والمراد به الثواب أو زيادة الهدى ، على ما بينا .

وقوله عز وجل : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾<sup>(٢)</sup> كمثل ، فى أن المراد به الثواب وما شاكله ، ولو أريد به البيان لما صح أن يقول فيه : ( وإنك تهدي إلى صراط مستقيم )<sup>(٣)</sup> ويقول فيه ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ويقول : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ ﴾<sup>(٥)</sup> .

فأما تعلقهم بقوله تعالى : ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾<sup>(٦)</sup> على أن الهدى هو الإيمان ، فإنما كان يتم لهم لو شهدت به « اللغة العربية ولم »<sup>(٧)</sup> يحتمل الكلام سواء ، وقد بينا أن المراد به أنه زادهم - لما آمنوا وانقوا - ألطافاً وأدلة بعينهم بها على التمسك بالإيمان ، وعلى هذا الوجه ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾<sup>(٨)</sup> ، لأنه دعاه بذلك إلى الثبات على الإيمان ، كما دعاه بضيق الصدر الذى أورثه الكافر إلى مجانبية الكفر والعدول عنه .

فخلص من هذه الجملة أنه تعالى يهdy ، بمعنى<sup>(٩)</sup> : الدلالة والبيان . وذلك عام فى كل مكلف ، لأنه كما عمهم بالتكليف فلا بد أن يعمهم بما يدل عليه ، وإلا كان تكليفاً بما لا يمكن أن يفعل .

(١) سورة الأحقاف : ١٠ (٢) سورة القصص : ٥٦ (٣) سورة الشورى : ٥٢

(٤) سورة الرعد : ٧ (٥) سورة التوبة : ٣٣ (٦) سورة النكهف : ١٣

(٧) ف . اللغة لم (٨) سورة الأنعام : ١٢٥ (٩) د . يعنى

وقد يضاف إليه ذلك ، بمعنى زيادة الهدى ، ويخص بذلك تعالى من قد اهتدى وآمن ، لأنه كاللطف وكالثواب له فيخصه بذلك دون الكافر الذي (١)  
اللفظ فيه أن بضيق صدره بما هو فيه ؛ ليسكون أقرب إلى أن يقلع عن الكفر .  
وقد يضاف إليه ، بمعنى الثواب على ما ذكرناه : لأنه المختص بأنه يشيب دون غيره ، وذلك مما يختص به المؤمن .

وقد يضاف إليه ذلك ، بمعنى الأخذ بهم في طريق الفوز والنجاة ، وذلك أيضاً مما يختص به المؤمن .

فأما إضافة الهدى ، بمعنى خلق الإيمان والطاعة ، فغير موجود في اللغة ولا في الكتاب ، وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى ، ويوصف تعالى ، من حيث دله يوسهل سبيله » إليه بأنه قد هداه (٢) .

فأما الضلال : فالأصل فيه أنه الهلاك ، ويستعمل فيما يجري مجرى الطريق إليه ، أو يكون حقيقة فيما يؤدي إلى الهلاك (٣) ، على ما بيناه في الهدى .  
وقد ورد الكتاب فيه بوجوه : منها أنه تعالى أضافه إلى نفسه بمعنى العقاب وسماه ضلالاً : فقال ﴿ وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين ﴾ (٤) ﴿ ويُضِلُّ الله الظالمين ﴾ (٥)

(١) ساقطة من د .

(٢) د : وبأنه هداه هداية ، كما تكررت فيها عبارة : وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى .

(٣) انظر القاموس : ٤ / هـ / اللسان / ١١ / ٣٩٠ طبع بيروت ، وقال ابن قتيبة : « الضلال :

الحيرة والدول عن الحق والطريق . يقال ضل عن الحق ، كما يقال : ضل عن الطريق ، ومنه قوله تعالى : ( ووجدك ضالاً فهدى ) والضلال : النسيان ، والناسي للشيء عادل عنه وعن ذكره ، قال الله تعالى : — على لسان موسى عليه السلام — ( قال فقلتها إذا وأنا من الضالين ) أى : الناسين . والضلال : الهلكة والبطلان ، ومنه قوله تعالى : ( وقالوا أئذا ضللنا في الأرض ) أى : بطلنا ولحقنا بالتراب ، ويقال : أضل القوم ميتهم : أى : قبره » انظر تأويل مشكل القرآن ، ص : ٣٥٣ .

(٥) سورة إبراهيم . ٢٧

(٤) سورة البقرة : ٢٦ .

فتخصيصه الفاسق به ونفيه عن غيره ، يدل على أن المراد به العقاب الذي يختص به دون ما سواه . وقال تعالى : ﴿ إِنِ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ <sup>(١)</sup> ﴾ وقال : ﴿ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ <sup>(٢)</sup> ﴾ وقال : ﴿ إِنِ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ <sup>(٣)</sup> ﴾ وكل ذلك يراد به العقاب .

ووصف تعالى مايجرى مجرى إبطال العمل الذي يؤدي إلى النجاة بذلك ، فقال : ﴿ وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمُ اللَّهُ <sup>(٤)</sup> ﴾ وقال : ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا <sup>(٥)</sup> ﴾ وقال : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

وقد أضاف ذلك إلى نفسه بمعنى الضلال عن زيادة الهدى ؛ لأنه إذا سلبهم ذلك للمصاحبة ، أو على سبيل العقوبة ، جاز أن يقول : ﴿ وَمَنْ يردْأَنْ يُضِلَّهُ <sup>(٧)</sup> ﴾ يعنى : عن الزيادات المؤدية إلى شرح الصدر ، ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا <sup>(٧)</sup> ﴾ ولا يكون ذلك منمّا من الإيمان ، بل يكون بعثاً عليه لأن من ضاق صدره بالشئ وتحمير فيه طلب الخلاص منه ، نحو ما نعلمه من حال الشاك المتحير في أمر الدين والدنيا ، وهذا هو المراد بقوله تعالى ، حكاية عن موسى : ﴿ فَعَلَتْهَا إِذَا وَآثَمُ مِنَ الْفَالِئِينَ <sup>(٨)</sup> ﴾ لأنه أراد بذلك : من الذاهبين عن العلم بحاله وأنه معصية ؛ لأن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يضلوا عن الحقيقة ، وهو المراد بقوله : ﴿ أَنْ

(٢) سورة سبأ : ٨

(١) سورة القمر : ٤٧

(٣) سورة الملك : ٩ ، وفي الأصل : إِنِ كُنْتُمْ .

(٥) سورة الكهف : ١٠٤

(٤) سورة محمد : ٤ - ٥

(٦) سورة مد : ١

(٨) سورة الشعراء : ٢٠

(٧) سورة الأنعام : ١٢٥

تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى<sup>(١)</sup> ﴿١﴾ بَأَن يَذْهَبَ عَنْهُ وَيَسْهُو ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى<sup>(٢)</sup>﴾ أَي : ذَاهِبًا عَنِ النَّبُوَّةِ وَالْأَحْوَالِ الْعَظِيمَةِ ، فَهَذَاكَ إِلَيْهَا .

وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ الضَّلَالُ إِلَى تَعَالَى ، بِمَعْنَى أَنْ يَذْهَبَ بِهِمْ عَنْ طَرِيقِ الْجَنَّةِ إِلَى طَرِيقِ النَّارِ . وَكَأَنَّ أَحَدَنَا فِي الشَّاهِدِ إِذَا عَدَلَ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ طَرِيقِ نَجَاتِهِ إِلَى طَرِيقِ هَلَاكِهِ يُقَالُ : أَضَلَّهُ ، فَكَذَلِكَ فِيهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ مَا فَعَلَهُ يَحْسُنُ مِنْ حَيْثُ اسْتَوْجِبُوا بِكُفْرِهِمْ وَبِسُوءِ اخْتِيَارِهِمْ .

فَعَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ يَجُوزُ أَنْ يَنْسَبَ الضَّلَالُ إِلَى تَعَالَى<sup>(٣)</sup> ، فَأَمَّا بِمَعْنَى خَلْقِ نَفْسِ الْكَافِرِ فِيهِمْ أَوْ الدَّعَاءِ إِلَيْهِ ، أَوْ تَلْبِيسِ الْأَدْلَةِ ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى ، وَقَدْ وَصَفَ بِهِ الشَّيْطَانُ وَذَمَّهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَقْدَأْضَلْ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا<sup>(٤)</sup>﴾ وَقَالَ : ﴿وَأَضَلْ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى<sup>(٥)</sup>﴾ وَقَالَ : ﴿لَهْمُتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ<sup>(٦)</sup>﴾ « وَقَالَ فِي قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ : ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ<sup>(٧)</sup>﴾ وَقَالَ فِيهِمْ : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ<sup>(٨)</sup>﴾ وَقَالَ : ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا<sup>(٩)</sup>﴾ ، وَقَالَ : ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا<sup>(١٠)</sup>﴾ . وَقَالَ : ﴿بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا<sup>(١١)</sup>﴾

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) سورة الضحى : ٧

(٣) انظر أَوَّلَ الْمُعْتَرَةِ فِي « الضَّلَالِ » مَنَاقِلَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ : ٢٢٩/١

وَانْظُرْ فِيمَا يَرَوْنَ غَيْرَهُمْ فِيهِ : الْإِنْبَاءُ : ٥٩ . الْفُلُ : ٤٦/٣ - ٥١ .

(٤) سورة يس : ٦٢ (٥) سورة طه : ٧٩

(٦) سورة النساء : ١١٣ وَفِي د : لَقَدْ هَمَمْتُ ! . (٧) سَاقَطَ مِنْ : د

(٨) سورة الفرقان : ٤٤ (٩) سورة الفرقان : ٤٢ وَفِي الْأَصْلِ : فَسَيَعْلَمُونَ .

(١٠) سورة الأحزاب : ٣٦ (١١) سورة النساء : ١٧٦

بمعنى <sup>(١)</sup> النفي والإنكار ، ولو أنه تعالى أضل ، بأن خلق الكفر ، أو <sup>(٢)</sup> بأن دعا إليه ، لم ينسب ذلك إلى غيره ولا « ذم عليه » <sup>(٣)</sup> ، ولكان الضال معذوراً ؛ لأنه تعالى اضطره إليه <sup>(٤)</sup> ، وفعله فيه !

ثم نعود إلى الآية فنقول :

قد بينا أن ظاهر الضلال ليس هو الكفر بل هو الهلاك ، وإنا نسمي الكفر به من حيث يؤدي إليه ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر ؟

وبعد ، فلو كان محتملاً مشتركاً ، لكان لاتعلق لهم في الظاهر ؛ لأنه ليس بأن يحمل على ما قالوه ، أولى من أن يحمل على ما قلناه ، من أنه يهلك ويعاقب من يستحق ذلك .

وبعد ، فإن حمله على هذا الوجه أولى ؛ لأنه تعالى قد ذكر في آخره ما يشهد له فقال : ﴿ وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين ﴾ نخب أنهُ إنا بضل - بما تقدم ذكره - الفاسق ، ولو كان المراد به الكفر والمعصية ، لكان قد أضل به الفاسق والكافر والظالم ، وإذا ارتد ، والمبتدئ بالكفر وما تقدم منه إيمان ولا فسق ! فإن قال : فكيف يريد به العقوبة وقد قال : ﴿ يُضِلُّ به كثيراً ﴾ فنسبه إلى للثل الذي ضربه . وليس للعقوبة بها تعلق ؟

قيل له : إذا ثبت أن المراد به العقوبة ، حمل الكلام على أن فيه حذفاً ، ويكون التقدير فيه أن نقول : بضل بالكفر كثيراً في الآخرة ، لأن من كفر

بذلك يضلّه في الآخرة ، بمعنى أنه يعاقبه ، أو يأخذ به عن طريق الجنة إلى طريق النار .

وأراد بقوله : ﴿ ويهدي كثيراً ﴾ أحد أمرين : إما الدلالة والبيان . وخص به كثيراً ؛ لأنهم الذين اهتدوا ، كما خص المتقين بذلك فيما قدمناه من الآية ، لهذه الجملة <sup>(١)</sup> ، وتجاوز . وإما أن يريد به : ويهدي بالإيمان به في الآخرة إلى طريق الجنة كثيراً ، وكل ذلك يبين أنه لا يدل على مذهبوا إليه .

وقد قيل : إنه أضاف الضلال إلى نفسه لما ضلوا عند ضربه المثل ، على مجاز الكلام ، كقوله : ﴿ وأضلهم السامري ﴾ <sup>(٢)</sup> لما ضلوا عند دعائه ، وكقوله : ﴿ ربّ لمن أضلّن كثيراً من الناس ﴾ <sup>(٣)</sup> لما ضلوا عندها وبسببها ، وكقول العري لمن فعل ما عنده ظهر في الغير التعمب أو البخل أو الجبن : إنه <sup>(٤)</sup> أتعبه وأبخله . وهذا كثير في اللغة .

ثم يقال للقوم : لولا أن المراد بالضلال العقوبة ، على ما نقوله ، لم يذمهم بذلك ، ولما صح أن يقول : ﴿ وما يضلّ به إلا الفاسقين الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ <sup>(٥)</sup> ... إلى آخره ، فيصفهم بماله استوجبوا العقاب ، ولما صح أن يضيف إليهم الفسق ونقض العهود ، إلى غير ذلك مما نسبته إليهم <sup>(٦)</sup> ، ولما صح أن يصفهم بأنهم الخاسرون <sup>(٧)</sup> ، لأن الخاسر في اللغة ، هو الذي فعل

(١) ف : الحلة . (٢) سورة طه : ٨٥

(٣) سورة إبراهيم : ٣٦

(٤) د : لأنه . وفيها حرف العطف السابق الواو بدل أو .

(٥) سورة البقرة ٢٦-٢٧ (٦) ساقط من د .

(٧) تنص الآية : ٢٧ ( ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض ، أولئك هم الخاسرون ) .

مأورثه الحرمان والمضرة ، ولو لم يكن منهم فعل لما وصفهم بذلك ، ولولا حجة ماقلناه ، لما جاز أن يقول تعالى بعد ذلك : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم <sup>(١)</sup> ۝ أفيزمهم ويبونهم ، ويؤكد ذلك بذكر نعمة الله عليهم ، وهم <sup>(٢)</sup> مع ذلك كالظروف لا يفعلون ، وإنما يفعل فيهم .

وقد بين شيوختنا أن على قولهم لا يكون لله عز وجل على الكفار <sup>(٣)</sup> نعمة ، ولا يمكن القول بأنه يلزم شكره وعبادته ، بل يجب القول بأنه يستحق الذم ، بل أعظم الذم !! وبيان ذلك أن النعمة هي المنفعة التي « لا يعقبها مضرة <sup>(٤)</sup> أعظم منها ، إذا كانت حسنة <sup>(٥)</sup> » ، ولذلك <sup>(٦)</sup> لا يعدم من أطعمه غيره خيبه مأسوماً بأنه من المنعمين . فإذا صح ذلك وكان عند القوم أن الله تعالى خالق الكفار للنار ، وما خلقهم إلا لها ، وعلى ذلك يحملون قوله عز وجل : ( لقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس <sup>(٧)</sup> ) ويروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( قال الله تعالى : خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي ، وهؤلاء للنار ولا أبالي <sup>(٨)</sup> ) ومن خلق

(١) سورة البقرة : ٢٨ (٢) د : وهو .

(٣) د : الكافر (٤) ف : لا تعقب بمضرة .

(٥) النعمة هي : « كل منفعة حسنة واصله إلى الغير إذا قصد فاعلها بها وجه الإحسان إليه » وانظر في بيان شرحها وحقيقتها وخلافهم في قيد « الحسن » وبيان حقيقة النعم : شرح الأصول الخمسة : ٧٧ - ٨١ .

(٦) في د : وكذلك . (٧) سورة الأعراف : ١٧٩ .

(٨) روى مسلم بن يسار الجُبَـيْـي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن هذه الآية ( ولما أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ) ، قالوا : بلى شهدنا ، أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين . فقال عمر بن الخطاب : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ، ثم مسح ظهره يمينه فاستخرج منه ذريته ، فقال : خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للنار وعل أهل النار يعملون .. الحديث ، أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/٨٩٨-٨٩٩ =

الحَيَّ لِيَسْتَدْرِجَهُ إِلَى الْكَفْرِ ، وَلَسِي بِمَاقِبِهِ بَيْنَ أَطْبَاقِ النَّيِّرَانِ أَبَدَ الْآبِدِينَ  
 وَدَهْرَ الدَّاهِرِينَ ، وَلَمْ يَخْلُقْهُ إِلَّا لِذَلِكَ وَمَا أَرَادَ مِنْهُ سِوَاهُ ، وَمَا مَكَّنَّهُ إِلَّا مِنْهُ ،  
 لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْعَمًا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ كَفَرٌ عِنْدَ الْأُمَّةِ وَرَدَّ لِنَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي  
 ذَكَرْنَاهُ وَغَيْرِهِ ، وَصَحَّ أَنَّ الشُّكْرَ إِنَّمَا يَلْزِمُ لِلنَّعْمِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اعْتِرَافٌ بِالنَّعْمَةِ عَلَى  
 وَجْهِ مَخْصُوصٍ <sup>(١)</sup> ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَوْمِ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَنْعَمْ عَلَى الْكَافِرِ ، لَزِمَهُمْ  
 ذَلِكَ « عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ » <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يُمْكِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِوُجُوبِ الشُّكْرِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ  
 كَفَرٌ عِنْدَ الْأُمَّةِ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ <sup>(٣)</sup> مِنْ قَالَ بِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ شُكْرَ  
 اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ . وَالْعِبَادَةُ إِنَّمَا تَجِبُ لِلنَّعْمِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ النَّعْمِ الَّتِي تَسْتَقِلُّ  
 بِنَفْسِهَا <sup>(٤)</sup> وَلَا تَتِمُّ سَائِرُ النَّعْمِ إِلَّا بِهَا ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَّ تَعَالَى بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ <sup>(٥)</sup>  
 الْعِبَادَةَ دُونَ غَيْرِهِ ، لِمَا اخْتَصَّ بِأَنْ فَعَلَ أَصُولُ النَّعْمِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا

== فِي كِتَابِ الْقَدْرِ ، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ : ١٩٤/١١ - ١٩٦ ( كِتَابُ التَّصْوِيرِ ) وَقَالَ فِيهِ :  
 « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَمُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِو ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ  
 بَيْنَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ وَبَيْنَ عَمْرِو رَجُلًا مَجْهُولًا » وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ - كَلِمَةً بِلَفْظٍ وَاحِدٍ - وَذَكَرَ  
 انْقِطَاعَهُ ، وَنَقَلَ جَمَلَةً مِنْ أَقْوَالِهِمْ فِي تَضْعِيفِهِ وَأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .  
 انْظُرْ مُخْتَصَرِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ لِلْحَافِظِ النَّذْرِيِّ ، وَمَعَالِمِ السَّنَنِ لِلْخَطَّائِيِّ ٧١/٧ - ٧٣ الْأَسْمَاءُ  
 وَالصِّفَاتُ لِلنَّبِيِّ فِي تَحْقِيقِ الشَّيْخِ زَاهِدِ الْكُوْتَرِيِّ ٣٢٥ - ٣٢٦ مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ . وَلَا تَعْرِفُ  
 هَذِهِ الرِّوَايَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ ، وَالرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ أَقْرَبُ الرِّوَايَاتِ مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ  
 السِّيُوطِيُّ فِي الْفَتْحِ الْكَبِيرِ - فِي قِصَّةِ خَلْقِ آدَمَ السَّابِقَةِ - ( هُوَلَاءُ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَبَالِي ، وَهُوَلَاءُ فِي  
 النَّارِ وَلَا أَبَالِي ) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَيَكْتَفِي السِّيُوطِيُّ عَادَةً بِذِكْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ  
 عَنِ النَّسِّ عَلَى ضَعْفِ الْحَدِيثِ ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ . الْفَتْحُ الْكَبِيرُ : ٨٩/٢ .

(١) عَرَفَ الْقَاضِي الشُّكْرَ بِقَوْلِهِ : « هُوَ الْاعْتِرَافُ بِنِعْمَةِ النَّعْمِ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ »

شرح الأصول : ٨١ - ٨٤ .

وَأَنْظُرْ فِي نَقْصِ كَلَامِ الْمُعْتَرِئَةِ فِي وَجُوبِ شُكْرِ النَّعْمِ عَقْلًا : الْمُسْتَصْنَى لِلنَّزَالِيِّ ٣٩/١ الطَّبَعَةُ

الْأُولَى ١٣٥٦ .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ د .

(٢) د : بِمَا بَيَّنَّاهُ .

(٥) د : اسْتَحَقُّ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ د .

أنه لانهمة لله على الكافر ، على قولهم ، فكيف يصح أن تلزمهم عبادته ؟

وعلى قولهم ، هو الذى تعالى خلق فيهم الضلال والقدرة الموجبة للكفر ، وسلبهم قدرة الإيمان ونفس الإيمان ، وجعلهم بحيث لا يمكنهم الانفكاك عما هم فيه من الكفر والضلال ، فيجب أن يكون ضرره على هذا الكافر أعظم من ضرر إبليس وجنوده ؛ لأنهم إنما يدعون إلى الضلال فقط . ولا سلطان لهم على الكافر إلا بالوسوسة فقط ، وفاعل للضرر أعظم حالاً في الذم والإساءة من الداعي إليه ، فيجب على قولهم أن يكون تعالى أحق بالذم من إبليس عليه اللعنة . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ! .

٢٣ - مسائل : قالوا : وقد قال تعالى ما يدل على أنه جسم (١) يجوز عليه المسكان فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ (٢) وَالْإِسْتَوَاءُ (٣) إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْجِسْمِ ، كما أن القيام والقعود إنما (٤) يصحان عليه ، ويوجب جواز الانتقال عليه أيضاً .

(١) زعم هشام بن الحَكَمِ الشيعي وأكثروا وافض أن معبودهم جسم ، وأنه في مكانه على العرش ، وتابعهم في ذلك - كما يقول الشهرستاني - جماعة من أصحاب الحديث الخشوية ، ذكر الأشعري منهم مقاتل بن سليمان الذى قال : إن الله تعالى جسم وأنه جنة على صورة الإنسان ، وقد عرف هؤلاء بـ « المجسمة » على خلاف بينهم في قدر الباري سبحانه وصورته وغير ذلك . وأنكر بعض من قال بالمسمية القول بالصورة ، وكذلك العكس ، تعالى الله عن كل هذا علواً كبيراً . انظر : المقالات ١٠٢/١ - ١٠٥ ، ٢٥٧ - ٢٥٩ . الفرق بين الفرق للبغدادى ، طبع محمد محيى الدين عبد الحميد ، ص : ٦٥ ، المثل والنحل للشهرستاني : ١٣٩/١ ، بهامش الفصل . نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ، للأستاذ الدكتور على سامي النشار : ٢٣٨/٢ ، ٢٧٦ ، فابدها . الطبعة الثانية . نشر دار المعارف بمصر .

(٢) الآية : ٢٩ من سورة البقرة وتتمتها ( . . فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم ) .

(٤) ساقطة من د . .

(٣) د : فلاستواء .

والجواب عن ذلك ، أن الاستواء محتمل في اللغة <sup>(١)</sup> ، وتختلف مواقفه بحسب ما يتصل به من القول : - فقد يراد به الاستيلاء والاعتدار ، وهو الذي عناه الشاعر بقوله :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مُمَرَّق <sup>(٢)</sup>  
وإنما أراد أن بشر بن مروان استولى على العراق واقتدر عليها وعلا وظهر ؛  
لأنه لا يجوز أن يمدحه بأنه جالس في موضع بالعراق ! ولأنه لو أراد المكان لذكر  
موضعا مخصوصا ؛ لأن كل العراق لا يكون مكانا لاستوائه ، وقد يقول  
الفصيح : قد استوى لفلان هذه المملكة واستوى له هذا الأمر .

وقد يراد بالاستواء تساوى الأجزاء المؤلفة . وذلك نحو قولهم استوى  
الحائط ، واستوت الخشبة : إذا تألفت على وجه مخصوص .  
وقد يستعمل ذلك بمعنى القصد « فيقال : استويت على هذا الأمر واستقام

(١) قال أبو جعفر الطبري : (الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه : منها : انتهاء شباب  
الرجل وقوته ، فيقال إذا صار كذلك : قد استوى الرجل .  
ومنها : استقامة ما كان فيه أو دُم من الأمور والأسباب ، يقال منه : استوى لفلان أمره ،  
إذا استقام له بعد أو دُم . ومنه قول الطير مَنَاح بن حكيم :  
طال على رسم مَهْدِدٍ أَبْدُهُ وعفا واستوى به بلدُهُ  
يعنى : استقام به .

ومنها : الاقبال على الشيء . بالفعل ، كما يقال : استوى فلان على فلان بما يكرهه ويسوءه  
بعد الاحسان إليه .  
ومنها : الاحتياز والاستيلاء ، كقولهم : استوى فلان على المملكة ، بمعنى . احتوى عليها  
وحازها .

ومنها : العلو والارتفاع ، كقول القائل . استوى فلان على سريه ، يعنى به : علوه عليه .  
انظر : جامع البيان : ١/١٩١ - ١٩٢ طبع البابى ١٣٧٣ .

(٢) هو بشر بن مروان أخو الخليفة الأموى عبد الملك ، ولأخيه إمرة العراقين ، وكان  
يخيز على الشعر بألوف ، وقد امتدحه الفرزدق والأخطل ، توفي بالبصرة سنة ٧٤ . والبيت للأخطل  
يمدحه فيه . البداية والنهاية لابن كثير : ٧/٩ .

لى ، بمعنى : قصدت إليه (١) .

وقد يقال : (٢) استوى حال فلان فى نفسه وماله ، ويراد بذلك زوال الخلل والسم .

وقد يراد بذلك الانتصاب جالساً أو راكباً أو قائماً ، كما يقال : استوى فلان على الكرسي ، وعلى دابته .

وإذا كانت اللفظة تستعمل على هذه الجهات ، فكيف يصح للمشبهة التماق بها ؟

وقد ذكر أبو على (٣) رحمه الله أن المراد بذلك : ثم قصد خلق (٤) السماء وأراد ذلك ، ولذلك (٥) عدا به « إلى » ولا يكاد يُعدى به « إلى » ذلك إذا أريد به الاستواء على المكان .

وبين ذلك أنه لو أريد به الاستواء على المكان لوجب أن تكون السماء مخلوقة من قبل هذا الاستواء ، ليصح أن يستوى عليها وينتقل إليها ، والآية تدل على خلافه (٦) ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات ﴾ ، بين ذلك أنه تعالى ذكر هذه الآية على جهة الامتنان ، ولو أراد به

(١) ساقط من د .

(٢) ى : يقال .

(٣) هو أبو على الجبائى (٣٠٣) وقد سبقت ترجمته ، انظر الفقرة السابقة .

(٤) د : وكذلك .

(٥) ف : خلق .

(٦) واضح أن المشبهة لا تعلق لهم بالآية ، ولكن استواء الله تعالى إلى السماء كان بعد خلقها وقبل أن يسويهن سبع سموات ، كما قال تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان ﴾ فقال لها وللأرض اثبتا طوعا أو كرها ( فهذا القصد كان بعد أن خلقها دخاناً وقبل أن يسويها سبع سموات . انظر الطبرى : ١ / ١٩٢ .

أنه <sup>(١)</sup> انتقل إلى السماء جالساً لم يكن علينا بذلك نعمة ، لأن حالنا فيما يختصنا من النعم لا يختلف بأن تتغير أما كنهه لو جازت عليه ، تعالى الله عن ذلك ، فيجب أن نحمل الآية على أن المراد بها أن خلق لنا ما في الأرض ، وخلق لنا السموات وسواها ، لتكامل بمخلقها النعم علينا من الوجوه التي لا تحصى .

ثم يقال للقوم : إن كان الأمر كما ظننتم فيجب أن يكون تعالى محتاجاً إلى مكان ، لأنه كان على الأرض ثم استوى إلى السماء وانتقل إليها ، وهذا يوجب حاجته إلى المكان فيما لم يزل ، وفي ذلك قدم الأجسام ، ونقض القول بأنه خلق السموات والأرضين . بل يوجب أن يكون تعالى محدثاً ، لأن من جاز عليه الانتقال والحياة والذهاب ، فلا بد من <sup>(٢)</sup> أن يكون جسماً مؤلفاً ، وما هذا حاله لا يخلو من الحوادث ، وفي هذا إبطال الصانع أصلاً ، فضلاً عن أن يتكلم في صفاته ! .

وإن سأل المجرب <sup>(٣)</sup> فقال : إن قوله تعالى : ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾ ، وفي الأرض الفساد والظلم وأفعال العباد ، فيجب أن يدل ظاهره على أنه الخالق لها <sup>(٤)</sup> ! .

(٢) د : و

(١) ساقطة من د .

(٣) الجبر : هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الله تعالى ، والجبرية على أنواع ، والمعترلة يسمون بالحجرة كل من لم يثبت للقدرة الحادثة استقلالاً في الابداع والاحداث ، فسواء عندهم من ينفي عن العبد الفعل والقدرة عليه ، - أصلاً - ومن يثبت له قدرة غير مؤثرة ، أو من يقول بالكسب ( اقتران قدرة الانسان بالفعل ) أى : من يثبت للقدرة الحادثة « أثراً ما » في الفعل .

الملل والنحل : ١٠٨/١ مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية : ١٤٢/٥ . ضحي الاسلام

٥٦/٣ - ٥٧

(٤) د : هذه .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يدل على أنه خالق ما في الأرض ، ولا يعلم أن في تلك الحال التي خلق هذه الأمور كان هناك فساد على ما ذكرته . فظاهره لا دلالة لك فيه .

وبعد ، فإن قوله ﴿ ما في الأرض ﴾ يقتضى كون ذلك الشيء في الأرض ، والأرض ظرف له ومكان ، وهذا إنما يصح في الأجسام دون أفعال العباد ، يبين ذلك أنه تعالى قال : ﴿ هو الذى خلق لكم ما في الأرض جميعا ﴾ فيجب أن « يكون الخلق (١) » لنا ، فلا يجوز أن يراد به فعلنا ، بل يجب أن يكون الأمور التي ينتفع بها ، وهذا لا يكون إلا الأجسام .

فإن سأل من يقول بالإباحة فقال : إن قوله تعالى : ﴿ خلق لكم ما في الأرض جميعا ﴾ يدل على أن هذه الأمور كلها مباحة ولنا التصرف في جميعها ، فكيف قولكم فيه ؟

فالجواب عن ذلك : أنه تعالى في الجملة خلق ما في الأرض للعباد لكي ينتفعوا بها (٢) ، فالظاهر في الجملة لا يخالف ما ثبت بالدليل ، فأما من جهة التفصيل فلا بد من شرط ، ولا فرق بين أن يكون منطوقاً به أو معروفاً بالعقل ، وهو أن لنا أن نتصرف فيه ، ما لم يؤد إلى مضرة على وجه ، لأنه لاشبهة في أنه تعالى إذا خلق السموم فليس لنا تناولها (٣) ؛ لما أدى إلى مضرة ، فالمراد به (٤) ما ذكرناه ، والمضرة قد تكون « عاجلة وآجلة » ، وقد تكون (٥) « فينا وفي غيرنا » . فمتى انتفت كان لنا الانتفاع بما في الأرض . وهذه الجملة مبينة في باب الحظر

(١) د : تكون المخلوقات .

(٢) ساقطة من د .

(٣) ف : أن نتصرف فيه بتناوله .

(٥) ساقط من د .

(٤) ساقطة من ف .

والإباحة من أصول الفقه <sup>(١)</sup>.

فإن قال : إن كان في جملة ما في الأرض ما يحرم التصرف فيه ، فكيف أمّن علينا في جميعه بأنه خلقه لنا ؟

قيل له : إن ما يحرم تناوله قد ينتفع به بالاعتبار والاستدلال ، وبأن تميزه من غيره في أنه يجب تجنبه ، فإذا شق ذلك علينا انتفعنا به من جهة الثواب ، فربما يزيد النفع بالحرّم ، من الوجه الذي قلنا ، على النفع بالحلّ ؛ لأن ذلك عاجل منقطع ، وهذا آجل دائم .

٢٥ — وقوله تعالى : ﴿ وهو بكل شيء عليم ﴾ يبين فساد قول المشبهة ؛ لأنه لو كان جسماً ذا قلب ، لوجب أن تكون علومه متناهية ، فكان لا يصح أن يكون عالماً بكل شيء .

٢٦ - مسألة : قالوا : وقد ذكر تعالى فيها بعد ذلك ما يدل على أنه يريد الفساد <sup>(٢)</sup> بقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِئِمَّةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا :

(١) في كتب الفقه باب المحظر والاباحه - أو كتاب الاستحسان كما يسمونه - وهو يحوى على مسائل أو أحكام بنيت في دلالتها على الاستحسان ، وفي كتب الأصول والقواعد الفقهية بيان لهذا الأصل ، أو هذه القاعدة المعروفة : الأصل في الأشياء الاباحه ، وما يتصل بها من القواعد الفرعية ، وقد شرح قاضى القضاة رحمه الله ما أجمله هنا من شروط الانتفاع بالباح وبيان المحظور ، في الجزء الخاص بالشرعيات من كتابه : المفتى : « فصل في بيان ما هو أصل في المحظر ، وما هو أصل في الاباحه وما يتصل بذلك » .

المفتى : ١٧/١٤٥ — ١٤٨ - وانظر : بدائع الصنائع : ٥/١١٨ فما بعدها وأصول التشریع الاسلامی للأستاذ على حسب الله / ص : ١٦٨ : الطبعة الثالثة .

(٢) الخلاف بين المعتزلة وغيرهم حول إرادته تعالى للكفر والتساد ، أو للقيح ، مبنى على خلافهم في فهم هذه الإرادة « أي مطلقة لا تنطبق عليها معايير الحسن والقبح ، أو العدل والظلم ، أم تخضع لحكمته وعدله » فقد الأشاعرة : أنها مطلقة ، ولا يوصف فعله سبحانه الذي قد يخالف ما يوجب العقل بأنه قبيح أو ظلم ، كإثابة العاصي وعقاب المؤمن - وعند المعتزلة

أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴿٣٠﴾ فلما لم ينكر ذلك من قولهم ، دل على أنه أراد الفساد !

والجواب عن ذلك : أن العلم بأن « العاصي يعصى »<sup>(١)</sup> في المستقبل لا يوجب كون العالم مريداً<sup>(٢)</sup> ، لأننا نعلم ذلك من إبليس ، ومن الكفار ولا نريد هامنهم بل نكرهها ونسخطها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم من أى لب وغيره أنه يستمر على كفره ولم يكن يريد ذلك ، بل كان يكرهه وينهى عنه ويزجر عن فعله ، فإذا لم يقتض إلا أنه تعالى علم أنهم يفسدون في الأرض فقط ، وهذا لا يوجب كونه مريداً لفسادهم ، فقد<sup>(٣)</sup> بطل تعلقهم بالظاهر .

فإن هم فزعوا إلى أن يقولوا : إنه تعالى إذا علم أنهم يفسدون ثم اخترع وكلف وأسكن الأرض ، دلت هذه الجملة على أنه يريد فسادهم ، فهذا تعلق بغير الظاهر ، وهو مع ذلك فاسد ؛ لأن الواحد منا قد يفعل الآلة ويقلب في ظنه أنها تستعمل في الفساد ، ولا يجب أن يريد ذلك ، وهذا مما نجده في أنفسنا .

وكذلك إذا قالوا : إنه تعالى لما فعل ذلك وهو متمكن من المنع منه

== والمآثرية : أنه لابد من قياس أفعاله تعالى على أفعال العبد وتزويجه عن إتيان القبيح والجور . فلا يتصور منه سبحانه وقوع الظلم أو الأمر بالفساد .

والسألة — أيضا — فيما يبدو متصلة بخلافهم في خلق الأفعال ، حين ثبت عند الأشاعرة أن أفعال العبد مخلوقة لله ، وفي العالم القبايح والشرور قالوا : إنها منه سبحانه ، وأنه قد أراد لعباده العاصين الكفر « وأراد لكل ما كان » في حين لم يلزم العترة شيء من هذا ، لتزويجهم لإرادة الله تعالى ، وقولهم : إن أفعال العباد مخلوقة لهم .

انظر في تفصيل هذا الموضوع : مقدمة في نقد مدارس علم الكلام للأستاذ الدكتور محمود قاسم (مع مناهج الأدلة لابن رشد) الطبعة الثانية ، ص : ٨٨ — ١٠٤ .

(٢) د : مريداً لها .

(١) د : العاصي .

(٣) ساقطة من د .

ولم يمنع ، دل على أنه يريد الفساد ، فذلك باطل ؛ لأن النصرائى الضعيف قد تتمكن من منعه من الاختلاف إلى البيع ، ولا يجب أن نريد اختلافه إليها<sup>(١)</sup>.

ثم يقال للقوم : إنه تعالى بما حكاه عن الملائكة من فصلهم بين الطاعة والمعصية ، وبين المقدس في الأرض والسبح والمقدس لله ، دل على أنه تعالى إنما أراد الطاعة دون الفساد ؛ لأنه لو كان أرادها جميعاً لم يكن لهذا القول منهم معنى .

وبعد ، فلو كان الفساد والتسبيح والتقديس من قبله تعالى وإرادته ، لم يكن ليدحوا أنفسهم ، وليفضلوها بأنهم يسبحون ويقدسون على من يفسد في الأرض ؛ لأن الأسود لا يصح أن يفتخر على الأبيض ، على هذا الحد ، لما كانا جميعاً من قبله تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ قال إني أعلم ما لا تعلمون ﴾ يدل على أنه أراد به أن يعلم أن<sup>(٢)</sup> الصلاح أن يجعل ذلك الخليفة في الأرض ، وإن كان المعلوم أنه يقع من بعض ولده الفساد ، وأن قصده بجعله إياه خليفة في الأرض ، هو ذلك الوجه من الصلاح ، دون الفساد الواقع منهم .

٢٧ — مسألة : قالوا : وقد ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه تعالى بكلف العبد مالا بطيقه ، ولا سبيل له إلى إيجاده فقال : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا

(١) قال القاضي : « وعلى هذا يكف أحدنا في كثير مما يشاهده من المناكير عن إنكاره والمنع منه مع القدرة ، ولا يدل هذا على إرادته ... الخ » . انظر المحيط بالكيف ،

ص : ٣٠٣

(٢) ساقطة من د .

ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ : أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ .. ﴿٣١﴾ ومعلوم من حالهم أنه لم يمكنهم أن يخبروه بهذه الأسماء ، لفقد معرفتهم «بها» وهذا يدل على قولنا في الاستطاعة والمخلوق جميعاً<sup>(١)</sup> .

والجواب عن ذلك ، أن ظاهره لا يدل على ما قالوه ؛ لأنه إن كان أمراً فهو أمر بشرط أن يكونوا صادقين ، فإن لم يكن معهم العلم بكونهم صادقين فيما يخبرون به ، زال التكليف عنهم أصلاً .

فإن قال : قد يكون<sup>(٢)</sup> صادقاً وإن لم يعلم ذلك ، فما قلتموه لا يجب ؟ قيل له : متى جعل ذلك شرطاً في التكليف ، وجب أن يعلمه المكلف ؛ ليعلم أنه قد أدى ما كُلف عند حصول شرطه ، ويعلم خلافه عند زوال الشرط ، فإذا وجب ذلك ولم يكن لهم إلى العلم به سبيل ، فالتكليف زائل ، فلم يحصل من ذلك أنه كلفهم على كل حال ، فيكون لهم فيه متعلق ، وذلك بمنزلة أمره تعالى المصلّي بأن يتطهر إن وجد الماء ، فإذا لم يجده «لا يجب عليه»<sup>(٣)</sup> أن يكون مأموراً به ، فيتعلق بذلك في أنه قد كلف ما لا يقدر عليه ! فهذا الوجه يمنع من التعلق بالظاهر<sup>(٤)</sup> .

(١) ساقط من ف. ونذكر هنا أنه قد تقدم قولهم في القدرة : لأنها مقارنة للعقدور (الفقرة : ١٣) وقد ألزمهم المعتزلة على هذا أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لا مالا يطاق ، فالزمه أكثرهم وجوزوا على الله تعالى أن يكلف العبد مالا يطيقه ، وقالوا : ليس في العقل قبحه ، وزاد الأشعري أنه ليس في السمع أيضاً ما يمنع منه ! ، واستدل بالآية المذكورة . وقد شنع عليه القاضي لهذا في كتابه : شرح الأصول الخمسة ، وقال في توجيه الآية : ( وأما قوله تعالى : «أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ» فانما قال ذلك تعريفاً لهم بالعجز عن الإنباء ، لا أن [في] ذلك تكليفاً ، وعلى هذا لو كان تكليفاً لكان تكليفاً لما لا يعلم ! وذلك مما لا يجوز القوم . وإن أجازوا تكليف مالا يطاق ) انظر شرح الأصول ٤٠٠ — ٤٠١ .

(٢) أى المكلف . (٣) د : لم يجب . (٤) ساقطة من د .

وبعد ، فإن الظاهر إنما يدل على أنه أمرهم بما لاسبيل لهم إلى معرفته وتمييزه  
سمن غيره ، وذلك ما لا يميزه أكثر الجبرة ؛ لأنهم إنما يميزون الأمر بما لا يطاق  
إذا كان لا يحتاج للأمور في ذلك إلا إلى القدرة فقط (١) ، فأما إذا احتاج إلى  
غيره من علم وعقل وجارحة وآلة ، فإنهم « لا يميزونه ويجرونه » (٢) مجرى  
تكليف العاجز الذي يمتنع عليه الفعل والترك جميعا . وهذا الوجه أيضا يمنع من  
التعلق بالظاهر .

هذا ، وقد علمنا أنه ليس بتكليف ولا أمر ، بل هو تقرير وتقرير ، وذلك  
أنه تعالى بين أنه خص آدم عليه السلام بأن علمه الأسماء ليسكون معجزاً له ،  
فأراد أن يبين للملائكة أن هذا الاختصاص يوجب نبوته ، فقررهم بقوله :  
﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ على ذلك ، ونبه من حالهم على أنهم  
إذا لم يختصوا بما اختص به آدم مما فيه انتقاض عادة ، فيجب أن يكون نبياً ،  
ولذلك حكى عنهم ما يدل على الانياد ، وهو قولهم : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا  
إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (٣) فبين أنه تعالى لما لم يختصهم بهذا العلم لم يحصل لهم كما حصل

(١) وذلك كتكليف الكافر بالإيمان .

(٢) في د : لا يجرونه . والصواب ما في ف ، لأنهم يعتبرون هذا الأمر بمنزلة تكليف  
العاجز ، وهذا يقيح عندهم ، بخلاف الأول . ولا فرق عند المعتزلة بين تكليف الكافر  
والعاجز في أنه يقيح ، لأن الإيمان إنما يفعل بالقدرة دون الإطلاق والتخليه ونحو ذلك . راجع :  
شرح الأصول : ٤٠٢ — ٤٠٣ .

والشريف المرتضى يدبر الكلام في هذه النقطة على لسان المعارض ، فيقول : ( كيف يأمرهم  
أن يجزوا بما لا يعلمون ، أو ليس ذلك أقبح من تكليف ما لا يطاق ، الذي تأبونه ؟ والذي  
جوز أن يكلف تعالى مع ارتفاع القدرة لا يجوز ! ) ثم يذكر وجهين في تأويل الآية بما  
لا يخرج عن كلام القاضي رحمه الله . الأمل : ٦٨/٢ .

(٣) سورة البقرة : ٣٢ .

لآدم صلى الله عليه . وهذا بين لمن يدبره <sup>(١)</sup> .

وصيغة الأمر قد ترد ولا تكون أمراً ، بل تكون تهديداً وتقريراً وتقريراً وإباحة ، ويعلم حاله بما يتقدم من الكلام ويتأخر ، وقد بينا أن صدر الكلام يدل على أنه تقرير وليس بأمر . وقوله تعالى من بعد : ﴿ قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال : ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون <sup>(٢)</sup> ﴾ يدل جميعه على أن الغرض بالأول هو التقرير ، لأنه لو كان تكليفاً لكان لا يتغير حاله بأن يخبرهم آدم عليه السلام بالأسماء ، ولم يكن لقوله تعالى عند ذلك : ﴿ إني أعلم غيب السموات والأرض ﴾ معنى ، وإذا حمل على <sup>(٣)</sup> أنه تقرير يحسن موقعه ؛ لأنه تعالى بعد إخبار آدم عليه السلام بين لهم <sup>(٤)</sup> أنه قد خصه بما أفرد من الأسماء مفصلاً ، وأنه تعالى يعلم الغيب ، فلذلك صح أن يعرفه الأمور المستقبلية ، ولذلك صح أن يخصه بذلك <sup>(٥)</sup> . وهذا بين .

فإن سأل بعض أصحابنا فقال : يجب أن تكون الآية دالة على أن الأسماء كلها توقيف ، وأنها لا تقع بالمواضعة ، وقال : إذا صح أن يعلم آدم جميع الأسماء لم يمتنع في كل العباد أن يعلموا ذلك ويفهموا ، فمن أين أن فيها ما وقع بالمواضعة ؟

والجواب عن ذلك : أن ظاهر القول يدل على أنه تعالى علم آدم عليه السلام - فقط - الأسماء كلها ، ولا يدل « على أن <sup>(٦)</sup> ابتداء اللغات من أربابها وقع بالمواضعة أو التعليم ، فلا يمتنع في أرباب اللغات أن يكونوا تواضعوا عليها ،

(٢) سورة البقرة : ٣٣

(١) د : يريد .

(٤) ساقطة من د . (٥) ساقطة من ف

(٣) ساقطة من د .

(٦) د : على أنه أن .

وإن كان آدم عليه السلام قد عرف حالهم فيها .

واعلم أن الأسماء إنما توصف بذلك لا لصيغتها <sup>(١)</sup> ، لكن لأنه قصد بها وجهاً مخصوصاً . وقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ ظاهره يقتضى تقدم كونها أسماء ؛ لأنها إذا لم تكن قد اختصت بذلك من قبل ، كان تعالى مبتدئاً باللغة . ومن علم غيره ما تواضع عليه في الحال لا يوصف بذلك ، فيجب أن يكون المراد بذلك أنه علمه ما تقدمت المواضعة عليه ، أو ما ستقع المواضعة عليه ، وفي هذا إبطال ما تعلقوا به وتحقيق ما نقوله <sup>(٢)</sup> .

وقد بين شيخنا أبو هاشم <sup>(٣)</sup> رحمه الله ، أنه تعالى لا يصح أن يعرف المكلف الأسماء كلها ؛ لأنه لا بد من مواضعة متقدمة على لغة واحدة ، ليفهم بها سائر اللغات ، فمتى لم تتقدم ، لم يصح أن يعرفه مع التكليف ؛ لأن تعريف الأسماء يقتضى تعريف المقاصد ، ولا يصح فيمن يعرف الله باستدلال أن يعرف مقاصده

(١) ف : لا لصيغته .

(٢) انظر الفصل الذى كتبه القاضي « في صحة كون بعض اللغات توقيفا ، وأن جميعها لا يصح فيها ذلك » مع مزيد البيان والاستدلال بهذه الآية : المعنى : الجزء الخامس ( الفرق غير الإسلامية ) تحقيق الأستاذ الرحوم محمود محمد الحضرى ص ١٦٦ — ١٧١ .

(٣) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، من كبار المعتزلة ، وخليفة والده أبى على فى رئاستهم ، وإليه تنسب فرقة « البهشية » منهم نسبة إلى كنيته . قال ابن كثير فى تفرقه — بإيجاز : « التكلم ابن التكلم ، المعتزلى ابن المعتزلى » . وذكر البغدادى أن أكثر معتزلة عصره كانت على مذهبه ، وقد قدمه القاضى على رجاله الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة ، وهو يكثر فى كتبه من اعتماد آرائه وآراء والده حتى عد من المدرسة الجبائية ( ومن أصعب أبى هاشم لنصرت مذهبها ) — بصفة خاصة — كما يقول الحاكم . توفى أبو هاشم رحمه الله ببغداد سنة ( ٣٢١ ) انظر : شرح عيون السائلين ١/ ١٢٩ الفرق بين الفرق : ١٨٤ ، طبقات المعتزلة : ٩٤ ، البداية والنهاية : ٩٤

ضرورة<sup>(١)</sup> ، حتى إذا عرف لغة واحدة صح أن يخاطبه بها فيعرفه سائر اللغات ، فلا بد أن يكون آدم قد عرف مواضع الملائكة على لغة ما ، ثم علمه<sup>(٢)</sup> الله الأسماء في سائر اللغات بتلك اللغة .

وقد قيل : إن الله عز وجل ذكر الأسماء وأراد المسميات<sup>(٣)</sup> ، ولذلك قال تعالى : ﴿ ثم عرضهم على الملائكة ﴾ وذلك لا يليق بالأسماء ، لكنه لما لم يصح من آدم عليه السلام ، تعريف ما علم من المسميات إلا بذكر الأسماء ، جاز أن يقول : ﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاء ﴾ ، وجاز أن يقول : ﴿ فلما أنبأهم بأسمائهم ﴾ .

والظاهر<sup>(٤)</sup> على الوجه الأول أدل<sup>(٥)</sup> ، ولا يجب إذا دخل المجاز في بعض الكلام أن يصرف سائرُه عن الحقيقة .

٢٨ — مسألة : قالوا : وقد ذكر تعالى بعمده ما يدل على أنه لم يرد من إبليس السجود ، وهو قوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [ ٣٤ ] .

فلو كان أراد منه ذلك لم يصح أن يأبى ويستكبر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى جواز المنع عليه ، تعالى عن ذلك .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الآية إنما يدل على أنه امتنع عن ذلك ؛ لأن الإباء هو معنى المنع والامتناع في اللغة ، وامتناعه لا يدل<sup>(٦)</sup> على أنه تعالى لم

(٢) د : علمهم .

(١) د : باضطرار .

(٣) رجح الطبري أن الأسماء التي علمها الله تعالى آدم عليه السلام ، هي أسماء ذريته وأسماء الملائكة دون أسماء سائر أجناس الخلق ، وأن الضمير في قوله : ( عرضهم ) يعود على أعيان المسلمين بتلك الأسماء . الطبري : ٢١٧/١٠ .

(٦) ساقطة من ف .

(٤) ف : بالظاهر . (٥) ساقطة من ف .

يرده منه ، فليس لهم في الظاهر دلالة <sup>(١)</sup> .

بل يدل الظاهر على ما نقوله ؛ لأنه تعالى لو لم يكن قد أمره بالسجود في جملة الملائكة ، وأراد منه . لم يكن ليستثنيه من جلتهم ؛ لأنه إذا لم يكن منهم اسماً فلا بد من مشاركته لهم في المعنى ، ليصح الاستثناء ، وليس ذلك إلا أنه داخل في جلتهم في أنه قد كلف السجود ، وقد بينا أن الأمر والتكليف يقتضيان الإرادة ، وكيف يصح أن لا يريد منه ، وبذمه على امتناعه ، ويصفه بأنه استكبر وكان من الكافرين ؟ !

وقد تعلق شيوخنا المتقدمون بهذه الآية في أن العبد يفعل ويقدر على الشيء وتركه ؛ لأن العرب لا تصف الإنسان بأنه أبقى الفعل إلا ويمكنه أن يفعله ويتركه ، وهذا ظاهر من حالهم <sup>(٢)</sup> ، والمنوع الذي لا يمكنه الانفكاك مما منع منه لا يصح أن يوصف عندهم بذلك ، فإذا صح ذلك ، فالواجب أن تدل هذه الآية على أن إبليس كان قادراً على أن يسجد . وفي ذلك دلالة على تقدم القدرة ، وعلى أنها قدرة على الشيء وضده .

(١) قال القاضي في قولهم إنه تعالى يريد المعاصي ، وإنه لو لم يردها لوقت . شاءها أم أباه . وهذا من صفات المغلوبين المقهورين - قال : إن ذلك بعيد « لأن الإباء في أصل اللغة هو النع ، فنقول : فلان أبقى الضيم ، وأبى فلان أن يظلم ، أى : منع من ضيمه وظلمه ، وقد يستعمل في الامتناع أيضاً ، فيقال : سأله فأبى ، أى امتنع ، وعلى الأول يقول تعالى : ( وبأبى الله إلا أن يتم نوره ) فإذا كان كذلك ، فكيف يجب في الحي إذا لم يرد شيئاً أن يمنع منه أو يمنع ؟ ! » ثم قال : « ومهما أرادوا أنه أباه ، أى : كرهها ، فالمعنى [غير] صحيح ، لأنه لا يقال : أبى فلان كذا ، بمعنى كرهه ، ولولا ذلك لصح أن يقال في الضيف إنه يأبى للظلم ، لأنه كالقوى في كراهة أن يظلم »

انظر : المحيط بالتكليف ، للقاضي عبد الجبار ، نشره عمر السيد عزمى ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .  
(٢) ف : أحوالهم .

فإن سأل فقال : أليس هذه الآية تدل على أن السجود قد يحسن لغير الله عز وجل <sup>(١)</sup> ؟ قيل له : إن السجود لآدم لا يدل على أنه تعظيم لآدم وعبادة له ، وإنما كان يصح ما ذكرته لو دل على هذا الموضع ، ولو أن أحدا قال لغيره : صل للقبلة واسجد لها ، لم يدل ذلك على أنها المعبود . وقد قالت الفقهاء : إن فلانا سجد للسهو والمراد بذلك أنه سبب السجود ، لا أنه المعبود بالسجود .

فإن قال : فإن كان الأمر كذلك فيجب أن لا يكون لآدم فيه مزية ، وإن كان كالقبلة ! وفي هذا إبطال تعظيمه لذلك وتفضيله !

قيل له : ليس الأمر كما زعمته ؛ لأنه <sup>(٢)</sup> وإن لم يكن عبادة له فقد يقصد به تعظيمه على بعض لوجوه ، فيحصل له المزية . وهذا نحو أن يأمر النبي صلى الله عليه بالصلاة فنفعلها ، فيكون في فعلها له المزية والتعظيم من حيث أطمعناه بفعلها ، وعظمناه بالتلقى والقبول ، فكذلك لا يمتنع مثله في آدم صلوات الله عليه .

٢٩ - مسأله : قالوا : وقد ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أن الهدى من الله تعالى ، فقال : ﴿ قَدْ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ بِحُكْمٍ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣٨] .

(١) قال ابن حزم إنه وجد بعض الأشعرية قالوا في معنى قوله عليه السلام : « إن الله خلق آدم على صورته » إنما هو على صفة الرحمن من الحياة والعلم والافتقار ... وأسجد له ملائكته كما أسجدهم لنفسه . وبعد أن رمى القائلين بذلك بالكفر ؛ لأن الله تعالى يقول : ( ليس كنهه شيء ) ، قال : « إنهم لم يقنعوا .. حتى جعوا سجود الملائكة لآدم كسجودهم لله عز وجل » ثم قال : « ولا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن سجودهم لله تعالى سجود عبادة ، ولآدم سجود تحية وإكرام ، ومن قال إن الملائكة عبادت آدم كما عبادت الله عز وجل فقد أشرك » . الفصل : ٩٦٨/٢ .

(٢) ساقطة من د .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن الهدى فى الحقيقة هو الدلالة والبيان ، وذلك منه لا من غيره ، وإنما ينسکر أنه تعالى يخلق فى قلب المؤمن الإيمان ، ولا ينسکر أن يقال فى الإيمان : إنه من الله عز وجل ، من حيث إنه أعلن عليه حوسل ويسر ولف . وظاهر الآية إنما <sup>(١)</sup> يدل على ما نقول ؛ لأنه أراد : فإما يأتينكم منى <sup>(٢)</sup> دلالة وبيان ، فمن تبع ذلك بأن تمسك به وعمل بموجبه خلا خوف عليهم .

ثم يقال للقوم : لو كان الهدى هو الإيمان لما صح أن يقول تعالى : ﴿ فمن تبع هداى ﴾ لأن الكلام يقتضى أن فعالهم هو غير الهدى الذى اتبعوه ، ولذلك أضاف الهدى إلى نفسه والاتباع إليهم . وذلك يدل على تفاير الأمرين ، وأن الهدى غير الإيمان ، ولو كان تعالى خلق الإيمان فيهم لم يحز أن يجعل الجزاء على ذلك أنه <sup>(٣)</sup> ﴿ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ لأن الجزاء إنما يستحق على فعل الجازى .

٣٠ - صائتة : قالوا : وقد قال تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المكان واللقاء ، فقال : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> واللقاء يدل على ما قلناه ، والرجوع إليه كمثل <sup>(٥)</sup> ، فكيف يصح لكم هذا مع غنى التشبيه عنه تعالى ؟

(١) فى د : إن ما . (٢) سائطة من د . (٣) فى د : لأنه .

(٤) سورة البقرة : ٤٦ ، والآية التى قبلها : ( واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة على الخاشعين ) .

(٥) د : مثله .

والجواب عن ذلك : أن الظاهر<sup>(١)</sup> يقتضى أنهم ظنوا ذلك ، ولا يجب فيه للظن أن يكون مظنونته على ما تناوله ، فلا يصح تعلقهم به ! والمفسرون حملوه على أن المراد به العلم<sup>(٢)</sup> ، « لكن ذلك مجاز ، فالذى قنناه من تركهم الظاهر صحيح<sup>(٣)</sup> .

فإذا حمل على العلم فالمراد به عند شيوخنا رحمهم الله ، أنهم يعلمون أنهم ملاقوا ما وعدهم به<sup>(٤)</sup> من الثواب ، وأنهم راجعون<sup>(٥)</sup> إلى حيث لا يملك الأمور سواه ، فذكر تعالى نفسه وأراد فعله ، كقوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على ربهم ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله : ﴿ يخشون ربهم ﴾<sup>(٨)</sup> . إلى ما شاكله مما يكثر ذكره . وليس اللقاء هو التجاور على جهة المشاهدة ؛ لأن الضرير قد يلقى غيره إذا سمع خطابه وإن لم يشاهده ، و<sup>(٩)</sup> قد يبعد من مخاطبه ويُبعد ملاقياً له .

ثم يقال للقوم : يجب على ما ذكرتم أن يكون تعالى في موضع دون موضع .

(١) د : ظاهره .

(٢) واضح أن هذا هو الحق ، ولوصح ما زعمه المؤلف من أن المراد بالظن هنا الشك ! ليم له تأويل الملاقاة - فإذا يقول في المصلين الشاكين في الرجوع إلى الله ؟ والشك في هذا كثر ! وقد حمل الطبرى الظن في الآية على معنى اليقين ، وقال - بعد أن استشهد لذلك ببعض الأشعار - : ( والشواهد في أشعار العرب وكلامها على أن الظن في معنى اليقين أكثر من أنه تحصى ) وروى عن مجاهد أنه قال : ( كل ظن في القرآن فهو علم ) انظر : الطبرى : ٢٦٢/١ وقال ابن قتيبة - في باب المقلوب : « واليقين : ظن - والشك : ظن : لأن في الظن طرفاً من اليقين . قال الله عز وجل ( قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله ) أى يستيقنون » تأويل مشكل القرآن ، ص : ١٤٤ . بتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر

(٣) ساقطة من د . (٤) ساقطة من ف . (٥) د : يرجعون .

(٦) سورة الأنعام : ٣٠ . (٧) من سورة الأحزاب : ٥٧ .

(٨) من آية ٤٩ في سورة الأنبياء ، ١٨ من سورة فاطر ، ٢٣ من سورة الزمر ، ١٢ .

(٩) ساقطة من د . من سورة الملك .

ليصح فيه الملاقاة والرجوع إليه ، ولو كان كذلك لوجب أن لا يصح أن يعلم إلا ما يختص بذلك المسكن ، ولوجب أن لا يصح أن يفعل إلا هناك ، ولوجب أن يحتاج إلى المسكن فيما لم يزل . فكل ذلك يبين بطلان تعلّقهم بالظاهر .

٣١ - مسألة : قالوا : وقد ذكر تعالى بعده <sup>(١)</sup> ما يدل على أنه الخالق للإيمان والطاعة ، والمفضل بها المؤمن على الكافر ، فقال : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنْتِي فَصَلْتُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٤٧] فبين أنه أنعم عليهم بأن فضّلهم ، وذلك التفضيل ليس إلا بما اختصوا به من الطاعات .

والجواب عن ذلك : أن ما ذكره إنما كان يتم لو لم يقع التفضيل إلا بالإيمان فقط ، فلا ظاهر إذن يصح تعلّقهم به ، ولا يمتنع أن يكون تعالى فضّلهم بالأطاف والتأييد والحواطر وضروب <sup>(٢)</sup> التنبيه على الخير ؛ لعلّه بأن ذلك أجمع يؤثر في حالهم ، وأنه <sup>(٣)</sup> لا يؤثر في حال غيرهم من <sup>(٤)</sup> المعلوم أنه يكفر على كل حال . وفي ذلك بطلان ما تعلّقوا به .

وبعد ، فإن التفضيل لو كان بالإيمان لم يدل على أنه من خلقه تعالى فيهم ، بل يجب أن يحمل على أنه نسبة إلى نفسه من حيث فعل « المعونة والتسهيل والأطاف ، وما عنده وقع ذلك منهم ، فجاز أن يضيف الإيمان إلى نفسه من حيث فعل <sup>(٥)</sup> المقدمات التي « عندها يختاره <sup>(٦)</sup> ، « على ما بيناه من أن أدب الولد

(١) د : بعد . (٢) ساقطة من د . (٣) د : فإنه . (٤) د : من .

(٥) ساقط من د . (٦) د : عند ما يختار التأديب .

يضاف إلى الوالد إذا فعل من القدمات ما عنده يختار العادب (١) .

٣٢ - **دلالة لنا** : وهو قوله عز وجل بعد ذلك : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [٤٨] يدل على أن من استحق العقاب لا يشفع النبي صلى الله عليه ، له ولا ينصره (٢) ، لأن الآية وردت في صفة اليوم ولا تخصيص فيها ، فلا يمكن صرفها إلى الكفار «دون أهل الثواب» (٣) ، وهي واردة فيمن يستحق العذاب في ذلك اليوم ؛ لأن هذا الخطاب لا يابق إلا بهم ، فليس لأحد أن يطمع على ما قلناه بأنه يمنع الشفاعة للمؤمنين أيضاً (٤) . ولو كان النبي صلى الله عليه ، يشفع لهم لكان قد أغنى عنهم وأجزى ، فكان لا يصح أن يقول تعالى : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ . ولما صح أن يقول : ( ولا يقبل منها شفاعاة ) وقد قبلت شفاعته صلى الله عليه ، فيهم . ولما صح أن يقول : ﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ لأن قبول الشفاعة وإسقاط العقاب إلى المغفرة ، أعظم من كل فداء يسقط به ما قد استحقوه من المضرة ، بل كان يجب أن تكون الشفاعة فداء لهم عما قد استحقوه من حيث نزول بها ولمكانها (٥) ، ولما صح أن يقول : ﴿ وَلَا هُمْ

(١) ساقط من د .

(٢) قال القاضي : ( لاختلاف بين الأمة في أن شفاعاة النبي صلى الله عليه ، ثابتة للأمة ، وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن ؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين ، وعند المرجئة أنها مفسقة من أهل الصلاة ) ورأيهم هذا في الشفاعة متصل بمقاتلهم في ( الوعد والوعيد ) . انظر شرح الأصول الخمسة : ٦٨٥ - ٦٨٧ .

(٣) في : ف ، هذه الجملة مؤخرة إلى ما بعد كلمة « اليوم » التالية .

(٤) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د . (٦) ساقطة من د .

ينصرون<sup>(١)</sup> وأعظم النصرة تخليصهم من العذاب الدائم بالشفاة . فالآية دالة على ما تقوله من جميع<sup>(٢)</sup> هذه الوجوه .

٣٣- مسألة : قالوا : وقد قال عز وجل ما يدل على أن المعاصي من قبله ، فقال تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ، يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [٤٩] فذكر أن المعاصي المتقدم ذكرها بلاء عظيم من ربهم ، فأضافها إلى نفسه .

والجواب عن ذلك : أن المراد بقوله : ﴿ وفي ذلكم بلاء من ربكم ﴾ أنه إحسان عظيم منه من حيث نجاحهم من إذا « تمكنوا منهم عاملوهم »<sup>(٣)</sup> بهذه المعاملة وذلك في الحقيقة مضاف إليه تعالى . والكلام في أن الأيادي والإحسان تسمى بلاء ، ظاهر في اللغة<sup>(٤)</sup> ، فليس في الآية ما يدل على ما قالوه .

ثم يقال للقوم : لو كان ما<sup>(٥)</sup> ذكره منه تعالى<sup>(٦)</sup> لما ذمهم ووبخهم عليه ، ولما وصف تخليصهم منهم<sup>(٧)</sup> بأنه نعمة ، ولوجب أن يكون إنما نجاحهم بفعله من فعله ، وهذا متناقض في اللفظ والمعنى جميعاً !

(١) في النسختين : وهم لا ينصرون . (٢) ساقطة من د .

(٣) د : تمكنوا عاملوا .

(٤) قال الطبري في تفسير الآية : ( ويعني بقوله : بلاء : نعمة ) . وكل الروايات التي ذكرها بجمعة على هذا ، وقد قال المرتضى في هذا الوجه إنه : ( أقوى وأولى وعليه جماعة من المفسرين ) وقد أفاض في الشواهد الدالة على أن البلاء في كلام العرب يطلق على الخير والشر . وعلى الوجه الآخر الذي ذكره صاحب الأمالي ، وهو أن يكون الضمير في « ذلكم » يعود على ما حكاه عن آل فرعون من الأفعال القبيحة ، يكون البلاء بمعنى الاختبار ، ويحمل - على مذهبه في الاعتزال - على التخليط وتركه تعالى منهم من إيقاع هذه الأفعال ببني إسرائيل .

انظر : الطبري : ٢٧٤/١ - ٢٧٥ . أمالي المرتضى : ١٠٨/٢ - ١٠٩ .

(٥) ساقطة من د . (٦) ساقطة من ف . (٧) ف : منه .

٣٤ — رَدِّهِ : فأما قوله عز وجل : ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [٥٢] . وقد ثبت أنه تعالى ممن لا يجوز عليه الشك ، فيجب أن يكون المراد بذلك : لكي تشكروا ، على طريقة اللغة ، وذلك يدل على أنه لم يرد من جميعهم إلا الشكر ، وذلك يبطل القول بأنه أراد منهم ما يختارون ، فأراد من الكافر الكفر ومن الشاكر الشكر ، ولذلك لم يذكر تعالى في شيء من كتابه : لعالمكم تكفرون وتعصون ، وإنما ذكر ذلك في الطاعات .

٣٥ — سأله : قالوا : وقد قال بعد ذلك ما يدل على جواز الرؤية عليه تعالى (١) ، فقال : ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [٥٥] فترك موسى عليه السلام إنكار ذلك ، وهذا يدل على أنه مجوز ؛ وإن كان الصلاح أن لا تروه إلا في الآخرة .

---

(١) مشكلة الرؤية من أعم الموضوعات التي اختلفت فيها آراء علماء الكلام . والمعتزلة — على أصلهم في التنزيه المطلق ونفي الجسمية والجهة — أنكروا رؤية الله تعالى في الدنيا والآخرة . والمثبته والكلامية لما قالوا بالجسمية ذهبوا إلى جواز رؤيته تعالى في كل وقت ، وهم يسمون بأنه تعالى لو لم يكن جسماً لما صح أن يرى . أما الأشعرية فقالوا بإمكان رؤية الله في الآخرة دون الحياة الدنيا . وإن كانوا لا يكتيفون هذه الرؤية ، ولهذا فإن القاضي يحصر الخلاف في هذا الموضوع مع الأشعرية وحدهم ، ويرى أيضاً أن هذه المسألة مما يصح الاستدلال عليها بالسمع والعقل جميعاً ؛ لأن صحة السمع لا تنفك عليها ، ويقول في ذلك :

« كل مسألة لا تنفك عليها صحة السمع فلا استدلال عليها بالسمع يمكن » .

انظر : شرح الأصول الخمسة : ٢٣٢ — ٢٧٧ . ضحي الاسلام : ٢٦/٣ — ٢٨ وانظر أدلة الأشعرية على « جواز رؤية الباري عقلاً ، ووجوبها سمعاً » مع نقاش أدلة المعتزلة : نهاية الإقدام للشهرستاني : القاعدة السادسة عشرة ص ٣٥٦ — ٣٦٩ . وانظر كذلك الخلاصة الجامعة ، التي كتبها الأستاذ الدكتور محمود قاسم تحت عنوان : « الرؤية » في مقدمته النقدية . لمدارس علم الكلام ، على مناهج الأدلة لابن رشد : ٨١ — ٨٨ . وارجع — إن شئت — إلى ما ألفت به جولده تسهر من كلام حول هذا الموضوع ، وما صورته به وتسقط له من الأخبار : مذاهب التفسير الاسلامي : ١٢٤ — ١٢٩ .

والجواب على ذلك : أن ليس في الظاهر إلا قولهم والحكاية عنهم ، فكيف يدل ذلك على أنه هو الحق ، مع علمنا أنه لا خلاف بين الجميع أن هذا القول منهم باطل ؟ لأنه ليس لأمة النبي صلى الله عليه ، وقد دعاهم إلى الإيمان ، أن يحتجوا بأنهم لا يؤمنون حتى يروا ربهم جهرة ؛ لأن من يقول بجواز الرؤية على الله تعالى أيضا ، لا يجوز للمكلف أن يؤخر إيمانه إلى أن يراه ، وأن يقول ذلك ، ويحمله عذراً في ترك الإيمان .

وبعد ، فإن الآية تدل على ضد قولهم ؛ لأنه تعالى خبر أنه عاقبهم بإزال الصاعقة بهم لما قالوا ذلك <sup>(١)</sup> ، وإزال العقوبة على الشيء يدل على أنه باطل ؛ لأن الله عز وجل لا يعاقب على الحق ، وإنما سأل قوم موسى عليه السلام ذلك ؛ لكي يرد الجواب من قبله تعالى في أنه لا يرى حسب ما سمعوه من موسى ، وإنما سأل صلى الله عليه ، عن لسان قومه ، فلحقه ولحقهم ما ذكره تعالى ، ثم أحياهم بعد أن أماتهم ؛ لكي يطيعوه ويحولوا عن هذه الطريقة ، فلمذا قال عز وجل : ﴿ ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بمعنى : لكي تشكروا بالتمسك بالطاعة والعدول عن المعصية .

٣٦ — ومنه : وقوله عز وجل بعد ذلك : ﴿ كُؤُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَارَزَقْنَاكُمْ ﴾

[ ٥٧ ] يدل على أن الرزق لا يكون من قبله إلا طيباً حلالاً <sup>(٣)</sup> ، لأن الحرام

(١) تنمة الآية ٥٥ السابقة : ( فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون ) .

(٢) سورة البقرة : ٥٦ .

(٣) يرى المترجم أن الرزق مقصور على الحلال ، وأن المال الحرام لا يعد رزقاً « لأن الله منعنا من إيقافه واكتسابه ، فلو كان رزقاً لم يجوز ذلك » ، وقدمنا الله تعالى بإيقاف مَارَزَقْنَاكُمْ ، فقال : ( ومما رزقناهم ينفقون ) قال القاضي : « ومعلوم أنه لا يجوز أن يمدح على الاتفاق من الحرام » ! انظر شرح الأصول الخمسة : ٧٨٤ — ٧٨٨ . وقال الشهرستاني : إن من راعي =

قد نهى تعالى عن تناوله وتوعد عاياه وزجر عن ذلك ، فلا يصح دخوله تحت ما أباح تناوله .

٣٧ - ورثة أفرى : وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [ ٥٧ ] يدل على بطلان قول المشبهة والمجبرة ؛ لأنه لو كان تعالى جسماً لصح أن يغم ويألم ، وكان يصح أن يظلم ، تعالى الله عن ذلك ، فلما نفى عن نفسه ذلك ، علم استحالة ذلك عليه <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ يدل على أنه تعالى لم يخلق فيهم المعاصي ، وإلا كان هو الظالم لهم ؛ لأنه إذا خلق فيهم القدرة الموجبة للكفر ، والكفر وإرادة الكفر ، وسلبهم قدرة الإيمان والإيمان ، فقد جعلهم بحيث لا يمكنهم الانفكاك من الظلم والضرر ، فكيف يصح مع هذا أن ينسب ظلمهم إلى أنفسهم ؟ !

٣٨ - ورثة أفرى لنا : وقد قال تعالى بعد ذلك : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا قَوْصَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ [ ٦٣ ] فدل ذلك على أن قوة الأخذ حاصلة ؛ ليصح منه تعالى هذا القول ، ولو كانت القوة <sup>(٣)</sup> توجد منه

== في الرزق معنى العموم ، قال فيه : إنه « كل ما يتغذى به من الحلال والحرام ، قال تعالى : ( وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ) ومن راعى فيه خصوصاً قال : الرزق ما يكون مباحاً شرعاً ، قال تعالى : ( أفقوا مما رزقناكم ) قال الشهرستاني : « والحرام لا يجوز الاتفاق منه ، وكلا القولين صحيح . إذا اعتبر فيهما الخصوص والعموم ، ولا مشاحة في المواضع » ولعله لامشاحة على هذا في أن الحرام يكون رزقاً ، على معنى جملة غذاء للأبدان ، لا على معنى التملك والاباحة .

تعالى مع الأخذ ، لكان لا يصح أن يقول لهم ، ولم يعطهم القوة كما لم يعطهم الأخذ : ﴿ خذوا ما آتيناكم بقوة ﴾ ، وذلك يدل على إثبات القوة ، وأنها متقدمة للأخذ .

٣٩ : وقوله تعالى : ﴿ واذكروا ما فيه لعالمكم تتقون ﴾ يدل على أنه تعالى (١) أراد من جميعهم التقوى ، على ما تقدم ذكره (٢) .

٤٠ — مسألة : قالوا : وقد قال تعالى بعد ذلك ما يدل على أن التوبة والطاعة (٣) من قبله تعالى فقال : ﴿ ثُمَّ قَوْلَ لَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [٦٤] فبين أنه لو لا خلقه التوبة فيهم والطاعة لحت (٤) بهم الخسارة .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أنه تعالى قد فضل الطائع التائب بمقدمات هي : المعونة والألطف والتأييد والأحوال التي عندها يؤمن ويتوب ، ولولاها لما صح منه الإيمان ، فقد فضلهم بذلك ورحمهم بأن بقاءهم على هذا الوجه ؛ ليتكفروا من التوبة ، ويزيلوا العقاب عن أنفسهم ، وليس في الظاهر صفة ذلك الفضل حتى يصح تعلقهم به ، فهي إذاً محتملة ، تتجاذب تأويلها من غير أن يدل الظاهر عليها .

ثم يقال للقوم : لو كان الأمر كما قلتم لم ينسب إليهم التولى ، بل كان يجب أن يكون منه تعالى ، ولما ذمهم بذلك ، ولما جعل الخسران جزاء عليه .

(١) ساقطة من د . (٢) انظر : الفقرة : ٣٤ . (٣) في د : أو .

(٤) في د : حلت .

٤١ - مسألة : قالوا : وقد ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه يريد من خلقه ما يفعلون ، فقال جل من قائل : ﴿ قَالُوا اُدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [٧٠] فبين أن الاهتداء يقع منهم بحسبنة الله تعالى .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يدل على أنه تعالى إن شاء اهتدوا ، ولا يدل على غير ذلك . وهذا قولنا ؛ لأنه عز وجل لو لم يكلف الاهتداء لم يصح من العبد أن يفعله ، وإنما يصح ذلك متى جعله تعالى بحيث يمكنه أن يهتدى ، وشاء ذلك منه ، فهذا قولنا في الطاعات كلها ، فلا يصح تعلقهم به .

وبعد ، فإن العادة في الخطاب جارية في أن الإنسان لا يخبر عن المستقبل إلا ويعلق ذلك بالمشيئة ، فلذلك قال تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ ، ولا يدل ذلك على مشيئة حاصلة في اللغة ، وإنما الغرض إخراج الخبر من أن يكون قاطعاً من حيث لا يعلم أحدنا الأحوال في المستقبل ، فيقيد بذلك .

٤٢ - رواية : وقوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [٧٩] يدل على أن هذه الأفعال ليست من خلقه تعالى ؛ لأنه لو كان قد خلقها لم يصح أن تنفي عنه ؛ لأن أقوى الإضافات في الفعل أن يضاف إلى فاعله ، فلو كان تعالى خلق ما كتبوه لما صح أن ينفيه عن نفسه ، مع أنه الذي خلقه وأوجده .

فإن قال : أولستم قد تضيفون إليه الطاعة وإن لم يفعلها ؟

قليل له : إن الذى قلناه : إن<sup>(١)</sup> ما يفعله<sup>(٢)</sup> لا يجوز أن ينفى عنه ، فلا يضاف إليه ، ولم نقل : إن كل ما أضيف إليه فهو فعله ، وقد يضاف الشيء إلى من فعله ، وقد يضاف إلى من أعان عليه ، وسهل السبيل إليه ، ولطف فيه ، وقد يضاف إلى من فعل ما يجرى مجرى السبب له ، ولذلك قد يضاف ما يفعله<sup>(٣)</sup> أحدنا من الإحسان إليه ؛ لأنه فعله ، وقد يضاف أدب ولده إليه ، وإن كان من فعل الولد ، لما فعل المقدمات التى عندها يتأدب<sup>(٤)</sup> . ويضاف إليه تنعم الغير بداره وأحواله ، إذا كان هو الذى أعطاه من الأموال ما اكتسبها أجمع به ! وهذا الظاهر فى اللغة ، ولا يعرف فى اللغة قطع إضافة الفعل عن فاعله ألبتة ، فإذا بين تعالى أن كتابتهم ليست من عنده ، ففى ذلك دلالة على أنها من فعلهم ، ولو كان هو الذى خلقها لم يستحقوا الويل بهذه الإضافة ، ولا باكتسابهم لها<sup>(٥)</sup> .

٤٣ - ولان امرئى : وقال عز وجل : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ ﴾<sup>(٦)</sup> فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴿ فدل بذلك على أن من غلبت كباثره على طاعاته - لأن هذا هو المعقول من الإحاطة فى باب الخطايا ، لأن ماسواه من الإحاطة التى تستعمل فى الأجسام يستحيل فيها - هو من أهل النار<sup>(٧)</sup> مخلد أفيها .

(١) فى د : « إنما » متصلة ، وكذلك « كلما » التالية . وقد تكرر هذا فى مواضع كثيرة من هذه النسخة ، ويبدو أن هذا الخطأ من الناسخ ، بسبب ما يعلى عليه ، بدليل ورودها على الوجه الصحيح فى مواضع أخرى . والكاتب واحد .

(٢) ف : فعله . (٣) ف : فعله . (٤) ف : تأدب .

(٥) أى : والله تعالى يقول : ( فويل لهم مما كسبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون ) .

(٦) د : خطيئته .

(٧) ساقطة من د .

٤٤ - وقوله بعد ذلك : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [ ٨٢ ] يدل على أن الجنة لا تستحق بالإيمان <sup>(١)</sup> الذي هو القول ، دون أن ينضاف إليه الأعمال الصالحة ، وذلك <sup>(٢)</sup> يبطل قول المرجئة في الوعيد ، وفي الأسماء جميعاً <sup>(٣)</sup> .

٤٥ - مسأله : قالوا : وقد ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه <sup>(٤)</sup> يخلق الكفر في الكفار ، فقال : ﴿ واسمعوا ، قالوا : سمعنا وعصينا ، وأثمروا في قلوبهم العجل يكفرهم <sup>(٥)</sup> ﴾ فيبين أنه خلق الإشراف في قلوبهم . وهو الكفر بعينه .

والجواب عن ذلك . أنه تعالى وصفهم بذلك ، ولم يبين من الذي فعله ، ومتى لم يُسمَّ الفاعلُ عند ذكر الفعل ، لم يُعلم بالظاهر من الفاعل ، فالتعلق بذلك بعيد .

والمراد بذلك أنهم يتمسكهم بذلك ، وشدة أخذهم به ، جعلوا أنفسهم بهذه .

(١) ف : إلا بالإيمان . (٢) سابقة من ف .

(٣) أجاز المرجئة - والأشعرية - في وعيد الله تعالى أن يتخلف ، لأن العقاب عدل ، وله سبحانه أن يتصرف فيه كما يشاء ، وعند المعتزلة أنه تعالى يفعل ما وعد به . وتوعد عليه لاحتاجة ، ولا يجوز عليه الخلف ؛ لأن ذلك نقص بتهزه الله عنه .

وفي مسألة الإيمان يسكاد للمرجئة أن يجمعوا على أن العمل ليس ركناً من أركانه ، ولا داخلياً في مفهومه ، على خلاف بينهم في اعتبار الإقرار باللسان ركناً ثانياً مع التصديق بالقلب ، أو عدم اعتباره ، وقد تفرغ عن هذا قولهم في مرتكب الكبيرة : إنه لا يخلد في النار . وذهب المعتزلة والخوارج إلى اعتبار الأعمال جزءاً من الإيمان ، وجعلت الخوارج من أتى بالكبيرة كافراً ، ووضعته المعتزلة في المنزلة بين المنزلتين ، فلم « تسه » كافراً ولا مؤمناً . (٤) د : أنه الذي . انظر شرح الأصول : ١٣٥ - ١٣٦ ، ٦٩٧ ، ضحي الاسلام :

٣١٦ - ٣٢٢ .

(٥) من الآية : ٩٣ من سورة البقرة وأولها : « وإذا أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة واسمعوا ... » .

الصفة ، وهذا كما يقال للغير : إنك معجب برأيك ، إذا اشتد تمسكه بما يقتضى أن يكون جاعلاً نفسه كذلك ، وقد يقول الفصيح لمن يخاطبه إذا لم يقع منه القبول : أين يذهب بك ؟ ويريد بذلك أنه صير نفسه كذلك ، لا أن غيره أنزله هذه المنزلة .

ثم يقال : لو كان تعالى جعلهم كذلك لما صح أن يقول : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ فيجعل ذلك متعلقاً بالكفر وجزاءً عليه ، ولما صح أن يذمهم ، وينسب المعصية إليهم !

٤٦ — مسألة : قالوا : وقد ذكر تعالى بعد ما يدل على أن السحر من قبله وأنه إنما يضر بإرادته وأمره ، فقال : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا نَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا ﴾ .. الآية (١) .

والجواب عن ذلك : أنه ليس في الظاهر أكثر من أن الشياطين يعملون ما أنزل تعالى على الملوك من أنواع السحر ، وقد علمنا أنه تعالى قد ينزل على الملك وعلى أنبيائه تعليم الخير والشر ، فالخير ينزله عليه ليفعل ، والشر ليعرف فيجتنب ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا : إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾ يعنى بالفتنة : زيادة التكليف أو مشقته ، فلا تكفر . فيعلمان السحر والكفر ، ويصيفان إلى ذلك النهى عن التمسك به ، ولا يجب إذا تعلم منهما الغير ما يفرق بين

(١) من الآية : ١٠٢ ، والآية تبارها : « وَاتَّبِعُوا مَا نَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا » يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملوك بيابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا : إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ، ويصلون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا الحسن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبيس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون .

للمرء وزوجه أن يكون ذلك بمرادها ومشيتهما<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿يَاْذَنُ اللّٰهُ﴾ لا يدل على أن المراد هو الأمر<sup>(٢)</sup> والإرادة، لأن الإذن كما يراد به الأمر والإباحة، فقد يراد به الإعلام، ومن ذلك يسمى «الأذان أذاناً»<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللّٰهِ وَرِسَالَةٌ (٤)﴾، وقال: ﴿فَأَذِنُواْ لِمَآ يَحْكُمُ مِنْ رَبِّكَ﴾ ورسوله<sup>(٥)</sup>، فليس له في الظاهر تعاقب على وجه<sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف شيوخنا رحمهم الله في المراد بهما<sup>(٧)</sup>، فمن قول الحسن رحمه الله أن المذكور بالآية ايس هو الملك<sup>(٨)</sup>، وإنما أراد تعالى مَلَائِكِينَ كَانُوا هُنَاكَ - كافرين يعلمان الفساد، وكذلك<sup>(٩)</sup> قرئ، ويقوى ذلك بأن السحر وتعليمه لا تجوز إضافته إلى الله تعالى، لأنه من ضروب الباطل.

وشيخنا أبو علي رحمه الله يقول: إن ظاهر القراءة هو ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى

(١) قال الشريف المرتضى في تفسير قوله: (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) : أى : فيعرفون من جهتهما ما يستعملونه في هذا الباب ، وإن كان للملكان ما ألقياه إليهم لذلك ، ولهذا قال : (ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) : لأنهم لما قصدوا بتعلمه أن يفعلوه ويرتكبوه لا أن يجنبوه ، صار ذلك لسوء اختيارهم ضرراً عليهم (الأمالى : ٤١٨/١ - ٤١٩).

(٢) د : الإذن . (٣) د : الإيذان إيذاناً .

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣ . (٥) سورة البقرة ، الآية ٢٧٩ .

(٦) رجح الطبرى في معنى الإذن في الآية أنه بمعنى العلم بالشيء ، واستشهد له بقوله تعالى : ( فَأَذِنُواْ لِمَآ يَحْكُمُ مِنْ رَبِّكَ ) ، ولم يجوز فيه أن يكون بمعنى الأمر على غير وجه الالتزام - وهو أحد الوجوه التى ذكرها القاضى للإذن - « لأن الله جل ثناؤه ، قد حرم التفريق بين المرء وخليفته بغير سحر ، فكيف على وجه السحر ؟ » انظر جامع البيان : ٤٦٣/١ - ٤٦٤ . (٧) ف : بها .

(٨) أى : ليس الحديث في الآية عن بعض الملائكة : ولكن عن بعض الملوك .

(٩) د : ولله . وتصح بإضافة [ بكسر اللام ] بعد قوله : « قرئ » . وقد روى أن ابن عباس قرأ بالكسر ، وكان يقول متى كان العليان ملكين ؟ - بفتح اللام - أعنا كانا ملكين . على أن المكبرى ينقل أن الجمهور على الفتح ، وأن قراءة الكسر ضعيفة . انظر أمالى المرتضى : ٤٢٢/١ . إملأ ما مَنَّ به الرحمن ، طبع الباب سنة ١٣٨٠ ، ٥٥/١ .

الْمَلَائِكَةِ . فيجب أن يكون هو المراد ، ويقول : إنه تعالى قال : إن الفرقة التي نبذت كتاب الله وراء ظهورهم ، تتبع مع ذلك ماتت الشياطين على ملك سليمان (١) ، يريد ما تخبره عن سليمان وترويه عنه مما هي كاذبة فيه من أنواع السحر ، فتموه بالرواية (٢) عن سليمان ؛ لكي تكون الحيلة به (٣) أفقد ، والقبول فيها (٤) أقرب . ثم قال منزهاً لسليمان عن ذلك : ﴿ وما كفر سليمان ﴾ لأن الأنبياء منزهة عن الكبائر ﴿ ولكن الشياطين ﴾ لهذا الكذب ﴿ كفروا ﴾ ثم قال : ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ ويعلمونهم ﴿ ما أنزل على الملائكة ﴾ لأنه أيضاً من ضروب السحر ، وإن كان أنزل عليهما لكي يُعجزز منه ويحتجب ، لكن الشياطين أقدموا عليه ، وذلك بمنزلة بيانه تعالى ضروب المعاصي لكي تُتقى ، وإن كان في المكلفين من يقدم عليه . ثم قال : ﴿ وما يُعَلِّمَانِ ﴾ يعني : الملائكة ﴿ من أحد ﴾ يعني السحر ، ﴿ حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر ﴾ فيضمان إلى تعليمه النهي عنه . ثم قال : ﴿ فيتعلمون منها ﴾ يعني السحرة من شياطين الإنس والجن ، ﴿ ما يفرقون به بين المرء وزوجه ﴾ وإن كان إقدامهم على ذلك معصية .

ثم قال من بعد ما يدل على أن السحر لا يوجب المضرة فقال : ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ﴾ يعني : والله تعالى عالم بذلك ، لأن السحر في الحقيقة لا يوجب (٥) للضررة ؛ لأنه ضرب من التوهم والحيلة . وإنما يقع به التفرع والتخويف ، فيؤدي ذلك إلى أمراض ومضار ، ويكون بنفسه إقداماً على مضرة على وجه باطن ، فسمى بذلك .

(١) انظر الآية السابقة ١٠٠ .

(٢) د : الرواية .

(٣) د : منها .

(٤) ساقطة من د .

(٥) د : لا يوجب في الحقيقة .

وينقسم السحر : ففيه ماهو كفر ، وهو ما يدعون من أنه يمكنهم إحياء  
للوتى بالحيل ، وطى البلاد ، وأن يزيلوا عن المصروع ما نزل به في الوقت من  
غير تداو ، وأن يقرعوا الصحيح السليم ، وإنما صار ذلك كفراً ؛ لأن معه لا يمكن  
التمسك بالنبوات ، لأنه متى جُوز في ذلك - وإن كان فيه نقض عادة وكان من  
الباب الذي يتعذر على الناس فعل مثله - أن يكون من فعل السحرة ، جُوز في  
الأنبياء ، صلوات الله عليهم ، أن يكونوا محتالين وإن كانوا فعلوا المعجزات ،  
ولا يمكن مع ذلك العلم بالنبوات ، ولا بالفرق بين ما يختص تعالى بالقدره عليه  
وبين مقدور العباد . وهذا كفر ، فذلك قال كثير من الفقهاء في الساحر : إنه  
يقتل إذا اعترف بالسحر في الحقيقة ، على هذا الوجه . فأما السحر الذى يجرى  
بجرى الشعذة والحيل للمفعول بخفة اليد إلى ما شاكلة ، فذلك ليس بكفر وإن  
كان معصية ، وجميعه منفي عن الله تعالى أن يكون خالقاً وفاعلاً [ له ] وإن كان  
لا ينفي عنه الدلالة عليه والتعريف لكى يحتنب ويتقى .

وذكر أبو مسلم<sup>(١)</sup> رحمه الله في كتابه أن المراد بقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَلُوا ﴾  
الشياطين على ملك سليمان ، أنهم اتبعوا ما كذبوا فيه على سليمان وعلى  
ما أنزل على الملكين فمطف بما<sup>(٢)</sup> أنزل على الملكين على ملك سليمان ، من  
حيث اجتمعا « في أن<sup>(٣)</sup> الشياطين كذبوا عليهما جميعاً ، وإن كان أحدهما قد  
انقطع عن الآخر بكلام تملهما ، وذلك غير ممتنع في اللغة<sup>(٤)</sup> ، وقوله عز وجل :

(١) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني ، كان من كبار الكتاب ، عالماً بالتفسير وغيره  
من صنوف العلم ، وله شعر ، وكان على مذهب المعتزلة ، وصنف كتابه : « جامع التأويل »  
في تفسير القرآن في أربعة عشر مجلداً على طريقةهم ، ولى أصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي  
وتوفي عام ٣٧٠ . انظر : لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد ١٣٢٩ / ٥ / ٨٩ .  
الأعلام : ٢٧٣ / ٦ . (٢) د : ما . (٣) د : وأن .

(٤) انظر في الشواهد على ذلك : أمالي المرتضى : ٤١٩ / ١ ، وقد تولى المؤلف هنا شرح  
هذا الوجه الذى ذكره القاضي ، تقلا عن تفسير أبي مسلم .

﴿وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر﴾ كلام تخلل هاتين الجملتين ، مستقل بنفسه يدل على تنزيه سليمان ، وأن الشياطين كفروا وكذبوا بما كذبوا به عليه .

قال رحمه الله : ويجب تنزيه الملكين عن السحر والقول به وتعليمه ، فكيف يصح أن يحمل الكلام على خلاف ما ذكرته ؟ ، ويجب تنزيه الملكين عما حكته الشياطين ، كما يجب تنزيه سليمان عن ذلك ، وأن يقال في الملكين إنهما كالأنبياء في أنه ما نزل عليهما ولا أنزلا إلا الحق ، وما علما إلا الدين والشرع .

قال رحمه الله : وأراد بقوله ﴿فيتعلمون منهما﴾ يعني من السحر والكفر ولم يرد من الملكين ، «مأفرقون به بين المرء وزوجه» لأن الكفر والسحر قد يؤثران ذلك ، وأراد بهما جميعا : الطريقة التي تسمى كفراً و<sup>(١)</sup> سحراً ، على ما قدمنا القول فيه . وهذه الجملة تبين المراد في الآية ، وأنه لا يدل بظاهره على ما قالوه .

٤٧ - ولنا : وقوله عز وجل<sup>(٢)</sup> « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » [١٠٦] فجوز النسخ على الآية وهو الإبدال والإزالة<sup>(٣)</sup> وجوز النسيان عليهما<sup>(٤)</sup> ، وكل ذلك يدل على حدث<sup>(٥)</sup> الآية ؛ لأنها لو كانت قديمة لم يصح فيها ذلك .

وأن يأتي بخير منها يدل على أنها محدثة ، لأن القديم لا يوصف بأن القادر يأتي بخير منه .

(١) د : أو . (٢) ف : جل وعز (٣) ساقطة من : د (٤) لعل الأوضح : وجوز النسيان عليها . (٥) د : حدوث .

ومن وجه آخر : وهو أن أحد الشئيين إنما يكون خيراً من الآخر إذا كان أكثر نفعاً منه ، وذلك يستحيل على القديم ؛ لأن المنافع وما يؤدي إليها لا تكون إلا محدثة .

وقوله : ( أو مثليها ) يدل أيضاً على ذلك ؛ لأن مثل الشيء بالخيرية والمنفعة لا يكون إلا محدثاً<sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على ما تقدم ذكره ، فدخل في المقدور ، وقوله تعالى فيه من الاختصاص ما ليس لغيره ، على بعض الوجوه ، وذلك يمنع من كونه قديماً .

٤٨ — ورواية : وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [ ١٠٨ ] وهذا يدل على أن الكفر من فعله باختياره ، لأن ما يفعل فيه قد<sup>(٣)</sup> يضطر إليه ويمنع من خلافه ولا يوصف بأنه يتبدل أحدهما من الآخر ، « كما لا يقال اختار أحدهما على الآخر<sup>(٤)</sup> » .

وقوله تعالى : ( فقد ضل سواء السبيل ) يدل عليه ؛ لأنه لا يجوز أن يذمهم بذلك ويضيف الضلال إليهم والذهاب عن الطريق للمستقيم ، وهو الذي أوردوه ذلك وحملهم عليه .

(١) قال المؤلف رحمه الله : ( وكل ما ورد في كتاب الله عز وجل مما يدل على أن الله تعالى يغير القرآن أو بعضه ، أو يقدر عليه ، أو يبدله بغيره ، أو يقدر على مثله ، أو يأتي بمثله ، أو يجتزئ منه ، كقوله : ( لو كان البحر ممداداً ) الآية ، وقوله تعالى : ( ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده ) . وقوله عز وجل : ( مانسوخ من آية ) إلى ما شاكلها ، يدل على حدونه ، لأن كل هذه الصفات تستحيل على القديم تعالى . الفتي : ٧ ( خلق القرآن ) : ٨٩ . وانظر فيه الفصل الذي أبطل فيه القول بأنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام قديم : ٨٤ — ٩٤ .

(٢) تنمة الآية السابقة : ١٠٦ (٣) في د : وقد . (٤) ساقط من د .

٤٩ - رولته : وقال تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ يُرَدُّوا نَفْسَهُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [ ١٠٩ ] فإضافته ذلك إليهم وقطعه أن يضيفه إلى نفسه ، من أدل الدلالة على أن المعاصي لا تكون من قبله تعالى ، وأكَّد بتوبيخهم على ذلك بقوله : ( من بعد ما تبين لهم الحق<sup>(١)</sup> ) وذلك لا يصح لو كان من خلقه تعالى فيهم .

٥٠ - مسأله : قالوا : وقد ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الأبعاد والأعضاء ، فقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَنَّمْ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [ ١١٥ ] ومن حق المضاف أن يكون غير النضاف إليه في حقيقة اللغة ، فيجب أن يكون له تعالى وجه ، ولا يكون الوجه هو نفسه ! ! .  
والجواب عن ذلك : أن ظاهرها لا يصح لأحد التمسك به ، فلا بدّ ضرورة من العدول عنه ، لأنه يقتضى أن وجهه تعالى « في كل مكان<sup>(٢)</sup> » ، وذلك ما لا يصح القول به مع القول بالتجسيم ؛ لأنه لو كان جسمًا وله وجه وأعضاء فلا بد من أن يكون في جهة دون جهة<sup>(٣)</sup> ، ومن هذا الوجه دل شيوخنا بذلك على أن المراد به غير ظاهر الآية لما قال : ( فأينما تولوا فثم وجه الله ) . ولو أريد به الحقيقة لم يصح . فالمراد إذاً ذاته ، وقد يذكر الوجه ويراد<sup>(٤)</sup> به نفس الشيء ، كما يقال : هذا وجه الطريق ، ووجه الرأي<sup>(٥)</sup> .

(١) من تنمة الآية السابقة : ١٠٩ في النسخين : في مكان دون مكان .  
(٢) انظر فيما احتج به المحسنة لإثبات الوجه من الآيات والآثار ، وتأويلها على الوجه الصحيح : أساس التقديس للرازي : ١٤١ - ١٤٨ .  
(٣) د : والمراد .  
(٤) قال ابن قتيبة : ( وما يزداد في الكلام الوجه ، يقول الله عز وجل : ( ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والمعنى يريدون وجهه ) أى : يريدونه بالدعاء ، و( كل شيء هالك إلا وجهه ) أى : إلا هو . و( فأينما تولوا فثم وجه الله ) أى : فثم الله . وتأويل مشكور القرآن ، شرح وتحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، ص ١٩٨ .

وإنما بعث عز وجل المكلف بهذا الخطاب على أن يقصد بالعبادة طاعته والخضوع له والتقرب إليه ، ولا نعتبر الأماكن في هذا الباب . ونبه به على أن القبلة لا تدخل لها في صحة الصلاة ، وأنه متى اجتهد فصلى إلى أى جهة كان ، فهو مؤد لما كلف<sup>(١)</sup> ، مستحق للثواب عليه .

٥١ - سائرهم قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن كلامه قديم فقال : ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١١٧] فلو كان محدثاً لكان من جملة الأمر الذى قضاه وكان يجب أن يقول له : كن<sup>(٢)</sup> ، حتى يؤدي ذلك إلا ما لانهاية له ، وبطلان ذلك يوجب أنه قديم . وإذا صح في بعض كلامه ذلك ، صح مثله في سائرهم<sup>(٣)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ( وإذا قضى أمراً ) لا يدل على الخلق ؛ لأن القضاء إذا عُلّق بالشئ قد يتصرف على وجوه ، فمن أين التعلق بالظاهر ؟ .

وبعد ، فإن حقيقة « الأمر » هو قول القائل لغيره : افعَل ، وإنما يستعمل في سائر الأفعال توسعاً ، فإن تعلقوا بالظاهر فإنه يدل على أنه محدث القول الذى

(١) د : كلف به - (٢) د : كن فيكون -

(٣) أول ما استدلل به الأشعري في كتابه « اللمع » على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، قوله تعالى في سورة النمل - الآية ٤٠ - : ( إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ) . وقد عرض القاضى رحمه الله لاستدلالهم بمثل هذه الآيات في الجزء الخاص بخلاف القرآن من كتابه « المغنى » في ضمن أدلة متعددة لهم ، أوردها في باب شبههم في هذا الموضوع ، وجاء استدلالهم بهذه الآيات في الشبهة الخامسة ، وقد توسع هناك في نقاشهم ونقض استدلالهم . انظر اللمع بتصحيح الدكتور حموده غرابية / مصر ١٩٥٥ ، ص ٣٣ فابعدا . المغنى في أرباب التوحيد والعدل : ١٦٥/٧ - ١٧٥ .

هو الأمر ، بأن يقول له : كن ، ولا يدل على ما عداه من الحوادث .

وبعد ، فإن الظاهر يدل على أنه يقول له : كن ، وقد قضاءه ، فلا يدل على أنه يصير خالفاً بقوله : ( كن ) وذلك يمنع من تعلقهم به <sup>(١)</sup> ، بل يوجب تناقض الكلام ؛ لأن أوله يدل على أنه قد تقدم قضاؤه له ، وآخره يدل على أنه لا يكون إلا بعد أمر آخر .

وبعد ، فإن الظاهر يدل على أن ( كن ) التي هي الكاف والنون ، والكاف فيها متقدمة للنون ، فالنون فيها حادثة بعد الكاف ، هو الذي تسكون به الأشياء ، فيجب أن يكون ما هذا صورته قديماً . وهذا يوجب كونه قديماً محدثاً ؛ لأن توالي حدوث هذين الحرفين على ما بيناه - يوجب حدوثهما ، عما ذكره يوجب قدمهما ، وهذا محال .

وبوجب الاستحالة من وجه آخر : وهو أن النون إنما تتصل بالكاف على وجه يكون النطق به قولنا « كن » بأن يحدث بعده ، لأتهما لو حدثا معاً ، لم يكن بأن يقول : « كن » أولى من أن يقول : « كنك » ، وهذا يوجب كون النون حادثة ، فإن حدثت الكاف <sup>(٢)</sup> وحدها فقد تركوا الظاهر ، وإن حدث يكن آخر ، فالقول فيه وفي نونه كالقول في هذا ، وذلك يلزمهم مالا نهاية له . وإن قالوا : هي حادثة لأشياء <sup>(٣)</sup> ، فقد تركوا الظاهر . وكل هذا يبين جهل القوم في تعلقهم بذلك وأمثاله .

وإنما أراد تعالى بهذا الكلام أن يبين أنه في باب الافتدار واستحالة المنع عليه ، بخلاف سائر القادرين الذين يحتاجون إلى زمان في الأفعال ويصح

(١) ساقطة من د . (٢) د : بالكاف . (٣) د : لشيء .

«عليهم المنع»<sup>(١)</sup>، فقال: ﴿بديع السموات والأرض﴾ يعني: مخترعهما لاعلى مثال سبق، فإذا قضى أمراً فإنما يقول له: كن، فيكون، يعني: أنه يكون من دون تراخ ومعاناة ومشقة، وأنه في حدوثه بأيسر مدة بمنزلة قول القائل: (كن)، ولولا أن الأمر كذلك لما صح منه أن يفعل ما يقدر عليه إلا بـ (كن)؛ لأنه لا يجوز أن يحتاج هو في أفعاله إلى أمر يستغنى عنه.

والعرب قد تذكر القول تريد به سرعة الاستجابة<sup>(٢)</sup>، كما يقول قائلهم: وقالت له العينان: سمعاً وطاعة<sup>(٣)</sup>.

وكقول الشاعر: امتلا الحوض وقال قطني<sup>(٤)</sup>

وكقوله: تخبرني العينان ما الصدر كاتم

وقد قال تعالى في نظيره: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي صفة جهنم:

﴿وتقول هل من مزيد﴾<sup>(٦)</sup> وهذا بين.

٥٢ - مسأله: قالوا: ثم ذكر بعده - تعالى - ما يدل على أنه

الخالق لأفعال العباد، فقال<sup>(٧)</sup>: ﴿وَمَاذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [١٢٤] فبين أنه جعله بالصفة التي لها كان<sup>(٨)</sup>

(١) ف: المنع عليهم.

(٢) في د: الاستجابة.

(٣) في اللسان: «قلت له... بدون حرف الطف، وفي المغني: «وقالت»، والشطر الثاني للبيت كما في اللسان: «... وحدرنا كللر لما يثقب».

المغني للقاضي: ١٦٦/٧. لسان العرب: ٥٧٤/١١. طبع بيروت.

(٤) الشطر الثاني كما في المغني... سيلا رويداً قد ملأت بطني. والبيت - كما فيه -

غير منسوب في اللسان. المصدرين السابقين. وفي مقاييس اللغة لابن فارس: حسي رويداً قد ملأت بطني. وهو فيه وفي الشخص لابن سيده غير منسوب كذلك.

(٥) سورة فصلت: ١١ (١) سورة ق: ٢٠.

(٦) (٨) كان لنا.

(٧) ساقطة من د.

إماماً ، وهو ماعليه من الدين والإسلام والنزاهة والطهارة .

والجواب عن ذلك : أن « ظاهر الآية <sup>(١)</sup> » إنما يدل على أنه جعله إماماً ، ولم يذكر ماله صار كذلك ، فمن أين أن المراد به ما يختص بفعله دون ما يختص بفعل الله تعالى فيه ، مع علمنا أن الكلام يحتمل الأمرين على سواء ؟ .

والمراد بذلك : أنه تعالى جعله نبياً ، وكونه نبياً من فعله تعالى ؛ لأنه لولا إرساله تعالى له وإظهار المعجز « عليه لم يختص بذلك ، فما به صار نبياً من فعله تعالى ، وهو الذى جعله كذلك ، وصار إماماً من حيث كان نبياً ، فنحن متمسكون بالظاهر على هذا التأويل . وعلى أن الزام الغير التأسى به <sup>(٢)</sup> هو الذى له يكون إماماً ، وهذا أيضاً من فعله تعالى ، وإن كان لا يكون كذلك إلا بأفعاله .

ثم يقال للقوم : إن جعله تعالى <sup>(٣)</sup> إياه إماماً يقتضى التعظيم والتبجيل ، فكيف يصح أن يقال : إن ذلك من قبله تعالى ، ولو لم يكن هو الفاعل المختار لما يختص به من الطاعة والنزاهة والأحوال العظيمة ، لم يحسن أن يعظم بأن يحمل إماماً للناس .

ثم يقال لهم : إن الأنبياء إذا جعلهم تعالى أئمة وقادة ، فقد دل ذلك على أن العبد هو المختار ؛ لأنه تعالى إذا <sup>(٤)</sup> اضطرهم <sup>(٥)</sup> إلى الطاعة أو المعصية ، فسواء دعاهم النبي أم لا ، وسواء كان إماماً أم لم يكن ؛ لأن ذلك لا يؤثر في نفوذ إرادته <sup>(٦)</sup> إذا أراد . فإن أراد تعالى خلق الكفر فيهم فالدعاء والإنذار لا ينفع . وإن أراد خلق الإيمان فيهم فكمثل .

(١) د : ظاهره . (٢) ساقط من ف . (٣) ساقطة من د .  
(٤) د : ولن . (٥) أى العيد ، أو الناس . (٦) أى إرادته تعالى .

وبعد، فقد بين تعالى من <sup>(١)</sup> بعد بقوله : ﴿ لا ينال عهدى الظالمين ﴾ <sup>(٢)</sup> أن الإمامة يستحقها من ليس بظالم ، ولو كان لا اختيار للعبد ، كان الظالم وغيره بمنزلة في أن لا تأثير لقولهما فيما يختاره القديم تعالى « في العباد » <sup>(٣)</sup> ، وإنما يختلف حالهما إذا كان العبد يختار ، ففى كان النبي والإمام مختصاً بالطهارة والنزاهة كان المدعو إلى القبول أقرب ، وإذا كان ظالماً فى حال ، كان أبعد من القبول ، وهذا يقتضى أن العبد يختار لفعله ، ويتصرف فيه بحسب دواعيه ، ولو كان مابه صار إماماً من فعله ، لم يمتنع فى الكلام أن يقال : إن الله جعله كذلك ، إذا فعل المقدمات التى عندها <sup>(٤)</sup> اختص به ، كما يقول الوالد لولده إذا تأدب : إنى صيرتك أديباً ، إذا فعل به أسباب التأديب ، على ما قدمناه <sup>(٥)</sup> .

٥٣ — مسألة : قال : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الذى يخلق الإسلام فى قلب <sup>(٦)</sup> المسلم ، فقال <sup>(٧)</sup> : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [ ١٢٨ ] وهذا يدل على أنه الجاعل للمسلم مسلماً ، والؤمن مؤمناً .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أن المراد بهذا الإسلام الاستسلام والالتقياد ، من حيث أضافه إليه تعالى ؛ لأنه لا يقال فى الإسلام الذى يراد <sup>(٨)</sup> به العبادات أن فاعلها مسلم لله تعالى ، فهذا التقييد ينبى عما

(١) ساقطة من د .

(٢) تنمة الآية السابقة — ١٢٤ — قوله تعالى : ( قال ومن ذريتي ، قل لا ينال عهدى

الظالمين ) . (٣) ساقط من د . (٤) د : عندما .

(٥) نظر من ٤٦ — ٤٧ . وفى د : ما بيناه . (٦) ساقطة من د .

(٧) ساقطة من د . (٨) د : أراد .

ذكرناه ، والالتقياد له تعالى قد يكون بفعله ، وقد يكون بفعل العبد ، فليس في الظاهر لهم دلالة .

وبعد ، فإنه تعالى هو الفاعل لما عنده بصير العبد مسلماً من التأييد والمعونة والألطف ، فالداعي إذا دعا بذلك فانما يريد ما ذكرنا . كما أن الخبر منا بأنه صير ولده أديباً عالمًا ، يعنى أنه فعل ما عنده صار كذلك واختاره .

وبعد ، فاننا قد بينا أن الداعي إذا دعا بأمر من الأمور ، فإنما يحسن على شرائط ، فيجب أن يبين القوم أن الشرائط التي حسن عليها هذا الدعاء يقتضى ما ذكره .

ثم يقال للقوم : إذا كان الأمر كما تقولون ، فيجب أن لا يكون كون<sup>(١)</sup> المسلم مسلماً من مدائح ، فانه كاللون في بابه . ويقال لهم : إن كان تعالى يجعله مسلماً ، بمعنى أنه يخلق إسلامه ، فلا فائدة في قوله : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup> ﴾ لأن تعريف المناسك : الغرض به أن يفعلوه ، ولأن قبول التوبة إنما يكون فيه فائدة إذا كان منهم ومن قبلهم معاص فيتلافونها بالتوبة ، ويسألونه جل وعز قبولها .

وقد قال تعالى قبل ذلك : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا<sup>(٣)</sup> ﴾ فإن كان الإسلام وخلافه من قبله تعالى فلا فائدة في التقبل ؛ لأن التقبل معناه : أن يجازيهم على طاعتهم بالثواب والتعظيم ، وذلك لا يصح لو كان تعالى قد اضطرم إليه .

(١) ساقطة من ف . (٢) من تمة الآية السابقة .

(٣) قال تعالى : ( وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا . . . ) ،

وقوله تعالى من بعد : ﴿ ولقد اصطفيناه في الدنيا <sup>(١)</sup> ﴾ المراد به :  
قد اختصه بالوحي والإرسال ، فلا يصح أن يتعلقوا به في أن صلاحه من فعل  
الله تعالى .

٥٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يختص <sup>(٢)</sup> بعض  
عباده بالهدى ، فقال : ﴿ قُلِ اللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ  
مُسْتَقِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ولو كان قد هدى الكل لم يصح ذلك فيه ! !

والجواب عن ذلك : أن ظاهر إطلاق الهدى يقتضى الدلالة والبيان ،  
وهو الذى يختص تعالى بفعله ، وإذا هدى الكل صح وصفه بأنه يهدى من  
يشاء ، كما لو هدى البعض صح ذلك فيه ، فليس لهم في الظاهر تعلق .

وبعد ، فلو حمل على أن المراد به الثواب الذى يختص به تعالى من قد آمن  
واهتدى لم يمتنع ذلك ولم يخالف الظاهر ، وذكر الصراط المستقيم فى الآية  
يدل على أن المراد بالهدى الدلالة والتعريف ، وعلى أن المراد به الأخذ بهم إلى  
طريق الجنة ، وقد بينا القول فى ذلك من قبل <sup>(٤)</sup> .

٥٥ — وأما قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ <sup>(٥)</sup> فيجب  
أن يكون المراد به ما قدمناه من قبل ، فليس لهم أن يتعلقوا به فى أنه الذى

(١) قال تعالى ( ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه فى الدنيا  
ولأنه فى الآخرة لمن الصالحين ) . الآية ١٣٠ .

(٢) ف : يخص .

(٣) من الآية : ١٤٢ ، وفى النسختين : وثله ! . (٤) راجع الفقرة : ٢٢ .

(٥) قال تعالى : ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول  
عليكم شهيدا ، وما جعلنا القبلة التى كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه  
ولأن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله وما كان الله ليضل عن إيمانكم إن الله بالناس  
لمرؤف رحيم ) الآية ١٤٣ .

يَخْلُقُ فِيهِمْ مَا يَصِيرُونَ مطيعين و<sup>(١)</sup> متمسكين بالأمور التي يكون لها كل واحد منهم عدلاً خياراً .

٥٦ - مسألة: ثم ذكر تعالى بعده<sup>(٢)</sup> ما يدل على أن الهدى هو الإيمان ، فإنه<sup>(٣)</sup> خص بها المؤمن فقال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ فجعل الصلاة شاقة إلا على المؤمن ، وجعل المؤمن مخصوصاً بأنه قد هداه .

والجواب عن ذلك : أنا لا نمتنع من القول بأنه تعالى هدى المؤمن ، وإن كان قد هدى غيره ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر ، وقد بينا شرح ذلك<sup>(٤)</sup> .

والمراد بهذه الآية أنها شاقة صعبة ، إلا على من أَلِفَهَا واعتادها وتصور ما أعد له من ثوابها ، فلما كان هذا الوصف يختص به المؤمن المستحق للثواب جاز أن يقول تعالى : إنها كبيرة إلا على من هداه<sup>(٥)</sup> إلى الثواب .

ثم يقال للقوم : إن كانت الصلاة من خلقه فيهم فلم صارت تشق على قوم<sup>(٦)</sup> دون غيرهم ، وهل هذا القول إلا بمنزلة القول بأن اللون « والصفة والهيئة »<sup>(٧)</sup> يشق على بعض دون بعض ؟ وهذا يدل على أنها من فعل العبد ، فإذا استشعر ماله فيها من المنفعة سهلت ، وإذا لم يكن كذلك وقَلَّ اعتياده لها صعبت .

(١) ساقطة من د (٢) ساقطة من د (٣) ساقطة من د (٤) انظر الفقرة : ١٦  
(٥) د : هدى (٦) ف : القوم (٧) ف : والهيئة والصحة .

٥٧ — وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> يدل على أن الإيمان من فعلهم لمكان الإضافة ، ولأنهم قد استحقوا بها الثواب ، فبين أن الله ورود نسخ القبلة على الصلاة لا يوجب تضييعها .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ عقيب ذلك ، يدل على أن هذه الأفعال من قبلهم يستحقون عليها الجزاء ، وأنه تعالى مع رأفته ورحمته . وأنواع تفضله لا يجوز أن يبطل على العبد عمله .

٥٨ — مسألة: قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى في مكان ، فقال : ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [ ١٥٦ ] والرجوع إليه يوجب أنه في مكان !

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أنه قد يقال : رجع أمر زيد إلى فلان ، إذا صار هو المتولى للنظر فيه <sup>(٢)</sup> ، وإنا رجعنا إلى الحاكم ، إذا عدلوا عن التوسط . وجملوه هو الناظر في أمرهم ، فقوله : ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ هو تسليم له فيما يفعله من المصالح ؛ لأن العبد يلزمه فيما يخلقه تعالى فيه أن يستسلم وينقاد ، وهذا القول ينبىء عن هذا المعنى .

وقوله : ﴿وإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ المراد به أنا نرجع إلى حيث لا يتولى .

(١) انظر الآية السابقة : ١٤٣ . والمعتزلة يستدلون بهذه الآية على أن الإيمان ليس مجرد القول باللسان أو التصديق بالقلب ، بل لابد فيه من العمل ؛ لأن الآية نزلت في صلاة المسلمين إلى بيت المقدس بعد أن حُلولوا عنه إلى الكعبة ، فقالوا : كيف بمن مات من إخواننا قبل ذلك وهم يصلون إلى بيت المقدس ، وكيف بأعمالنا التي كنا نعمل في قبلتنا ، فأُنزل الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ انظر الطبري ١٧/٢ .

(٢) انظر الفقرة : ٣٠ .

الحكم سواء ؛ لأنه تعالى في دار الدنيا قد ملك غيره الأحكام ، وفي الآخرة يختص تعالى بأمر عباده .

ثم يقال للقوم : لو كان في مكان يرجع إليه لوجب كونه محدثاً ، على ما بيناه من قبل <sup>(١)</sup> ، ولوجب أن لا يصبح أن يفعل إلا في مكانه وفيما قاربه .

ولو كان المراد ما قالوه لم يكن هذا القول تسلياً لمن نزلت به المصيبة <sup>(٢)</sup> ، وإنما يختص بذلك متى أريد به المعنى الذي قلناه بأن « يتصور كل واحد أنه <sup>(٣)</sup> ينزل به الموت ، وأنه يرجع <sup>(٤)</sup> إلى الله تعالى وإلى الآخرة على ما بيناه .

ثم يقال لهم : إن <sup>(٥)</sup> كان المراد ما قلتم ، فكيف جملة الله تأديباً لمن يختص بالمصيبة دون غيره ، وحال الجميع سواء معه تعالى إذا كان في مكان ؟

ويقال للمجبرة : إن كان الكفر من قبله تعالى ، فيجب أن يكون أعظم في المصيبة من سائر ما ينزل بالمرء من موت حيم وقريب ، فكيف يجب أن يجعل هذا القول سلوة له ؟!

٥٩ — صائفة : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكافر كالمؤمن من الإيمان ، فقال : « وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ » [١٧١] .

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل ، فإننا <sup>(٦)</sup> قد بينا أن المراد بذلك تشبيه

(١) انظر النقرة : ٢٣ .

(٢) الآية ١٥٥ قوله تعالى : ( وَلْيَلْوِكُمْ بِشْيءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ) .

(٣) د : تصوره لأحد أنه . (٤) د : يرجع آخرها .

(٥) د : إذا . (٦) ف : بأننا

حالمهم ؛ لشدة تمسكهم بالكفر وإخراجهم أنفسهم « من أن <sup>(١)</sup> ينتفعوا بما <sup>(٢)</sup> يسمعون ويصرون ، من أن يكونوا بمنزلة السميع البصير ، وبيننا شواهد ذلك <sup>(٣)</sup> .

وهذه الآية تدل على ما قلناه ؛ لأنه تعالى جعل مثلهم كمثل الناعق والمنعوق <sup>(٤)</sup> ، وجعل سبيلهم سبيل الأعم ، ونبه بذلك على أنهم ليسوا بهذه الصفة ، وأن المراد بذلك عدوهم عن طريقة الانتفاع بما كلفوه <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ فهم لا يعقلون ﴾ عقيب ذلك يدل عليه ؛ لأن المراد به لو كان التحقيق ، وقد يكون الأعم والأبكم عاقلاً ، لم يكن لذلك تعلق بما تقدم ، ومتى حُمل على معنى التشبيه كان له به تعلق .

ثم يقال للقوم : إن كان ظاهر الآية على ما قلتم ، فيجب أن يكون الكافر معذوراً إذا كان الله عز وجل قد منعه عن الإيمان كما منع الأعم عن استماع الصوت ، ولوجب ألا يذم ولا يوبخ ، وهذا القول من الله توبيخه وذم .

٦٠ - ورواه : وقوله تعالى <sup>(٦)</sup> ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

(١) ساقطة من د . (٢) ف : بمالا (٣) انظر النقرة ١٨ .

(٤) أى : والمنعوق به ، من الغم تُنادى فتسمع ولا تعقل ما يقال لها ، وقد شُبهوا بها . والناعق هو الراعي ، والمعنى : ومثل الذين كفروا كمثل الغم التي لا تفهم نداء الناعق ، فأضاف الله تعالى المثل الثاني إلى الناعق ، وهو في المعنى مضاف إلى المنعوق به ، على مذهب العرب في القديم والتأخير لموضح المعنى ، وفي الآية وجوه أخرى . انظر المبرِّد : ( ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ) بتحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة م : ٣٥ . الطبرى : ٧٩/٢ - ٨٢ . أمالي المرتضى : ٢١٥/١ - ٢١٨ والأظهر في النسخ أنه الصياح بالغم وحدها ، وقال بعضهم : نَعَقَ يَنْعِقُ ، بالغم والإبل والبقر . المصدر السابق .

(٥) د : كانوا . (٦) ف : قوله .

وَسَيَكُنِ <sup>(١)</sup> فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ <sup>(٢)</sup> ﴿ فبين تعالى بذلك أن من أطاق ذلك فعليه الفدية ، فلا يخلو من أن يريد : من أطاقه وفعله <sup>(٣)</sup> ، أو من أطاقه فلم يفعله . وقد علمنا أن فاعل الصوم لافدية عليه ، فالمراد هو الثانى ، وذلك يدل على أن من لا يصوم قد يطيق الصوم ، وهذا يدل على أن القدرة <sup>(٤)</sup> قبل الفعل ، وأن العاصى يقدر على الإيمان .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ يدل على أنه متمكن من أن يفعل الصوم وإن لم يفعله وعدل عنه إلى الفدية ، ولذلك قال بعده : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ومن لا يمكنه إلا الصوم لا يصح أن بوصف بذلك .

٦١ - سورة افرى : وقال تعالى : <sup>(٥)</sup> ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَتْيَامٍ أُخْرَى ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ <sup>(٦)</sup> ﴾ فبين « عز وجل أنه <sup>(٧)</sup> لا يريد العسر » الذى يحتمل المشقة فى الصوم <sup>(٨)</sup> ، وأنه يريد اليسر الذى هو الإفطار . وقد علمنا أن فى الناس من يتحمل المشقة ويفعل الصوم ، وقد بين تعالى أنه لا يريد ذلك . فذلك يدل على أن فى أفعال العباد ما لم يرده تعالى إذا لم يكن طاعة ، ولهذا ، قال صلى الله عليه ،

(١) فى النسختين : مساكين .

(٢) من الآية ١٨٤ ، وتتمتها : ( وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ) .

(٣) د : فعله . (٤) فى د : القدرة . وانظر : الفقرة ١٣ .

(٥) د : عز وجل .

(٦) من الآية ١٨٥ ، وفى النسختين : فمن كان . وفى : ف(فمن كان منكم)

(٧) د : أنه عز وجل .

(٨) د : الذى هو تحمّل المشقة ويفعل الصوم .

فيمَن يتحمل المشقة المؤذنة بالمَخُوف: <sup>(١)</sup> «ليس من البر الصيام في السفر» <sup>(٢)</sup>.  
ومن وجه آخر ، وهو أنه تعالى إذا آمن علينا بأنه لا يريد بنا العسر الذي  
هو تحمل المشقة بالصوم : رحمةً بنا ورأفةً ، فكيف يجوز أن نتصور أنه يريد  
مع ذلك بالعبد أن يكفر ويخلد بين أطباق النيران ؟ . ولو أن أحدنا أقبل على  
ولده فقال : لا أريد منك مع إشفاق عليكَ أن تنصرف في أيام القيظ ، لم يجوز  
أن يتصور مع ذلك أنه يريد أن يمزقه بالنار ، وهذا مما ياباه العقل ! .

ويمكن أن يستدل بظاهر الآية فيقال : إنه تعالى أطلق الكلام فقال :  
﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ . وإن كان عقيب ذكر الصوم .  
ولا يجب في الكلام للنطاق المستقل بنفسه أن يحمل على سببه <sup>(٣)</sup> ، وإطلاقه  
يقتضى أنه تعالى لا يريد بنا العسر على كل وجه . ولو أراد الكفر والمعاصي  
لكان قد أراد ذلك ؛ لأنه أعظم ما يوصف بذلك ، لأن العسر هو الذي يضر ،  
أو يؤدي إلى مضرة عظيمة ، وليس في جملة الأفعال أعظم في هذا الباب  
من الكفر .

#### (١) ف : الخوف .

(٢) سقط من قوله : « من البر » . والحديث في البخارى من رواية جابر بن عبد الله  
رضي الله عنه ، بلفظ : ( ليس من البر الصوم في السفر ) . قال جابر : كان رسول الله صلى عليه  
وسلم في سفر فرأى رجلاً ورجلاً قد ظُئِل عليه ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : صائم ، فقال :  
( ليس من البر . . . ) الحديث . صحيح البخارى في كتاب الصوم : ٣/٣٤ ، طبع يولاق  
وأخرجه مسلم برواية جابر ، من طريق واحد ، بلفظ : ( ليس البر أن تصوموا في السفر )  
مسلم بشرح النووي : ٧/٢٣٣ ، الطبعة الأولى ١٣٤٧ . ورواية المؤلف ذكرها أبو  
عيسى الترمذى في جامعه ، وقال : حديث جابر حسن صحيح الترمذى بشرح ابن العربى :  
٣/٢٣١ ، الطبعة الأولى ١٣٥٠ مصر .

(٣) في د : تسببه ، واظفر ما استدلل به القاضى على : ( أنه تعالى يريد جميع ما أمر به  
ورغب فيه من انبادات ، وأنه لا يريد شيئاً من القبايح بل يكرها ) المتن : ٦ المجلد الثانى  
٢١٨-٢٥٥ ، حيث جاءت الآية المذكورة دليلاً على هذا ، ص : ٢٤٨-٢٤٩ .

٦٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد الفساد ، فقال :

﴿ قَمِنَ اُعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اُعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>

والجواب عن ذلك : أن ظاهر هذه الآية يدل على أنه يأمر بالفساد والاعتداء ، وليس ذلك بمذهب لأحد ، لأن من يجوز أن يريد الفساد لا يجوز أن يأمر به ويبيحه .

والمراد بذلك : أنه أمرنا بالجأزة على الاعتداء والانتصاف من المعتدى ، وأجرى الاسم عليه على سبيل المجاز ، على ما قد بيناه من قبل<sup>(٢)</sup> .

ثم يقال للقوم : يجب على قولكم أن يكون تعالى فعل الاعتداء أولاً ثم فعله ثانياً ، وما حلّ هذا الحل لا يكون حسناً ، ولا يصح كونه جزاء ومقابلة .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ يدل على أنه أمر فيما تقدم بالجأزة وأن لا يتجاوز المكلف ذلك إلى المحذور فلا يكون متقياً . وقد بينا أن الأمر والنهي ، والمدح ، والذم ، والتوبيخ ، واللوم ، والاستنباط ، والثواب ، والعقاب ، والوعظ ، والإنذار ، وسائر ما في القرآن من ذلك ، لا يصح إلا إذا قيل : إن العبد يفعل ويختار فيختص بهذه الأحكام .

٦٣ - مسألة : وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾

لا تعلق للمشبهة به<sup>(٣)</sup> ، لأنه إما أراد : أنه معه في معونته وتأييده وإثابته وحفظه في هذه الوجوه ، والدفع عنه ، ولذلك خص به المتقين .

٦٤ - مسألة : وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾

﴿ وَأَخْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [١٩٥] من أوضح ما يدل على الدليل ، لأنه

(١) قال تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام والضمرات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا الله ، واعلموا أن الله مع المتقين ) سورة البقرة : ١٩٤ .

(٢) انظر الفقرة : ٢٠ .

(٣) في د : للميشة .

تعالى إن صيرهم كفاراً أو خلق فيهم المعاصي وما يؤدي إلى الهلاك ، كيف يصح أن ينهأهم عن ذلك ؟ وكيف يصح - على طريق الإنعام - أن يقول ذلك ، وهو الذي يطرحهم في المهالك ؟!

وكيف يقول تعالى : ﴿ وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾ وهو الذي خلق الإحسان ؟ ومحبهته للإساءة والفساد تنعدم كمحبة الإحسان ؛ لأن المحبة هي الإرادة ، ولذلك كل ما <sup>(١)</sup> أحبه الإنسان فقد أراده ، وكل ما <sup>(٢)</sup> أراد ، فقد أحبه ، ما لم يستعمل في إحدى اللفظتين على جهة الاتساع ، فليس لأحد أن يجعل المراد بالمحبة المدح أو ما يجري مجراه <sup>(٣)</sup> .

٦٥ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الحي والذهاب <sup>(٤)</sup> ، فقال : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ » [٢١٠]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام لا يصح أن يقول به قوم ؛ لأنه يوجب أنه تعالى يأتيهم في ظلل من الغمام ، بمعنى أنه مكان له وظرف ، وهذا يوجب أنه أصغر من الظل والظل أعظم ، وبوجب أن تكون الملائكة معه في الظل ؛ لمكان العطف . وذلك يوجب اجتماعه والملائكة في الظل ،

(١) في د : « كلما » في الموضعين .

(٢) قال القاضي . « اعلم أن الحب لو كان له ، بكونه محباً ، صفة سوى كونه مريداً ، لوجب أن يعلمها من نفسه ، أو يصل إلى ذلك بدليل ، وفي بطلان ذلك دلالة على أن حال الحب هو حال المريد ، ولذلك متى أراد الشيء أحبه ، ومتى أحبه أراده ، ولو كان أحداً غير الآخر لامتنع كونه محباً لما يريد ، أو مريداً لما يحب على بعض الوجوه » وقد عقد في المعنى ٦ - فصلاً « في أن المحبة والرضا والاختيار والولاية ترجع إلى الإرادة وما يتصل بذلك » ناقش فيه قول من قال : إن الله تعالى لا يجب كونه محباً لما يريد ، وانتهى إلى القول : بأنه تعالى إذا صح كونه مريداً فيجب كونه محباً ، وكل ما صح أن يريد تعالى صح أن يحبه ، وكل ما أوجب تبع محبته ، أوجب تبع لارائه .

انظر المعنى : الجزء السادس ( الإرادة ) ص : ٥١ . فابدها

(٣) ف : والزوال .

وليس ذلك مما يقوله القوم ، ومتى تأولوه على وجه فقد زالوا عن الظاهر . ومن حمل ذلك على حقيقته فلا بد من أن يعترف فيه تعالى بأنه جسم مؤلف مصور ، وذلك يوجب فيه الحدوث ، على ما قدمناه من قبل <sup>(١)</sup> .

والإراد بذلك عندنا: أن متعملي أمره يأتون على هذا الوجه ، وقد بين ذلك في سورة النحل فقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ <sup>(٢)</sup> ﴾ ونبه بذلك على أنه ذكر نفسه في هذا الموضع وأراد أمره ، ولو صح حمل ذلك على ظاهره لوجب مثله في قوله تعالى : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ <sup>(٣)</sup> ﴾ وفيما شاكلة من آى التشبيه .

٦٦ - مسألة: قالوا : ثم ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أنه المزيّن للكفر وغيره ، فقال : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [ ٢١٢ ] وهذا هو الذى نقول .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يدل على أن ذلك زُيِّن ، ولم يذكر الفاعل له ، وقد بينا أن ذكر الفعل مع حذف ذكر الفاعل لا يدل على من الفاعل فى الحقيقة <sup>(٤)</sup> .

وبعد ، فإن ظاهره يدل على أنه زُيِّن لهم الحياة ، ولا يمتنع أن يُزَيَّن للإنسان أحوال الدنيا ، وما يوجب امتداد حياته ؛ لأن ذلك قد يكون من الباحات .

(٣) سورة النحل : ٢٦ م

(٢) سورة النحل : ٢٣

(١) اظر الفقرة : ٢٣

(٤) اظر الفقرة : ٤٥

واللرراد بذلك عند شيوخنا رحمهم الله ، أن الكفارهم الذين زينوا لأنفسهم ، وزين بعضهم لبعض ، وزين الشيطان ذلك ، ولذلك قال من بعد : ﴿ وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا <sup>(١)</sup> ﴾ ، وذلك يدل على أنهم زينوا ما هم عليه ، وأنه من شدة تمسكهم بهذه الأمور سخروا من الذين آمنوا واتقوا وتهاونوا بهم ، من حيث زهدوا في الدنيا وقلّ ركونهم إليها <sup>(٢)</sup> وتمسكهم بأحوالها .

٦٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أنه خصّ المؤمنين بالهدى دون غيره ، فقال : ﴿ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

والجواب عن ذلك : قد تقدم أننا قد بينا أن تخصيصه المؤمنين بأنه هداة لا يدل على أنه لم يهد غيره <sup>(٤)</sup> ، وإنما خصه ؛ لأنه الذي انتفع بالهدى دون غيره ، « وبيننا أنه قد <sup>(٥)</sup> يخصّ المؤمن بالهدى الذي هو بمعنى الثواب ، أو طريقه المؤدى إليه ، إلا أن المراد في هذا الموضع : الدلالة ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ولذلك علق الهدى بالحق فيما اختلفوا فيه .

٦٨ - ورلة <sup>(٦)</sup> : وقوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ <sup>(٧)</sup> ﴾ يدل على أنه لم يشأ إعنتهم ؛ لأن هذه اللفظة إذا دخلت في الكلام أنبأت عن

(١) من تنمة الآية السابقة : زين للذين كانوا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا . . . . . الآية . (٢) ساقطة من د .

(٣) من الآية ٢١٣ ، وبعده : « والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » .

(٤) انظر الفقرة : (١٦) ، والفقرة : (٥٧) .

(٥) د : وقد بينا أنه . (٦) ساقطة من : ف .

(٧) من الآية ٢٢٠ .

خلاف ما يأتي بعدها ، فإن جاء بعدها إثبات فالمراد النفي ، وإن جاء النفي <sup>(١)</sup> فالمراد الإثبات ، ولذلك لا يجوز أن يقول أحدا : لو كان زيد عندنا لأكلنا <sup>(٢)</sup> إلا وزيد ليس عنده ، فإذا صح ذلك دل ظاهر الكلام على أنه تعالى لم يشأ <sup>(٣)</sup> إعنائهم ، ولو كان قد أراد الكفر وسائر المعاصي لكان قد شاء ذلك لا محالة .

والإعنائات : هو ما يؤدي إلى الضرر على وجه مخصوص ، فإذا كان عندهم أنه تعالى قد أراد جميع ما يقع من ذلك ، فكيف يصح أن ينفي أن يكون شائئاً له ؟ وهذا يدل على نفي المشيئة من كل وجه ؛ لأن هذا حق الكلام إذا دل على النفي .

ولا يجزى مجرى قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وإلى ما شاكله ؛ لأن ذلك في الإثبات إنما يدل على أنه قد شاء ، ولا يستغفر جميع وجوه المشيئة ، وهذا بين في اللغة في الفرق بين النفي والإثبات .

٦٩ - ورواه لنا : وهو قوله عز وجل : ﴿ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْغَفْرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> يدل على أنه إنما <sup>(٦)</sup> أراد من عباده ما يؤدبهم <sup>(٧)</sup> إلى الجنة ؛ لأن الدعاء إنما يفارق التهديد دون غيره ؛ لأن الداعي يريد مادعا إليه ، ولا يفارقه بالصيغة ؛ لأنها قد تكون واحدة .

٧٠ - وقوله تعالى : ﴿ وَبَيِّنْ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ يدل على أنه

(١) ساقطة من : د . (٢) ساقطة من د . (٣) د : يرد .  
(٤) سورة الإنسان : ٣٠ ، النكور : ٢٩ . وفي الأصل : يشاءون .  
(٥) من الآية : ٢٢١ ، وبعده : « ... باذنه وبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » .  
(٦) ساقطة من : ف . (٧) د : ما يدعوم .

يريد بالبين أن يتذكروا ، ولا يريد ممن يعصى في ذلك الإعراض وترك التذكر وإن كان ذلك مما « يقع »<sup>(١)</sup>.

٧١ — وقوله عز وجل بعد ذلك ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [ ٢٢٢ ] يدل على أنه يريد التوبة والطاعة دون المعاصي ، ولذلك خصهم بأنه يحبهم دون غيرهم . ولا فرق بين أن تحمل الحبة للتائب على أنها محبة لفعله ، على ما يقوله أبو علي ، وبين أن يحمل الأمر على أن الحبة هي المحبة لتعظيمه ورفعته ؛ لأن ذلك أيضاً يدل على أنه يريد منهم الأمور التي عندها يحب تعظيمهم وتبجيلهم .

٧٢ — وأما قوله عز وجل : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَكُمْ مُلَاقُوهُ﴾ [ ٢٢٣ ] فقد بينا الكلام في نظيره على الشبهة<sup>(٢)</sup> .

٧٣ — وروية : قوله عز وجل : «لَا يَأْخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ» [ ٢٢٥ ] يدل على أن هذه الأفعال من قبلهم ؛ لأنه لا يجوز أن تؤخذ بما تعمّدناه ، ولا تؤخذ بخلافه ، إلا وذلك الفعل لنا . ولو كان هو الذي خلق فينا لكان حال الكل سواء في هذا الوجه . وكان يجب في اللغو ألا يكون لغواً ؛ لأن فاعله قد أراده وقصده ، ولا يتغير حاله بصفة المفعول فيه ؛ ألا ترى أن أحداً إذا تعمد ضرب المجنون والساهي لم يكن الضرب لغواً لحال المفعول به .

وهذه الآية تدل على أن أفعال القلوب كأفعال الجوارح ، وأنها يستحق بها

(١) يبدأ من هنا خرم في النسخة (د) بمقدار ورقة واحدة .

(٢) انظر الفقرة (٣٠) .

«العقاب بخلاف ما يظنه بعضهم أنه إذا لم ينصف إليهما فعل الجارحة لم يؤخذ المرء عليها . ولو قلبت القضية على القوم فقليل : إن أفعال القلوب تؤخذ بها ؛ لأنها إذا انفردت استحق الذم . ولو انفرد فعل الجارحة عن فعل القلب - حتى لا يكون به عالماً ولا إليه قاصداً لم يستحق ذلك - لكان أقرب . وأفعال الجوارح تفتقر إلى أفعال القلوب في تعلق المدح والذم بها ، وأفعال القلوب لا تفتقر إليها في ذلك فكيف يصح ما قالوه ؟ (١) .

وما روى عن النبي صلى الله عليه أنه قال : « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به نفسها ما لم تعمل به » (٢) ، لا يصح لهم التعلق به في ذلك ؛ لأن ظاهره إنما يقتضي أنه قد تجاوز عن أمته في أمر مخصوص ، وهو حديث النفس . فالظاهر إنما يريد به الخبر دون الإرادة والاعتقاد ، ولا يؤخذ الإنسان بأن يتصور الشيء ويتصور الخبر عنه .

ويحتمل أن يراد بذلك الخواطر التي تخطر من قبل الغير ، لأن ذلك قد يوصف بأنه حديث النفس ، ولذلك قال : « ما لم تعمل به » . ولو كان الأول عملاً لما اتسق ظاهر الكلام .

ويحتمل أن يريد به : تجاوز عن ذلك ؛ لأن المعلوم أنه يقع في حكم الصفات إذا لم ينضم إليه المعاصي ، ولو كان من الباب الذي لا يؤخذ به لم يكن لقوله « تجاوز عن أمتي » معنى ؛ لأن ذلك إنما يصح في المعاصي التي عرض فيها ما يقتضي التجاوز عنها . ولولا العارض لكان فاعلها مؤاخذاً بها وهذا بين (٣) .

(١) فيما ذكره القاضي هنا لإيضاح وشرح لما أوجزه في الفقرة (٩٣) .

(٢) حديث صحيح رواه أبو هريرة مرفوعاً ( فتح الباري ١١/٢٧٥ )

(٣) راجع فتح الباري : ١١/٢٧٤ - ٢٧٥ .

٧٤ - ولما : وهو قوله عز وجل : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » إلى قوله : « لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا » <sup>(١)</sup> يدل على بطلان قول القوم في أنه تعالى قد كلف الكفر الإيمان ولم يقدره عليه ولا أوجد له السبيل إليه ، بل خلق فيه الكفر والقدرة الموجبة للكفر والإرادة له ؛ لأنه لو كان كذلك لكان قد كلف الإيمان عندهم وليس في طوقه . والمؤمن قد كلف ترك الكفر وليس في طوقه وعندهم أن النهي كالأمر في أنه تكليف ، فالطائع قد كلف أن لا يعصى وليس ذلك في طوقه وقد بينا أن خروج القول على سبب ، لا يوجب قصره عليه إذا كان مما يستقل بنفسه <sup>(٢)</sup> ، ويجرى على العموم لو كان منفرداً .

٧٥ - وقوله عز وجل من بعد : « وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَىٰ أَلَمٍ زَبِيرٍ قَدَرَهُ » [ ٢٣٦ ] يدل أيضاً على ذلك ؛ لأنه إنما كلف كل واحد بقدر طاقته . ولوصح أن يكلف تعالى مالا <sup>(٣)</sup> يعاق ، كان لا يمتنع أن يكلف المقتر ما كلف الموسع .

٧٦ - صارت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن اكتساب العباد من فعله <sup>(٤)</sup> ، فقال : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ ﴾ <sup>(٥)</sup> . فنجبر بأن ما أوتيته من

(١) قال تعالى : والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، ولا تكلف نفس إلا وسعها ( ٠٠٠ ) الآية ٢٣٣ .

(٢) بيانه في أصول الفقه ، والقاعدة معروفة .

(٣) هنا يتهمي الحرم في النسخة ( د ) .

(٤) ف : فعلهم .

(٥) قال تعالى : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ ، قالوا : أتى يكون له الملك علينا ، ونحن أحق بالملك منه ، ولم يؤت سعة من المال قال : إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم ، والله يؤتي مملكته من يشاء والله واسع عليم ( الآية ٢٤٧ )

الملك هو من قبله تعالى (١) .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى المختص بأنه يملك كل واحد ما يتعلق بالنعم والأرزاق ؛ لأن الرزق عندنا منحة (٢) من الله وفضل ، وليس من قبل الإنسان ؛ لأن أحوال الناس تختلف فيه ، فمن مقدم في العمل مؤخر في الرزق ، ومن متأخر في العمل متقدم في الرزق ؛ لأنه يقع باختلاف إرادته وقصده (٣) ، فقد يرزق عنواً من غير قصده بميراث و هبة ، وقد يتكلف طلبه ويُجرمه ، فإذا صح ذلك علم أنه من الله تعالى .

فاسئنا ننكر أن يكون تعالى يؤتي طالوت ماخصه به من صنوف النعم ، بل لانفكر أن يصطفيه ويخصه بالملك الذي هو نفاذ الأمر والتدبير في الغير ؛ لأن ذلك لا يتمتع عندنا في غير الأنبياء صلوات الله عليهم ، فليس لهم في ظاهر الآية متعلق .

٧٧ — وقوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ ﴾ (٤) اختاف (٥)

القول فيه !!

٧٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن غلبة بعض العباد

لبعض من قبله تعالى ، فقال : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٦) .

(١) ساقطة من ف . (٢) في د : بحجة . (٣) ساقطة من ف .

(٤) قال تعالى — في قصة طالوت — : ﴿ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٥) .

(٥) كذا في الأصل ، ولكن المؤلف لم يفصل شيئاً من هذه الأقوال ، وربما كان

المراد . مضى القول فيه ، ولعل قوله « اختلف » مصحف عن « تخلف » بمعنى ، مضى .

بدليل تقدم شرح موضوع الملافة بالنسبة لله عز وجل . انظر فيما مضى الفقرة : ٣٠ .

(٦) من الآية : ٢٤٩ انظر الهامش رقم ٤ .

والجواب عن ذلك : أن الإذن لا يدل بظاهره على أن المراد به (١) الخلق ، وإما يراد به الأمر أو (٢) التخليّة والإطلاق أو (٣) العلم ، ولا خلاف أنه تعالى لا يجوز أن يريد به (٣) الأمر إذا كانت الغلبة معصية ؛ لأنه تعالى لا يأمر بها عند الجميع ، فيجب أن تحمل على الوجهين الآخرين ، وإن كانت الغلبة طاعة صح حمله على الوجوه الثلاثة .

٧٩ - حاشية : قالوا : (٤) ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الصبر وتثبيت القدم وما شاكله « مما يفعله (٥) المقاتل من قبله تعالى فقال : « وَلَمَّا بَرَزُوا لِجُلُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا : رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » [ ٢٥٠ ] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن سؤال السائل لا يدل على أن المسئول يفعل ذلك ، ولا يدل أيضاً (٦) على أنه يحسن منه أن يفعل ما يقتضيه ظاهره ؛ لأنه إنما يحسن بشرط مظهر أو مضمّر ، وكشفنا القول فيه (٧) .

والمراد بذلك : أنهم سألوا الله تعالى أن يفعل من الألفاظ ما يقوى نفوسهم ويقضى منهم بالصبر . وأن يتفضل « بما يعينهم (٨) على تثبيت أقدامهم ، من أمور يفعلها فيهم أو فيمن نأواهم ، وأن يفعل ما يؤدي إلى ظفرهم ونصرتهم .

ثم يقال للقوم : إن مدحه لهم بالانقطاع إليه تعالى في هذه الأدعية ، يدل على أن هذه الأمور تقع باختيارهم ، عند مقدمات من قبله تعالى ، فلو كان كل

(٣) ساقطة من د .

(٢) ف ؛ و .

(١) ساقطة من د .

(٦) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د .

(٤) د : قال .

(٨) د ؛ يعينهم .

(٧) انظر الفقرة ١٣ .

ذلك من قبله لم يكن لهم فيه فضل<sup>(١)</sup> ، ولما لحقهم المشقة بالصبر ، ولما اختصوا بالظفر والنصرة ، بل كان يجب أن يكون تعالى نصر بعضاً على بعض بفعل<sup>(٢)</sup> يفعله في الفريقين .

٨٠ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه تعالى يريد القتال الواقع بين الكافر<sup>(٣)</sup> والمؤمن ، فقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا ، فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ<sup>(٤)</sup> 》 .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ 》 ، إنما يدل على أنه لم يشأ ذلك ، ولا يدل على أنه قد شاء خلافه .

والمراد بذلك « عند شيخنا أبي علي رحمه الله<sup>(٥)</sup> ، أنه لو شاء أن لا يجعلهم بصفات المكلفين ما اقتتلوا ؛ لأن ذلك إنما يقع منهم على هذا الحد ، إذا كانوا مكلفين وعلى ذلك قادرين . ثم قال : ﴿ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا 》 بعد التكليف ، فمنهم من آمن ومنهم من كفر ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا 》 يعني لو شاء أن يمنع من ذلك بالنهي وإزالة التكليف في باب القتال لم يقتتلوا ؛ لأن المعلوم من حالهم كان ذلك ﴿ وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ 》 بأن يكلف بحسب ما يعلم من المصالح .

وأما غيره فقد قال : إن المراد بذلك أنه لو شاء أن يلجئهم أو يمنعهم من

(١) ف : فضيلة . (٢) ساقطة من د .

(٣) في د : الكفر . (٤) من الآية : ٢٥٣ .

(٥) د : عندنا ما ذكره شيخنا أبو علي رحمه الله .

القتال لم يقتتلوا ، لكفه لم يشأ ذلك بل مكن وأقدر وأمر ؛ لكي يستحق المكلف الثواب إذا اختار الطاعة على المعصية (١) . فإن قالوا : إني أراد الله تعالى مقاتلة المؤمن الكافر فيجب أن يكون مريدا لمقاتلة الكافر [ المؤمن ] ؛ لأن ذلك لا يتم إلا بهذا !.

قيل له : ليس بواجب إذا أراد ما عنده يقع غيره ، أن يكون مريداً لذلك الغير ؛ لأن أحدنا قد يريد من غيره المداواة وإن لم يرد ما يحدث عنده من الآلام ويريد دعاء الغير ومناظرته في باب الدين ، وإن لم يرد منه الرد الذي لا يتم إلا بهذا الدعاء !

٨١ - وقوله عز وجل : ﴿ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (٢) يدل على أن الحرّم ليس برزق من الله تعالى ؛ لأنه قد نهاه عن الإنفاق منه وحظره عليه ، ومنعه أشد منع بالزجر والتخويف (٣) .

٨٢ - دولة : وقوله عز وجل : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [ ٢٥٥ ] وتنزيهه نفسه عن أن تأخذه السنّة والنوم ، يدل على أنه ليس بجسم ؛ لأن الحي إذا كان

(١) هذا الرأي نسبته في المبنى إلى شيوخه ، وقال بعد أن ذكر جملة من آيات المشيئة إنهم قد بينوا أن المراد بجميع ذلك مشيئة الإلجاء والاضطرار . وعلى ما ذكر هنا يخرج شيخه أبو علي من القائلين بهذا الرأي ، مع أن نسبته إلى شيوخه بعامة قد توهم أن على رأسهم أبا علي .

انظر : المبنى : ٦ / م : ٢ / س : ٢٦٢ فابعدا .

(٢) قال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم ) الآية ، سورة البقرة : ٢٥٤ .

(٣) راجع الفقرة : ٣٦ ، وتقليقا عليها .

جسماً فلا بد (١) من صحة ذلك عليه (٢).

فإن قال . فأهل الجنة أجسام ، وقد روى أنهم لا ينامون (٣) !

قيل له : إنا لم نقل : إن الحى إذا كان جسماً يجب ذلك عليه ، وإنما يجوز ناه عليه ، وحكمنا بأن من لا يجوز ذلك عليه يجب نفي كونه جسماً .

٨٣ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ يدل على أنه ليس بجسم ؛ لأنه كان يجب أن يكون معلوماته متناهية ، فكان لا يتمتع في غيره أن يساويه في العلم ، بل كان لا يجب ألا يفترق غيره (٤) في المعرفة إليه ؛ لأن الجسم إنما يصح أن يعلم بالاستدلال والنظر ، أو بالاضطرار ، ولا يجوز أن يفعل الجسم في غيره العلم الضروري .

٨٤ - فإن سأل المخالف فقال : إن هذه الآية تدل على أنه تعالى عالم بعالم (٥) ، لأنه قال : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ فجوابه : أن ظاهره يدل

(١) في د : ولا بد . (٢) ساقطة من د .

(٣) انروى من صفات أهل الجنة في كتب الصحاح أنهم لا يصفون فيها ولا يمتخطون ، ولا يمتخطون ولا يبولون . انظر : فتح الباري : ٢٤٨/٦ - ٢٥٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي ، ١٧١ / ١٧ - ١٧٤ . صحيح الترمذى بشرح ابن العربى : ١٠ / ١٠ ، سنن ابن ماجه : ٣٠٦٢ . ورواية عدم نومهم أخرجهما الطبرانى في الأوسط والبراز عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( النوم أخو الموت ، وأهل الجنة لا ينامون ) قال الحافظ الهيثمى : ورجال البراز رجال الصحيح . انظر مجمع الزوائد : ٤١٥/١٠ .

(٤) ساقطة من د .

(٥) عند الأشاعرة أنه تعالى عالم بعلم ، وأنه تعالى يستحق هذه الصفة إلحى قديم ، وأنها ليست هى الذات ، بل هى زائدة على الذات . وعند المعتزلة أنه تعالى عالم بعلم هو هو ، على حد تفسير أبى الهذيل ، أى أنه سبحانه يستحق هذه الصفة لذاته ، كما قال أبو على . وذهب ابنه أبو هاشم إلى أن العلمية حال للذات وليست بصفة ، أى أنه تعالى على حال من العلم ( وحال من القدرة . . . ) وإليه ذهب القاضي عبد الجبار ، حتى عد من أنصار أبى هاشم فى الأحوال . والخلاف فى هذه الصفة كالحلاف فى سائر صفات الذات بين المعتزلة وغيرهم على =

على أن علمه يتبع بعض ؛ لدخول لفظة التبعض فيه ، فإن تمسكتم بالظاهر فقولوا بذلك ، وإن عدتم إلى أن المراد بذلك المعلومات ليصح التبعض<sup>(١)</sup> فيها بذلك سقط التعلق بالظاهر .

والمراد بذلك أنهم لا يحيطون بشيء من معلوماته إلا بما شاء أن يعلمهم أو يدلهم عليه .

٨٥ - وإن سأل فقال : وقد ذكر ما يدل على أنه جسم ، فقال : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ وذلك يدل على أنه يستوى عليه ، وإلا لم يكن لإضافته إليه معنى ؟

وجوابه : أن ظاهر الآية يدل على أن الكرسي بهذه الصفة ، فأما أنه تعالى يستوى عليه ، أو يكون مكاناً له<sup>(٢)</sup> فليس له في الآية ذكر . والإضافة قد تكون على وجوه ، فلا ظاهر له يصح تعلقهم به . ألا ترى أنه يقال : إحسانه ، بمعنى الفعلية ، ويقال : لونه بمعنى الصفة ، ويقال : رأسه ويده ، إذا كان بعضاً له . ويقال : داره وبيته ، وقد صح بالإطباق أن يقال في<sup>(٣)</sup> الكعبة : إنها بيت الله ، لا لأنه<sup>(٤)</sup> يسكنها ، تعالى الله عن ذلك ، لكن لمزية لها في باب العبادة الراجعة إلى العباد . وكذلك<sup>(٥)</sup> القول في الكرسي : إن إضافته إليه تعالى ، هو

== خلاف بينهم فيما يدخل في صفات الذات ، وما تشمله صفات الأفعال . . .  
 انظر : اللع : ٢٦ - ٣١ . شرح الأصول الخمسة : ١٨٢ فا بعدها ، الاقتصاد  
 في الاعتقاد للفرزالي / الطبعة الأولى ١٣٢٠ / ص : ٦٠ فا بعدها ، حيث عرض لمذهب المعتزلة  
 بكالقد الشديد .

(١) د : التبعض . (٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من د .

(٤) ف : إنه . (٥) ف : فذلك .

لما بيناه ، لا لما ذهبوا إليه<sup>(١)</sup> .

٨٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه الذى خلق الإيمان فى المؤمن فقال : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾<sup>(٢)</sup> فإذا كان تعالى هو المخرج لهم من الكفر إلى الإيمان فذلك فعله .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن المؤمن الذى ثبت كونه مؤمناً يخرج به تعالى من الكفر إلى الإيمان ، وذلك يتناقض ؛ لأن إخراجهم من الكفر إلى الإيمان يجب أن يكون قد تقدم ، وظاهر قوله : ﴿ يُخْرِجُهُمْ ﴾ يقتضى الاستقبال فحملة على من ثبت كونه مؤمناً لا يصح ، وظاهره يقتضى أنه يخرج به تعالى من ظلمة إلى نور ، واستعمالها<sup>(٣)</sup> فى الإيمان والكفر مجاز ، فلا ظاهر له إذاً فيما تعلقوا به ، ولا فرق بين من حملة على الكفر والإيمان ، وبين من<sup>(٤)</sup> حملة على الجنة والنار ، فقال : إن الذين آمنوا يخرجهم تعالى عن طريق النار الذى هو ظلمات إلى طريق الجنة الذى هو النور .

ثم يقال للقوم : إن دلت الآية على ما قلتم ، فيجب أن تدل على أن الطاغوت

(١) قال ابن حزم : « وكل فاضل فى طبقته فانه ينسب إلى الله عز وجل ، كما نقول : بيت الله ، عن الكعبة ، والبيوت كلها بيوت الله تعالى ، ولكن لا يطلق على شيء منها هذا الاسم كما يطلق على المسجد الحرام ، وكما نقول فى جبريل وعيسى عليهما السلام : روح الله ، والأرواح كلها لله عز وجل ملك له ، وكالقول فى ناقة صالح عليه السلام : ناقة الله ، والوق كلها لله عز وجل » .

الفصل : ١٦٧/٢ — ١٦٨ .

(٢) من الآية : ٢٥٧ ، وتتمتها : « .. والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » .

(٣) أى هذه الجملة من الظلمة والنور .

(٤) ساقطة من د .

يخرج الكفار من النور إلى الظلمات (١) ، وعلى أن الكفر (٢) من فعله (٣) .  
ومتى تأولوا ذلك على بعض الوجوه عدلوا عن الظاهر !

وبعد ، فلم حار تعالى ولياً للذين آمنوا إن كان الإيمان من قبله تعالى ولا صنيع لهم فيه ؟ ولم فصل بين المؤمن والكافر ، فجعل أولياء الكافر الطاغوت ، وخص نفسه بأنه يتولى المؤمن ؟ إنما يدل ذلك على أن الكفر والإيمان من قبل العبد فيستحق بأحدهما الولاية ، وبالأخر العداوة (٤) .

٨٧ — دالة : وقوله (٥) عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (٦) يدل على بطلان قول من نفى النظر وأبطل صحته ، ويوجب أن معرفة الله تعالى تقع باكتساب (٧) . ووجه الدلالة فيه ظاهر ، وإنما بين إبراهيم بما لا يصح وقوعه من فعل (٨) العباد ، على أن للعالم صانعاً مخالفاً له ، فلما كابر في

(٢) د : النور

(١) د : الظلمة

(٣) يلزمهم هذا لمكان الإضافة في الإخراج ، في الأولى لله عز وجل ، وفي الثانية إلى الطواغيت ، قال الشريف المرتضى : « فكيف اقتضت الإضافة الأولى أن الإيمان من فعل الله تعالى في المؤمن ، ولم تقتض الإضافة الثانية أن الكفر من فعل الشياطين في الكفار ؟ » انظر الأمالي ١٥/٢ .

(٦) من الآية ٢٥٨

(٥) د : قوله .

(٤) ف : العداوة .

(٧) تقدمت الإشارة إلى أن العلم بالله تعالى ، عند القاضي ، ليس ضرورة ، وإنما هو اكتساب يقوم على النظر والاستدلال ، وذهب أصحاب المعارف وعلى رأسهم الماخذ إلى القول بالطباع ، وأن العبد ليس له من فعل سوى الإرادة ، وما عداها إنما يقع منهم طبعاً لا اختياراً ، فالعلم — ومنه معرفته سبحانه — ليس فعلاً للعبد ، ولا متولداً عن فعل آخر ، وإنما يتم بالطبع والضرورة . وقد خص القاضي موضوع « النظر والمعارف » بجزء خاص من كتابه المنقح ( الجزء ١٢ ) وهو من أوسع أجزاء هذه الموسوعة الكبرى . انظر مقدمة الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور لهذا الجزء ص : د ، وشرح الأصول الخمسة :

ص ٥٢ فابعدا .

(٨) د : قبل .

بعض ما أورده عدل إلى نظيره ، وهذه طريقة واضحة ؛ لأن المستدل بما لا يصح من العبد فعله خير بين ذكر الجسم واللون والحياة .. إلى سائر ما هذا وصفه ، فإذا وقعت المكابرة في أحدهما فهو خير بين أن يدفع الشبهة فيه . وبين أن يذكر في تلك الطريقة « ما هو أوضح منه <sup>(١)</sup> ، لأن جهة <sup>(٢)</sup> الاستدلال في الكل يتفق ولا يختلف ..

٨٨ - وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ يجب أن يحمل على أن المراد به الهداية بمعنى الثواب والأخذ بهم في طريق الجنة ، أو بمعنى زيادة الهدى . وقد بينا من قبل شرح ذلك . وحمله على معنى الدلالة لا يصح ، لأنه تعالى قد دل الظالم على ما كلفه ، كما دل غيره ، [و] لولا ذلك لم يستحق الذم بظلمه .

٨٩ - مصائر : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الأنبياء صلوات الله عليهم يحوز عليهم الكفر والجهل بالله ، فقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ : أُولَمْ تُؤْمِنْ ﴾ إلى آخر الآية [٢٦] .

والجواب عن ذلك : أن طلبه من الله تعالى أن يريه <sup>(٣)</sup> عياناً من غير تدريج ، أن يحيي الموتى ، لا يدل على أنه لم يؤمن ولم يعرف ربه ، لكنه أراد بذلك الازدياد من الإيمان ، فهو بمنزلة أن يطلب منه تعالى شرح الصدر بالأنطاف والتأييد ، وهذا مما يحسن طلبه ، وقد بينا من القول في باب الدعاء ما يعني عن الإعادة .

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنُ ؟ قَالَ : بَلَى ﴾ يدل على بطلان ما سأله عنه ، وعلى أن المراد ما قلناه ، ولمشاهدة إحياء الموتى على طريقة التدرج المعتاد ، في باب الدلالة ، ضرب من الظهور والكشف لا يمتنع لأجله أن يطلب الرسول من الله تعالى أن يفعله ليزداد طمأنينة قلب وشرح صدر .

٩٠ — رواية : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [ ٢٦٢ ] يدل على أن الحسنات تبطل بالكبائر<sup>(١)</sup> وأن فاعلها إنما يستحق ثوابها إذا لم تبطل بالمعاصي ، [ و ] لولا ذلك لم يكن لقوله ﴿ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ معنى .

وبدل على بطلان قول من قال : إن من<sup>(٢)</sup> فعل الطاعات لا يجوز أن يحبطها شيء<sup>(٣)</sup> ، وأنه لا بد من أن يموت مؤمناً ؛ لأنه عز وجل قد بين أنه إنما يستحق الأجر متى لم يبطل الصدقات بالذنوب والأذى ؛ لأنه قد<sup>(٤)</sup> يبطلها بهما جميعاً ! .

٩١ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن الهدى ليس من البيان في شيء فقال : ﴿ كَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [ ٢٧٢ ] وهذا مما قد بينا القول فيه . وإنما أراد به أنه ليس عليه أن يهتدوا ،

(١) ذهب المعتزلة إلى أن الكبيرة في عرف الشرع هي كل « ما يكون عقاب فاعله أكثر من ثوابه ، إما محققاً ، وإما مقدّار » ، وعندهم ؛ ( أن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعته ، وما يستحقه على الصغيرة مكفّر في جنب ماله من الثواب ) . شرح الأصول الخمسة ، قفازي ؛ ص ٦٣٢ .  
واظفر فيه ما كتبه عن الاجباط والفكفير ؛ ٦٢٤ — ٦٣٧ .  
(٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من ف . (٤) ساقطة من د .

« ويريد بذلك أنه ليس عليه إنابتهم <sup>(١)</sup> والأخذ بهم في طريق الجنة ، وأنه تعالى هو المختص بذلك .

بدلالة قوله ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ و ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ .

أو يريد بذلك أنه ليس عليه إلا الدعاء ، فأما القبول فإليهم ، وإنا مخاطبه بذلك على طريق التسلية والتعزية والتصيير له على ما يقع من الكفار ، كما قال عز وجل : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وكقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى ما شاكله .

٩٢ - ورواية : وقوله عز وجل : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ أَمَلٌ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبِلَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ <sup>(٤)</sup> يدل على أن من ليس بفاعل للشئ قد يستطيعه ؛ لأنه تعالى بين أن من لا يستطيع أن يمل يمل وليه ، فلو كانا جميعاً لا يستطيعان قبل الفعل لم يكن لهذا القول معنى ! وقوله : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ يدل على أنه يقدر <sup>(٥)</sup> أن يمل على وجهين ، فأمره بذلك على وجه مخصوص ، وهذا يدل على أن الإملاء يقع منه بالاختيار <sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> يدل على أن الإباء يصح منهم . وقد بينا أن اللفظة تقتضي أن من هذه حاله يقدر على الشئ وخلافه <sup>(٨)</sup> .

(١) ساقط من د (٢) سورة الشعراء : ٣ (٣) الشورى : ٤٨

(٤) من آية المدائنة ٢٨٢ (٥) د : يقدر على

(٦) د : باختياره (٧) من الآية السابقة

(٨) انظر الفقرة : ٢٨

وقوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ <sup>(١)</sup> ﴾ كمثل في أنه يدل على أنه قادر على الإعلان والكتمان .

٩٣ — وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ يدل على أن فعل القلب يستحق به العقاب <sup>(٢)</sup> .

٩٤ — مسألة : قلوا : تم ذكر بعد ذلك ما يدل على أنه يفعل فيهم الكفر والضرر ، فقال : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ودل أيضا على أنه يجوز أن يكلف ما لا يطاق ، فقال : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والجواب عن ذلك : أننا قد بينا أن المسألة لا تدل على أن الشيء كيف حاله إذا فعل ، وكشفنا القول في ذلك <sup>(٥)</sup> ، فلا ظاهر لما قالوه : والمراد بذلك : أنهم طلبوا من الله التخفيف في التكليف ؛ لأن الإصر : هو الأمر الشاق ، وللعبد

(١) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ من الآية ٢٨٣  
(٢) زعم الكرامية أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ودون سائر الأعمال وينسب إليهم البغدادى القول بأن المنافقين مؤمنون ، وأن إيمان الذين كانوا على عهد النبي منهم كإيمان للملائكة والأنبياء ، وقد تابعه في ذلك — على عادته — الاسفرايينى ، في حين يوضح الشهرستانى أنهم فرقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء ، فالنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة ، مستحق للعقاب الأبدى في الآخرة ، ولعلمهم لا يجعلون — لذلك — إيمان المنافق كإيمان النبي وإيمان جبريل وميكائيل ! ولا يبدو — على أية حال — أنهم يجعلون فعل القلب مما لا يستحق به العقاب . انظر : شرح الأصول الخمسة : ٧٠٩ ، الفرق ٢٢٣ ، التبصير في الدين للاسفرايينى بتحقيق الشيخ زاهد الكوثرى ، ص : ١٠٣ ، الملل والنحل : ١٥٤/١ . وارجع إلى الفقرة ٧٣ .

(٣) من الآية الأخيرة ٢٨٦ في سورة البقرة .

(٤) من الآية السابقة . (٥) انظر الفقرة ١٤

فإن يطلب ذلك بشرط المصلحة ، ولو فعله تعالى لحسن ، بل قد فعله تعالى بهذه الأمة ولذلك <sup>(١)</sup> قال صلى الله عليه وسلم : بعثت بالحنيفية السمحة <sup>(٢)</sup> .

فأما قوله : ﴿ ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ فقد يؤول <sup>(٣)</sup> على وجوه منها : أن المراد به ما قدمناه من طلب التخفيف في التكليف ، لأن الفصيح قد يقول : الأمر الشاق لا طاقة لي به ، وإن كان لو حاوله لأمكنه .

والثاني : أنه أراد <sup>(٤)</sup> بذلك المغفرة وإزالة العقاب ؛ لأن العبد لا يكاد يطيق العقاب العظيم ، بمعنى أنه لا يطيق تحمله ، وبمعظم عليه الصبر فيه .

والثالث : أنه أراد بذلك ما يقتضيه ظاهره ، وهو أن لا يكلفهم بما <sup>(٥)</sup> لا يطيقون وإن كان المعلوم أنه لا يفعله ، كما <sup>(٦)</sup> قال : ﴿ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وإن كان ذلك معلوماً أنه لا يفعله أو سيفعله لا محالة .

وعلى هذا الوجه يسأل الأنبياء وللمؤمنون الرحمة والمغفرة ، وتكون الفائدة في ذلك الانقطاع إلى الله تعالى في المسألة على كل حال ، ويكون في ذلك <sup>(٨)</sup> الصلاح التام .

\* \* \*

(١) د : وكذلك

(٢) الحديث : ( بعثت بالحنيفية السمحة ، ومن خالف سنني فليس مني ) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه . انظر الفتح الكبير للسيوطي : ٧/٢ .

(٣) ف : يدل .

(٤) ف : طلب . (٥) ف ، ما . (٦) د : كما أنه .

(٧) سورة الشعراء ، الآية ٨٧ . (٨) ساقطة من د .

### سورة ال عمران

٩٥ — **دروزة** : قوله عز وجل : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [٤، ٣] يدل على حدوث القرآن من جهات :

منها : أنه وصفه بأنه أنزله ، وذلك لا يصح إلا في الحادث ؛ لأن القديم يستحيل ذلك عليه ، والكلام إن لم يصح إنزاله لأنه لا يبقى ، فقد يصح إنزال الكتاب وإنزال ما يقوم مقامه من الحكاية .

ومنها : أنه بين أنه أنزله بالحق ، وتخصيص الإنزال يدل على حدوثه .

ومنها : أنه جعله متأخراً عن التوراة والإنجيل وجعلهما قبله ، وما غيرهما قبله لا يكون إلا محدثاً .

٩٦ — **مسألة** : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يفعل <sup>(١)</sup> الكفر في القلوب ، فقال تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [٨] .

والجواب عن ذلك قد مضى ؛ لأننا قد بينا أن من سأل ربه ألا يفعل فعلاً لا تدل مسألته على أنه تعالى يختار ذلك ويفعله <sup>(٢)</sup> .

والمراد بذلك أن لا يشدد علينا الحنة في التكليف ، فيؤدى ذلك إلى زيف القلب بعد الهداية ، على ما بيناه في قوله : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْهِمْ ضَرْماً ﴾ <sup>(٣)</sup> ويمحور

أن يراد بذلك أن لا يعدل بهم عن زيادة الهدى والأطاف في هذا الباب .

٩٧ - وقوله عز وجل : ﴿ مِنْ قَبْلِ (١) هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ [ ٧ ] قد بينا من قبل الوجه فيه (٢) .

٩٨ - صائفة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن النصر من قبله تعالى فقال : ﴿ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [ ١٣ ] وقد علمنا أن النصر هو الذي يقع من المنصور الغالب .

والجواب « عن ذلك » (٣) أنه تعالى لم يقل إنه الفاعل للنصر ، وإنما أضافه إلى نفسه وذكر أنه يؤيد بنصره من يشاء . وقد بينا أن الإضافة لا تدل على أن المضاف من فعله ، وإنما تنقسم إلى جهات (٤) ، فلا يصح لهم التعلق بالظاهر . والتأييد من الله تعالى ، إنما يكون بضروب (٥) من الألفاظ ، وهكذا نقول فيمن نصر من المؤمنين على العدو « إن الله (٦) يلفظ له ، ويكون ذلك تأييداً .

واعلم أن النصر قد تكون بالحجة إذا ظهرت للمؤمن على العدو ، وقد تكون بما يحصل له من المنزلة الرفيعة ، وللكافر من الاستخفاف والإهانة . وقد تكون في الحرب بالظفر الحاصل والغلبة . وقد تكون بتحمل المشقة فيما يؤدي إلى الثواب والسبق في المستقبل ، ولذلك قلنا : إن المؤمنين إذا غلبوا في الدنيا لم يخرج الكفار من أن يكونوا مغذولين ، من حيث يؤدي ما فعلوه إلى عقاب

(٢) انظر الفقرة ٥

(٤) انظر الفقرة ٨٥

(٦) د : والله .

(١) ساقط من د .

(٣) ساقط من د .

(٥) د : بضرب .

عظيم ، والمؤمنون <sup>(١)</sup> من أن يكونوا منصورين من حيث يستحقون بذلك الأمر الثواب الجزيل .

والله تعالى قد ينصر المؤمن في الحرب بأن يُمدّه بالملائكة ، وقد ينصره بأن يُخَطِّبَ إليه ما أعد له في الجنة فتقوى نفسه وتثبت قدمه ، وقد يؤيده بأنزال ضعف النفس بالعدو ؛ لأن ذلك يوهن حاله وُبُضعف قلبه ، فيؤدى إلى استيلاء المؤمن وغلبته .

وربما علم تعالى أن الصلاح في المؤمن أن لا يؤيده بشيء فيجعله الصعب ويلزمه الشاق من حيث يعلم أن له فيه المصاحبة ، فلا يكون مؤيداً له في باب الظفر ، وإن كان فاعلاً به ما هو الأصلح والأولى .

٩٩ — وقوله : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ﴾ [١٤] قد مضى ما يدل على الكلام فيه <sup>(٢)</sup> ، فلا وجه لإعادته .

١٠٠ — وملاحظة : وقوله عز وجل : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [١٨] يدل على أنه لا يفعل القبيح ولا يريد ، ولأن من كان كل قبيح من قبله ويقع بإرادته لا يكون قائماً بالقسط .

١٠١ — وقوله من بعد : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ مَرْبِعُ الْحِسَابِ <sup>(٣)</sup> ﴾ يدل على أن الفعل للعباد ، فلذلك تصح فيه المحاسبة .

١٠٢ — وقوله عز وجل : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ <sup>(٤)</sup> ﴾ لا تعاق فيه المخالف

(١) في النسختين : والمؤمنين . (٢) راجع الفقرة ٦٦ .

(٣) قوله تعالى : ( ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب ) من الآية ١٩ .

(٤) قال تعالى : ( قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وترفع الملك من تشاء وتنزل من تشاء وتنزل من تشاء بيدك الخير ، إنك على كل شيء قدير ) آل عمران ٢٦ .

لأن الملك الذى يؤتیه من إشاء هو أحوال الدنيا ، وذلك لا يكون إلا من قبله ، وليس لأفعال اليباد فى ذلك مدخل ، وهو الذى يعز ويذل ، بالتعظيم فى المؤمن والإهانة فى الكافر ، وبتفضيل البعض على البعض .

فإن قال : فإنه تعالى إذا نزع الملك الذى آتاه غيره فقد ظلمه ؛ لأن أحدنا إذا وهب من غيره ثم استرده كان ظالماً ، وإذا حسن ذلك منه دل على صحة مذهب القوم <sup>(١)</sup> ! .

قيل له : إن التملك قد يكون مطلقاً دائماً وقد يكون مؤقتاً ، وقد بين الفقهاء ذلك فى الهبات والمواري والعمرى والرقبى <sup>(٢)</sup> ، فلا يجب أن يجعل الباب واحداً . فإذا صح ذلك لم يمتنع أن يكون تعالى إنما ملك إلى غاية ، فإذا نزع كان له <sup>(٣)</sup> ذلك ، كما يكون مثله <sup>(٤)</sup> للمعير والمعمر ، على بعض الوجوه .

(١) وبعده فى د ( قيل له : إن التملك قد يكون مطلقاً حسن ذلك منه دل على صحة مذهب القوم ) وهى زيادة مضطربة .

(٢) فى القاموس : « العمرى : ما يجعل لك عمرتك أو عمره ، وعمرته إياه وأعمرته : جعلته له عمره أو عمرى » ٩٤/٢ ، وفيه : « والرقبى — كيشرى — أن يعطي إنساناً ملكاً فأيهما مات رجع الملك لورثته . . . وقد أرقبه الرقبى وأرقبه الدار : جعلها له رقبى » ٧٥/١ . وهما عند الفقهاء بمعنى كذلك ، قال ابن حجر فى العمرى : ( وكذا قيل لها رقبى ، لأن كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع إليه ، وكذا ورثته فيقومون مقامه فى ذلك . فتح البارى : ١٨٢/٥ . والجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكاً للاخذ ولا ترجع إلى الأول ، إلا إذا صرح باشتراط ذلك . ابن حجر ( فتح البارى ) ١٨٢/٥ . وفى البخارى من حديث جابر رضى الله عنه . قال : ( قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرى أنها لمن وهبته له ) / المصدر السابق . قال الربيع : سألت الشافعى عن عمر عمرى له ولعقبه ؟ فقال هى لذى يعطاه . لا ترجع إلى الذى أعطاه . الأم : ٢٨٥/٣ ، وعند أبى حنيفة ومحمد أن من أرقب غيره داراً ودفعها له ، فهي عارية فى يده له أن يأخذها منه متى شاء . بدائع الصنائع للكاسانى : ١١٢/٦ .

فأما استرجاع الهبة للأجنبي أو للوالد<sup>(١)</sup>، فذلك يعلم بالسمع<sup>(٢)</sup>، والواجب من جهة العقل أنه لا يحل الرجوع فيه، لأنه كسائر ماله بعد التملك، فكما ليس له أخذ ما عدا الهبة من غير تراضٍ فيه، فكذلك القول في الهبة، والشرع هو الذي ورد بجواز ذلك، فلا يصح أن يجعل ذلك جواباً لهذا السائل.

ومن وجه آخر، وهو أنه إذا حسن أن يبيح استرجاع الهبة لأعراض عظيمة، لم يمتنع أن يحسن منه نزع الملك لمعوض عظيم.

ومن وجه آخر: وهو أنه قد يجوز أن يعلم أن استدامة الملك في ذلك العبد مفسدة، فيجب في الدين نزعه لاحتمال.

١٠٣ — مسألة: فإن قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خص الأنبياء صلوات الله عليهم بما هم عليه من الفضل والصلاح، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [٣٣].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن ظاهر الاصطفاء لا يدل إلا على أنه اختار لأمر خاص دون غيره<sup>(٣)</sup>، فمن أين أن<sup>(٤)</sup> المراد ما اختصوا به من الفضيلة؟ ويجب

(١) د: للولد :

(٢) روى الشافعي رضي الله عنه بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: (من وهب هبة لصلة رحم، أو على وجه صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد به الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يرض عنها) الأم: ٢٨٣/٣. وفي سنن النسائي: (لا يرجع أحد في هبة إلا للوالد من ولده) ١٣٣/٢ — ١٣٤، وفي ابن ماجه: (لا يحل للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا للوالد فيما يعطي ولده)، وفي رواية له: (لا يرجع أحدكم في هبته إلا للوالد من ولده) سنن ابن ماجه ٣٦/٢. وانظر من خرجه رواية النسائي أيضا وخلاف الفقهاء في هذا الموضوع: نيل الأوطار للشوكاني: ٢٤٦/٥ — ٢٤٩.

(٣) انظر الإشارة إلى هذا، الفقرة ٧١.

(٤) ساقطة من د.

أن يكون (١) المراد بذلك أنه اختارهم في باب الإرسال ، وذلك فعله تعالى فيهم ، فلا تعلق لهم بالظاهر .

وإن سأل في ذلك من يقول : إن (٢) الأنبياء صلى الله عليهم أفضل من الملائكة عليهم السلام ، فقال : « إنه تعالى بين أنه اصطفى الأنبياء على العالمين ، وقد دخل (٣) في ذلك الملائكة كدخول الناس فيه .

فالجواب عن ذلك : أن العلماء قد اختلفوا في العالمين ، فبعضهم قال : هم جماعات الناس ، وبعضهم قال بدخول الملائكة فيهم ، فلم يثبت بالدليل القاطع لا يحكم بتناول الآية [ له ] ؛ لأن الاسم إذا ثبت كونه مفيداً لشيء ولم يقطع في غيره على أنه المراد ، فالأصل أنه ليس بمراد إلا بدليل (٤) .

وبعد . فلو ثبت دخول الملائكة عليهم السلام فيه لم يدل ظاهر الكلام على أن الأنبياء عليهم السلام أفضل ؛ لأنه تعالى لا يجب إذا اختلفوا في الإرسال واحداً على غيره أن يكون أفضل من ذلك الغير . وإنما علمنا أن الرسل أفضل من أمهم (٥) للاجماع ، لأنهم قد اختلفوا في أداء الرسالة .

وبعد ، فإن الاصطفاء يبنى على حال متقدمة ، فمن أين أن تلك الحال هي فضل من هذا حاله على غيره ؟ . وهلا جاز أن يكون مساوياً لغيره ، أو غيره أفضل منه ! .

١٠٤ - وقوله تعالى من بعد (٦) : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من د .

(٣) في د : أنه تعالى قد بين أنه يجوز اصطفاء الأنبياء على العالمين وذلك دخل .

(٤) انظر حول موضوع تفضيل الملائكة على الأنبياء ، الفقرة ١٨١ .

(٥) ف : أمهم . (٦) د : بعد ذلك .

اللَّهُ أَصْطَفَاكَ وَطَهَّرَكَ ﴿٤٢﴾ القول فيه كالقول فيما تقدم .

١٠٥ — وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٧] قد تقدم مشروحا<sup>(١)</sup>.

١٠٦ — وقوله تعالى من بعد: ﴿يُنْمِ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَخُكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [٥٥] يدل على صحة ما تأولنا عليه من قبل: الرجوع إلى الله تعالى ، و [أن] للمراد به الحكم دون المكان<sup>(٢)</sup>.

١٠٧ — وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَّمَسْكَرًا اللَّهُ﴾ [٥٤] قد بينا القول فيه وأن المراد به أنه عاقبهم على كفرهم ، وأراد وأمر بالاستخفاف بهم<sup>(٣)</sup>.

١٠٨ — وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٥] لا يمكنهم حمله على ظاهره ؛ لأنه «لم يذكر<sup>(٤)</sup> الكفر ، وإنما ذكر تطهيره من الكفار ، وذلك إنما يكون بتخليصه منهم .

ويجوز أن يكون المراد بذلك أنه مطهره من أعمال الذين كفروا وأحكام كفرهم ، بأن يعزه وقد أذاهم ، ويمظمه وقد استخف بهم . وهذا ظاهر .

١٠٩ — وقوله عز وجل: ﴿وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [٥٥] فظاهره أن يجعلهم فوق الكفار ، ولم يبين فيماذا ؟ فلا ظاهر لهم فيه متعلق .

(١) انظر الفقرة ٥١ . (٢) انظر الفقرة .

(٣) لم يتقدم آية فيها ذكر المسكر ، ولله يعني ما جاء في شرحه للآية ١٥ من سورة البقرة ، الفقرة ٧٠ .

(٤) ف : لا ذكر .

والمراد بذلك : أنه يحمل من اتبعه ، بالتمظيم والتبجيل والظفر بالحجة ، إلى ماشا كله ، فوق الكفار ، وكل ذلك من جملة وفعله تعالى .

١١٠ - وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ ﴾ [٧٣] قد مضى القول فيه ، وأن المراد به أن الأدلة هي أدلته ، والدين الذي يشتمل على<sup>(١)</sup> الدليل وغيره .

١١١ - وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> المراد به<sup>(٣)</sup> أن الفضل هو الأموال ، والأموال من قبله تعالى و<sup>(٤)</sup> لا ذكر لأفعال العباد في ذلك . ويجوز أيضاً أن يراد به النبوة .

١١٢ - مسألة : فان سأل عن قول الله عز وجل : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾<sup>(٥)</sup> فقال : أثبت الإسلام «بهذين الأمرين»<sup>(٦)</sup> ، وليس هذا ما تقولون به ؟ .

فالجواب عن ذلك : أن المراد به الاستسلام والخضوع ، ولم يرد به الإسلام الذي يستحق به الثواب ، وقد بينا أن الإسلام إذا علق به تعالى لم يحمل على الإسلام المطلق<sup>(٧)</sup> ، كما أن الإيمان إذا قيل فيه : إنه بالله وبرسوله ، فهو اللغوي وإن كان إطلاقه يدل على خلافه .

ولما أراد تعالى بذلك أن أحداً لا يمتنع عليه تعالى فيما يريد إنفاذه فيه .

(١) د : عليه .

(٢) من الآية السابقة : ٧٣ .

(٣) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

(٥) قال تعالى ( أفغير دين الله يغنون وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً

وليّيه يرجعون ) ٨٣ .

(٦) انظر الفقرة ٥٥

(٦) د : بالأمرين

١١٣ - **دعوت:** وقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلُونُ الْسِّتَمَ مِنْ  
**بِالْكِتَابِ لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ**  
**عِنْدِ اللَّهِ وَمَاهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾ الآية [٧٨] ، يدل على أن فعل العبد**  
**ليس من خلق الله ؛ لأنه تعالى نفى<sup>(١)</sup> في تحريفهم وفي إيهام السنتهم أن يكون**  
**من عنده تعالى ، وأن يكون من الكتاب . وقد بينا أن أقوى ما يضاف إلى**  
**الغير هو أن يكون فعلا له<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز - والله خالق ذلك - أن ينفي أن**  
**يكون من عنده .**

وَحَقَّقَ تَعَالَى مَا ذَكَرْنَاهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ فَبَيْنَ أَنْ مَا ذَكَرُوهُ كَذِبٌ ﴾<sup>(٥)</sup> مِنْ أَنَّهُ فِي الْكِتَابِ وَمِنْ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى ، وَبَيْنَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفَرْقَةُ كَانَتْ مَعَانِدَةً مُكَذِّبَةً مَعَ الْعِلْمِ وَالْبَصِيرَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَشْكُ فِي نَبْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي صَحَّةِ مَا أَتَى بِهِ .

(٣) ساقطة من د . (٤) تنمة الآية السابقة : ٨٧ .

(۵) ساقطه من د .

١١٤ — ومن عجيب أمر القوم أن عندهم أنه تعالى هو يلبس الحق بالباطل ويفعل الشبه ، بل هو الذى يضل ، وهو يقول جل وعز : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ <sup>(١)</sup> ﴾ ومعلوم فى الشاهد أنه لا يصح من الفساد كله من قبله أن يوضح غيره على بعضه ، وهو الذى أدخله فيه واضطره إليه . وهذا كقولته عز وجل : ﴿ مَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ [ فى ] أنه يدل على أنه عز وجل لم يمنع من الإيمان ، وإلا كان هذا القول لغواً .

ومن وجه آخر ، وهو أن الشبه <sup>(٣)</sup> إنما يجوز ورودها مع القول بالاختيار ، فأما إذا كان تعالى هو الذى يفعل اعتقاد الباطل فى <sup>(٤)</sup> المبتطل ، فسواء وردت الشبهة أو لم ترد فالحال واحدة ، وإن فعل فيه تعالى اعتقاد الحق فمكمل . فأنى تأثير للبس الحق بالباطل على هذا القول ؟ وإنما يتم ذلك على ما نقول من حيث قد يختار المكلف عنده ، لدخول الشبهة ، ما لولاه ما كان يختاره .

وبعد ، فكتمان الحق ، على مذهبهم ، وإظهاره بمنزلة ، فلا وجه للنهى عنه لأنه تعالى إن خلق فى العبد الحق فالكتمان لا يضر ، وإن خلق فيه الباطل فالكتمان والإبداء بمنزلة .

١١٥ — ولولاه : وقوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ <sup>(٥)</sup> ﴾ يدل على أن الدين هو الإسلام و[ أن ] الإيمان والإسلام

(١) آل عمران : ٧١ ، وتمة الآية : ( وأتم تعملون ) .

(٢) فى د ( فهم لا يؤمنون )

(٥) من الآية ٨٥ .

(٤) ف : على .

(٣) ف : الشبهة .

واحد ؛ لأنه لا بد من القول بأن الإيمان يقبل منه ، فلو كان الدين والإيمان غير الإسلام لدخلا في باب مالا يقبل منه ، فإذا يجب أن يكونا<sup>(١)</sup> الإسلام. ويدخل في ذلك جميع الواجبات والطلاعات ، كافت من أفعال الجوارح أو أفعال القلوب<sup>(٢)</sup> . والإسلام في هذا اللوضع هو الشرعى لا اللغوى ؛ لأنه لو كان المراد به الاستسلام والخضوع لكان في أعماله ما يجب أن يقبل لا محالة ، كالصلاة وغيرها.

وليس لأحد أن يقول : إنما بين أن غير الإسلام لا يقبل فمن أين أن<sup>(٣)</sup> الإسلام مقبول ؟ وذلك لأن الفرض بالكلام أن يبين مفارقة الإسلام لغيره في القبول ، فلو كان الإسلام لا يقبل لبطل هذا الفرض !

١١٦ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالهدى المؤمن دون الكافر الظالم ، فقال : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَدَءَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [٨٦] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن في الهدى ما يكون خاصاً ، وهو الهدى بمعنى الثواب ، وبمعنى أن يسلك بهم طريق الجنة<sup>(٤)</sup> ، فلا يمتنع أن يقول :

(١) ٥ : يكون . وتصح بإضافة [ هو الايمان ] بعد كلمة « الإسلام »  
(٢) قال الزجاجشري : « فاعلم أن ما يكون من الإقرار باللسان من غير مواطاة القلب فهو إسلام ، وما وطأ فيه القلب اللسان فهو إيمان » الكشف : ٣٤٧/٢ ، وهذا يخالف ما ذكره القاضي ، والحق أن من الإسلام ما هو متابعة وإتقاد باللسان دون القلب ، قال تعالى : ( قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ) ، ومنه متابعة وإتقاد باللسان والقلب كقوله تعالى ، في حكاية عن إبراهيم : ( قال أسلمت لرب العالمين ) . وكذلك الإيمان منه تصديق باللسان دون القلب ، كإيمان المنافقين ، يقول الله تعالى : ( ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا ) أى آمنوا بألسنتهم وكفروا بقلوبهم . ومنه تصديق باللسان وانقلب يقول الله تعالى : ( إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ) ، وواضح صحة استدلال القاضي ، في هذه الآية ، على أن الإيمان والإسلام واحد . انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . ٣٦٦/٣٦٦ .

﴿ كيف يهdy الله قوماً كفروا بعد إيمانهم ﴾ بمعنى : كيف يثيبهم ويسلك بهم طريق الجنة ، مع أن كلمة العذاب قد حقت عليهم لكفرهم .

وقوله تعالى ﴿ والله لا يهdy القوم الظالمين ﴾ يدل أيضاً على ذلك ، لأنه خص الظالم بأنه لا يهdyه ، فالمراد به الثواب « أو طريق الجنة ، على ما بيناه . ولذلك قال بعده : ﴿ أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنَّ عَائِهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ فبين أن جزاءهم الإبعاد من الثواب <sup>(١)</sup> والخير فكيف يهدون لهما ؟

١١٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن التوبة لا يجب قبولها ، وأنه متفضل بذلك « وله أن يمنع منها » <sup>(٢)</sup> ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ <sup>(٣)</sup> ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴾ [٩٠] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ لن تقبل توبتهم ﴾ لا يدل على أن التوبة على أى وجه وقعت ، وقد تقع عنـدنا على وجه لا يجب قبولها ؛ لأن المعايين إذا حضره الموت وحصل مضطراً إلى معرفة الله تعالى ، لا تقبل توبته ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ، حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ الْآنَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ولذلك <sup>(٥)</sup> لا تقبل توبة أهل النار لما كانوا ملجئين إلى أن لا يفعلوا القبيح ، ولذلك لا يلزم النساء إليه أن يقبل الاعتذار من العاجز عن إسـاءته .

(١) ساقط من د .

(٢) في د : أن يمنع منها . (٣) سقط من النسخين قوله بعد إيمانهم .

(٤) من الآية : ١٨ فى سورة النساء . (٥) د : وكذلك .

فإذا صح ذلك ، فمن أين أنه تعالى لا يقبل توبتهم وقد وقعت على الوجه الذى يجب قبولها ! ، وظاهر الكلام - على ما بيناه - لا يدل على ذلك ؛ لأنه أضاف التوبة إليهم ، وهى لا تقع منهم على كل وجه يصح وقوعها ، فادعاء العموم فى جهاتها لا يصح .

ويجوز أن يكون المراد بذلك أن التوبة المتقدمة لا تقبل ، وقد ازدادوا الآن كفرة ، ليتبين بذلك أن التوبة وقعت محبطة بالكفر الذى وليها ، وأنها إنما تنفع <sup>(١)</sup> إذا استمر التائب على الصلاح <sup>(٢)</sup> . وبين أنه تعالى إذا لم يقبل توبتهم وقد ازدادوا كفرة ، فهم ضالون ؛ لأن العقاب - على ما بينا - هو الضلال والهلاك .

١١٨ - وقوله تعالى بعده : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ [ ٩١ ] يدل على أن المراد ما قدمنا ، من أن من مات على كفره لا توبة له ، ولا يقبل منه الفداء .

١١٩ - ورأى : وقوله عز وجل بعد ذلك : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ ٩٧ ] يدل على أن القدرة قبل الفعل ؛ لأنه تعالى بين أن الحج على المستطيع ، وقد ثبت وجوبه قبل الدخول فيه ؛ لأن من ليس بحاج يجب أن يدخل فيه ، فإذا صح ذلك فيجب أن تكون الاستطاعة للحج حاصلة لمن لم يحج ، وفى هذا صحة ما نقول من أنها متقدمة للفعل <sup>(٣)</sup> ، وأن الكافر والعاصى يقدران على الإيمان والطاعة .

(١) د : تقع . (٢) انظر الفقرة : ٧٧ والفقرة : ١٦٠ مع التعليق .

(٣) ف . فى الفعل .

(سورة آل عمران)

فإن قال : المراد به الزاد والراحلة ، لقوله صلى الله عليه - وقد سئل عن ذلك - إن الاستطاعة الزاد والراحلة<sup>(١)</sup> .

قيل له : إن قيام الدلالة على أنهما قد أريدا بالاستطاعة لا يمنع من أن تكون الحقيقة مراداً ، وإنما بين صلى الله عليه أن القادر ببذنه لا يلزمه ذلك حتى يضاف إليه وجود الزاد والراحلة .

فإن قال : كيف يجوز أن يراد الحقيقة والحجز بالكلمة الواحدة ؟ قيل له : ذلك لا يمنع عندنا إذا دل الدليل عليه<sup>(٢)</sup> .

وبعد ، فكيف يجوز أن يشترط وجودهما في لزوم الحج ولا تكون القدرة شرطاً ؟ مع أنها إن وجدت صح فعل الحج ، وإن وجدا دونها لم يصح وكان وجودهما كعدمهما ؟ وكيف يصح أن يخفف تعالى هذا التكليف فلا يلزمه إلا مع وجودهما ، وقد يلزم ذلك من لا يقدر ألبتة ؟ وهل هذا القول إلا بمنزلة من امتن على غيره بسلوك طريق بأن<sup>(٣)</sup> أوضح له الطريق وإن كان لم يقدره على سلوكه ،

(١) عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في قوله عز وجل : ( من استطاع إليه سبيلاً ) فقيل : يا رسول الله ما السبيل ؟ قال : ( الزاد والراحلة ) . رواه الدارقطني وانظر في تصحيح الحديث وما قال فيه العلماء : نيل الأوطار للشوكاني ١٦٨/٤ — ١٦٩ / الطبعة التي بها شها عون الباري للفتوحي .

(٢) اختلف الأصوليون حول جواز استعمال اللفظ في معنييه الحقيقي والمجازي معاً في إطلاق واحد ، فذهب الشافعي وعامة أهل الحديث وبعض المتكلمين إلى جواز ذلك لعدم المانع منه ، وجواز استثناء أحد المعنيين بعد استعمال اللفظ فيهما ، وهذه الحنفية وجمهور المتكلمين لعدم وروده في اللغة ، ولأن استعمال اللفظ في حقيقته يقتضي عدم القرينة الصارفة عنها ، واستعماله في مجازه يوجبها ، وهما متافيان .

راجع : أصول التشريع الإسلامي ، للأستاذ علي حبيب الله ص : ٢٢٣ — ٢٢٤ الطبعة الثالثة .

(٣) ساقطة من د .

بل أعجزه عنه . وقد علمنا أن تأثير الزاد والراحلة إنما هو على وجه التبعية للقدرة ، وكيف يشترطان ولا يعتبر بالقدرة .

وإنما سأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه عما لا يدل عليه الظاهر ؛ لأنهم كانوا يعقلون من الاستطاعة «القدرة فاستغنوا»<sup>(١)</sup> فيها عن المسألة ، ورأوا بأن أركان الدين ، مما يحتاج فيه إلى سفر ، لا يلزم إلا مع المال ، فسألوه صلى الله عليه وأجاب بذكر الزاد والراحلة ، ليتبين أن هذا كالجهاد وغيره في سقوطه عن الفقراء .

وبعد ، فإن الزاد والراحلة إنما «يصح أن»<sup>(٢)</sup> لهما تأثيراً على قولنا إن الإنسان يقدر على الحج وتركه فيستعين بهما<sup>(٣)</sup> على الحج ، فأما على قولهم فخاله لا يخلو من وجهين : إما أن يفعل فيه قدرة الحج فلا بد من كونه حاجاً ولو عدم الزاد والراحلة ، أو لا يوجد فيه ، فلا بد من أن يكون غير حاج ولو ملك الدنيا ، فأى تأثير لهما على قولهم ؟ ! .

١٢٠ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن من ليس بكافر لا يدخل النار<sup>(٤)</sup> ، فقال : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ

(١) د : والقدرة فاستغنوا (٢) ساقط من د (٣) ساقطة من ف .

(٤) وفي هذا نفي القسم الثالث من الناس ، وهم الفساق من أهل القبلة ، حيث حكم عليهم الخوارج بالكفر والخلود في النار ، وهذه الآية مما استدلوا به على مذهبهم ، وقد قالوا فيها لقد بين تعالى أن مسودى الوجه إنما هم الكفرة ، ولا لمشكال في أن الفساق من مسودى الوجه ! فيجب أن يكونوا كفرة !

تَكْفُرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٦﴾ . [١٠٦ - ١٠٧]

والجواب عن ذلك : أنه لا تعلق للخارجي بظاهر ذلك ؛ لأنه تعالى ذكر قسمين من الناس ، ولم ينف أن هناك فرقة ثالثة ؛ ولأنه لا بد لهم من القول بهذه الطريقة ؛ لأنه تعالى بين أن الذين اسودت وجوههم هم الذين كفروا بعد إيمانهم ، وإذا سئل <sup>(١)</sup> عن الكافر الأصلي فلا بد من أن يقول : إنه من أهل النار ، وإن لم يذكر في الآية ، فكذلك الفاسق عندنا .

وليس له أن يتأول قوله : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ على أنه كفر بعد الإيمان الذي ثبت بالفطرة لا بالفعل ، لأن ذلك ليس بحقيقة ، فإن صح أن يحمله عليه ليستقيم مذهبه ليجوز لنا أن نحمل الكفر <sup>(٢)</sup> على أن المراد به كفر النعمة بالإقدام على الكبائر والمعاصي فيدخل الفاسق فيه ! :

١٢١ - دالة : وقد قال تعالى ما يدل على أنه لا يريد القبيح فقال : ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ [١٠٨] ولو كان كل ظلم في العالم يقع بإرادته ومشيئته لم يصح أن يقول ذلك وكان الخبر كذباً ، وكان لا يصح أن ينزه نفسه عن ذلك مع أنه يريد لكل ظلم في العالم .

فان قال : أراد بذلك أنه لا يريد أن يظلمهم وإن أراد أن يظلم بعضهم بعضاً <sup>(٣)</sup> .

(١) أي : لو سألتنا الخارجي (٢) في النسختين : الأمر

(٣) قال الأشعري : « وإن سألوكم عن قول الله عز وجل ( وما الله يريد ظُلماً للعباد ) وعن قوله : ( وما الله يريد ظُلماً للعالمين ) قيل لهم : معنى ذلك : أنه لا يريد أن يظلمهم . . . »

قيل له : إن النفي في الآية عام فلا يصح تخصيصه .

وبعد ، فلو قلبت القضية كان أقرب ، لأنه تعالى نفى أن يريد الظلم المضاف إلى العالمين <sup>(١)</sup> ، وظاهر ذلك يقتضى أن الفعل منهم ؛ لأن إطلاق الظلم إذا أضيف عقل منه الإضافة إلى فاعله دون المفعول به ، ولذلك يقع الدم بقولنا : إن هذا الظلم من زيد ، وهذا الظلم له <sup>(٢)</sup> .

وبعد ، فإن القوم يقولون إنه تعالى مرید للكثير من الظالم الذى يضاف إليه وينفرد به ، كتعذيب أطفال للمشركين ، وتكليف من يعلم أنه يكفر ، وخلقه إياه للكفر والنار ، فلا يصح لهم ذلك التأويل . ومتى قالوا : إن هذا التعذيب ليس بظلم فليرونا صفة للظلم ليس بمحصل فيه <sup>(٣)</sup> . لأنه تعالى إن أراد أن يظلم ، ما كان يفعل إلا ما قد فعله عندهم .

وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [١١٧] يدل أيضاً على أن الظلم من فعل العبد ؛ لأنه لو كان تعالى خلقه فيه لم يصح أن ينزه نفسه عنه ويضيفه إلى العبد .

وبعد ، فإن مذهبهم يقتضى أن من الظلم من قبله ولا يصح وجوده إلا من خلقه منزّه <sup>(٤)</sup> عن الظلم ، ومن لا يصح أن يفعل ذلك فيه غير منزّه عنه !! وهذا كسلطان <sup>(٥)</sup> جائر يأخذ أصحابه على جهة الإكراه بالفساد ، وينزه نفسه عنه

== وإن كان أراد ظلم بعضهم لبعض ، أى : فلم يرد أن يظلمهم وإن كان أراد أن يظالموا «  
الإبادة : ٥١ . (١) في د : العلم .

(٢) انظر في بسط الاستدلال بالآية - على هذا الوجه - الفتى : ٦ (المجلد الثانى) ص ٢٤٠

(٣) ساقطة من ف . (٤) د : فينزه . (٥) في د : السلطان

ويضيفه إليهم ، بل هذا أعظم ؛ لأن من أكره « على الفساد <sup>(١)</sup> » يجوز على بعض الوجوه الاختاره إذا تحمل المشقة وآثر الصبر العظيم للثواب والمنفعة ، ولا يصح ذلك من العبد إذا خلق الله فيه قدرة الظلم ونفس الظلم ، فكيف يجوز والحال هذه أن يوصف بأنه الظالم لنفسه وينزه القديم عن ذلك . وهذا بين في أنه تعالى لا يختار فعل الظلم ألبتة ، وأن ذلك من فعل العباد ، وأنه يصح منهم إيثار العدل على الظلم ، فتي أقدموا على الظلم ذموا ووصفوا <sup>(٢)</sup> بأنهم ظلموا أنفسهم .

١٢٢ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعد ما يدل على أن ظفر المؤمن بالكافر من قبله تعالى فقال : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [ ١٢٣ ] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا وجوه النصر <sup>(٣)</sup> ، وأنها تكون من الله تعالى إذا كانت بالفلج بالحجة ، وإذا كانت بالظفر بالعدو ، وإذا كانت بالإمداد بالملائكة ، أو بإلقاء الرعب في نفس العدو ، أو بتقوية قلب المؤمن بالألطف <sup>(٤)</sup> وغيرها .

فإذا صح ذلك فيجب أن يضاف النصر يوم بدر إلى الله تعالى ؛ لأنه نصر الرسول صلى الله عليه والمؤمنين مع قلة عددهم ، من حيث أمدتهم بالملائكة على الكفار ، مع كثرة عددهم .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ يعني : عند الكفار ، من حيث قل عددهم في

(٢) د : ووصفهم .

(٤) د : بالأنطاف

(١) ساقط من د

(٣) انظر الفقرة ٩٨

رأى الدين ، وإلا فقد ثبت أنهم أعزّاء <sup>(١)</sup> ، وأنه تعالى أمر بتعظيمهم ،  
والرفع من أقدارهم ، فلا يصح إطلاق هذه الكلمة فيهم .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكِرُونَ ﴾ ، معنى : لكي تشكروا ،  
وذلك يدل على أنه تعالى أراد من جميعهم الشكر على ما تقدم ذكره <sup>(٢)</sup> .

ثم يقال للقوم : يجب على قولكم ألا يكون لما فعله تعالى من إمدادهم  
بالملائكة ونصرتهم لهم بهذا الوجه فائدة ؛ لأنه إن فعل في العدو الهزيمة  
فوجودهم كعدمهم ، وإن لم يفعل ذلك فكمثل . فأى فائدة في هذا الفعل من الله  
تعالى ؟ وكذلك القول في سائر وجوه النصرة ، إنه على قولهم لا فائدة فيه .

ويجب في التحقيق أن يكون تعالى أنزل الملائكة وفعل سائر وجوه النصرة  
لكي يخلق في المؤمنين الظفر وفي المشركين الهرب ، وهو تعالى قادر على ذلك  
على كل حال ، فيجب أن يكون ذلك عبثاً .

١٢٣ - وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
يجب أن يحمل على ما قلناه ، وفيه من الفائدة أن يبين أن الواجب عليهم الانقطاع  
إلى الله تعالى وطلب النصرة « من قبله » <sup>(٤)</sup> وأن يعلموا أنهم إذا لموا الطاعة  
وطريقة الاستقامة فهو سينصرهم لا محالة ، وقد بينا من قبل أن وقوع الغلبة  
بالمؤمن لا يخرج من أن يكون منصوراً <sup>(٥)</sup> ، من حيث يستحق الثواب ويؤديه  
ذلك إلى منافع ، ولا يخرج العدو من أن يكون مغزولاً ، من حيث يستحق  
العقاب العظيم الذي يصغر بالإضافة إليه ما لحق قلبه من السرور بالغلبة .

(١) د أعزّوا

(٢) انظر الفقرة : ٣٤

(٣) من الآية : ١٢٦ . (٤) ساقط من د . (٥) الفقرة : ٩٨ السابقة .

١٢٤ - مَسْأَلَةٌ : قَالُوا : ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى بَعْدَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ تَصَرُّفِ الْعَبْدِ مِنْ قَبْلِهِ ، فَقَالَ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ۚ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ [ ١٢٨ ] فَإِذَا صَارَ ذَلِكَ حَالُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَكَذَلِكَ حَالُ غَيْرِهِ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر ذلك يقتضى ما لا يقول به مسلم ، لأنه تعالى قد ثبت أنه قد جعل لرسوله أن ينذر ويبين ويدعو الى سبيل ربه بالحكمة ، وقال <sup>(١)</sup> : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ <sup>(٢)</sup> ﴾ وكل ذلك يوجب أن إليه أموراً كثيرة ، ولولا ذلك لم يستحق الرفعة ولم يميز بالفضيلة ولم يلزم اتباعه والانقياد له فيما يأمر وينهى فلا ظاهر يصح تعلّقهم به .

والمراد بذلك : أنه ليس في تدبيره مصالح العباد وما يصلح أحوالهم عليه في الدين شيء ، لأنه عليه السلام ما كان يعرف ذلك . وكان إذا رأى من الكفار للتشدد في تكذيبه والرد عليه سأل الله تعالى أن يأذن له في أن يدعو عليهم بالاستئصال ، كسائر الأنبياء قبله ، فعزاه تعالى بهذا القول وبين أنه العالم بمصالحهم ، ولذلك قال تعالى بعده <sup>(٣)</sup> : ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنْهُمْ ظَالِمُونَ <sup>(٤)</sup> ﴾ فبين أن من كفر به إما أن يتوب عليهم فيصيروا من المؤمنين وإما أن يعذبهم في الآخرة بما يكون أعظم من عذاب الدنيا .

ثم يقال للقوم : إن لم يكن له من الأمر شيء فلماذا يستحق الرفعة والمدح ، ولماذا خص بما ليس لغيره في باب لزوم الطاعة ؟ ولماذا يلزم انبعاثه ؟ فإن كان

(١) ف : فقال .

(٢) من الآية : ٦٥ في سورة الزمر .

(٣) د : بعد ذلك .

(٤) تمة الآية السابقة : ١٢٨ ، ولم تذكر في د .

سائر ما يفعله بمنزلة لونه وهيئته في أنه ليس له<sup>(١)</sup> فيه شيء ، فمن أين أنه يستحق الملاح ؟

وبعد ، فإن « الأمر » في الحقيقة هو قول القائل : افعل ، فيجب أن يقتضى ظاهره أنه ليس له أن يأمر وينهى ، وهذا مما لا يقول به مسلم !

١٢٥ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا يدخل النار إلا كافرين<sup>(٢)</sup> ، وهذا يصحح<sup>(٣)</sup> مذهب الخوارج<sup>(٤)</sup> ، فقال ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [١٣١] .

والجواب عن ذلك : أن كونها معدة « للكافر لا يمنع أن تكون معدة<sup>(٥)</sup> لغيره ، فإنما تدل على أنها معدة لهم ، وحال غيرهم موقوف على الدليل .

وبعد ، فإنه عرّف النار ثم وصفها بأنها معدة للكافرين ، فمن أين أنه أراد بذكرها جميع النيران ، مع تجويز أن يريد بها ناراً مخصوصاً<sup>(٦)</sup> ؟

وقد يقال إذا كان الغالب على الشيء قوم<sup>(٧)</sup> دون قوم : إنه معد لهم ، كما يقول من اتخذ الطعام الكثير : أعددت ذلك للأضياف ، وإن كان يريد تناول

(١) ساقطة من د . (٢) د : كافر . (٣) د : يصح .

(٤) المعلوم من مذهبهم أنهم يعدون مرتكب الكبيرة كافراً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وأنه تعالى يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً ( انظر مقالات الاسلاميين ١/ ١٥٧ ) وحل استدلالهم بهذه الآية أن النار ما دامت قد أعدت للكافرين - ولا يفهم من هذه النار إلا نار الآخرة - فكل من دخلها كان كافراً ، ولكن الآية لا تصحح لهم هذا القول - على الأقل - إلا إذا ثبت قولهم في الحكم على مرتكب الكبيرة بدخول النار والمخلود فيها ، وهذا هو أصل مذهبهم في الموضوع ، ولا دلالة عليه في الآية .

(٥) هذه العبارة ساقطة من د .

(٦) في القاموس : « النار مؤنث وقد تذكر » ١٤٨/٢ . (٧) ف : قوماً .

من في الدار منه (١) .

ثم يقال للقوم : أليس قد قال الله تعالى بعده : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (٢) ولم يمنع من أن يكون فيها الأطفال وحمور العين والولدان وإن لم يستحقوا هذا الوصف ، فكذلك لا يمنع أن يدخل النار الفاسق وإن لم يستحق أن يوصف « بأنه كافر » (٣) .

١٢٦ - وقوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ من أقوى ما يدل على أن العبد هو الفاعل المختار ؛ لأنه إن كان تعالى يخلق المشي فيه ، فإن قدمه وجب حصول المسارعة ، وإن أخره استحالت المسارعة ، فكيف يصحح أن يأمره بذلك ويرغبه فيه ؟

على أن المراد بقوله : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ : أى : سارعوا إلى ما تستحقون « المغفرة به دون نفس المغفرة » (٤) . ينفرد تعالى به ، فلا يجوز دخوله في تكليفهم ، والمراد بذلك التوبة والإجابة (٥) ، لكي يقع « التلافي فنستحق » (٦) المغفرة ، وهذا لا يصح إلا والعبد يؤثر فعلا على فعل .

ومدحه تعالى لهم بأنهم ينفقون في السراء والضراء (٧) - على قول القوم - لا وجه له ؛ لأن الحال إنما يختلف إذا تكلف المنفق مع الضراء ما لا يكاد يلحق مع السراء ، وهذا لا يصح إذا كان الإنفاق من خلقه تعالى فيهم ؛ لأن الأحوال « كلها في ذلك » (٨) تتفق .

(١) د : منهم .

(٢) الآية : ١٣٣ قوله تعالى : ( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها

السماوات والأرض أعدت للمتقين ) ، (٣) ف : إنه فاسق .

(٤) د : به المغفرة .

(٥) ساقطة من ف .

(٦) في د التلافي يستحق .

(٧) قال تعالى : [ الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الصلوات والعافين عن الناس ]

(٨) ساقط من د .

من الآية ١٣٤ .

١٢٧ — وكذلك مدحه لهم بقوله تعالى : ﴿ وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظُ وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ ﴾ لأن كظم الغيظ إنما يعظم وقعه متى تحمل الكلفة في كظمه ومنع نفسه ما تقتضى <sup>(١)</sup> شهوته وهواه ، وذلك لا يصح إذا كان تعالى هو الخالق لذلك فيهم .

١٢٨ -- وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ وتخصيصه لهم بالذكر ، يدل على أنه تعالى يحب لإحسانهم <sup>(٢)</sup> « ولو كان إرادته الاساءة <sup>(٣)</sup> كإرادته الإحسان ، لكان حال المسيء والمحسن في ذلك سواء .

١٢٩ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ <sup>(٤)</sup> ﴾ يدل على أن العبد هو الفاعل ويبين أنه الذى أضر بنفسه ، من حيث أقدم على ذنب يؤديه إلى العقاب ؛ ولو كان تعالى هو الذى خلق فيه ذلك لم يكن ظالماً لنفسه <sup>(٥)</sup> فكان ربه الظالم له ، وكان لا يحسن « أن يلزم <sup>(٦)</sup> التوبة ؛ لأن الندم على ما <sup>(٧)</sup> لم يفعله قبيح ولم يكن لإضافة الذنب اليه معنى إذا كان الفاعل فيه غيره .

ثم أضاف تعالى إلى نفسه المغفرة لما كانت من فعله فقال : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ .

ثم بين أن هذه المغفرة إنما تحصل لمن ضم إلى توبته الإفلاع واستمر على ذلك ، فأما إذا أصر فليس بأهل لها <sup>(٨)</sup> . وكل ذلك يبين ما قلناه .

(١) د : ما تقتضى . (٢) د : لهم ، (٣) د : ولو أراد بهم الاساءة .

(٤) الآية : ١٣٥ ، وتمتها : [ ... ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا

وهم يعلمون ] .

(٥) ساقطة من د . (٦) ساقط من د . (٧) ساقطة من د .

(٨) أظفر تنمة الآية السابقة : ١٣٥ .

١٣٠ - ولذلة : وقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١٣٨] يدل على أن ما تقدم ذكره دلالة للجميع ، وأنه تعالى يعم كل مكلف بالبيان والتعريف وإزاحة الالة ، وإنما علق <sup>(١)</sup> الله تعالى الهدى بالمتقين لما كانوا هم الذين اهتدوا به ، على ما تقدم ذكره <sup>(٢)</sup> ، فصاروا من حيث انتفعوا به كأن الهدى ليس الا لهم ، كما أن الوالد قد يتخذ المعلم على أولاده ، فإذا رأى النجاة والتقدم والتعلم في أحدهم جاز أن يقول : إنما تكلفت اتخاذ المؤدب لك ، وإن كان باتخاذة تأدب الكل .

١٣١ - مسألة : وقالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أن ما نال المسلمين من الكفار يوم أحد « من قبله تعالى » <sup>(٣)</sup> فقال : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فأنضاف ذلك إلى نفسه .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه يداول الأيام بين الناس ، وليس فيه ذكر الأفعال ، فلا تعلق لهم بالظاهر .

فإن قالوا : قد علم أن المراد به ما يحدث في الأيام

قيل له : لكن الحوادث فيها تختلف ، فلا بد من دليل يعلم به المراد بعينه ، وما هذا حاله لا يصح التعلق بظاهرة .

والمراد بذلك : أنه تعالى بين لأصحاب الرسول عليه السلام أن الحروب

(١) د : يخص .

(٢) انظر الفقرات : ١٦ ، ٢٢ ، ٢٩ .

(٤) الآية : ١٤٠ وتتمتها : [ وليعلم الله الذين آمنوا ويخدمكم شهداء والله لا يحب الظالمين ]

لا تستمر على طريقة واحدة ، فربما كانت <sup>(١)</sup> لهم وربما كانت <sup>(٢)</sup> عليهم ، وإن كانت النصره على جميع الأحوال للمؤمنين ؛ لأنه تعالى لا يجوز أن يخذلهم وإن غلبوا من حيث أعد لهم الثواب العظيم لصبرهم ، وأعد للكفار العقاب الأليم لقلبهم ، ولا بد من اعتبار العاقبة في النصره والخذلان ، فظن المؤمنون أن الله لما نصرهم يوم بدر بالوجوه التي فعلها أن ذلك واجب في كل حرب ، فلما لحقهم من الكفار ما لحقهم صبرهم بهذا القول ، ليبين لهم أن الدنيا منقصة ، وأن أحوالها في السراء لا تستمر ، « وأن الأحوال تختلف عليهم فيها » <sup>(٣)</sup> ، لكيلا يكثر ركونهم إليها ويعلموا أن الواجب طلب الآخرة .

فإن قال : فيجب إذا جعل الغلبة مرة للكافر ومرة للمؤمن أن يكون قد خذل المؤمنين .

قيل له : قد بينا أنه تعالى قد يفعل ذلك على جهة <sup>(٤)</sup> المصاحبة ليكونوا إلى الطاعة وإلى الزهد في الدنيا أقرب .

وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَلَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ﴾ يدل على أن ما فعله هو لضرب من المصلحة ، لكي يتميز المؤمن من المنافق ، ويحصل لبعضهم الشهادة المؤدية إلى النعيم العظيم .

وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ من بعد ، يبين أن ما حصل من الكفار لم يقع لحبته ، وأنه إذا كان ساخطاً فهو إلى الخذلان أقرب ، ليبين أنهم وإن غلبوا في الظاهر فليس ذلك بنصرة في الحقيقة .

١٣٢ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن القاتل لا ذنب له ، فقال : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾ (١) فإذا كان موته بإذنه فلا بد من حصوله في وقت معلوم ، فلا ذنب لمن قتل .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يدل على أنه ليس لها أن تموت إلا بإذن الله ، ولم يذكر تعالى أنها إذا ماتت كيف الحال ، فلا تعلق لهم بالظاهر .

وبعد ، فإن الظاهر إنما يدل على أن من يموت حكمه ما ذكره ، ولا يدخل فيه المقتول ، فلا يصح تعليقهم بالظاهر أيضا من هذا الوجه .

على أنه لا يمتنع ما ذكره القوم ؛ لأن عندنا أن المقتول لا يموت إلا بإذنه تعالى (٢) . والمراد بالإذن هاهنا العلم ؛ لأن أحدا لا يقول : إنه يموت بأمره ؛ لأن الأمر إنما يؤثر في فعله من طاعة وغيرها ، والموت من قبل الله تعالى . ونقول : إنه « لا يقتل إلا في الوقت » (٣) الذي جعله الله أجلا له .

فان قال : فيجب ألا يكون ظلما !

(١) الآية : ١٤٥ ، وتتمتها : [ ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ، ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها ، وسنجزي الشاكرين ] .

(٢) لا خلاف عند المعتزلة في أن من قتل فقد مات بأجله ، والأجل عندهم هو الوقت الذي في معلوم الله سبحانه أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ، فإذا قتل أو مات كان ذلك بأجله ، واختلفوا في المقتول لو لم يقتل كيف يكون حاله في الحياة والموت ؟ فعند أبي الهذيل أنه كان يموت قطعاً ، وإلا كان القاتل قاطعاً لأجله ، وهذا غير ممكن ، وعند البغدادية أنه كان يعيش قطعاً ، لأنه لو لم يعيش لما كان القاتل ظلماً له ، وقال القاضي عبد الجبار : ( والذي عندنا أنه كان يجوز أن يحيا ويجوز أن يموت ، ولا يقطع على واحد من الأمرين ) .

المقالات : ٢٩٥/١ ، شرح الأصول : ٧٨٢ - ٧٨٣ .

(٣) د : لا يجعله ملاق .

قيل له : إنما صار ظالماً من حيث أدخل عليه الآلام على وجه الظلم ، فلا فرق بين أن يصادف أجله «أم لا»<sup>(١)</sup> ، في أنه ظالم في الحالين ، ولو آلمه في غير الأجل لمنفعة لم يكن ظالماً له ، فليس المعتبر في ذلك مصادفة الأجل ، والمعتبر بصفة الآلم الذي فعله .

وإنما أراد تعالى الترغيب في الثبات على قتال الكفار ، بأن بين أن الموت يحصل لاحالة في الوقت الذي علم نزوله بالعباد ، وأن امتناع من امتنع من المقاتلة من المنافقين أو من تبعهم المنافقون لا يؤخر عنهم الأجل ، وهذا ظاهر بمحمد الله .

ولذلك قال تعالى من بعد : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ يعني رغبة بعضهم في الفنائم يوم أحد : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ يعني من شدد في المقاتلة لما أعد له<sup>(٢)</sup> في الآخرة .

وبين من بعد أن من أراد الآخرة جمع الله له ما أراده ، فقال : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسُنَ ثَوَابُ الْآخِرَةِ ﴾ [١٤٨] مبيناً بذلك أن فضل النعمة في جنته للمخلصين العاملين بطاعة الله تعالى ، على كل حال .

١٣٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده - تعالى - ما يدل على أن مالحق المؤمنين يوم أحد من انصرفهم عن الكفار ، من قبله تعالى ، فقال : ﴿ ثُمَّ حَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) ساقط من ف . (٢) ساقطة من د .

(٣) قال تعالى : [ ولقد صدقكم الله وعده ، إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيت من بعد ما أراكم ما يحبون منكم من يريد الدنيا ، ومنكم من يريد الآخرة ، ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم ، والله ذو فضل على المؤمنين ] الآية : ١٥٢ .

والجواب عن ذلك : أنه لو تولى صرفهم - على ما يقتضيه الظاهر <sup>(١)</sup> - لم يكن ليزمهم بما ذكره من قبل ، وقد قال : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فِشَلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> يعني يوم بدر <sup>(٣)</sup> ﴿ مِنْكُمْ مَّن يُّرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّن يُّرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ فأضاف أفعالهم إليهم <sup>(٤)</sup> وذهب بها ، وبين أن التنازع كان من قبلهم ، وأنهم عصوا بذلك من حيث لم يشعروا على ما رسم لهم الرسول صلى الله عليه في المحاربة وعدلوا عنه رغبة في الفنائم ، وأنهم فعلوا ذلك و <sup>(٥)</sup> قد عظمت نعمة الله عليهم يوم بدر ، ليبين لهم <sup>(٦)</sup> أن المعصية تقع لمكان تقدم النعمة ، فلما بين ذلك أجمع ، ذكر أنه صرفهم عنهم ، من حيث لم يلطف لهم ولا أعانهم . كفعله بهم <sup>(٧)</sup> يوم بدر ، لأنهم لما عصوا كان الصلاح التشديد عليهم بترك المعونة ، فصار قوله : ﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ كالجزاء على ما تقدم ذكره من معاصيهم ، ولا يكون ذلك إلا والمراد ما قلنا . « ولذلك قال <sup>(٨)</sup> : لِيُتْلِيَكُمْ : يعني ليمتحنكم ؛ لأن الله تعالى أن يمتحن العباد بما يكون نفعاً لهم في العاقبة وإن كان يضر ويغمر في الحال ، ولو كان تعالى خالق الصرَف

(١) ساقطة من ف .

(٢) الذي عليه المنسوخون - يؤيده سياق - أن هذا كان أيضاً في غزوة أحد . حين ظهر المسلمون على عدوهم أول الأمر ، وقتلوا صاحب لواء المشركين وسبعة نفر منهم بعده على اللواء ، وذلك قبل أن يتنازع الرماة ويقضوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم في نبات . وما يرى إليه القاضي رحمه الله من بيان المعصية وأنها تقع لمكان تقدم النعمة ، حتى إنه تعالى لم يلطف لهم ، حاصل في غزوة أحد ذاتها حيث تقدم فيها الإغرام بغلبة على المشركين ، قبل أن يزلزل المسلمون بخالفهم أمر النبي عليه السلام ، وليس لبدر في ذلك مدخل فيما يبدو . نظر الطبري ١٢٤/٤ وما بعدها وبخاصة ص ١٢٨ الزمخشري ٢٢٣/١ ، المطبعة التجارية : ١٣٥٠ . القرطبي ٢٣٦/٤ .

(٣) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

(٥) د : وكذلك .

(٦) ساقطة من ف .

(٧) ساقطة من د .

فيهم لم يصح أن يكون مبتلياً لهم به ؛ لأن ذلك إنما يصح في الألفاظ التي يختار المؤمن عندها<sup>(١)</sup> الطاعة دون غيرها .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ ﴾ يدل على أنهم عصوا ، ولو كان انصرافهم عن الكفار من فعله تعالى لم يكن للعفو معنى .

ثم بين تعالى أن له الفضل على المؤمنين على كل حال ؛ لأنه إذا عفا عن عصي منهم ، وأتاب من لم يعص ، فقد شملت نعمته الكل .

١٣٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه تعالى فعل في المؤمنين الهزيمة يوم أحد فقال : ﴿ فَأَنَّا بِكُمْ غَمًّا بَغَمٌ ﴾ [ ١٥٣ ] .

والجواب عن ذلك : أن هذا الكلام لا ظاهر له . فإنما يدل على أنه تعالى ألحقهم غما بغم ، وليس للأفعال فيه ذكر ، وليس فعلاهم هو الغم بنفسه ، وتسمية الغم إثابة مجاز فيما يعلم بالتمعارف . وقوله تعالى ﴿ غمّا بغم ﴾ لا بد فيه من اتساع . وما هذا حاله لا يصح التعلق بظاهره .

والمراد بذلك : أنه تعالى ألحق قلوبهم غماً بعد غم ، « وكرر ذلك عنهم عند<sup>(٢)</sup> فشلهم ومعصيتهم ؛ لأنه تعالى إنما يضمن لهم النصر بشرط استمرارهم على الطاعة ، فلما خالف بعضهم أمر الرسول صلى الله عليه وآله في الغنائم ألحقهم الغموم لما علم من الصلاح ، ولما تكرر الغموم وعاقب بعضها بعضاً جاز أن يقول غماً بغم وأراد : غمّا مع غم « وبعد غم<sup>(٣)</sup> وهو في باب الدلالة على كثرتهم وتضاعيفه أكد من سائر ما ذكرناه من الألفاظ .

(١) د : عنده . (٢) د : وكرر عليهم ذلك عند . (٣) ساقط من د .

١٣٥ - مَسَاءَةٌ : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا صنع للعبد فقال : ﴿ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ « وحقق ذلك بقوله : (١) ﴿ قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [ ١٥٤ ]

والجواب عن ذلك : أن أول الكلام حكاية عنهم ، وقد ذمهم الله تعالى ، فظاهره يوجب أنهم ليس لهم فيما يُسمى أمراً ، صنع . والأفعال إذا سميت بذلك فيجاز (٢)

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ ظاهره إنما يدل على أن التكليف والأمر هو (٣) الذي يختص به ، وليس فيه ذكر الأفعال ، وقد ذمهم تعالى على ذلك بقوله ، من بعد : ﴿ يَقُولُونَ . لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَأْقَةٌ لَنَا هَهُنَا ، قُلْ : لَوْ كَفْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾ (٤) فيبين بذلك فساد ما أظهروه في باب الزهد في الجهاد ، ورغب تعالى بذلك في الثبات على الحروب ، وبين أن من كتب عليه القتل على كل حال ، فلن ينفعه التوقف عن الحرب وترك الخروج مع الرسول عليه السلام في الجهاد .

١٣٦ - رَدْرَدَةٌ : وقوله تعالى في وصف نبيه عليه السلام : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (٥) يدل على أن أفعال العباد من قيام واختيارهم (٦) ؛ لأنه تعالى لو خلق فعلهم فيهم لكان حال النبي عليه السلام في أخلاقه لا يؤثر في ذلك ؛ لأنه لمن فعل فيهم مخالفتهم فالحال واحدة ، وإن لم يفعل فيهم (٧) فكثرت .

(١) ساقط من د . (٢) ف : مجاز . (٣) ساقطة من ف .

(٤) من الآية السابقة ١٥٤ . (٥) من الآية ١٥٩ . (٦) د : باختيارهم .

(٧) ساقطة من د .

وإنما يصح ذلك بأن يكون الببد مختاراً قادراً على الفعل والترك ، فيعلم بأن كون النبي عليه السلام غليظ القلب داعيةً إلى مخالفته ، وخلاف ذلك يحدوه على القبول منه والتمسك بطاعته .

١٣٧ — فأما قوله تعالى من بعد: ﴿ إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ [١٦٠] فقد بينا أن النصر من الله تكون بوجوه<sup>(١)</sup> ؛ فلا يصح أن يتعلقوا به في أن نفس الغلبة من فعله تعالى . وبين أن نصرته متى حصلت لم يجوز أن يكون لهم غالب ؛ لأنه إنما ينصر لكي يغلبوا ، فلو جوزنا ، والحال هذه ، أن يُغلبوا لأدّى إلى ممانعته تعالى . فأما إذا لم يرد أن ينصرهم لضرب من المصلحة فقد يجوز أن يغلبوا ، وقد بينا أنه لا يجوز أن يكون خادلاً لهم من حيث لم ينصرهم .

وشيخنا أبو علي رحمه الله يقول في النصر : إنها لا تكون إلا ثواباً فلا تفعل إلا بالمؤمنين ، والخذلان لا يكون إلا عقاباً فلا يفعل إلا بالكفار .

وأبو هاشم رحمه الله يقول في الخذلان بمثل قوله ، فأما النصر فقد تكون عنده بمنزلة الثواب ، وقد تكون لطفاً ، وتقصى القول في ذلك بطول .

١٣٨ — وقوله تعالى من قبل : ﴿ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ ﴾ ظاهره إنما يدل على أن القتل كتب عليهم ، ولا يمنع ذلك من كون القتل فعلاً للقاتل ، كما إذا أخبر أحدنا عن قتله وكتب ذلك لا يؤثر في كونه قاتلاً .

واعلم أن الخبر والدلالة والعلم بمنزلة سواء في أنها لا تؤثر فيما تتعلق به ، وإنما تتناولوه على ما هو عليه .

ولو أثرت فيه لوجب إذا أخبرنا ودللنا وعلمنا عن القديم تعالى وأوصافه ، أن نكون قد جعلناه على ما هو به بالخبر والدلالة والعلم !

وكان يجب إذا كان فعلنا يقع <sup>(١)</sup> لأجل علمه تعالى ، ألا يكون لنا في ذلك صنع ألبتة وأن يزول الدم والمدح .

وكان لا يكون العلم بأن يوجب كون المعلوم بأولى من أن يكون المعلوم موجباً للعلم ، لأنه كما يجب أن يكون على ما يتناولوه ، فكذلك العلم بأن يكون علماً لوقوع المعلوم على الحد الذي يتناولوه . وهذا ظاهر الفساد .

١٣٩ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَلَسَّأْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَأَنْتَ هَذَا ؟ قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [ ١٦٥ ] يدل على أن أفعالهم تقع منهم ، وهم الذين يوجدون ويحدثون ؛ لأنه تعالى لو كان هو الخالق فيهم ، لم يجز أن يقول لرسوله عليه السلام محيياً لهم عن قولهم : ﴿ قل هو من عند أنفسكم ﴾ كما لا يجوز أن يجعل ذلك جواباً عن ألوانهم وصورهم إذا هم سألوا عنه وشكوا فيه .

ولا يمتنع أن يكون المراد بذلك : أنهم لما أصابهم يوم أحد من المشركين ما أصابهم ، وقد أصابوهم يوم بدر بأكثر منه ، بين تعالى أن ما كان يوم بدر كان بلطفه ومعونته ، وأن ما كان <sup>(٢)</sup> يوم أحد إنما كان ؛ لأنه تعالى خلاهم ورأيهم ، من حيث

(١) ساقطة من د .

(٢) ساقطة من د .

لم يثبتوا على الطلعة في المجاهدة ، لكن هذا — وإن احتمله الكلام — فالظاهر ما قدمناه .

وعلى الوجهين جميعاً يدل على ما نذهب إليه .

١٤٠ — وقوله تعالى من بعد: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّتَيُّ الْجُمُعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [١٦٦] لا يجوز أن يتعلقوا بظاهرة ؛ لأن الإذن ان أريد (١) به الأمر لم يصح ؛ لأنه تعالى لم يأمر بما أصابهم يوم أحد من المشركين ، لأن ذلك معصية فلا بد من أن يحمل على أن المراد به العلم والتخلية ، كأنه تعالى بين أنه لم يكن ليصيبهم ذلك إلا وهو عالم به ، ولما كان معصيتهم خلاهم ووكلمهم إلى أنفسهم ، فلم ينصرهم (٢) حتى نالهم ، وإن كان فيه مصلحة . على ما بينا .

١٤١ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه في مكان ، فقال : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [١٦٩]

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل (٣) ، لأننا قد بينا أن هذا الكلام قد يطلق والمراد به غيره ، وأن ذلك تعارف ظاهر .

وقد قال شيخنا أبو علي رحمه الله : ان المراد به أنهم أحياء في معلومه ، كما يقول أحدنا لصاحبه : لا تظن أن الأمر كما تقوله ، بل هو كذا وكذا عندى ، وعند الله ! وإنما يعنى بذلك أنه كذلك في معلومه ، وهذا هو (٤) ظاهر الكلام فلا تعلق لهم به .

(١) ف : أراد . (٢) ساقط من ف .

(٣) انظر في الرد على من قال بالجمعية وأنه تعالى في مكان : الفقرات ٢٣ ، ٣٠ ، ٥٨ .

(٤) ساقطة من ف .

وعنده رحمه الله : أن الشهداء كانوا في حال هذا الخطاب أحياء في الحقيقة وبرزقون ، على ما يقتضيه ظاهر الخطاب ، لأنه لا ضرورة توجب ترك ظاهره ، وقد دلّ رحمه الله على أن هذا هو المراد ، بأنه تعالى بشر رسوله عليه السلام به ولو كان المراد بقوله ﴿ بل أحياء عند ربهم ﴾ الإشارة إلى حال الحشر لم يكن للشهداء فيه اختصاص ، ولأعدّ ذلك من البشارات ، لأنه <sup>(٢)</sup> معلوم فيهم وفي غيرهم .

١٤٢ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا يريد الإيمان من الكفار ، بل يريد <sup>(٣)</sup> الكفر ، فقال : ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنَبَصَرُوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ ﴾ [ ١٧٦ ] فبين أنه يريد ألا يكون لهم حظ ، وذلك يقتضى أنه يريد منهم الكفر وأن يصيروا إلى جهنم .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه يريد ألا يجعل لهم حظاً ، وليس فيه ذكر الكفر ، بل يتناقض ظاهره إن لم يحمل على ما نقوله <sup>(٤)</sup> ، لأن المريد لا يريد في الحقيقة أن لا يكون الشيء ، وإنما يريد حدوث الشيء وكونه ، فلا بد من اثبات حذف في الكلام . فإذا لم يعلم ما ذلك المحذوف لم يكن له ظاهر يتعلق القوم به .

والمراد بذلك : أنه تعالى بين أنهم كفروا وسارعوا إلى الكفر ، وبين أنهم لن يبصروا بذلك إلا أنفسهم . ثم قال من بعد : فإنه تعالى يريد - وقد

(١) ساقطة من د .  
(٢) د : لأنهم .  
(٣) ساقطة من ف .  
(٤) ف . تقول .

تقدم منهم الكفر - أن يعاقبهم في الآخرة . وهذا قولنا ، لأنه يريد عقاب الكفار على سبيل الجزاء بعد وقوع الكفر منهم . ولولا أن الأمر على ما قلناه . لم يكن ليعزى الرسول عليه السلام بذلك ، ولا كان له <sup>(١)</sup> فيه سلوة .

ثم يقال للقوم : كيف يصح أن ينسب تعالى المسارعة إلى الكفر إليهم وهو تعالى خلقه فيهم . وكيف يصف ذلك بأنه ضررهم إن كان تعالى أضرهم به ؟ وكيف يقول : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> وهو الذي « صبرهم فيه » <sup>(٣)</sup>

١٤٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد من الكفار الزيادة في الكفر ، قل : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نُمَئِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ﴾ [ ١٧٨ ] وكما يدل قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ <sup>(٥)</sup> على أنه أراد من جميعهم العبادة ، فكذلك هذا يدل على أنه <sup>(٥)</sup> أراد زيادة الكفر .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أنه أراد الكفر ، وإنما يدل على أنه أراد العقوبة ؛ لأن ظاهر الإنم منبئ عن الجزاء ، لا عن نفس الفعل ، في التعارف ، ونحن لا نمنع من أن يريد تعالى ذلك ، وإنما نأبى إرادته الكفر وسائر المعاصي .

وبعد ، فإن هذه اللفظة قد يراد بها العاقبة « كما تدخل بمعنى كي في الكلام » <sup>(٦)</sup> ، وقد قال تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ <sup>(٧)</sup> من حيث كان إلى ذلك مصيره ، فهو المراد بقوله : ﴿ أَنَّمَا نَعْلَمُ لَهُمُ

(١) ساقطة من د.

(٢) تنمة الآية السابقة : ١٧٦ .

(٣) د ، صرفهم .

(٤) سورة الداريات ٥٦ .

(٥) ساقطة من ف .

(٦) د : كما يريد بمعنى الكلام . (٧) سورة القصص ، الآية ٨ .



فلو كان جميعه من قبله تعالى لم يصح ذلك ؛ لأنه تمدح بذلك ، ولا يصح ذلك وهو الخالق لجميع الظلم .

فإن قال : إنما نفي أن يكون ظلماً للعبيد ، ولم ينفي نفس الظلم <sup>(١)</sup>

قيل له : لا يخلو من أن يكون قد تنزه عن أن يسمى بذلك ، أو تنزه عن الظلم ، ولا يجوز أن يحمل على الاسم ، فليس إلا أنه تنزه عن فعل الظلم والإكثار منه ، ولا يجري هذا مجرى نفيه أن يتخذ صاحبة الولد أو تأخذه السنّة والنوم ؛ لأن هناك تنزه عما لا يجوز على ذاته ؛ لأن إضافة تلك الأمور إلى من تضاف إليه يكون من جهة الفعلية ، فالتنزه بنفيه <sup>(٢)</sup> يجب أن يقع على هذا الحد <sup>(٣)</sup> .

ومما يبين ذلك أنه تعالى أضاف إلى العبد جنائياته وبين أنه لا يجازيه عايبها إلا بالحق ، ثم قال هذا القول ، فقال ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ، سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم قال : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ ﴾ مبيناً بذلك أنه أذاقهم العذاب بما كان منهم من قتلهم ، وحقق ذلك بقوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ولو كان هو الذي خلق فيهم « هذا القول وخلق فيهم <sup>(٥)</sup> قتل الأنبياء لم يصح » أن يقول ذلك ، ولا كان فيه زيادة فيه في توبيخهم <sup>(٦)</sup> وتأكيده ما كان منهم .

(١) د : الكلام . وانظر الفقرة ١٤١ مع التعليق .

(٢) د : عنه . (٣) د : الحال .

(٤) سورة آل عمران : ١٨١ ، (٥) ساقط من د .

(٦) في د : « أن يقول ولا كان فيه في توبيخهم .. » .

١٤٦ - وروى: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [١٩٦] يدل على أن الظالم لا تلحقه شفاعة رسول الله صلى الله عليه ، ولا يتخلص من النار إذا مات على ظلمه وإصراره .  
 فان قالوا : إنما أراد : من أدخل النار من الظالمين لا ناصر له ، ونحن نقول إنهم بشفاعته لا يدخلون النار أصلاً  
 قيل له : إن قوله : ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ مستقل بنفسه فلا يجب أن يختص لأجل ما تقدمه .

وبعد ، فليس فيما تقدم دلالة على أنهم دخلوا النار ، وإنما قال : ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ وقد يقال ذلك فيمن لم يدخل النار ، بل هو الأظهر في الكلام ، لما يدل عليه من الاستقبال ، فلا يصح إذاً مما سألو عنه .

\* \* \*

ومن سورة النساء

١٤٧ - وروده : وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَّاكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [ ١٠ ] يدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعد بالنار ، وأنه سيصلها لا محالة ما لم يتب ؛ لأن الذي يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر فلا يصح حمله عليه . ويجب كونه عاماً<sup>(١)</sup> في كل من هذا حاله ، والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة ، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه ، فيجب أن<sup>(٢)</sup> يقال بصومه .

فإن قال : وكيف يأكل مال اليتيم ظلمًا ؟

قيل له : لأن أكله إلتلاف ، فإذا ألتفه وأبطله فهذا الوجه<sup>(٣)</sup> ليس القصد به الدفع لليتيم ، فهو ظالم له<sup>(٤)</sup> ، فسواء حملته على الأكل الذي يقتضيه الظاهر ، أو قلت : إنه ذكر الأكل وأراد به سائر وجوه الإلتلاف ، فدلالة الآية على ما تدل عليه واجبة .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ — تفخيماً لهذا الأمر وتمظيماً لموقع الجناية فيه — على جهة العقوبة ، كأنه تعالى قال : إنه وإن كان طيباً في الحال لذيداً فمن حيث يؤدي إلى النار ؛ كأنه بهذه الصفة في الحال .

١٤٨ - دروة : وقوله تعالى بعد ذكر الموارث وما حذ فيه<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾<sup>(٦)</sup> يدل على أن

(١) في د : عاماً . (٢) ساقطة من د . (٣) د : الوجه الذي .

(٤) ساقطة من د .

(٥) انظر الآيات : ١١ — ١٣ من السورة .

(٦) الآية ١٤ ، وتتمتها : [ وله عذاب مهين ] .

من فعل ذلك من أهل الصلاة يخلد في النار ما لم يتب .

فإن قال : فليس فيه ذكر التوبة ، فيجب أن يكون مخلداً في النار وإن تاب . قيل له : إن اشتراط التوبة معلوم بالعقل ؛ لأنه تعالى لا يجوز أن يعاقب من بذل مجهوده في تلافى ما كان منه ، كما لا يحسن ممن « أسىء إليه وقد<sup>(١)</sup> بذل للمسىء مجهوده في الاعتذار على الوجه الصحيح أن يذمه . وما دل العقل<sup>(٢)</sup> على اشتراطه هو في حكم المتصل بالقول ، وإن كان تعالى قد بين كونه شرطاً في مواضع .

فإذا صح ذلك جعلناه مشروطاً ، وحملنا الكلام فيما عدا ذلك على ظاهره فإن قال : فإنه تعالى إنما توعدّ من يعصى ويتعدّى<sup>(٣)</sup> الحدود ، ومن هذا حاله ، بأن تعدى جميع الحدود ، لا يكون إلا كافراً ، فلا يصح تعلقكم بالظاهر ؛ قيل له : إن الظاهر « يقتضى أن من تلحقه سمة العاصي ويوصف بأنه قد تعدى الحدود يُخلد في النار . ومن تجاوز من حدود الله أقلّ الجمع يقع هنا الاسم عليه ، ولا يجب بذلك أن يكون كافراً ، فالتعاق بالظاهر<sup>(٤)</sup> صحيح . وبعد ، فإن من لم يتمسك بكل حدود الله وخرم منها واحداً ، يقال : قد تعدّى حدود الله ، لأن تعدّيها هو ترك المحافظة بها . ولا فرق في ذلك بين واحدتها والكثير منها . وهذا يوجب أنه إذا عصى معصية واحدة لحقه الوعيد . فإن قال : فيجب في صاحب الصغيرة أن يكون من أهل الوعيد ، لأنه قد عصى وتعدى الحدود !

قيل له : العقل قد دل على أنه لا يستحق العقوبة ، ولا يجوز أن يتوعد تعالى بالعقاب من<sup>(٥)</sup> لا يستحق العقوبة .

(١) في د : أشار إليه فقد . (٢) د : العقل الصحيح . (٣) فد : ويتعدى فيه

(٤) ساقطة من د . (٥) د : ممن .

١٤٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يمنع من التوبة وقد لا يقبلها ، فقال : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ آلَانَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ . . . [ ١٨ ]

والجواب عن ذلك : ن ساءره لا يدل إلا على أن التوبة ليست لمن يعمل السيئات وقد حضره الموت ، وليس فيه بيان كيفيةها ولا الوجه الذي لأجله ليس له توبة .

والمراد بذلك : أن من عمل السيئات وحضره الموت وصار عند المعاينة عارفاً بالله ضرورةً وملجأً إلى أن لا يفعل المعصية ، لم تكن له إذ ذاك التوبة ، لأن من حق التوبة أن تسقط العقاب إذا كان النائب متمكناً من فعل أمثال لما تاب منه ، ولو أن العاجز عن أفعال الجوارح اعتذر إلى من قُتل ولده « من قتل ولده »<sup>(١)</sup> ، لم يجب قبول اعتذاره في العقل ، لأنه قد خرج من أن يكون متمكناً من ذلك . ولهذا لا يقبل تعالى توبة أهل النار وإن ندموا على ما كان منهم لما كانوا ملجئين إلى أن لا يفعلوا القبيح<sup>٢</sup> ، مضطرين إلى معرفته تعالى ، ولذلك سوى تعالى بين أن يتوبوا في حال للعابنة وبين أن يموتوا على كفرهم ، مبيناً بذلك أن العقاب قد حق على الجميع .

وهذا يدل على أنه تعالى قد مكن وأراح العلة في التوبة ، وأنه يقبلها لأجل حاله في أحوال السلامة ، فهو بالضد مما ظنوه في باب الدلالة .

ثم يقال للقوم : إنه تعالى لو كان يخلق التوبة في الثائب مع السلامة ، وكذلك <sup>(١)</sup> في حال المعاينة ، لم يكن ليفصل <sup>(٢)</sup> إحدى حالتيه من الأخرى ، فيجوز أن يقبلا في حال دون حال ، وإنما يصح ما ذكره تعالى إذا كان العبد هو الفاعل لها ، فمتى <sup>(٣)</sup> اختارها مع السلامة قبلت وسقط عقاب فاعلها ، وإذا اختارها والحال ما قلناه لم يعتد بها لورود الإلجاء والاضطرار اللذين يخرجان فعله عن الصحة ، وعن أن يستحق به المدح .

١٥٠ - دلالة : وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَاطِلَ وَيُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾ [٢٦] يدل على أنه تعالى قد أراد البيان والأدلة ، ومن حق الدلالة « ألا تكون دلالة إلا <sup>(٤)</sup> وفاعلها قد أراد من المستدل أن يستدل بها ، ولذلك لا يوصف اللص بأنه قد دل على نفسه بأثره ، لما لم يرد ذلك ، فيجب أن يدل <sup>(٥)</sup> ما ذكرناه على أنه تعالى أراد من جميع من أراد أن يبين لهم أن يستدل ويتبين ، وفي ذلك إبطال قولهم إنه لم يرد ذلك ممن أعرض وتولى .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> يدل على مثل ما ذكرناه ؛ لحق العطف الذي فيه .

١٥١ - دلالة : وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ، يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [ ٢٧ - ٢٨ ] يدل على أنه تعالى يريد

(١) ف : وكذا . (٢) ف : تنفصل .

(٣) ف : متى . (٤) ساقط من د .

(٥) د : لا يدل على .

(٦) من تمة الآية السابقة : ٢٦ .

الطاعة من العباد دون العاصي ؛ لأنه تعالى أضاف إرادة الليل الواقع من العاصي إلى غيره ، وأضاف إرادة التوبة إليه ، وامتدح بأنه تعالى أراد التخفيف عليهما . ولو كان قد أراد الكفر لم يصح هذا الامتنان .

ومن وجه آخر ، وهو أن من يريد الله منه التوبة في المستقبل لابد من أن يكون عاصيا في الحال ؛ لأنه تعالى لا يريد ممن لم يعص ألبتة أن يتوب ؛ لأن التوبة هي الندم على ما كان منه ، ولا يصح الندم على الطاعة والحسن ، وإنما يصح أن يريد التوبة في المستقبل من الكافر والفاسق ، فلو كان تعالى يريد أن تتجد المعصية فيهم حالا بعد حال ، لم يصح أن يصف نفسه بأنه يريد فيهم خاصة أن يتوب عليهم .

١٥٢ - ورثة : وقوله تعالى من بعد : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [ ٢٩ - ٣٠ ] فدل تعالى على أن من يفعل أكل المال بالباطل وقتل النفس <sup>(١)</sup> يدخله النار لا محالة ، وقد يوصف بذلك الفاسق من أهل الصلاة ، كالكافر ، فيجب حمل الآية على العموم ، ومعقول من حال الكلام أنه يريد النهي عن أن يأكل بعضنا أموال بعض ، لأن من ملك المال لا ينهى عن أكله ، والوعيد وارد عليه على <sup>(٢)</sup> الحد الذي وقع النهي عنه ، فليس لأحد أن يتعلق بذلك .

فأما قتل النفس فالنهي يتناول فيه أن يقتل بعضنا بعضا و <sup>(٣)</sup> أن يقتل نفسه ،

وكلاهما سواء في صحة النهي فيهما ، فإن حمل على الأمرين ورد الوعيد عليهما جميعا .

وإنما قال العلماء إن المراد به : ولا يقتل بعضكم بعضا ، من حيث ثبت أن الإنسان ملجأ إلى أن لا يقتل نفسه ، فلا يصح وحاله هذه أن ينهى عن القتل ، فيجب إذاً صرف النهي إلى الوجه الثاني ، والوعيد إنما ورد على هذا الحد . فكل ذلك لا يؤثر في صحة دلالة الآية على ما ذكرناه .

١٥٣ - وقوله تعالى عقيب ذلك : ﴿ إِن تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [ ٣١ ] يدل على أن من لم يجتنب الكبائر لا تكفر سيئاته ، من حيث جعل اجتنابها شرطاً في تكفير السيئات . وهذا يدل على أن من ارتكب الكبائر فهو من أهل النار ، وإنما يغفر تعالى الصغائر لمن اجتنبها .

وذكر هذه الآية عقيب ما تقدم من أكل المال بالباطل وقتل النفس ، يدل على أن ذلك من الكبائر ، فليس لأحد أن يحمّله على أن المراد به الكفر دون غيره ، وكيف يصح ذلك وقد ثبت في الشريعة في كثير من المعاصي أنها كبائر ، كعقوق الوالدين ، والزنا ، وشرب الخمر ، والقتل ، إلى ما شاكله <sup>(١)</sup> .

١٥٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه هو الذي يفعل الإصلاح بين الزوجين فقال : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ، فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ [ ٣٥ ]

(١) انظر بعض الروايات في ذلك : فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر . ٣٢٧/١٠ - ٣٤٠ . من النساء : ١٦٥/٢ جامع الترمذي ٩٧/٨ .

فبين أنه يوفق (١) بينهما إذا أَرَادَهُ الحَكَمَان .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله تعالى : ﴿ يوفق الله بينهما ﴾ لا يدل (٢)  
على أنه الفاعل لما يؤثر أنه من الصلاح ، لأن قول القائل : وفق فلان بين فلان  
وفلان ، إنما يدل على أنه فعل التوفيق ولا يدل على غيره ، كما إذا قيل ضرب  
بينهما ، دل على أنه فعل التضريب دون فعلهما ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

واعلم أن « التوفيق » هو اللطف إذا اتفق عنده من العبد الطاعة والإيمان (٣)  
ويقال لفاعله عند ذلك ، إنه قد وفقه ، وإن كان من قبل لا يوصف بذلك ،  
كما يوصف فعل زيد بأنه موافقة إذا تقدم فعل عمرو ، ولولاه لم يوصف بذلك ،  
فتى وصفناه تعالى بأنه وفق العبد فالمراد أنه فعل لما يدعوه إلى اختيار الطاعة ،  
وأنه اختاره ، فوافق وقوعه مافعله تعالى ، واتفقا في الوجود ، فصار تعالى موافقاً  
وصار هو موافقاً .

فإذا صح ذلك فيجب أن يكون المراد بقوله : ﴿ يوفق الله بينهما ﴾ أنه تعالى  
عند إرادتهما الإصلاح ، يفعل من الألفاظ ما يدعو إلى قبولهما ، فتى قبلا كان  
موفقاً بينهما ، فكيف يصح تعلق القوم بهذا الظاهر ؟

ثم يقال للقوم : إن الآية بكاملها تؤذن بعلان قواكم ، لأنه تعالى إن كان

(١) د : يوفق ذلك . (٢) د : الكلام .

(٣) سبق أن أشرنا إلى مبدأ اللطف عند المعزلة ، والكلام في التوفيق ، والعصمة  
وللعونة ، متصل بمقاتلهم في أهال العباد ، وأنها لا يجوز إضافتها إلى الله تعالى إلا على ضرب من  
التوسع والمجاز ، وذلك بأن تقيد بالطاعات ، فيقال : إنها من جهة الله تعالى ومن قبله ، على معنى  
أنه « أعانتا » على ذلك و « لطف » لنا و « وفقنا » و « عصمتنا » من خلافه .  
وقد عرف القاضي « التوفيق » بقوله : « وأما التوفيق فهو اللطف الذي يوافق الملتزم  
فيه في الوقوع ، ومنه سمي توفيقاً . وهذا الاسم قد يقع على من ظاهره السداد ، وليس يجب  
أن يكون مأمن النيب حتى يجري عليه ذلك » . شرح الأصول الخمسة : ٧٧٩-٧٨٠ .

يفعل شقاق بينهما فنضرب الحكمين في ذلك عبث ، وإرادتهما الإصلاح كمثل ، لأنه متى فعل ذلك حصل (١) ما بينهما من الشقاق ، كان ذلك من الحكمين أو لم يكن ، و (٢) إن لم يختر تعالى ذلك فيهما لم يحصل بينهما شقاق كان الحكمان وإرادتهما الإصلاح أو لم يكونا ، فما الفائدة على قولكم في بعثة الحكمين ونصبهما وإرادتهما الإصلاح ؟ ويجب ألا يكون للتوفيق معنى ، لأنه تعالى إن خلق فيهما قدرة الشقاق ، فلو فعل من الألفاظ ما لا نهاية له لم يقع منهما الإصلاح ، وإن لم يخلق ذلك وقع ، فما الفائدة في التوفيق ؟

وكيف يجوز أن يعلق التوفيق بإرادة الإصلاح على مذهبه ، وإنما يجب أن يكون موقوفاً على خلق قدرته تعالى فيهما على ذلك ، لأنه إن لم يخلقها (٣) لم يوجد التوفيق وإن أراد (٤) الإصلاح ، وإن خالفها وجد وإن لم يريد (٥) ، فكيف يجعل ذلك كالشرط ؟ وإنما يصح ذلك على قولنا من حيث قد علم من حال المكلف أنه قد يختار الأفعال عند دواع وأغراض ، وقد تكون من فعله ومن فعل غيره ومن خلق الله تعالى ، فإذا علم تعالى ذلك من حاله صح أن يخبر عنه .

١٥٥ - ر ر ر : وقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ . . [٤٠] دل على أنه تعالى لا يختار فعل القبيح على وجه من الوجوه ، لأن ذلك مبالغة في نفى القباح عنه وتبريحه عن الظلم . وقد بينا القول في ذلك وشرحناه (٦) ، ومن عجيب الأمور أن ينزه نفسه عن « أن يظلم » (٧)

(١) ف : وحصل . (٢) ف : أو . (٣) في د : يخلقها .  
(٤) د : أراد . (٥) د : يرد . (٦) انظر الفقرة : ١٢١ والفقرة ٩٤٥ .  
(٧) د : الظلم .

مقتال ذرة ، وكل ظلم في العالم لا يكون إلا من قبله .

فإن قال : إنه نزه نفسه عن أن يكون متفرداً !

قيل له : ليس في الآية تخصيص ، فيجب أن تحمل على العموم .

وبعد ، فإن المقصد بها التمدح ، ولا تمدح في أنه لا يتفرد بالظلم ويفعل كل

ظلم يقع من العباد !! .

على أن قولهم في الظلم يضاد ذلك ؛ لأن أحدا إذا قتل غيره أو ضربه ، فالظلم هو ما وجد من الألم في جسم للضروب والقتول ، وعندهم أن الله تعالى تفرد بذلك ، إلا أن يجادلوا فيقولوا : إن ذلك ليس بظلم في الحقيقة وإنما الظلم هو حركات يده ، وهذا جهل ، لأنها لو انفردت لم تكن ظلماً ، ولو انفردت تلك الآلام لكانت ظلماً .

وبعد ، فلو سلم لهم أن العبد له في الظلم صنع لم يخرج ذلك الظلم عن أن يكون منسوباً إلى الله تعالى ، لأنه فعل من القدرة مالواه لم يقع ، ولأنه خلق الظلم على وجه لولا خلقه لم يصح من العبد أن يكتسب ، فيجب أن تكون إضافته إلى الله أحق من إضافته إلى هذا العبد الذي لا يصح منه أن يتفرد به ولا أن يحدته ، ولا أن ينفك منه ومن القدرة عليه ، ولو أن الواحد منا فعل في يد الضعيف الظلم والقتل ، لم يجب أن يضاف ذلك إلى الضعيف دون القوى الذي حرك يده .

١٥٦ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل

لاكتساب العبد ، فقال : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَعْمُولًا ﴾ [٤٧] وإنما أراد بأمره ما أمره .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الأمر يتناول القول المخصوص ، وإنما يدل ذلك على أن أقواله تعالى هي أمر مفعوله ، وأن كلامه محدث . فتعلقهم بالظاهر لا يصح . وحمل الأمر على أن المراد به المأمور ، مجاز .

وبعد ، فإن ظاهر الكلام يقتضي أن أمره مفعول . ولو حملناه على المأمور لكان فيه ما يكون مفعولا وفيه خلافه ، فحمله على ما يؤدي إلى توفية الكلام حقه أولى .

ولو حملناه على أن المراد به الأمر الذي هو الفعل ، لوجب أن يحمل على (١) أفعاله تعالى ، للإضافة الحاصلة فيه ، دون أفعال العباد (٢) .

١٥٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفر ، مادون الشرك والكفر ، لأهل الكبار من أهل الصلاة ، فقال (٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٤) [٤٨] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إما يدل على أنه لا يغفر الشرك قطعاً ؛ لأن الخبر فيه غير مشروط ، وأن مادون الشرك يغفره (٥) لمن يشاء ، وهذه اللفظة إذا دخلت في الكلام اقتضت فيه الإيهام والاحتمال ؛ لأن أحداً إذا قال : لا أوأخذ أهل العلم بذنوبهم وأوأخذ غيرهم من أشياء ، لم يعلم بكلامه إلا ما صدر بذكره ، ووجب التوقف فيما تبقى بذكره .

(١) د : على بعض . (٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من د . (٤) حكم المعتزلة على الفاسق بالخلود في النار وتعذيبه فيها أبداً الأبدية ودهر الدهرين ، خلافاً للرجعة والأشاعرة . انظر الفصل الذي كتبه القاضي في هذا الموضوع ، في شرح الأصول الخمسة ، ص : ٦٦٦ فابداً ، مع ذكر الوجوه الكثيرة التي تعلق بها الرجعة في هذه الآية ، حتى هدهما القاضي من قوى ما يعتمدونه ، وردة الفصل على جميع هذه الوجوه : ص ٦٧٦ - ٦٨٦ وانظر كذلك الفقرة القادمة : ٢٧٦ . (٥) ف : يغفر .

فإن قال<sup>(١)</sup> : فيجب أن تجوزوا أن يغفر تعالى الكفر الذي ليس بشرك!!  
 قيل له : إنه أراد بالشرك كل أنواع الكفر ، وذلك هو المتعارف في الشرع  
 وإن كانت اللغة بخلافه ، كما نقول في الأسماء الشرعية .

ولا خلاف أيضاً في أن جميع أنواع الكفر لا تختلف في هذا الباب ، وإنما  
 اختلفوا في بعض أنواعه من حيث اعتقد فيه بعضهم أنه ليس بكفر أصلاً ، كما  
 يقوله أصحاب المعارف في الشك والجهل بالله تعالى<sup>(٢)</sup> .

فإن قال : فيجب أن يدل الظاهر على تجويز غفران من ليس بكافر .

قيل له : هذا لا يقال إن الظاهر يدل عليه ؛ لأن هذا التجويز هو شك ،  
 ولا يجوز أن يستدل بكتاب الله تعالى على الشك ، فتجويز غفران ما دون  
 الشرك قد كان في العقل ، من حيث فقدنا الدليل على أنه تعالى يعذبهم قطعاً ، والآية  
 وردت ناقلة لنا في الشرك عن حكم العقل ، مبقية فيما دون الشرك ، على ما كنا  
 عليه ، فيجب أن ننظر : فإن كان في السمع ما يدل على أنه تعالى يعاقب غير  
 الكفار فيجب أن يقال فيه ، ولا يصح في هذه الآية « أن تكون مانعة ، كما

(١) ف : قيل .

(٢) يرى أصحاب المعارف ، وعلى رأسهم الجاحظ وثامة بن أشرس ، أن المعارف إنما  
 تقع ضرورة بالطبع عند النظر في الأدلة ، ويقولون في النظر : إنه ربما وقع طبعاً واضطراباً  
 وربما وقع اختياراً ، فتي قويت الدواعي في النظر وقع اضطراباً بالطبع ، ولذا تساوت وقع  
 اختياراً . فأما لإرادة النظر فإنه مما يقع باختيار كإرادة سائر الأفعال ، وهذه الطريقة هي التي  
 دعت الجاحظ إلى التسوية بين النظر والمعرفة وبين إدراك المدركات ؛ في أن جميع ذلك  
 يقع بالطبع .

وينسب القاضي لإيهم هنا - وقد رد على نظريتهم مطولاً في المعنى - أنهم لا يرون الشك  
 والجهل بالله تعالى من الأمور المكفرة ، بناء على مذهبهم هذا ، لأن المعاند قد نظر فحجز عن  
 إدراك الحق وبقي على غير ملة الإسلام ، وهذا مانسبه الغزالي إلى الجاحظ وقيل القول فيه .  
 اضطرب : المعنى ٣١٦/١٢ فما بعدها الملل والتحل ٩٠/١ ، ٩٤ المستصفي ١٠٦/٢ .

لا يصح ذلك في طريقة العقل . وإنما المقصد بما ذكرناه أن تخرج هذه الآية من (١)  
أن يكون للقوم فيها تعلق ، لا أنا ندعيها دلالة لنا .

والمراد بذلك : أنه تعالى يغفر لأهل الصفات ، من حيث بين ذلك بقوله  
تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نَهَوْا عَنْهُ نَكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٢) ، خبر بأنه  
إِنَّمَا يكفرها بشرط احتساب الكبائر ، وذلك يوجب حملها على الصفات  
دون الكبائر (٣) .

١٥٨ - مسائل : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالفضل  
من يستحق المدح ، فقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي  
مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤٩] .

والجواب عن ذلك : أن الزكية تفيد المدح والإخبار عن الأحوال  
الحسنة للزكي ، ولا تدل على أفعاله ، فهو تعالى يزكي ، بمعنى أنه ينجز عن  
أحوالهم ، وما اختصوا به من الفضائل ، ولا يدل ذلك على أنه الخالق لأفعالهم .  
وإنما أراد تعالى المنع من تولي الإنسان مدح نفسه على الافتخار وبين (٤)  
أنه تعالى يزكيهم « وقد يجوز أن يراد بذلك أن تزكيتهم (٥) من حيث لا تؤثر

(١) ساقط من د

(٢) النساء ٣١ . راجع الفقرة ١٥٣

(٣) الوجه في تأويل الآية عند الزمخشري « أن يكون الفعل المنى والمثبت جميعاً موجبهين  
إلى قوله تعالى (من يشاء) كأنه قيل : إن الله لا يغفر لمن يشاء الشرك ، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك  
على أن المراد بالأول : من لم يتب ، وبالثاني : من تاب ، ونظيره قولك : إن الأمير لا يبدل  
الدينار ويمدله القنطار لمن يشاء ، تريد لا يبدل الدينار لمن لا يستأهله ويمدله القنطار لمن يستأهله »  
ولا يخلو هذا التأويل من تعسف ، على حين يبدو أن تأويل القاضى رحمه الله - على أصولهم -  
أقرب . انظر الكشف ١ / ٢٧٣ طبع التجارية ١٣٥٤ .

(٥) ساقط من د

(٤) ساقطة من د

يصير وجودها كعدمها ، وأنه تعالى هو المزكى من حيث ثبتت بتركيبته الأحوال التي أخبر عنها .

وهذا كما يقول الواحد منا لغيره إذا ذم شاهداً ونسبه إلى الكذب : ما الذي يرفع من تزويرك ، إنما التزوير للحاكم ، من حيث كان ذلك هو الذي يقتضى ثبات ذلك الأمر دون قول غيره .

١٥٩ - صائت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يعاقب من لا يستحق ، فقال : ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ . . . [ ٥٦ ] فبين أنه يعذب الجلود المبدلة التي لم تكن له في حال معصيته !

والجواب عن ذلك : أن العذب هو صاحب الجلد، دونه ، وليس في الظاهر دلالة على أنه يعاقب من غير استحقاق . والمراد عندنا أنه يعيد طراوة الجلد لكي يتجدد من العذاب مثل الذي كان ميتا ، كذلك أنه يديم العذاب عليهم على حد واحد ، ولولا أنه تعالى يفعل ذلك لاحترق الجلد وصار بحيث تبطل عنه الحياة ، ويستحيل أن تلحقه الآلام ، ولا يمتنع إذا جملة كذلك أن يقال : إنه بدل الجلد بغيره كما يقال في الماء إذا صار عذبا بعد ملوحة : إنه تغير وانه غير الذي عهدنا . وهذا ظاهر في اللغة .

قال شيخنا أبو علي رحمه الله : ولو أراد تعالى بذلك أنه يخلق لهم جلداً بعد جلد ، لأدى إلى أن يعظم جسمهم حتى لا تسمهم النيران ، لأن ذلك إذا فعل أدى إلى مالا نهاية له ، فلا بد أن<sup>(١)</sup> يبلغ حالهم في العظم ما ذكرناه ، وذلك مما لا يصح

وقوى به هذا التأويل، وأفسد به قول من تأوله : على أنه تعالى يعيد جلداً بعد جلد سوى جلودهم .

ولا يمتنع أن يصحح ذلك بأن يقال : إنه تعالى يعيد جلداً بعد جلد ، ويدع الجلد<sup>(١)</sup> الأول يحترق ويتفرق ، فيصير من أجزاء النيران ، فلا يؤدي<sup>(٢)</sup> ذلك الى ما ذكره رحمه الله ، ويصح كلا التأويلين .

فأما قول من ظن أن الجلد يعاقب ، أو له مدخل في الباب ، فبعيد ، لأن الجملة هي المستحقة للذم والمدح ، ولذلك<sup>(٣)</sup> يحسن منا مدح السمين بعد النحافة على فعله المتقدم ، ولذلك جوزنا في يد السارق أن تعاد ، إذا تاب<sup>(٤)</sup> ، وهو في الجنة .

وعلى هذا الوجه يصح ما تظاهرت فيه الرواية عن رسول الله صلى الله عليه من أنه يعظم أجسام أهل النار ، إذا هو عاقبهم<sup>(٥)</sup> ، ولو وجب أن يعتبر بأجزاء

(١) في د : لما .

(٢) د : يصير .

(٣) د : وكذلك .

(٤) ف : تاب السارق .

(٥) « تعددت » الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عظم أجسام أهل النار ولم تخل أسانيد معظمها من مقال ، وأوثق ما جمعه الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » في هذا الباب ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد ، وعرض جلده سبعون ذراعاً ، ومقعدة من النار مثل ما بيني وبين الرينة ) قال الحافظ الهيثمي : ( قلت : رواه الترمذي غير أنه قال : وغلط جلده أربعون ذراعاً . وهنا سبعون . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ربعي بن إبراهيم وهو ثقة ) مجمع الزوائد : ٣٩١/١٠-٣٩٢ . ولعل الحافظ الهيثمي قد جمع في روايته هذه روايتين من روايات الترمذي كلتاها لأبي هريرة ، قال في الأولى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن غلط جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً وإن ضرسه مثل أحد . وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة والمدنية ) وقال في الأخرى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد ، وغضه مثل البيضاء ، ومقعدة من النار مسيرة ثلاث مثل الرينة ) وفي المسافات تفاوت ، لأن مثل الرينة كما بين المدينة والرينة ، أما البيضاء فهو جبل مثل أحد ، وعلى أية حال ، فإن أعلى ما حكم به =

العاصي لم يصح ذلك ، وهذا بين .

١٦٠ — رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٦٤] يدل على أنه تعالى أراد من المبعوث إليه طاعة الرسول عليه السلام ، من حيث بين أنه أرسله لكي يطاع ، وهذا كما دل الظاهر عاينه يدل عليه العقل ، لأنه تعالى لا يجوز أن يكون قصده بإرسال النبي منفعة الخلق ويريد من بعضهم أن يعصيه ويكذبه ويستخف بحقه ، لأن ذلك ينقض الغرض الذي ذكرناه بالبعثة . وإنما يجوز ما قاله القوم متى كان غرضه بالبعثة أن يضل قوماً ويهدي آخرين ، فأما إذا كان الغرض الطاعة من جميعهم ، بإرساله ، سواء ، فلا بد من أن يريد من كلهم أن يعطيه .

وقوله : ﴿ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ يجوز أن يراد به : بأمره <sup>(١)</sup> ، لأنه تعالى قد أمر أن تطاع رسله ، ولم يبيحهم إلا لهذه <sup>(٢)</sup> العلة .

١٦١ — مماثلة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يجوز أن يكلف تعالى عباده ما لا يستطيعون <sup>(٣)</sup> ، فقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ . . . [ ٦٦ ] وقتل النفس هو بمنزلة ما لا يستطيع ، فما الذي يمنع من أن يكلف الكافر الإيمان ؟

— الترمذی فی هذا الباب ، قوله فی حدیث أبی هريرة — بروایته الأولى : — ( هذا حدیث حسن صحیح غریب من حدیث الأعمش ) والمافظ الهیثمی كذلك قد غلط الترمذی فی روايته أن غلط جلد الکافر أربعون ذراعاً ، والذي فی صحیح الترمذی اثنان وأربعون ! راجع صحیح الترمذی یشرح ابن العربی ١٠/٤٦ — ٤٩ مع الشرح ، سنن ابن ماجه : ٢/٣٠٤ .

(١) ف : الأمر ، (٢) د : بهداه . (٣) د : يستطيع .

والجواب عن ذلك : أن الواحد منا قادر في الحقيقة على قتل نفسه ، كما يقدر على الخروج من داره ، وإن شق ذلك عليه من حيث الألم ، ومن جهة أنه يقطعه عن الحياة والمنافع ، فلو أنه تعالى كلف المرء ذلك لم يكن قد كلف ما لا يطاق . ويفارق ما يقوله القوم من تسكليف الكافر الإيمان ولم يقدره عليه ، ولا أوجده السبيل إليه . بل فعل فيه أضداده ، ولو لم يكن ذلك ممكناً مقدوراً لم يصح أن يقع من القليل منهم <sup>(١)</sup> ، لأن ما لا يستطاع لا يقع من أحد ألبتة .

وإنما أراد تعالى بذلك أن يبين أنهم لن يفوزوا بالتواب إلا بعد تكليف طاعة الله وطاعة رسوله عليه السلام ، وأن لا يعدلوا عما قضاه الله وقضاه رسوله ، بعثاً لهم على التمسك بالتكليف وإن شق .

فإن قال : فيجوز عندكم أن يكلف الإنسان قتل نفسه في الحقيقة أم لا ؟  
 قيل له : إن ظاهر الآية لا يدل في ذلك على منع أو جواز ، لأنه تعالى قال : ﴿ ولو أنا كتبنا ﴾ وقد يقدر الشيء الذي لا يجوز كما يقدر الجائز .

فإن قال : فما قولكم فيه وإن لم يدل الظاهر عليه ؟  
 قيل له : يبعد في كمال العقل أن يكون واجباً على المرء ، لأنه لو وجب لم يكن ليجب إلا لكونه لطفاً في غيره ، ومن حق اللطف أن يتقدم المطلق فيه ، وليس بعد القتل حال تكليف ، وإنما يصح ذلك على مذهب من يقول : إن اللطف بضام ما هو لطف فيه ، فأما مع وجوب تقدمه فبعيد <sup>(٢)</sup> .

(١) ساقطة من د .

(٢) ينقسم اللطف إلى متقدم للتكليف ، ومقارن له ، ومتأخر عنه ، ولا شك عند القاضي في عدم وجوب المتقدم والمقارن ، أما ( ما يفعله تعالى بعد حال تكليف الفعل الذي هو لطف فيه فإنه واجب فعله عليه تعالى ) وينقسم اللطف عندهم من وجه آخر إلى : ما كان من فعله تعالى ، وما يكون من فعل المكلف الذي اللطف له ، وما يكون من غير فعل الله تعالى وغير فعل المكلف . انظر : شرح الأصول الخمسة : ٥٢٠ - ٥٢١ المفتي : ٢٧/١٣ فابعدها .

فأما مقدمة القتل وفعل أوائله فلا يمتنع أن يكلفه تعالى العبد<sup>(١)</sup>، ثم يفعل تعالى «من بعد»<sup>(٢)</sup> ما يؤدي إلى بطلان حياته، أو يقع ذلك متولداً، على طريقة التكليف. فعلى هذا الوجه يجب أن يجرى هذا الباب.

١٦٢ — **دولة:** وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [٨٢] يدل على بطلان قول الجبرية، وعلى صحة النظر والقياس، وعلى أن القرآن يعرف معناه، وعلى أنه معجز.

ولما يدل على بطلان الجبر؛ لأنه تعالى بين أنه لو كان من عند غيره لكان مختلفاً، وقد علمنا أنه لم يرد الاختلاف في الصورة وفي الجنس، لأن الكلام لا يأتى إلا من الختلاف في الجنس والصورة، ولما أراد بذلك أنه كان يختلف في طريقة الحكمة، فيكون بعضه حسناً وبعضه قبيحاً، وبعضه مستقيم المعنى وبعضه مضطرباً، وكان لا يتفق في جزالة اللفظ وحسن المعنى، ولو كان ما يقع في العالم من القباح والتفاوت، والقبيح والحسن كله<sup>(٣)</sup> من عنده تعالى، لم يكن ليصح أن يجعل ذلك أمانة لكون القرآن من عنده.

فأما دلالاته على صحة النظر فبين، لأنه تعالى أمر بتدبر القرآن، وبين طريقة التدبر، فلو لم يكن<sup>(٤)</sup> يلزم فيه النظر والفكر، لكان ذلك عبثاً.

ولأن التدبر في الحقيقة هو الفكر إذا لم يرد به<sup>(٥)</sup> التأمل الذي يرجع إلى النظر والروية. وقد علم أنه لم يأمر بتدبر القرآن على طريقة الإدراك لغوامضه<sup>(٦)</sup>

(١) ساقطة من: ف.

(٢) ساقطة من: د.

(٣) ساقطة من: ف.

(٤) ساقطة من: د.

(٥) ساقطة من: د.

(٦) ف. لغوامضه.

فليس إلا ما ذكرناه من الفكر والنظر فيه ، لكي تعلم أحواله .

ودلالته على أن القرآن يعرف معناه بين ؛ لأنه لو كان كله أو بعضه لا يعرف معناه ، كما يقوله بعضهم ، لوجب ألا يحسن الفكر والنظر فيه وتدبر معانيه ؛ لأنه لا يجوز منه تعالى أن يبعث على تدبر لفظه ؛ لأن ذلك « مذرك معلوم »<sup>(١)</sup> وتدبر معانيه يقتضى صحة العلم بالمراد به ، على ما نقوله .

فإن قال : قد يعلم المراد به بغيره اقل له : إن الظاهر يقتضى<sup>(٢)</sup> أن يعلم المراد به فقط .

وأما دلالته على أنه معجز « فبين ؛ لأن المتعاملين حال المتكلمين إذا كثروا<sup>(٣)</sup> كلامهم أن لا يخلو من تناقض في المعنى ، وتفاوت في طريقة الفصاحة ، فإذا وجد القرآن سليماً من الأمرين دل على أنه من عند علام الغيوب ، وهذا بين .

وإنما الكلام في أنه قد يفرد بنفسه في الدلالة أو ينضاف إلى غيره .  
وليس هذا موضع شرحه .

١٦٣- مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه أدخل المنافق في نفاقه وأنه أضله ، وأن من أضله لا يجد السبيل إلى الهدى ، فقال : ﴿ فَمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرَكْسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ، أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ [١٨٨]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ أَرَكْسَهُمْ ﴾ لا يدل إما ذكره ، لأن الإركاس إنما يراد به الإنكاس في الشيء ، والله تعالى ، لنفاقهم ، أضلهم وأمر

(١) د : يدرك بجملة . (٢) ساقطة من ف . (٣) مخروم من ف .

بالاستخفاف بهم وجمالهم مركوسين في ذلك ، متردين فيه ، فمن أين أن  
لنراد به النفاق ؟

ويبين ماقلناه أنه تعالى علق إركاسهم بكسبهم ، فقال : ﴿ والله أركسهم  
بما كسبوا ﴾ فيجب أن يكون ذلك غير كسبهم النفاق ، ليصح معنى  
الجزاء فيه .

وقوله تعالى : ﴿ أتريدون أن تشهدوا من أضل الله ؟ ﴾ معناه : من أضله  
بالمقاب والأخذ به إلى طريق النار .

وقد يراد بذلك أنه أضله بسوء فعله عن زيادته الهدى ، من حيث  
أخرج نفسه من أن يصح فيه وعليه ذلك ، ولعمري إن من أضله الله بهذه  
الوجوه لا يصح من أحد أن يهديه إلى الجنة والثواب البتة . وإنما ذكر تعالى  
ذلك منكرأ على الفئة التي أحببت من المنافقين النجاة والفوز ، ولذلك قال  
في صدر الكلام : ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾ (١)

ثم قال تعالى : ﴿ ومن يضل الله فان تجد له سبيلا ﴾ أى : الخلاص من  
الضلال ؛ لأن هذه الكلمة إذا أطلقت لم تستقل بنفسها ، فيجب حماها على  
ما تقدم ؛ لأن أحدنا لو قال : إن زيدا لا يستطيع سبيلا ، لا يفهم بكلامه المراد ،  
فإذا تقدم ذكر الضلال فيجب حمله عليه .

ثم يقال للقوم : إن كان تعالى أوقعهم في النفاق - على ما زعمتم - وأضاهم

(١) انظر في سبب نزول هذه الآية ، وفيما رآه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شأن  
هؤلاء المنافقين : الطبري ١٩٢/٥ - ١٩٥ ، وليس فيما رواه أبو جعفر ذكر لفظة المؤمنين  
أحببت من المنافقين الفرز والنجاة .

بفعل الكفر فيهم ، فكيف ذمهم ونسب الكسب إليهم ولا من برأهم من  
النفاق والذم ؟ ! .

١٦٤- مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الحسنات  
والسيئات من عنده فقال: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ  
فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ ، وَإِنْ تُضِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا: هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ،  
وَإِنْ تُضِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا: هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ: كُلٌّ مِنْ عِنْدِ  
اللَّهِ ﴾ .. [ ٧٨ ] .

والجواب عن ذلك: أن القضية واردة على أمر معلوم ؛ لأنه تعالى حكى  
عن الكفار أنهم عند وقوع الحسنة والسيئة قالوا: إن الحسنة من عنده تعالى ،  
والسيئة من محمد عليه السلام (١) ، وما هذا حاله لا يصح أن يدعى فيه العموم ،  
لأنه لا يجوز في ذلك الواقع أن يكون إلا على صفة واحدة .

وبعد ، فإن الظاهر من قوله: ﴿ وَإِنْ تُضِيبُهُمْ حَسَنَةٌ ﴾ وقوله: ﴿ وَإِنْ  
تَضِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ ﴾ يدل على أن ذلك من فعل غيرهم فيهم ، لأن ما يختاره الإنسان  
لا يطلق ذلك فيه ، ويبين ذلك أنه إن حمل على أفعال العباد أدى إلى أن القوم  
كانوا يقولون إن الحسنات من فعل الله تعالى وسيئاتنا من فعل محمد صلى الله  
عليه وسلم ! وليس هذا بمذهب لأحد ؛ لأنه لا فرق بين إضافتهما إليه عليه السلام  
فملا ، وبين إضافتهما إلى غيره . ولو كان ذلك مذهباً لحكى ودوّن ؛ لأنه قد  
حكى ما هو أخفى منه وأقل ، وكل ذلك يمنع من التعلق (٢) بظاهره .

والمراد بذلك: ما قد حكى أنهم كانوا يقولون إذا أصابهم الرخاء والخصب

والسمة ، قالوا : هذه <sup>(١)</sup> من الله ، وإذا لحقهم الشدة والقحط ، قالوا : إن <sup>(٢)</sup> هذا الشؤم محمد ، حاشاه صلى الله عليه وآله من ذلك ! فقال تعالى مكذباً لهم : ﴿ قل كل من عند الله <sup>(٣)</sup> ﴾ لأن هذه الأمور من فعله تعالى يفعلها بحسب المصالح ، وقد ذكر تعالى في قوم موسى صلى الله عليه وآله مثله ، فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا : لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال تعالى مكذباً لهم <sup>(٥)</sup> لذلك : ﴿ وَبَلَّوْنَاكُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فبين في هذين الأمرين أنه بفعله بلوى ومصالحة ، لكي يرجع العاصي ويقطع عن كفره ومعصيته .

وما قلناه يدل على أن هذين قد يوصفان بالحسنة والسيئة ، فليس لأحد أن يدفع ذلك من حيث اللفظ ، فأما في الحقيقة ، فالسيئة لا تكون إلا قبيحة ، كما يقولون <sup>(٧)</sup> في الشر : إنه لا يكون إلا ضرراً <sup>(٨)</sup> قبيحاً ، لكنه قد يجري على المضار من فعله تعالى ، على جهة المجاز .

١٦٥ — دولة : وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [٧٩] يدل ظاهره على أن العبد هو الفاعل للسيئات في الحقيقة ؛ لأنه تعالى لو أوجدها وفعلها لم يكن يضيفها إلى نفس الإنسان . .

(١) ف ، إنه . (٢) ساقطة من ف .

(٣) روى عن اليهود ، لعنت ، أنها تشاءمت برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : منذ دخل المدينة قصت ثمارها ، وغلت أسوارها ، فرد الله عليهم : ( قل كل من عند الله ) يسط الأرزاق ويقبضها بحسب المصالح . اظفر الكشاف ١/ ٢٨٣ .

(٤) من الآية ١٣١ / في سورة الأعراف . (٥) ساقطة من ف .

(٦) من الآية ١٦٨ / في سورة الأعراف . (٧) د . قوله .

(٨) ساقطة من ف .

وهذه الآية تدل على صحة تأويلنا في الآية المتقدمة ؛ لأنه لو كان المراد بتلك نفس ما أريد بهذه ، لكان الكلام يتناقض عن قرب ، لأنه في الأولى أضافها إلى نفسه ، وفي الثانية إلى العبد ، ويتعالى الله عن ذلك ، فكأنه قال : ما أصابكم من الرخاء والشدة فكله من عنده تعالى . وليس كذلك السيئات والحسنات ، لأنها من عند أنفسكم .

فأما إضافته تعالى الحسنة إلى نفسه ؛ فلا أنه تعالى أعان عليها وسهل السبيل إليها ولطف فيها ، فلم تقطع منا إلا بأمور من قبله تعالى ، فصح أن تضاف إليه ، ولا يمنع ذلك كونها من فعل العبد ؛ لأن الإضافة قد تقع على هذين الوجهين ، ولو كانت السيئة من فعله تعالى لم يكن لإضافتها إلى العبد وجه ، « ولا كان لفصل بينها وبين الحسنة <sup>(١)</sup> في قطع إضافتها عن الله معنى ، مع أنه الخالق لهما جميعاً .

وقد قيل : إن المراد أن الحسنة بتفضل الله تعالى ، وأن السيئة التي هي الشدة ، لأمور من قبلكم ارتسبتموها ، تحمل محل العقوبة ، فلذلك أضافه إليهم . وهذا وإن احتمل فالأول أظهر .

فأما من <sup>(٢)</sup> حرف <sup>(٣)</sup> التنزيل لكيلا يلزمه بطلان مذهبه ، وزعم أن المراد به : فمن نفسك ؟ ! على جهة الإنكار ، فقد بلغ في التجاهل ، وردّ التلاوة الظاهرة الى حيث يستغنى عن مكالمته !

١٦٦ - سألنا : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه هو الخالق

(٣) ف : حذف .

(٢) ساقطة من د .

(١) مخروم من ف .

لأنصرف المؤمن عن اتباع الشيطان<sup>(١)</sup>، فقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٢)</sup>﴾ .

والجواب عن ذلك قد<sup>(٣)</sup> تقدم : لأننا قد بينا أن ظاهره يقتضى أنه لو لا فضله لأقدمنا على المعصية ؛ وليس فيه بيان ذلك الفضل . وقد بينا أن المراد به الألفاظ والتأيد وسائر ما يصرف المرء عن اتباع الشيطان والمعاصي . وبين تعالى أن ذلك الفضل لو لم يفعله لكان فيهم من لا يتبع الشيطان<sup>(٤)</sup> . مبينا<sup>(٥)</sup> بذلك أن المعلوم من حال كثير منهم أنه يؤمن وينصرف عن اتباع الشيطان وإن لم يلف له . وهذا يصدق قولنا في اللطف إنه قد يختص بمكلف دون مكلف<sup>(٦)</sup> .

وإن حلت الكلام على أنه لو لا فضله على الكل لاتبعوا الشيطان إلا قليلا منهم، فإنهم مع فضله عليهم يتبعونه ، فإنه يدل على مثل ما قدمناه في أن اللطف قد يختص ، وقد يفعل بمكلفين فيكون لطفًا لأحدهما دون الآخر، كما أن رفيق الوالد بأحد ولديه قد يكون لطفًا له في التعليم ، ولا يكون لطفًا في الآخر .

١٦٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه المسلط للكافر على المؤمن في المقاتلة . فقال : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ<sup>(٧)</sup>﴾ .

والجواب عن ذلك : أن التسليط قد يكون بوجوه : أحدها بالقهر . ومنها بالأمر والترغيب . ومنها بالتخية ، ولذلك<sup>(٨)</sup> متى بعث الإنسان غلامه على الظلم ، قيل في اللغة : قد سلطهم على ظلم الناس ، وقد يقال فيمن خلى بين كلبه

(١) د : الظن . (٢) من الآية ٨٣ . (٣) د : ما .

(٤) ساقطة من ف . (٥) د : فين .

(٦) ذهب القاضي إلى أن في المكلفين من لا لطف له « لعلنا أن فيهم من يكفر ويصير فلو كان له لطف لفعله تعالى لا محالة ، ولو فعله لا كفر ، ولآمن » وقال عن المخالف في هذا إنه « إما أن يقول لا مكلف إلا وله لطف . . . أو يقول : إذا لم يكن له لطف يفتيح تكليفه . » وانظر ما كتبه « في أنه يحسن تكليف من لا لطف له في أحد فصول الجزء ١٣ من المعنى / ص : ٦٤ .

(٨) د : وكذلك .

(٧) من الآية : ٩٠

وبين<sup>(١)</sup> الناس : لم سلطت عليك على الناس؟ متى لم يشده ويمنعه .  
فإذا صح ذلك فن أين أن المراد ماقلوه؟ ولا يعرف « سلط » بمعنى : خلق  
نفس الفعل ! وإنما يستعمل ذلك فيما يحمل على الفعل أو يجري مجراه ، فلا ظاهر  
للقوم يتعلقون به .

والمراد بالآية أنه منع من مقاتلة الذين يصلون إلى قوم بينهم وبينهم ميثاق  
فقال تعالى : لوقاتلتموهم ، وقد منعكم من مقاتلتهم ، لسلطهم عليكم ، بأن أتيح  
لهم المقاتلة والدفع عن أنفسهم ، وصدر الآية يدل على هذا المعنى ، فيجب  
حملة عايه<sup>(٢)</sup> .

١٦٨ - ورورة : وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ  
جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ [٩٣] يدل على أن قتل المؤمن على وجه التعمد يستحق به  
الخلود في النار ، وذلك<sup>(٣)</sup> يبطل قول من يقول : إنه يجوز ألا يدخلهم النار ،  
« أو يخرجهم منها »<sup>(٤)</sup> ، لأنه تعالى جعل ذلك « حق القتل »<sup>(٥)</sup> ، ومن حق الجزاء  
أن لا يكون موصوفاً بذلك إلا في حال وقوعه ، فأما المستحق الذي لم يفعل فإنه  
لا<sup>(٦)</sup> يوصف به ، فليس لأحد أن يقول إنما تدل الآية على أن ذلك جزاءه فمن  
أين أنه يفعل به لا محالة ؟ !

وكانه تعالى قال : إن ما يفعل به على جهة الجزاء هو أن يدخل نار جهنم  
خالداً فيها ، وليس يجب ، من حيث خص قتل المؤمن بالذكور ، أن يكون قتل  
من ليس بمؤمن ذمياً أو فاسقاً ، بخلافه ! لأنه لا يمتنع أن تسوى الدلالة بينهما .

(٢) راجع الآيتين : ٨٩ ، ٩٠ .

(٤) ساقط من ف . (٥) ف . جزاء للقتل .

(١) ساقطة من د .

(٣) د : وكذلك .

(٦) ساقطة من د .

وان خص تعالى أحدهما بالذكر في هذه الآية ، ولا يمكن حمل الكلام على <sup>(١)</sup> الكافر إذا قتل معمداً ، من وجهين :

أحدهما : أنه عام ، لأن لفظة « من » إذا وقعت في الجزاء كانت شائعة في كل عاقل .

والثاني : أنه تعالى جعل ذلك جزاء لهذا الفعل الخصوص ، ولا يعتبر بحال الفاعلين ، بل يجب متى وقع من أى فاعل كان <sup>(٢)</sup> ، أن يكون هذا الجزاء لازماً له .

فإن قال : أراد : فجزاؤه جهنم إن اختار ذلك ، أو <sup>(٣)</sup> إن جازاه <sup>(٤)</sup> ، أو <sup>(٥)</sup> إن لم يشفع فيه .

[ قيل له : إن ] ذلك يبطل ؛ لما فيه من العدول عن الظاهر ، ولأنه يوجب دخول هذا الشرط في قوله : ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> والأمة بخلافه ، ولما ذكرنا أن الجزاء اسم للواقع ، فحتى شرط ذلك فيه تناقض !

١٦٩- وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ [٩٨] يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكلف العبد مالا يطيقه ؛ لأنه تعالى عذرهم ؛ من حيث كانوا في حكم المنوعين وفي أبدى غيرهم كالأُسُورين ، في ترك الهجرة ، وأزال <sup>(٦)</sup> عنهم العذاب والدم ، مع أنهم على بعض الوجوه كان يمكنهم الهجرة ، فكيف

(١) ف : على أن . (٢) د : كان يجب .

(٣) ف : و . (٤) في د : أجازاه .

(٥) تمة الآية السابقة : [ . . . . . ] وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً [ ٩٣ .

(٦) د : وإن زال .

يجوز أن يحمل ذلك عذراً فيهم ، ويكلف مع ذلك الكافر الإيمان مع فقد القدرة ، « ولا يهزله في <sup>(١)</sup> » ألا يفعل ما لا يطيق ، بل يعاقبه بالنار الدائمة ؟ لأن ذلك مما لا يستجاز على السفهاء فضلاً على الحكماء . ١ .

ومن وجه آخر . وذلك أنه تعالى خص المستضعفين بأنهم لا يستطيعون حيلة فيما ذكره تعالى من الهجرة ، ولو كان الأمر كما قالوا السكان كل واحد لا يستطيع حيلة قبل أن يفعل الهجرة ، فكان لا يصح لتخصيصهم معنى ١

١٧٠ — ورررر : وقوله تعالى : ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ، إِذْ يُبَيِّتُونَ مَالًا يَرْضَوْنَ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ [ ١٠٨ ] يدل على أن المعاصي لا يرضاه الله تعالى ؛ وأنها <sup>(٢)</sup> ليست من قبله لأنه <sup>(٣)</sup> لا يجوز أن يفعل ما لا يرضاه ويستخطه ؛ لأنه ذكر أنهم يبيتون من القول والفعل ، ويعزمون عليه ، وأنه تعالى لا يرضاه ، مبيناً بذلك أنهم يعصون فيه .

وذلك يدل على ما قلناه ، لأنه أثبتة معصية وذمهم عليه ، من حيث استخفوا من الناس دون الله تعالى ، ثم بين أنه لا يرضاه ، وكل ذلك يبين أن المعاصي ليست برضاه ، ولا هي من قبله ، هي ما قلناه .

والآية إنما أنزلت في رجل خان في درع ، ثم نسبة إلى يهودى ألقاه في داره ، ونصره على ذلك قوم من المؤمنين ، فقال الرسول صلى الله عليه إلى راءة ساحته من ذلك ، فأنزل الله تعالى مؤدباً لنبيه عليه السلام : ﴿ وَلَا تَسْكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾ إلى قوله : ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ <sup>(٤)</sup> ﴾ مبيناً بذلك أنه لن يخفى عليه

(١) د : ولا معذرة وفي . (٢) في د : فإنها . (٣) في د : فإنه .

(٤) قال تعالى : [ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً ، واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيماً . ولا تجادل من الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً . يستخفون من الناس ] ٥٠ الآية ، ١٠٥ - ١٠٨ . وسبب نزولها مع الآية ١٠٩ ، هو ما ذكره القاضي رحمه الله . وانظر في تفصيل هذا السبب : الطبري : ٢٦٧/٥ - ٢٧١ هـ .

ما أقدم عليه هذا الخائن ، وأنه تعالى مع كل عاص ، بمعنى أنه يعلم باطنه وظاهره ، كما يعلم من جاوره أحواله الظاهرة ، مخوفاً بذلك عن المعاصي وعن إضافة الحياة إلى السليم منها .

ثم قال تعالى : ﴿ إِذْ يَبِيتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ﴾ مبيناً بذلك أن هذه الأمور ليست من قبله ، ولا تقع برضاه على ما شرحناه .

١٧١ - ورواه : وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [١١٢] يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يخلق أفعال العباد ثم يعاقبهم عليها ؛ لأنه إن<sup>(١)</sup> كان هو الخالق لها ، فهم برآء منها بأكثر من كون زيد بريثاً من فعل عمرو ، فإذا كان عمرو إذن اكتسب المعصية ورمى زیداً بها فقد احتمل البهتان بذلك . والله تعالى ، لو كان الأمر كما يزعم القوم ، أولى ، تعالى الله عن ذلك .

فأما قولهم : إن العبد يكسب — فليس يبرأ في الحقيقة مما خلقه الله فيه — فجهل ؛ لأن اكتسابه لا<sup>(٢)</sup> يؤثر في أنه تعالى قد أدخله في الفعل وجعله بحيث لا يمكنه الخيصر منه ، وبحيث لا بد من أن يكون مختاراً مكتسباً ، إن صح للكسب معنى ، فلا يخرج العبد من أن يكون بريثاً من ذلك .

هذا ، ولا يصح إذا قيل إنه تعالى أوجد الفعل وأحدثه وأوجد القدرة والاختيار في القلب والفعل لا يتجزأ ، لأنه معنى واحد - « أن يقال<sup>(٣)</sup> : إنه كسب للعبد ، بل لو أراد المريد<sup>(٤)</sup> أن ينفيه عن العبد بكل جهده لم يفعل إلا ما قاله القوم من أن الله تعالى خلقه بسائر جهاته وخلق ما أوجبه من القدرة والإرادة .

١٧٢ - ورواه : وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ

(٣) في د : ويقال .

(٢) ساقطة من ف .

(١) ساقطة من د .

(٤) د : المراد .

أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ ﴿١٢٣﴾ يدل على أن العبد يفعل ويعمل ويستحق الجزاء عليه .

ويدل أيضاً على أن المرتكب للكبائر لا بد من أن يجازى عليها ؛ لأننا قد بينا أن الجزاء هو الواقع <sup>(١)</sup> ، فإذا أخبر أن من يعمل سوءاً يجزيه وثبت صدقه في إخباره وجب القطع على ذلك .

وكان الحسن رحمه الله يقول : « إن أناساً غرتهم أمانى المغفرة ، خرجوا من الدنيا وليست لهم حسنة ، يقولون : نحسن الظن بربنا ، لو أحسنوا الظن به لأحسنوا الطاعة له » ، !

١٧٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخلق أفعال العباد ، وعلى أنه جسم يحوز عليه الإحاطة ، فقال : ﴿ وَلِلَّهِ مَفَاتِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ [١٢٦] .

والجواب عن ذلك : أن اللغوى إذا أطلق هذه اللفظة فإنما يريد بها ما لا يعقل من الأعيان ؛ لأنه لو قيل لأحدهم : ما عندك ؟ لأجاب بما هذا حاله ، ولم يحسن أن يجيب « بذكر الحركات <sup>(٢)</sup> والسكنات ، وعندنا أن مافى السموات والأرض لله تعالى ومن فعله .

وبعد ، فإن قولنا في الشيء : إنه لله ، لا يدل على أنه فعله ؛ لأن هذه الإضافة تنصرف على جهات ، فمن أين أن المراد بها الإضافة الفعلية دون سائر الإضافات ؟ فإن قال : فإذا دلت الآية ، من حيث الإضافة ، على أنه تعالى مال كها ، دل على أنه القادر عليها ، وذلك يعود إلى ما قلناه .

قيل له : إن الموجود إذا قيل إنه تعالى ماله فهو محراز ، لأن القدرة على الموجود تستحيل ، وإنما يراد به « أنه يملك أمراً سواه <sup>(١)</sup> » له به تعالى ، كما يراد بقولنا : إن زيدا يملك الدار ، أنه يملك التصرف فيها ، وهو تعالى لا يتمتع أن يوصف بأنه مالك أفعال العباد ، بمعنى أنه يقدر على إعدامها ، أو يقدر فيما لم <sup>(٢)</sup> يوجد منها على المنع منها ، وليس في ذلك ما يدل على ما نوهوه .

وأما قوله تعالى : ﴿ وكان الله بكل شيء محيطاً ﴾ فإن حمل على ظاهره افتضى كونه محتوياً على « كل الأجسام <sup>(٣)</sup> » ، وذلك يتناقض ، لأن الشيء إذا احتوى على جل الأشياء <sup>(٤)</sup> استحال كونه محتوياً على كل واحد منها ، لما فيه من إيجاب كونه ، أو كون <sup>(٥)</sup> بعضه ، في مكانين ، ولأن احتواء الشيء على الأشياء يقتضى أنه أزيد منها في بعض جهات تركيبه ، وهذا يستحيل عند الكل عليه تعالى ، فلا ظاهر يصح تعلقه به على قول المجسمة .

والمراد بذلك : أنه تعالى مقتدر على الأشياء ، لأن هذه اللفظة في الاقتدار متعارفة ، ولأن صدر الكلام يدل عليه .

ولا يقال — بهذا <sup>(٦)</sup> اللفظ — إنه مقتدر على المعدم ، لأن نفس الإحاطة إذا كانت إنما تصح في الوجود ، فإذا اتسع بها في الاقتدار على الشيء من سائر جهاته تشبيهاً بالإحاطة ، فيجب كونه موجوداً ! وقد بينا أن المراد بالموجود إذا قيل إنه مقتدر عليه ، أنه قادر على إعدامه وتثريبه ، فلا يصح التعاقب بذلك في أنه الخالق لأفعال العباد !

(١) د : أمره فليس •  
(٢) ف : الأجسام كلها •  
(٣) ف : هذا •  
(٤) ف : الأجسام •  
(٥) ساقطة من د  
(٦) ساقطة من ف

١٧٤ — مسألة<sup>(١)</sup> : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن صاحب العدد<sup>(٢)</sup> من النساء لا يستطيع أن يعدل بينهما ، وإن كان قد كلف ذلك ، فقال : ﴿ وَكَانَ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ [٢٢٩] وهذا يدل على تجويز تكليف ما لا يطاق .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنهم لا يستطيعون أن يسووا بين النساء ، ولم يذكر الأمر الذى يسوى بينهما فيه ، وما هذا حاله لا يستقل بنفسه ، فلا يصح التعلق بظاهره ؛ لأن أحدهما لو قال لغيره : لا تستطيع أن تسوى بين زيد وعمرو ، لم يعقل المراد به إلا يذكر الأمر الخصوص الذى أراد .

والمراد بالآية : أن أحدهما لا يستطيع فيما يتعلق بميل النفس والشهوة ، أن يسوى بين النساء ؛ لأن ذلك من خلق الله تعالى فيه ، ولذلك ترى بعض الناس لو اشتد حرصه على أن يشهى ما يسهل عليه تفاوله ليمكن من القفاعة ، لم يتمكن من ذلك ، فلو أراد قصر شهوته<sup>(٣)</sup> على ما تحويه يده لما أمكنه ، فصارت الشهوة بمنزلة الصحة والهيئة واللون<sup>(٤)</sup> وغيرها ، فى أنه لا قدرة للعبد فيه ولا استطاعة ، والله تعالى لم يكلف أن يسوى المرء بين نسائه فى هذا الوجه ، وإن ألزمه التسوية بينهما فى القسم والأحكام المتعلقة بأفعال الجوارح ، ولذلك قال عليه السلام : « هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما<sup>(٥)</sup> لا أملك<sup>(٦)</sup> » يعنى ما يتعلق بشهوة القلب .

(١) ساقطة من د . (٢) ف : العدة .

(٣) ساقطة من د . (٤) د : شهوته . (٥) ف : الألوان .

(٦) د : بما .

(٧) الحديث من رواية عائشة رضى الله عنها ، وقد أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وفى أبي داود عنها : ( قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين =

وبعد ، فإن ظاهره يقتضى أنه تعالى قد كلف ما لا يستطيعه الإنسان ولو حرص عليه ، وليس ذلك مذهب القوم ؛ لأن عندهم أن الكافر لو كان المعلوم من حاله أن لو اشتد حرصه على الإيمان فأراد ، كان لا يقع الإيمان ، لم يحسن أن يكلف !

١٧٥ - صائتة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه أضل الكافر ولم يهده السبيل ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [١٣٧] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا الوجوه التي ينصرف الهدى عليها ، وأنه لا ظاهر له بالإطلاق إلا الدلالة ، ما لم يكن في الكلام ما يوجب صرفه إلى غيره ، وفي هذا الظاهر ما يوجب أن المراد به أنه <sup>(١)</sup> متى مات على كفره أنه لا يهديه سبيل الجنة ، بل يضله عنها ، ولذلك جعله جزاء على كفره والزيادة فيه <sup>(٢)</sup> ، كما جعل قوله : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ ﴾ بهذه المثابة .

وبين ما قلناه أنه بين حال الكافر وما أقدم عليه من الكفر حالاً بعد حال ، ثم بين أنه في المستقبل لا يغفر له ولا يهديه السبيل ، وهذا لا يصح إلا بأن يحمل على ما بيناه .

ولو أراد بذلك أنه لم يهده من قبله بل أضله بخلق الكفر لوجب أن يكون

== نسائه فيعدل ، ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلتني فيما تملك ولا أملك ( قال أبو داود : يعني القلب ، مختصر سنن أبي داود ومعالم السنن : ٦٤ / ٣ .  
وفي الترمذي بلفظ : ( . . . اللهم هذه قسمتي فيما أملك .  
صحيح الترمذي : ٨٠ / ٥ . وفي النسائي وابن ماجه ( . ثم يقول : اللهم هذا فعلتي فيما أملك .  
خلا تلتني فيما تملك ولا أملك ) ١٥٧ / ٢ . ابن ماجه : ٣١١ / ١ .  
(١) ساقطة من د . (٢) ف : فيها .

الكلام دالاً على الماضي غير مؤذن بالاستقبال ، ولما صح أن يكون ذلك جزاء وعقاباً ، ولا أن يجري مجرى الذم والتخويف من الكفر ، وهذا بين .

١٧٦ - **دلالة :** وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ، أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾ [١٤٤] يدل على أنه لا يعذب إلا من يستحق العذاب ، وأنه إذا لم تكن عليه الحجة لم يحسن في الحكمة تعذيبه ؛ لأنه تعالى نهاهم أن يتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين . ثم قال : ﴿ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾ وقد علمنا أنه لم يرد اقتداره عليهم ، لأن ذلك حاصل على كل حال ، أتخذوهم أولياء أو اتخذوا المؤمنين . فالمراد بذكر السلطان الحجة .

وهذا يبين أنه تعالى لا يعاقب إلا من الحجة لله تعالى عليه ظاهره ، ولو أنه كلف من لا يقدر لم يصح ذلك ، لأنه يجب أن تكون الحجة له على الله ، على كل وجه ، من حيث لم يزع علتة فيما كلفه ، ولا أوجد له السبيل إليه . وهذا ظاهر .

١٧٧ - **دلالة :** وقوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ ﴾ [١٤٨] يدل على أن ما يقع <sup>(١)</sup> من الجهر بالسوء من القول من العباد لا يجوز أن يكون مريداً له ، لأن الحجة فيه تعالى هو ، بمعنى الإرادة . وهكذا حقيقتها فينا وإن استعملت توسعاً في باب الشهوة ، والشهوة تستحيل على الله تعالى . فأما استعمالها بمعنى المدح فبعيد <sup>(٢)</sup> ، لأن الإنسان قد يحب من يذم

(١) ف : ما يفعل . (٢) انظر الفقرة : ٦٤ مع التعليق (م - ١٤ متشابه القرآن)

وما يذم بأن يظهر خلاف ما في الضمير ، وقد لا يجب من يظهر له المدح .

وبين تعالى أن من لا يكون مفتاباً بذلك ومستعملاً فيمن لم يظهر فسقه - وكان هو للظلم - أنه يجوز له استعمال الجهر بالسوء من القول ، وهذا قد ثبت بالعقل ، لأن المظلوم المساء إليه ، له من الذم ما ليس لغيره ، وله أن يذم على كل حال وليس لغيره ذلك ، ما لم يصر حال الظالم في حد الظهور .

١٧٨ - ولان : وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾ [١٥٣] .

يدل على نفى الرؤية عن الله تعالى ؛ لأنه عظم من قوم موسى هذه المسألة وأكبرها وجعلها لعظمها مثلاً في تكذيب القوم بالنبي صلى الله عليه في المعجز ، واقتراحهم عليه في المعجز ما اقترحوا ، وتركهم الإيمان به مع ما قد ظهر عليه من القرآن وسائر المعجزات ، وبين أنهم عند هذا السؤال أخذتهم الصاعقة . وبين أنهم ظلموا فيما سألوا ، لأن مسائلهم وإن لم تكن ظهراً للغير فهي <sup>(١)</sup> ظلم لأنفسهم وكل ذلك يبين ما قلناه .

فإن قال : إذا كان ما سأل به أهل الكتاب من إنزال كتاب من السماء سوى القرآن أمراً <sup>(٢)</sup> مجزئاً ، فيجب فيما شبه به من مسألة الرؤية أن يكون مجزئاً . قيل له : يجب أن ينظر إلى وجه التشبيه دون ما عدها من الأحكام ، وإنما شبه تعالى أحد الأمرين بالآخر ، لأنه تضمن الرد على الرسول ، والتكذيب له ، والمدول عن تصديقه ، والتماس أمر آخر مع ظهور الحجة وقيام الدلالة .

فأما في الوجه الذي قال ، فلم يقع التشبيه ، وإنما يفارق أحدهما الآخر<sup>(١)</sup> في هذا الباب ؛ لأن ما سأله أهل الكتاب ، يتعلق بالاختيار من إنزال الكتاب ، وما سألوه يتعلق بصفات ذاته ، فلا يجب أن يكون بمنزلة<sup>(٢)</sup> .

١٧٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يمنع الكافر من الإيمان فقال : ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ . بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَيْنَهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [١٥٥] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن الطبع هو مثل الختم ، وأنه علامة يعرف بها حال المطبوع على قلبه<sup>(٣)</sup> ، وبيننا الفائدة في ذلك ، وأنه لطف للعباد إذا علموا أن الملائكة تعلم به من يستحق الذم فتذمه بذكر أحواله ، وبيننا أنه ليس يمنع ، وأن العلامة كالكتابة والخبر في أنها لا تكون منعاً ، وأنه بمنزلة الختم على الكتاب في أنه لا يمنع من قراءته .

وقوله تعالى في هذه الآية ، ﴿ فلا يؤمنون إلا قليلاً ﴾ يدل على أنه ليس يمنع ؛ لأنه كان يجب أن يمنع الكل على حد واحد ، فلا يصح الإيمان من

(١) في د : الأخرى .

(٢) أوضح القاضي الرد على المخالف في هذا وجه ، فقال : « إن الوجه في تشبيه أحدهما بالآخر ، ليس هو ما ظننته ، وإنما أراد جل وعز أن مسألة أهل الكتاب ذلك الرسول صلى الله عليه ؛ خطأ عظيم ؛ كما أن مسألة قوم موسى عليه السلام خطأ عظيم ، منبهاً بذلك نبينا صلوات الله عليه أن مثل ما امتحن به قد لحق السلف من الأنبياء » ثم قال القاضي : « فإذا صح ذلك فالسلام في أن أحد الأمرين وإن كان خطأ ، يجوز وقوعه ، لأنه يتعلق بالفعل الواقع باختياره والآخر يرجع إلى ما هو عليه في ذاته لامتدخلك في الكلام » انظر : المعنى الجزء الرابع ( رؤية الباري ) ص : ١٦٩ ، وانظره كذلك ، ص : ١٩٦ و ١٩٧ .

(٣) انظر الفقرة : ١٨ .

قليلهم كما لا يصح من كثيرهم ، لأن المنع إذا عم فالممنوع فيه يجب أن يعم في أن لا يحصل .

فإن قال : المراد بقوله : ( إلا قليلا ) أنهم يؤمنون إيماناً قليلاً وإن لم يكونوا مؤمنين في الحقيقة ، فحصول الطبع فيهم منع من الإيمان .

قيل له : إن قوله : ( إلا قليلا ) يجب أن يعود في الإثبات إلى ما تقدم نفى<sup>(٢)</sup> والذي تقدم من ذلك قوله : ( فلا يؤمنون ) على الإطلاق ، فيجب أن يراد بقوله : ( إلا قليلا ) أنهم يؤمنون ، بالإطلاق ، ومتى حمل على ما قاله فلا بد من تقدير حذف في الكلام ، وفي ذلك زوال عن الظاهر .

ثم يقال للقوم : إن قوله : ( بل طبع الله عليها بكفرهم ) يقتضى أن الطبع هو كالجزء على الكفر ، ولأجله فعل بهم ، وكيف يجوز أن يكون منعاً من الإيمان ولا يجوز من الله أن يعاقب الكافر بأن يمنعه من الإيمان ؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يبعث أنبياءه بأن يمنعوا قومهم من الإيمان على سبيل العقوبة ، كما أنه لو جاز أن يعاقب بأن يتولى العقاب ، جاز أن يأمرهم بإقامة الحدود عقاباً !

فإن قال : أليس قد قال تعالى بعد ذلك : ﴿ فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [ ١٦٠ ]

فجعل التحريم كالجزء على الظلم ، وإن لم يصح ذلك عندكم ، فكذلك تقول في الطبع .

قيل له : إن من حق هذا الكلام أن يقتضى ظاهره أن الثانى متعلق بالأول ويقع بسببه ، فمتى دل الدليل على خلافه فهو عدول عن الظاهر ، ولا يجب

إذا عدلنا عنه في موضع أن يبطل ما اعتمدناه في قوله : ﴿ بل طمع الله عليها بكفرهم ﴾ .

والمراد بما سألوا عنه : أنه <sup>(١)</sup> لأجل ظلمهم كان الصلاح تحريم ماحرم عليهم ، فله به تعلق من هذا الوجه ؛ لأنه لا يجوز في التحريم أن يكون عقوبة ، مع أنه تعريض للثواب ، لأن ذلك يتناقض .

فإن قال : المراد بقوله : ﴿ بل طمع الله عليها بكفرهم ﴾ مثله ؛ لأنه تعالى علم <sup>(٢)</sup> أن الصلاح أن يطع على قلوبهم لتقدم كفرهم ! .

قيل له : هذا يدل على أن الطبع لا يمنع من الإيمان ، لأنه يجوز أن يكون الصلاح للمرء <sup>(٣)</sup> على جهة الابتداء <sup>(٤)</sup> وعند فعل من الأفعال ، أن يمنعه مما فيه نجاته ومنفعته !

فإن قال : إذا لم يكن الطبع منعاً ، أفيجوز أن يكون مصلحة ؟ أو تجملونه عقوبة ؟ .

قيل له : إن شيخنا أبا على رحمه الله يقول : إنه عقوبة كالذم والاستخفاف . وعند شيخنا أبي هاشم رحمه الله أنه يكون مصلحة ، وإن كان لا يمنع أن يجري مجرى الذم في بعض حالاته ، لكنه لما كان القصد به ارتداع المكلف عن المعصية والعدول إلى الطاعة ، حل محل الوعيد في هذا الوجه .

وربما وقع هذا <sup>(٥)</sup> الخلاف بينهما في الوعيد أيضا ، على بعض الوجوه ، ولتقصي ذلك موضع سوى هذا المكان .

(١) ساقطة من ف . (٢) د : عظم .

(٥) ساقطة من د

(٤) ف : الإيمان .

(٣) د : لكم .

١٨٠ — دروة: وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ

عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ . . [١٧٢] مما اعتمدته شيوخنا رحمهم الله في أن الملائكة أفضل من عيسى؛ لأن الاستنكاف هو الأنفة، ولا يجوز في اللغة أن يقول الإنسان: إن فلاناً لا يأنف من خدمتي ولا فلان، إلا والمذكور الثاني أفضل حالا<sup>(١)</sup> من الأول وأشهر فضلاً منه<sup>(٢)</sup> في الوجه المقصود إليه . وهو تعالى إنما ذكر أعظم الأحوال في باب الفضل الواقع بالطاعات دون غيره من الأحوال .

وقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ مع أن قرب المسكان يستحيل فيهم، يدل على أنه أراد فضلتهم وعظم ما لهم في ذلك، فإذا صرح بذكره كان الأولى أن يحمل الكلام عليه، وإذا صح أنهم أفضل من عيسى فكذلك من سائر الأنبياء بالإجماع<sup>(٣)</sup> .

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من ف .

(٣) اختلف في تفضيل الملائكة على الأنبياء، فقال جمهور الأشعرية بتفضيل الأنبياء على الملائكة، وأجاز بعضهم أن يكون في المؤمنين من هو أفضل من الملائكة، ولم يشر بذلك إلى واحد بعينه، كما يقول البغدادي . وذهب أكثر المعتزلة — كما ينقل البغدادي كذلك — إلى أن الملائكة أفضل من الأنبياء «حتى فضلوا زبانية النار على كل نبي» ! وزعم آخرون منهم أن من لامعية له من الملائكة أفضل من الأنبياء «ويبدو أن هذا الزعم عندهم ليس بشيء»؛ حتى قل صاحب المقالات إجماعهم على أن للملائكة أفضل من الأنبياء . أما الإمامية فزعموا أن الأئمة أفضل من الملائكة . ولهذا كان لا بد لهم أن يقولوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة، سواء أكان ذلك من باب أولى، أو من باب الاضطرار، وقد أجمعوا على ذلك كما يقول المرتضى، الذي مال في هذه المسألة إلى جانبه الشيعي، فتولى عرض حججه وحجج قومه، كما فند أدلة المعتزلة، ومنها الآية التي يستدل القاضى بها في هذه الصورة .

انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين: ٢٧٢/١ . البغدادي: أصول الدين ص ٢٩٥ الفرق بين الفرق، ص: ٣٤٣ . أمالي المرتضى: ٣٣٣/٢ — ٣٣٩ .

وانظر في تعيين كلام القاضى هنا، والرد عليه وعلى الزخفيرى، من الناحية الفرية والبلاغية ومن وجوه أخرى: فتح الباري لابن حجر: ٣٣٠/١٣ — ٣٣١ .

« وإذا صح زيادة حالهم على حال عيسى ولم يحزن أن يعتبر فيه الشهود<sup>(١)</sup> ،  
فليس إلا الفضل<sup>(٢)</sup> . »

١٨١ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يهذى مرة إلى  
الجنة ومرة إلى النار ، فقال : ﴿ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
والجواب عن ذلك : أننا قد بينا الهدى كيف هو في اللغة ، وكيف ينصرف  
في كلام الله تعالى ، فلا وجه لإعادته .

والمراد بهذه الآية : أنه لا يهديهم ، مع كفرهم ، طريق الجنة . ثم حقق أنه  
يماقهم فقال : ﴿ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ﴾ . وقد بينا أن استعمال الهدى في الطريق  
وفي البيان يتعارف<sup>(٤)</sup> ، وبيننا أنه إذا استعمل « في الطريق »<sup>(٥)</sup> فإنما يستعمل في  
الحقيقة فيما يؤديه إلى النافع ، لكنه تعالى جرى على طريقتهم في الخطاب ،  
فأتسع به في طريق النار ، لما كان موصلاً إلى الغرض المراد فيهم .

(١) في النسختين : الشهوة .

(٢) لعل الأسلوب في هذه العبارة أن يكون محلها بعد قوله « غيره من الأحوال » في

الصفحة السابقة

(٣) ف . يتقارب .

(٤) من الآيتين ١٦٨ و ١٦٩ .

(٥) ساقط من ف .

ومن سورة المائدة

١٨٢ - رواية : قوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ <sup>(١)</sup> ﴾ عقيب ما أوجهه الله من الطهور بالماء إن وجد ، والتميم بالتراب إن لم يوجد ، يدل على أنه تعالى لا يريد تكليف ما لا يطاق ، لأنه نفي أن يريد ما يضيق على المكلف فعله ، وإن كان قد يمكنه «أن يفعل» <sup>(٢)</sup> إذا التزم المشقة ، فبأن لا يريد ما لا يطاق ويتعذر فعله على كل وجه أولى .

١٨٣ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَقِيمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ يدل على <sup>(٣)</sup> أنه لا يريد الكفر والفساد ، لأنه لو أراد أن يخلق الكفار للكفر وللنار ، لم يكن مراداً للأنعام عليهم ولا لتطهيرهم ، لأن ما خلقهم له : نهاية الإضرار بهم والإساءة إليهم من حيث خلقهم للنار الدائمة .

١٨٤ - وقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ يدل على ما قلناه ، لأن المراد به لكي تشكروا ، ولو لم يكن في كتاب الله تعالى إلا ما كرهه من هذه النظائر [ لكفى في الدلالة على ذلك ] لأنه تعالى يقول : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ إلى ما شاكلة - مبيناً بذلك أنه أراد منهم هذه الأحوال - وليس فيه : لعلكم تعصون وتظلمون . ولو كان تعالى قد أراد كلا الأمرين على وجه واحد ، لكان من حق الكلام فيمن أريد منه الظلم أن يقال

(١) قوله تعالى : [ . . . ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكروا ] من الآية : ٦ ، وانظر الآية يتامها .  
(٢) ساقط من ف . (٣) ساقطة من د .

لعلكم تظلمون ، كما أن من حقه ممن أريد منه الفلاح والتقوى أن يقال : لعلكم تتقون وتفلاحون ، وهذا ظاهر في بطلان مذهب القوم .

١٨٥- مسألة : قالوا : وذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يخلق الكفر في قلب الكافر ، فقال : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ ... [ ١٣ ] ومعلوم من ضرورة قلوبهم أنه بالكفر ، فإذا جعلها الله قاسية فقد خلق الكفر فيها .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قسوة القلب في اللغة يراد به آلة الرحمة ، ولذلك متى <sup>(١)</sup> رأوا من هذا حاله وصفوه بقسوة القلب ، وإذا رأوا الرحيم الرقيق القلب ، قالوا هو رقيق القلب ، ولا يعرفون في هذا الباب ما يتصل بالكفر والإيمان ، ولو أنهم رأوا المؤمن قليل الرحمة لوصفوه بقسوة القلب ، ولو رأوا الكافر حسن الرفق كثير الرحمة ، لنفوا عنه ذلك ، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به ! والمراد بالآية : أنه تعالى لعنهم وحكم عليهم بأن قلوبهم قاسية لشدة تمسكهم بالكفر ، وهذا كما يقول أحدنا لمن ينسب غيره إلى الفسق والكفر : جعلته كافراً وفاقساً ، سيما إن كان قوله فيه مؤثراً .

وقد يحتمل « أن يراد <sup>(٢)</sup> بذلك أنه تعالى لما <sup>(٣)</sup> أضلهم عن الزيادات من الهدى الذي يخص بها من قد اهتدى وآمن ، وسلبه الخواطر والألطاف ، لعله بأنه لا يؤمن عندهما ؛ جعله قاسي القلب لشدة تمسكه بالكفر الذي هو عليه .

ثم يقال للقوم : إنه تعالى بين أنه لعنهم وجعل قلوبهم قاسية على سبيل

الجزء<sup>(١)</sup> لنقضهم الميثاق ، فكيف يجوز حمل ذلك على أن المراد به نفس الكفر الذى لا فرق بين أن يقع عقيباً لغيره أو مبتدأ عندهم ، فى أن ذلك لا يكون جزءاً . وهذا يبين أن المراد بذلك ما يجرى مجرى اللعن من الذم والاستخفاف والاسم والحكم ، على ما ينبتنا .

ولو كان تعالى خلق ذلك فيهم ، لم يجوز أن ينسب نقض الميثاق إليهم ؛ لأن ذلك يتناقض .

١٨٦ - صأنة: قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المغرى بين الكفار حتى يقدموا على الكفر والمعصية ، فقال : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ [١٤] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الإغراء هو البعث على بعض<sup>(٢)</sup> الأمور بقوة الدواعى ، ولم يذكر تعالى أنه أغرى بينهم فيماذا ، فيكون للقوم به تعلق !

وظاهره إذا أطلق لم يعلم المراد به ، لأنه لا يمكن أن يدعى فيه العموم ، لأن لفظة ينبىء عن الإخبار عن أنه تعالى فعل ماسى إغراء ، فكأن الخبر عن أنه خرب ، لا يقتضى كلامه العموم ، فكذلك إذا قيل أغرى .

فإن قيل : فقد ذكر تعالى العداوة والبغضاء !

قيل له : فهذا يبطل قولك : إن المراد به الكفر والمعصية !

فإن قال : إن عداوة بعضهم لبعض هو كفر ، فلذلك حملت الآية عايه !

قيل له : ليس الأمر كذلك ، لأن اليهودى إذا عادى النصرانى من حيث

قال : « إن الله <sup>(١)</sup> ثالث ثلاثة ، فقد فعل الواجب ، ومتى عادى النصرانى اليهودى فى تكذيبه بعبسى ، فقد فعل اللازم ، وتمسكهما بأنواع الكفر لا يخرج هذه العداوة منهما من أن تكون صحيحة .

ولمّا أراد تعالى أن يبين لكل واحد من الفريقين معاداة الآخر <sup>(٢)</sup> فى هذا الباب ، فأمرهم بذلك وبعثهم عليه . وهذا هو المراد بقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ولو حملت الآية على أنه تعالى أكثر من إخطار ذلك ببلهم فلم يفلخوا عن سبب عداوة بعضهم لبعض ، ولا ضلوا عنه فصار ذلك مغرباً ، جاز أيضاً ، وكل ذلك يفسد ما تعلقوا به .

١٨٧ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يخص بالهدى من آمن به واتبع رضوانه ، فقال : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وذلك يوجب أن الهدى من الله هو الإيمان .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى بين أنه جاءهم من الله نور ، يعنى : الكتاب ، وسماه نوراً على جهة التشبيه لما كان يهتدى به ، من حيث كان دليلاً ، كما يهتدى بالنور فى ظلم الليل ، ولم يخص فى هذا الباب مكلفاً من مكلف ، فيجب كونه دلالة للجميع .

(١) ف : فى الله لانه . (٢) فى د : الأخرى

(٣) من الآية : ٦٤ فى سورة المائدة .

(٤) من الآيتين : ١٥ - ١٦ : من سورة المائدة ، وتتمه السادسة عشرة قوله : [ ويخرجهم من الظلمات إلى النور ] ، ويهديهم إلى صراط مستقيم .

وقوله : ﴿ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ يدل على ذلك ؛ لأنه لم يخص في كونه بياناً واحداً دون واحد .

وقوله : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ مقيد ؛ لأنه تعالى بين أنه يهدي بذلك إلى سبل السلام ، بمعنى : إلى طريق الجنة ، وهذه الهداية تختص من اتبع رضوانه ، لأنه المستحق لهذا دون غيره من اتبع سخطه وعدل عن رضوانه .

وقوله تعالى : ﴿ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ ﴾ يجوز أن يراد به المدول عن طريق النار إلى طريق الجنة ، ويجوز أن يراد به أن الكتاب يدهم ويبعثهم على الإيمان والطاعة ، فيخرجهم من الظلمات إلى النور ، وليس للقوم فيه تعلق ؛ لأن الظلمة والنور إذا لم يرد به الأجسام الرقيقة المختصة بالضياء والسواد ، فهو مجاز ، فلا ظاهر لهم يتعلقون به !

١٨٨ — وقوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ معنى : الدين للمستقيم ، أو طريق الجنة ، على ما بيناه في فاتحة الكتاب <sup>(١)</sup> .

١٨٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أخذ البريء بجرم غيره يجوز ، وعلى أن إرادة <sup>(٢)</sup> القبيح قد تحسن ، فقال : ﴿ لَّئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لَتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ [ ٢٨ — ٢٩ ] ... فحكى تعالى عن المطيع منهما « من غير أن يذمه أو يكذبه — أنه يريد أن ينزل <sup>(٣)</sup> به إثمهم وغيره وهو الذي ذكرناه !

(٢) انظر الفقرة : ١٤ . (٢) في د : أراد .

(٣) في د : من غير أن يذمه وكذبه أنه يريد أن يريد أن ينزل .

والجواب عن ذلك : أن قوله : ﴿إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك﴾ ظاهره يقتضي أنه يريد أن ينزل به عقابهما جميعاً ، أو تقع منه معصيتهما ! وذلك يتناقض ! لأن ما يكون عقاباً بالواحد لا يصح أن ينزل بالآخر .

وإنما الذي يصح في ذلك <sup>(١)</sup> أن يفعل بالآخر أمثال ذلك العقاب ؛ لأن من حق العقاب أن يوصف به الواقع على طريق الاستحقاق ، فلا ظاهر للقوم يتعللون به .

والمراد <sup>(٢)</sup> بذلك أنه تعالى ذكر قبل هذه الآية أن ابني آدم قرباً قرباناً يتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر <sup>(٣)</sup> فدل بذلك على أنه لم يتقبل منه لمعصية وقعت منه ، وأنه حسد أخاه الذي قبل قرناؤه فهم بقتله ، فعند ذلك قال : إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك ، بمعنى : بإثم قتلك لي ، فلما كان القتل متعلقاً به جعل الإثم مضافاً إليه .

وأراد بقوله : ﴿ وإثمك ﴾ يعني : إثم المعصية التي أقدمت عليها ، ورُد قربانك لأجلها ، وهذا كما يقول القاتل فيمن ظلمه : أريد أن تلن وتعاقب على ظلمي ، فمن حيث كان ذلك الظلم متعلقاً به ، أضافه إلى نفسه .

ولم يرد بالإثم في هذا المكان : المعصية ، فيكون هابيل مريداً للمعصية من أخيه قابيل ، بل أراد به المستحق على المعصية . ولذلك قال بعده : ﴿ فَتَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ ، وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ <sup>(٤)</sup> ﴾ فبين أنه يريد أن ينزل به كلا <sup>(٥)</sup> العقوبتين فيدخل النار ويحلان به <sup>(٦)</sup> ، وأن ذلك هو الذي يستحقه الظالم للقاتل للنفس المحرمة .

(١) ساقط من ف . (٢) ساقطة من د .

(٣) الآية السابقة — ٢٧ — قوله تعالى : [ وإثل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ ، قَالَ : لَا تِلْكَ ، قَالَ : إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ]

(٤) تمة الآية . (٥) كذا في النسختين والصواب (كلنا) .

(٦) كذا في النسختين ، ولعل الصواب : ويحل به الإثم .

واختلفوا في المذكورين في الآية ، فمنهم من يقول : إنه قابيل وهابيل ، وهما ولدا آدم لصلبه ، على ما يقتضيه ظاهر الكلام ، وإليه يذهب أبو علي رحمه الله وكثير من المتقدمين ، فأما الحسن وغيره فإنهم يقولون : إن المراد بهما بعض بنى إسرائيل ، وتعلقوا بقوله تعالى : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل (١) ﴾ وبأن القرابين (٢) كانت من عباداتهم . وليس هذا ما يختلف به الكلام فيما يتعلق بالخالفين (٣) .

١٩٠ - سائر : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن قاتل النفس قد يؤخذ « بذنب غيره من القتل » ، فقال (٤) : ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ﴾ [٣٢] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن قاتل النفس المحرمة مشبه بمن قتل الناس جميعاً ؛ وليس فيه بيان وجه التشبيه . ومتى قيل : إن زيدا القاتل كعمرو ، فليس فيه بيان الوجه الذى فيه مثل ، وما هذا حاله ، لا ظاهر له ؛ لأنه لا يمكن من حيث اللفظ أن يدعى فيه العموم ، فلا بد إذا من الدخول تحت التأويل . ومتى تشاغلوا بالدلالة على أن المراد ما قالوه خرجوا من التعلق بالظاهر ، وصاروا يفتازعون المراد بذكر الأدلة والقرائن .

والمراد بذلك : أن المبتدئ بقتل النفس المحرمة ، من حيث يتأسى به في

(١) من الآية ٣٢ ، وانظر الفقرة التالية . (٢) في د : القرائن .

(٣) وجع الطبرى أنها ولدا آدم لصلبه ، ودلل على ذلك بعد أن عرض مختلف الروايات في تفسير الآية . أما الحسن فكان يقول : إن آدم أول من مات . انظر جامع البيان : ١٨٦/٦ — ١٩٠ ، طبع الحلبي سنة ١٣٧٣ .

(٤) ساقط من د .

القتل الكثير<sup>(١)</sup> . يصير كأنه القاتل لجميع النفوس إذا وقع على هذا الحد .  
ولذلك قال تعالى :

﴿وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا<sup>(٢)</sup>﴾ ، وهذا هو معنى ما روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل  
بها ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها »<sup>(٣)</sup> .

فإن قال : إن هذا التأويل لا يزيل عنكم الكلام ؛ لأنه يوجب أن القاتل  
الأول يستحق زيادة العقوبة بقتل غيره .

قيل له : إنما يستحقها ، لأن المعلوم في قتله من حيث يقتدى به «فيه أنه»<sup>(٤)</sup>  
يعظم ؛ فيكثر عقابه<sup>(٥)</sup> ، وقد يعظم الفعل لأمر مستقبل : ألا ترى أن الواحد منا  
إذا تسكف اتخذ مصنعه في طريق يكثر سلوكه والانتفاع بما فعله ، أن ثوابه  
يكون أعظم من ثواب من أنفق مثله باتخاذ مصنعه في طريق منقطعة ، فلذلك صح  
ما نقله<sup>(٦)</sup> من أن الرسول عليه السلام أفضل الأنبياء ، من حيث وقع بدعائه في النفع  
الملم يقع بغيره . وهذا ظاهر .

١٩١ - قوله تعالى : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا  
جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَسْكَالًا مِنَ اللَّهِ ﴿٣٨﴾ يدل على أن السرقة المخصوصة  
للرادة بالآية يستحق بها العقاب ، وأنها أكبر من سائر طاعات فاعلم ، لأنه

(١) ف : كثير

(٢) من تمة الآية السابقة : ٣٢

(٣) أخرجه ابن ماجه بلفظ : (من سن سنة حسنة فعلم بها كان له أجرها ومثل أجر من  
عمل بها لا ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن سن سنة سيئة فعلم بها كان عليه وزرها ووزر من  
عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئاً) وفيه عدة روايات بالفاظ متقاربة ، السن ٤٦/١ - ٤٧ .  
(٤) ساقط من د . (٥) ساقطة من د (٦) في د : أن ما نقله .

تعالى عم بإيجاب القطع فيها على سبيل الجزاء والنكال ، ولم يخص سارقاً من سارق ، والكل في الدخول تحته على حد واحد .

وليس لأحد أن يحمل ذلك على الكفار لمكان العموم <sup>(١)</sup> ، لأن قوله : ﴿ والسارق والسارقة ﴾ تعريف <sup>(٢)</sup> فإذا لم يكن هناك عهد بتوجه الخطاب نحوه ، فالمراد به الجنس من غير تخصيص واحد من واحد ، وإن كان لفظه لفظ الواحد ، ولذلك صح منه تعالى أن يستثنى منه ، فقال ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وهذا بمنزلة الاستثناء ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> فلما عرّف الإنسان وقد العهد انصرف إلى الجنس : فصح أن يقول : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ <sup>(٥)</sup>

ولأن دخول الجزاء على جهة الزجر عن السرقة يقتضى العموم ، وإلا كان لا يكون زجراً للجميع ، ويجرى مجرى قوله : من سرق فاقطعوا يده ، لمكان معنى الشرط والجزاء .

ولأنه من حيث تعلق القطع بالسرقة وأخرج الفاعل من أن يكون له تأثير في الخطاب ، فوجب تعلق القطع بها كيفما حصلت ، وصار ذلك بمنزلة قوله : إن من حق السرقة أن يستحق بها القطع على جهة الجزاء والنكال .

وكل ذلك يوجب أنها إذا وقعت من أهل الصلاة دخلوا تحت الوعيد ، كهي إذا وقعت من الكفار .

وقد وصف الله تعالى هذا القطع بصفة العقاب ، لأنه تعالى جعله جزاء

(١) د : معلوم . (٢) ساقطة من د .

(٣) من الآية : ٣٩ ، وسقط من د كلمة « من » .

(٤) سورة العصر : ١ — ٢ . (٥) من الآية ٣ في سورة العصر .

وإنك لا ، فنبه بذلك على أنه مستحق وأنه مفعول على وجه الذل والاستخفاف ،  
فليس يمكن حمل ذلك على أنه محنة كما نقوله في التائبين .

فثبت بذلك أن من حق السرقه إذا وقعت على الوجه الذي أجمعوا على أنه  
يستحق بها القطع ، أن فاعلها مستحق للعقاب . ولا يجوز مع ذلك أن يكون  
مستحقاً للثواب ! لأنه يتضاد أن يستحق أن يدام عليه النعيم من غير شوب ، والعقاب  
من غير لذة ، فيجب بثبوت أحدهما <sup>(١)</sup> انتفاء الأمر <sup>(٢)</sup> الآخر لا محالة ، على ما نقوله  
في الإحباط والتكفير <sup>(٣)</sup> .

١٩٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يريد الكفر ،  
فقال : ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والجواب عن ذلك : أنهم أخطئوا في ظنهم أن الفتنة هي الكفر ، والكفر  
حتى سمي بذلك فعلى جهة المجاز ، من حيث يؤدي إلى الهلاك ، وقد سمي تعالى  
العذاب فتنة ، فقال : ﴿ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وأراد به العقوبة ، وقد سمي

(١) ساقطة من د . (٢) في د : الأجر .

(٣) المكاف لما أن تخلص طاعاته أو معاصيه ، أو يجمع بينهما ، فإذا جمع بينهما فلا  
سبيل - عندهم - إلى التساوي ، على ما علم عقلاً وسمعاً كما قال أبو علي ، أو سمعاً كما قال أبو هاشم ،  
فليس إلا أن يكون أحدهما أكثر من الآخر والآخر أقل . فيسقط الأقل بالأكثر ويزول ،  
فإن كان الأقل الطاعات سمي سقوطها لإحباطاً . وإن كان المعاصي سمي تكفيراً ، وهم  
يطلقون القول بـ ( الإحباط والتكفير ) جملة على سقوط الأقل بالأكثر . انظر شرح  
الأصول الخمسة : ص ٦٢٣ - ٦٢٤ فابعدا . وانظر فيما سلف : الفقرة ٩٠ مع التطبيق .

(٤) قال تعالى : [ ٠٠ ومن يرد الله فتنة فلن تملك له من الله شيئاً أولئك الذين لم يرد  
الله أن يطهر قلوبهم لهم في الدنيا خزي ؛ ولهم في الآخرة عذاب عظيم ] من الآية ٤١ .

(٥) الآية : ( يوم هم . . ) سورة الذاريات ١٣ .

(٢ - ١٥ متشابه القرآن )

الامتحان بالتكليف فتنه ، ولهذا قال تعالى ﴿ إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ <sup>(١)</sup> ﴾ .  
وعلى هذا الوجه يقول الرجل : إن فلاناً لفتون بولده ، فلا ظاهر لما  
توهموه لما ذهبوا إليه .

والمراد بذلك أن من يرد الله أن يعاقبه لكفره وسوء فعله ، فلن تملك له  
من الله شيئاً ، وإنما يمت بذلك المكلف على التلافي ، من حيث بين أن عقابه  
لا يزول إلا بما يكون منه من التوبة <sup>(٢)</sup> ، وبين للرسول عليه السلام أن يحثه  
لوصولهم إلى الجنة لا تنفعهم إذا ماتوا على الإصرار !

١٩٣ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ  
قُلُوبَهُمْ ﴾ لا يدل على أنه لم يرد منهم الإيمان ؛ لأن ذلك لا يعقل من تطهير  
القلب إلا على جهة « التوسع » ، لأن <sup>(٣)</sup> قوله : ﴿ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ ﴾  
يقتضى نفى كونه مريداً ، وليس فيه بيان الوجه الذي لم يرد ذلك عليه ، فلا ظاهر  
له فيما توهموه ! .

والمراد بذلك : أنه لم يرد تطهير قلوبهم مما يلحقها من الغموم بالذم  
والاستخفاف والعقاب ، ولذلك قال : ﴿ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي  
الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ولو كان أراد <sup>(٤)</sup> ما قالوه لم يحز أن يجعل ذلك ذمّاً ولا أن

(١) من الآية ١٥٥ في سورة الأعراف .

(٢) ذهب المعتزلة إلى وجوب التوبة على العاصي ، فإن كانت معصيته صغيرة وجب ذلك  
عليه بالسمع دون العقل ، — خلافاً لبعضهم — وإن كان صاحب كبيرة لزمته التوبة ووجب  
عليه بالسمع والعقل . وعند البغداديين أنها لا تأثير لها في إسقاط العقاب ، وإنما الله سبحانه  
يفضل بإسقاطه عند التوبة ، أما عند معتزلة البصرة فالتوبة هي التي تسقط العقوبة ، قال القاضي  
عبد الجبار : « وأما عندنا فإنها هي التي تسقط العقوبة لا غير » . ولهذا عدوا التوبة « تلافياً »  
للمعصية ، وإليه يشير القاضي في كلامه هنا على الآية . انظر شرح الأصول الخمسة : ٧٨٩-٧٩٠ .  
المنفى : ١٤ من ٣٣٥ فما بعدها .

(٣) ساقط من د (٤) في د : ما أراد .

يعقبه بالذم ، ولا أن يجعله في حكم الجزاء على ما لأجله عاقبهم وأراد ذلك فيهم .

١٩٤ - وسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ، كما أنه ظالم فاسق ، فقال : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ . . . [ ٤٤ ] « وهذا يوجب صحة قول الخوارج <sup>(١)</sup> .

والجواب عن ذلك من وجوه : منها : أن المراد بالآية اليهود فقط ، لأنه تعالى قال من بعده : ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَىٰ بْنِ مَرْيَمَ ﴾ [ ٤٦ ] وذلك يوجب تخصيص الكلام ، ويقتضي أن من لم يحكم بما أنزل الله من اليهود فهو كافر . فإن قال : إذا صح فيهم ذلك من حيث لم يحكموا بما أنزل الله ، استمر فينا أيضاً ، وصار عاما من هذا الوجه !

قيل له : إنه لا يمتنع « فيما هو كفر <sup>(٢)</sup> » أن يختلف بالشرائع ، فكذلك الكبائر ، لأنه يختلف مواقع لأحوال ترجع إلى المكلف <sup>(٣)</sup> ، فهو كالصالح في ذلك ، فلا يجب ما ذكرته .

ومنها : أن ظاهر الآية يقتضي أن من لم يحكم بكل ما أنزل الله فهو كافر ؛ لأن لفظة : « ما » في الجزاء بعم ، ومن هذا حاله لا بد أن يكون كافراً ، لأن في جملة الأحكام ما يعلم من دين <sup>(٤)</sup> الرسول عليه السلام ضرورة ، فمتى لم يحكم به وبصحته فهو كافر لا محالة .

(٣) د : الملك .

(٢) ساقط من ف .

(١) ساقط من د .

(٤) د : دون .

ومنها : أن ظاهر الكلام لا يقتضى أن المراد بالحكم الفعل دون القول ؛  
أو ما يتعلق بغيره دون ما يخصه ، ومن لم يحكم بالمذاهب وصحتها بما أنزل الله  
فهو كافر ، وكل ذلك يمنع من تعلق القوم به <sup>(١)</sup> .

١٩٥ - سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يرد من  
جميع المكائين الإيمان ، فقال : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً <sup>(٢)</sup>﴾  
ولو أراد من جميع الإيمان ، وأن <sup>(٣)</sup> يتفقوا في ذلك ، لكان قد شاء أن  
يجعلهم أمة واحدة .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أنه لم <sup>(٤)</sup> يشأ أن يجعلهم  
أمة واحدة ، وإرادته <sup>(٥)</sup> منهم أن يؤمنوا « ليس بإرادة <sup>(٦)</sup> أن يجعلهم هم مؤمنين

(١) ذهب الخوارج إلى تسمية صاحب الكبيرة كافراً ، خلافاً للمعتزلة في تسميته فاسقاً  
وجعلوا في منزلة بين المنزلتين ، وخلافاً للرجعة كذلك في تسميته مؤمناً ، وقد احتجوا بأن الكافر  
لأنما سمي كافراً لأنه ترك الواجبات وأقدم على المقيحات ، وهذه حال الفاسق ، فيجب أن  
يسمى كافراً ، واحتجوا من كتاب الله تعالى بآيات ، منها آية المائدة هذه ، وعدوها نصاً  
صريحاً في موضع النزاع ، كما يقول القاضي ، وقد بين القاضي في الرد عليهم أنه لا بد من  
العدول عن ظاهر الآية ، لأنه يقتضى أن من لم يحكم بجميع ما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ،  
لأن « ما » و « من » موضوعتان للعموم والاستغراق ، وإذا تنازعا التأويل ، فلا بد من  
تأويل الآية بما يوافق الأدلة ، وعند القاضي أن المراد بها : أن من لم يحكم بما أنزل الله على  
وجه الاستحلال فهو كافر ، ولا خلاف في ذلك . انظر أدلة المعتزلة على أن صاحب الكبيرة  
لا يسمى كافراً : شرح الأصول الخمسة ٧١٢-٧٢٠ ، ورد القاضي لشبه الخوارج من ٧٢٠-٧٢٧  
واقطر حول الآية كذلك : أمالي المرتضى ١/١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) قال تعالى : [ وأنزّلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب  
ومبيناً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا  
حكم شرعة ومنهاجاً ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فيما آتاكم ،  
فلاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ] الآية : ٤٨ .  
(٣) د : وإن لم (٤) ف : لو (٥) د : وأراد .  
(٦) د : لأن إرادته .

فلا تماق للثوم بظاهره .

وبعد ، فإن قوله ﴿ ولو شاء ﴾ يدل على أنه لم يشأ ، ولا يدل على أنه لم يشأ من جميع الوجوه ، فمضى كان ذلك الباب مما يراد على وجهين لا اجتماع ، فبقي أحدهما لا يجب نفي الآخر ، فلا يصح ادعاء العموم فيه .

وبعد ، فإنه لم يقل : لو شاء لجعلهم أمة واحدة في أمر مخصوص ، فظاهر ذلك يقتضى أن يجعلهم جماعة واحدة متساوية في باب ما ، فمن أين بظاهره أن المراد ما قالوه ؟ .

والمراد بالآية : أنه لو شاء لألجأهم إلى أن يصيروا أمة واحدة مجتمعين <sup>(١)</sup> على الهدى والإيمان ، ولذلك أضاف ذلك إلى جعله ، لئلا يرد ذلك لما فيه من زوال التكليف ، وأراد أن يؤمنوا طوعاً على وجه يستحقون به الثواب العظيم ، ولهذا قال : ﴿ ولكن ليبلوكم فيما آتاكم ﴾ منبهاً بذلك على ما ذكرناه <sup>(٢)</sup>

١٩٦ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جعل الكافر كافراً فقال : ﴿ هَلْ أَنْبَأُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ أَعْنَاهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ التُّرْدَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ ﴾ [٦٠] فيبين أنه تعالى خلق عبد الطاغوت وجعله كذلك ، وهو الذى نقول به .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه جعل وخلق من يعبد الطاغوت ، كما أنه جعل منهم القرود والخنازير ، ولذلك قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ <sup>(٣)</sup>

(١) ساقطة من ف . (٢) انظر النقرة : ٢٦

(٣) تمة الآية السابقة ٦٠ قوله تعالى : [ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ]

ولمّا يدل على أنه خلق الكافر ، فمن أين أنه جعله كافراً أو خلق كفرة ؟

وقال شيخنا أبو على رحمه الله : إن تقدير الكلام : قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضبه عليه ، ومن عبد الطاغوت ، ومن جعل منهم القردة والخنازير ، مبيّناً بذلك من حال الكفار (١) من بني إسرائيل أنهم أشر حالا ، وأولى بالذل واللعنة ممن عدل عن طريقهم وآمن بالرسول صلى الله عليه (٢) .

١٩٧ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم وأن له يدين فقال : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ ٥٠ [٦٤] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى إثبات يدين له تعالى خارجتين عن الوجه الذى نمثله .

ويدل على أنهما مبسوطتان لا يصح فيهما غير ذلك ؛ لأنه « إن جاز (٣) فيهما القبض والبسط لم يكن لهما « في هذا الوجه (٤) تخصيص يوجب (٥) كونهما مركبتين ذاتي أصابع ، ليصح معنى البسط ، وأن تكون مؤلفة متغايرة ،

(١) في النسخين : الكفر . (٢) سئل أبو الحسين الحياط (عبد الرحيم بن محمد ابن عثمان من رجال الطبقة الثامنة ) في الآية ؛ فقل : قد أخبر الله تعالى أنه جعل منهم عبدة الطاغوت ، فقال : معناه جعلهم ممن عبد الطاغوت ، أى حكم بأنهم عبدوا الطاغوت وسألم بذلك . انظر شرح عيون السائل للحاكم الأشعري ، ورقة ١١٢ . قال القاضي : وسؤال السائل لمّا يستقيم على قراءة من قرأ (وعبد الطاغوت) بضم الباء في (عبد) وهو جمع عابد لاعلى قراءة من قرأ بالفتح ؛ لأنه لإخبار عن ماض وليس داخل في المجهول . انظر طبقات المعترلة بتحقيق سوزانا فلزير ، ص : ٨٦ .

(٣) في د : أجاز . (٤) في د : هذا في الوجه . (٥) د : ويوجب .

وذلك مما لا يرتكبه المتكلمون منهم ، ولذلك يقولون فيه <sup>(١)</sup> إنه جسم لا <sup>(٢)</sup> كالأجسام ، وأنه له يدين <sup>(٣)</sup> لا كالأيدي ، وأن التبويض والتجزي لا يصح عليه ، وأنه ليس بذى أعضاء . فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

ومن يقول من الحشوية <sup>(٤)</sup> بأنه مصوّر كصورة الإنسان ، لا يقول في يديه إنهما مبسوطتان أبداً ، وأن الإنفاق يقع منه بهما ، فله تعلق بهما ! والمراد بذلك : أن نعمتيه مبسوطتان على العباد ، « وأراد به <sup>(٥)</sup> نعمة الدين والدنيا ، والنعمة الظاهرة والباطنة ، وقد يعبر باليد عن النعمة ، فيقال <sup>(٦)</sup> : لفلان عندي يد وأياد ويد جسيمة .

وعلى هذا الوجه قال تعالى مؤدباً لرسوله صلى الله عليه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَرْفُوعَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ <sup>(٧)</sup> وإنما أراد أن يمنعه من البخل والتبذير ، وأن يسلك مسلك الفضل .

ويجب على قوهم إذا تمسكوا بالظاهر أن يقولوا : إن لله أيد ؛ لأنه قال : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ <sup>(٨)</sup> فإذا انصرفوا عن ظاهر ذلك ، فكذلك ما قلناه .

ثم يقال للقوم : إن اليد إذا ذكر فيها البسط مع ذكر الإنفاق ، لم يوجد في اللغة أن المراد بها الجارحة ، والله تعالى ذكرها على هذا الحد ، فمن أين أن <sup>(٩)</sup> المراد به ما قلتم ؟

(١) ساقطة من د . (٢) ساقطة من د . (٣) د : يداً .  
(٤) ف : الحشوية . (٥) د : ولإرادته وإرادته . (٦) في د : فقال .  
(٧) من الآية : ٣٩ في سورة الإسراء . (٨) من الآية : ٧١ في سورة يس .  
(٩) ساقطة من د .

وبعد ، فإن إثبات الجارحتين لا تعلق له بالإتفاق على وجهه ، فيجب حمل الكلام على ما يفيد هذا الوجه ويفيد نقض قول اليهود فيما قالوه ، ومعلوم من حالهم أنهم لم يريدوا أن يد الله مغلوطة في الحقيقة ، وإنما نسبوه إلى البخل ، وأنه يقتدر أرزاق العباد ، فيجب فيما أورده تعالى على جهة التاكذيب لهم أن يكون محمولا على تقيض قوالهم ، وذلك يقتضى ما قلناه .

والعرب قد تصف اليد بما ينبىء عن البخل مرة والجود مرة أخرى ، فنقول : فلان جمد اليد ، وكثر اليد ، وواسع اليد ، إلى غير ذلك ، والقرآن نزل بلغتهم « فيجب حمل الكلام <sup>(١)</sup> على ما تقتضيه .

١٩٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعد ذلك ما يدل على أن القرآن يزيد كثيراً من المكلفين كفراً ، فقال : ﴿ وَلَئِنْ يَدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup>

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن الكتاب هو الذى يزيدهم كفراً ، وهذا مما لا يقول به أحد ، فلا بد من حذف في الكلام والدخول تحت التأويل ، والإقرار بأن حالهم في الظاهر كحالنا <sup>(٣)</sup> فيه ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر ؟ . والمراد بذلك : أنهم يزددون عند إنزاله تعالى ذلك <sup>(٤)</sup> طغياناً وكفراً ، من حيث يكفرون به ولا يؤمنون ، وهذا كقوله : ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَيْسُكُمْ زَادَتْهُ هِذِهِ إِيمَانًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ؟ وكقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِمَّا نَ أَضِلُّنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقد ثبت في اللغة صحة إضافة

(١) ساقط من ف . (٢) من تنمة الآية ٦٤ السابقة

(٣) ف : كعاله . (٤) ساقطة من د . (٥) من الآية ١٢٤ في سورة التوبة .

(٦) من الآية ٢٦ في سورة إبراهيم .

الشيء إلى سببه وإلى ما عنده حصل ، فيقولون : فلان أبخل فلاناً بمسألته ، إذا ظهر عنده بخله . وإنه أتعبه ، إذا سأله حاجة فتعب عندها .

ثم يقال للقوم : إنه تعالى قد وصف إنزاله إلى رسوله بأنه هدى وشفاء ونور ورحمة ، فكيف يصح أن يكون موجباً لزيادة الكفر ؟

وأما يدل ذلك على ما قلناه ، وإلا تناقض كلامه ، تعالى عن ذلك !

١٩٩ - مما أُنزل : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يمنع من المعاصي ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَا تِهِ <sup>(١)</sup> وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ . . . [ ٦٧ ]

والجواب عن ذلك : أن الغرض بذلك أنه يمنعك من الناس ويمنعهم منك حتى تستكمل الإبلاغ والأداء ، ولم يرد أنه يمنعهم من ظلمه أو ما يجري هذا الجرى ؛ لأنه قد علم أنهم قد قدموا عليه ، غير دفعه بوجوه من المضار ، وأنه كان يخاف على نفسه منهم ، فيهرب ويستقر ويتعمد أخيل في دفع المكروه .

« والمراد به ما قلناه <sup>(٢)</sup> من أنه يمنع من يؤتى عليه فيفوت الإبلاغ والأداء . وليس في ظاهره أنه يمنع أحداً مما أمر به أو نهى عنه ؛ لأن منعه من الناس بالعصمة لا يقتضى رفع ذلك فيه أو فيهم ، كما أن أحداً إذا امتنع بالحواجر عن غيره لا يكون في ذلك رفع الأمر والنهي والتمسك منها !

(١) كذا في النسختين ؛ على الجمع . وهي قراءة أهل المدينة . وقرأ أبو عمرو وأهل الكوفة : [ رسالته ] . على التوحيد . قال النحاس : والقراءتان حسنتان ، والجمع أين ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه الوحي شيئاً فشيئاً ثم يبينه . والإفراد يدل على الكثرة . فمهي كالصبر . والمصدر في أكثر الكلام لا يجمع ولا يثنى لدلالته على نوعه بلفظه . انظر القرطبي : ٢٤٤/٦ .

(٢) في د : والمراد بما قلناه . وفي ف : والمراد ما قلناه .

٢٠٠ - رولت : وقوله تعالى بعد ذكر اليمين والكفارة : ﴿ وَأَحْضُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ (١) يدل على أن الإنسان قادر على أن يبر ويحنت ؛ لأن حفظ اليمين يقتضى أن اليمين قد وجد ، ومتى وجد لا يقع حفظها إلا بالوجه الذى قلناه ، وهو بجانب الحنث « وتعمد البر » (٢) ، وهذا لا يصح إلا وهو قادر على الأمرين متمكن منهما ، ولو كان تعالى يخلق فيه الحنث على وجه لا يمكنه أن ينفك عنه ، وإن اجتهد فى محافظة اليمين ، لم تكن للمحافظة معنى على وجه !

٢٠١ - رولت أخرى : وقوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيَّةٍ وَلَا حَامٍ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ (٣) يدل على أنه تعالى لم يجعل السائبة بهذه الصفة على ما كانوا يعملون ؛ لأنهم لم يكذبوا فى إضافة نفس السائبة إلى أن الله جعلها ، وإنما كذبهم فى زعمهم أنه جعلها كذلك ، فإذا نفى تعالى أن يكون جعلها كذلك بهذه الصفة ، فقد دل على أن أفعال العباد مضافة إليهم ، ولو كان هو الخالق فيهم تسيب السائبة وامتناعهم من أكل لحما ور كوبها وجز وبرها ، لم يحز أن ينفى عن نفسه ذلك ، لأن ما به صارت كذلك هو من قبله ومن فعله .

فإن قالوا : إنما نفى عن نفسه التعمد بذلك والأمر به !

قيل له : إن الأمر بذلك غيره « والبنى عليه دخل » (٤) ، فتنى صرف الى التعمد والأمر ، فهو عدول عن الظاهر من الوجه الذى استدللنا عليه .

(١) من الآية : ٨٩ . وانظر الآية بتامها . (٢) ف : والتعمد للبر فيها .

(٣) الآية ١٠٣ . وتتمتها : [ وأكرم لا يعملون ]

(٤) د : والنهي عنه دليل .

### ومن سورة الأنعام

٢٠٢ - مصاوت : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن للإنسان أجلين ، وأنه يجوز أن يقطع القاتل على المقتول أحدهما ، فقال ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ حَاطِنٍ ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [٢] .

والجواب عن ذلك : « أن الظاهر <sup>(١)</sup> إنما يقتضى أنه قضى أجلا ، وإثبات تأجل <sup>(٢)</sup> مسمى عنده ، وليس فيه أن كلا الأجلين في الدنيا ، وهو موضع الخلاف ، وليس في الظاهر أيضاً أن الأجل المسمى عنده هو <sup>(٣)</sup> لمن قضى له الأجل الأول .

والمراد بذلك : أنه قضى لهم الآجال في الدنيا ؛ لأنه لا واحد إلا وقد حكم تعالى بوقت موته ، والوقت الذى يمتد كونه حياً فيه ، فلا يموت إلا فى الوقت المعلوم ، ولا يحيا إلا فى الوقت المقدور .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ أراد به وقت حياتهم فى الآخرة ، ولذلك أضافه إليه الإضافة الدالة على أن المراد بها الموضع الذى لا ينفذ الحكم فيه إلا له .

وأراد بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ﴾ أنه خلق أصلكم من طين ، فلما تفرعنا عما هذا حاله جاز أن نوصف بهذه الصفة .

فتمت حملنا الآية على هذا الوجه ، وفيناها حقها فى التعميم ، وإذا حملت على

(١) ساقط من د .

(٢) لعل المعنى و : ويقضى إثبات أجل . (٣) فى د : وهو

ماقاله الخاف أدى ذلك إلى التخصيص ، وأن يكون وارداً في المقتول فقط ،  
[والأول<sup>(١)</sup>] أولى .

وقوله : ﴿ثم أنتم تموتون﴾ يقوى ما قلناه ، لأنه أنكر عليهم التوقف  
والشك في القيامة والحشر والإعادة . وهذا بين<sup>(٢)</sup> .

٢٠٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه جسم يحوز عليه  
الأمّاكن ، فقال : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ  
وَجَهْرَكُمْ﴾ [ ٣ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه في الوقت الواحد في السموات  
والأرض ، وهذا يستحيل على الأجسام المحتاجة إلى مكان ؛ لأن ثبوتها في مكان  
يمنع من كونها في غيره ، ولو أراد تعالى أن يدل على أنه ليس بجسم لم يكن ليزيد  
على هذه الصفة ، لأن وصفه نفسه بأنه في السموات والأرض يقتضى أنه لم يجعلها  
مكاناً له ، لاستحالة ذلك<sup>(٣)</sup> فيما يحوز عليه المكان ، فيجب أن يحمل الأمر على  
أن جعلها ظرفاً لتدبيره وافتدائه وتصريفه<sup>(٤)</sup> لهما على إرادته ، أو يحمل الأمر  
على أنه محيط بهما علماً ، ولذلك قال تعالى : ﴿يعلم سرّكم وجهركم﴾ فنبه  
بذلك على أنه فيهما ، بمعنى أنه لا يخفى عليه أحوالهما ، كما لا يخفى على الحاضر

(١) ساقطة من د - و في : وهو !

(٢) انظر الفصل الذي كتبه القاضي في المعنى : ١١ ( التكييف ) ١٨ - ٢٥ « في أن  
المقتول وغيره لا يموت إلا بأجله - وأن الزيادة والنقصان في الأجل لا تصح . وأن القول  
بأنبات الأجلين باطل » وما فسر به الآيات التي يتعلق بها الخاف . ص : ٢٣ - ٢٥ .  
ومنها آية سورة الأنعام هذه .

(٣) د : ذلك عليه . (٤) في د : وتصرفه .

حال من يشاهده ، وعلى هذا الوجه يجرى القول في أوصاف الله تعالى بأنه بكل مكان ، واستجاز المسلمون إطلاقه ، لأنهم عنوا به في الصنع والتدبير ، أو في الإحاطة به علما .

وبين ما قلناه أن قوله تعالى : ﴿ يعلم سركم وجهكم ﴾ لا يليق إلا بما ذكرناه ، لأنه إذا كان في كل مكان لم يجب أن يكون علما بسرنا وجهنا ، لأن الحاضر معنا « لا يجب أن يكون مطلقا <sup>(١)</sup> » على أسرارنا ، فكيف من هو في غير المكان الذي نحن فيه ؟

ومتى ذكر تعالى المكان ثم عقبه بذكر العلم وغيره ، فيجب صرف الكلام إلى ذلك الوجه ، ولهذا قلنا إن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ : المراد به الاقتدار منه على الكائين ، والتنبيه بذكرهما على أنه مقتدر على كل شيء ، وكذلك لما عقب الكلام بذكر العلم دل على أن المراد « بما تقدم ذكره أنه محيط <sup>(٣)</sup> » بما فيهما علما .

٢٠٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده فيها ما يدل على أن المكان يجوز عليه ، فقال : ﴿ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [ ١٨ ] و « فوق » إنما تستعمل في اللغة بمعنى المكان إذا علا على مكان غيره .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى قد نبه في الكلام على ما أراد ، بقوله ﴿ وَهُوَ

(١) د : لا يجوز أن يطلع .

(٢) من الآية : ٨٤ في سورة الزخرف . وتتمتها : [ . . . وهو الحكيم العليم ]

(٣) ف : ما تقدم من ذكره أنه محيط .

القاهر ﴿ ثم ذكر ما يقتضى [ بيان ] حاله في ذلك فقال <sup>(١)</sup> ﴿ فوق عباده ﴾ وهذا كقوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ <sup>(٢)</sup> ﴾ ومتى قيل هذا القول فى بعض الأوصاف فالمراد به المبالغة فى تلك الصفة ؛ لأننا إذا قلنا : زيد عالم «فوق غيره» <sup>(٣)</sup> فإنما يفهم منه المبالغة فيما قدمناه من الصفة ، يبين ذلك أنا إن حملنا الآية على ظاهرها وجب كونه فى السماء فقط ، وينقض ما تقدم من استدلالهم على أنه فى السموات والأرضين .

٢٠٥ - مسألة: قالوا : ثم ذكر تعالى بعد ما يدل على أن الكذب قد يحسن ، وأنه قد يجوز على أهل الآخرة وإن كان قبيحا ! فقال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ نَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا : وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ، انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ <sup>(٤)</sup> ﴾ فخير عنهم بأنهم كذبوا فى الآخرة ، وهو الذى قلناه .

والجواب عن ذلك : أن الكذب قد ثبت أنه يقبح لكونه كذبا ، وإن كان لا يكون كذلك إلا بأن يقصد الخبر به الوجه الذى يقع عليه كذبا ، ولولا صحة ذلك - وكان إنما يقبح ؛ لأنه لا نفع فيه ولا دفع ضرر ولا مصلحة - لكان كالصدق فى بابه ، فكان يجب إذا دفع العاقل إليهما عند نفع أو دفع مضرة ، أن يجوز أن يكون حالهما عنده سواء ، وقد علمنا فساد ذلك ، وثبت أيضا أنه تعالى يلجئ أهل الآخرة إلى أن لا يفعلوا القبيح ؛ لأنهم لو كانوا كأهل

(١) ساقط من د . والكلمة التى بين معكوفتين فيها خرم . وهى أقرب ما تكون إلى ما أثبتنا .

(٢) من الآية : ١٠ فى سورة الفتح . (٣) ساقط من ف .

(٤) الآية : ٢٣ ومن الآية : ٢٤

الدنيا في التمسك وزوال الإلجاء ، لعاد حالهم إلى حال التكليف ، وقد علمناه زائلا عنهم<sup>(١)</sup> .

فإذا صح ذلك وجب صرف الآية — لو كان ظاهرها ما قالوه — إلى خلاف ما حلوه عليه ، بأن يقال : إنما أراد بقوله تعالى : ﴿ انظر كيف كذبوا على أنفسهم ﴾ في دار الدنيا بإخبارهم عنها أنهم مصيبون وأنهم غير مشركين ، فأرادوا بقولهم : ﴿ ما كنا مشركين ﴾ أنا لم نكن عند أنفسنا وفي ظننا واعتقادنا ، فكيف والظاهر لا يدل إلا على أنهم كذبوا على أنفسهم ، من غير ذكر وقت ! فمن أين أنهم كذبوا في الآخرة دون الدنيا ؟

ولو صرف ظاهره إلى الدنيا لكان أقرب ؛ لأن الفعل ماض غير مستقبل ومضى الفعل من غير توقيت لا يخص زمانا دون زمان .

وقوله تعالى : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على ذلك<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه

(١) أوضح الشريف المرتضى وجه الاعتراض على المعتزلة في الآية . فقال على لسان السائل : ( كيف يقع من أهل الآخرة نفي الشرك عن أنفسهم . والقسم بالله تعالى عليه . وهم كاذبون في ذلك . مع أنهم عندكم في تلك الحال لا يقع منهم شيء من القبيح لبعثهم الله تعالى ضرورة . ولأنهم ملجئون هناك إلى ترك جميع القبائح . . ) الأمل ٢٧٢/٢ .

(٢) تمة الآية : ٢٤ السابقة .

(٣) الآية التي تقدم هاتين الآيتين . وهي قوله تعالى : [ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ] تدل على خلاف تأويل المؤلف رحمه الله . لأن ما ذهب عن المشركين يوم القيامة هو ما أشركوا به من الأنداد والأصنام فانهم حين سئلوا عنها : [ أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون ] زعموا أنهم لم يكونوا من المشركين : فقالوا : [ والله ربنا ما كنا مشركين ] فأبأ الله تعالى نبيه عليه السلام بكذبهم وأن أصنامهم قد ضلت عنهم بعد أن افتروا بها على الله في الدنيا : [ . . انظر كيف كذبوا على أنفسهم . وضل عنهم ما كانوا يفترون ] .

انظر الطبري : ٧ / ١٦٥ - ١٦٩ . وإن كان لا يمتنع عند المرتضى أن تكون الآية تتناول ما يجري في الآخرة . ثم تلوها آية تتناول ما يجري في الدنيا . لأن مطابقة كل آية لما

بين أنه ذهب عنهم ما أقدموا عليه من الكذب والافتراء ، وهذا يشاكل ما قدمناه من التأويل .

٢٠٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد منع الكافر من الإيمان بمنع فعله في قلبه وسمعه ، فقال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [٢٥] .

والجواب عن ذلك : أن المعلوم من حال الكفار ، في زمن رسول الله صلى الله عليه ، أنهم لم يكونوا بهذه الصفة ، وكيف يجوز ذلك وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه كان يدعوهم وينذرهم ويحذرهم ويبعثهم على تدبر القرآن ، ويتوعدهم على الإعراض عنه ، ولا يجوز أن يكون هذا حالهم وقد منعوا من أن يفقهوه ، وصرنا عن أن يسمعه ؛ لأن ذلك يتناقض !

و بعد <sup>(١)</sup> ، فإن ظاهر الكلام يقتضي أنهم يستمعون إليه ، وأنهم مع ذلك بالصفة التي ذكروها ، وهذا متناف إذا حمل على ظاهره !

وبعد ، فإنه تعالى ذمهم بذلك ، وذمهم أيضاً بإعراضهم <sup>(٢)</sup> عن الآيات فقال : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّآ آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . ونبه بذلك على أنه لو كان في المعلوم « ما يؤمنون عنده » <sup>(٤)</sup> لفعله تعالى ، ولا يصح والحال هذه أن يكون قد منعهم من أن يفقهوا وأن يسمعوا !

== قبلها في مثل هذا غير واجبة « على أنه بعد أن ذكر في تأويل الآية ما قاله القاضي . قال : « ولو كان للآية ظاهر يقتضي وقوع ذلك في الآخرة للملئنه على الدنيا . بدلالة أن أهل الآخرة لا يجوز أن يكذبوا ؛ لأنهم ملجئون إلى ترك القبيح » الأمالي : ٢٧١/٢ — ٢٧٢ .

(١) د : . وبعد ذلك . (٢) ساقطة من ف (٣) من تنمة الآية السابقة : ٢٥

(٤) ساقطة من ف .

والمراد بذلك : أن قوماً من الكفار كانوا يرصدون الرسول عليه السلام ليقتفوا على مكانه ، ويستدلوا بقراءته القرآن على موضعه ، فيؤذونه بالقول والفعل . وهو الذى أراد به قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾<sup>(١)</sup> فكان تعالى يحدث فيهم شواغل ، كالنوم وغيره ، فيذهبون عما يريدون ويفوتهم ما يحاولون ، فوصف تعالى ذلك بأنه كن على قلوبهم ووقر في آذانهم ، على جهة التشبيه ، ولو كانوا في الحقيقة لا يفقهون ولا يميزون القرآن من غيره ، ولا الرسول من سواه لم يكن لهذا القول معنى ، ولزال عن الرسول عليه السلام أذاهم على كل حال . ولو كان تعالى صيرهم بهذه الصفة لم يكن لجعله بينهم وبينه حجاباً مستوراً معنى ، لأن حصول ذلك كعدمه في أنهم كانوا لا يسمعون ولا يميزون .

ويحتمل أن يريد بذلك : أن تمكن الكفر في قلوبهم لما منعه من أن يفقهوا القرآن ويسمعوه سماع المتدبر ، صار بمنزلة الكن والوقر ، فأضافه تعالى إلى نفسه لما بين من حالهم هذه الطريقة ، فكما يقال لمن بين حال غيره : جعله تاسقاً ولصاً ، فكذلك لا يتمتع ما ذكرناه<sup>(٢)</sup>

ويحتمل أن يكون المراد به : أنهم بمنزلة الممنوع لإعراضهم عن سماع ذلك وتدبره ، وكما يقال لمن بين له فلم يتبين : إنه حمار بهيمة على جهة المبالغة ، فكذلك ما قلناه . ولولا ما ذكرناه لم يكن لقوله ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةَ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ معنى ، لأن من لا يمكنه أن يسمع ويفقه لا يجوز أن يوصف بذلك ،

(١) سورة الإسراء : ٤٥

(٢) وبعده في زيادة : « فلم يتبين » سبقت إلى الناسخ من السطر التالى .  
(م — ١٦ متشابه القرآن )

وكان لا يصح أن يصفهم بأنهم كذبوا بآياته وغفلوا عنها ! وكل ذلك يبين صحة ماقلناه .

٢٠٧ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أهل الآخرة يكذبون

في الآخرة ، فقال : ﴿ وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوْا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُوْنَ ﴾ <sup>(١)</sup>

والجواب عن ذلك : أنه تعالى حكى عنهم من قبل تنفي الرجوع ، فقال :

﴿ وَلَوْ تَرَى اِذْ وَقِفُوْا عَلَى النَّارِ فَقَالُوْا يَا لَيْتَنَا رُرِدُّوْا لَنُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا

وَنَكُوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾ [٢٧] ﴿ بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوْا يُخْفُوْنَ قَبْلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> من

وقد علمنا أن الكذب لا يقع في التمني ، وإنما يقع في الأخبار ؛ لأن القائل

إذا قال : أن حضري فلان وحدثني ، فسواء حضر أو لم يحضر ، فإن قوله

لا يوصف بصدق ولا كذب ، فلا يجوز إذا أن يكونوا كاذبين فيما خبر عنهم

أنهم تمنوه من ردهم إلى الدنيا ، وأن لا يكذبوا بآيات ربهم ، وأن يكونوا

من المؤمنين ؛ لأن جميع ذلك وقع على حد التمني ، فإذا يجب أن يكون إنما

وصفهم بأنهم كاذبون في دار الدنيا <sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى من بعد - على جهة الحكاية عنهم - ﴿ وَقَالُوْا إِن هِيَ اِِلَّا

حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٤)</sup> يدل على ماقلناه ؛ لأنه حكاية عنهم في الدنيا دون

الآخرة ، ولأنهم لا يجوز أن ينكروا الإعادة وقد أعيدوا في الحشر !

فإن قال : كيف يجوز أن يقول تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُوْا لِمَا نُهُوْا عَنْهُ ﴾

(١) من الآية : ٢٨ . (٢) من الآية : ٢٨ وتتمتها ما سبق .

(٣) انظر أمالي المرتضى ٢ / ٢٧٢

(٤) من الآية : ٢٩ وتتمتها : (وما نحن بمعتدين) .

ومعلوم من حالهم وقد عرفوا الله ضرورة في دار الآخرة ، أن تكليفهم بعد ذلك لا يصح ؟

قيل له : ليس في الظاهر أنهم لو ردوا لعادوا «مثل ما نهوا عنه»<sup>(١)</sup> في حالهم تلك ، فكما يجوز أن<sup>(٢)</sup> يقدر ذلك بردهم ، فكذلك يقدر بما ثبت من جهة العقل من ردهم على الأحوال التي يصح معها أن يكونوا مكلفين .

وهذه الآية تبين أنه تعالى لرافته بعباده لا يقطعهم عن الطاعة ، وأنه لو علم أنهم يؤمنون ويستحقون الثواب في حال من الأحوال لكان لا يخرمهم دونه ، وقد كفهم على جهة التعريض للشواب .

ويجوز في الآية أن يريد بها أنهم كاذبون فيما تمنوه ، من حيث كان المعلوم أنه لا يقع على ذلك الحد ، ويكون مجازاً فيه<sup>(٣)</sup> ، لأن حقيقته إنما تقع في الأخبار .

٢٠٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يشأ ممن كلفه الاجتماع على الهدى ، فقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ أَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾<sup>(٤)</sup> لأنه لو كان شاء ذلك لم يصح أن يقول هذا القول .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أنه تعالى قد شاء منهم ذلك على جهة

(١) ساقط من ف . (٢) ساقطة من د .

(٣) بمعنى أن يحمل الكذب على غير الكذب الحقيقي فيكون المراد والمعنى - كما يقول الشريف - أنهم تمنوا مالا سبيل إليه ، فكذب أملمهم وتمنهم ، قال المرتضى : « وهذا مشهور في الكلام ؛ لأنهم يقولون لمن تمنى مالا يدرك : كذب أملك ، وأكدي رجلاً » .

الأمالي : ٢ / ٢٧٣ .

(٤) من الآية : ٣٥ .

الاختيار والطوع<sup>(١)</sup> ، وقد يصح أن يشاء على جهة الحمل والإكراه، وبيننا أنهما كالمتنافيين ؛ لأنه لا يصح أن يشاء منهم الهدى على كلا الوجهين، وبيننا أن ما هذا حاله لا يصح أن يحمل النفي فيه على العموم ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

وبعد ، فإنه تعالى « إيماناً أن يجمعهم على الهدى ، ولم ينف أن يشأ أن يجتمعوا على الهدى . وجمعه<sup>(٢)</sup> لهم على غير اجتماعهم ، لأن ذلك فعله وهذا فعلهم ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

وبعد ، فقد بينا أن حقيقة الهدى ليس هو الإيمان ، ومتى حمل عليه فهو مجاز ، فهذا أيضاً يمنع من تعلقهم بالظاهر ، ويوجب حاجة القوم إلى الدخول تحت التأويل .

والمراد بالآية: أنه تعالى وجد نبيه عليه السلام شديد الحرص على إيمانهم، قبين له أن ذلك لا يدخل في مقدوره ، وإما يتعلق باختيارهم ، أو بأن يلجئهم تعالى إليه : ﴿ وَلَنْ كَانَ كَبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتَطِغَتْ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ ﴾ بأن يبلغ غاية ﴿ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ<sup>(٣)</sup> ﴾ « لم يكونوا ليؤمنوا<sup>(٤)</sup> » عندها على الحد الذي أردته ، وجعل ذلك كالإنكار على الرسول عليه السلام ، أو بمنزلة التسلية له . ثم قال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ﴾ مبيناً بذلك أنه اللقندر على ذلك ، لكنه لو فعل لزال التكليف ، ولما نفعهم إيمانهم واهتداؤهم ، كما قال تعالى : ﴿ قَامَ يَكُ يَنْفَعُهُمْ

(١) انظر الفقرتين : ٨٠ و ١٩٥ ، وانظر في تأويل آيات الشيعة بعامته: المغني: (٢/٦) ٣١٥ - ٣٢٠ .

(٢) د : إيماناً أن يجمعهم على الهدى جمه

(٣) الآية : ٣٥ ، وتنسبها : [ فلا تكون من الجاهلين ] .

(٤) د : لم يؤمنوا .

إِيْمَانَهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا<sup>(١)</sup> ﴿٢٠٩﴾ وهذا نظير قوله: ﴿وَأَتَيْنَ الَّذِينَ أَتَوْا آلَ كِتَابَ  
بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا فَيُنْقَذُوا<sup>(٢)</sup>﴾ فبين للرسول عليه السلام أنه قد علم من  
حالهم أنهم لن يصلحوا عند شيء من الآيات ، وأنهم إذا كانوا بهذه الصفة ،  
وقد بين لهم بما حصل من الآيات ، وأزاحت عنهم ، فنهاية الحجة عليهم  
قد تمت وحصلت .

٢٠٩ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يكلف من  
لا يعقل ، فقال ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا نَظَرْنَا بِهَا وَجَنَّا حِيْرًا<sup>(٣)</sup>﴾  
أَمْ أَمْثَلُكُمْ﴾ [٣٨] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره أنها أمثالنا في أنها أعم ، وليس فيها ما يدل  
على أنها بمنزلةنا في التكليف ، أو يدل على أنها جماعات أمثالنا . ولم يبين الوجه  
الذي صارت أمثالا لنا فيه ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

والمراد بذلك : أنها جماعات أمثالنا ، لأن الأمة حقيقتها أنها جماعة ، فإذا قيل :  
من الناس ، فالمراد به جماعة من الناس ، وإنما أراد تعالى : أمثالنا في أنه تعالى  
خلقها وتكفل بأرزاقها وقدر أقواتها ، ولا يصح أن يريد التكليف ؛ لأن من  
حقه ألا يصح إلا في المميز العاقل ، وذلك بالصد من حالها ، وقد صح أن  
الطفل ومن لم يقارب حال البلوغ أمثل حالا في التمييز من الطير ، ولا يصح مع  
ذلك أن يكلف !

فأما ما يتعلق به من قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ<sup>(٤)</sup>﴾

(١) من الآية ٨٥ - الأخيرة - في سورة غافر . (٢) من الآية ١٤٥ في سورة البقرة

(٣) من الآية ٢٤ في سورة فاطر .

فالمراد به الإنسان والجن دون الدواب وغيرها من الحيوان<sup>(١)</sup>، لما بيناه من الدلالة، لأن المقصد بالنذير أن يحذر من المعاصي ويبحث على مجابته، وذلك لا يصح في الدواب !.

٢١٠ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جعل الكفر ممنوعين ، فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعِلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٣٩] فبين أنه يصرفهم في النع والإحلاق كيف شاء ! .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى لم يذكر الوقت الذي هم فيه بهذه الصفة ، ولا يصح ادعاء عموم الأحوال في ذلك ؛ لأن الظاهر لا يقتضيه ، لأنه تعالى علقه بأمر ، فقال : ﴿ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ولا يعلم بظاهرة المراد منه ، ولو كان عاما باطلاقة لمنع هذا التمييز من حمله على ظاهره ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

ويحتمل أن يريد تعالى : أنه جعلهم بهذه الصفة في الآخرة ؛ لأنه ذكر ذلك عقيب ذكر الحشر ، فقال : ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا ، ومتى حل هذا على هذا الوجه كان محمولا على حقيقته ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيَآ وَبُكْمًا وَضُمًّا ﴾<sup>(٣)</sup> مما يدل على ذلك .

(١) عد الراغب الأصناف من أنواع التأويل المستكره - وهو ما يستشع إذا سبر الحجة - التلخيص بين اثنين ، ( نحو قول من زعم أن الحيوانات كلها مكلفة ، محتجاً بقوله تعالى : [ وإن من أمة إلا خلا فيها نذير ] وقد قال تعالى : [ وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحه إلا أئمت أمثالكم ] فدل بقوله [ أئمت أمثالكم ] أنهم مكلفون كما نحن مكلفون ! ) وعنده أن هذا النوع أكثر ما يروج على ( المتكلم الذي لم يقو في معرفة شرائط النظم ) . انظر مقدمته في التفسير ص ٤٠٣ .

(٢) من الآية : ٣٨ (٣) من الآية : ٩٧ في سورة الإسراء .

ويحتمل أيضا أن يريد في دار الدنيا ، أنهم لشدة تمسكهم بالكفر والتكذيب بآيات الله ، وإعراضهم عما يسمعون ، وعن المذاكرة بما أريد منهم ، شبههم بمن هو في الحقيقة بهذه الصفة ، على ما بيناه في نظائره .

٢١١ — مسألة : قالوا . ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى يأخذ سمع المكلف وبصره ويختتم على قلبه ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ ؟ ﴾ [٤٦] .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى ذكر أنه إن فعل ذلك لم يحز أن تعيد لهم هذه الأحوال ما يدعوه من الآلة . وليس فيه أنه قد جعلهم بهذه الصفة ، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به !

والمراد به تسكيت من اتخذ معه إلهًا ، ظنًا منه بأنه يسمع أو يبصر فقال : قل أرايتم إن سلبكم تعالى هذه الحواس أتؤمنون أن يكون فيمن تعبدون من الأصنام من يخافها فيكم ؟ ! مبينًا بذلك أن لا وجه لعبادتها ، وأن الواجب أن يعبدوه مخلصين غير متخذين معه إلهًا سواه .

٢١٢ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد أراد من بعض المؤمنين أن يظعنوا في بعض ، وأن يظهروا لهم الحسد والعداوة فقال : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ [٥٣] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أنه فتن بعضهم ببعض إرادة منه لأن يقولوا هذا القول ؛ لأنه قد يجوز أن يريد أن يقولوه على جهة الاستفهام

لاعلى جهة إظهار العداوة، سيما وظاهر الكلام يقتضى الاستفهام، فلا يصح تعلفهم بالظاهر .

والمراد بالآية : أنه صلى الله عليه لما قرب فقراء المسلمين وألزمهم مجلسه شق ذلك على أشراف العرب ، فألزمهم الله تعالى الصبر ، وسمى ذلك فتنة ؛ لما يقتضيه <sup>(١)</sup> من للشقة ، فقال تعالى : ﴿ وكذلك فتنا بعضهم ببعض ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ ليقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا ﴾ حكاية عنهم أنهم عند ذلك يستفهمون بهذا القول ؛ لأنهم لا يجوز أن يكونوا منكرين لذلك مع إيمانهم واختصاصهم بالرسول صلى الله عليه ؛ لأن ذلك يوجب الكفر .

١١٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد نهى عن النظر والتدبر <sup>(٢)</sup> فقال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ ... [٦٨] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أن الخوض فى آياته يقتضى أن يعرض لأجله ، وهذا مما لا يذهب إليه مسلم ، لأنهم أجمع يقولون : إنه يحسن

(١) ساقط من ف .

(٢) يطلق النظر ويراد به معان ، فبراد به الرؤية بالعين ، والإحسان والرحمة ، كما يراد به نظر القلب ، وهذا هو المراد فى إطلاقهم ؛ وحقيقة ذلك هو الفكر ، لأنه « لا ناظر بقلبه إلا مفكراً ، ولا مفكر إلا ناظراً بقلبه » كما يقول القاضى . وقد حول المعتزلة على النظر القى يكشف عن الحقيقة ، وبسطوا القول فيه ، وقد خصه القاضى بجزء كبير من كتابه : للنفى ؛ لأن عندهم أن العقل حاكم قبل السمع ، وأن الناس كانوا يحكمون عقولهم قبل ورود الشرائع فيجسنون ويقبحون ، ولا أوجب المعتزلة النظر قالوا بفساد التقليد لما قد يؤدى إليه من جحد للضرورة .

راجع للنفى : ١٢ (النظر والمعارف) س : ٤ ، ص ١٢٢ مع مقدمة المحقق الأستاذ الدكتور إبراهيم مذكور .

أن تعرف وتندبر ! وإن كانت مما يحفظ أن تحفظ ويعرف معناها ، فعمله على (١) ما ذكره يوجب الخروج من جملة الآية ، وإذا حمل على خوض مخصوص فقد ترك الظاهر ! .

وبعد ، فإن هذه الآية عقيبت ذمهم بإعراضهم عن الآيات ، ونسبهم إلى أنهم اقترحوا سوى إنزاله من الآيات والقرآن (٢) ، وذلك يوجب أنهم خاضوا فيه لطلب الطعن فيه والتكذيب ، فلذلك أمره تعالى أن يعرض عنهم . ولا يجوز أن يأمرهم بتدبره والنظر فيه ، ومع ذلك يذمهم متى خاضوا فيها على هذا الوجه !

٢١٤ - رواية : وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ (٣) يدل على أنه لا يجوز أن يفعل التوبيخ ، لأنه لو جاز أن يفعله لم يجز أن يوثق بأنه خلقها بالحق : « لأنه كان لا يؤمن أن يكون (٤) خلقها باطلاً وعبثاً وفساداً ، وأن يكون خبره هذا (٥) كذباً ، ولا يمكن أن يعلم به شيئاً .

٢١٥ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾ يدل أيضاً على ما قلناه ، لأنه إن كان جميع الكذب والأقاويل الباطلة من عنده وفعله ، فغير جائز أن يوصف بأن قوله الحق .

٢١٦ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ يدل على مثله ؛ لأنه لو كان فاعلاً لكل قبيح لم يجز أن يوصف بأنه حكيم ؛ لأن الحكيم هو الذي يفعل الحكمة والصواب .

(١) ساقطة من د .

(٢) انظر الآية : ٦٦ والآيات : من ٥ - ٩ في مطلع السورة !

(٣) من الآية : ٧٣ وتنتهيا . [ ويوم يقول كن فيكون قوله الحق وله الملك يوم ينفخ

في الصور عالم الغيب والشهادة وهو الحكيم الخبير ] .

(٤) د : لأنه لا يؤمن أنه . (٥) ساقطة من ف .

٢١٧ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى يجوز أن يشاء الشرك والكفر ، فقال تعالى : ﴿ وَحَاجَهُ قَوْمُهُ ، قَالَ : أَتُحِبُّ أَجُوتِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ - وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۖ ... [٨٠] ۖ فبين أنه لا يخاف شركهم إلا بإرادة الله تعالى .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضي أنه لا يخاف ما يشركون به وهو الأصنام . ثم قال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۖ ﴾ فنكر الشيء ، فظاهره لا يدل على المراد ، ويجوز<sup>(١)</sup> في الاستثناء أن يكون راجعاً إلى ذكر الخوف وإلى ما يشركون ، فمن أين أن المراد به ما قلوه ؟ !

والمراد بالآية : أنه لما حاج قومه فنبههم على أن الأصنام لا تنفع ولا تضر ، وأنه لا يخافها على وجه ، قال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۖ ﴾ من ضروب ما يخاف منه فأخاف ذلك . ومتى لم يحمل على هذا الوجه لم يستقيم الكلام .

وقد قيل : إن المراد به<sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ﴾ من الأصنام ، إلا أن يشاء تعالى أن يجعلها حية قادرة على الإقدام على اللضرار ، فأخافها إذ ذاك .

٢١٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص المؤمنين بالهدى والإيمان ، فقال : ﴿ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ ، وَاجْتَبَيْنَاهُمْ مُوَهَّدِينَ ۖ لَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۖ ﴾ . : [٨٧] .

والجواب عن ذلك : أنه بين تعالى أنه خص الأنبياء بأن اجتباهم واصطفاهم بأن اختارهم الرسالة دون غيرهم ، وهذا مما لا يضاف إلا إليه تعالى .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ يعنى بالدلالة والبيان ، وذلك أيضاً من فعله .

٢١٩ - وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ . . . [٨٨] قد (١) يجوز أن يحمل على معنى الدلالة ، كأنه ال تعالى هى أدلته الدالة على طاعته وعبادته، يهذى بها من يشاء من المكلفين . ويحتمل أن يريد به الفوز والنجاة ، على ما بيناه من قبل .

٢٢٠ - مسألة: قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خلق أعمال العباد، فقال : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ، ذَلِكَ كُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ . . . [ ١٠١ - ١٠٢ ] وهذا وما تقدم مما لا ريب فى عمومه ، فيجب دخول اكتساب العبد تحته . والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ وَخَلَقَ ﴾ يقتضى أنه قدّر ، ودبر ، ولا يوجب فى اللغة أنه فعل ذلك وأحدثه (٢) ، ولذلك قال الشاعر :

ولأنت تفرى ما خلقت وبه ض القوم يخلق ثم لا يفرى (٣)

(١) فى د : وقد .

(٢) قال ابن تتيية : « وأصل الملق : التقدير ، ومنه قيل : خالقة الأديم » تأويل مشكل القرآن ، ص : ٣٨٨ ، وفى اللسان : « والخلق : التقدير ، وخلق الأديم يحلقة خلقاً : قدره لما يريد قبل القطع وقاسه ليقطع منه مزادة أو قرينة أو خفاً » ٨٧/١٠ طبع بيروت .

(٣) البيت لزهير بن أبى سلمى ، ولم ينسبه المؤلف فى « المثنى » ٢٠٩/٧ . ونسبه فى « شرح الأصول » ص : ٣٨٠ ، والبيت فى شرح ديوان زهير، طبعة دار الكتب ، ص : ٥٤ . وتفسير الطبرى : ٩/١٨ ، وتأويل مشكل القرآن : ٣٨٨ د ، ولسان العرب : ١٠ / ٨٧ ، وفيه فى شرح البيت يقول : ( أنت إذا قدرت أمراً قطعت وأمضيت ، وغيرك يقدر ما لا يقطعه ؛ لأنه ليس بماضى العزم ، وأنت مضاء على ما عزم عليه ) . وفى خطبة الهجاج المشهورة : ( ولا أخلق إلا فريت ) .

فأنبته خالقاً من حيث قدر ودبر ، وإن لم يفر الأديم .

ومتى حل الكلام على هذا الوجه كان حقيقته : أنه تعالى وإن لم يحدث أفعال المباد ، فقد قدرها ودبرها وبين أحوالها ، فهذا وجه .

وقد قال بعض العلماء : إن هذه اللفظة في الإثبات ليس المقصد بها التعميم ، كما يقصد ذلك في النفي ؛ لأن القائل يقول : أكلت كل شيء ، وتحدثنا بكل شيء ، وفعلت كل شيء ، وقال تعالى : ﴿ تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال : ﴿ يُجْزَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> وإنما المقصد بذلك المبالغة في الكثير من ذلك النوع المذكور ، قال : ولا يعرف هذا <sup>(٥)</sup> الكلام في باب الإخبار عما يفعل الإنسان عما يحدث من الأمور مستعملاً إلا على هذا الوجه ، فلا يصح أن يدعى فيه العموم ، فهذا وجه ثان .

وعما يقال في ذلك : وقوله تعالى : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ على ما يصح أن يقدر عليه فيجب أن يبين أن <sup>(٦)</sup> أفعال المباد يصح ذلك فيها <sup>(٧)</sup> حتى يتضمنها العموم ، كما أن الدلالة العقلية إذا دلت على أنه تعالى يفعل أموراً ، قائماً تدل بعد تقدم العلم <sup>(٨)</sup> بأن كان قادراً عليها . وما ترتب على شرط غير مذکور تجب معرفته ، لا يمكن ادعاء العموم فيه .

(١) قال تعالى : [ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ] من الآية : ٨٩ في سورة الجمل .

(٢) من الآية : ٣٨ في سورة الانعام . (٣) من الآية : ٢٥ في سورة الأحقاف

(٤) قال تعالى : [ أولم نمكن لهم حرمًا آمنًا يجي إليه ثمرات كل شيء ] . من الآية :

٥٧ في سورة القصص .

(٥) في د : وهذا . (٦) ساقطة من د . (٧) في د : منها .

(٨) ف : العقل .

ومما يقال في ذلك : إنه تعالى قال : ﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ ﴾ فلعاق العباد ولزومها<sup>(١)</sup> لئلا يكون خالقاً لكل شيء ، فيجب أن يتناول ما لزوم العباد به تعاق ، وذلك ليس إلا ما خلقه من النعم في الأجسام وما اختصت به من الملاذ . فأما أفعال العباد فإن لم تكن لم يؤثر ذلك في لزوم العباد على حقها .

ومما يقال في ذلك : إنه تعالى أورد هذه الآية مورد المدح فيما أثبت فيه وفيما نفى ، فلا يجوز أن يحمل الكلام على ما يقتضى الذم ؛ لأنه ينقض المقصد بهذه الآيات ، فيجب أن يكون المراد بقوله : وخلق كل شيء ، من النعم الواسعة عليكم . يبين ذلك أنه لو صرح بذكر ما قالوه لكان لا يليق بالمدح ، ولو قال تعالى : وخلق كل شيء من الحق ، والباطل ، والجور ، والعدل ، والظلم ، والسفاهة ، والفساد ، فاعبدوه ، لكان قد أورد ما لو أراد أن ينفر<sup>(٢)</sup> عن عبادته لم يصح أن يزداد عليه !

ومما يقال في ذلك : إن لفظ الشيء قد يقع على الموجود والمعدوم جميعاً<sup>(٣)</sup> ، ولذلك يقول القائل : علمت ما كنت فعلته ، كما تقول : أعلم الأجسام ، ولذلك<sup>(٤)</sup> ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> فإذا صح

(١) في د : ولزومه . (٢) ف : ينفيه .

(٣) اختلفوا في المعدوم : هل هو شيء أم لا على قولين ، والذي ذكره القاضي من أن المعدوم شيء هو ما أحدثه أبو يعقوب الشحام ( — ٢٣٠ ) من معترلة البصرة — كما يقول الشهرستاني — وتبعه في ذلك سائر المعتزلة ، ما خلا هشام الفوطي ( — ٢٤٦ ) وذهب الأشعرية وغيرهم إلى نفي الشيئية عن المعدوم ، ولانبات أنها إنما تقارن الموجود فقط . انظر تفصيل الأدلة على هذين الرأيين مع الردود والناقشات : ابن حزم : الفصل : ٤٦/٥ — ٤٦ الشهرستاني : نهاية الإقدام : ص ١٥٠ فابعدا . القاضي عبد الجار : المنى : ٢٥٢ / ٥ ابن تيمية : مجموع الرسائل الكبرى : ٦٥/٢ .

(٤) د : ولهذا .

(٥) الآية ٤٠ في سورة النحل وتتمتها « كن فيكون » .

ذلك ، فحمله على العموم يقتضى أنه خلق المعدم والموجود ، وذلك يتناقض ، وما حل هذا الحل مما إن حل على العموم يتناقض ، فالواجب أن يوقف فيه على الدليل . وليس هو من اللب لب الذى يحمل على ما عدا ما دل عليه الدليل ، لأن ذلك إنما يفعل فيما يمكن حمله على محومه ، أو يتميز كل متقدم على <sup>(١)</sup> ما يحمل عليه مما لا يجوز حمله عليه .

ومما يقال فى ذلك : إنه تعالى كما بين فى هذه الآية العموم ، فقد قال : ﴿الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك ، فإذا جمعنا بين الكلامين اقتضى ذلك أنه تعالى خلق القبيح ، وهذا أنه لم يخلق إلا الحسن ، فلا بد من أن يكون كل واحد منهما مانعاً الآخر من التعميم ، ويوجب الرجوع إلى الدلالة . بل لو قيل : إن هذا أخص لجاز ، لأن ذلك يتناول الحسن والقبيح ، وهذا يخص الحسن !

وبعد ، فلو كان ظاهره يقتضى ما قالوه لوجب بدلالة العقل صرفه إلى ما ذكرناه ، لأنه يختص بالحسن ، ولأنه تعالى <sup>(٣)</sup> لا يجوز أن يكون خالقاً لسب نفسه وسوء الثناء عليه ، والقول بأنه ثالث ثلاثة ، وأنه اتخذ صاحبة وولداً ، فلا يجوز أن يخلق ذلك ثم يعاقب عليه ، ويقدم النار لمن خلق الكفر فيه ، والجنة لمن خلق فيه الإيمان ، ويقول مع ذلك : ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَى﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> لأن ذلك عبث لا يقع من الحكيم ، فكل ذلك يبين أن المراد بالآية ما قلناه .

(١) ساقطة من د .

(٢) من الآية : ٧ فى سورة السجدة ، وفى النسختين : هو الذى !

(٣) ساقطة من د . (٤) من الآية : ٩٤ فى سورة الإسراء

(٥) سورة الانشقاق : ٢٠ .

٢٢١ - ولادة: وقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾... [١٠٣] يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يرى بالأبصار والعيون ، على وجهه ، في كل وقت ، من غير تخصيص ، لأنه تعالى عم بالنفي ، وذكر ذلك <sup>(١)</sup> على جهة « التنزه والمدح » <sup>(٢)</sup> وما تمدح بنفسه <sup>(٣)</sup> ، مما يرجع إلى ذاته ، لم يقع إثباته إلزاماً ، فيجب أن يدل الظاهر على ما قلناه ، كما كان يدل لو قال : لا تراه الأبصار ، لأن الإدراك إذا قرن بالبصر زال عنه الاحتمال ، ولا يجوز <sup>(٤)</sup> في اللغة أن يراد به إلا الرؤية بالبصر ، ولذلك يحريان <sup>(٥)</sup> في النفي والإثبات على حد واحد .

٢٢٢ - وقوله تعالى من بعد : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾... [١٠٤] يدل على أن ما تقدم ذكره هي أدلة الله تعالى ، وأن الواجب عليهم تدبره والتفكر فيه ، وهذا بين .

٢٢٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد من المكلف الرد على الرسول عليه السلام ، فقال : ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ [١٠٥] .

والجواب عن ذلك : أن دخول الواو بين الملتزمين يمنع من أن يحمل بظاهره على أن المراد بالأول أن يفعل الثاني ، لأن من حق هذا الباب أن يكون في حكم الجملة الواحدة ، لاتصال الثاني بالأول ، فلا يمكنهم التمتع بالظاهر .

(٢) ف : التنزيه .

(١) ساقطة من ف

(٤) د : ولا يحج . (٥) د : يحركان .

(٣) في د : وإنما يمدح بنفسه .

والمراد بذلك : أنه تعالى يصرف الآيات وتوالى حدوثها حالا بعد حال  
ثلاثا يقولوا : درست ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾  
يعنى : ثلاثا تضلوا ، ومتى حل على هذا الوجه كان الثانى مشاكلا للأول .

ويحتمل أن تكرر (١) إحداث الآيات ، ليقولوا : درست ذلك علينا  
وتلوته مرة بعد مرة ، فيكون محمولا على ظاهره ، ولذلك قال من بعده :  
﴿ وَلُبَّيْنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢)

٢٢٤ - صالة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لو شاء لم يشركوا ،  
وإنما أشركوا بعيشته ، فقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ  
حَفِيفًا ﴾ (٣) .

والجواب عن ذلك : أن المراد بالآية : ولو شاء أن يلجئهم إلى الإيمان  
ويجهمهم على الهدى ما أشركوا . لكنه لما أراد تعريضهم للثواب أزال الإلجاء ،  
فاختار بعضهم الشرك لسوء اختيارهم .

وقد بينا أن الظاهر لا يمكن التعلق به من قبل ، ولذلك ذمهم ، قال تعالى :  
﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٤) ، على جهة الاستخفاف بهم ؛ لما أقدموا عليه  
من للعادة . ثم بين أنه تعالى لو أراد أن يلجئهم إلى ترك الشرك لفعل ، وعزى  
رسول الله صلى الله عليه في ذلك فقال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا وَمَا أَنْتَ  
بِهِمْ بِوَكِيلٍ ﴾ ولو كان المراد به مشيئة الإلجاء لم يكن لهذا القول عقيب  
ذلك معنى !

(١) ساقطة من ف .

(٢) تمة الآية السابقة : ١٠٥ .

(٣) الآية ١٠٧ وتحتها : ( وما أنت عليهم بوكيل )

(٤) من الآية : ١٠٦ .

٢٢٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه زين لكل أمة ما يعملون من كفر وإيمان فقال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾ [١٠٨] .

والجواب عن ذلك : أن من يخالفنا فيزعم أنه تعالى قد شاء الكفر من الكفار ، كما شاء الإيمان ، لا يبلغ جهله أن يقول : قد زين للكافر الكفر ، بل إنه عندهم قد قبح عليهم وزين خلاف ما اختاروه ، وكما لا يقولون إنه تعالى رغب في الكفر وأمر به « فكذلك لا يقولون <sup>(١)</sup> : زينة ؟ فلا يصح لمسلم التعلق بهذا الظاهر . ولا بد فيه ضرورة من الرجوع إلى التأويل .

والمراد بذلك : أنه تعالى زين لكل أمة العمل الذي كلفهم وأمرهم به ونهاهم عن خلافه ، ولو أن الرجل منا أقبل على بعض أولاده فقال : ليكن عملك اليوم تدبير الضيعة ، وأقبل على الآخرين فقال : ليكن عملكم الاشتغال بالعلم ، صلح أن يقول : قد رغبت كلا الفريقين ، وزينت لكل واحد منكم عمله ، ولا يعنى ما أقدم عليه ، وإنما يريد ما يزينه له .

« ولو كان الأمر <sup>(٢)</sup> كما قالوا من أنه تعالى زين الكفر ، لم يكن ليضيف إلى الشيطان أنه زين أعمال الكفار ، ولا كان لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ <sup>(٣)</sup> ﴾ معنى .

٢٢٦ — مسألة : قالوا . ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يغير القلوب والأبصار ، ويقلبها من حال إلى حال ، فقال تعالى ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ

(١) د : فكيف يقولون (٢) ساقط من د . (٣) من تنمة الآية : ١٠٨

(م — ١٧ متشابه القرآن)

يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿ ١١٠ ﴾

والجواب عن ذلك : أنه تعالى ذكر تقلب ذلك فيهم في المستقبل ، فمن أين أن المراد به في الدنيا ، ولاتوقيت في الكلام ؟

وبعد ، فإنه تعالى بين أنه يفعل ذلك ، من حيث لم يؤمنوا به ، ولا يكون ذلك على جهة العقوبة إلا في الآخرة ، وهذا هو المراد ؛ لأنه تعالى يفعل بهم ذلك في النار حالا بعد حال ، لأجل كفرهم وسوء أفعالهم .

ولو حمل على أن المراد به أن يفعل بهم ذلك في الدنيا بأن يضيق صدورهم بما يرد عليهم من الغم لتعظيم المؤمنين ، وبما يرد عليهم من الشبه ، وبما يقع [ للمؤمنين ] من الظفر بالحجة وغيرها ، لم يمتنع .

وقوله تعالى : ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ظاهره يقتضى التخلية فقط ، وهو تعالى قد ثبت أنه خلى بين الكافر وكفره ؛ لأنه لو منعه قهراً لزال التكليف والذم والمدح ، وإنما منعه بالنهى والزجر ، وذلك لا يخرج عن التخلية .

٢٢٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يشأ منهم الإيمان ، فقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ التَّوْحَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [ ١١١ ] .

والجواب عن ذلك : أن المراد به : إلا أن يشاء الله أن يلجئهم ويحملهم على الإيمان ، وقد بينا في نظائر ذلك الكلام فيه <sup>(١)</sup> .

وإنما أراد تعالى أن هؤلاء الكفار معلوم من حالهم أنهم قد انتهوا في التمرّد وشدة التمسك بالكفر إلى حد لا يؤثر فيهم شيء من الآيات ، وأنه لو كان المعلوم أن شيئاً منها يؤثر لفعله تعالى ، لكنه قد أقام الحجة بما فعل وأزاح العلة ، ولم يدع مالو<sup>(١)</sup> فعمل كانوا إلى الإيمان أقرب ، فمن قبّل أنفسهم أتوا .

وهذا أقوى في الدلالة على أنه تعالى يلفظ لعباده ، وأنه متى علم من حالهم أو حال بعضهم ، أنه يؤمن عند شيء فلا بد من أن يفعله<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه لو جاز أن لا يفعله ؛ لم يكن لهذا القول الدال على أنه لم يفعل هذه الآيات ؛ من حيث علم أنهم لا يؤمنون ، معنى .

٢٢٨ — مسألة قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه تعالى جعل لكل نبي عدواً ، وأنه خلق فيهم عداوتهم ، صلوات الله عليهم ، فقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآية ٠٠ [ ١١٢ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على ما قالوه ، وذلك أنه تعالى قال ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ وليس فيه أنه الخالق لعداوتهم<sup>(٣)</sup> ، فالظاهر لا يدل على موضع الخلاف ؛ لأننا لا نأبي<sup>(٤)</sup> أنه تعالى يخلق أعداء الأنبياء من شياطين الإنس والجن<sup>(٥)</sup> .

فإن قال : فلماذا أضاف [ الفعل ] إلى نفسه ؟

قيل له : المراد بذلك أنه بين للأنبياء شدة عداوتهم لهم ، فمن حيث بين

(١) ساقطة من د .

(٢) انظر الفقرة ١٤ مع التعليق . (٣) ف : لعداوتهم . (٤) ف : لأنهم .

(٥) تمة الآية ١١٢ : قوله تعالى [ شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف

القول غرورا ، ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ] .

ذلك فيهم ، قيل إنه جعلهم أعداء كما يقال في الحاكم : إنه أبطل إقرار فلان ، وصح إقرار فلان ، وزور فلانا ، إلى ما شاكله .

٢٢٩ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ محمول على أنه لو ألجأهم إلى ترك<sup>(١)</sup> ما فعلوه لما وقع منهم ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فَذَرْنَاهُمْ وَمَا يَفْقَهُونَ ﴾ مبينا بذلك أنه لما أزال الإلجاء حصلت التخلية .

٢٣٠ - وقوله تعالى : ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ [١١٣] إن رجع إلى أول الكلام فمحمول على العاقبة ، وإن رجع إلى قوله : ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ ، فمحمول على الحقيقة .

٢٣١ - ورأى : وقوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [ ١١٥ ] يدل على التوحيد والعدل .

فأما دلالة على التوحيد ، فإنه بين أن كلمات الله يجوز فيها التبديل ويصح عليها التام ، وذلك يقتضى أنها محدثة .

وأما دلالة على العدل ، فلأنه تعالى وصفها بأنها صدق وعدل ، ولو كان كل الكذب من عنده لم يصح ذلك .

وبدل أيضاً على ما نقوله في الوعيد ؛ لأنه وصفها بأنها صدق ، فإذا أخبر بأنه يعاقب النجار ، فالواجب أن نقطع بذلك ولا نقف فيه ، ولا يجوز فيه الكذب ، ولا الخلف ، ولا الشرط ، ولا<sup>(٢)</sup> التخصيص من غير دلالة .

٢٣٢ - مسألة : قال : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه زين للكافر

ما<sup>(١)</sup> يعمله ، فقال تعالى : ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ . . . إلى آخر الآية<sup>(٢)</sup> [١٢٢] .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى ذكر أنه زين لهم ، ولم يبين ما الذي زينه ، وهذا لا ظاهر له في إثبات الفاعل على ما بينا في نظائره<sup>(٣)</sup> .

والمراد بذلك : أن شياطين الإنس والجن زينوا<sup>(٤)</sup> لهم ما كانوا يعملون على ما صرح بذكره في سائر الآيات . وإنما أراد أن يبين الترغيب والترهيب ، فذكر حال من رغبه في الإيمان ولطف به فاتبع ذلك ، في وصفه بأنه أحياه وجعل له نوراً يمشى به في الناس ، وبين أنه بخلاف من مثله في الظلمات وقد زين له الشياطين عمله فتبعه واقتدى به ، وهذا ظاهر في الترغيب والترهيب .

٢٣٣ — مسألة : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى يريد للمكر من يقدر عليه ، فقال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَجْرِمِيهَا لِيَمُنَّكُوا فِيهَا﴾ [١٢٣] .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى أراد به أن عاقبة أمرهم أن يمكروا في القرى التي سكنهم الله تعالى فيها ، كقوله تعالى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾<sup>(٥)</sup> وكقول الشاعر :

وَأُمُّ سَمَّاكَ فَلَا تَجْزَعِي      فَلَمُوتِ مَا تُلِدِ الْوَالِدَةَ

ولا يجوز أن يكون تعالى يجعلهم أكابر ليمكروا ويمصوا ، وقد قال تعالى

(١) ساقطة من د .

(٢) تنمها : [ كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ، كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون ] .

(٣) انظر الفقرة : ٤٥ ، والفقرة : ٦٦ (٤) في النسختين : زين

(٥) من الآية : ٨ في سورة القصص .

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(١)</sup> يبين ذلك أنه متى أبرز المحذوف من الكلام وكشف، لم يستقم على ظاهره، فلو قال تعالى: وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وأمرناهم ألا يعكروا فيها ليمكروا، لكان ذلك يتناقض، وهذا مما لا بد من تقديره؛ لأنه لا يجوز أن يكون غرضه تعالى أن لا يمكروا، بأن يجعلهم في القرى أكابر؛ لأنه لو لم يكلفهم لم يصح ذلك.

فأما ما ذكرناه فلو أبرز فيه المحذوف لاستقام، بأن يقول: وما خلقت الجن والإنس وأكملت عقولهم وأمرتهم بالعبادة إلا ليعبدون، لاستقام الكلام وانتظم<sup>(٢)</sup>، فعلى هذه الطريقة يجب أن يحمل ما يراد به العاقبة، ومفارقته لما يراد به الإقدام على ذلك الفعل. وهذا واضح.

٢٣٤ - مسانن: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه أراد الهدى من قوم والضلال من آخرين، فقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ إلى آخر الآية<sup>(٣)</sup> [١٢٥].

والجواب عن ذلك: أنه تعالى لم يذكر فيمن أراد أن يهديه إلى ماذا؟ والهدى مما يتعلق بغيره، فتم حذف ذلك المعنى وزال التعارف، لم يكن له ظاهر، وقد بينا من قبل أنه يحتمل الدلالة، ويحتمل الأخذ بهم في طريق الجنة، ويحتمل الثواب، وأن كل ذلك مما يجوز عليه تعالى<sup>(٤)</sup>، فمن أين أن المراد بهذه الآية نفس الإيمان؟

(١) سورة الذاريات، آية: ٥٦

(٢) وبعبارة في زيادة: (على أن الكلام يستقيم دون قوله لاستقام الكلام وانتظم).

(٣) تنمها: [ومن يرد أن يهله يعمل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء، كذلك

يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون]. (٤) انظر الفقرة: ٢٢:

فإن قال : لأنه تعالى قال : ﴿ يشرح صدره الإسلام ﴾ فجعل شرح الصدر كالواجب عما أراده به من الهدى .

قيل له : لو قلنا ذلك ، لكان إنما يدل على أنه تعالى قد أراد التمسك بالإيمان ، ولا يدل على أنه خلق ! ! وهذا قولنا .

فإن قالوا : أفيلزم أن تقولوا بمثله في قوله تعالى : ﴿ ومن يرد الله أن يضلّه ﴾ قيل له : لا يجب إذا حملنا الظاهر الأول على حقيقة أن نحمل الثانى مع قيام الدلالة المضطرة إلى حمله على التوسع ؛ لأن القياس لا يستعمل فيما هذا حاله <sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإن ظاهر الكلام يقتضى أنه أراد بقوله : ﴿ ومن يرد أن يضلّه ﴾ عاهدى إليه الفرقة الأولى ، بأن يضلّه عن الأدلة والبيان <sup>(٢)</sup> وهذا مما يطلقه القوم ؛ لأنهم لا يجوزون التكليف مع فقد الأدلة والبيان ، كما يحيزونه مع فقد القدرة .

والمراد عندنا بالآية : أنه أراد بقوله : فمن يرد الله أن يهديه إلى الثواب فى الآخرة جزاء له على إيمانه ، يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضلّه عن الثواب فى الآخرة يجعل صدره ضيقاً حرجاً ، وظاهر الكلام يقتضى <sup>(٣)</sup> أن المراد مستقبل ، ولا يمكن أن يمنع من حمله على ما قلناه !

فإن قيل : فما الفائدة فى شرح الله الصدر وضيقه فى الفريقين ، وأى تعلق لهما <sup>(٤)</sup> بالهداية والضلالة اللذين ذكرتموهما ؟

(١) انظر الزمخشري ، حيث أدار الكلام فى تأويل الآية كلها على اللطف : الكشف ٣٨/٣ ، مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٤ -  
(٢) ف : والإيمان . (٣) ساقطة من د . (٤) ساقطة من د .

قيل له : إنه تعالى بين أن من يرد الله أن يهديه إلى الثواب في الآخرة ، يُلطف له <sup>(١)</sup> في الدنيا بضروب من الألفاف والتأييدوزيادات الهدى ، فيشرح بذلك صدره للإيمان ، ومن يرد عقابه بفعل فيه ما يقتضى ضيق صدره بما هو فيه من إظهار الأدلة ، إلى ما شاكلة ، وهذا يؤذن أنه أراد من كل واحد منهما الطاعة ؛ لأنه إن أراد شرح صدر المؤمن كان أقرب إلى تنبيته « على إيمانه ، وإذا ضيق صدر الكافر كان أقرب إلى أن يقع عن الكفر <sup>(٢)</sup> ؛ لأن المتعالم من حال من ضاق صدره بشيء وتخير فيه ، أن يطلب التخلص منه .

وقوله تعالى بعده : ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرُّجُسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ يدل على أن ما تقدم ذكره عقوبة في الحقيقة ، ويقوى ما قدمناه من التأويل ، فإن قال : إنا نجد الكافر غير ضيق الصدر بما هو فيه ، والظاهر منه خلافه ، فكيف يصح في خبره تعالى الخلف ؟

قيل له : إنه تعالى بين أنه يجعل صدره ضيقاً حرجاً ، ولم يقل : في كل حال ، ومعلوم من حاله في أحوال كثيرة أنه بضيق صدره بما هو عليه ، عند ورود الشبه والشكوك ، وعند مجادلة المؤمن له في أدلة الله . وهذا القدر هو الذي يقتضيه الظاهر .

وبعد ، فإن مآظر منه لا ينافي أن يكون صدره ضيقاً ؛ لأن مجاهدة ذلك لا تمنع ، لفقد معرفتنا بالبواطن ، فما قالوه لا يمنع من حمل الكلام على ظاهره .

وتحتمل الآية وجهاً آخر ، وهو أنه أراد بقوله تعالى : ﴿ فن يردأن يهديه ﴾

زيادة الهدى الذى وعد بها المؤمن بشرح صدره بتلك الزيادة، لأن من حقها أن تزيد المؤمن بصيرة إلى بصيرة، ﴿ومن يرد أن يضلّه﴾ عن تلك الزيادة، بمعنى يذهب به عنها، من حيث أخرج نفسه من أن تصح عليه، يجعل صدره ضيقاً حرجاً لمكان فقد تلك الزيادة، لأنها إذا افتضت في المؤمن ما قلنا، أوجبت في الكافر ما يضره. وتكون الفائدة في ذلك ما قدمناه من الرغبة في الإيمان والزجر عن الكفر، وهذا واضح بحمد الله ومنة.

٢٣٥ — وماتة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يسلط بعض الظالمين على بعض ، فقال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا مِمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [ ١٢٩ ] .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى ذكر ذلك عقيب ما اقتضاه من شأن أهل النار ومجادلة<sup>(١)</sup> بعضهم لبعض ممن كان يتبعه ويقبل منه<sup>(٢)</sup> ، ثم قال تعالى عند ذلك : ﴿وكذلك نولى بعض الظالمين بعضاً﴾ وأراد أنه تعالى يكل بعضهم إلى بعض ، مبيناً بذلك أن المتبوع لا ينفع إذ ذاك التابع ، فإن الذى يوجب النجاة هو العمل الصالح .

وليس فى ظاهر قوله تعالى : ﴿نولى﴾ ما ذكره ؛ لأن الأصل فى هذه العبارة أن يجعل إليه ما يتولاه من « أمر غيره »<sup>(٣)</sup> ، فإذا لم يذكر ذلك لم يكن له ظاهر . ولو أن الفصيح قال : وليت فلاناً ، ولم يذكر الأمر الذى ولاه ، كان الكلام مبهمًا ، فكذلك إن زاد فقال : وليت بعض أولادى بعضاً ؛ فلا يصح للقوم التعلق بما ذكره . والواجب حمل الآية على ما قدمناه بشهادة ما تقدمه له .

٢٣٦ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه زين المشركين قتل أولادهم، فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ السَّكِينِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>... [١٣٧]

والجواب عن ذلك: أنه تعالى بين في آخر الكلام أن الذي زين : هم شركاؤهم، فلا شبهة في هذا الباب، ولا تنسركر أن شركاء الكفار زينوا لهم هذه المعصية وسائر المعاصي ورغبوهم فيها، وأمروهم بذلك، وبعثوهم عليه.

٢٣٧ - وقوله تعالى من بعد: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ يجب أن يحمل على أن المراد به: لو شاء أن يحملهم على خلاف ما فعلوه، لكنه تضمن بالتكليف التخليه التي معها يصح استحقاق الثواب، فلما يشأ ذلك، فلا يصح للمجبرة التعاق بهذه الكلمة!

٢٣٨ - مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه قد يجازى على المعاصي بتشديد التكليف، وأنه إذا جاز ذلك لم يمتنع أن يضل من قد عصى، على هذا الحد، فقال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ، وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْفَحْمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَلَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ أَلْحَايَا، أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [١٤٦]

والجواب عن ذلك: أنه يمتنع أن يكلف تعالى على طريق العقوبة على ذنب<sup>(٢)</sup> سلف؛ لأن الغرض بالتكليف التعريض للمنافع، والغرض بالعقوبة استيفاء ما يستحقه من الضرر على ما سلف<sup>(٣)</sup>، والصفتان تنافيان، فلا يجوز في التكليف أن يكون عقوبة.

(١) تنمة الآية: [ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون]

(٢) د: ذلك (٣) د: ما أسلف.

فإن قال : فأنتم تقولون في التكليف في الحدود إنها قد تكون عقوبة !  
 قيل له : لأنها من فعل الغير فيهم ، ولا يمتنع ذلك فيها على بعض الوجوه ،  
 وليس كذلك حال التكليف .

فإن قال : فأنتم تقولون في الكفارات : إنها عقوبة ، وذلك ينقض  
 ما ذكرتم .

قيل له : لا يصح في الكفارات التي يازم المرء توليها أن تكون عقوبة ، لما  
 قدمناه ، وإنما يقال في بعضها : إنها تجري مجرى العقوبة في أنها تثبت مع المأثم  
 كشبوت العقاب ، فأما أن تكون في الحقيقة كذلك فمحال .

وإذا صح ذلك ، وجب حمل قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ جَزَاؤُنَا بِهِمْ ﴾ على أنه  
 علم أن الصلاح عند بغيتهم تشديد التكليف عليهم ، فصار ذلك ، لتعلق كونه  
 صلاحه - ولولا أنه لم يحصل لذلك - جزاء ، ولا يعقل في اللغة في الشيء أنه جزاء  
 ما ذكره من العقوبة فقط ؛ لأنهم يستعملون ذلك فيما يقابل غيره ويتعلق به .

٢٣٩ - ورواه : وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا  
 لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ، كَذَلِكَ كَذَّبَ  
 الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا  
 إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [١٤٨] .

يدل على ما نقوله ، من أنه لا يريد القبيح من شرك وغيره ، من جهات :

منها : أنه تعالى حكى عن الذين أشركوا وقالوا : لو شاء الله ما أشركنا -  
 وذلك يدل على أن من حالهم أنهم اعتقدوا أنهم أشركوا لأجل مشيئة الله ،  
 ولولاها لم يقع منهم - فقال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ وقد

قرى، ذلك مخففا ومشدداً<sup>(١)</sup> فإذا قرىء<sup>(٢)</sup> مخففاً فالكلام ظاهر في أنه تعالى كذبهم في المقالة، من حيث ذكر أن من قبلهم كذبوا في مثل هذه المقالة . وإذا قرىء مشدداً، فالمراد به كذلك كذب الذين من قبلهم الرسل<sup>(٣)</sup> فيما دعواهم إليه ، فلا يخلو من أن « يكونوا دعوهم<sup>(٤)</sup> » إلى مثل هذه المقالة ، أو إلى ضدها .

فإن كانوا دعوا إلى مثلها ، فالقول به ليس بتكذيب ، بل يجب أن يكون تصديقاً فلم يبق إلا أنهم دعوهم إلى ضدها ، وهو القول بأنه تعالى<sup>(٥)</sup> لم يشأ الشرك وأنه لا يقع من المشركين لأجل مشيئته .

« ومن وجه آخر<sup>(٦)</sup> وهو قوله تعالى : ﴿ حتى ذاقوا بأسنا ﴾ لأن المراد بذلك : عذابنا ، ولا يجوز أن يقال ذلك إلا في ارتكاب الباطل من المذاهب .

ومن جهة أخرى ، وهو قوله تعالى : ﴿ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ﴾ ولا يقال ذلك عقيب حكاية قول ومذهب إلا على جهة التحقيق لبطان ذلك المذهب والقول به ، ونسب القائل إلى أنه عدل عن طريقة الحجة وسلك طريقة الشبهة .

« ومن جهة أخرى ، وهو قوله تعالى : ﴿ إن تتبعون إلا الظن ﴾ لأن ذلك إذا ذكر في المذاهب فهو من أقوى الدلالة على بطلان التمسك بذلك<sup>(٧)</sup> .

ومن جهة أخرى ، وهو قوله تعالى : ﴿ وإن أنتم إلا تخرصون ﴾ يعني : تكذبون . كما قال : ﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ﴾ فشكل من أخبر بما لا يحقه مقدراً فيه الصديق وهو في الحقيقة كاذب ، يقال إنه متخرص . وكل ذلك يبين صحة ما نقوله

(١) ساقط من د . (٢) د : يحزى (٣) في د : من الرسل

(٤) د : تكون دعوتهم . (٥) د : بعلنه .

(٦) ف : ومن جهة أخرى . (٧) ساقط من د .

من أن الله تعالى لا يريد من العباد إلا الطاعة .

٢٤٠ — وقوله تعالى عقيب ذلك : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ <sup>(١)</sup> ﴾ يدل

على أن المقصد بما « تقدم ما <sup>(٢)</sup> » بيناه .

٢٤١ — وقوله : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ يدل على ذلك ؛ لأنه

لما أنكر قولهم : إن الشرك يقع بمشيئة الله ، وبين بطلان ذلك ، لم يؤمن أن يظن ظان أنه تعالى لا يقدر على أن يحملهم على الطاعة ، وأن ذلك إذا كان يقع وضده باختيارهم لم يكن مقتدرأ عليهم ، فقال الله عند ذلك : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ مبينا أنه إن شاء <sup>(٣)</sup> يفعل ذلك ؛ لأن التكليف لا يصح إلا مع التخاية ، وأنه لو شاء الإكراه والإلجاء لهداهم كلهم .

٢٤٢ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ لَا نُسَكِّنُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾

[ ١٥٢ ] يدل على أنه لا يكلف مالا يطاق ، وأن الكافر قادر على الإيمان الذي لم يفعله ، وإنما أتى في ذلك من قبل نفسه ، وقد بينا وجه دلالة ذلك من قبل .

٢٤٣ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ قَاعِدُوا <sup>(٤)</sup> ﴾ يدل على أن

العبد يحدث فعله ؛ لأنه لو كان مفعولا فيه لم يتمكن من أن يعدل في قوله ، وصار الأمر فيه إلى غيره .

٢٤٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يجوز أن يتفضل

(١) من الآية : ١٤٩ وتتمتها : [ فلو شاء لهداكم أجمعين ] .

(٢) ساقط من د .

(٣) ساقطة من د .

(٤) من تمة الآية السابقة ١٥٢ .

بأمثال الثواب ، وأن جميع ذلك يقع بتفضله من غير استحقاق ، وأنه يجوز أن  
أن يتبدىء بذلك وبالعقاب أيضاً ، فنال : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ  
أَمْثَالِهَا ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ . . . [١٦٠] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يقتضى أن من جاء بالحسنة فله من الله  
تعالى عشر أمثالها ، ولم يذكر أنها أمثال لها في أى وجه ! وقد بينا أن بهذا  
القدر لا يعلم للراد .

وبعد ، فقد بينا أن ذكر التماثل مع تقدم<sup>(١)</sup> وصف ، يقتضى حمله عليه ،  
والذى تقدم من الوصف هو كونها حسنة ، فيجب في العشر أن تكون «أمثالا  
لها»<sup>(٢)</sup> في أنها حسنة ، ولا يفهم من ذلك أنها جزاء أو تفضل ؛ لأنه تعالى إذا  
تضمن فعل الأمرين جاز أن يقال إن لفاعل الطاعة ذلك من قبله ، كما إذا كان  
مستحقاً جاز أن يقال هذا القول ، فمن أين أنه تعالى يثيب لاعلى الفعل !

والمراد عندنا<sup>(٣)</sup> بالآية : أنه تعالى يفعل ما يستحق بها الثواب ويعطى المئاب  
على جهة التفضل تسع حسنات ، فيكون ذلك تفضلاً ، والحسنة الواحدة ثواباً  
وإن كانت في العدد تزيد على<sup>(٤)</sup> التسعة لأنه إذا كان وجه التماثل كونها حسنة ،  
لا العدد ، لم يمتنع فيها ما ذكرناه .

ولولا أن الأمر كما قلناه لوجب القطع على أن<sup>(٥)</sup> الطاعات لا تتفاضل فيما  
يستحق بها من الثواب ، ولوجب القطع على أن المستحق بجميعها هذا القدر .  
وهذا لا يصح عند الكل .

(١) د : ذكر .

(٢) د ، أمثالها .

(٣) د : عند .

(٤) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د .

وإنما أراد تعالى التريغيب في الطاعة بتضمن التفضل مع الثواب ، فأما المعصية فما لا يجوز أن يفعل في عقابها أكثر من المستحق ، لاعتقاباً ولا تفضلاً ، لأن الابتداء بذلك ظلم ، تعالى الله عنه ! فزجر عنه تعالى بالقدر الذي يصح الزجر به ، لأن الزيادة فيه قبيحة ، فلا يجوز أن يتوعد تعالى بها ، ولذلك قال عقيبه : ﴿ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ مبيناً بذلك أنه لا يفعل إلا القدر المستحق ولو كان الأمر كما قالوا ، فالواجب - لو فعل اضعاف ذلك - أن لا يكون ذلك ظلماً ، فكان لا يكون لهذا القول معنى !

وربما سألت المرجئة عن هذه المسألة فقالت : إنه تعالى بين أن الذي يستحق على الطاعة أكثر مما يستحق على المعصية ، فيجب في الجامع بين الأمرين أن تكون طاعته أغلب وباستحقاق الجنة أولى ، وهذا يوجب في مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة أنهم من أهل الجنة ! !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يوجب إزالة هذين القدرين في الطاعة والمعصية ، ولا يدل على أن جميع ما تضمنه على الطاعة مستحق ، فمن أين أن الثواب للطائع إذا ارتكب كبيرة أكثر من عقابه

وقد بينا أن الآية لا تدل على المقدار ، فلا يصح تعلقهم بهذا <sup>(٢)</sup> من هذا الوجه أيضاً .

على أن هذا القول يوجب أن يقطعوا بأن الجامع بين الأمرين إذا كان عدد <sup>(٣)</sup> طاعاته أكثر ، « أن يكون <sup>(٤)</sup> » من أهل الجنة ، وليس ذلك قولهم ، لأنهم يجوزون أن يخلد في النار ، وأن يعفى عنه بأن لا يدخلها ، أو بأن يخرج عنها

(١) تمة الآية السابقة ١٦٠ .

(٢) لعل الأصوب : بها . (٣) في د : عددا . (٤) ساقط من د .

ويوجب أن يقطعوا بمثله فيمن كثرت طاعاته ووقعت منه في آخر عمره معصية وكفر .

ويوجب عليهم القول بأن من كثرت معاصيه وزادت على طاعاته ، وهو من أهل الصلاة ، أن يكون من أهل النار قطعاً ، وكل ذلك بخلاف مذهبه .

٢٤٥ — **دروية** : وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [١٦١] يدل على أن الهدى بمعنى الدلالة ، ولذلك قال تعالى بعده : ﴿ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ <sup>(١)</sup> مبيناً بذلك المراد بالصراط المستقيم .

وقال بعده : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد بينا أن تخصيصه بهذا الهدى الرسول وغيره من المتقين والفلاحين لا يمنع من أن يكون دلالة لغيرهم <sup>(٣)</sup> .

٢٤٦ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> يدل على أن العبد موجد لما يفعله ؛ لأنه لو كان مخلوقاً فيه لوجب أن يكون خالق ذلك هو الذي جنى عليه إذا كان ذلك مضرة ، فكان لا يصح أن يلام وتقام عليه الحجة ، بأن يقال : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ وكان لا يصح أيضاً ما ذكره من قوله : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ؛ لأنه كان يجب أن يكون كاذباً ، تعالى الله عن ذلك ، من حيث لا يزر الإنسان إلا بفعل غيره ولأجل ما يخلق فيه . وهذا واضح في الدلالة على ما نقوله من العدل .

(١) تمة الآية السابقة .

(٢) الأصوب في استشهاد السابق أن يقتصر على قوله : [ دينا قيميا ] .

(٣) انظر الفقرة : ١٦ .

(٤) من الآية : ١٦٤ وبعبارة : [ ولا تزر وازرة وزر أخرى ] .

### ومن سورة الأعراف

٢٤٧ — وقوله تعالى فيها : ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ [٥] فبين أنهم عند مشاهدة العذاب التجئوا إلى هذا القول ، ولم يتعلقوا إلا به ، ولو كان الأمر على ما تقوله المجبرة لكان الأولى من ذلك أن يقولوا عند رؤية العذاب : إنك أوقعتنا في الظلم ومنعقتنا من خلافه وصرفتنا عن ذلك ، وختمت على قلوبنا ، ولم « توجد لنا <sup>(١)</sup> السبيل إلى الإيمان ، بل منعقتنا منه بسلب القدرة عليه ، وبوجود القدرة على ضده » وبوجود ضده <sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك ، لأن المتقرر في العقول أنه لا عذر لمن يعامل بمضرة أوضح من أن يظهر أنه لم يقدر على خلاف ما فعل ، وهذا بين .

٢٤٨ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [٦] يدل على أنه تعالى يسائل يوم القيامة ، ولو كان هو الخالق فيهم ما تقدم منهم من الكفر والإيمان لم يكن لمسألته إياهم معنى ، بل كان يجب أن يكون طريقاً إلى إقامة الحجة عليه <sup>(٣)</sup> ، فكان بأن يهرب من مسألته أولى ، بل كان يجب أن يسائل نفسه فيما فعله ويحاسبها ، جل الله عن ذلك !

وهذه الآية تدل على أنه تعالى يسائل المؤمنين والكافرين والأنبياء ، على خلاف ما يظنه بعض الحشوية .

٢٤٩ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَالْوِزْنُ يَوْمَئِذٍ أَحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ

(١) في النسختين : توجدنا . (٢) ساقط من د . (٣) في النسختين : عليهم .  
(م — ١٨ متشابه القرآن)

مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ [٨] يدل على أن ما يفعله تعالى مستحق لا محالة ليكون عدلا ، ولو كان كما يقول الجبرة لم يصح ذلك ، لأنه ليس من الحق والعدل أن يدخل الأنبياء النار ، على ما جوزوه ، ولا أن يعذب أطفال المشركين في النار ، على ما قاله بعضهم <sup>(١)</sup> .

وهذه الآية تدل على نصب الموازين في الحقيقة يوم القيامة ، لأنه تعالى ذكرها ، وذكر فيها الخفة والثقل ، وقد بينا أن وزن الأعمال مع أنها عرض ، وهي متقضية ، يستحيل ، فالمراد بذلك أنه تعالى يجعل فيها أمانة ليتبين برحجان البعض أن المطيع من أهل الجنة ، فيعظم سروره إذا وقف العالم هناك على حاله ، ويكون داعية له في حال التكليف إلى التمسك بالطاعة والمثابرة عايتها ، وبارتفاع البعض وخفته يعلم حال العاصي وأنه من أهل النار ، فيكون ذلك فضيحة له ، وحول غم عظيم به ، وردعاً له في حال التكليف ، إذا علم ذلك من عاقبة أمره ، عن المعاصي .

وهذا أحد ما يقوى العدل ، لأنه تعالى قد فعل ما يكون المكلف [ معه ] إلى الطاعة ومجانبة المعضية أقرب ، ولو كان هو الخالق لما فيه لكان تصور الموازين لا يؤثر في حاله إن أراد فيه المعضية أو أراد الطاعة ، ولكان ذلك عبثاً . وهذا يبطل القول بأن الغرض في هذه الأمور تعرف الأحوال ! فإذا كان تعالى عارفاً بأحوال المكلف فما فائدة الموازين ؟ لأننا قد بينا أن الفائدة فيها ترجع إلى المكلف لا إلهيه تعالى ؛ لأنه عالم لنفسه ، فكما يحسن من أحدنا أن يبيكت غيره بوزن الشيء وتعرف مقداره ليعرفه بطلان ما قال أو

عمل ، وإن كان هو عارفاً بمقداره ، فكذلك ما ذكرناه .

٢٥٠ - مسأله: قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه أغوى إبليس وأوقعه في المعاصي ، فقال : ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [١٦] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الغواية ليس ما ذكره من المعصية ، وقد « ذكر أهل اللغة أنه قد<sup>(١)</sup> تكون بمعنى الحرمان وحلول المضار والهلاك » وأنشدوا في ذلك قول الشاعر :

فمن يلقى خيراً يحمد الناس أمره      ومن يغور لا يعلم على الغي لأثماً<sup>(٢)</sup>  
ويبنوا أن المراد به الخيبة والحرمان « الذي يكون نقيضاً<sup>(٣)</sup> للخير الذي يلقاه ، فإذا صح ذلك وجب حمل الآية على أن المراد بها هذا المعنى ؛ لأنه تعالى خيب إبليس من رحمته ونعمته ، وحرمه<sup>(٤)</sup> ذلك وأظهر ذلك من حاله ، فعند ذلك لحقه اليأس ، فقال : ﴿ فَمَا أُغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ يريد به<sup>(٥)</sup> أنه يبذل الجهد في ردهم عن الطريقة المستقيمة إلى ما يدعوه إليه من المعاصي « لا أنه<sup>(٦)</sup> أراد القعود في الحقيقة ، وهذا ظاهر في اللغة .

(١) ساقط من ف .

(٢) البيت للمرقش الأصغر ، من قصيدة مطلعها :

ألا يا أسلمي لا صرم لي اليوم فاطما      ولا أبداً مادام وصلتك دائماً  
انظر الفضليات ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، طبعة دار المعارف

سنة ١٩٦٤ . ص : ٢٤٧ .

(٣) د : الذي قصا . (٤) د : وحرم . (٥) ساقطة من د .

(٦) في د : لأنه .

فان قال : فما الفائدة في أن يخلقه تعالى لتسكون هذه حاله في رد العباد عن الطاعة ! وتمكينه من دعائهم ، وتوليته من نعمه ليكون إلى ذلك أقرب ، وهل <sup>(١)</sup> يجوز أن يكون هذا من فعل حكيم ؟!

قيل له : إنه تعالى خلقه لكي يؤمن ويطيع ، وعرضه بذلك للنعم ، فأبى إلا التمرّد مع التمكن من الطاعة ، وإلما أتى من قبل نفسه .

فأما دعاؤه الخلق إلى المعاصي فذلك غير مدخل لهم فيها ولا مانع لهم من الطاعة ، لأنه أضعف في ذلك من دعاء شياطين الإنس ، لأنهم يحبون ويحبرون بالقول ويوردون الشبه ، وما يفعله من الوسوسة بخلاف ذلك ، وإذا لم يكن حاملا على العصية فبأن لا يكون دعاؤه كذلك أولى .

ويجوز أن يكون تعالى علم أنه إذا <sup>(٢)</sup> أشعر الناس أمره ، « وقد ضمن له البقاء <sup>(٣)</sup> » ، كانوا إلى التجرز أقرب ، وتجرزهم منه بدعوهم إلى التجرز من سائر المعاصي ، وكما يجب أن نقول في خلق الحيات والعقارب : إنها نعمة من حيث دعائنا تعالى مما نعلمه من حالها إلى التجرز الشديد ، وذلك يؤدي إلى التجرز من المعاصي ، فكذلك ما قلناه .

وقد قال شيخونا رحمهم الله : إنه لو علم تعالى أن عند دعائه يكفر بعضهم على وجه لولا دعاؤه لآمن لا محالة ، لمنعه تعالى من ذلك ، وإلما يخلى بينه وبين دعاء من المعلوم أنه يفسد على كل حال ، أو يفسد لولا دعاؤه لأمر آخر يحدث

(١) في د : وقيل . (٢) ساقطة من د .

(٣) في د : فإنه قد تضمن هذا الدعاء . وفي ف : وقد تضمن بهذا الدعاء . ولعل ، الصواب ما أثبت ، يشير بذلك إلى قوله تعالى ، في الآية (١٥) السابقة : [ قال إنك من المنظرين ] وانظر في السورة قصة إبليس ، الآية : ١١ فما بعدها .

من قبله ، ولذلك حكى تعالى عن الشيطان أنه لم يكن له عليهم سلطان ، وأنهم إغماضوا بسوء اختيارهم عند دعائه .

ثم يقال للقوم في هذه المسألة : إن كان تعالى هو الذى يخلق الضلال والكفر في الوجه في دعاء إبليس ، وهل وجوده إلا كعدمه ؟ وكيف يمكن أن يقال إنه ضل العباد ، والضلال هو من فعل الله تعالى ! ولو اجتهد إبليس في خلافه لم يكن الضال إلا ضالاً ، من حيث خلق الضلال فيه ، فيجب على قولاكم أن يكون خلقه إبليس وخلقته فيه الدعاء عيشاً ، بل يجب أن يكون بعنه للأنبياء بهذه المنزلة ! لأن وجود دعائهم كعدمه [ لأنه ] إن أراد تعالى خلق الإيمان وجد لا محالة في المدعو ، وإن أراد خلافه فكأنه لا يكون إبليس بالذم أحق من الأنبياء ، لأنه تعالى لو خلق فيه الدعاء إلى الخير لكان مثليهم ، ولو خلق فيهم الدعاء إلى الشر لكانوا مثله ، فإنما يتقايون وتختلف بهم الأحوال بحسب تصرفه عز وجل لهم ، فما وجه القضية والحال هذه !؟

٢٥١ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن آدم عليه السلام وقع منه الظلم والكبر ، وأنه مع ذلك لم يخرج عن أن يكون نبياً مؤمناً فقال : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَنَمَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [ ٢٣ ] فنسبنا أنفسهما إلى الظلم الذى يقتضى الذم ، وخبرنا<sup>(١)</sup> من حالهما بأنه لو لم يغفر لهما لكانا من الخاسرين ، وذلك لا يصح فيمن ذنبه مغفور ومعصيته صغيرة<sup>(٢)</sup> .

(١) في ٥ : خبر .

(٢) جوز الكرامية على الأنبياء فعل الكبائر من القتل والزنا ونحو ذلك ! ونقل ابن =

والجواب عن ذلك : أنه بين من حالهما أنهما أقدما على ما نهاهما عنه — وإن كان ذلك عند ذهابهما عن الاستدلال — على طريق التعمد ؛ لأنهما لم يقتنوا لما أشير إليه بالتحريم ، لكنهما دلّا على أن المراد الجنس فظناه العين ، وكان الواجب عليهما أن يستدلا بما نصب من الدليل ، فيعرفا المراد به ، فلما ذهبا عن ذلك ، وأقدما على الأكل منه ، كانا ظالمين لأنفسهما ؛ لأنهما حرماها ببعض ما حصل لهما من الثواب ، والمفوت [ على ] نفسه المنافع كالجالب إليها المضار ، في أنه يوصف بأنه ظالم لنفسه ، ولذلك نسبا أنفسهما إلى الظلم ، ووصف الظالم بأنه ظالم ليس بدم ؛ لأنه يجري على طريق الاشتقاق ، ولذلك قالت العرب : هو أظلم من حية ، وإن لم يصح فيها الدم ، وإذا أريد به الدم صار منقولا ، ويخالف وصف الفاسق بأنه فاسق ؛ لأن ذلك وضع للدم في الشرع ، ولذلك متى استعمل في الدم استعمل على خلاف طريقته في اللغة ، وليس كذلك<sup>(١)</sup> وصف الظالم بأنه ظالم ، فلا يدل ذلك على أنهما أقدما على كبير واستحقا الدم . وقولهما : ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾ محمول على

---

حزم أن أكثرهم لا يستنون من ذلك إلا الكذب في التبليغ . وذهب ابن فورك الأشعري إلى أن الأنبياء لا يجوز عليهم كبيرة أصلا ، وجوز عليهم مع من تابعه في ذلك الصفات بالعمد ، قال ابن حزم : ( وذهبت جميع أهل الإسلام ، من أهل السنة ، والمعتزلة ، والنجارية ، والخواارج ، والشيعة ، إلى أنه لا يجوز ألبته أن يقع من نبي أصلا معصية بعمد ، لاصغرة ولا كبيرة ) . وقال الرازي : ( وابتدئ تقول : إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون في زمان النبوة عن الكبائر والصفات بالعمد ، أما على سبيل السهو فهو جائز ) .

مقالات الإسلاميين : ١ / ٢١٣ . الفصل : ٣ / ٢ . عصمة الأنبياء للرازي ص : ٤ .  
واظر فيه : عصمة آدم عليه السلام ، ص : ١١ فابعدا .

ظاهره ؛ لأنه تعالى لو لم يغفر لها ذلك وأخذها بعقابه لكانا من الخاسرين في الحقيقة ، وليس في الكلام أنه لو فعل ذلك لحسن ، والتقدير في الفعل لا يدل على حال (١) المقدّر إذا وقع كيف يكون في الحسن والقبيح ، ولولا أن الأمر على ما قلناه لوجب أن يحسن ذمهما وأن يجوز لعنهما ؛ لأن من استحق العقاب يحسن ذلك فيه ، وهذا باطل على لسان الأمة في الأنبياء صلوات الله عليهم !

وأما تعلقهم بأنه تعالى عاقبهما على المعصية بالإخراج من الجنة ، وذلك يدل على أنها كانت كبيرة ، فبعيد ؛ لأن حرمان المنفعة لا يدل على أنه على سبيل العقوبة ، كما أن نزول المصرة لا يدل على ذنب ؛ لأنه قد يجوز أن يكون على طريقة الحنة والاعتبار ، كما يفعله الله تعالى في الأنبياء عليهم السلام من الأمراض والأسقام ، ويجوز أن يكون عقوبة . فإذا تصرف على وجوه فمن أين أن ذلك وقع لها على طريق العقوبة ؟ وكيف يصح ذلك وقد تابا وأتابا ؟ ولا يقول الخائف في التائب الباذل مجهوده إنه يعاقب على ذنبه !! ولو جاز أن يعاقب لجاز أن نعتب بدمهما ولعنهما ، وكل ذلك يبين أن ما فعله تعالى بهما من الإهباط من الجنة كان على طريق الحنة والمصلحة ، لا على سبيل العقوبة !

٢٥٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بعض عباده بالهدى وبعضهم بالضلال ، فقال : ﴿ وَأَدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (٢) .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى أراد به البعث على الطاعة ، فبين أنه من يعاد بعد الابتداء ينقسم حاله في الجزاء بحسب ما كان منه في الابتداء من طاعة

ومعصية ، فقال : ﴿ كما بدأكم تعودون فريقاً هدى ﴾ يعنى : إلى الثواب ،  
﴿ وفريقاً حق عليهم الضلالة ﴾ يعنى : العقاب ؛ مبيناً بذلك أن كلا منهم يجازى  
بحسب اختياره وعمله .

وقد بينا من قبل الكلام فى الهدى والضلال ، وما ينقسمان إليه فى الاستعمال  
فلا وجه لإعادته <sup>(١)</sup> .

٢٥٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن من له أجل  
لا يجوز أن يتقدمه ولا يتأخره ، وذلك يوجب أن القدرة على خلاف المعلوم  
لا تصح <sup>(٢)</sup> فقال : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ  
سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [ ٣٤ ] .

والجواب عن ذلك : أن الأجل هو الوقت الحادث ، وإن كان من جهة  
الاستعمال قد غلب على أوقات الحياة والممات ، فإذا صح ذلك فكل وقت قد علم  
تعالى أن العبد يموت فيه وحكم بذلك وأخبر عنه ؛ فقد جعله أجلاً لموته ، فلا يجوز  
أن يتقدم موته هذا الوقت ولا يتأخر ، لا لأنه تعالى لا يقدر على تقديم موته ،  
وتأخيره ، لأنه عز وجل لو لم يقدر على ذلك ، من حيث علم أنه لا يقع ، لوجب  
أن لا يوصف بالقدرة على الضدين ، لأنه قد علم فى أحدهما أنه لا يقع ، ولوجب  
ألا يوصف ، بالقدرة على أن يزيد فى المكلفين من علم أنه لا يكلفه ولا يخلفه ،  
ولوجب إذا علم أن الشئ يوجد لا محالة أن لا يقدر على خلافه ، وهذا يوجب  
وقوع أفعاله على طريقة الاضطرار ، وكفى بهم خزيًا أن تؤديهم هذه المقالة إلى أن

(١) انظر الفقرة : ٢٢ .

(٢) انظر الفصل الذى كتبه القاضى : ( فى أن القادر يقدر على خلاف ما يعلم كونه ،  
وعلى فعل ما علم أنه لا يكون ) وصلة ذلك بمسألة الآجال .

المعنى : ١١ ( التكليف ) : ٤ - ٦ .

« يقولوا في الله تعالى <sup>(١)</sup> بمثل مقاتلهم في العبد بالجبر .

٣٥٤ - مائة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المطهر لقلوب المؤمنين ، بفعل الإيمان ، عن الكفر ، فقال تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ، تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾ ... [٤٣] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام لا يدل على أن الغل الذي نزعناه صدورهم ماهو ؟ لأن ذلك قد يستعمل في الغموم والأحزان ، ويستعمل في المضارة ، فمن أين أن المراد ما قالوه ؟

ويجب أن تحمل الآية على ما يليق بأهل الثواب وأهل الجنة ، وهو أنه تعالى سلبهم ما يلحق في دار الدنيا من الحسد والتنافس على الرتب ، والغموم لأجل ذلك ، فقال تعالى مبيناً من أحوال أهل الجنة بحيث لا يشوب نعيمهم كدر : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ لأن الظاهر من حال من اشترك في النعيم في دار الدنيا على جهة التفاضل أنهم لا يعرفون من غموم وحسد وغبطة ، وأهل الجنة مطهرون من ذلك ، وهذا ظاهر ، ولهذا قال تعالى عقيبه : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴾ فبين عند ذلك حال الثواب ، وبين من قولهم ما يدل على نفي الحزن والغموم ، وخلوص السرور والنعيم . وهذا ظاهر .

٢٥٥ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ ، هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥٢] يدل على أن الكتاب محدث ، من جهات :

منها : أنه وصفه بأنه جاءهم بالكتاب ، ولا يصح ذلك إلا في ما كان محدثاً وفعلاً .

ومنها : أنه وصفه بأنه مفصل ، والتفصيل إنما يصح في الأفعال الواقعة على وجه دون وجه .

ومنها : أنه بين أنه هدى ورحمة ، والدلالة لا تكون إلا حادثة ، وكذلك النعم الواقع من النعم لا يكون إلا حادثاً ، ولذلك يستحق عليه الشكر العظيم . وقد بينا أن هذا الكتاب كلامه ، فإذا صح فيه أنه يحدث صح مثله في كلامه تعالى <sup>(١)</sup> .

وقد بينا أن تخصيص المؤمن بأنه هدى له ، هو لأنه قد اهتدى به وانتفع ، وذلك لا يمنع من كونه هدى لغيره .

٢٥٦- رسالته : قالو : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أمره ليس بخلق له : فقال : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقَ وَالْأَمْرُ <sup>(٢)</sup> ﴾ ويدل أيضاً على أنه لا صنع للعبد إذا كان كل <sup>(٣)</sup> الخلق والأمر له <sup>(٤)</sup> .

(٢) من الآية : ٥٤

(١) انظر الفقرة : ٤

(٣) ساقطة من د .

(٤) قال القاضي في شرح وجه استدلالهم بالآية على قولهم الأول : إنه تعالى قد بين « أن له الخلق والأمر ، وفصل بينهما ، فلو كان الأمر محدثاً مخلوقاً لم يصح الفصل بينه وبين الخلق ، ولا أن يجعل ضرباً آخر يعز به لذلك قال : [ الرحمن علم القرآن ، خلق الإنسان ] فصل بين الأمرين فصلاً به على أن القرآن قديم ليس بمحدث ، وقد وصف القاضي هذا القول بأنه في غاية السقوط ، لأنه إن دل على قدم شيء فإنه يدل على قدم هذا القول العقول الذي علمناه ، وهذا مما لا يقول القوم به ! قال القاضي : ( وإن هم قالوا أنه ذكره وأراد به حكايته ليجوز لنا أن نتأوله على أمر آخر لا يشهد الظاهر به ، ومتى آل الأمر بالاحتج بالآية إلى أن يقف موقف من ينازع خصمه تأويل الآية ، فقد بان فساد تعلقه ) ، على أنه قد ساء لهم بعد ذلك من أين لهم أن الأمر المذكور في الآية هو القول ؟ مع العلم بصحة استعمال ذلك في الأفعال كقوله [ وما أمر فرعون برشيده ] إلى ما شاكله ؟

وفي موضوع الأمر - عامة - وقول الأشعرية إنه تعالى لم يزل أمراً لكل من أمره بما يأمره به إذا وجد ، يقول ابن حزم إن الأمر مخلوق ، قال تعالى [ وكان أمر الله مفعولاً ] =

والجواب عن ذلك : أن إفراذه ذكر الأمر عن ذكر الخلق لا يدل على أنه غير داخل في الخلق ، وإنما يدل على أنه غير مراد بما تقدم ذكره ، بحق العطف الذى يقتضى أن المعطوف غير المعطوف عليه ، فلا يصح تعلقهم بالظاهر . وقد ذكر تعالى لذلك نظائر ، فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ (١) وإن كان الإحسان داخلا في العدل ، وكذلك الفحشاء تدخل في المنكر ، وإن ميز بين ذكرهما . وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٢) والنذير هو البشير . وقال تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ (٣) وهما من جملة الملائكة . وكل ذلك يشهد لما ذكرنا باصحة .

وبعد ، فإن الخلق في اللغة غير المخلوق ، وإن كان في التعارف يوضع أحدهما موضع الآخر ، ولذلك جاز في اللغة أن يقال : هو خالق وليس بفاعل (٤) . قدّر .  
قال الشاعر :

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفرى (٥)

فثبت له الخلق ولم يقطع (٦) ما قدره ، فإذا صح ذلك لم يمتنع أن يكون الأمر غير الخلق ، ويكون مع ذلك مخلوقا على ما قدمناه .

== وقال ( يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ) إلى آيات كثيرة . ثم وصف ما قانه الأشعرية بأنه « باطل متيقن » انظر المعنى : ٧ ( خلق القرآن ) ص : ١٧٦ - ١٧٨ . خص : ١٦٩/٢ .

(١) من الآية : ٩٠ في سورة نحل .

(٢) من الآية : ١٠٥ في سورة الإسراء ، والآية : ٥٦ في سورة الفرقان .

(٣) من الآية : ٩٨ في سورة البقرة . (٤) ساقطة من د .

(٥) انظر الفقرة : ٢٢٠ .

(٦) د : لم يقع .

وبعد ، فإن « الأمر » يطلق في اللغة على وجهين : أحدهما : قول القائل لغيره : اعمل ، وهذا لا بد من كونه حادثاً ؛ لأن بعض حروفه يتقدم بعضها ، ويتواتر حدوثه .

والثاني : بمعنى الأفعال الواقعة ، وهذا أيضاً يقتضى حدوثه وكونه مخلوقاً إذا كان من فعله تعالى .

فكيف يصح أن يقال لما أفرد تعالى ذكر الأمر عن الخلق : وجب أن يكون قديماً غير محدث ؟

وأما إثبات أمر لا يعقل ولا يكون منظوماً من حروف ، فلا يعرف في اللغة ، وما هذا حاله لا يصح دخوله تحت الخطاب .

فأما التعلق بذلك في أنه لا صنع للعبد فبعيد ، لأنه تعالى بين أن له الخلق والأمر ، ولم يعم في الكلام جميع ما يسمى أمراً وخلقاً ، فلا يصح التعلق بالظاهر .

وقد بينا أن إضافة الشيء إليه باللام قد يكون «على معنى الفعلية وعلى<sup>(١)</sup> وجوه كثيرة ، فلا يصح التعلق بظاهره بأن له الخلق والأمر من جهة الفعلية . وقد بينا أن أفعال العباد قد تضاف إليه ، فيقال : إنها له ، من حيث يوصف بالقدرة على المنع منها ، وعلى التمكين والتخليّة منها ، إلى غير ذلك مما بيناه<sup>(٢)</sup> . وبعد ، فإن لفظة الخلق والأمر ، تفيد كونهما واقعين ؛ لأن المعلوم لا يسمى بذلك ، ومتى حل على الواقع لم يصح أن يراد به القدرة عليه ؛ فلا بد من حل

(١) د : بمعنى الفعلية على . وانظر الفقرة : ٨٥

(٢) انظر الفقرة : ٤٢ والفقرة : ٧٠

الإضافة على غير وجه الفعلية ، وفي ذلك إبطال تعلّقهم بالظاهر .  
ثم يقال للقوم : لو كان التمييز بين الأمرين في الكلام يقتضى قدم الأمر  
لم يكن لإضافته ذلك إليه على حد إضافته الخلق ، معنى ؛ أن ذلك لا يصح في  
القديم ، ولا كان ذلك ممّا يصح فيه الامتنان والتمدح ، والآية وقعت على  
هذا الحد .

ويقال لهم : إن كانت الإضافة تدل على أنه الفاعل لكل شيء ، فيجب أن  
تدل على أنه القادر على كل شيء فقط ، ويجب أن تدل على أن العبد لا يستحق  
ذما ولا مدحا .

وإنما ذكر تعالى ممتدحا اقتداره فقال : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم انتهى إلى قوله : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ منبها  
بذلك [ على ] أنه المقتدر على الأمور التي تقدم ذكرها ، مما بها يقوم أمر الناس  
والنفع العام ، لأنه ذكر الأرض والسماء والشمس والقمر والليل والنهار ، ولو  
أراد <sup>(٢)</sup> به أفعال العباد لم يكن لذكره عقيب خلقه هذه الأمور فائدة ! ويحل  
محل قول القائل : إنه خلق السموات والأرض وما فيهما من الشمس والقمر  
والنجوم السائرات ، وما تقتضيه حركاتها من ليل ونهار ، ألا له الخلق والأمر الذي  
هو حركات العباد ، وهذا لما يعد لكتبة <sup>(٣)</sup> في الكلام ، يتعالى الله عن ذلك .

٢٥٧ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد الكفر  
وأنه لأجل مشيئته يقع من الكافر ، ولولا إرادته لم يقع منه ، فقال تعالى في قصة

(١) تنمة الآية : [ . في ستة أيام ثم استوى على العرش ، يغيث الليل النهار يطلبه  
حيثما والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، ألا له الخلق والأمر تبارك المتقرب العالمين ]  
سورة الاعراف : ٥٤ .  
(٢) في د : أرادوا .  
(٣) د : فيما يعود لأكفه .

شعيب: ﴿ قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَاكَ اللَّهُ مِنْهَا ، وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ ... [ ٨٩ ] فبين أنه ليس لهم أن يعودوا في ذلك إلا بمشيئته .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أن لهم أن يكفروا ، وهذا مما لا يطلقه أحد ، لأنه تعالى حكى عنهم أنهم قالوا : وما كان لنا أن نعود فيها ، وهذا نقي ، ثم قال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ وهذا يوجب إثبات ما نقوه ، وإثبات أن لهم أن يعودوا فيها إن شاء تعالى . وذلك يوجب القول بأن لهم أن يكفروا ، وهو الذى قلنا إنه خلاف الآية ١

وبعد ، فإن الملة هى الدين ، وقد يراد بها الشرعيات التى قد تختلف على لسان الأنبياء ، كما يراد بها ما لا يختلف من العبادات ، فمن أين - بظاهره (١) - أن المراد بها ما لا يختلف دون ما يجوز أن يختلف التعبد فيه ، فصح حمله على ظاهره بأن يريد الله تعالى أنه ليس لنا أن نعود فى الملة المنسوخة إلا أن يشاء ربنا إثبات التعبد فيها من بعد ، ليسكون من الباب الذى يعلم اختلافه بالمشيئة .

وعلى هذا تأوله أبو على رحمه الله ، وقال : إنما طلب الكافرون من قوم شعيب أن يعود (٢) من آمن به فى ملة شرعية نسخت عنهم ، فقالوا : ﴿ قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ وأرادوا أنهم إن عادوا فيها على ذلك الحد الذى « هم عليه » (٣) من التكذيب به ، وعلى جهة الاستحلال ، قد افترأوا على الله تعالى الكذب ، ثم قالوا : ﴿ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ﴾ يعنى فى الملة ، إلا أن يشاء الله تعالى التعبد بها من حيث يعلمها صلاحاً فى المستقبل ، بعد أن نسخها عنهم وأزالها . وهذا مطابق للظاهر ، مشاكل لما يقتضيه القول بالعدل ، وقد بينا ذلك .

(١) ف : أن ظاهره .

(٢) ساقطة من د . (٣) د : عليهم .

وقيل إن المراد بالآية : لم يكن لهم أن يعودوا في القرية <sup>(١)</sup> إلا أن يشاء الله تعالى أن يعودوا فيها ، لأن ذكر القرية قد تقدم ، كتقدم ذكر الملة <sup>(٢)</sup> . وتقدم ذكر الإخراج من القرية ، كما تقدم ذكر خروجهم من ملتهم <sup>(٣)</sup> . فتى حمل عليه لم يكن في الظاهر ما يمنع منه .

وقد قيل : إن المراد بذلك : وما كان لنا أن نعود فيها مكرهين وكارهين ، إلا أن يشاء الله ربنا أن يتعبدنا بذلك مع الإكراه ، لأن إظهار <sup>(٤)</sup> كلمة الكفر على هذا الوجه ، يحسن إذا تعبد تعالى به وأباحه . وقوله تعالى ﴿ قَالَ أُولُو كُنَا كَارِهِينَ ﴾ كالدلالة على هذا الوجه .

وقد قيل : إنه أراد تعالى تبييد <sup>(٥)</sup> عودهم إليها من حيث علقه تسميته ، وقد علم أنه تعالى لا يشاء العود إلى الكفر على وجه من الوجوه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخَيْطِ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وكما يقول العربي : لا كلمتك ملاح كوكب ، وأضاء الفجر ، وما كرا الحديدان . وقد قيل : إن المراد بذلك : وما كان لنا أن نعود فيها والعبادة قائمة ، إلا أن يشاء ربنا أن يلجئنا إلى العود إليها فيزول التكليف .

والوجه الأول أقرب الوجوه في ذلك .

وفي الآية دلالة على إبطال مذهب المجبرة في الإرادة ؛ لأنه تعالى بين أن

(١) د : قري . (٢) د : المسألة .

(٣) آية بتقديم ٨٨ قوله تعالى . ( قال الملائ الذين استكبروا من قومه لنخرجن يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا . قال . أولو كننا كارهين )

(٤) ف . إكراه .

(٥) د . تعبد . (٦) من الآية ٤٠ في سورة الاعراف .

لهم العود في الملة إذا شاء تعالى ، وذلك يدل على أنه لو لم يشأ ذلك لم يكن لهم العود ، وعلى قولهم : إنه تعالى إذا أمرنا بالشئ فليعبد أن يفعله وإن لم يرده ألبته .

٢٥٨ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل لما يكتبه العبد ، فقال : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا ﴾ ... [٩٥] فأضاف تبديل أحدهما بالآخر إليه ، وذلك لا يصح إلا وهو الفاعل لهما . والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن ما قد وقع سيئة يجعلها تعالى حسنة ، وهذا ما لا يصح القول به ، لأن إبدال الفعل بالفعل إنما يصح ، ولما يقع ، لأن من يجوز البذل في الكفر والإيمان إنما يجوز على جهة التقدير ، ولا يحكم بأنه قد وقع وكان .

وبعد ، فإن الظاهر يقتضى أنه تعالى قد بدل مكان كل السيئات الحسنات ، وهذا يوجب أن الكفار قد حصلوا على الحسنات ، وكذلك كل من أقدم على السيئة ، وليس ذلك بقول لأحد على وجه !

والمراد بذلك : أنه تعالى بدل مكان ما كانوا عليه من التقط والشدة وضروب المضار والمصائب ، الخصب والرخاء وضروب المنافع ، على طريقة العرب <sup>(١)</sup> في تسمية « ما ظهر » <sup>(٢)</sup> فيه في الحال - المنفعة بالحسنة ، وضد ذلك بالسيئة ، ولذلك قال تعالى بعده : ﴿ وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وذلك لا يليق إلا <sup>(٤)</sup> بما ذكرناه .

٢٥٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يمنع من الإيمان

(٢) ق د : بأظهر ما ظهر .

(٤) ساقطة من د .

(١) ساقطة من د .

(٣) من تنمة الآية السابقة : ٩٥ .

كما يعاقب على الذنوب فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ إلى قوله: ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن الطبع في اللغة هو الختم والملازمة ، وليس يمنع عن الإيمان ، وبيننا أنه تعالى يفعل ذلك بقلوب الكافرين في الحقيقة ، كما يكتب الإيمان في قلوب المؤمنين ، وذلك أنا قد بينا أن ذلك إنما يفعله لما فيه من اللطف والمصلحة ، وبيننا أنه لو كان منعاً لوجب حمله على التشبيه <sup>(٢)</sup> ، كما حملنا قوله تعالى : ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عُمَى ﴾ على هذا الوجه ، وفي الآية ما يدل « على هذا : لأنه <sup>(٣)</sup> قال تعالى : ﴿ فهم لا يسمعون ﴾ ولو كان يمنع في الحقيقة لما منع عن السماع ، وإنما كان يمنع الفهم والتمييز ، فلا يكون لذلك معنى على قولهم <sup>(٤)</sup> ، ومتى حمل على التشبيه حسن موقعه ، لأنه كأنه قال : إن من وسم قلبه لا يفلح <sup>(٥)</sup> لسوء اختياره وكفره المتقدم . وهو بمنزلة من لا يسمع الأدلة ولا يفهمها ولا يعرفها .

وقوله : ﴿ ونطبع على قلوبهم <sup>(٦)</sup> ﴾ عقيب قوله : ﴿ أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾ يدل على أنه عقوبة على كفرهم المتقدم ، فلا يجوز أن يكون منعاً عن الإيمان ، لأن المنع منه هو نفس الكفر ، ولا يجوز أن يكون الجزاء على الفعل هو نفس الفعل .

وبعد ، فليس في ظاهر الآية أنه تعالى قد فعل ذلك ، وإنما قال فيمن قدم

(١) الآية : ١٠٠ . وبعدها : [ تلك القرى نقص عليك من أنبائها ولقد جاءتهم رسلهم بالبينات فآمنوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل ، كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين ] ١٠١ .

(٢) انظر الفقرة : ١٨ . (٣) في د : على هذه الآية .

(٤) د : قلوبهم . (٥) ف : بأنه لا يفلح .

(٦) في د : فطبع الله على قلوبهم .

ذكره ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وذلك يقتضى أنه لم يشأ ذلك ، فلا يصح التعلق به في أنه تعالى قد فعله .

وإنما يدل على أنه يصح أن يفعله لو شاء ذلك ، وهذا مما لا يمنع منه لو كان الطبع كما قالوه ، لأنه تعالى قادر على أن يمنع الكافر من الإيمان بضروب من اللوائح<sup>(١)</sup> ، لكنه مع التكليف والتخية لا يجوز أن يفعله ، لأنه يقتضى كونه فاعلاً للقيح ، تعالى عن ذلك !

وإنما ذكر تعالى [ ذلك ] عقيب ما أورده من إزاله البأس بأهل القرى ، وإحلاله للكرهم ، لينبه تعالى على<sup>(٢)</sup> ما يوجب الاعتبار بأحوالهم ، وعلى أنه قادر على إزال ذلك بجميع الكفار ، وإن كان قد لا يفعله ببعضهم لما يعلمه من الصلحة ، ولهذا قال تعالى : ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ إلى آخر الآية ، مبيناً بذلك أنه أورد أحاديثهم لكي يقع بها الاعتبار .

٢٦٠ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل في العبد ما يكسبه ويتصرف فيه ، فقال : ﴿وَأَتَى السَّجْرَةَ سَاجِدِينَ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فأضاف ما فعلوه من السجود إليه .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن ذكر الفعل مع حذف ذكر الفاعل لا يعلم به من الفاعل ؛ لأن اللغوى إذا أراد أن يكتم من الفاعل ذكر الفعل على هذا اخذ ، فلا ظاهر للكلام على الوجه الذى تعلقوا به .

ولو كان الله تعالى ألقام ساجدين لم يستحقوا على ذلك مدحاً ، ولا أضيف السجود إليهم ، ولا الإيمان الذى يقتضيه السجود .

(١) في د : المناهم . (٢) ساطعة من د . (٣) الآيتان : ١٢٠-١٢١ .

وإنما ذكر تعالى ذلك على طريق العرف في الفعل الذي تقوى فيه الدواعى والباعث ؛ لأن الأولى عندهم فيها حذف ذكر الفاعل ، فيكون أفصح من إضافته إلى الفاعل « والحال هذه (١) » .

فأما السحر وتأثيره والكلام فيه فلا يتعلق بشبه المخالفين ، وقد بينا أنه لا يجوز أن يقع من الساحر ما علم بالدليل أنه تعالى يختص بالقدرة عليه ، ولا (٢) الأمور التي لا يجوز من العبد أن يوقعها ، إما لكثرة ما، وإما لوجه مخصوص لا يتأتى منه إيقاعها عليه ، ولذلك لا يصح منه بالحيلة إحياء الموتى ، ولا نقل الجبال ، وطفو البحار ، والطيران في الهواء .

وقد بينا أن من يجوز ذلك على السحرة لا يمكنه معه (٣) معرفة النبوات ، فيكون كافراً وأن الساحر إذا ادعى لنفسه ذلك فيكتمل ، وأنه يستحق القتل إذا كان هذا حاله ، وبيننا مخالفة حال هذا الساحر لمن يزعم أنه ينفذ في أنواع المضار بضروب من الحيل ، لأن ذلك مما قد يمكن بالعادة (٤) ، وليس في ذلك « أجمع ، ما (٥) للمخالف فيه متعلق .

٢٦١ - مائة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يجوز أن يرى ، وما يدل على أنه يجوز أن يظهر ويتجلى ويحتجب ، فقال : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ (٦) فهو لم تجز

(١) ساقطة من د .

(٢) ساقطة من : ف

(٣) د : مع . وساقطة من ف .

(٤) انظر الفقرة : ٤٦ .

(٥) د : إجماع فـ .

(٦) الآية ١٤٣ وتمتها : [ قال : لن تراني ، لكن انظر إلى الجبل فإن يستقر مكانه فسوف تراني ، فما تجلي ربه للجبل جعله دكاً وحرّ موسى مصعقاً ، فلما أدق قال : سبحانه ثبت إليك وأنا أول المؤمنين ] .

الرؤية عليه لم يكن ليسأل ذلك ، كما لا يجوز أن يسأل ربه اتخاذ الصاحبة والولد ، إلى ما شاكله من الأمور المستحيلة عليه .

ثم قال : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ فيبين أنه جسم يجوز عليه التجلي ، كما يجوز عليه الاحتجاب !

[ أ ] والجواب عن ذلك : أن مسألة السائل لا تدل على أن ما سأل به يجوز أو لا يجوز ، لأن الملتبس بها قد يختلف فربما كان الإجابة بالفعل ، وربما كان الإجابة بالقول ، وقد يدل القول على المنع كما يدل على الجواز ، ولذلك قلنا إن المسألة لا تكون جهالة ولا تدخل في باب الخال ، وإن كان الجواب قد ينقسم إلى ذلك فلا يجب ، من حيث كان الجواب محالاً ، أن تكون المسألة كمثل ، ولذلك صح أن يسأل السائل عن جواز اجتماع الضدين ، ويسأل عن جواز ثانٍ مع الله ! إلى غير ذلك مما قد علم استحالة ما سأل ، لكنه لما صح أن يكون القصد تفهم الجواب ، « وإن كان المسئول عنه محالاً بأن يبين استحالاته ، حسنت المسألة . وقد يسأل السائل عما لا يجوز إذا كان له في ورود الجواب (١) من جهة المسئول غرض يتعلق به أو يفيرده ، ولذلك يحسن من أحدنا مع علمه بأن غيره لا يجب إلى الملتبس في باب غيره ، أن يسأله بحضرته ، لكي يتحقق أنه بذل مجهوده في الشفاعة والمسألة .

وإذا كان لقول المسئول (٢) مزية في الإبانة والدلالة ، فقد يحسن منه أن يسأل لكي يرد الجواب من قبله ، فتنكشف الشبهة .

(١) ساقطة من د .

(٢) ف : لا أمة .

فإذا انقسمت المسألة إلى ماذا كرهناه وإلى غيره من الوجوه ، فكيف يصح أن يستدلوا بوقوعها من موسى عليه السلام على أن الرؤية على الله جائزة؟! .

وقد اختلفت أجوبة شيوخنا رحمهم الله في ذلك ، فمنهم من قال إنما سأل ذلك عن لسان قومه ، لأنهم سألوه ذلك فأجابهم بأن الرؤية لا تجوز عليه ، فلم يفتعوا بجوابه ، وأرادوا أن يرد ذلك من الله تعالى «ولذلك قال تعالى : ﴿يَسْأَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنْ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ ولذلك قال تعالى (١) : ﴿أَمْ كُنْتُمْ كُنَازًا فَعَلَّ اللَّهُ بَعْثَهُ مِنْكُمْ﴾ (٢) ولو كانت المسألة صدرت عنه لأمر يخصه لم يحز أن يقول ذلك ، وقد بينا أن السائل إذا سأل لأجل غيره حسن أن يسأل ما يعلم أنه محال ؛ لكي يرد الجواب فتقع به الإبانة ، إذا كان عنده أن ذلك إلى زوال الشبهة أقرب .

ولا يمتنع ، وإن سأل عن لسان قومه ، أن يضيف السؤال إلى نفسه ، كما يفعله من يشفع منا لغيره ، لأنه يضيف المسألة إلى نفسه ، والفائدة في ذلك أن يحقق ما يرد من الجواب ، كأنه له ولأجله .

فإن قال : فلماذا تاب إن كان إنما سأل عن قومه ، وذلك مما لا يبعد خطأ فيتوب منه ؟ .

قيل له : ليس في ظاهر قوله : ﴿قُلْ سُبْحَانَكَ تَبْتَ إِلَيْكَ﴾ أنه تاب من المسألة ، فمن أين أن (٣) الأمر كما سألو عنه ؟

وإنما تاب عندنا لإقدامه على المسألة مع تجويز أن يكون الصلاح في خلافه

(١) هذا المقدار ساقط من د . (٢) من الآية : هـ .

(٣) ساقطة من د .

وليس للأَنْبياء — فيما يظهر الحال فيه لأَمَمهم — أن يقدموا عليه إلا بعد إذن منه تعالى فلذلك تاب ، لالنفس المسألة .

فإن قال : فإن كان الأمر كما قائم فلماذا عاقبه تعالى ؟

قيل له : ليس في الكلام ما يدل على أن ما فعل به خاصة هو عقوبة ، ويجوز أن يكون امتحانا كالأمراض والأسقام .

فإن قال : فإذا كان إنما سأل عن لسان قومه ، فكيف يكون قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ جوابا ؟ .

قيل له : إذا صح في السؤال أن يضيفه إلى نفسه ، والمقصود به غيره ، على ما بيناه ، لم يمتنع أن يرد الجواب على الحد الذي وقع السؤال عليه ! :

وقد قيل : إزاء التمس من الله تعالى أن يعرفه نفسه ضرورة بقوله : ﴿ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ لأن الرؤية قد تنطلق على المعرفة ، فكأنه قال : عرفني نفسك باضطرار لا كون - من الشبه أبعد ، وإلى السكون والطمأنينة أقرب ، وأراد<sup>(١)</sup> أن يظهر تعالى من الآيات العظيمة ما عنده تحصل هذه المعرفة ، فذكر<sup>(٢)</sup> نفسه في قوله : ﴿ أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ وإنما أراد الآيات التي يحدّثها ، فقال تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ مبيّنا له أن مع التكليف لا يجوز أن يعرفه باضطرار !

وقوله : ﴿ فلما تجلّى ربه للجبل ﴾ يعني : فلما أظهر لأهل الجبل ما يقتضى المنع مما سأله جملة دكا ، لأنه إنما فعل ذلك بعد الإبانة وإقامة الحجة .

(٢) في د : يذكر .

(١) ف : وأراد تعالى .

وقد قيل : إنه سأل الرؤية لنفسه ، وأن ذلك لا يمتنع أن لا يعرفه النبي ، أو يطلب الزيادة في المعرفة « بزيادة الأدلة <sup>(١)</sup> » : وترادفها ، لأنه من الباب الذي يعرف ذلك بالسمع .

والوجه الأول أولى ؛ لأن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يجهلوا ما يرجع إلى معرفة الله تعالى ، لما في ذلك من التنفير عنهم ؛ لأنه يؤدي إلى جواز أن يسألوا عن ذلك فيجهلوه وغيرهم يعرفه .

فإن قال على الجواب الأول : أفيجوز أن يسأل عن قومه اتخاذ الصاحبة والولد ، وأن يكون جسماً ينتقل ويصعد وينزل ، لكي يرد الجواب من قبله عليهم ؟ وإن امتنع ذلك عندكم فيجب مثله في الرؤية ؛ لأن حالها في استحالتها عليه تعالى واحد .

قيل له : إن في شيوختنا من أجاز ذلك ، إذا غلب على ظن النبي « أنه إذا ورد <sup>(٢)</sup> الجواب عنه تعالى يكون القوم إلى معرفته وتدبره أقرب ، ويكون ذلك في جوازه وامتناعه موقوفاً على اجتهد النبي عليه السلام ، وم يؤدي إليه رأيه ، ويورد لفظ المسألة على الحد الذي لا يورم الجهل بما سأل .

ومنهم من امتنع من ذلك ، وفصل بينه وبين الرؤية ، بأن مع <sup>(٣)</sup> الجهل بهذه الأمور لا يصح معرفة الله تعالى على حد يمكن أن يستدل بكلامه ، لأنه إنما يصح ذلك بعد العلم بالتوحيد ، وبعد العلم بأنه تعالى لا يختار التمييز ، فالجواب إذا ورد عن الله تعالى لم يمكنهم الاستدلال به على وجه ، فلا تقع به الفائدة الملتزمة ،

(١) د : زيادة للأدلة . (٢) في د : أنه أورد ، (٣) د : موضع .

وليس كذلك حال الرؤية ؛ لأن الجهل بها مع العلم بنفي التشبيه يمكن معه العلم بصحة كلامه على وجه يمكن الاستدلال به ، فورود الجواب على من يجهل ذلك يؤثر<sup>(١)</sup> ، من حيث يمكنه أن يعلم به للملمس بالسؤال .

فأما شيوخنا رحمهم الله ، فقد استدلوا بهذه الآية على أنه تعالى لا يرى ؛ لأنه تعالى قال : ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ وذلك بوجوب نفي رؤيته تعالى في المستقبل أبداً ، فإذا صح ذلك من موسى وجب مثله في الأنبياء والمؤمنين .

فإن قال : فإذا كان سأل الرؤية في الحال ، فالجواب يجب أن يقتضى نفيها في الوقت ، فمن أين أنه يعلم في المستقبل ؟

قيل له : قد يتضمن الجواب ما سأل السائل وغيره إذا كان ظاهر الجواب يقتضيه ، لأنه في الإجابة أبلغ ، من حيث بين حال ما سأل عنه وحال غيره من الأوقات ، ولولا أن الأمر كذلك لم يعلم بهذا القول أنه لا يراه إلا في أقرب الأوقات إلى مسأله فقط ، والمتعالم خلافه !

وقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَىٰ أَجَلٍ فَإِنَّهُ مُسْتَخَرٌ﴾ . مكانه فسوف تَرَانِي بدل أيضاً على أنه لا يرى ، من حيث علق الرؤية باستقراره ، والمعلوم أنه لا يستقر ، وذلك طريقة العرب إذا أرادوا تأكيد اليأس من الشيء علقوه بأمر يبعد كونه . فلما جملة تعالى دكاً ، وظهر بعد استقراره ، لذلك ، في النفوس ، حل محل الأمور التي يبعد بها الشيء إذا علق بها في الكلام ، لأن استقراره ، وقد جملة دكاً ، يستحيل ، لما فيه من اجتماع الضدين ، فما علق به يجب أن

يكون بمنزلة . فن هذا الوجه يدل أيضاً على نفي الرؤية .

وقوله تعالى : ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ <sup>(١)</sup> وبيانه ذلك بقوله : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّاعِقَةَ يُظْلِمُهُم ﴾ <sup>(٢)</sup> بعد ذكره أنهم سألوه رؤية الله جهرة ، يدل على نفي الرؤية أيضاً <sup>(٣)</sup> .

[ب] فأما الدجلى فإنما يصح أن يتعلق به من يزعم أنه تعالى جسم يجوز عليه الانتقال ، فأما من لا يقول بذلك ، ويقول إنه لا كالأجسام ، وأنه ليس بتوَّاف فتعاقبه بهذا الظاهر ، وإن أطلق هذا القول فيه تعالى ، لا يصح .

وقوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ يوجب أيضاً أنه التمس أن ينظر إليه ، والنظر : هو تقليب الخلق نحو الشيء التماساً لرؤيته . وذلك لا يصح إلا بالمنظور إليه في جهة مخصوصة ، فهذا لا يصح أن يتعلق بمشاهدته القائل بالرؤية إذا نفى التشبيه ، وإنما يصح أن يتعلق به المشبه ، والمشبه لا وجه لمكانته في الرؤية ،

(١) من الآية : ١٥٥ في سورة الاعراف .

(٢) من الآية : ١٥٣ في سورة نساء . وهي أيضاً في باب بني إسرائيل رؤية الله جهرة ( انظر الفقرة : ٧٨ ) وليست آية الاعراف بيانا لها ، ولا يرجح أن تكون بيانا لقوله تعالى ( فَمَا أَخَذْنَاهُمُ الرِّجْفَ ) في آية الاعراف ذاتها ، بدليل تورع القاضى للآية بعد أسطر ، ثم عوته بعد ذلك من تفسير الآيات في تجاوزها بعد الآية ١٥٥ موضوع بحث الرؤية . والآية ١٥٥ هي [ واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ، فمأخوذتهم الرجفة قل : رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإني أرى أني مكنت بما فعل السفهاء منا . من هي إلا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء أنت وليت وغفر لنا وارحمنا وأنت خير غافرين ] .

ولا يبدو في الآية - على كل حال - أنها تعقيب على حديث رزيئة وثوبة موسى منه حتى يصح بها الاستدلال على ما ذكره ، وإنما جاءت بعد ذكر الروح ورجوع موسى إلى قومه وقد اتخذوا العجل ، فذهب موسى عليه السلام بين اختارهم من قومه لما وقت الذي وعده الله تعالى أن يلقاه بهم فيه ، للتوبة مما أقدم عليه سفهاؤهم في أمر العجل . انظر الضربى : ٧٢/٩ .

(٣) انظر ما كتبه القاضى أيضاً حول رد الاستدلال بآية على أنه تعالى يرى بالأبصار . المتن : ( رؤية البارى ) ص : ٢١٧ - ٢٢٠ . وما ذهبت الرضى في ذلك وفي مسألة تجلى - بنو سح - الأمنى : ٢١٥/٢ - ٢٢١ .

لأنه إن صح ما قاله « من أنه جسم <sup>(١)</sup> فلا بد من أن يرى <sup>(٢)</sup> »، بل يجوز أن يلامس ويمانق ، تعالى الله عن ذلك ...!

وللإيراد بقوله : ﴿ فلما تجلّى ربّه للجبل ﴾ : فلما أظهر من آياته وقدرته ما أوجب أن يصير دكا . وقد يقال تجلّى بمعنى جلّى ، كما يقال . حدث وتحدث ، ولذلك قال في الساعة : ﴿ لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وظاهر جلّى وتجلّى : هو الإظهار ، فيجب أن يحمل على إظهار القدرة ، يبين ذلك أنه تعالى علق جملة الجبل دكا بالفتح على ولو أراد به تجلّى ذاته لم يكن لذلك <sup>(٤)</sup> معنى ؛ لأنه لو كان الجبل يجب أن يصير دكا . أو أراد : تجلّى ، بمعنى المقابلة لوجب أن لا يستقر له مكان ، بل كان يجب في العرش أن يصير دكا ، وأن يكون بهذه الصفة أحق !

ولو كان في حقيقة تجلّى الجبل ، بمعنى أنه أظهر وزال الحجب ، لكان من على الجبل يراه أيضا ، فكان لا يصح مع ذلك قوله : ﴿ لن تراني ﴾ وكان لا يصح أن يعلق نفي الرؤية بأن لا يستقر الجبل ، والمعلوم أنه لا يستقر بأن ينكشف ويرى ؛ لأن ذلك في حكم أن يجعل الشرط في أن لا يرى ما بوجب أن يرى ، وذلك متناقض .

٢٦٢ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ مراد به الامتحان وشدة ما ناله . وقد بينا أن الفتنة قد تكون على هذا الوجه <sup>(٥)</sup>

وقوله ﴿ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ ﴾ يعني : أن هذه المضار التي تكون محنة

(١) د : في الجسم . (٢) انظر التعليق على الفقرة : ٣٥ .

(٣) من الآية : ١٨٧ في سورة الاعراف . (٤) ساقطة من د .

(٥) انظر الفقرة : ٢٧٢ .

على الصالحين ، قد يضل بها - على جهة العقوبة - من يشاء ، ممن قد كفر وفسق ؛ لأن الإشارة إذا كانت إلى جنس المضار صالح ذلك فيها ، ﴿ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ﴾ بأن يجعله لطفاً ومصاحبة ؛ لأن المضار قد تنقسم إلى هذه الوجوه أجمع .

ولو كان المراد بالفتنة العذاب لم يكن لقوله : ﴿ تَضِلُّ بِهَا مِنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مِنْ تَشَاءُ ﴾ معنى ؛ لأن ذلك لا يصح في نفس العذاب كما يصح في جنس المضار .

ولو كان المراد بالفتنة المعصية لم يصح أيضاً أن يقول : ﴿ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ﴾ فلا بد للمخالف من تأويل ذلك على وجه يخرج عن الظاهر ، فلا يصح إذا تعلقه به .

٣٦٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه بصرف الكافر عن الإيمان بالآيات التي أنزلها ، وعن أن يهتدى بها ويتمسك ، فقال : ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [ ١٤٦ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضي أن بصرفهم عن الآيات نفسها ، ولا يعقل منها الإيمان ، وإنما يعقل منها الأدلة ، أو آيات الكتاب ، أو الأمور النافضة للعادة في الأغاب ، فلا يصح إذا تعلقتهم بالظاهر ، إلا أن يقولوا : إنه تعالى قد صرف المكلف عن الأدلة ، وذلك بوجوب الخروج من الدين ، وليس بقول لأحد ؛ لأنهم وإن جوزوا التكليف مع عدم القدرة لم يجوزوه مع عدم الدلالة (١)

والمراد عندنا بالآية : أنه بصرف من العلوم من حاله أنه لا يؤمن عند (١)

زيادت المجزآت التي يظهرها على الأنبياء عليهم السلام ، بعد ما أقام الحجة بالمعجز الأول، وأزاح العلة عما عداها ؛ لأن الغرض في إظهارها أن يعلم من حال من يشاهدها أنه لا يؤمن عندها ، « ولولاها كان <sup>(١)</sup> لا يؤمن ، فإذا كان المعلوم من حاله أنه لا يؤمن على كل حال لم يكن لإظهارها <sup>(٢)</sup> معنى ، ولا لمشاهدته لها وجه ، فيصرفه عنها بأن لا يظهرها ، أو بأن يظهرها بحيث يشاهدها غيره ممن يستفهمها ولا يشاهدها هو لحاجز أو لضرب من التشاغل . ولهذا قال تعالى بعده : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> فنبه على أنه إنما صرفهم عنها لتكبرهم ، ولأن المعلوم أنهم لا يؤمنون عند شيء منها ، وهذا تصريح بما ذكرناه ، ومتى <sup>(٤)</sup> حمل على هذا الوجه كان حملا له على ظاهره .

وقد يجوز أن يحمل ذلك على أنه يصرفهم <sup>(٥)</sup> عما يستحقه من تنبيه بالآيات ، من العز والكرامة والرفعة ؛ لأنهم إذا تكبروا في الأرض بغير الحق ، فلا بد من أن يصرفهم عن ذلك ، ويكون صرفه لهم في ذلك كاللوجب عن تكبرهم ، ولذلك قال في آخر الآية : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ .

وقد قيل : إن المراد أنه يصرفهم عن الآيات <sup>(٦)</sup> بالهلاك والاستئصال ، لأن ذلك أحد وجوه صرفهم عن الآيات ، وكل ذلك يبطل ما تعلقوا به .

ولو كان تعالى يصرف عن الأداة وعن الإيمان بخلق الكفر ، كان لا يجوز أن يذم الكافر على كفره ، ويخبر بأنه يفعل ذلك به لتكبره ، ولأنه كذب ، وكان لا يصح تعاقب صرفه عن <sup>(٧)</sup> الآيات بمن كذب وتكبر ، لأنه

(١) ف : ولو كان .

(٢) د : لإظهاره .

(٣) من تنبيه الآية السابقة : ١٤٦ ، وبعده [ وإن يروا سبيل الرشيد لا يتخذوه

سيلا ، وإن يروا سبيل الذي يتخذوه سيلا ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين ] .

(٤) في النسخين . ومن . (٥) في د : أن يصرفه .

(٦) وبعده في زيادة : وكل ذلك يبطل . (٧) ف : في .

على قولهم قد صرف عنها من لم يكذب ولم يتكبر ، ممن ابتدء بالكفر ويرتد  
بعد إيمان ، وهذا ظاهر .

٣٦٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يأمر بما  
ليس في الطاقة ، فقال تعالى ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَنَهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً  
خَاسِيَةً ﴾ [١٦٦]

والجواب عن ذلك : أن لنظرة الأمر قد تنصرف على وجوه ، وإنما  
تكون أمراً متى أراد الأمر « ما تناوله من الأمور »<sup>(١)</sup> وليس في الناس من يقول  
إنه تعالى يأمر المكلف بأن ينقلب من حال إلى حال في الخلقة ، فالتملق بظاهر  
ذلك لا يصح !

والمراد به أنه تعالى جعلهم قردة خاسئين بأن أراد ذلك فكان<sup>(٢)</sup> ، فأجرى  
عليه هذا القول على طريقة اللغة ، كما يقول القائل : قلت للقلم اكتب فكتب ، إذا  
استجاب له فيما أراده . وكقوله :

وقالت له العينان سمعا<sup>(٣)</sup> وطاعة .

وكقوله تعالى في السموات والأرضين : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقد بينا أنه تعالى لا يحتاج في إيجاد ما يفعله إلى أن يقول له : كن ، بما  
فيه مقنع<sup>(٥)</sup> ، وإن دل ذلك على تكليف مالا يطاق ليدان على تكليف  
العاجز والجاد والمعدوم ، وذلك مما لا يرتكبه القوم إلا من فاجر<sup>(٦)</sup> وتهتك ،  
فقال : إنه تعالى مكلم لكل بقوله هم : كونوا ، وأن ذلك بمنزلة الأمر ، وذلك  
سخر من قائله ، ولا وجه للتشاغل به .

(١) د : تناوله من الأمور . (٢) ساقطة من د .

(٣) انظر الفقرة : ٥١ . (٤) من الآية ١١ في سورة فصلت

(٥) انظر الفقرة : ٥١ . (٦) ف تأخر

٢٦٥ — **دروك** : وقوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ : خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ [ ١٧١ ] يدل على أن<sup>(١)</sup> المكلف قوًى على الأخذ والترك قبل أن يفعل أحدهما ، بالقوة التي أعطاه الله تعالى .

٢٦٦ — وقوله تعالى من بعد في قصة موسى : ﴿ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على ذلك أيضاً ، والأخذ إذا أمر الله تعالى به يدل على أن العبد قادر فاعل ؛ لأن من ليس كذلك لا يصح أن يأخذ<sup>(٣)</sup> ويترك ، وهو في بابه بمنزلة الإيثار والاختيار الدالين على قدرة من أمر بهما .

٢٦٧ — **مسألة** : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يجوز أن يأخذ الموائيق على انعدام ، وعلى من لا يذكر العهد الميثاق ، ثم يؤاخذ به ذلك ، فقال : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ [ ١٧٢ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام بخلاف ما يتعلق به الحشوية ؛ لأنهم يزعمون أنه تعالى أخذ الميثاق على كل أولاد آدم وهم بمنزلة الذر في ظهوره ، وهذا بخلاف الظاهر ، لأنه قال : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

(١) في الأصل : أنه .

(٢) من الآية : ١٤٥ في سورة الاعراف ، والضمير يعود على الألواح .

(٣) ساقطة من د .

ذريتهم ﴿ وذلك يقتضى أن المراد هم بنو آدم ، وهذا الاسم لا يقع على الأجزاء المركبة في ظهر آدم ، ويقتضى أن المراد به ظهورهم ، يعنى : ظهور بنى آدم التى خرج منها ذريتهم ، وذلك بخلاف ما قالوه ، ولأنه لو كان كل ولد آدم فى ظهره لوجب أن يكون ظهره فى العظم بالحد الذى قد علمنا خلافه ، ولأنه تعالى قد بين أنه يخلق الإنسان من نقطة ، وأقل ما يخلق منه ما يقع هذا الاسم عليه ، وقد علمنا أن ظهر آدم لم يشتمل على القدر الذى يخلق منه سائر أولاده .

وبعد ، فإن الأجزاء إذا كانت غير حية لم يصح أخذ الميثاق عليها ولا إشهادها على أنفسها ، فكيف يصح التعلق بما ذكره ؟ .

وبعد ، فإنه تعالى ذكر فى آخر الآية ما يدل على أن المراد بالآية الكفار ؛ لأن المؤمنين لا يجوز أن يقولوا : ﴿ إنا كننا عن هذا غافين ﴾ لأن من غفل عن أنه تعالى ربه وماله لا يكون مؤمناً . وكل ذلك يمنع مما يذكر من الجهالة .

والمراد بالآية : أنه تعالى أخذ فى الحقيقة الميثاق على طائفة من ذرية آدم الخارجين من ظهور بنى آدم المخلوقين من أصلابهم ، بأن أرسل إليهم الرسل وعرفهم ذلك من قبلهم بالحجج ، ثم بين أنهم خالفوا وتركوا التمسك بذلك ، وأنهم يوم القيامة يعتذرون بالعفة !

ومتى حل على هذا الوجه طابق الظاهر ووافق ما يقتضيه العقل من أن الغرض بأخذ العهد والميثاق أن يتذكروه من يؤخذ ان عليه ، ليكون ذلك حجة عليه إذا عذب وأخذ بذنبه ، وذلك لا يصح إلا فى العاقل المميز المتذكر لا لخطاب

ولو كان الأمر كما قالوا من أنه تعالى قد أخذ العهد على كل ولد آدم عند كونهم في ظهره لوجب أن يذكر<sup>(١)</sup> ذلك على بعض الوجوه ، لأن من حق العاقل أن يذكر بعض أحواله المتقدمة ، في حال كمال عقله وإن تطاول بينهما الزمان ، إلا أن يقولون : إنه تعالى أخذ الميثاق والعهد عليهم ولما يحبهم . وقد بينا أن ذلك عبث ! .

٢٦٨ — مسأله : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه إذا هدى قومًا فلا بد من أن يهتدوا ، وذلك يدل على أن الهدى ليس هو الدلالة وأنه الإيمان ، فقال : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [ ١٧٨ ]

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا وجوه القول في الهدى والضلال ، وأنه لا يصح التعلّق بظاهرها<sup>(٢)</sup> .

والمراد بهذه الآية : من يهد الله بالإجابة أو بالأخذ به إلى طريق الجنة فهو المهتد ؛ لأنه الناجي الفائز ، ومن يضلل عن الثواب بالمعقوبة فهو الخاسر .

وإن حمل على أن المراد به الدلالة صلاح ، فكأنه قال : من يهد الله فاهتدى وتمسك بذلك فهو المهتدى ، ومن يضلل ، بمعنى : يعاقب ، أو يذهب عن زيادة الهدى لكفره المتقدم ، فهو الخاسر .

٢٦٩ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خلق الكفار

لجهنم وللشكفر ، وأنه أراد بهم ذلك ومنهم : فقال : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ [ ١٧٩ ] ثم حقق ذلك بقوله : ﴿ أَلَيْسَ قُلُوبُ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ (١) فبين أنه جعلهم بحيث لا يفقهون ولا يبصرون ولا يسمعون !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه خلقهم وأراد بهم جهنم ؛ لأنه المراد المذكور في الكلام : وقد علمنا أن ذلك لا يدل على أنه أراد للكفر وسائر ما يستوجب به جهنم ، فظاهره لا يدل على ما قالوه .

فإن قال : إذا أراد بهم جهنم فلا بد أن يريد ما يؤدى إليها ، فذلك غلط ؛ لأنه تعالى يريد العقاب — عندنا — وإن لم يرد ما يستحق به ، كما قد يريد من الغير التوبة وإن لم يرد مالأجله تحب التوبة من المعاصي . وقد يريد الإمام إقامة الحجّة على السارق والزاني وإن لم يرد السرقة والزنا ، فلا يمتنع من أن يريد تعالى بهم العقوبة ، بشرطه أن يكفروا ! بعد إقامة الحجّة وإزاحة العلة . فمن أين بظاهره أن المراد به أنه يريد منهم الشكفر ؟ .

ويخالف ذلك ما قلناه من أن قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٢) يدل على إرادته العبادة من جميعهم ، لأن هناك دخلت اللام على نفس ما دعيناه مراداً له ، وفي هذه الآية دخلت على أمر سوى ما زعم المخالف أنه أراد .

وبين ما نقوله في ذلك أن قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا

(٢) سورة الذاريات ، الآية : ٥٦ .

(١) من تنمة الآية : ١٧٩ .

( م ٢٠ — متشابه القرآن )

ليعبدون ﴿ لا بد معه أن يظهر فيه حذف ليستقيم الكلام ، وهو :

وما خلقت الجن والإنس <sup>(١)</sup> وما أمرتهم بالطاعة وكلفتهم ﴿ إلا ليعبدون ﴾ لأن نفس الخلق لا يصح تكليف العبادة . ومتى قرر ذلك حسن أن يعلق به ﴿ ليعبدون ﴾ ، فإذا قرر مثله فيما ذكره لم يصح ؛ لأنه لو قال تعالى : ولقد ذرأنا الخلق وأمرناهم بمجانبة الكفر وزجرناهم عنه لجهنم لتناقض القول ؛ لأن ما تقدم يقتضى « أنه خلقهم <sup>(٢)</sup> لالجهنم ، والثانى يقتضى أنه خلقهم لها ، وهذا فى التناقض كما ترى !

فيجب أن يحمل الكلام على أن المراد به العاقبة ، فكأنه قال : ولقد ذرأناهم والمعلوم أن مصيرهم وعاقبه حالهم « دخول جهنم <sup>(٣)</sup> لسوء اختيارهم ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطْ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ من حيث كن ذلك هو العاقبة وإن كانوا إنما التقطوه ليفرحوا به ويسروا ، وهذا ظاهر فى اللمة والشعر <sup>(٤)</sup> .

٢٧٠ — أسألت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يستدرج العبد إلى المضار بالكفر ، من حيث لا يعلم ، وأنه يمد له فى العمر لذلك ، فقال :

﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [ ١٨٢ — ١٨٣ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه يستدرج من كذب بآياته ، ولم يذكر ما يستدرجه إليه ، فلا يصح التعلق به فى أمر مخصوص ! ولا ننكر أنه

تعالى يستدرج الكفار بأن يحل بهم النعمات وينزل بهم العذاب (١) والعقوبات من حيث لا يشعرون ، لأنهم استحقوه على كفرهم ، ولأنه نكر أن يمد لهم في العمر ، وإن كان لا يريد منهم إلا الطاعة ، دون ما يعلم من حالهم أنهم يختارونه (٢)

وإنما وصف نفسه بالكيد وإن كان يستحيل ذلك عليه لما كان ما يفعله بهم يقع على وجه لا يشعرون [ به ] ولا يجدون عنه مذهباً ، فساه من هذا الوجه كيدا .

٢٧١ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه بضل عن الإيمان والحق ، وأنه يدع العاصي في العمى والطغيان فلا يخلصه منهما ، فقال تعالى : ﴿ مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [ ١٨٦ ] .

والجواب عن ذلك قد تقدم ، لأننا قد بينا أن الضلال « قد يكون (٣) على وجوه (٤) » فما يليق بهذا الموضع : الإضلال بمعنى العقوبة ، وبمعنى الذهاب بهم عن طريق الجنة ؛ لأن من جعله الله كذلك فلا هادى له ؛ لأن أحدنا لا يقدر على استنقاذه ، وليس في الآية أنه تعالى فعل ذلك ، وإنما فيه أن من أضله فلا هادى له ، وقد يصح هذا الكلام وإن كان ذلك مما لا يقع ألبتة .

وقوله : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ظاهره أنه لا يستنقذهم مما ينزل بهم ، وهذا صحيح ، لأنه لا يجب عليه تعالى إزالة العقوبات عن المستحق لها ، ولا يجب عليه أيضاً إخراج الكافر من كفره وبمعصيته على جهة القسر ،

(١) د : العداوات . (٢) انظر المفاتيح : ١٥٩/١١ فما بعدها .

(٣) ساقط من ف . (٤) انظر الفقرة : ٢٢ .

وإنما يجب أن يمكنه من تخليص نفسه وإزالة العقاب بالتوبة مادام للتسكين قائماً .

٢٧٢ — صائت : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن العبد لا يقدر من أمره على شيء ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ . . . [ ١٨٨ ]

والواجب عن ذلك : أن ظاهر الآية يدل على أن العبد يملك لنفسه من الضر والنفع ما شاء الله أن يملكه ، ولو كان كما قالوا لم يصح دخول الاستثناء في الكلام !

وبعد ، فإن إطلاق الضر والنفع يفيد ما ينزل بالإنسان من الرخاء والشدة ، إلى غير ذلك مما لا يتصل باختياره ، وهذا مما لا يملكه العبد ، بل يتعلق بمشيئته [ تعالى ] .

وبعد ، فلا يتمتع في نفس فعل العبد أن يقال : إنه لا يملك الضر والنفع إلا ما شاء من حيث كان تعالى الممكن له فيه بالقدره وغيرها ، والقادر على منعه منه ، والمعين له عليه إذا كان طاعة ، فقد يجوز من هذا الوجه أن يقال : إنه لا يملك لنفسه منه الضر والنفع ، ويراد به أنه لا يصح أن يستبد بذلك على وجه يستغنى فيه عن تفضله تعالى وإحسانه .

ثم يقال للقوم : إن كان الكلام على ظاهره فيجب أن لا يملك الرسول عليه السلام لنفسه اتوصل إلى الثواب بالطاعات ، والتخلص من العقاب باجتنب للمعاصي ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية في الفضل والرفعة ، ولزال عنه للدح والذم ، ولما صح منه تعالى أن يؤنبه على [ بعض ] الأمور ، ويتوعدده إن هو أقدم على الشرك وغيره ، وهذا ظاهر الفساد .

٢١/٣ - مما أُنْزِلَ قالوا نحمّلكم على أن الكفر والشرك يحوز وقوعهما من الأنبياء عليهم السلام فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ، فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا قَوَّيْتُ بِهِ فَلَمَّا أَتَتْكَ دَعَا إِلَهُ رَبَّهُمَا لَأَنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَتَكُونَ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ فَمِمَّا آتَاهَا صَالِحًا جَعَلَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴿ ... [١٨٩ - ١٩٠] ولم يتقدم إلا ذكر آدم وحواء ، فيجب أن يكون الشرك مضافاً إليهما ، وهو الذي قلناه (١) .

والجواب عن ذلك : [ أنه ] كما تقدم ذكر آدم فقد تقدم ذكر من خلق منه بقوله : (٢) ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ لأن ذلك عبارة عن ولده . وقد تقدم أيضاً ذكر ولد آدم بقوله : ﴿ فَلَمَّا آتَاهَا صَالِحًا ﴾ لأن المذكور بذلك غيرهما ، « فلم صار » (٣) قوله ﴿ جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ بأن يرجع إليهما أولى من أن يرجع إلى ولدهما ؟

فإن قال : لأنه تعالى أجرى الكلام على التثنية ، والذي تقدم ذكره على هذا الحد هو آدم وحواء ؛ لأن ذكر ولده إنما جرى على الجمع والواحد . قيل له : لم صرت بأن تستدل بهذا الوجه على أن الكلام يرجع إليهما بأولى منا بأن نستدل بقوله تعالى في آخر الكلام : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ على أن الكلام يرجع إلى الجمع المذكور متقدماً .

وبعد ، فإذا تقدم ذكر أمرين ودل الدليل في أحدهما على امتناع الحكم عليه ، فالواجب أن يرد ذلك الحكم إلى المذكور الآخر باضطرار ، وقد علم أن

(١) انظر الفقرة : ٢٥١ . (٢) في د : يقول له . (٣) في د : فلما صار .

آدم لا يجوز أن يكون قد أشرك في الحقيقة ، وكذلك حواء ، فإذا علم نفى ذلك عنهما لم يبق إلا الرجوع الكلام إلى المذكور الآخر .

فإن قال : إن من حق الضمير أن يرد إلى المذكور المصريح فيجب أن يرد ذلك إليهما !

قيل له : لا فرق بين أن يكون الذكر قد تقدم على حد الجملة أو التفصيل أو الإضمار أو الإظهار ، في أن الكلام الثاني قد يجوز رجوعه إلى أحدهما ، خصوصاً إذا ثبت ذلك بالدليل ، فلا وجه للمنع مما ذكرناه .

واعلم أن تقدير الكلام : أنه خلق كل نفس منكم من نفس واحدة : الذكر والأنثى ، وجعل منها زوجهما من النفس الواحدة ، ثم ساق الكلام في وصف آدم وحواء ، وبين أنهما دعوا الله أن يرزقهما ذرية صالحة ، أو ولداً صالحاً ، وأراد بذلك الجنس دون ولد واحد ، فقال تعالى : ﴿ فلما آتاهما صالحاً ﴾ <sup>(١)</sup> يعني فلما : أجابهما إلى ما طلبا فرزقهما الولد الصالح المشتمل على الذكر والأنثى ﴿ جملاً له شركاء فيما آتاهما ﴾ يعني : الولد الذي رزقهما دونهما .

ومتي قدر الكلام على هذا الوجه <sup>(٢)</sup> استقام أيضاً فيه الجمع ، فيصح تعلق قوله تعالى : ﴿ فتعالى الله عما يشركون ﴾ بذلك ، لأنه إذا أريد به الذكر والأنثى من الأنفس المخلوقة من النفس الواحدة صلح رد الكلام إليهما بذكر التثنية ، وإذا أريد به الأنفس المخلوقة التي هي جمع صاوح وصفها بالجمع .

فإن قال : إذا كانا طلبا منه تعالى الولد الصالح ، فكيف يجوز أن يقول : ﴿ فلما آتاهما صالحاً ﴾ فيبين أنه أجابهما ثم ، يصف الولد الصالح بأنه أشرك مع الله غيره ؟ قيل له : إنه أراد بقولهما : ﴿ آتيتنا صالحاً ﴾ ولداً صالحاً ، صحيحاً ، قوى

الخلقة ، سائم الأعضاء ، لكي يسرا به ويفرحا ، ويكون عوناً لهما على الأمور  
وذلك لا يتناقى أن يكون مشركاً ، أو يكون منهم من يشرك !

وبعد ، فلو ثبت أنهما أرادا الصلاح في الدين لا في الجسم ، فلا يمنع أن  
يأتيهما بالولد الصالح ثم يقع منه من بعد الشرك ، لان ذلك لا يتناقى<sup>(٣)</sup> في حالين  
موكل ذلك ظاهر فيما حملنا الآية عليه ، والحمد لله .

(٣) في د : لا يتأني . . وفي الأمل : انه تعالى « لو أراد صلاح في الدين اسكان  
الكلام أيضاً مستقيماً ؛ لأن الصالح في الدين قد يجوز أن يكفر بعد صلاحه ، فيكون في حال  
صالحاً ، وفي آخر مشركاً ، وهذا لا يتناقى » وانظر فيه أيضاً مزيد من وجوه التأويل في  
الآية ، وبخاصة تأويل أبو مسلم الأصفهاني ، مع الشواهد التي ذكرها لترضي في جواز الانتقال من  
خطاب إلى غيره ، ومن كناية عن مذكور إلى مذكور غيره : ليصح بذلك ما تابع فيه القاضي  
هنا من القول بالانتقال من الكناية عن آدم وحواء إلى ولده ٢/٢٣١ - ٢٣٥ .

ومن سورة الانفال

٣٧٤ — وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ  
 اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ، وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رُسُلِهِمْ  
 يَتَوَكَّلُونَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ  
 حَقًّا﴾ ... [٣ - ٤]

يدل على أشياء :

منها : أن وصف للمؤمن <sup>(١)</sup> بذلك يقع على طريق التعظيم في الشرع ؛ لأنه  
 لو جرى على طريقة اللغة لم يصح أن يجعل تعالى المؤمن هو الذي يفعل ما ليس  
 بتصديق ، كما لا يجوز أن يجعل الضارب هو « من يفعل » <sup>(٢)</sup> ما ليس بضرب .

ومنها : أن الإيمان ليس هو القول باللسان أو اعتقاد القلب ، على ما ذهب  
 المخالف إليه ، ولكنه كل واجب وطاعة ، لأنه تعالى ذكر في صفة مؤمن  
 ما يختص بالقلب وما يختص بالجوارح ؛ لما اشترك الكل في أنه من الطاعات  
 والفرائض <sup>(٣)</sup> .

ومنها : أنه يدل على أن الإيمان يزيد وينقص ، على ما نقوله ، لأنه إذا  
 كان عبارة عن هذه الأمور التي يختلف التبعيد فيها على المكلفين ، فيكون اللازم

(١) د : أولئك . (٢) د : الذي .

(٣) في شرح الأصول أن الإيمان عند أبي على وأبي هاشم : عبارة عن أداء الصلوات :  
 الفرائض دون النوافل ، واجتناب القبائح . وعند أبي الهذيل : عبارة عن أداء الصلوات ،  
 الفرائض منها والنوافل ، واجتناب القبائح . قال معلق شرح الأصول : وهو الصحيح من  
 المذاهب ، والذي اختاره قاضي القضاة . انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٧٠٧ . وظهر فيه  
 رأى المخالفين : ص : ٧٠٨ فما بعدها . وارجع إلى التعليق على الفقرة : ٩٣ .

لبعضهم أكثر مما يلزم الغير ، فتجب صحة الزيادة والنقصان ، وإنما كان يتمتع ذلك لو كان الإيمان خصلة واحدة ، وهو القول باللسان ، أو اعتقادات مخصوصة بالقلب .

ومنها : أنه يدل على أن الرزق هو الحلال ؛ لأنه تعالى جعل (١) من صفات المؤمنين ، ومن جملة ما يمدح عليه أن ينفق ما يرزق ، ولو كان ما (٢) ليس بحلال يكون رزقاً لم يصح ذلك !

ومنها : أن الواجب على من سمع ذكر الله تعالى والقرآن أن يتدبر معناه ، وهذا هو الغرض فيه ، لأن وجل القلب والخوف والخشية لا يكون بأن يسمع الكلام فقط ، من غير تدبر معناه ، وإنما (٣) يقع بالتدبر والتفكير ، فيجب أن يلزم الأمر الذي معه يصح وجل القلب والخوف والخشية . ويدل ذلك على وجوب النظر والتدبر في الأمور والأدلة (٤) ، لأنه يقتضى ما ذكرناه من وجل والخشية .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُدِئَ عَمَلُهُمْ أَيَّامُهُ رَادَّيْنَهُمْ وَإِنَّا لَنَدْلُ صَرِيحُهُ عَلَى أَنَّ الزيادة في الإيمان تجوز .

ومنها : أنه يدل على أن التوكل على الله تعالى واجب ، وأنه من صفات المؤمنين ، وذلك يقتضى الرجوع إليه تعالى في طاب الرزق والمنافع ، ودفع المضار ، بالوجود التي تخل ، لأن هذا هو التوكل ، دون ما يقوله الجهال من أنه المدول عن طريق المكاسب وإهمال النفس !

(١) ساقطة من د .

(٢) ف : والدلالة .

(٣) ساقطة من د .

(٤) د : والكل

وما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : ( لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطائناً<sup>(١)</sup> ) يدل على أن السعي في طريقة الكسب ، من الوجوه التي « تجوز » هو (٢) التوكل ، وأنه قد يكون واجباً في كثير من الأحوال ، إذا كان من بلب الدنيا ، فأما من باب الدين فهو أزم .

وإنما يكون العبد متوكلاً على الله بأن لا يلمس الرزق وغيره ، إلا منه ، ولا يجزع إذا لم يعط ، ولا يعدل في طلبه إلى جهات الحرام .

ومنها : أن قوله تعالى : ( وإذا تلئت عليهم آياته زادتهم إيماناً ) يدل على أن اللازم لمن تتلى عليه الآيات أن يتفكر فيها فيعرف ما تضمنها من وجوب فيقدم عليه ، ومن قبيح فيفارقه .

وفيه دلالة على ما نقوله من أنه قد يقع للإنسان زيادة الهدى والبصائر إذا تدبر الآيات حالاً بعد حال .

ومنها : أن الاسم الشرعي لا يكون مشتقاً ؛ لأن وصف المؤمن بأنه مؤمن إذا ثبت بأفعال مختلفة ، ولا يصح في مجموعها أن يقع الاشتقاق منها ، علم أن المختص بها إنما وصف بذلك على طريقة الشرع لا على جهة الاشتقاق من الإيمان .

(١) أخرجه الترمذى من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، بلفظ : ( لو أنكم توكلون على الله حق توكله . . . الحديث ) وقال فيه : هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

صحيح الترمذى بشرح ابن العربى : ٢٠٧/٩ — ٢٠٨ ، ونقله ابن حجر بلفظ : ( لو توكلتم على الله حق توكله . . . ) وقال فيه : أخرجه الترمذى والحاكم وصححاه . فتح البارى : ٢٥٦/١١ .

(٢) ف : تحلى من .

فإن قال : كيف يجوز أن يصير مؤمناً حقاً بما ذكر في « الآيات وفي <sup>(١)</sup> العبادات الواجبة ما لم يحىء له ذكر فيها ، والإخلال بها يخرجها من أن يكون مؤمناً ؟

قيل له : إذا صح بالدلالة في بعض العبادات ما قلته صار كالمنطوق به في الآية ؛ لأنه لا فرق بين ما يقتضيه الدليل بما يجب <sup>(٢)</sup> كونه شرطاً في الآية أو مضموماً إلى المذكور وبين المنطوق « به هنا <sup>(٣)</sup> »

ولا يمتنع أن يقال : إن قوله : ﴿ وعلى ربهم يتوكلون ﴾ يتضمن القيام بالعبادات ؛ لأن من توكل عليه في التماس الجنة فلا بد من أن يفعل ما به يستحقها ، كما أن من توكل عليه في طلب الرزق فلا بد من أن يفعل ما يلتمس به ، وأكد تعالى ذلك بأن ذكر <sup>(٤)</sup> إقامة الصلاة والإدانة على فعلها حالاً بعد حال ، فنبه بذلك على ما عداه من أفعال الجوارح .

ولا يمتنع دخول جميع الواجبات المتعلقة بالأموال تحت <sup>(٥)</sup> قوله : ﴿ وبما رزقناهم ينفقون ﴾ لأن ذلك إنفاق من المال الذي رزقوه في الوجه الذي تعبّدوا به .

وفي الآية دلالة على أنه لا يجوز أن يكون مؤمناً إلا وهو يستحق الدرجات عند ربه والمغفرة ، وذلك بخلاف ما يقوله المرجئة من أن في المؤمنين من يجوز أن يكون من أهل النار أبد الأبدين ، ومنهم من لا يستحق إلا العقاب ، وإن جاز أن ينفق عنه تعالى ؛ لأنه جل وعز يقول : ﴿ لهم درجات عند ربهم ﴾ وقد بين أنهم يستحقون ذلك ، وعمّ ولم يخص

(١) في د : الآية ولي

(٢) د : يجب

(٣) د : مكثراً

(٤) ساقطة من د

(٥) ف : نحو

٢٧٥ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعبده ما يدل على أن الظفر الحاصل  
للمؤمن من فعله تعالى ، فقال : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [ ١٠ ] .

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل ، لأننا قد بينا وجوه<sup>(١)</sup> النصر ، وأنه  
الظفر المطلوب الذى يقتضى التأثير فى العدو<sup>(٢)</sup> ، ويكون ذلك بالحجة والنمط  
والرفعة ، وقد يكون بالغلبة فى الحرب بالوجوه التى تقتضى ذلك من إلقاء  
الرعب فى نفس العدو ، ومن تثبيت قدم المؤمنين ، إما لأمر يرجع إلى ربط  
قلبه وإلى تقويته بالخواطر وغيرها ، أو لأمر يرجع إلى صلابة المستقر ، وقد  
يكون بالإمداد بالملائكة ، وقد يكون بعوارض تقتضى اعتقاد العدو كثرة  
المؤمنين ، واعتقاد المؤمن قلة عدد العدو ، وكل ذلك منه تعالى لا ينفى أن يكون  
العبد فاعلا متصرفا فى الحرب .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلاَ يَرْبِطَنَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾<sup>(٣)</sup> يشهد  
لما ذكرناه بالصحة ، لأنه تعالى إنما ينصر بهذه الوجوه التى منها ربط القلب  
وشده ، إما بما يحدثه من الخواطر والتنبيه على ما أعد للصابر ، أو بذكر وعده  
بالظفر . وتثبيت القدم قد تكون على الوجهين الذين ذكرناهما .

وقد قيل : إنه تعالى أمطر لهم السماء يوم بدر فصابت لهم الأرض الرخوة  
الرملة ، فافتضى ذلك فيهم تثبيت القدم ، وكثرة المطر للعدو وكثرة الوحل ،  
فأوجب ذلك ضررا فيهم .

٢٧٦ — مسأله : وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ

(١) فى د : أن وجوه .

(٣) من آية : ١١ .

(٢) انظر الفقرتين : ٩٨ ، ١٧١ .

الَّذِينَ كَفَرُوا زَخَفًا فَلَا تُؤْلَوُكُمْ الْأَذْبَارَ ، وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرُهُ -  
إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ  
جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿ ١٥ - ١٦ ﴾ يدل على ثبوت الوعيد في فساد أهل  
الصلاة ، لأن المعلوم أن الذي يلقي الكفار بالحاربة لا يكون إلا من المصدقين  
بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أزال الله تعالى الشبهة في ذلك بقوله :  
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وبين أن من يؤلهم دبره بالهزيمة فقد استحق النار  
والغضب ، وبين أن من ولاهم دبره متحرفاً لقتال عادلاً من جهة إلى جهة ، لظنه  
بأنه أقرب إلى الظفر فذلك مباح ، وكذلك من ولاهم دبره متحيزاً إلى فئة  
مقويّاً لها ومتقويّاً بها ، ليسكون إلى الظفر أقرب ، لا يكون منهزماً .

وبين تعالى أنه إذا ولى القوم الدبر - لا على هذا الوجه - أن الوعيد

لاحق بهم .

وقوله : ﴿ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ﴾ دلالة على أن كونه في النار مؤبد ؛ لأنه لو كان  
فيها أوقاناً ثم يكون في الجنة لم يحز أن يطلق القول بأن مأواه جهنم ، فيجعل مأواه  
ما ينقطع ولا يجعل مأواه ما يدوم كونه فيها .

وقوله : ﴿ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ يدل على أن مصير أمره لا يكون إلى دخول الجنة ؛  
لأنه لو كان كذلك لم يصح هذا الإطلاق .

٢٧٧ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بمده ما يدل على أنه الفاعل لتصرف

العبد وكسبه ، فقال : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ  
رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ... [ ١٧ ] فأضاف قتالهم ورميهم إلى نفسه .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أنه تعالى هو الذي قتل

الكفار دون المؤمنين ، وذلك يوجب في كل قتل أن يكون تعالى فعله ، وأن يوصف بأنه قتل الأنبياء والصالحين !

ويلزمهم أن تكون الأسماء المشتقة من هذه الأفعال لله تعالى دون العبد ، وهذا مما لا يبلغه مسلم ؛ لأن القوم إن أضافوا الفعل إلى الله ، فن قولهم إن الظالم القاتل المحبر هو العبد ، دونه ، لعل باطلة يذكرونها في ذلك ! والآية تنقض هذا القول منهم ، فتعلقهم بظاهرها لا يمكن .

ويجب بالآية أن لا يجوز وصف العبد بأنه قتل وهو قاتل ، وهذا مما لا يقول به أحد ، ويوجب أن يكون تعالى هو الموصوف بأنه رمى ؛ من الرمي الواقع من العبد .

وفي ذلك ما قدمناه من وجوب وصفه تعالى بكل اسم مشتق من فعل العبد ! وبعد ، فإن جملة على ظاهره يوجب التناقض ؛ لأنه تعالى أثبت الرمي له بقوله : ﴿إذ رميت﴾ ثم نفاه عنه بقوله : ﴿وما رميت﴾ ، ﴿والكن الله رمي﴾ ، فلا بد من تأويله على خلاف الظاهر ، ومتى وجب الدخول في التأويل بطل التعاقب لهم بالظاهر !

والمراد بالآية : أنه تعالى بين للمؤمنين أن ما فعلوه من قتل الكفار ، لم يكن على جهة الاستبداد منهم وبحولهم وقوتهم ، وأنهم وصلوا إليه بمعونته تعالى وألطفه ؛ لأنهم لو لم ينصرهم بالإمداد بالملائكة ، والربط على القلب وتثبيت القدم ، وإلقاء الرعب في قلوب الكفار ؛ لم يتم لهم من قتلهم ما تم ، وقد بينا جواز إضافة الطاعة إليه تعالى إذا وقعت بتيسيره وألطفه ومعونته ، فلا وجه لإعادة ذكره (١) .

فأما قولى تعالى : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ فقد يصح حمله على ما قلناه ، لأنه بالطائفة وتأيدته ثم له فى الرمي ماتم .

وبجوز أن يريد به <sup>(١)</sup> : وما بلغت الرمي حيث بلغ إذ رميت ، ولكن الله بلغه ؛ لأنه على ما روى تناول التراب والحصى فرمى به وجوه الكفار فقال : ( شأهت الوجوه ) <sup>(٢)</sup> ، فوصل ذلك إلى عيونهم وأوهى قلوبهم ، وذلك منه تعالى

(١) قد . يريد .

(٢) روى الطبراني بإسناد حسن عن حكيم بن حزام قال . ( لما كان يوم بدر آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ كفاً من الحصى ، فاستقبلنا به فرمى بها ، وقال . شأهت الوجوه ، فأنهزنا ، فنزل الله عز وجل . ( وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ) . وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى : تناولنى كفاً من حصى ، فناوله فرمى به وجوه القوم ، فما بقى أحد من القوم إلا امتلات عينه من الحصى ، ففترأت . ( وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ) الآية . رواه طبراني ورجله رجل صحيح . انظر مجمع الزوائد . ٨٤/٦ . وروى الطبراني كذلك — بإسناد حسن — من حديث طويل لأبي أيوب الأنصارى ، فى غزوة بدر قال . ( . . . فأخذ رسول الله — قبضة من التراب . فرمى بها فى وجوه القوم فأنهزوا ) المصدر السابق ٦/٧٠ . وقد ذكر الطبري فى تفسير قوله تعالى ( وما رميت إذ رميت . . . ) عدة روايات فى هذا المعنى . انظر المجمع ٩/٢٠٥ . وفى تصحيح أن هذه القصة وقعت فى غزوة حنين ، فقد أخرج مسلم من حديث سلمة بن الأكوع ، فى انكشاف المسلمين أول غزوة حنين — من حديث طويل — قال . ( فلما غشوا رسول الله عليه وسلم نزل عن الغلة ، ثم قبض قبضة من تراب من الأرض . ثم استقبل به وجوههم فقال شأهت الوجوه ، فما خلق الله منهم إنساناً إلا أفلا عينيه تراباً تلك القبضة ، فولوا مدبرين ) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٠/١٢٢ . ولأحمد وأبو داود والترمذى . من حديث ابن عبد الرحمن الفهرى فى قصة حنين ، قال . فوفى المسلمون مدبرين — كما قال تعالى — فقال رسول الله . أيا عباد الله أنا عبد الله ورسوله ثم اتجه عن فرسه فأخذ كفاً من تراب قال . فأخبرنى الذى كان أدنى إليه منى ، أنه ضرب وجوههم وقال . شأهت الوجوه ، فأنهزم . فتح البارى ٨/٢٥٠-٢٦٠ . وعلى هذا تكون هذه الواقعة قد حدثت مرتين ، وقد قال ابن كثير بعد أن ذكر طرفاً من روايات الطبري . ( وقد روى فى هذه القصة عن عروة وشاهد وعكرمة وقتادة وغير واحد من الأئمة ، أنها — أى . ( وما رميت إذ رميت ) — نزلت فى رمية النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر ، وإن كان قد فعل ذلك يوم حنين أيضاً ) ابن كثير وجهامشه البغوى . ٤/٣٢٠/٣٢٠ .

وإن كان صلى الله عليه وسلم ابتداء الرمي .

ثم يقال للقوم : إن كان تعالى قتل ورعى فيجب أن لا يكون للمؤمنين فيه صنع ولا يستحقون المدح ، وكان لا يصح التمدح بقوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾ <sup>(١)</sup> لأن ذلك القتل والقتال من الله تعالى لامهم . وهذا ظاهر الفساد .

وقوله تعالى : ﴿وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾ يدل على أن القتل والرمي فعلهم ؛ وأنه تعالى أضافهما إلى نفسه من الوجوه التي بينهاها ، فكأنه بين أنه لفصل ألطافه يبتلى المؤمنين وينعم عليهم ويحسن ؛ لأن كل ذلك من نعمه وأفضاله ، ولو كان الأمر كما قالوا لم يصح أن يوصفوا بأن ما فعلوه من البلاء الحسن ، وكل ذلك بين .

٢٧٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد منع الكفار من الإيمان فقال : ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضُّمُّ الَّذِينَ لَا يَعْتُقُونَ ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [٢٣ - ٢٤] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن الكلام لو كان على ظاهره لوجب أن يكون شر الدواب الجانين والبهائم ؛ لأنهم يختصون بهذه الصفة ، خصوصاً إذا كانوا صمماً بكماً ، وهذا مما لا يقول به أحد !

وبينا من قبل أنه تعالى يصف الكفار بذلك تشبيهاً بمن هذا حاله ، من

حيث حل محله في أنه لا ينتفع بما يسمع ويبصر فيتفكر فيه ، ويعقل <sup>(١)</sup> ، وإن كان أهل اللغة إذا ذكروا البيان وأوضحوا الحجة فعدل المخاطب عن معرفته قالوا فيه : إنه بهيمة وهو حمار مطبوع على قلبه لا يعقل ولا يبصر رشده <sup>(٢)</sup> ، حتى إنهم يقولون فيه إذا تجاوز هذا الوصف هو ميت جاد ، وقد قال أبو الهذيل <sup>(٣)</sup> رحمه الله : إنهم لشدة تمسكهم بالكفر صاروا كأنهم منعوا أنفسهم من الانتفاع بما يسمعون ويبصرون ويعقلون ، فقليل فيهم ذلك ، كما قيل في المثل : حبك الشيء يعمي ويصم ، من حيث يصرف عن طريقة الرشاد .

٢٧٩ - وقوله : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ من أقوى ما يدل على مذهبننا في اللطف ، لأنه بين تعالى أنه لو علم فيهم قبولاً لأسمعهم ما اقترحوا من الآيات ؛ لأنهم اقترحوا ذلك ، وقد أظهر الله المعجز فقال مبيناً بأنه لو كان في المعلوم أنهم يؤمنون عنده لأسمعهم ، لكنه قد علم أنهم وإن سمعوه يتوّنون ويعرضون فلا يقبلون .

٢٨٠ - وأما قوله تعالى من بعد : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فلا يصح أن يتعلق به المجبرة في أنه تعالى يمنع من الإيمان ؛ لأن ظاهره يقتضى أنه يحول بين المرء وقلبه لا بينه وبين أفعال قلبه ، ولأنه لو أراد الحيلولة في الحقيقة لم يكن فيه فائدة ؛ لأن بيننا وبين القلب حائلاً ، ولذلك لا نراه كما لا نرى المستور المحجوب ، فلا ظاهر للقوم !

(٢) ف : في شدة .

(١) انظر الفقرتين : ١٨ ، ٢٥٩ .

(٣) هو أبو الهذيل العلاف : محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول الجعدي ، من شيوخ المعتزلة . أخذ الكلام عن عثمان الصوفي صاحب واصل بن عطاء ، وبرغ في الجدل وقطع الخصوم . وقيل لأنه توفي في أول أيام المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين ، عن مائة سنة . انظر طبقات المعتزلة ، ص ٤٤ أمالي المرتضى ١/١٧٨ .

(٤) من الآية ٢٤ ، والآية بتمامها : [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُ تَحْشَرُونَ ] . (م - ٢١ متشابه القرآن)

والمراد بذلك : أن يحول بين المرء وقلبه بالإماتة فيخرج من أن يتمكن التلافي بالتوبة والندم ، ويرغب تعالى بذلك في المبادرة إلى التوبة وتلافي للعصية ، ويؤكد ذلك ما نقله من قوله : ﴿ لِمَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ « فأمر بالمبادرة إلى طاعة الله ورسوله قبل حلول الموت الذي يفوت ذلك . وقوله ﴿ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> قد حمله أبو على رضى الله عنه على وجهين : أحدهما : أن المراد به حال الثوب ، لأنه يقتضى الإحياء الدائم .

والثاني : أنه أراد به اللبالة في الجهاد لكيلا يقوى العدو فيقدم عليهم بالقتل ، فيكون ذلك إحياء في المعنى ويقارب قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

٢٨١ - مسائل : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن ما يقع من العبد يقع بقضائه ، فقال : ﴿ وَاسْكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا <sup>(٣)</sup> ﴾ .  
والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن الله يقضى <sup>(٤)</sup> أمراً ، وذلك الأمر كان مفعولاً ولا ننكر أن يكون <sup>(٥)</sup> كثير من الأمور هذا حاله ، لأنه تعالى ذكر الأمر ولم يعرف ، فلا يمكن التعلق بعمومه .

وظاهر الكلام أيضاً يقتضى أنه بعد وقوع الأمر المفعول يقضيه ، وهذا لا يصح على قولهم إذا قالوا إن القضاء بمعنى الخلق ؛ لأنه لا يجوز أن يخلق ما قد تقدم كونه ، فانظروا بمنع مما قالوه .

وإذا حمل على معنى الاختيار والحكم والدلالة صح ؛ « لأن كل <sup>(٦)</sup> ذلك

(١) ساقط من د .

(٢) من الآية : ١٧٩ في سورة البقرة .

(٣) من الآية : ٤٣ .

(٤) ساقطة من د . (٥) ساقطة من د .

(٦) د : لأنه .

لا يمتنع فيما<sup>(١)</sup> قد وقع ، كما لا يمتنع في الأمر والمستقبل .  
ولما أراد تعالى أن يبين للمؤمنين في القتالة أن الأمر لا يتعلق بهم وبذاتهم ،  
وأنه إنما قد يحصل ما قد علمه وقدره من الأمور .

٢٨٢ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَمَقْتُمْ فِي  
أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ [٤٤]  
يبين ما قلناه ، لأنه دل بذلك على أن الغرض بما يفعله إنما هو لكي يتم ما علم من  
المصالح في الظفر بهم .

فإن قال من خالف في الرؤية : إذا جاز أن يقلل الكثير في العين الصحيحة  
فهل جاز مع صحتها وارتفاع الموانع ، أن نراه<sup>(٢)</sup> جل وعز .  
قيل له : إن الظاهر يقتضي أنه قلل<sup>(٣)</sup> العدد في أعين المؤمنين ، وليس فيه  
أنه فعل ذلك من غير مانع ، ومن قولنا إن ذلك يجوز للموانع ، وإنما أنكرنا  
القول بأن المرئي لا نراه بالعين الصحيحة مع ارتفاع جميع الموانع .

فإن قال : وما تلك الموانع التي هي تمنع رؤية بعضهم دون بعض ؟  
قيل له : إن العبرة قد تقع<sup>(٤)</sup> على وجه لا يشاهده الرجل من بعد ، إلا بعض  
الناس دون بعض ، فلا يمتنع أن يكون تعالى فعل ذلك أو غيره فقلوا في أعينهم ،  
وقل المؤمنون في أعين القوم ، ليسكونوا أجراً على الإقدام ، فيتم قضاؤه تعالى  
فيهم ، وهذا ظاهر بحمد الله .

٢٨٣ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ

(٢) ف : أن لا يراه .

(٤) في ف النسختين : ترتفع .

(١) في ف : بما

(٣) في د : فعل .

لَيْسَ بِظَالَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٥١﴾ [ ٥١ ] من أقوى ما يدل على أن المرء يؤخذ بذنبه ، وأنه تعالى لا يخلق فيه المعصية ، فنزه نفسه عن أن يكون ظالماً ، ولو كان هو الذي أدخله في الذنب لوجب أن لا يكون ما فعل بهم بما قدمت أيديهم ، وأن يكون <sup>(١)</sup> ظالماً حتى لا يستحق هذه المبالغة إلا هو ، من حيث لا يقع الظلم إلا منه . وقد بينا من قبل ذلك مشروحاً .

٢٨٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المؤلف للقلوب والموفق بينها ، بأن جعل فيها الأمور التي تشترك فيه من الإيمان والولاية ، فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنُصْرِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْفَافَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والجواب عن ذلك : أننا قد بينا أنه تعالى هو الفاعل للنصر ، والمؤيد له صلى الله عليه وسلم بالملائكة وغيرها <sup>(٣)</sup> . فأما ظاهر قوله : ﴿ وألف بين قلوبهم ﴾ فلا <sup>(٤)</sup> يقتضى أنه فعل الإيمان وسائر ما يشتركون فيه ؛ لأنه لا شيء من ذلك إلا وقد يكون معه الألفة ونثبت عنده العداوة .

وبعد ، فإن التأليف بين القلوب حقيقة أن ينضم بعضها إلى بعض . وذلك مما لا يصح أن يكون مراداً .

وبعد ، فإن الظاهر يقتضى أنه ألف بين قلوبهم ، والتأليف إنما يكون فيما يرجع إلى النافعين بينهم لا بين قلوبهم ، ومتى ذكر القلب في ذلك فهو مجاز ! والمراد بذلك : أنه تعالى أزال ما كان من العداوة بين الكفار <sup>(٥)</sup> أو يقال

(١) د : يكونوا .

(٢) من الآيتين : ٦٣-٦٢ .

(٣) انظر الفقرتين ٩٨ ، ١٢٢ .

(٤) ساقطة من ف .

(٥) أى : بعد أن اختاروا الإسلام .

إن المراد بذلك ما كان بين الأوس والخزرج لجمعهم الله على نصرته صلى الله عليه وسلم ، بأن قوى دراعهم فيه .

٢٨٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى يجوز أن يخونه الإنسان ، وذلك من صفات الأجسام ، فكيف يصح القول بأنه لا يشبهها ؟ فقال : ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [٧١] ،

والجواب عن ذلك : أن الظاهر يقتضى أنه تعالى يجوز عليه المضار ، لأن الخيانة لا تصح إلا على من ينال تمكروه ويتوصل إلى ذات من حاله على جهة الاستدراج من حيث لا يشعر<sup>(١)</sup> ، وليس ذلك بقول لأحيد ، فالتملق بظاهرة لا يصح .

ويجب أن يحمل على أن المراد به أنهم خانوا الرسل من قبل ، فجعل خيانتهم للرسل خيانة له ، كما قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى ما شاكلة . ولذلك صح في هذا الكلام أن يكون تسلية للرسل صلى الله عليه وسلم فكانه ، قال تعالى : تصبر عليهم ، فإنهم وإن كانوا يريدون خيانتك فقد سبق من أمم الأنبياء والرسل<sup>(٣)</sup> مثل ذلك ، فأمكن منهم بالعقوبة العاجلة والآجلة .

(١) في د : يشعرون .

(٢) قال تعالى في سورة الأحزاب : [ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً ] ٥٧ .

(٣) في د : بالرسل .

من سورة براءة

٢٨٦—سورة: وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَقْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يَمِيزَ نُورَهُ﴾ ... [٣٢] يدل على أنه لا يجب أن يريد ما أراداه العاصي من جهات:

منها: أنه تعالى بين أنه تعالى يأبى ذلك، والإباء هو الامتناع إذا كان متعلقاً بفعله، والمنع إذا كان في فعل غيره، ولا يجوز أن يكون مريداً للشيء ومعتصماً منه أو مانعاً؛ لأن الإرادة قد تلحق إلى الفعل، فلا يجوز معها أن يمتنع منه، أو يقتضى في الغير الترغيب في الفعل، فلا يجوز معها أن يمنعه، فإذا خبر تعالى بأنه أبى ذلك فقد دل على أنه لم يردده<sup>(١)</sup>.

فإن قال: إنما قال تعالى: إنه يأبى إلا أن يتم نوره، ولم يذكر أنه يأبى ما أرادوه من إطفاء النور، فلا يصح ما ذكرتم.

قيل له: إن الكلام لابد من أن يحمل على ما قلناه، لكي يفيد، وذلك أنه لو لم يرد بقوله ﴿وَيَأْبَى﴾ ما تقدم ذكره من إطفاء النور لم يكن لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَمِيزَ نُورَهُ﴾ معنى، فكأنه ذكر أنه يأبى في النور لإتمامه، والإطفاء<sup>(٢)</sup> فيه غير الإتمام، فيجب دخوله تحت الإباء للاحالة!

ومنها: أنه لو كان يريد ما أرادوه لنفذت إرادته تعالى على قولهم للاحالة؛ لأنه لا يجوز أن يريد أمراً من غيره فلا يكون عند القوم، ولو كان كذلك لم

(١) في النسخين: لم يرد ما أراداه، وأمل الصواب كذلك: لم يرد ما أرادوه.

وانظر فيما مضى النقرة: ٢٨ مع التعليق.

(٢) ف: والإطفاء.

يصح وصفه بأنه يتم النور مع ذلك ؛ لأنه من حيث أراد (١) ما أرادوه يجب أن يقع منه إطفاء النور و (٢) من حيث أتمه يجب وقوع الإتمام ، وفي ذلك حدوث الضدين ووجودهما ، وهذا محال !

ومنها : أنه تعالى قال عقيبہ : ﴿ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ (٣) فدل بذلك على أن ما أرادته تعالى من إتمام النور كرهوه ، ولو كان هو تعالى كارهاً من حيث كان المعلوم أنه يقع منهم خلافه ، لم يكن « لقوله تعالى ذلك حاكياً عنهم معنى إذا كان حاله كحالهم في كراهته !

فإن قال : إن الغرض بالكلام أنهم أرادوا (٤) التوصل إلى إبطال دينه وشرعية رسوله وظهور كلمة الحق ، فأبى الله تعالى ذلك ، وهذا مما لا يقع ، فلا نقول إنه تعالى أراد ذلك .

قيل له : إن إقدامهم على ما أقدموا عليه ضناً منهم بأنه يؤدي إلى إطفاء النور ، لا بد (٥) من وقوعه ، وقد ثبت بما ذكرناه أنه تعالى لا يجوز أن يكون مريداً له ، فأما أن غرضهم يصاح أولاً ؟ فذلك لا يتعلق بإرادتهم فقط ، فلا مدخل له في هذا الكلام .

٢٨٧ — مسألة : قالوا : نعم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يضل الكفار بأمور من قبله ، فقال : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُخَلِّتُونَ عَمَّا وَبَعَّاهُ عَمَّا وَبَعَّاهُ عَمَّا ... ﴾ [٣٧] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضي أن النسء زيادة في الكفر ، وأن

(١) ساقطة من ف .

(٢) ساقطة من د .

(٣) تنص الآية السابقة : ٣٢ .

(٤) في د : تعالى حاكياً ذلك عنهم معنى .

(٥) في د : إن أرادوا .

(٦) في د . لأنه .

الذين كفروا يضلون به ، وهذا مما لا نأباه ، لأن الكفار قد يضلون غيرهم بكفرهم وبالزيادة في كفرهم .

فإذا قرئ : ﴿ يَضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فالسلام أبين ، لأنه إنما يدل على أن الكفار يضلون به ، من غير بيان إضافة الإضلال إلى غيرهم ، فلا ظاهر للسلام يقتضى ما قالوه .

« والمراد بذلك ما كانوا يشتغلون به <sup>(١)</sup> في باب الحج من تأخير شهر لشهر في توالى السنين ، وهو النسيء الذى جعله تعالى زيادة في الكفر ، وبين أن ذلك مما يضل به الكفار ويضلون به غيرهم ، من حيث يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ؛ لأن إقدامهم على ذلك مع الرد على الرسول عليه السلام ، من حيث كان يدعوهم إلى خلافه ، كفر لا محالة ؛ لأنه لا يجوز أن يعصفه تعالى بأنه زيادة في الكفر ، وليس بكفر ، لأن الزيادة في الشيء يجب أن تشاركه في اسمه ومعناه ، حتى تكون زيادة فيه ، ولذلك لا يقال في المباح والطاعة إنها زيادة في الكفر ، ولا يقال في المعصية التي ليست بكفر : « إنها زيادة في الكفر » <sup>(٢)</sup> وإنما يقال فيها : إنها زيادة في معاصيه .

وهذه الآية تدل على أن في أفعال الجوارح ما يكون كفراً ، لأن النسيء - على ما ذكرناه - من أفعال الجوارح ، وقد جعله تعالى كفراً ، فإذا صح ذلك لم يمتنع في تركه الواقع بالجوارح أن يكون إيماناً .

وقوله من بعد : ﴿ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> فقد بينا القول في مثله ، وأنه لا ظاهر له <sup>(٤)</sup> .

(١) في د . « فالمراد بذلك أن ما كانوا يشتغلون به » . (٢) ساقط من ف .

(٣) من تنية الآية السابقة . (٤) انظر الفقرة ٧١ ، ٤٥ .

والمراد بذلك : أن الكفار المضلين لهم ، أو الشياطين ، زينوا لهم سوء أعمالهم .

فإن قال : إن في الكلام ما يدل على أنه إنما صار كفرا ، من حيث أحلوا به ما حرم الله وحرموا ما أحل الله .

قيل له : إنه تعالى حكى أن ذلك صنعهم ، ، لم يذكر أن النسيء إنما صار كفراً لأجله ، فلا يجب من ذلك أن كل من حرم ما أحله الله أو أحل ما حرمه الله فهو كافر .

٢٨٨ - وقوله تعالى في آخر الآية: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ وقبل هذه الآية: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> بعدها أيضا في السورة <sup>(٣)</sup> « لأنه تعالى كرر <sup>(٤)</sup> في مواضع لا يمكن أن يتعلق به المخالف ، لأن المراد بذلك : « أنه لا يهديهم <sup>(٥)</sup> طريق الجنة ولا يثيبهم ، ولذلك ذكره في [غير] موضع في هذه السورة عقيب كفرهم وظلمهم ، مبينا بذلك أن الفوز والظفر والثواب لا يناله إلا المؤمن فقط .

وقد بينا أنه لا يجوز أن يريد به الدلالة والبيان وسائر ما يجب أن يعم به المكلف ، فلا وجه لإعادته .

وبعد ، فإنه ذكر <sup>(٦)</sup> تعالى ذلك في هذه الآيات عقيب وصف كفرهم

(١) من الآية . ١٩ . (٢) من الآية . ٢٤ .

(٣) في السورة بعد ذلك قوله تعالى . [ والله لا يهدي القوم الظالمين ] من الآية ١٠٩ .

(٤) في د . الآية ، فكرر . (٥) في د . لأنه لا يهدي .

(٦) في د : فإن ذكره .

وسوء اختيارهم ، فلا يجوز أن يراد به نفس الكفر والصراف عن الإيمان ،  
على ما يذهبون إليه !

٢٨٩ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جعل كلمة الذين  
كفروا السفلى ، كما جعل كلمته العليا و « الجعل » يقتضى بظاهره (١) الإحداث ،  
فيجب أن يدل ذلك (٢) على خلقه أفعالهم ، فقال تعالى :  
﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى ، وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ (٣)

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى أنه جعل نفس كلمتهم ، وإنما  
يقتضى أنه جعلها سفلى ، فهو كقول القائل : جعلت زيدا قائماً ، [ في ] أن ذلك  
يقتضى إضافة قيامه إليه دون ذاته .

وقد علمنا أن وصف الكلمة بذلك مجاز ، لأن السفلى والعلى إنما يصح  
في الأجسام ، فلا بد من الاعتراف بأن الكلام مجاز ، فالمراد بذلك أنه تعالى  
حكم في كلمتهم أنها بهذه الصفة ، من حيث أبطالها ودم عليها وأزال تأثيرها  
وبين حالها ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا آلَهُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ  
إِنَّا نَأْتِيهِمْ (٤) لِمَا وَصَفَوْهَا بِذَلِكَ ، وإن علم أنه يستحيل منهم خلق الملائكة  
وإنشأؤهم .

٢٩٠ — رواية : وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَسَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا  
نَخْرُجُنَا مَعَكُمْ يَوْمَئِذٍ كُفْرًا أَنْفُسُهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٥) يدل على  
أنهم كذبوا في قولهم : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنَا خَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ ولا يكونون في ذلك كذبة

(١) د : ظاهرأ . (٢) ساقطة من ف . (٣) من الآية . ٤٠ .

(٤) من الآية ١٩ في سورة الزخرف . (٥) من الآية . ٤٢ .

إلا وهم يستطيعون ؛ لأنهم لو لم يستطيعوا ذلك كما ذكروا ـ كانوا صادقين ، وهذا يدل على أن المنافقين المتخلفين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد كانوا يستطيعون الخروج معه وإن لم يخرجوا ، وفي ذلك دلالة على أن العبد ، يستطيع<sup>(١)</sup> ما لا يفعل ، ويقدر على الشيء قبل أن يفعل .

فإن قيل : إنه تعالى لم يقل : وإنيهم لكاذبون في هذا الخبر ، فلا يصح ما اعتمدتموه .

قيل له : إن الكلام على هذا الحد دل على أنهم كذبوا فيما حكى عنهم من الخبر ، وإلا لم يفد ، ولم يكن لآخر الكلام بأوله تعلق ، ولو أن أحدا قال : إن زيدا يقول كيت وكيت والله يعلم إنه كاذب ، لم يجوز أحد ممن<sup>(٢)</sup> يعرف اللغة أنه كذبه في غير الخبر الذي حكاه عنه ، وكذا لو قيل : إن زيدا ضرب عمراً والله يعلم إنه ظالم ، لم يجعل ذلك إلا على ما تقدم ، وهذا أوضح في الكلام من أن يقع فيه شبهة .

ومن وجه آخر تدل الآية على ما نقول ، وذلك لأنه تعالى حكى نفس مقالة المجبرة في أنهم لو قدروا على الشيء لفعلوه ، على طريقتهم : أن القدرة مع الفعل ، ومحال وجودها ولا فعل<sup>(٣)</sup> ، فبين الله تعالى أن القوم استطاعوا ولم يخرجوا ، وذلك يدل على ما قلناه .

فإن قال : إنما استطاعوا أمراً سوى الخروج ، فلا يدل الظاهر على ما قلتم .

(١) في د . لا ما يستطيع . (٢) د . من .

(٣) انظر الفقرة : ١٣ والفقرة ٢٤ مع التعليق .

فيل له : هذا محال ، لأنهم جعلوا ذلك كالعذر في محاسنهم ، فلو أرادوا استطاعة أمر سوى الخروج فيما نفوه لكان وجوده كعده في أن لا تأثير [ له ] في الكلام على وجه من الوجوه ، فيجب أن يكون المراد بذلك ما ذكرناه دون غيره .

ويجب على قول القوم : أن يكون المنافقون فيما ذكره صادقين ، والله تعالى في تكذيبهم غير صادق ، لأنهم قالوا : لا قدرة لنا على ما نفعله ، وكذبهم الله في ذلك ، وكل قول يؤدي إلى مثل هذا فهو باطل !

٢٩١ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه أمر بالشئ وكرهه ، وهذا لا يتم إلا على قولنا إنه تعالى لا يجب أن يريد الطاعات التي يعلم أنه لا يفعلها العبد ، بل يجب أن يكره حدوثها ، فقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَآلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ [٤٦] فبين الله تعالى أنه كره منهم الانبعاث والخروج ، وقد أمرهم مع ذلك به في جملة المجاهدين (١) .

ويدل أيضاً على أنه تعالى قد يمنع « مما يأمر به » (٢) ، لأنه قال ﴿ فَثَبَّطَهُمْ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى إنما ذكر أنه كره انبعاثهم وخروجهم ، ولم

(١) قلت المعتزلة . ( كل أمر بالشئ فهو مرید له ، والرب تعالى أمر عباده بالطاعة فهو مرید لها ، إذ من المستحيل أن يأمر عباده بالطاعة ، ثم لا يريد بها ، والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالأمر بها ، وبين كراهية وقوعها ، جمع بين تقيضين ، وذلك بمثابة الأمر بالشئ ونهي عنه في حالة واحدة )

انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني ص ٢٥٤ .

(٢) د : ما يأمرهم به .

يبين على أى وجه كرهه ، وقد يجوز أن يكرهه على كل وجه ، وأن يكرهه على وجه مخصوص ، نحو أن يكره خروجهم قصداً إلى الإضرار والإفساد ، وإن أراد خروجهم قصداً إلى الجهاد والمعاونة ، وما هذا حاله لا يصح العموم فيه ، لأنه ربما تنافى أن يكره على كلا الوجهين ، وربما صح أن يكره على وجه دون وجه ، وليس في اللفظ إلا أنه كره ، من دون بيان الوجود (١) في العموم والاختصاص .

وبعد ، فلو دل الظاهر على ما فالوه لدل على أنه أمرهم بالقعود دون الخروج ، لأنه قال تعالى : ﴿ وَقِيلَ أَفَعَدُّوْا مَعَ الْفَاعِلِينَ ﴾ (٢) وإذا صح حمل ذلك على خلاف الأمر من حيث صح أنه تعالى أمرهم بالخروج وتوعدهم على خلافه ، فكذلك يجب (٣) أن تحمل الآية على أن المراد بها أنه كره منهم الخروج ، لما علم من قصدهم الفساد وطرح الفتنه والتصرف لنفاقهم ، ولم يكره منهم الخروج على الحد الذى أراده من المؤمنين .

وقد بين تعالى [ ذلك ] فيما بعد بقوله : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ ﴾ . . . [ ٧ : ] ومعنى قوله تعالى : ﴿ فَتَبَطُّهُمْ ﴾ أنه تعالى فعل ما يقتضى تركهم الخروج على هذا الحد ، لما فيه من الفساد ولو أراد بذلك المنع لكان قدمهم من الخروج الى كل وجه ، وهذا يوجب كونه تعالى آمرا بالشئ ومائناً منه ، واخالف لا يرتكب ذلك ، لأنهم لا يقولون إنه تعالى قد منع الكفار من الإيمان وتبطلهم عن الإيمان . وإن قالوا إنه أمره بما لا يقدر عليه لتشاغله بضده ، على ما بهنودون به في هذا الباب (٤)

(١) ف : الوجه . (٢) تنمة الآية السابقة : ٤٦ . (٣) — قسمة من د .

(٤) يريدون قول : إن الكافر قد أتى في فقد الإيمان من جهته ، حتى لا يكون تسكينه بالإيمان — وخاصة هذه — تكليفاً لما لا يطاق على ما يقوله المعتزلة ، وهذا أحد وجوه =

وقد يجوز أن يكون المراد بقوله : ﴿ فنبطهم ﴾ أنه فعل من الألفاظ ما يختارون عنده ترك الخروج على هذا الوجه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وقيل افعدوا مع القاعدین ﴾ .

ويجوز أيضاً أن يكون المراد به أنه تعالى بين للرسول أنهم لو خرجوا على هذا الوجه لمنعوا ، فصار ذلك تثبيطاً منه تعالى ، وبمنزلة أن يأمرهم بالعودة .

٢٩٢ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخلق فيهم الكفر وأنهم قد يرغبون إليه أن لا يضلهم فقال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِرْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي ، أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ . . [ ٤٩ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الفتنة ليس هو الكفر والمعاصي ، وقد بينا أنه ينطاق على الامتحان والتشديد في التكليف <sup>(١)</sup> ، ولذلك أطلقه تعالى على العذاب ، بقوله : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارٍ يُفْتَنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وعلى البلاء النازل من الأمراض وغيرها ، فقال تعالى : ﴿ أَوْ لَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقال ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فلا ظاهر لما تعلقوا به .

ذكرها القاضي عبد الجبار لهم في الدلالة على أن تكليف الكافر بالإيمان لا يقيح ، — بخلاف العاجز عن الإيمان — وقد ذكر القاضي في الرد عليهم جملة جامعة ، بعد أن ناقش أدلتهم بإطناب ، فقال : ( إن الإيمان لا يفعل بالجواز ، ولا بالصحة ، ولا بالتوهم ، ولا بالإطلاق ، ولا بالتخلي ، ولا بالشيقة ، ولا بكونه غير ممنوع ، وإنما يفعل بالقدرة ، والكافر لم يعط القدرة ، فيكون تكليفه والحال هذه تكليفاً لما لا يطاق ، وينزل منزلة العاجز . وقد تقرر في عقل كل عاقل قبح تكليف من هذا حاله ، ففسد ما قالوه ) شرح الأصول الخمسة ٤٠٦ ، فابعدا .

(١) انظر الفقرة ٢١٢ . (٢) سورة الذاريات . الآية : ١٣ .

(٣) من الآية : ١٢٦ في سورة التوبة .

(٤) من الآية : ١٥٥ في سورة الأعراف .

وبعد ، فليس في الكلام إلا أنهم سألوا أن لا يفتنوا ، وقد بينا أن المسألة بأن لا يفعل الشيء لا تدل على أن المسئول يفعل ذلك ، أو يجوز أن يختاره ، وبيننا نظائر ذلك (١) .

وقوله : ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ ليس فيه إضافة ما سقطوا فيه إلى الله تعالى ، فلا ظاهر للكلام يصح تعليقهم به !

والمراد بذلك : أن في المنافقين من كان يقول الرسول عليه السلام : ائذن لي في التخلف عن الجهاد ، ولا نفتنى : بمعنى : لا تشدد التكليف على بالخروج ، فقال الله تعالى : ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾ بمعنى : أنهم طلبوا « التخفيف » (٢) التيسير والتخلص من المشقة بالخروج ، وقد سقطوا في العقاب وما أعد لهم من النيران ولذلك قال تعالى [ بعده ] ﴿ وَلِمَن جَاهَدَ أَمْحَطْهُ أَلَسَ كَافِرِينَ ﴾ (٣) صدينا بذلك أن المراد (٤) تهجين رأيهم في طلبهم التخلص من مشقة يسيرة ، [ وأنهم ] قد أوقعوا أنفسهم في الأمر العظيم من العقاب بنفاقهم وكفرهم .

٢٩٣ — مسألة : قالوا نعم ذكر تعالى بعد ما يدل على أن العبد لا يصيبه إلا ما كتب له أو عليه ، وأن السعي في خلاف ذلك عبث ، وأن الواجب الاتسكال على ما قدر على المرء وكتب عليه ، وأن يعلم أن خلافة لا يجوز ولا يكون ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ لَنَ بَصِيصًا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [ ٥١ ]

والجواب عن ذلك أن ظاهره إنما يقضى أنه لن يصيبهم إلا ما كتب الله

(١) انظر الفقرة : ١٣ والفقرة : ١٤ .

(٢) ساقط من د . (٣) تنمة الآية السابقة : ٩ : . (٤) ساقط من ف .

لهم وخبر عن وقوعه ، وهذا قولنا . وإنما الخلاف في هل يقدر على خلاف ما علمه تعالى وكتبه ، وهل يحسن التعبد به ، وليس في ظاهر الكلام بيان ذلك فلا يصح تعلقيهم به .

وقد بينا أنه لو كان لا يقدر العبد على خلاف ما علمه تعالى وكتبه ، لموجب أن يكون كالحمول على ذلك وكللمنوع من خلافة ، وأن يكون هذا حال القديم تعالى فيما يقدر عليه من للتضادات وتقديم الأمور وتأخيرها ، وبيننا أن ذلك يوجب كونه تعالى في حكم المجبر على الفعل المحمول عليه ، فضلاً عن العبد !

والمراد بالآية ما ينزل بالعبيد من الرخاء والشدّة : لأنه تعالى قال قبله : ﴿ إِنْ تَصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تَصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم بين تعالى أنه لا يصيبهم إلا ما كتبته وقدره ، ما علمه صلاحاً وأنه لا معتبر بقولهم ولا بفرحهم وبجزعهم .

٢٩٤ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُنْتُمْ كَافِرِينَ ﴾ [٥٣] . يدل على أن إنفاقهم لا يتقبل ولا يستحق به الثواب لمكان فسقهم ، لأن قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ كَافِرِينَ ﴾ عقيب ذلك يقتضى أن له به تعلقاً ، ولا يكون كذلك إلا أن نجعله كالعادة في أنه لن يتقبل منهم ، وهذا يقتضى ظاهره أن الفاسق مع فسقه لا يتقبل منه الطاعة . فإن قال : إن الآية واردة في المنافقين والكفار ، فيجب أن يكون التقبل إما لا يقع فيهم <sup>(٢)</sup> !

(١) الآية : ٥٠ ، وتتمتها : [ ويتولوا وهم فرحون ] .

(٢) أظن في سبب نزول الآية ، مع جملة من الآيات ، وأنها كانت في المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك : الطبري : ١٤٣/١٠ فما بعدها ، واظر في الآية موضوع البحث ، ص : ١٥١ - ١٥٢ .

قيل : إنه لم نستدل بحال من وردت فيه ، وإنما تعلقنا بظاهر الكلام من حيث اقتضى أن نفى التقبل هو لأجل الفسق ، من غير تخصيص فسق من فسق ، وفاسق من فاسق .

فإن قال : فقد قال بعده : ﴿ وَمَا مَنَعُهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وهذا يدل على أن المانع من التقبل كفرهم .

قيل له : لا يمتنع أن يكون ذلك مانعاً ، والفسق كمثل ، حتى لو انفرد كل واحد يمنع من التقبل ، قال الكلام سليم .

وبعد ، فقد ضم إلى الكفر ما يجري مجرى الفسق ، فقال : ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ﴾ وذلك يحقق ما قدمناه .

فإن قيل : إنه جعل المانع من التقبل كفرهم وتركهم الصلاة وأنهم لا ينفقون إلا مع الكراهة ، فلا يجوز أن يجعل المانع إلا الكسل معاً .

قيل له : إن الذي تقدم ذكره يقتضى أنه ذكر الجميع من حيث يمنع كل واحد من التقبل ، كما أنه إذا ذكر أنواعاً من المعاصي وعلق الوعيد بها ، فهو يتعلق بكل واحد منها . وكذلك ما قلناه .

فإن قال : فإنه تعالى بين أنهم لا ينفقون إلا وهم كارهون ، فيجب أن يكون هذا هو المانع من التقبل ؛ لأن كل من أنفق على هذا الوجه لا يتقبل منه ذلك على كل حال .

قيل له : فهذا يوجب أن لا يكون للكفر ولا للفسق تأثير في ذلك ، وقد

(١) الآية : ٤٤ ، وتحتها : [ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يَنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَافِرُونَ ] .

نص الكتاب على خلافه ، وحمله على الوجه الصحيح ظاهر ؛ لأنه تعالى بين أن إِنْفاقهم المستقبل لا يتقبل ، لتقدم الكفر والفسق وترك الصلاة والإِنْفاق<sup>(١)</sup> على غير وجهه منهم ، وأحد الإِنْفاقين غير الآخر .

٢٩٥- مَأْت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يريد كفرهم كما يريد تعذيبهم ، فقال : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ [٥٥] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام أنه تعالى يريد تعذيبهم للأحوال التي ذكرها ، وإزهاق أنفسهم كذلك . ولبس فيه أنه يريد كفرهم ، وإنما ذكر أنهم في حال ما أراد منهم كفرون ، ولا يجب إذا أراد منهم الشيء وهم على حال وصفة أن يريد كونهم كذلك ، لأن أخذنا قد يريد من الطبيب معالجة ولده في حال مرضه ولا يريد مرضه وإن كان<sup>(٢)</sup> لو زال لم يرد المعالجة ، فكذلك أراد تعالى ذلك بهم<sup>(٣)</sup> وهم كفار ، ولو زال كفرهم لم يرد ، وكل ما يريد تعالى من العقاب وما شاكلة فإنما يريد بالعبد إذا كان كافراً ، خصوصاً إذا كان الكلام في حال التكليف .

فبين عز وجل أن أموالهم وأولادهم ، وإن كان ظاهره نعمة ويمجب بمثله ، فإنه تعالى يريد أن يعذبهم بها في الدنيا بإحلال الغموم والأحزان بهم<sup>(٤)</sup> وصرفهم لها<sup>(٥)</sup> إلى ما يوجب العقاب ، ولأنها صارت في حكم السبب لكفرهم ، ثم بين أنه يريد إزهاق أنفسهم وإهلاكهم لسوء اختيارهم في ثباتهم على الكفر مع تمكنهم من الإفلاع ، وهذا بين ظاهر .

(١) ف : ولا الإِنْفاق .

(٢) ساقط من د .

(٣) د : منهم

(٤) ساقطة من ف .

(٥) د : بها .

٢٩٦- رَوَى : وقوله تعالى : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ ﴾ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴿ ... [ ٦٣ ] يدل على أنهم لم يفعلوا ما أَرَادَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ ، لأنهم لو فعلوا ذلك لكانوا قد أَرْضَوْهُ تعالى ، لأن الفاعل إنما يكون مرضياً غيره في فعله إذا فعل كمال مراده منه . وعلى قولهم ، قد فعل جميع العبيد كمال مراده تعالى منهم ، فيجب أن يكونوا مرضين لله تعالى ، وهذا يخالف <sup>(١)</sup> ما يقتضيه الظاهر . ويوجب أيضاً أن يكون <sup>(٢)</sup> إرضائهم له بأمر سوى الأمر الذى يكون إرضاء له تعالى ، لأنه لو كان واحداً لم يصح هذا الكلام !

فإن قال : فإنما أراد بذلك أنه تعالى أحق أن يرضى بأن يفعل ما أمره ، وليس للارادة في ذلك مدخل !

قيل له : إنه <sup>(٣)</sup> لا معتبر بالقول <sup>(٤)</sup> في إرضاء . ألا ترى أن السيد قد يتهدد عبده ليأتى الأمر <sup>(٥)</sup> ، ولو فعله العبد لم يكن مرضياً له ، ولو علم من حاله أنه يريد منه أن يسقيه الماء نائماً لكان إذا فعله مرضياً له وإن عدم القول ، فلا معتبر بالإرضاء إلا بما قلناه .

ولهذا قال شيخنا رحمه الله : إن على قولهم يجب أن يكون الكافر فاعلاً لما يرضاه تعالى كالمؤمن ، من حيث فعل ما أَرَادَهُ مِنْهُمَا ، وأن يكونا مرضيين له على حد واحد . وأن لا يجوز والخال هذه أن يعاقب أحدهما ويشب الآخر ، وهذا بين .

٢٩٧- سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخاف في قلب

(٢) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

(١) د : بخلاف

(٣) في النسختين : لأنه

(٥) ف : فيأتى الأمر .

المنافق النفاق حالا بعد حال ، فقال <sup>(١)</sup> : ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ ، وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٧٧]  
وذلك يدل أيضا على أنه يضل من تقدم منه كفر ، على سبيل العقوبة

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أنه تعالى أعقبهم نفاقا في قلوبهم ؛  
لأنه كما تقدم ذكره ، فقد تقدم ذكر بخلهم بما عاهدوا الله عليه وغير ذلك <sup>(٢)</sup>  
فن أين أن ذلك يضاف إليه تعالى والحال هذه ؟

وبعد ، فإنه تعالى لو فعل في قلوبهم النفاق لوجب أن يكون ظاهره يقتضي  
أنه فعله في قلوبهم إلى يوم اللقاء <sup>(٣)</sup> ، وهذا مما لا يصح ظاهره ؛ لأن المراد بيوم  
اللقاء اليوم الذي يلقون فيه ما وعدوا وأعد لهم ، وكان يجب أن يكون يوم اللقاء  
كالعلة في انقطاع ما يستحقون على توليهم وإعراضهم عنه ، وهذا بالضد عما ثبت  
من <sup>(٤)</sup> أن التعذيب إنما يكون في ذلك الوقت ، وإنما يقدم تعالى بعض العذاب  
للمصاحبة ، كالحدود وغيرها في المصيرين ، وهذا يوجب أن يحمل ظاهره - إن  
كان الأمر كما قالوا - على أنه أعقبهم نفاقا في قلوبهم ، ما دام التكليف حاصلا ،  
فعاقبهم بذلك على كفرهم ، ولو كان كذلك لكان النفاق الأول يجب أن يكون  
من فعلهم ، وأن يكون الثاني ، من حيث كان جزاء ، من فعله فيهم ، ومن حيث  
كان الثالث جزاء عليه ، من فعلهم ؛ لأن نفاقهم يتكرر حالا بعد حال ،  
وهذا يتناقض !

(١) ساقطة من د .

(٢) الآيتان المتقدمتان : ٧٥ - ٧٦ : [ ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله  
لنصدقن ولنكونن من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون ] ، .

(٣) د : يلقونه .

(٤) د : هو .

(٥) ساقطة من د .

فيجب أن يحمل الكلام على ما قلناه ، من أن بخلاف بما عاهدوا الله عليه وتوابعهم وإعراضهم اقتضى استمرارهم على النفاق وشدة تمسكهم به ، ولو كان لا يحتمل الكلام إلا إضافته إليه لملأناه على أن المراد « به العقوبة على النفاق » (١) وسماه به ، كقوله : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلاً ﴾ إلى ما شاكلة .

٢٩٨- فأما قوله تعالى : ﴿ إِلَى يَوْمِ يَبْقَوْنَهُ ﴾ فلا يصح للمشبهة التعاق به في أنه جسم ، وفي أنه يرى ؛ لأن القوم لا يقولون بذلك في المنقذين ، وإنما يختص عندهم بالرؤية المؤمنون .

وهذا يوجب أن اللقاء إذا ذكر فيه تعالى فالمراد به لقاء ما وعد وأعد ، أو يراد به عند حدوث الموت ، على ما يقوله الناس : إن فلانا قد لقي الله ، إذا مات ، وقد روى عنه صلى الله عليه أنه قال : « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه » (٢) وقد روى عنه أيضاً ما يدل على الوجه الأول في اللقاء ، لأنه قال : « من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضب » (٣)

(١) ساقط من د .

(٢) أخرجه الترمذى من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ) وقال فيه : حديث حسن صحيح . راجع صحيح الترمذى مع الشرح : ١٨٩/٩ . وأخرجه البخارى من حديث عبادة ، وحديث أبى موسى الأشعرى ، ومسلم من حديث أبى هريرة ، وحديث عائشة ، ونسائى من حديث عائشة رضى الله عنها .

فتح البارى : ٣٠٠/١١ - ٣٠٣ .

(٣) أخرجه البخارى ومسلم وترمذى والنسائى وأبو داود ، من عدة طرق ، وفي البخارى من حديث الأعشى عن أبى وايل (شقيق بن سلامة) عن عبد الله بن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من حلف على يمين صر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان) فأنزله الله تصديق ذلك : [ إن الذين يشتركون بهيد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ... إلى آخر الآية . وفي الترمذى من نفس الطريق :

( من حلف على يمين وهو فيها دجر يقطع بها ... ) اخذت . قال أبو عيسى :

وحديث ابن مسعود حديث حسن صحيح . قال ابن حجر : وبين خبر — بفتح الصاد وسكون الباء — هى التى تلزم ، ويجبر عليها حالها .

انظر فتح البارى : ٤٧٣/١١ ، صحيح الترمذى بشرح ابن العربى ٢٧١/٥ .

وإن كان لا يمتنع أن يريد به الموت أيضا .

وظاهر « اللقاء » في اللغة يقتضى مالا يقوله القوم ، لأنه يقتضى المماسه ، ولذلك يستعمل في الأجسام إذا تضامت <sup>(١)</sup> ، ويستعمل فيما تقيضه المفارقة <sup>(٢)</sup> ، وإنما استعمل ذلك في الإنسان مع غيره ، لأنه يدنو منه عند اللقاء ، فيصير في حكم المضام له ، وهذا مما لا يجوز فيه تعالى ، فكيف يستدل بذلك على الرؤية ؟ !

٢٩٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه منع من تخلف عن الجهاد وطبع على قلبه ، فقال : ﴿ رَضُّوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [ ٨٧ ] .

والجواب عن ذلك قد تقدم من قبل ، من حيث بينا أن الطبع سمة وعلامة يعرف بها حال المطبوع عليه ، لما فيه من الصلاح واللفظ ، وبيننا أن ذلك لا يمنع في الحقيقة ، ودلنا عليه بوجوه <sup>(٣)</sup> .

والنعلق به في هذا الموضع أبعد ؛ لأنه تعالى لم يصف طبع قلوبهم إلى نفسه ، وبيننا فيما هذا حاله أنه لا ظاهر له في أن الفاعل من هو <sup>(٤)</sup> ؟

وقد يجوز أن يراد بذلك : أنهم لشدة تمسكهم بالنفاق صار ذلك بمنزلة أن يفعل في قلوبهم الطبع ، وهذا كقوله : ﴿ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . « رينا » لأنه يصير كالصدأ الذي ياجق القلب ويتركب

(١) قال الرازي : اللقاء وصول أحد الأسمين إلى الآخر بحيث يحاسه شخصه ، ونال الراغب . هو مقابلة الشيء ومصادفته معاً ، ويعبر به عن كل منهما ، ويقال ذلك في الإدراك بالحس والبصر . راجع تاج العروس للزبيدي . ٣٣٠/١٠٠٠ .

(٢) د : المارقة . (٣) انظر الفقرة : ١١٠

(٤) انظر الفقرة : ٤٥ والفقرة ٦٦ .

(٥) سورة المطففين : الآية ١٤ : [ كلا بل ران ... ] .

فيصير في حكم المانع ، ولذلك نرى المستمر على المعاصي الجتريء على الله في ارتكابها يصعب عليه العدول عن هذه الطريقة ، بخلاف صموبته على المقدم عليها خاها وجلا ، ولو أضيف إليهم طبع قلوبهم على هذا الحد لصلح ، وبطل تعلقتهم به لو<sup>(١)</sup> كان الطبع متما في الحقيقة ، فكيف وقد بينا الحال فيه ؟

٣٠٠ — وقوله تعالى بعد ذلك بآيات (٢) : ﴿ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) يجب أن يحمل على ماثلناه .

فإن قال : لا يصح ذلك ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ « فبين أن الذي أزال علمهم أنه طبع على قلوبهم .

قيل له : إن أكثر ما يجب في ذلك أن يكون لقوله : ﴿ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) تعاق بالطبع ، « وأولى التعلق به أن يحمل على أنهم لا يعلمون<sup>(٥)</sup> هذا الطبع المذكور ؛ لأنهم لم يجر لماعده ذكره ، وهذا مما لا نأباه . أو يحمل على كلام<sup>(٦)</sup> كما مبتدأ ، فكأنه تعالى أعظم فعلهم ووكد توبيخهم ؛ من حيث بين أنهم<sup>(٧)</sup> لا يعلمون ماظم وعلمهم ، لإعراضهم وسوء اختيارهم ، وإن كان قد فعل بهم من الطبع وسائر الألفاظ ما يوجب الردع والإقلاع .

(١) د : بل لو . (٢) في د : آيات الله .

(٣) من الآية ٩٣ ، والآية السابقة : ٨٧ : [ وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ] . وقوله في ضبع الوارد في هذه الآية « يجب أن يحمل على ما قناه » ، يرجح أن مراده شرح الآية الثانية ، وليس ذكر تنمة الأولى . فلا يكون السهو في ذكر كلمة [ لا يعلمون ] بدل [ لا يفقهون ] بل في حذف لنظة الجلالة ، وقد وثق في الأولى عند قوله [ على قلوبهم ] فلا داعي للاعادة ، أما الآية ٩٣ بتمامها ، فهي : [ إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء ، رضوا بأن يكونوا مع الخولاف . وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون ] .

(٤) ساقط من د . (٥) د : أول التعلق به على أنه لا يعلم

(٦) د : ذلك كلام . (٧) د : وصفهم بأنهم .

٣٠١- رواية : وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [٩١] .

يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكلف العبد ما لا يقدر عليه ؛ لأنه تعالى قد عذر هؤلاء ، من حيث ضعفوا عن الخروج ، ومَرَضُوا ولم يجدوا النفقة ، ولو كان تعالى يجوز أن يكلف العبد الإيمان ولا يقدر عليه ولا يعذر إذا لم يفعل ذلك ، لكان هؤلاء بأن لا يعذروا أولى !

وبعد ، فإن على قوله لافائدة في هذا الباب ؛ لأنه إن خلق فيهم قدرة الخروج خرجوا لا محالة ، ولم يؤثر في ذلك مرض ولا ضعف ولا فقد نفقة ، وإن لم يخلق القدرة فيهم لم يصح وقوع الخروج وإن لم يكونوا مرضى أو فقراء ، بل كانوا أحماء أغنياء ، وكل قول يؤدي فيمن عذره الله تعالى بأمر أنه لا يعذر بمثله ، وأن حاله كحال من لا عذر له ، قول فاسد !

٣٠٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن من خاطأ عملاً صالحاً بعمل سيئ أن الله يغفر له ، وإن كان من أهل الكبائر ، بخلاف قولكم في الوعيد ، فقال تعالى : ﴿ وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ .. [١٠٢] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام إنما يقتضى أنه تعالى يتوب عليهم ؛ لأن « عسى » من الله واجبة ، وليس فيه أنه تعالى يغفر لهم !  
فإن قال : لا يجوز أن يتوب عليهم إلا ويغفر لهم !

قيل له : وكذلك لا يجوز أن يتوب عليهم إلا وقد تابوا ؛ لأن كلا الأمرين «في ضمن الكلام»<sup>(١)</sup> ، بل الذي قلناه أولى ؛ لأنه لا يقال فيه : إنه تعالى يتوب عليهم ولما<sup>(٢)</sup> تقدمت التوبة منهم ، لأن معنى ذلك أن تقبل توبتهم ، والتقبل في<sup>(٣)</sup> الفعل يقتضى تقدم وقوعه ، فكان تقدير الكلام أنهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا وتابوا منها وأنابوا ، فتاب الله عليهم ، ولا يدل ذلك على أنه يغفر لأصحاب الكبائر من غير توبة .

وبعد ، فإن ظاهره يقتضى الإخبار عن قوم مخصوصين اعترفوا بذنوبهم وخلطوا الصالح بالسيئ<sup>(٤)</sup> ، وما هذا حاله إذا كان حكاية عن أمر متقدم لم يصح ادعاء العموم فيه ، بل يجب أن يعلم على أى وجه وقع ذلك منهم ، وفي هذا إبطال التعاق بالظاهر .

وبعد ، فإن قوله تعالى ، على طريقة المصحح لهم : ﴿وآخَرُونَ اعترفوا بذنوبهم﴾ يدل على أنهم أتوا بالاعتراف على طريق التوبة ، ولذلك قال في آخره : ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾ وهذا بين .

٣٠٣ - رواية : وقوله تعالى : ﴿وآخَرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ ... [١٠٦] يدل على أن المقسم على ما يستحق به العقاب من المعاصي ليس فيه إلا أحد طريقين : إما أن يتوب فيتوب الله عليه ، ويغفر له ، وإما أن يعذبه ؛ لأن قوله : ﴿أو يتوب عليهم﴾ يتضمن بعده التوبة منهم ، على ما بيناه .

(١) ساقط من د . (٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من د .  
(٤) نزلت الآية في أبي لبابة وأصحابه الذين تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك .  
انظر الطبري : ١١ / ١٢ - ١٦ .

وهذا يبطل قول من قال في أهل الكبائر : إن الله يحوز أن يغفر لهم من غير توبة ، فكأنه قسم من أقدم على المعاصي مع صالح عمله تسمين ، فبين في أحدهما أنه من أهل الجنة لا محالة ، من حيث تاب واعترف بالذنب ، وبين في الآخر - لما لم يفعل ذلك - أن أمرهم مترقب ، فإما أن تقع التوبة منهم فيتوب عليهم ، أو يعذبهم إن لم يفعلوا ذلك ، وهذا صريح قولنا !

٣٠٤ - صائت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن من هداه لن يضلّه بعده ، وذلك يدل على أن الضلال هو الكفر ، والهدى هو الإيمان إذا أتى بهما للره ، فقال : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾ [١١٥] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا في الضلال والهدى ما فيه مقنع في جميع ما يرد من ذكرهما في الكتاب <sup>(١)</sup> ، وإنما نحتاج إلى ذكر تأويله ، فأما إبطال تعاقب القوم بظاھر فقد سلف ذكره .

والمراد بهذه الآية : أنه تعالى لا يضل قوماً بالهلاك والأخذ بهم عن طريق الجنة بعد إذ هداهم فاهدوا ، لأن ذلك مضر في الكلام ، من حيث لا يستحقون <sup>(٢)</sup> نفي هذا الضلال عنهم إلا بأن يهتدوا .

وقوله : ﴿ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾ يدل على ما قلناه ، لأنه في التقدير كأنه <sup>(٣)</sup> قال : لا يضلهم بالعقوبة إلا بعد إزاحة العلة من جميع الجهات ، بأن يبين لهم ما يتقون من التبايح ويعزمون عليه من الطاعات .

ويمكن أن يحمل الكلام على أنه لم يكن ليضلهم بالعقوبة إلا بعد البيان

التمام ، لأن قوله تعالى : ﴿ بعد إذ هداهم ﴾ يعنى : دلهم .

ثم ذكر بقوله : ﴿ حتى يبين لهم ﴾ زيادة بيان ودلالة يصح معه الانقضاء من هذا الضلال والهلاك .

ويقال للقوم : إن هذه الآية تبطل قولكم فى الضلالة ، لأنه تعالى نفى أن يضل بعد إذ هدى<sup>(١)</sup> ، ومن قولكم إن المرتد قد أضله الله بعد إذ هداه ، فيجب أن يدل ذلك على أنه تعالى لا يضل بخلق الكفر ، على ما ذهبون إليه<sup>(٢)</sup> .

وبعد ، فإن البيان وتقدمه لا يؤثر على قولهم - فى حال الضلال ، لأنه موقوف على إرادته ، وله أن يفعله ، فما الفائدة فى قوله : ﴿ حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ ، على أن بيان ذلك لا يفيد ، لأنه إن<sup>(٣)</sup> خلق فيهم الضلال ضلوا ، تقدم البيان أو لم يتقدم ، وإن لم يخلق ذلك فيهم لم يؤثر فى حجتهم فقد البيان ، وذلك يوجب تناقض الكلام !

٣٠٥ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يزيدهم إيماناً بانزال السورة ، ويزيد الكفار كفرّاً بها ، لأنه لا يجوز إضافة الزيادة إلى نفس السورة ، فيجب أن تكون إلى المنزل ، فقال تعالى :

﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَكُنَّا بِكُم زَادَتْهُ هَـذِهِ

إِيمَانًا ﴾ . . . [ ١٢٤ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنهم أضفوا زيادة الإيمان إليها ، وليس ذلك بقول أحد ، ثم التنازع فيما المراد به : رجوع إلى تأويل الآية ، واعتراف بأن التمسك بظاهرها لا يصح . وقد بينا أن المراد بذلك أنها سبب

(١) وبعده فى د : زيادة : « الآية تبطل قولكم » .

(٢) - فظة من د .

(٣) وبعده فى د : زيادة : « فيجب » !

زيادة الإيمان من المؤمنين ، وما هذا حاله قد يضاف إلى الفعل ، كما يقول القائل :  
أتعبنى المشى والركوب ، من حيث تعب بسببهما ، كما يقال : أتعبنى زيد ، إذا  
سأله فتعب عنده ، فلما فعل المؤمنون زيادة إيمان عند نزولها - لأن نزولها  
يقضى زيادة التمسك - جاز إضافة ذلك في الكلام إليها ، وكذلك القول (١) في  
إضافة زيادة كفرهم إليها .

وقد يحتمل أن يراد به أنه تعالى بإنزال السورة زادهم إيماناً في الحقيقة ،  
لأن زيادة البصائر « على ما ينه (٢) » قد تكون إيماناً وهدى ، وزاد الكفار  
رجساً إلى رجسهم بمعنى غمّاً إلى غمهم وذنماً وإهانة إلى ما استحقوه من ذلك .

٢٠٦ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ أَوْ لَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ  
عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ ﴾ [١٢٦] يدل على  
أنه تعالى يفعل بالعباد ما يكون أقرب وأدعى لهم إلى التوبة والرجوع إلى الله  
تعالى وإلى التمسك بالطاعة ، وإن لم يدل على وجوب ذلك .

ويدل على أن الأمراض وما ينزله بالعباد من المصائب لا بد من أن يكون  
فيها صلاح وتذكر واعتبار ، وذلك لا يتم على مذهب القوم ؛ لأنه (٣) تعالى إن  
خلق الإيمان والتوبة كان مؤمناً تائباً ، تذكر أو لم يتذكر ، واعتبر أم لا ! وإن  
لم يخلق فيه ذلك لم يصح أن يقع منه ، ولو تذكر ما تذكر .

وإنما يصح الدعاء والترغيب والتسهيل والألطف والمعبر والتذكر إذا كان  
العبد « مختاراً لفعليه (٤) » يصح منه أن يختار كل واحد منهما على الآخر ،  
فيرغب وتقوى دواعيه ، لكي يختار أحد الأمرين .

(٢) د : كما قدمنا  
(٤) د : مختار الفعلين .

(١) ساقطة من د .  
(٣) ف : وذلك أنه

٣٠٧ — مائة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يصرف عن الإيمان ، فقال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ <sup>(١)</sup> 》 .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه صرف نفس قلوبهم ، وليس فيه أنه صرفهم عن إيمان أو غيره من الأفعال ، فلا ظاهر للقوم بتعلقون به ، ومتى ادعوا في الكلام أمراً محذوفاً فقد تعدوا التعلق بالظاهر ودخلوا تحت التأويل ؛ يبين ذلك أنه ذكر أن بعضهم نظر إلى بعض ، فقال : ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، هِيَ يَرَاكُمُ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ 》 فظاهره يقتضى انصرافهم في الحقيقة بعد التلاقي . وإذا قيل بعده : ﴿ صرف الله قلوبهم 》 ولم يتقدم للكفر ذكر ، فعمله عليه لا يجوز في الكلام .

وبعد : فإنه لو راد بذلك الكفر والمنع من الإيمان لما جاز أن يجعله كالجزاء على انصرافهم ، لأن انصرافهم هو الكفر ، فلو جعل الجزاء عليه كفراً آخر لو جب في الثالث أن يجعله مثله جزاء على الثاني . وهذا يوجب ما قدمناه من أن فعله تعالى فيه وعقابه ؛ من حيث كان جزاء ، وفعل العبد من حيث جوزى وعوقب عليه .

وبعد ، فإن الكلام يوجب أنه تعالى إنما صرف قلوبهم إذا انصرفوا ، وعند القوم أنه المبتدئ بالكفر [ وأن ] الله صرف قلبه وإن لم ينصرف ، وكذلك المرتد بعد إيمان ، فلا يجوز أن يحمل إلا على أن المراد به : فلما انصرفوا

عاقبهم الله على انصرافهم ، فسمى العقوبة عليه باسمه ، كما قال : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئٌ مِّثْلُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> وقالت العرب : الجزاء بالجزاء ، والأول ليس بجزاء ، إلى غير ذلك من الشواهد في الشعر وغيره <sup>(٢)</sup> .

فإن قال : إن <sup>(٣)</sup> كان المراد به العقوبة فلماذا ذكر القلب وعلق الصرف به ، وهلا دل على أن المراد به الكفر الذى محله القلب !!

قيل له : إن الكفر أيضا قد يكون فى غير القلب ، كالجحود والنكاذب اللذين يكونان باللسان ، وكالاستهزاء بالرسول ، وكشف العورة ، إلى ما شاكلة مما يكون بالجوارح ، فما الفائدة والحال هذه فى تعليقه الصرف بالقلب على قواكم ؟ فإذا هم تأولوه على وجه ما ، فقد سوغوا لنا مثله ، بل الذى نقوله أولى ؛ لأنه تعالى لما علم أن انصرافهم عن طاعته وإعراضهم عن أدلته لا يكون إلا بالقلب أو بأفعال لا بد أن تضامها أفعال القلب ، صار كأنه قال : فلما انصرفوا بقلوبهم ، ثم <sup>(٤)</sup> أجرى اسم العقوبة على الحد انقدر فى ذلك ، فقال : ﴿ صرف الله قلوبهم ﴾ وهذا كما يقال <sup>(٥)</sup> لمن بين له فلم يتبين : قد أعى الله عينيه وأصم سمعه ، فتذكر الآلات التى بها يقع الإعراض وترك التذكر ، فكذلك القول فيما بيناه .

وقوله تعالى : ﴿ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ يدل على أن صرف قلوبهم هو بالعقوبة التى استحقوها بالإعراض وترك التفقه والنظر فيما أنزله من السورة وسائر الدلائل ، وهذا بين .

(١) من الآية : ٤٠ فى سورة الشورى .

(٢) انظر الفقرة : ٢٠ والفقرة : ٦٢ .

(٣) ساقطة من د .

(٤) ف : قال .

(٥) ساقطة من ف .

من سورة يونس عليه السلام

٣٠٨ مسأله: قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه جسم يجوز عليه الاستواء والسكان ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾ [ ٣ ] .

والجواب عن ذلك قد تقدم : لأننا قد بينا أن المراد بالاستواء هو الاستيلاء والافتدار ، وبيننا شواهد ذلك في اللغة والشعر <sup>(١)</sup> وبيننا أن القول إذا احتمل هذا والاستواء الذي هو بمعنى الانتصاب ، وجب حمله تاييه <sup>(٢)</sup> ، لأن العقل قد افتضاه ، من حيث دل على أنه تعالى قديم ، ولو كان جسمًا يجوز عليه . أما كن لسكان محدثًا ، تعالى الله عن ذلك ، لأن الأجسام لا بد من أن يلزمها دلالة الحدث ، وهي أيضا لا تنفك من الحوادث ولا تحلو منها .

فإن قالوا : لو أراد الاستيلاء لم يجوز أن يدخل فيه ﴿ ثم ﴾ لأنها تدل على الاستقبال ، وذلك لا يصح إلا فيما ذكرناه من الاستواء ، دون الافتدار .

قيل له : إن ﴿ ثم ﴾ وإن وليها ذكر الاستواء فإنما دخلت على التدبير المدكور ، والله تعالى يدبر الأمر في المستقبل ، وهذا كقوله : ﴿ حَتَّى نَفْعَلَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> فدخلت ﴿ حتى ﴾ في الظاهر على العلم وأريد بها الدخول في الجهاد الذي يقع مستقبلا ، والكلام <sup>(٤)</sup> على ذلك ، لأن النصيح إذا قال : ثم استقر زيد في الدار يدبر أحوالها ، فالمراد بذلك أن تدبره

(٢) سائطة من د .

(١) انظر الفقرة ٢٣

(٣) من الآية : ٣١ في سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) . (٤) د : والكلام يدل

وقع وهو <sup>(١)</sup> بهذه الصفة ، ولذلك يقال هذا القول وإن كان حصوله في الدار متقدما .

وقوله تعالى : ﴿ ما من شفيح إلا من بعد إذنه ﴾ يبين أن المراد ما قلناه لأنه تعالى دل به على أنه للاقتدار والاستيلاء ينفرد بالتدبير من غير شفيح ينضاف إليه في تدبيره ، ولو كان المراد بالاستواء الانتصاب لم يكن لذكر ذلك معنى ، لأن الجسم لا فرق بين « أن ينتصب <sup>(٢)</sup> ويضطجع ، في أن تدبيره واقتداره لا يتغير !

٣٠٩ - وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا <sup>(٣)</sup> ﴾ لا يصح تعلق المشبهة به <sup>(٤)</sup> في أنه تعالى في مكن يرجع إليه ، لأننا قد بينا في نظيره أن المراد أن مرجعكم إلى ما وعد به وتوعد <sup>(٥)</sup> ، ولذلك قال <sup>(٦)</sup> عقيبه ﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾ فبين بذلك أن ما يرجعون إليه حق لا ريب فيه .

وهذه الكلمة إذا أطلقت في اللغة فليس المراد بها المسكان ؛ لأن القائل إذا قال : رجع أمرنا إلى فلان ، فإنه يعني به في بعض الأمور ، لا في نفس الذات والشخص . فجرى تعالى في هذا الخطاب على طريقهم .

٣١٠ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ <sup>(٧)</sup> ﴾ .

يدل على أنه منزه عن كل قبيح ؛ لأنه لو جاز أن يفعل شيئاً من القبيح لم يوثق فيما خلقه من أحوال الشمس والقمر وتقدير المنازل أنه خلقه على وجه

(١) ساقطة من د . (٢) ساقط من د . (٣) من الآية ٤ . (٤) ساقطة من د .

(٥) انظر الفقرة : ٣٠ والفقرة ٥٨ . (٦) ساقطة من د .

(٧) قال تعالى : [ هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد

النسج والحساب ، ما خلق الله ذلك إلا بالحق ، يفصل الآيات لقوم يعلمون ] الآية : ٥ .

«الصواب والحكمة» ، بل لا يمكن على هذا القول النقة بأن شيئاً من أفعاله حسن على وجهه ، لتجوز أن يكون قصد به بعض الوجوه التي يتيح لها الفعل ؛ لأن الملك ماله ، والأمر أمره ، يفعل في سلطانه ما يريد !

فإن قالوا : المراد بقوله : ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ هو أنه خلق الأشياء بـ ﴿كُنْ﴾ ! قيل له : هذا لا يدل من ظاهره ، لأنه متى قيل في الفاعل : إنه ما فعل كيت وكيت إلا بالحق ، فالمعقول من ذلك أنه فعله على وجه الحكمة والصواب ، ولا يستفاد منه ما ذكره في آفة ولا شرع . هذا ، وقد بينا أنه تعالى لا يخلق الأشياء بـ ﴿كُنْ﴾ وأن ذلك يستحيل ؛ لأنه إما يخلقها لكونه قادراً عليها ، فلا تأثير لهذا القول لو فعله عند خلقها ، وقد بينا أنه لا يجوز أن يفعل عند خلق الأشياء ، لأن ذلك عبث (١) .

والمراد به أن الأمور لا تنعذر عليه ، بل تنقاد له وتستجيب عند إرادته على كل وجه ، فرقاً بينه وبين القادر منا المحتاج إلى الآلات والأدوات وزوال الموانع .

٣١١ - - وقوله تعالى من بعد : ﴿يُفْضِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ يدل على حذفها ؛ لأن التفصيل إنما يصح في الفعل الصادر من الفاعل إذا قصد به بعض الوجوه ، وقد بينا القول في ذلك (٢) .

٣١٢ - - وقوله تعالى من بعد : ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٦] . يدل

(١) انظر الفقرة : ٥١ والفقرة : ٢٦٤ . وفي ف : لأن خلق ذلك عبث .

(٢) انظر الفقرة : ٣٥٥ .

على وجوب النظر ، وأنه يفضى إلى المعرفة والحق ؛ لأنه نبه بهذه الآية على الدلالة ، في الوجه الذى قد ذكره ، وتقصى وجه دلالة ذلك بطول ، فلذلك عدلنا عنه <sup>(١)</sup>

٣١٣ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز عليه المكان ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٧] .

والجواب عن ذلك قد تقدم <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه تعالى جعل لقاء ما وعد به لقاء له ، على جهة التوسع ، كما جعل الهجرة إلى حيث أمر هجرة إليه ، والدعاء إلى ما أمر به دعاء إليه ، بقوله : ﴿ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ <sup>(٣)</sup> ﴾ و ﴿ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي <sup>(٤)</sup> ﴾ على أن ظاهر القول يقتضى ما قلناه ؛ لأن من حق الرجاء أن لا يدخل إلا <sup>(٥)</sup> في المنافع الواصلة إلى الخائف ، ولذلك لا يستعمل الرجاء في خلاف هذا الوجه إلا على وجه <sup>(٦)</sup> التوسع ، فإذا صح ذلك لم يمكن حمل الآية على رجاء <sup>(٧)</sup> لقائه في الحقيقة ، لأن ذلك ليس ينفع ، ووجب حمله على لقاء <sup>(٨)</sup> ما وعد من الدرجات الرفيعة ، إلا أن يرتكب مرتكب فيقول في الله تعالى : إنه ينتفع برويته ، وذلك يوجب أنه ممن يشتهى النظر إليه ، أو يلحق القلب عليه الرحمة والرفقة ، لأن أحدا لا يصح أن يلتذ وينتفع بالنظر إلى الغير إلا على أحد هذين الوجهين ، ومن قال ذلك في الله تعالى فقد ألحد في الدين .

(٢) انظر الفقرة ٣٠

(١) انظر الفقرة ٢١٣ مع التعليق

(٣) من الآية ٤٢ سورة غافر ( المؤمن ) (٤) من الآية ٢٦ في سورة العنكبوت

(٦) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د .

(٨) ساقطة من د .

(٧) ساقطة من د .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ يدل على أنه أراد بالآية : أنهم <sup>(١)</sup> نفوا الحشر والمعاد ؛ لأنهم لو كانوا إنما نفوا الرؤية لم يكن لتعقيب ذلك فائدة ! وبعد ، فإن الظاهر يقتضى أن المراد أنهم لا يظنون لقاءنا ؛ لأن الرجاء هو الظن ، وقد علمنا أن نفى الظن من لقاء الله محمود عند كل أحد ، لأنه إن « أراد به <sup>(٢)</sup> لقاء ما وعد ، فنفى الظن فيه محمود عندنا ، وإن أريد به اللقاء بمعنى الرؤية فنفى الظن فيه محمود عندهم ، لأن الواجب فى ذلك العلم دون الظن <sup>(٣)</sup> ، فصار الظاهر مما لا يمكن استعماله على وجهه ! فلا بد إذاً من الرجوع الى ما قلناه .

٣١٤ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ ﴾ [ ٩ ] من أقوى ما يدل على أن الهدى قد يكون بمعنى الثواب ، لأنه تعالى بين أنه يهديهم جزاء على إيمانهم ، ثم فسر ذلك فقال : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقد سلف القول فى ذلك <sup>(٥)</sup> .

٣١٥ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يجهل الكفار ويستدرجهم إلى الكفر ويكلهم إلى أنفسهم فى ذلك ، فقال : ﴿ فَتَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى بين أحوال <sup>(٧)</sup> الكفار الذين لا يؤمنون

(٢) ساقط من د .

(٤) تنمة الآية السابقة : ٩ .

(٦) من الآية : ١١ .

(١) د : على أنهم .

(٣) د : نظر

(٥) انظر لفظة ٢٢ .

(٧) د : أن أحوال .

بالمعاد ، وبين أنه لو عاجلهم بالعقوبة لفضى إليهم أجلهم<sup>(١)</sup> فكان الموت يرد عليهم عند إزال العقوبة ، من حيث لا تحتل ابنتهم العذاب الشديد الذى يفعلهم فى الآخرة وتحتله أبدانهم [فيها] لأنه تعالى يصليها ويؤتيها ويعظمها ، أو يريد بذلك أنه كان يزول التكليف عنهم بورد العذاب بحصول الإجماع عند إلى الطاعة ، فينتضى أجل التكليف عنهم .

ثم قال ما يدل على أنه أمهلهم ، ليستدركوا ويتوبوا فقال : ﴿ فذر الذين لا يرجون لقاءنا ﴾ يريد أنه « يمد لهم<sup>(٢)</sup> فى العمر ويحلى بينهم وبين التكليف ، ليكون قد أعذر وأقام الحجة .

ثم قال ما يدل على أنه قد علم أنهم يستترون على الله ، فقال : ﴿ فى طغيانهم يعمهون ﴾ وأيس فى ذلك دلالة على أنه تعالى جعلهم كذلك ، ولم يصف إلى نفسه إلا تحيته بينهم وبين التكليف ، فهذا من فعله تعالى لا محالة ، وقد يقال فيمن يقدر على منع الغير مما هو فيه ، إذا هو خلاه ولم يمنعه ، إنه تركه فى ذلك الأمر ، وهذا ما يجوز عليه تعالى ، لأنه أراد منهم العدول عن العمه والكفر على وجه الاختيار لا على وجه الإلجاء .

٣١٦ - فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> فقد بينا فى نظيره أنه لا ظاهر له<sup>(٤)</sup> ، ويجب أن يكون المراد أن شياطين الإنس والجن زينوا للمُسْرِفِينَ على أنفسهم فى الإقدام على المعاصى ، ما هو عليه من تعجيل الشهوات والعدول عن طريقة الآخرة .

(١) قال تعالى : [ ولو يجعل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضى إليهم أجلهم فنذر

الذين . . . ] أى الآية ١١ .

(٢) د : يهديهم .

(٣) انظر الفقرتين ٦٦ ، ٤٥ .

(٤) من الآية ١٢ .

٣١٧ - ورواية : وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا نُنَادِي عَالِمِهِمْ أَبَا أَنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ [ ١٥ ] يدل على أن القرآن محدث وأنه فعل ، لأن التبديل لا يصح فيما ثبت كونه قديماً ، وقد بين أن التبديل يصح فيه ، وإن (١) كان لا يبدل ذلك من تلقاء نفسه صلى الله عليه .

والتاسم أن يأتي بقرآن غير هذا يدل على حدوثه أيضاً ، لأنه قد دل بذلك على أنه مما يجوز أن يفعل مثله ، وما هو غير له .

٣١٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه إذا قضى أمراً لم يحز خلافه ، فقال : ﴿ وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (٢) .

والجواب عن ذلك : أنه ليس في ظاهره إلا أنه لولا كلمة سبقت تقضى بينهم في اختلافهم ، وليس فيه بيان تلك الكلمة ولا بيان القضاء ، فلا يصح التعلق بظاهره !

والمراد بذلك : أنه لولا أنه علم وخبر بأن الصلاح أن يكلف ويمهل لقضى بإزالة العقوبة على ما أقدموا عليه من الكفر ، ولزال التكليف ، لكنه فعل الصلاح ، فالمراد بالكلمة ما كتبه تعالى في اللوح لتعتبر به الملائكة من حيث يدل على موقع الصلاح في التكليف (٣) ، على ما ذكرناه .

٣١٩ — مسألة: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يفعل المكر فقال: ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْشُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

والجواب عن ذلك: أنه تعالى أضاف إليهم المكر، فقال: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسَّهِمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>(٢)</sup>. وأراد<sup>(٣)</sup> بذلك أنهم قابلوا نعم الله تعالى بعد مس الضر لهم بالكفر والتكذيب، فقال تعالى عنده: ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ وأراد أنه أسرع عقاباً، وأن ما يريده من ذلك أسرع نفوذاً فيهم، وأجرى اسم المكر<sup>(٤)</sup> على العقاب على المكر، من حيث كان جزاء عليه، ومن حيث يفعل بهم من حيث لا يشعرون. والسرعة في المكر مجاز، كما أنه توسع؛ لأن المكر لا يكون إلا قبيحاً كالسيئة، وإذا أراد تعالى العقوبة علم أنه مجاز، وعلم في السرعة أن المراد به أنه مستغن فيما يريد أن ينزله بهم عن الاحتيال والإبطاء في الفعل، مع جواز ألا يقع منهم ما أرادوه والحال هذه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْشُرُونَ﴾ يدل على أنه أراد بما تقدم العقوبة؛ لأنه ذكر عقبيه ما يدل على أن [جميع] مكرهم ومعاصيهم مكتوب معروف لكي لا يجازوا عليه إلا بمثله، ولو كان تعالى يمكر في الحقيقة ويفعل الظلم والتبجح لم يكن لهذا القول معنى!

٣٢٠ — مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل لحركات العباد في البر والبحر، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْأَبْرِّ وَالْيَجْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾... [٢٢].

(١) من الآية: ٢١

(٢) الآية: ٢١ وما تقدم تنميتها. (٣) في د: وأنه أراد: وف: وإن أراد.

(٤) د: الكفر.

والجواب عن ذلك : أن ما يحصل من سير راكب الفلك في البحر ، هو من فعله تعالى في الحقيقة ؛ لأنه الجرى لمجرى الماء ، والاعتماد الذي فيه هو من فعله تعالى ، وإذا كان من الملاح جدف له فليس يخرج من أن يكون تعالى هو المسير ؛ من حيث جعل الماء بالصفة التي يصح التسيير عليها ، وجعلها في الاعتماد بحيث تعين الملاح ، فصار فعله لا يتم إلا بأفعاله تعالى ولا يتمتع أن يضاف إليه ؛ لأن من حق أجزاء الفعل إذا وقعت من فاعلين ، والمعلوم من حال أحدهما أنه كان يتم منه التفرد [ و ] من حال الآخر أن ذلك لا يصح منه ، صار جميعها كأنه من فعل من يصح منه التفرد ، فهو بالإضافة إليه أحق ، ولذلك لو حمل القوى منا والضعيف جسماً ثقيلاً وحالهما ما رصفنا لوجب أن ينسب ذلك إلى القوى ، ولهذا صح أن يضيف تعالى سيرهم في البحر إلى نفسه على كل حال ، وإن كان هناك في بعض الأحوال من العباد جدف [ و ] تحريك .

فأما سير<sup>(١)</sup> العباد في البر فقد يضاف إلى الله تعالى ، من حيث أمر به وبعث عليه إذا كان السير طاعة ، فأما إذا كان معصية فلا يجوز أن يراد بالكلام ، لأنه لا يصح أن يضاف إليه تعالى على وجه من الوجوه .

وقد يحتمل أن يريد تعالى أنه مهّد لهم الأرض ووطأها على الخد الذي صح معه السير عليها ، فصار ذلك السير في الحكم كأنه من قبله ، وعده عليهم في جملة نعمه .

والوجه الأول هو الذي اختاره أبو علي رضي الله عنه ، لأن مامعه يصح الفعل لا يوجب حسن الإضافة ، وإلا كان يجب جواز إضافة المعاصي إليه ، لأنه الذي قوى عليها بوجوه التقوية والتمكين .

لكن لقائل أن يقول : إن في المعاصي قد حصل ما يوجب قطع الإضافة ، من جهة (١) النهي والزجر والتخويف ، فكان قطع الإضافة أغلب عليه من الإضافة ، وليس كذلك حال (٢) يحصل فيه هذا المعنى ، من حيث جعل تعالى الأرض في الصلابة والاستواء بحيث يمكن العباد (٣) السير عليها ، فيقوى بذلك ما ذكرناه ثانياً .

٣٢١ — مسألة : قلوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالهدى . من يشاء ، فقال :

﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [٢٥] .

والجواب عن ذلك قد تقدم ؛ لأننا قد بينا أن في أقسام الهدى ما يصح فيه التخصيص وما يجب فيه (٤) التعميم ، وما يجوز أن يضاف إليه تعالى منه . وما لا يضاف ؛ مما يبين للراد بكل ما يرد بعده من للسائل (٥) .

والمراد بهذه الآية : أنه يهدي من يشاء إلى الدين المستقيم ، وهم المكلفون أجمع . ويجوز أن يريد به زيادة الهدى « ويريد به المؤمن (٦) » ويجوز أن يريد بالصراف طريق الجنة .

وقال شيخنا أبو علي « رضى الله عنه (٧) » : إن هذه الآية قوية في باب .

- 
- |   |                            |
|---|----------------------------|
| (١) ساقطة من د .  | (٢) « لم » ساقطة من د .    |
| (٣) د : للبد .  | (٤) ساقطة من د .           |
| (٥) انظر الفقرة ٢٢ وقد أحال القاضى على ما قدمه فيها بكثرة . | (٦) كررت هذه الجملة في د . |
| (٧) ف : رحمه الله   |                            |

الدلالة على العدل ، لأنه تعالى لا يجوز أن يصف نفسه بأنه يدعو إلى دار السلام وهو مع ذلك يصد عن الإيمان ويصرف عنه ويمنع منه ، إلا أن يقول المخالف إنه تعالى إنما يدعو إلى دار السلام من قضى عليه الإيمان دون سائر العباد ، فيزول بذلك عن ظاهر القول ويخرج عن دين الإسلام<sup>(١)</sup> ، لأن الأمة تصفه تعالى بأنه يدعو جميع المكلفين إلى دار السلام ، ولأن الدعاء هو الأمر من الله تعالى ، ولا شك أنه قد أمر الكل بالإيمان الذي يؤدي إلى استحقاق دار السلام .

٣٦٢— وقوله تعالى من بعد : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾

[٢٦] ربما تعلق به من يقول بجواز الرؤية على الله تعالى ، ويروى فيه ما يقوى تأويله<sup>(٢)</sup> ، وليس للآية ظاهر : لأنه لم يذكر ماتلك الزيادة ، فمن أين أن المراد بها ما قالوه ؟

(١) د : دار السلام .

(٢) أخرج مسلم في صحيحه من رواية حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا دخل أهل الجنة الجنة ، قال : يقول الله تبارك وتعالى : تريدون شيئاً أزيدكم ، فيقولون ألم تبيض وجوهنا ! ألم ندخلنا الجنة ونجتنا من النار ! قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل ) قال مسلم : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد ، وزاد : ثم تلا هذه الآية : [ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ] . قال النووي : هذا الحديث هكذا رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة وغيرهم .. قال أبو عيسى الترمذى وأبو مسعود الدمشقي وغيرهما : لم يروه هكذا مرفوعاً عن ثابت ، غير حماد بن سلمة ! ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد ، عن ثابت ، عن ابن أبي ليلى ، من قوله ، ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ذكر صهيب . قال ابن حجر : وكذا قال معمر ، أخرجه عبد الرزاق عنه . وأخرج الطبري من طريق أبي موسى الأشعري ، نحوه موقوفاً عليه ، ومن طريق كعب بن عجرة مرفوعاً قال : « الزيادة النظر إلى وجه الرب » ولكن في إسناده ضعف . ر: صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٣ — ١٧ ، فتح الباري لابن حجر : ٢٧٩/٨ صحيح الترمذى بشرح ابن العربي : ٢٦٩/١٢ — ٢٧٠ . قال القاضي : « وما روه من أخبار الآحاد ، فلا يصح قبول ذلك فيما طريقه العلم » ونقل عن أبي على رحمه الله : « أن ذلك لا يصح ، =

ولو قيل : إن ظاهره يدل على أن المراد بهامن جنس الحسنى المتقدم ذكره الذى هو النعيم ، لكان أقرب ؛ لأن إطلاق هذه الكلمة بعد تقدم ذكر بعض الأمور يقتضى أن الزيادة من ذلك الباب بالتعارف ، إلا أن يمنع منه دليل ! ولو كان المراد به الرؤية على مذهبهم لكانت الزيادة أعظم من الحسنى <sup>(١)</sup> ! ويوجب أن يكون تعالى يمتد بالنظر إليه ويشتهى ، فيكون ذلك من جملة النعيم والذات !! وهذا خروج من الدين ، وإن كان القول بأنه جسم يقتضيه ، لأنه إذا صح فيه ذلك لم يمتنع أن يشتهى النظر إليه ، بل لمسه ومعانقته ، تعالى الله عن ذلك <sup>(٢)</sup> !

٣٢٣ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمُ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ [ ٢٧ ] يدل على أنه تعالى لا يعاقب المسىء إلا بقدر ما يستحقه ، ولذلك فصل بينه وبين الحسن ، فضم له الزيادة تفضلاً ، واقتصر <sup>(٣)</sup> فى المسمى على مجازاته بمثل إساءته .

ولو كان تعالى على ما تقوله المجبرة من أنه يجوز أن يفعل القبيح ، ويعذب أطفال المشركين ، ومن لا يستحق العذاب ، لم يكن لتزيهه نفسه فيمن اكتسب السيئات عن أن يجازيه إلا بمثلها ، معنى .

== ولا يثبت عند الرواة ، ولو صح لكان معارضاً بما روى عن على عليه السلام وغيره ، أنهم قالوا فى تفسير الزيادة : إنها تضعيف الحسنات ، وهو الذى أراده عز وجل بقوله : [ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ] .. انظر المفنى : ٢٢٢ / ٤ .

(١) قال القاضي : « لا يصح أن يثبت تعالى المحسن بأن يعطيه الحسنى ويزيده ويريد بالزيادة الأمر التقدم فى الترغيب ، والذى لا تدة تساويه وتساو كاله ، لأن الحكيم لا يجوز أن يرغب فى طاعته على هذا الوجه » !

انظر المفنى : ٤ / ص ، ٢٢٣ .

(٢) انظر الفقرة : ٣٦١ / ب . والفقرة : ٣١٣ (٣) فى د : واقتصر وا .

وهذه الآية تدل على قولنا في الوعيد ؛ لأنه تعالى بين فيمن اكتسب السيئات أنه لا عاصم له من الله <sup>(١)</sup> ، ولو كان يقبل فيه الشفاعة لم يصح ذلك ، ثم ذكر من بعد أنه تعالى يخلد في النار ، فدل به على أنه لا ينقطع عنهم العذاب .

٣٢٤ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن قضاء وقدره يوجبان على الفاسق أنه لا يؤمن ، فقال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَيْمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣٣] .

والجواب عن ذلك يقتضى أن كلمته تعالى حقت عليهم أنهم لا يؤمنون ، وذلك خبر من الله تعالى ، وخبره لا يجوز أن يتبدل فلا يكون إلا صدقاً وحقاً ، وليس فيه بيان أنه يمنع الفاسق من الإيمان ، أو يخرج من أن يقدر على خلاف الفسق ، فلا ظاهر لهم في هذه الآية !

٣٢٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه منع الكفار من القبول من الرسول عليه السلام ، وجعلهم بحيث لا يعقلون <sup>(٢)</sup> ولا يسمعون ولا يبصرون . وهذا يحقق ما نقوله ، فقال <sup>(٣)</sup> تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ، أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ، أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [٤٢ — ٤٣] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه صلى الله عليه وسلم لا يسمع الصم ولا يهدي العمى ، وليس فيه بيان حال الكفار وأنهم في الحقيقة

لا يسمعون ولا يعقلون ، وظاهر الكلام ينبيء عن الاستفهام ، وإن كان المراد به التقرير .

والمراد بالآية : أن قومًا من الكفار كانوا يستمعون إليه صلى الله عليه وسلم فيما يتلوه قصداً منهم إلى التكذيب والأذى ، دون التفكير والتقبل ، فبين تعالى أنهم بمنزلة الصم الذين لا يعقلون ، من حيث اشتد تمسكهم بالتكذيب وعدلوا عن طريقة التبين ، كما يقول أحدنا لمن بين له فلم يتيين راجعاً إلى نفسه باللائمة : أفيمكنني أن أسمع الصم وأبين للجماة ، وأعرّف البهيمة ؟ وكذلك : ﴿ أفأنت تهدي العمى ﴾ لأنهم كانوا يشاهدون المعجزات ، كما يسمعون القرآن ، ويقصدون الطعن دون تبين الحق ، فبين أنهم كالعمى في أنهم لا يعرفون .

٣٢٦ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْفَاسِقِينَ ﴾ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ [ ٤٤ ] يدل على قولنا في العدل ؛ لأنه بين أن هؤلاء الكفار الذين عدلوا عن طريقة الدين فاستحقوا العقاب والمهلك ، هم الذين ظلموا أنفسهم ، وأنه تعالى إذا عاقبهم لم يكن ظالماً لهم ، ولو كان الأمر على ما تقوله الجبرة لم يصح أن ينزه نفسه عن الظلم ، مع أن جميعه من قبله ، ولا يصح أن ينفي عن نفسه فعل الظلم ، وهو الخاطئ له ، ويضيفه إلى من لم يفعله !

٣٢٧ - ودلالة : وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ [ ٥٢ ] يدل على أنه تعالى لا يفعل إلا الحق والصواب ، من حيث نزه نفسه عن أن يعاقب ويجازي إلا بما كسبه للره .

وفيه دلالة على أن العذاب يدوم بالظالم ؛ لأنه تعالى وصفه بأنه عذاب الخلد ، وهذا لا يكون إلا دائماً ، كما أنه لو وصف الجنة بالخلد أنبأ ذلك<sup>(١)</sup> عن دوامها .

٣٢٨ — مسألة : قالوا نتم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الفاعل للحق والجاعل له حتماً ! فقال : ﴿ وَيُحِقُّ اللَّهُ أَلْحَقَّ بِكُلِّ تَوْبَةٍ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [٨٢] .  
والجواب عن ذلك : أنه ليس في ظاهره أنه خالق الحق وفعله ، ولولد الظاهر عليه لم يكن فيه أن الحق المذكور هو من أفعال العباد ، فلا يصح تعليقهم به .

والمراد بذلك أنه يبين الحق ويدل عليه بكلماته ؛ لأنها الأدلة التي يعلم بها أكثر الحق ، ويستدل بها الملائكة وغيرهم عليه<sup>(٢)</sup> .

ولولا أن المراد ما قلناه ، لم يكن لذكر الكلمات معنى ، لأنه تعالى لا يخلق الحق بالكلمات ؛ لأنها أيضاً من خلقه ، فهو جـوزنا أن يخلقها بمثلها فذلك يؤدي إلى ما لا نهاية له ، وقد بينا القول في أنه تعالى لا يجوز أن يخلق الأشياء بـ ﴿ كن ﴾<sup>(٣)</sup> . ومن يخالف في ذلك لا يمكنه التعلق بهذه الآية ؛ لأنها تدل على أنه يخلق الحق بكلمات ، وليس هذا طريقة القوم ، بل قولهم إنه يستحيل على كلامه تعالى الجمع ، وإما هو معنى واحد لا يتجزأ ولا يتبعض ، وقد بينا<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ الكلام<sup>(٥)</sup> فلا وجه لإعادته<sup>(٦)</sup> .

(١) ساقطة من ف .

(٢) ساقطة من ف .

(٣) انظر الفقرة : ٥٢ والفقرة : ٢٦١ . (٤) ساقطة من د .

(٥) ساقطة من د . (٦) الآية ٨ في سورة الأنفال ، ولم يتقدم شرحها .

٣٢٩ — مسأله : قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يجعل المباد فتنه لبعض فقال : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ <sup>(١)</sup> 》 .

ولجلوب عن ذلك : أنا قد بينا الكلام في المسأله والدعاء ، وأنها لا يدلان على أن المطلوب يفعل ، أو يحسن أن يفعل بلا شرط ، وبيننا أن الداعي متى لم يشترط في دعائه فقد وضعه في غير موضعه ، وشرحنا القول في ذلك <sup>(٢)</sup> .

والمراد بهذه الآية : أنهم سألوه تعالى أنه لا يجعلهم فتنه للكفار ، بأن ينزل بهم من الحن والخذلان <sup>(٣)</sup> ، وظفرهم بهم ما تقوى معه نفوسهم ويطمئنوا إلى الكفر ، فيكون ذلك فتنه عليهم ، وربما يكون فتنه على المؤمنين ، لما يحصل لهم من ضعف النفس بمرور هذه الأمور !

وقد قيل : إنهم سألوها أن يخلصهم من أسر <sup>(٤)</sup> الكفار الذين كانوا يستعبدونهم ويتخذونهم خولا ورقيقاً ؛ لأن ذلك فتنه عليهم في الدين وشدة ومحنة . وهذا ظاهر .

٣٣٠ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يضل الكفار عن الحق ، ويفيض عليهم النعم لكي يضلوا ، فقال : ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ 》 ... [٨٨] .

(١) من الآية : ٨٥ .

(٢) انظر الفقرات : ٢٩٢، ١٤٤، ١٣ . (٣) د : ومن الخذلان .

(٤) د : أسرار .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه أنعم عليهم بالأموال والأحوال في الدنيا إرادة أن يضلوا ، وليس ذلك مذهب القوم ، لأن عندهم هو مريد فيما لم يزل لضلالتهم ، وما خلقهم الله إلا له ، ولا يصح مع هذا القول تعليق الضلال بالأموال والأحوال ، وإنما يصح ذلك مع القول بأن الإرادة حادثة مع الفعل (١) ، فتعلقهم بالظاهر لا يصح !

وبعد ، فإن من قولهم أنه تعالى يخاق فيهم الضلال عن السبيل فيضلوا كانت الأموال « أولم (٢) تسكن ، فكيف يصح تعليق ضلالهم بهذه الأمور مع أنه لا بتعلق عندهم إلا بخلقهم تعالى ، فإن خلقه وحدوا ضالين عن سبيله ، كانت الزينة والأول « أولم (٣) تسكن ، وإن لم يخلقهم فيهم لم يوجدوا كذلك ، وإن كانت الأموال ، فتعلقهم بذلك لا يصح ، بل الأولى أن يستدل به على أن الضلال من قبلهم ، فصارت الأموال كالداعية إلى اختيارهم له ، حتى يكون لتعلقه بها معنى .

وبعد ، فإنه تعالى إن خاق فيهم الضلال فما الوجه في نسبة الضلال إليهم وما فعلوا ضلالاً في الحقيقة ؟ فذلك يدل على خلاف ما قالوه .

والمراد بالآية عند أبي على رضى الله عنه : أنه أعطاهم الزينة والأموال لئلا يضلوا ، فحذف عن الكلام لفظة « أن » وهذا كقوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ (٤) إلى ما شاكلة . ودل على ذلك بأنه لو لم يعمل على هذا الوجه

(١) انظر ما كتبه القاضي والدلالة على أنه تعالى لا يجوز أن يكون مريداً بإرادة قديمة ، وأنه يجب كونه مريداً بإرادة محدثة : المقتضى : ٦ المجلد الثانى ، ص : ١٣٧ - ١٤٨ .  
(٢) في د : ولم . (٣) في د : ولم . (٤) من الآية ١٧٦ من سورة النساء .

الحل<sup>(١)</sup> على أنه أراد الضلال منهم ، وذلك لا يصح عقلاً وسمّاً ، لأنه تعالى قد دعاهم إلى خلاف الضلال ، وبعث الأنبياء ليدعواهم إلى خلافه ، وقد قال تعالى : ﴿ وَتَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَتَقْصِي مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعْنُهُمْ يَدَّكُرُونَ<sup>(٢)</sup> ﴾ فبين أنه أراد منهم خلاف الضلال ، وقال لموسى وهارون : ﴿ قَتُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسَ لَعَلُّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى ﴾ فبين أنه لا يريد منهم إلا التذكر والخشية ، وذلك لا يطابق إرادته الضلال منهم ، بل يناقض ذلك وينافيه .

قال رحمه الله : ولئن جاز أن يعطيهم الزينة والأموال لكي يضلوا ، فيجوز أن يبعث إليهم الأنبياء ليدعواهم إلى الضلال ، وذلك يوجب زوال الثقة بالكتب والسنة والدلائل والنبوات !

وقد قيل : إن المراد به الإنكار لأن يعطيهم الأموال في الدنيا لكي يضلوا ، لأنه لا يمتنع أن يكون القوم مجبرة ينسبون الضلال إليه تعالى وإلى أنه واقع بإرادته ، فقال موسى منكراً لذلك : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ ! بمعنى أنك لم تفعل يارب ما فعلته من الإنعام لكي يضلوا ! وهذا كما يقول أحدنا لولده عند العتب واللوم : قد أعطيتك الأموال وأدبتك وعلمتلك لكي تعصيني ، على طرقي الزجر عن معصيته .

وقد قيل : إن المراد به الاستفهام وإن حذف حرف الاستفهام عنه ، لما في الكلام من الدلالة عليه ، فكأنه عليه السلام قال<sup>(٣)</sup> : يارب أعطيتهم الأموال والزينة والأحوال في الدنيا ليضلوا عن سبيلك ؟ وأراد به نفي أن يكون فعل

(١) د : حملة . (٢) سورة الأعراف : ١٣٠ .

(٣) د : كان قال .

ذلك لهذا الوجه ، كما قال تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (١) وإرادته الإنكار لذلك دون الاستغفار في الحقيقة .

وقد قيل في تأويله : إن المراد باللام : العاقبة ، فكأنه قال : آتيتهم الزينة والأموال وأنت عالم بأن مصيرهم إلى الضلال عن سبيلك والاستمرار على الكفر ، ولكل واحد من هذه الوجوه مجال في طريقة الالفة ، فلا يصح تعلق القوم بالآية .

٣٣١ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد لا يقبل الإيمان ، وقد يقبله ، وأن الأمر في ذلك إليه لا اختيار للعبد فيه ، فقال : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغِيًّا وَعَذَّوًا حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ . . . [٩٠] ثم قال : ﴿ آتَيْنَاهُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ . . . [٩١] فبين أن إيمانه غير مقبول .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى بين أن عند إدراك الفرق صار ملجأ إلى ما أظهره فلم ينفعه ذلك (٢) ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾ (٣) وكما قال : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٤) وإما كان ذلك لأن الإنسان إذا فعل ، على طريقة الإلجاء ، الطاعة والإيمان لم يستحق المذح عليه ، وصار فعله عند الإلجاء

(١) من الآية : ١١٦ في سورة المائدة .

(٢) ساقطة من د . (٣) من الآية : ٨٥ في سورة غافر .

(٤) من الآية ١٨ في سورة النساء .

في حكم فعل غيره ، ولذلك قلنا: إن ندم أهل النار لا يكون توبة ولا ينفع ، لم وقع منهم على جهة الإلجاء ، وإذا أعلمهم تعالى أنهم إن حاولوا القبيح منفعهم منه لم يستحقوا على ذلك مدحاً . كما أن أحدنا إذا علم أنه إن قصد ظالماً بالقتل وغيره لمنعه منه ، لم يمدح على امتناعه .

وليس في ذلك دلالة على أن الإيمان لو وقع منهم اختياراً لم ينفعهم ، بل في ظاهر الكلام دلالة عليه ، وهو قوله : ﴿ آ لَنْ وَقَدْ عصيت قبل ﴾ فبين أن لهذه الحال تأثيراً في أن لا ينفعه ما أظهره ، ولو كانت الأحوال متساوية لم يكن لهذا القول معنى . وفي الآية دلالة على العدل ، لأنه تعالى إن كان يخلق الإيمان في الكل فلم تختلف أحوال المختار والملاجأ ، وهما بمنزلة سواء في أنه تعالى خالق الإيمان فيهما ؟

وبعد ، فإن كان الإلجاء يمنع من الانتفاع بالإيمان فبأن يمنع كونه ضرورة من خلقه تعالى أولى ، فلو كان الأمر كما يقولون لوجب أن يكون المختار أسوأ حالاً من الملاجأ ؛ لأنه قد أوجد فيه الإيمان وقدرته وإرادته ، ومنع من قدرة الكفر ، حتى لا يمكنه الانفكاك ، والملاجأ قد يصح منه خلاف ما ألجىء إليه على بعض الوجوه . وكل ذلك يبين أن العبد قادر فاعل ، فإذن اختلفت الأحوال .

٣٣٢ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه قد فعل ما يمنع به الكافر من الإيمان ، فقال ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَذِبَةُ (١) رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ... [٩٦]

والجواب عن ذلك قد تقدم ؛ لأننا قد بينا أن ظاهره أن كلمته تعالى الدالة

على أنهم لا يؤمنون إذا تقدمت وهي صدق وحق ، فالعلوم أنهم لا يؤمنون ،  
وليس فيه أنهم لا يقدرّون على الإيمان ، أو لا يجدون السبيل إليه <sup>(١)</sup> .

٣٣٣ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى  
يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [٩٧] يدل على أنه لالطف <sup>(٢)</sup> لهم ، وأن المعلوم من  
حالهم أنهم يكفرون على كل حال .

وفيه دلالة على أنه لو كان في المعلوم لطف لسكان سيقعله ، على ما نقوله .

٣٣٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه لم يرد الإيمان من  
الكفار ، فقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [٩٩]  
ولو كان قد أراد الإيمان من الكل ، لم يصح أن ينفي ذلك بهذا القول .

والجواب عن ذلك ، أنا قد بينا أن نفي المشيئة لا يدل على أنه لم يشأ على  
كل حال ؛ لأنه قد يشاء الإيمان على وجهين هما كالتعاقبين ، فليس في النفي  
ما يدل على العموم ، فإذاً يجب أن ينظر في المشيئة المنفية ما هي ، بضرب من الدليل ،  
وذلك يبطل تعلّقهم بالظاهر !

وقد بينا أن المراد بذلك أنه لو شاء أن يكرههم ويلجئهم إلى الإيمان لآمنوا  
أجمع <sup>(٣)</sup> ، ودل على أن هذا هو المراد بقوله تعالى آخراً : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ  
النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> منها بذلك على أنه المقتدر على ذلك دون  
الرسول عليه السلام ، وأن شدة محبة الرسول في ذلك لا تنفع إذا هم لم يؤمنوا  
اختياراً .

(١) انظر الفقرة : ٣٢١ . (٢) د : لا يغير .

(٣) انظر الفقرة : ٨٠ والفقرة : ١٩٥ .

(٤) تنمة الآية السابقة : ٩٩

٣٣٥ — مسألة : وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [١٠٠] لا يصح للقوم « التعلق به »<sup>(١)</sup> في أن للمؤمن لا يؤمن إلا بمشيئته ؛ لأن عندنا<sup>(٢)</sup> أن الإيمان خاصة لا بد من أن يريد تعالى ، وإنما نمنع من أن يريد الكفر ، ولو احتججنا<sup>(٣)</sup> نحن به كان أقرب في أنه تعالى يريد الإيمان من الجميع دون الكفر ، فلذلك خص الإيمان بأنه علقه بإذنه دون غيره .

والمراد بالآية : أن أحداً لن يؤمن إلا وقد كلف تعالى وأمر وأزاح العلة ، والإذن إذا لم يرد به العلم والإباحة فالمراد به الأمر والإلزام ، وهو الذي أراده تعالى بالآية ؛ لأنه لو لا التكليف والأمر والإلزام ، لم يصح من أحد أن يؤمن على الحد الذي أمر به وأريد منه ، واستعمال الإذن في الإرادة غير معروف ، فتعلقهم بذلك لا يصح .

ومن سورة هود عليه السلام

٣٣٦ — رواية: وقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ أُولَئِكَ نَجْزِيهِمْ عَذَابَ الْغُلْغُلَةِ ذُلًّا لَكَ فِي الْآيَاتِ الْآخِرَةِ﴾  
فَصَلَّتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ يدل على أن الكتاب محدث ، وأن  
كلامه مفعول ؛ لأنه تعالى وصفه بأنه [أحكم] والإحكام لا يكون إلا في الفعل  
الذي ينفصل حاله بالإحكام من حال المحتل المنتقض من الأفعال .  
وقوله تعالى : ﴿ثم فصلت﴾ يدل أيضا عليه ؛ لأن التفصيل لا يصح في  
القديم ، وإنما يصح في الفعل المدبر إذا فعل على وجه يفارق الأفعال الجملة التي  
لم تنفصل بالتدبير والتقدير .

وقوله : ﴿من لدن حكيم خبير﴾ يدل أيضا على حدوثه ؛ لأن القديم  
لا يجوز أن يضاف إلى أنه من لدن غيره ، وإنما يطلق<sup>(٢)</sup> ذلك في الأفعال  
الصادرة عن الفاعل ، فيقال : إنها من لدنه ، ومن قبله ، ولو كان الكتاب  
والقرآن قديما لم يكن بأن يضاف إلى الله تعالى وأنه من لدنه ، بأولى من أن  
يكون تعالى مضافا إليه ، على هذا الوجه .

ولمثل هذا قلنا : إن قول الناس في القرآن : « منه بدأ وإليه يعود<sup>(٣)</sup> »  
من أقوى ما يدل على حدثه ؛ لأن البداية والإعادة إنما يصحان في المحدث الذي

(١) ساقطة من د . (٢) ف : أصح .

(٣) قال ابن تيمية : إن هذا القول في القرآن هو المأثور وثابت عن السلف ، مثل ما نقله  
عمر بن دينار ، قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون : الله الخالق وماسواه مخلوق ،  
إلا القرآن ، فإنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . قال ابن تيمية « ومعنى [منه بدأ]  
أي : هو المتكلم به ، وهو الذي أنزل من لدنه ، ليس هو كانه قوله الجهمية : إنه خلق في الهواء ، أو غيره ،  
وبدأ من غيره ! وأما «إليه يعود» فإنه يسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور ،  
فلا يبقى في الصدور منه كلمة ، ولا في المصاحف منه حرف .

انظر : المناظرة في العقيدة الواسطية (مجموع الرسائل الكبرى) ٤١١/١ .

وانظر فيه كذلك : العقيدة الواسطية : ٣٩٦/١ .

يبتدأ به مرة ويعاد أخرى ، وإنما يصح إضافة بدوّه إلى الغير ، من حيث فعله وأحدثه ، فكان (١) القوم صرحوا بحديثه (٢) ، من حيث توهم قوم أنهم نفوا عنه الحدث !

٣٣٧ — سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الملاكين يجوز عليه ، وعلى أنه يتلى العباد ويختبر [ هم ] بأن يفعل فيهم المعصية والطاعة ، فقال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ حَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ ﴾ [ ٧ ]

والجواب عن ذلك : أنه لا ظاهر لإضافة العرش إليه في أنه مكانه ؛ لأن الإضافات — على هذا الحد — تفترق وتنقسم ، على ما بينا القول فيه (٣) .  
وقد قيل : إن المراد بالعرش الدز والاعتدار ، دون الجسم العظيم ، وهذا يبطل تعلّقهم به .

فأما أبو علي رحمه الله ، فإنه حل الكلام على العرش في الحقيقة . فقال : كان الماء ساكناً واقفناً لتعتبر (٤) به الملائكة قبل خلق السموات والأرضين ، ثم نقله تعالى إلى فوق السموات [ والأرض ] بعد خلقه لها ، وبين بذلك (٥) اقتداره .

وقوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ ﴾ يدل على أنه أراد أن يستدل بهذه الأمور ، والبلوى هو التكليف منه وإن كان في ظاهره يوهّم أن المبتلى يتعرف ويستغفر ما لا يعرف ، لكن ذلك يستحيل على الله تعالى .

(٢) د : حديثه .

(١) د : كان .

(٤) ف : تعتبر .

(٣) انظر الفقرة : ٨٥

(٥) د : وعلى ذلك .

وليس فيه دلالة على أنه الخالق لأفعالهم ، بل يدل على خلافه ، لأن الابتلاء والامتحان والتكليف لا يصح إلا مع القدرة والتمكين من الأفعال ، على ما نقوله في هذا الباب .

٣٣٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على إثبات علم له يعلم به الأشياء ، فقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ [ ١٤ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يوجب أن إنزال القرآن بالعلم ، ويدل على أنه به (١) يوصل إليه حتى يكون كالقدرة والآلة ، وذلك ليس بقول لأحد ، وقد بينا القول في ذلك في آخر سورة النساء (٢) .

والمراد بالآية : التنبيه على إعجاز القرآن ؛ لأنه تعالى بين قبل هذه الآية ما يجري مجرى التحدى ، فقال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَنزِلُوا عَشْرَ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ [ ١٣ ] ثم قال منبهاً على تعجزهم : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ يعنى : في المعارضة ، فاعلموا أنما أنزل من قبله تعالى ، ولاختصاصه بكونه عالماً بما هو عليه من الفصاحة والنظم ، ولا مدخل للإثبات العلم في هذا الباب ، يبين ذلك أنه تعالى قرر أنه أنزل بعلمه ، من حيث تعذر عليهم ، وإثبات علمه لا يتقرر بهذا الوجه ، وإنما يتقرر به أنه معجز من قبله ، من حيث تعذر عليهم فعل مثله .

٣٣٩ — رواية : وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَحْيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي

(١) ساقطة من د .

(٢) قال تعالى في سورة النساء [ لا يمكن الميثيق بما أنزل إليك أنزله بعلمه ] الآية ١٦٦ ولم يتقدم لها شرح ؛ على أن المؤلف رحمه الله قد بين القول في هذا الموضوع في أواخر سورة البقرة ؛ في شرحه لقوله تعالى : [ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ] الآية ٢٥٥ .

الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٥-١٦﴾  
يدل على أمور :

منها: أنه تعالى يؤخر جزاء (١) المعصية من غير بخس ونقص ، وفي ذلك إبطال القول بأنه تعالى يغفر ويسقط العقاب .

وفيه دلالة على أنه تعالى لا يزيد المعاصي على قدر ما تستحقه من العقاب ، ولو كان تعالى يجوز أن يبتدىء بالعقاب من لا يستحقه لم يكن لهذا القول معنى !  
وبدل قوله : ﴿ أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار ﴾ على أنهم لا يخرجون عنها ويدخلون الجنة ؛ لأن ذلك يوجب أن لهم في الآخرة الجنة ، كما أن لهم النار ، بل بأن (٢) تضاف إليهم الجنة - وكونهم فيها يدوم - أولى .  
وقوله : ﴿ وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون ﴾ يدل على قولنا في الإحباط ؛ لأن المراد بذلك أن ما صنعوا من الطاعات حبط ثوابه وزال ، ولذلك قال تعالى بعده : ﴿ وباطل ما كانوا يعملون ﴾ يعني أنهم أفسدوه ، وأخرجوا أنفسهم ، بالإقدام على الكبر ، من (٣) أن ينتفعوا بثوابه ، فصار باطلا من هذا الوجه .

٣٤٠ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز عليه السكن ، فقال : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ، أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ [١٨] .

والعرض عليه إنما يكون بأن يحصلوا (٤) بالقرب منه .

(٢) د : أن .

(٤) د : يحصل .

(١) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من د .

والجواب عن ذلك : أن حقيقة العرض عليه يستحيل ؛ لأن العرض على أحدنا في الشاهد ، هو بأن يصير رائيًا لما يعرض عليه بعد أن لم يكن كذلك ، ومتى كان مشاهدًا له في كل حال لم يوصف بذلك ، والله تعالى راء المرثيات في كل حال ، لا ينتقل في ذلك من حال إلى حال ، حقيقة العرض إذاً لا يصح عليه ، فلا بد من تأويل الآية .

والمراد بها : أنهم <sup>(١)</sup> يعرضون على الموضع الذي أعده الله للحاسبة ، فيسألون ويحاسبون ، فجعل تعالى العرض على الموضع عرضاً عليه ، على جهة التوسع ، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> لما بان بالحاسبة حالهم عند الإشهاد ، وكل ذلك يبين أنه تعالى إنما يفعل ذلك لطفًا لله لكاف لكي <sup>(٣)</sup> إذا علم ذلك في دار الدنيا كان أقرب إلى مفارقة القبائح .

٣٤١ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكفار لم يعطوا « قوة ما » <sup>(٤)</sup> كفوا ولا وجد فيهم الاستطاعة له ، فقال : ﴿ أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعِفُ لَهُمْ الْعَذَابُ ، مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضي نفى <sup>(٦)</sup> استطاعتهم عن السمع ، والسمع ليس بفعل للعبد في الحقيقة ، ولا يصح أن يخلق فيه القدرة

(١) ساقطة من د

(٢) من تمة الآية السابقة : ١٨ . (٣) استعمالها المؤلف بمعنى حتى .

(٤) ساقطة من د .

(٥) الآية : ٢٠ . وتنتمى : [ وما كانوا يبصرون ] . (٦) ساقطة من د .

والاستطاعة على كل حال ، فتعلقهم بالظاهر لا يصح ، وإنما كان يصح ذلك لو نفيت الاستطاعة عما يصح أن يقدر عليه العبد<sup>(١)</sup> ويفعله .

وبعد ، « فإنهم قد ضموأ بأن وحضروا<sup>(٢)</sup> بأنهم لا يستطيعون السمع ، ولو أريد به نفي الاستطاعة لم يستحقوا الذم بذلك ؛ لأن أحدهما لا يذم على أن لم يخلق فيه القدرة والحياة ، وإنما يذم على أفعاله ، فإذاً يجب أن يكون المراد بالآية أنهم كانوا يستنزلون الاستماع إلى ما يرد عليهم من الحجج والأدلة ، ويقل أكثرهم به وتبولهم له . وهذا ظاهر في الشاهد ؛ لأن المعرض عن سماع كلامنا للمستعمل له قد يقال فيه : إنك لا تستطيع أن تسمع الحق ، ولا أن تقبله . ومتى حمل على هذا صح جملة ذمهم ، على ما قد بيناه .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴾ مع علمنا من حالهم بأنهم كانوا يرون ، يدل على ما قلناه ؛ لأن المراد بذلك أنهم في حكم من لا يبصر ، من حيث لم ينتفع بما يرى ويسمع ، على ما بيناه في شواهد من قبل .

٣٤٢ — صائراً : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخلق الغي والفساد والكفر ، فقال : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أنه تعالى قد فعل الغواية ، وإنما يدل على أن نصحه لا ينفع إن كان تعالى يريد ذلك ، وهل يريد ويفعله أم لا ؟ لا يتناول من الظاهر ولا يدل عليه ، فالتعلق به بعيد !

(١) ساطعة من د . (٢) ف : فإنهم قد وصفوا .

(٣) الآية : ٣٤ ، وتتمتها : [ هو ربكم وإليه ترجعون ] .

وقد قال جعفر بن حرب<sup>(١)</sup> رحمه الله : « الآية تتعلق<sup>(٢)</sup> بأنه كان في قوم نوح طائفة تقول بالجبر وبأنه تعالى يريد الفساد ، فخطبهم منها لهم على بطلان قولهم ، فقال : ولا ينفعكم نصحي فيما أدعوكم إليه وأنبهكم عليه<sup>(٣)</sup> ، إن كان الأمر كما ذكرتم من أنه تعالى المرید لفسادكم ويخلق الكفر فيكم .

وهذا كما نقوله في<sup>(٤)</sup> المجبرة : إن كان الأمر كما تقولون فلا منفعة في بعثة الله الأنبياء ، ولا في الدعاء إلى الله تعالى ، ولا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ لأن ذلك أجمع لا يمنعه تعالى من خلق ما يريد ، ولا يصح فيه تعالى المغالبة ، فسلك صلى الله عليه في محاجة قومه هذه الطريقة .

وأما أبو علي رحمه الله فإنه يقول إنما أراد أن يؤكد توبيخهم على كفرهم وتمسكهم به ، فقال : ﴿ ولا ينفعكم نصحي ﴾ فيما أدعوكم إليه ، والله تعالى قد أراد أن يحرمكم الثواب وينزل بكم العقاب ، إلا أن تتلافوا بالتوبة ، ورغبهم بذلك في الرجوع والإجابة .

وذكر أن المراد بالغى هو الخيبة ، لأن من فاته الخير ولم يدركه وخاب منه ، يوصف بذلك في اللغة .

وقال غيره إن المراد به : إن كان تعالى قد حكم بأنه يريد أن يعاقبهم ، فنصحي لا ينفع ، من حيث كان المعلوم أنكم تستمرون على المعاصي ، اسوء

(١) هو جعفر بن حرب المهداني ، متكلم من معتزلة بغداد ؛ درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل العلاف ، وصنف كتاباً معروفه عند المتكلمين كما قال الخطيب البغدادي ، « وكان له اختصاص بالروايق » توفي عام ٢٣٦ عن سبع وخمسين سنة . تاريخ بغداد ١٦٣/٧ - ١٦٣ .

(٢) د : إن الآية تنطبق . (٣) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

اختياركم ، وقد سمي الله العقاب غياً بقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا <sup>(١)</sup> ﴾ وهل ذلك واضح .

وأما قوله تعالى من بعد : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ فقد مضى <sup>(٢)</sup> القول فيه <sup>(٣)</sup> .

٣٤٣ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على جواز الجوارح عليه ، فقال : ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا ﴾ [ ٣٧ ] ، وإذا جازت الأعين عليه جاز سائر الأعضاء ، على ما تقوله الجسمة !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه <sup>(٤)</sup> أمره أن يصنع الفلك بأعينه ، ولا يقول أحد من الجسمة إن <sup>(٤)</sup> الفاعل منا يفعل بعينه تعالى ، أو بأعينه ، وإنما يفعل بقدرة ، وبحسب آلاته وعلومه .

وبعد ، فإنه يقتضى أن لله أعيناً <sup>(٥)</sup> ، وليس ذلك مذهب القوم ، لأنهم يقولون إن له عيناً واحدة ، ومنهم من يثبت له عينين ، وهذا يقتضى أن له أعيناً <sup>(٥)</sup> ، من غير أن يوقف على عدده ، لأن لفظة الجمع لا تخصص ، وهذا بخلاف دين المسلمين ، فلا بد ضرورة للقوم من الرجوع إلى أن يتأولوا الآية ، ويعترفوا بأن الظاهر لا يدل ولا يشهد بصحة قولهم .

والمراد بذلك : أن اصنع الفلك بما أعطيناك من البصيرة <sup>(٦)</sup> والمعرفة ، وسمى

(١) من الآية ٥٨ في سورة مريم .

(٢) في د : نصر .

(٣) انظر الفقرة : ٥٩ .

(٤) في د : الأولى : أن ، والثانية : أنه .

(٥) في نسختين بصيغة الرفع .

(٦) د : التبصر .

ذلك أعيناً ، على جهة التوسع كما يقول القائل لغيره : افعل ذلك بمرأى منى ومسمع .

وقد قيل : إنه أراد تعالى : واصنع الفلك مستعيناً بالملك<sup>(١)</sup> وما حمله من الوحي في تعريفك كيف تصنعه فسمى الملك<sup>(٢)</sup> أعيناً له ، من حيث كان يبالغ ويبين ، كما يقال في رسول الإنسان ، وقد ورد متعرفاً : إن هذا عين فلان ، يراد بذلك أنه المتعرف<sup>(٣)</sup> عنه الأحوال ، أو المبين لغيره ما صدر عنه من الدلالة والبيان .

٣٤٤ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أن لو طأ اعترف بأنه لا قوة له على ما لم يفعل ، فقال : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨٠ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل إلا على أنه لا قوة له على أمر ما ، ولم يذكر في الكلام ذلك الأمر ، ونحن لا نخالف في أن لا قوة له ولا لساير العباد على أمور كثيرة ، فلا ظاهر للكلام !!

وبعد ، فإن ظاهره يقتضى أن لا قوة له ألبتة ، وذلك مما لا يصح عند الخائف ، لأهم يشبتون له قوة على ما كان يفعله في الحال ، فلا بد إذاً من دخولهم تحت التأويل واعترافهم بأن لا يصح ملقهم بالظاهر !

والمراد به : أنه تمنى أن تكون له القوة على إهلاكهم أجمع ، لعظيم ما كان يرد عليه من معاصيهم وإقذامهم على المنكر ومحاجتهم له بالباطل ، ولذلك قال :

(١) في النسختين : الفلك .  
(٢) في النسختين : الفلك !  
(٣) في د : المتعرف  
(٤) الآية [ قال لو أن ٠٠ ] الخ .

﴿أو آوى إلى ركن شديد﴾ فتمنى مع ذلك أن تكون في قومه كثرة وفوة لينزل بهم ما يستحقون .

وما تقدم من الكلام وما تأخر عنه يدل على حاذ كراهه .

٣٤٥ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه الموفق للعباد ، وأن الأمور كلها إليه ، لا يقدر العبد على ضرر ونفع فقال : ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ، إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ (١) .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يدل على أنه لا توفيق للعبد إلا بالله ، وهذا صريح قولنا ؛ لأن التوفيق هو عبارة عن اللطف الذي يفعله تعالى ، لكي يختار العبد عنده الطاعة ويترك المعصية ، فإذا كان المعلوم من حال العبد أنه يفعل ذلك عند أمر من قبله تعالى ، فذلك الأمر يسمى لطفاً ، وإذا اتفق عنده فعل الطاعة يسمى توفيقاً ، فلا توفيق إذاً إلا بالله تعالى ، فلا يدل الظاهر إذاً على ما ظنوه .

وكذلك «في التوكل» (٢) لا يكون عندنا إلا عليه ؛ لأن المراد بذلك سلوك الاستقامة في طاعته وفي طلب الرزق من قبله ومجانبة الجزع ، وذلك يبطل ظن الجاهل ، أنا إذا قلنا إن العبد يقدر على الطاعة والمعصية فقد أخرجناه من أن يكون معتمداً على الله تعالى في التوفيق ، متوكلاً عليه ، وربما تجاهلوا فقالوا : كيف يصح — على قولكم — أن يرجع الإنسان إلى الله ، فيقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ؟

وهذا جهل ؛ لأن ذلك إنما يتم على قولنا ، من حيث ثبت أنه تعالى  
الحسن بالحوول والقوة علينا ، لكي نطيع ونجتنب المعاصي ، وعرضنا بذلك لنيل  
الثواب والأمانى .

فأما إذا قالوا إنه تعالى قد خذل الكفار بقوة الكفر وأضاهم بها وأعماهم ،  
فكيف يصح إضافة ذلك إليه تعالى ، وأن يجعل ذلك من جملة مدائحهم ؟

ثم يقال للقوم : إن جميع الآية يدل على قولنا في العدل ، لأنه حكى عن  
نبيه عليه السلام أنه قال : ﴿ وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه ﴾ فبمعهم  
بذلك على الإيمان والقبول ، ولو كان تعالى ينههم عن الكفر ويخالفهم إلى  
فعله ، بأن يخلفه فيهم ، لكان لهم أن يقولوا : إن ربك هو <sup>(١)</sup> انتقد على  
الأشياء بفعل ذلك ، فما الوجه في أن تتبرأ منه وترغبنا بذلك في الإيمان ؟

وقوله تعالى : ﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ﴾ يدل على أن الاستعانة  
قد تقدم ، لأن ظاهر الكلام يدل على الاستقبال ، ويشترط فيه الاستعانة  
الثابتة في الحال .

ويدل على أنه تعالى لا يريد الإفساد ، لأنه لو أراد أن لكان لهم أن  
يقولوا : إذا كان من هو أقدر منك قد أراد منا الكفر والفساد ، فإرادتك  
الصالح غير مؤثرة !

وقوله تعالى : ﴿ وما توفيقى إلا بالله ﴾ لا يصح مع القول بالجبر ، لأنه إن  
خلق الإيمان وأراد فوجود التوفيق كعدمه ، وكذلك إن أراد الكفر ، وإما  
يصح التوفيق إذا كان العبد هو المختار لفعله ، فيوفق بالألطف والدواعى .  
ويبعث بها على اختيار الحسن .

وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ إنما يصح على قولنا ؛ لأن تخصيص بعض العباد بالتوكل عليه دون بعض يقتضى أنه قادر على اختيار سلوك الطريقة المستقيمة ، والعدول عن ترك الرضا بما قسم له ، وعلى قولهم حال جميع العباد سواء في أنهم قد فعل فيهم ما هم عليه ، ويجب على قولهم أن يرضوا بما أعطوا ديناً ودنيا من كفر وإيمان ، وغنى وفقر ، فلا يصح التخصيص في باب التوكل . وكل ذلك يقتضى التعجب من تعلقهم بهذه الآلية ، وحالها في باب الدلالة على العدل ما ذكرناه .

٣٨٦ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يجعل الشقى شقياً والسعيد سعيداً ، وعلى أن الشقى في النار إلى وقت وغاية ثم يخرج منها ، فقال : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَنَا نَسْكَالُكُمْ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ، وَمَا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ۖ ﴾ (١)

والجواب عن ذلك : أنه تعالى وصف بأن فيهم شقياً وسعيداً ، ولم يذكر أن الذى جعلهم كذلك هو الله ، فلا ظاهر للقوم من هذا الوجه .

وعندنا أن منهم شقياً ومنهم سعيداً بما اختاروه ، مما أوجب فيهم الشقاء والسعادة فلا خلاف في وصفهم بذلك ، وإنما الكلام في من الفاعل له ؟ ولو كان تعالى قد فعله لم يذمهم بذلك ، ولما أوجب فيهم النار ، وقد بينا القول في ذلك !

فأما تعقلهم في انقطاع العقاب فلا يصح ، لأنه ليس في ظاهره إلا أنهم في النار مادامت السموات والأرض ، ولم يذكر أن المراد به دوامهما قبل الفناء أو بعده ، والكلام محتمل فلا يصح .

وإن ثبت أن ذلك « شرط فالواجب أن يحمل <sup>(١)</sup> » على أن المراد حال انقطاعهما دون حال دوامهما .

والمراد بالآية عند بعض <sup>(٢)</sup> شيوخنا رحمهم الله التباعد دون الشرط ، مبيناً بذلك أنهم لا يخرجون من النار أبداً ، وهذا كقولهم : لاحتيتك ملاح كوكب وأضاء النجر ، إلى ما شاكلة ، فجرى تعالى على طريقتهم في الخطاب ، لأن أبعاد الأمور زوالاً في عقولهم كان السموات والأرضين ، فعلق ذلك بهما ، على ما ذكرناه ، ودل على أن هذا هو المراد بوصفه الذين سعدوا بمثله ، ولا خلاف أن كونهم في الجنة لا يجوز أن يكون منقطعاً ، فلا بد من حمل الكلام فيهم على هذا الوجه ، وكذلك القول في الذين شقوا .

يبين ذلك : أن في الذين شقوا الكفار ، ولا خلاف في دوام عقابهم فلا بد — من هذا الوجه أيضاً — من <sup>(٣)</sup> حمل الكلام على ما قلناه .

وقد قيل في تأويله : إنه محمول على الشرط ، وأنه تعالى أراد أن كونهم في النار في الآخرة يكون في الدوام كدوام السموات والأرضين في الآخرة ، لأن الخطاب يقتضى ذلك ، ويوجب أن حال الشرط حال المشروط ، ولهذا يبطل تعقلهم بالظاهر .

(٢) ساقطة من د

(١) في د : شرفاً أن . وف : شرط أن يحمل !

(٣) ساقطة من د .

فأما قوله <sup>(١)</sup> ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فالمراد به : إلا ما شاء ربك أن يوقفهم في الموقف للحاسبة ، لأنهم في تلك الحال غير كائنين في النار ، وليس لأحد أن يقول : كيف يستثنى ذلك من كونهم في النار يريد قبل الدخول <sup>(٢)</sup> ، لأن الاستثناء وقع على حد يصح فيه ذلك من حيث قال : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ﴾ فلو انفرد الظاهر لوجب القطع على كونهم فيها دائماً ، فاستثنى حال وقوفهم في الموقف ، لأنه في دخوله في الكلام الأول لو انفرد بمنزلة دخول سائر الأحوال فيه .

وقد قيل : إن المراد بقوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ : « وما شاء ربك » <sup>(٣)</sup> فكأنه تعالى بين كونهم في النار قدر بقاء السموات والأرضين وما شاء بعده ، وأراد الدوام ، وهذا شائع في اللغة ، لأن أحدنا قد يقول لغيره : قد أحسنت إليك بأن أعطيتك وعلمتك ، سوى ما فعلته من تربيتي لك ، وإلا ما أعطيتك كيت وكيت ، فيكون المراد بالجميع الإثبات .

٣٤٧- مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه إذا أراد الشيء فعله لا محالة ، فقال : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وهذا يدل على قولنا في أن مراده لا بد من أن يقع .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضي أنه فعال لما يريد ، ولم يبين ما يريد أن يفعله أو يفعله الغير ، أو يحملهم عليه ، فلا ظاهر للكلام يصح تعليقهم به .

وبعد ، فإن ظاهر الكلام يقتضي أنه فعال لما يريد أن يفعله ؛ لأن ذكر

المراد في صدر الكلام يقتضى أن الإرادة إذا ذكرت بعده ، فالمراد بها أن تكون إرادة لذلك الأمر ؛ ألا ترى أن أحدنا إذا قال : إن فلاناً متى وعد حقق وهو فاعل لما يريد ، فالمراد بذلك لما يريد أن يفعله ، ولا يتوهم منه : ما يريد « من غيره من طاعة أو معصية »<sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإن الظاهر إن دل على أنه تعالى إذا أراد أمراً وقع ، فيجب أن يدل على أنه إذا خلق الكفر كسباً أنه قد أراد كونه كذلك ، وليس كذلك مذهب القوم !

وبعد ، فإن الآية وردت بعد وصفه نفسه بأن يجعل الشقى فى النار إلا ماشاء ، وذلك يقتضى رجوع الكلام إليه ، وأن لا يكون مطلقاً ، على ما بيناه فى تعارف الخطاب .

٣٤٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يرد من جميع المكلفين الإيمان ، وأنه خلقهم لكي يختلفوا فيه ، فقال :

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ<sup>(٢)</sup>﴾

والجواب عن ذلك : أنه إنما أراد : ولو شاء ربك أن يجمعهم إلى<sup>(٣)</sup> أن يتفقوا فى الإيمان فيكونوا أمة واحدة ، لفعل ذلك ، لكنه أراد لذلك منهم طوعاً ، فاختلفوا بحسب اختيارهم ، وقد بينا فى نظير ذلك أنه لا ظاهر

(١) د : من غير طاعة أو معصية .

(٢) ساقطة من د .

(٣) الآية : ١١٨ . ومن الآية : ١١٩ .

له<sup>(١)</sup> يصح التعلق به ، وأنه لا بد فيه من تأويل<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ مُمْتَخِلِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴾ يعني :  
إلا الطائفة السالكة للطريقة الصحيحة .

ثم قال : ﴿ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ يعني : ولأن يرحمهم خلقهم ؛ لأن الكلام  
يجب أن يحمل متعلقاً بأقرب ما يمكن تعلقه به . إذا أمكن ذلك فيه ، ولم  
يمكن<sup>(٣)</sup> تعاقبه بالكل ، وهذا مطابق لقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ  
وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

٣٤٩ — وقوله تعالى في آخر السورة : ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا ﴾<sup>(٥)</sup>  
لا يدل على أن له مكاناً وموضعاً ، ولا يدل أيضاً على أنه لا قدرة<sup>(٦)</sup> للعبد ، لأن  
قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ يَرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا ﴾ ظاهره يقتضى أن الأمر جعل لغيره ثم رجع  
إليه ، فبأن يدل ذلك على إثبات القوة والفعل أولى ، وإنما أراد تعالى أن  
الأمور ترجع إلى حيث لا يحكم فيه سواه ، كما يقال في الشاهد إذا انتهى الحال  
في الأمر إلى أن لا ينظر فيه إلا الأمير : رجع أمرنا إلى الأمير . ولتراد « به  
هذا »<sup>(٧)</sup> المعنى ، وهذا لأنه تعالى في حال التكليف قد ملك العباد الأمور  
والنظر في الأحكام ، وانفرد بذلك في الآخرة ، فلذلك صالح أن يقال ما ذكرناه .

(٢) انظر الفقرة ٨٠ .

(٤) سورة النذاريات ، الآية ٦٠ .

(٦) في د : أنه القدرة .

(١) ف : لهم .

(٣) ف : يكن .

(٥) من الآية : ١٢٣ .

(٧) د : بهذا .

من سورة يوسف عليه السلام

٣٥٠ - رواية: وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [٢] يدل من

وجوه على حدث القرآن :

منها : أنه وصفه بأنه منزل ، وذلك يستحيل في القديم .

ومنها : وصفه بإياه بأنه قرآن ، وقد علم أن الجمع لا يصح إلا على الأفعال

التي قد تفتقر مرة وتجتمع ، ويصح فيها النظام .

فإن قال : فإن الكلام في الحقيقة لا يصح فيه الجمع ، فكيف يصح

تعلقكم<sup>(١)</sup> بهذا ؟

قيل له : إن المراد بالجمع « في الكلام<sup>(٢)</sup> » هو توالي حروفه ، فيصير من هذا

الوجه بمنزلة اجتماع الأجسام وتألفها . وهذا المعنى لا يصح إلا على الحدث ، كما

لا يصح التأليف في الحقيقة إلا على الحدث . فالدلالة صحيحة .

ومنها : أنه وصفه بأنه عربي ، وهذه الإضافة تقتضي تقدم المواضعة من

العرب على كتابته ، وإن لم يكن في لغتها ما يبلغ هذا الحد في الفصاحة ، وهذا يرجب

حدثه ، لأنه حدث بعد مواضعة العرب .

ووصفه له من قبل بأنه<sup>(٣)</sup> « مبين<sup>(٤)</sup> » يدل أيضاً على حدثه ، لأن ذلك

إنما يصح فيما يحدثه الحدث على وجه يصير دلالة وبيانا ، والقديم يستحيل

ذلك فيه .

(١) في د : تعلقهم . (٢) ساقط من د . (٣) ساقط من د .

(٤) الآية الأولى من السورة ، قوله تعالى : [ آتراك آيات الكتاب المبين ]

ووصفه له « بالجمع وبأنه آيات <sup>(١)</sup> إنما يدل على حدوثه أيضاً .

٣٥١ - وقوله تعالى : ﴿ أَعْلَمُكُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> يدل على أنه أراد من جميع المكلفين أن يعقلوا عن الله تعالى ويفهموا أوامره ، وذلك يبطل قول الجبرية في أنه تعالى أراد من بعضهم أن يكفروا ويجهلوا ، وقد بينا الوجه في ذلك <sup>(٣)</sup> .

٣٥٢ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعدها ما يدل على أنه يختص بالطاعة بعض عبادہ ، فقال : ﴿ وَكَذَلِكَ يَخْتَبِرُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ [٦] .

والجواب عن ذلك قد سلف في نظائره ، ولأن <sup>(٤)</sup> الاجتهاد هو الاختصاص ، ولم يقل تعالى إنه خصه بخلق الطاعة فيه ، فالمراد إذاً أنه اختاره واختصه بأن حمله الرسالة ، وكان يعقوب صلى الله عليه يعلم أنه تعالى سيعثه رسولا ويختصه بذلك ، فقال ما قال ، وبين أنه يعلمه من تأويل الأحاديث ، ويعنى بذلك كلام الله ؛ لأنها الأحاديث التي يعرف تأويلها الأنبياء عليهم السلام .

٣٥٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على جواز المعاصي العظيمة على الأنبياء عليهم السلام ، وعلى أنه يوقعهم فيها ، ويصرفهم عنها ، بحسب ما يريد ويشاء ، فقال :

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا ، لَوْلَا أَنَّ رَأْيَ بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ﴾ .. [ ٢٤ ] .

(٢) تنمة الآية الثانية .

(٤) سائفة من د .

(١) د : بالجمع بأنه .

(٣) انظر النقرة ٣٤ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إضافة الهم إليهما ، وليس فيه أنه تعالى فعله فيهما<sup>(١)</sup> فلا تعلق للمجبرة بذلك .

وبعد ، فإنه ليس في ظاهره إضافة الهم إليهما مطلقاً : لأنه قال : ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ فكان تحقيق الكلام : أنه لولا رؤيته البرهان لقد همت به وهم بها ، كما يقول القائل : فلان ضرب غلامه ضرباً شديداً لولا أنى استنقذته من يده ! فمن أين أنه هم في الحقيقة بذلك ، مع ما ذكرناه من الشرط في الكلام ؟ يبين ذلك أنه تعالى وصفه بأنه صرف عنه السوء والفحشاء ، ولو كان هم في الحقيقة كما يقولون بأن عزم على موافقتها وأظهر ذلك واجتمع معها ، لكان ذلك من الفحش العظيم ، فكان لا يصح وصفه بأنه قد صرف عنه الفحشاء !

وقد قال أبو علي رضى الله عنه : المراد بالآية أنه اشتبهى مادعته إليه ، كما اشتبهت ما أرادته منه ، وقد تسمى الشهوة هماً ، ولذلك يقول القائل في الذي يشتميه إن هذا من هـى ، كما بقوله فيما يريد ويحزم عليه ، فيجب حمل الكلام على الشهوة تنزيهاً للأنبياء عن الفاحشة . ودل على أنه المراد بقوله : ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء﴾ .

وسائر ما ذكره تعالى من تنزيه يوسف عليه السلام في السورة ، يدل على ما قلناه ، لأنه تعالى وصفه بأنه يحببه ، وهذه صفة من لا يعزم على التواش . ووصفه بأنه من عباده المحاصنين ، وذلك أيضاً لا يليق به الإقدام على العزم على الزنا<sup>(٢)</sup> .

وخبر عن النسوة أنهن قان : حاش لله ما علمنا عليه من سوء ، ولو كان قد عزم وقعد مقعد الزنا لم يصح ذلك .

(١) ساقطة من د . (٢) في د : الرؤيا .

وحكى عنها أنها<sup>(١)</sup> راودته عن نفسه وإنه من الصادقين ، وكل ذلك يبين صحة ما قلناه .

فأما قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ ﴾ فالترض [به] بين ؛ لأنه تعالى ذكر أنه أراه البرهان فعدل عما<sup>(٢)</sup> اشتهاه وانصرف عنه ، ثم عطف على ذلك بقوله<sup>(٣)</sup> ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ في سائر أفعاله بأن نلطف له كما لطفنا له بإظهار البرهان فيما تقدم ، فالمراد بالصرف هو أنه يفعل من الألفاف ما يقوى به دواعيه إلى أن ينصرف عنه ، على ما ذكرناه في نظائر ذلك .

٣٥٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعدد ما يدل على أنه منعه من الإقدام فيما أرادته ، وعلى أن يوسف أحب المعصية ، فقال : ﴿ وَقَدْ رَاوَدَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاَسْتَعْصَمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ثم : ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [٣٣] .

وإن كان حبسهم إياه « في السجن »<sup>(٥)</sup> معصية !

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يدل على ما قلناه ؛ لأنه تعالى حكى عنها أنها قالت عند اجتماع النسوة ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ لما شاركنها من ظهور محبتهم لما أحببت ، ثم قالت : ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ أرادت فامتنع ، لأن المعصية هي المنع والامتناع .

وهذا أيضاً يدل على أنه لم يرد أن يواقعها ، لأن ظاهر امتناعه يدل على أنه امتنع من كل ما أرادته ، من غير تخصيص .

(١) ساقطة من د .

(٢) د : فقال .

(٣) د : عن .

(٥) ساقط من ف .

(٤) من الآية : ٣٤

فأما قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ . . .  
فليس يدل<sup>(١)</sup> على أنه أحب المعصية ، لأن اعتصامه بالكون في السجن عما أريد  
منه من المعصية ، طاعة منه ، وإن كان فعاهم معصية ، كما أن الظالم لو أكره غيره  
على ملازمة الحبس بالقتل ، يحسن ملازمة الحبس افتداء من القتل وإن قبح  
ذلك من الحابس !

هذا إن ثبت أن المراد ظاهر الكلام ، فكيف وقد يجوز أن يكون يوسف  
عليه السلام فزع إلى هذا القول كما يفرع المضروب إلى الاستغاثة . وأظهر بذلك  
شدة التمسك بالتفادي من المعصية ، فقال : إن الحبس مع ما فيه من المشقة الشديدة  
أثر عندي مما دعيت إليه من المعصية ! وهذا بين .

٣٥٥ — وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
يجب أن يحمل على أنه سأله عز وجل أن يلفظ له بضرب من اللطف ينصرف  
عنده عما أريد منه من المعصية ، فلذلك قال تعالى من بعد : ﴿ فَسَتَجِدَبَ  
لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ [٣٤] ولو كان قد اضطره إلى ذلك لم  
يكن يمدحه عاياه !

وقد قال بعض شيوخنا رحمهم الله : إن هذه الآية من أقوى ما يدل على  
بطلان الجبر ؛ لأنه تعالى بين أنه صرفه عن كيدهن بأن أراه الآيات ، قال :  
وكيف يصح — وهو تعالى خلق فيه إرادة ذلك ومحبة ، وعلى ما روي : أقعده  
منها مقعد الطالب للفاحشة — فكيف يصح أن يفعل ذلك ؛ ويوصف بأنه صرفه  
عن كيدهن ، وأنه أراه الآيات لكي ينصرف عن ذلك ؟ وهل هذا إلا وصف  
لنفسه بالمغالبة ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

٣٥٦ — مسألة : قالوا نعم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الأمور الواقعة من العباد ، بقضاء منه وحتم ، فقال : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ <sup>(١)</sup> ﴾ والجواب عن ذلك : أنه صلى الله عليه إنما قال ذلك لما تأول ما رأياه في المنام ، لأنه روى أن الذي تأول منامه على أنه سيصلب فتأكل الطير من رأسه ، أظهر تكذيب نفسه ظناً منه بأن ذلك يعصمه من ترول ذلك فيه ، فقال مؤثماً له من هذا : قضى الأمر الذى فيه تستفتيان .

ويحتمل أن يريد أنه لما أخبر عن هذا الأمر — ولإخبار الأنبياء لا يكون إلا صدقاً — قال لهما : قضى الأمر الذى فيه تستفتيان ، تحقيقاً لصدقه فيما خبر ؛ لأن القضاء قد يكون بمعنى الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> ﴾ فالتعلق بذلك بعيد .

٣٥٧ — مسألة : قالوا : نعم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يوقع المعصية تارة ويرحم العبد في إزالتها عنه أخرى ، فقال : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ الْأَنْفُسَ لَا مَأْرَةَ بِالشَّوْءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ [٥٣] .

والجواب عن ذلك : أن الآية قوية في الدلالة على إضافة السوء إلى العباد ، دونه تعالى ؛ لأنه تعالى لو فعله فيهم لم يصف إلى الأنفس ، وظاهره أيضاً يقتضى أن النفس أمارة بالسوء لا أنها فاعلة له ، فالتعلق بظاهره لا يمكن .

والمراد بالآية : وصف النفس بأنها تدعو إلى السوء للشهوة الحاصلة التي تقتضى التوقان إلى المعصية .

وقوله : ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ﴾ بأن يلطف ويهضم من الإقدام على ما تشبهه

(١) من الآية : ٤١ ، وانظر الآية بتامها .

(٢) من الآية : ٤ : في سورة الإمراء .

الأنفس ، وقد يقول أحدها عند رجوعه على نفسه باللامه : إنها تدعو إلى المعصية وتأمرنى بها ، فأننا أجهد فى التخلص ، وهذا ظاهر فى اللغة والتعارف .  
٣٥٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أن الأمر كله لله ، فقال :

﴿ وَمَا أُنْغِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾<sup>(١)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن الحكم له ، ولا ينطلق الحكم على أفعال العباد ، ولو انطلق عليها أيضاً لم تدل هذه الإضافة على أنه فاعلها ، بل ظاهر الكلام أن اسماء حكمها بعد حصوله حكماً هو الله ، وهذا يوجب الإضافة بعد خروجه إلى الوجود ، فكيف يدل على أنه الموجد له والمحدث ؟

وإنما أراد يعقوب عليه السلام بهذا الكلام إظهار الاعتماد على الله فيما أراد وفي سائر أحواله ، فقال ما ذكره على هذا الوجه .

٣٥٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه فعل الكيد ليوسف ولا جله ، وهذا مما تمتنعون منه ، فقال : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ثم ذكر ما يدل على أن ذلك يكون بمشيئته ، فقال : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ .

وكل ذلك يصحح قولنا فى المخلوق .

(١) من آية : ٦٧ .

(٢) من آية : ٧٦ ، وبعبارة [ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن الكيد يستحيل على الله تعالى ، لأنه توصل إلى الأمور بضروب من الحيل ، وذلك إنما يصح على من يمتنع عليه مراده في بعض الأحوال ، ويتعالى الله عن ذلك ، ولهذا قد يوصف أحدنا بالكيد إذا هو توصل إلى أمر ، ولو فعله السلطان وهو مقتدر عليه وعلى غيره لم يوصف بذلك ، فإذا لم يصح تعلقهم بالظاهر .

والمراد بذلك : أنه تعالى فعل من الألفاظ ليوسف ما أوجب وصوله إلى المراد فسماه كيداً ، تشبيهاً بما يفعله العباد إذا هم توصلوا بضروب من الأفعال إلى مرادهم وإلى التجرز من المكروه المراد بهم . ولولا ما فعله تعالى به وسهل في أمر أخيه لم يكن ليجتمع مع أبيه ويحصل ما حصل ، مما أراد الله تعالى وسهله .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ بمعنى : أنه لولا تلك الألفاظ لم يحصل له في أخيه المراد ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، بمعنى : أن يفعل ذلك على كل حال ، لأنه قادر على ذلك ، فالتعلق بما ذكره لا يصح .

٣٦٠ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الأمور تتم بمشيئته ، وعلى أن السجود لغير الله يصح ، فقال : ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُسُفَ آوَى إِلَى أَبِيهِمْ ، وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ وَرَفَعَ أَبُوبُورَ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ۝١١ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن إدخال المشيئة في الخبر عن المستقبل مما أدبنا الله به ، تخليصاً للكلام من الكذب ، وإيقاظاً له عن أن يكون خبراً جزماً ، لأن العبد -

لا يعلم ما سيكون في المستقبل ، فالواجب عليه أن يورد الخبر على هذا الوجه ، وكما يلزمه تعليق خبره بالمشيئة فكذلك القول في أمر غيره ، لأنه لا يقطع من حال غيره على التمكن من ذلك على كل حال .

وقد يجوز أن يكون قد شك في حال ما أمرهم بذلك ، في أنهم إذا دخلوها<sup>(١)</sup> هل يحصلوا آمنين أو خائفين ، فعلق ذلك بالمشيئة .

وقد يجوز أن يكون أظهر ذلك محققاً لهم بأنهم الآن<sup>(٢)</sup> قد آمنوا ، وعلق الدخول بالمشيئة للأدب<sup>(٣)</sup> ، وقد يجوز أن يراد بالمشيئة الوقف ، على ما قدمناه .

فأما السجود ، فإنهم إنما سجدوا لله وعبدوه به كما سجدت الملائكة إلى جهة آدم عليه السلام ، على هذا الوجه ، وإن كان في ذلك ليوسف من التعظيم ما لا يحل ، كما أنا إذا<sup>(٤)</sup> فعلنا الصلاة عبادة لله فقد عظمنا بها الرسول عليه السلام ، من حيث اتبعنا مراده واتقنا له في فعلها ، وإن لم تكن عبادة له<sup>(٥)</sup> .

وإن كان قد يجوز أن يحمل ذلك على شدة خضوعهم ! لأن السجود هو الخضوع ، فلما خضعوا ليوسف « كل الخضوع<sup>(٦)</sup> » على ما استحقه استعمل في ذلك المبالغة في الخضوع فقال : ﴿ وخرؤا له سجداً ﴾ ، لكن الأولى ما قدمناه .

٣٦١ - رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ [١٠٥] .

(١) د : وخلصا .

(٢) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

(٦) ساقط من د .

(٣) ساقطة من د .

(٥) انظر الفقرة ٢٨ مع التعليل .

يدل على أنه قد حث على النظر وبعث عليه ، وذم على تركه .

وفيه دلالة على أن المعرفة بالله تعالى وبالعبادات لا تكون ضرورة ؛ لأن  
العارف بالشئ اضطراراً لا يذم بأن يعدل عن النظر والتفكير في الآيات ، بل  
لو فعل ذلك لكان أقرب إلى الذم !

---

تم القسم الاول

ويليه القسم الثاني مبدؤاً بسورة الرعد





# مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ

للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهذلي  
المنوفي سنة ٤١٥ هـ

تَحْقِيقُ  
الدكتور عدنان محمد زور  
بجامعة دمشق

القِسْمُ الثَّانِي

دَارُ التُّرَاثِ  
ص.ب. ١١٨٥ القاهرة



### ومن سورة الرعد

٣٦٢ — مَسَاءً : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه جسم يحوز عليه المكان والاستواء واللقاء ، فقال : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ... ١١ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ يَرْجِعُونَ رُبُّكُمْ تُوَفِّيهِمْ ١٢ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا من قبل أن الاستواء : المراد به الاستيلاء والافتدار ، وكشفنا ذلك بما بغى عن ذكره الآن <sup>(١)</sup> . وبيننا أن لفظة : « ثم » وإن اقتضت الاستقبال فإنها في هذا المكان داخله على تسخير الشمس والقمر وتدبير الأمر ، دون الاستواء ، فكأنه قال تعالى : ثم سخر الشمس والقمر ، يدبر الأمر ، بفصل الآيات وهو مستوي على العرش ؛ لأنه لا يجوز أن يصير مقتدراً عليه بعد أن لم يكن كذلك ؛ لأن هذا المعنى لا يصح في صفات ذاته .

وقد استدلل شیوخنا ، رحمهم الله ، بهذه الآيات ضد المشبهة ، لأنه بين تعالى أنه رفع السموات بغير عمد يرونها ، وذلك لا يصح في الأجسام ، لأنه إنما يصح أن يفعل رفع الثقل بعمد هو بمضه أو غيره ، ومتى لم يعمله بذلك لم يصح منه رفعه ، فدل على أنه تعالى قادر لذاته ، وأنه ليس بجسم .

فإن قال : لم ينف تعالى العمد ، وإنما نفى عمداً تراها ، فلا يمتنع إثبات عمد لا تراها !

(١) وبعبده [ كل يجري لأجل مسمى يدبر الأمر يفصل الآيات لعلكم توفون ] الآية الثانية .

قيل : هذا يسقط ؛ لأنه لو رفعها بعمد ، لوجب كونه ثقيلاً ، وكان يحتاج إلى عمد آخر ، ويؤدي إلى ما لانهاية له ، أو إلى تقبل رفعه لا بعمد ، فيتم ما قلناه . ولا يكون بأن تكون هذه الصفة أولى من السموات نفسها .

« وبعد ، فإنه تعالى يعمد فيما يثبت عمداً للسموات أن يكون بحيث لا يرى مع وجوب كونه عظيماً كثيفاً ، وليصح أن تعتمد عليه السموات »<sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإن الغرض بالآية ذكر اقتداره على الوجه الذي يختص به . ورفع الثقل بعمد يصح من كل قادر . فإن<sup>(٢)</sup> يجب أن يسكون رفعها من جهة لا بعمد أصلاً .

وقوله تعالى : ﴿ وسخر الشمس والقمر ﴾ من حيث أجراها على طريقة واحدة لا تتفاوت مع عظمهما ، يدل أيضاً على أنه ليس بجسم ، لأن الجسم لا بد من أن يختل حاله فيما يدبره من هذه الأمور ، لحاجته إلى الآلات التي يصح عليها الاختلال والضعف !

وقد بينا من قبل أن تفصيله الآيات يدل على أنها محدثة<sup>(٣)</sup> .

وقد بينا أن المراد بخلقها هو لقاء ما وعد به من الثواب والدرجات الرفيعة ، فلا وجه لإعادته<sup>(٤)</sup> .

٣٦٣ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا شيء إلا

(١) ساقط من د .

(٢) انظر الفقرة ٢٥٥ .

(٣) ساقطة من د .

(٤) انظر الفقرة ٣٠ .

وهو المقدر له : كان من فعله أو من فعل العباد ، فقال : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ <sup>(١)</sup> 〉 .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أن كل شيء يعلم مقداره وما يختص به ؛ لأن المراد بقوله : ﴿ عنده 〉 في هذا المكان : في علمه ، وصدر الكلام يدل عليه ، لأنه قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ 〉 <sup>(٢)</sup> ثم عطف على ذلك ، فقال : ﴿ وكل شيء عنده بمقدار 〉 ليبين أن ما ذكره وما لم يذكره من الأمور سواء في أنه تعالى يعلم مقداره ، وأن علمه لا يختص بمعلوم دون معلوم ، فمن أين أن المراد بذلك ما قالوه ، والظاهر لا يقتضيه ؟ وبعد ، فلو أراد بذلك أنه قدره لوجب حمله على أنه بين أحواله ؛ لأن «التقدير» في اللغة قد يتناول في الظاهر ذلك ، فمن أين أن المراد به الخلق؟ ومتى حملنا الكلام على أن المراد به العلم والبيان وفيما العموم حقه ؛ لأننا نحمله متناولا للمعدوم والموجود ، والماضي والحاضر ، ومتى حمل على ما قالوه وجب تخصيصه ، وألا يتناول إلا الموجود ، فالذي قلناه أولى بالظاهر .

٣٦٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يغير أحوال الناس من طاعته إلى معصيته ، ومن معصيته إلى طاعته ، وأنه قد يريد بهم السوء ، وأن ما يريد لا مرد له ، ولا بد <sup>(٣)</sup> من وقوعه ، فقال : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ <sup>(٤)</sup> 〉 .

(٢) الآية : ٨

(١) من الآية : ٨ .

(٤) من الآية : ١١ .

(٣) ف : ولا بد له .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضي أن العبد هو الذي يغير ما بنفسه ،  
وأنه تعالى يغير عند ذلك بعض أحواله ، وبسبب فيه بيان ما يغيره تعالى ،  
فلا ظاهر إذاً يدل على ما قالوه ، بل يدل ظاهره على أن العبد قد يفعل ، كما أنه  
تعالى يفعل !

والمراد بالآية : أنه تعالى لا يغير بالعبد ما أنعم عليه من الصحة والسلامة  
وسائر النعم ، ولا ينزل به العقوبات إلا بعد أن يغير ما بنفسه من الإيمان إلى الكفر .  
وهذا يدل على أنه تعالى لا يفعل العقاب إلا على جهة الجزاء على ما يكون من  
العبد ، ويبطل قول المجبرة في أنه تعالى يعذب أطفال المشركين في النار من  
غير ذنب وجرم ، ويبطل قول من قال منهم : لو شاء أن يعذب الأنبياء  
لحسن منه !

وقوله تعالى : ﴿ وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ﴾ لا ظاهر له « في أنه  
قد أراد <sup>(١)</sup> ذلك ؛ لأن هذا اللفظ إنما ينبئ عن أنه إذا أراد لم يكن له مرد ،  
وهل أراد أم لا ؟ لا <sup>(٢)</sup> ظاهر له « يدل عليه <sup>(٣)</sup> .

والمراد بذلك : أنه إذا أراد بقوم إنزال العقوبة — وسماها سوءاً على جهة  
التوسع « فلا يصح <sup>(٤)</sup> لما كانت في كونها مضرّة جارية مجرى السوء ، على ما بيناه  
من قبل — « لم يمكن <sup>(٥)</sup> أحد أن يردّه ؛ لأنه تعالى هو الغالب فلا يصح أن يمنع  
مما يريد من إنزال العقوبات بالعصاة <sup>(٦)</sup> .

(١) د : في أنه في أراد . وف : من أنه قد أراد (٢) سائطة من د .

(٣) س : قط من ف . (٤) سائط من د .

(٥) د : نكن . (٦) ف : بالقضاء .

٣٦٥- مسأله: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يفعل له السجود كرهاً كما يفعل طوعاً ، وأنه المصروف للعباد فيما يفعلون من الطاعة والمعصية ، فقال : ﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ... [١٥] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أن العباد فيما يفعلون من السجود تختلف أحوالهم ، ففهم من يسجد طوعاً ، ومنهم من يسجد كرهاً ، وقد علمنا أن الأمر بخلاف ذلك ، لانفاق حالهم فيما يفعلون من السجود .

وبعد ، فإن ذلك لا يتم على قول المجبرة ؛ لأن عندهم أن السجود الواقع من العباد أجمع يقع بأن يفعل تعالى فيهم القدرة الموجبة له ، ويخلق فيهم نفس السجود ، وذلك يوجب أن حالهم لا يختلف فيه ، فيسكون الساجد مرة طوعاً ومرة مكرهاً ، فإذا استحال ذلك على قولهم ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر ؟

فإن قيل : المكره على السجود هو من فعل ذلك فيه « بلا قدرة »<sup>(١)</sup> .

قيل لهم : إن هذا يوجب أن يكون الجاد مكرهاً على ما فيه ، وكذلك الميت !! وأهل اللغة لا يطلقون ذلك إلا فيمن يتمكن من الأفعال ، فيمنع منها أو يحمل عليها !

والمراد بالآية : أنه تعالى ، لاقتداره ، يخضع له من في السموات والأرض ؛ ففهم من يفعل الخضوع طوعاً ويعترف به ويظهر الانقياد ، ومنهم من يفعل ذلك بأن يستجيب فيما يريد فلا يصح منه الامتناع ، مثل سائر الحيوان

الذى ليس بمكلف ، وأن السجود فى اللغة قد يراد به الخضوع ، ظاهر لا يحتاج فيه إلى شاهد .

٣٦٦ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه المختص بأن يخلق ويفعل ، وأن العبد لا صنع له ، فقال : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ، أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ <sup>(١)</sup> ۝ ۞ .

فبين أن إثبات شريك معه هو بأن يعتقد فيه بأنه يخلق كخلقه ، فلو كان العبد فى الحقيقة يخلق ويفعل لوجب كونه شريكا لله ، ثم حقق ذلك بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۝ ۞ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يقتضى أن ما يخلق كخلقه تعالى يكون شريكا له ، وليس يدل على أن إثبات خالق سواه يوجب إثبات شريك معه ، بل لو قيل : إن الظاهر يدل على خلافه لصح ، وذلك أنه تعالى أنكر أن يكون له شريك إلا بأن يخلق كخلقه ، فيجب إذا كان يخلق لا كخلقه ألا يكون بهذه الصفة .

ويجب على هذا القول أن يكون تعالى قد أثبت لنفسه شريكا بقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ <sup>(٢)</sup> ۝ ۞ ! وبقوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاءً <sup>(٣)</sup> ۝ ۞ وبقوله ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ <sup>(٤)</sup> ۝ ۞ وأن يكون عيسى شريكا له ، إذ أثبتته تعالى خالقاً من الطين كهية الطير ، وهذا بين الفساد .

(١) من الآية : ١٦ .

(٢) من الآية : ١٤ فى سورة المؤمنين .

(٣) من الآية : ١٧ فى سورة النكبات .

(٤) من الآية : ١٠ فى سورة المائدة .

والمراد بالآية : أنه تعالى أثبت الحجة على من يعبد الأصنام » واتخذها شريكاً له<sup>(١)</sup> ، بأن بين أنه إذا لم يصح أن تخلق الأجسام وتظهر النعم الجسام ، لم يصح أن تكون معبودة ؛ لأن الذي يستوجب العبادة هو خالق هذه الأمور ، فإذا تمذر ذلك عليها واستحال فيها . فيجب أن لا يصح أن تعبد وتستحق العبادة .

فإن قال : فقوله تعالى ﴿ فنشابه الخلق عليهم ﴾ يجب أن يدل على أن غيره تعالى لا يفعل ما يشبه فعله ؛ لأن ذلك يوجب تشابه خلقه بخلق غيره ، وقد نفى الله ذلك .

قيل له : إنما يقع هذا التشابه متى قيل إن غيره تعالى يخلق العبد ويحييه وينعم عليه بالقدرة وغيرها ، [ ومتى قيل ذلك ] فقد تشابه ما يفعله تعالى بما يفعله غيره ، فلا يعلم عنده من المستحق للعبادة . فأما إذا قيل : إن جميع ذلك يختص تعالى بالقدرة عليه ، والعبد إنما يفعل الحركات والتأليف وماشا كلمها ، مما لا يلتبس حاله بحال ما يستوجب به العبادة ، فلا شبهة ولا اشتباه .

وبعد ، فإن هذا الكلام للجبرة ألزم ، وذلك لأنهم يقولون إن نفس « الشيء الذي<sup>(٢)</sup> يفعله العباد هو الذي يفعله تعالى ، والتشابه في هذا الوجه أعظم ، لأن نفس الشيء الذي يفعله إذا ثبت فعلاً للعباد ، كان الاشتباه أو التشابه أكد منه . إذا ثبت فعله غيراً لما يفعله تعالى ، وبين طريقهما حتى يعلم انفصال أحدهما من الآخر .

وأما قوله : ﴿ قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ فيجب أن يكون راجعاً إلى ماله عبادة به تعلق ، ليكون يدخل فيما تقدم ذكره ، وهو خلق الأجسام وسائر النعم التي يختص تعالى بالقدرة عليها ، مما عنده يستحق العبادة ، وقد بينا من قبل الكلام في هذا الظاهر في سورة الأنعام ، فلا وجه لإعادته <sup>(١)</sup> .

٣٦٧ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الخالق للحق والباطل ، فقال ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أنه الفاعل لهما ، وإنما يوجب أنه يضرب الحق والباطل ، وليس يفيد ذلك في اللغة الخلق .

والمراد بذلك : أنه يضرب الأمثال للحق والباطل ، ليعين حالهما فيرغب في الحق ، ويزجر عن الباطل ، وظاهر الضرب إنما يدخل في الأمثال لافي الخلق ، فإذا كان لابد من تقدير محذوف ، فبأن يجعل المحذوف ما تقتضيه اللغة أولى من غيره ! .

٣٦٨ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يهد جميع الناس ، وخص المؤمن بأن هداه دون غيره ، فقال : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أنه لو شاء لهداهم جميعاً ، ولم يبين الوجه الذي كان يهديهم عليه ، وقد بينا من قبل أن هذه الوجوه تتنافى ،

(١) انظر الفقرة : ٢٢٠ .

(٢) من الآية : ١٧ .

(٣) من الآية : ٣١ .

فلا يجوز أن تراد بعبارة واحدة فيدعى فيها العموم ، فإذا بطل ذلك فلا بد من أن يراد به بعض الوجوه دون بعض ، فإذا لم يكن الظاهر مبيّناً لذلك فلا بد من كونه مجحلاً محتاجاً إلى بيان .

والمراد بذلك : أو لم يعلم الذين آمنوا أنه لو شاء أن يكره العباد لهداهم جميعاً على جهة الإكراه ، لكنه إنما أراد أن يؤمنوا طوعاً ، لكي يستحقوا الثواب والنعيم ، وقد بينا القول في ذلك في مواضع (١).

٣٦٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يبدو له في الأمور ، وأن قد يريد الشيء ثم يكرهه ، فقال تعالى : ﴿ يَمْحُوُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْشِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [ ٣٩ ] .

ويدل ذلك على أنه لا يفعل ما يفعله بحسب الصلاح ، لأنه إن فعله بحسب الصلاح لم تتغير إرادته ، مع كونه عالمياً بالمصالح (٢) .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء ، وليس فيه أن الذي يحاه هو الذي أثبتته ، وقد يجوز أن يكون

(١) انظر الفقرات : ٧٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٥ .

(٢) البداء هو الظهور ، قال القاضي : « فني ظهر للحج من حال الشيء ما لم يكن ظاهراً له . إما بأن يعلمه ولم يكن من قبل عالماً به ، أو بأن يظن وجه الصلاح فيه ولم يكن من قبل كذلك وصف بأنه قد بدا له . ثم استعمله الناس في تغير العزوم والإرادات ، ف قيل من لا يثبت على عزم واحد : إنه ذو بدوات . وقيل من يعد الشيء ولا يفعله مع سلامة الحال إنه قد بدا له . » وفي كتاب « الفرق » للبغدادى أن الكيسانية يجمعهم القول بجواز البداء على أنه عز وجل وقد حكم عليهم بالكفر لهذه البدعة . انظر المغنى : ٢٥ / ١١ الفرق بين الفرق . ص : ٣٨ وانظر في الفرق بين النسخ والبداء : شرح الأصول الخمسة ، ص : ٥٨٥ - ٥٨٥ .

أحدهما غير الآخر ، كما يجوز أن يكون هر الآخر ، والظاهر لا يدل على أحد الأمرين . فن أين أن المراد مآلوله ؟

وبعد ، فإن المحو ظاهره لا يدل على الكراهة ، ولا الإثبات على الإرادة ، فكيف يصح أن يستدل بظاهره على مآلوله ؟ !

والمراد بذلك عند بعض شيوخنا ، رحمهم الله : أنه تعالى يحجو للمعاصي المثبتة في الصحف عند التوبة والإنابة ، وقد يثبت ذلك عند الإصرار ، ويثبت الطاعة عند ذلك .

ومتى حمل على هذا الوجه كان محمولا على ظاهره ، فهو أولى .

وعند بعضهم : المراد بذلك أنه يحجو بعض ما يتعبد به بأن ينسخه ، أو ينسيه من صدور الرجال ، ويثبت ما يشاء ، وهو الفاسخ لذلك ، فذكر المحو والإثبات فيه ، وأراد به ما يتعاقى به من الأحكام .

وعند بعضهم : المراد بذلك أنه يحجو عن الصحف ما أثبت فيه من المباحات التي لا مدخل لها في الثواب والعقاب ، ويثبت المعاصي والطاعات ، لتعلق الثواب والعقاب بهما . وكل ذلك مما يصح أن يكون مراداً فيجب حمل الكلام والآية عليه ، دون ما ذهبوا إليه .

ومن سورة ابراهيم عليه السلام

٣٧٠ — مسألة : قالوا : ثم ذكر فيها ما يدل على أن ما يقع من العبد إنما يقع بإرادته ، فقال تعالى : ﴿ الر ، كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ [ ١ ] والإذن لا يجوز أن يكون إلا الإرادة التي لها يقع الخروج ، دون العلم والأمر اللذين لا يؤثران في هذا الباب .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام إنما يقتضى أنه أنزل الكتاب إليه صلى الله عليه ، لكي يخرج الناس من الظلمات إلى النور ، ومعلوم أنه لا يخرجهم بالفسر والإكراه ، وإنما أريد بذلك أن يبعثهم على ذلك ويدعوهم إليه ، وشبه الإيمان بالنور ، والكفر بالظلمة ، على مجاز الكلام .

وقوله تعالى : ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ المراد به : بأمره ، لأن الإذن إذا أطلق فالأولى به الأمر والإباحة ، وقد علمنا أن الإباحة لا تدخل في المدلول عن الكفر إلى الإيمان ، فالمراد به الأمر ، وكأنه تعالى بين أنه أنزل الكتاب عليه ، صلى الله عليه ، ليعدل بهم بأمر الله تعالى عن الكفر إلى الإيمان ، وهذا بين .

٣٧١ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يخص بالهدى بعض عباده ، والضلال بمضاً ، فقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بَيِّنَاتٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ، فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [ ٤ ]

والجواب عن ذلك قد تقدم عند بيان الهدى والضلال ، وينبغي أن يكون المراد في هذا الموضع أنه يضل من يشاء بأن يعاقبه ويهلكه جزاء له على كفره ، ويهدي من يشاء إلى الثواب وطريق الجنة ، جزاء له على إيمانه ، ولا بد من تقدير

حذف في الكلام ، فكأنه قال تعالى : ليعين لهم ، فمن قبل يهده ، ومن رد ذلك بضله ، فيكون مايقع في الهدى والضلال جزاء عليه محذوفا ذكره ، وهذا قد تقدم القول فيه .

٣٧٢- مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخص بالإيمان بعض عباده ، فقال : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ ﴾ (١) .

والجواب عن ذلك قد تقدم ؛ لأننا قد بينا أن ظاهره لا يقتضى الإيمان والطاعة ، ولا نفكر أن يخص تعالى بعض عباده بالنعيم المتصلة بالدنيا ، وقد بينا أنه لا يمتنع أن يريد به الإيمان أيضاً ، وبيننا أن إضافة ذلك إليه تعالى ووصفه بأنه من نعمه صحيح من حيث لم يصل المؤمن إليه إلا بالطافه ومعونته وضروب التمكن الذى أعطاه .

٣٧٣ - وقوله بعد ذلك : ﴿ وَمَالَنَا إِلَّا التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ﴾ [ ١٢ ] يجب أن يكون محمولا على ظاهره ، وهو أنه هداهم الطريق ، وفيه دلالة على أن للتوكل (٢) تعلقا بالبيان ، لأنه لولا ذلك لم يكن لقوله : ﴿ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ﴾ معنى ، وذلك يبين أن التوكل عليه تعالى فى باب الدين هو سلوك الطريق الذى بينه طلبا للثواب ، كما أن التوكل عليه تعالى فى الدنيا هو السعى فى طلب الرزق من جهته دون الجهات الحرمه .

٣٧٤ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يهد بعض

عباده إلى الإيمان والنجاة ، فقال : ﴿ وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا ، فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ أُسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا قَهْلَ أَنْتُمْ مُعْتَنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ <sup>(١)</sup> ۝

وهذه الآية تدل على أنه تعالى جسم ، ليصح أن يبرز إليه عباده .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى إنما ذكر ذلك عنهم في القيامة وقد زال التكليف وحصل وقت الجزاء ، فلا يجوز أن يريد بقوله : ﴿ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ ۝ ماذكروه من الإيمان .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبْرُنا ۝ يدل على أن المراد بما تقدم ذكره من الهدى ما يتصل بما يتعذر التخلص منه ، فإذا يجب أن يكون المراد بذلك أنه تعالى لجعل لهم إلى النجاة طريقاً لنجوا ، وتخلصوا ، وخلصوا أتباعهم ، فإذا لم يجعل لهم إلى ذلك طريقاً فالنجاة فيهم وفي أتباعهم ميثوس منها ، ولذلك قالوا : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنا أَمْ صَبْرُنا ۝ .

وقد قيل : إنهم أرادوا بذلك أنه تعالى لو هداهم في دار الدنيا إلى ما اختاروه من الكفر ، بأن جعله ديناً صحيحاً ، لهدوا أتباعهم الذين دعواهم إلى طريقهم ! والأول أقوى .

٣٧٥ -- وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ ۝

« وفرغ من ذكر القضاء <sup>(٢)</sup> - ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقِّ ، وَوَعَدْنَاكُمْ فَأَخْلَفْنَاهُمْ ۝ [ ٢٢ ] .

(١) الآية : ٢١ وتتمتها : [ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص ] .

(٢) د : وفرغ من فصل الخطاب ،

يدل على تنزيه القديم تعالى من القيّاح ؛ لأنه تعالى لو كان هو الفاعل لها لما صح أن يوصف بأنه الحق في الوعد ، ويجوز فيه أعظم مما يقع من الشيطان ؛ لأنه الفاعل في العباد المعاصي أجمع ، وفي الشيطان الدعاء إلى الضلال والترغيب فيه .

٣٧٦ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ، فَلَا تُلْهُمُونِي وَلَوْ مَوَا أَنْفُسَكُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ يدل على بطلان القول بالجبر من جهات :

منها : أنه تعالى لو كان الخالق فيهم الضلال لم يصح وصفهم بأنهم استجابوا للشيطان ، لأن المستجيب لغيره إنما يوصف بذلك إذا اختار لأجل قوله مالولاه لكان يصح أن يختار خلافه ، ولذلك لا يوصف من رُمى من شاحق فانهبط إلى الأرض أنه يستجيب في ذلك لغيره ، لما لم يمكنه الانفكاك منه .

ومنها : أنه أضاف اللوم إليهم ونفاه عن نفسه ، ولو كان تعالى هو الذي خلق فيهم الضلال والكفر لكان الواجب في الخطاب أن يقال : فلا تُلْهُمُونِي وَلَوْ مَوَا خَالِقَكُمْ الذي فعل فيكم الكفر ، وأوجبه بالقدرة الموجبة له ، وجعلكم بحيث لا محيص لكم . وبطلان ذلك يبين صحة ما نقول .

ومنها : أن الوجه الذي له زال اللوم عن الشيطان — على قولهم — هو موجود في العبد نفسه ، فهو بأن يزول عنه اللوم أحق ، لأنه بدعائه إياهم إلى الضلال لم يخلق فيهم ذلك ولا اضطهرم إليه ، ولا أراهم عن طريقة الاختيار

و [أما] العبد فخاله مع الكفر في ذلك أبعد ! لأنه لم يفعله ولا حصل له سبيل إلى إزالته عن نفسه ؛ لأنه تعالى هو المختار لفعله فيه ، ولا يجوز أن يقف اختياره على إرادته ، فكان يجب أن يكون بزوال اللوم عنه أحق .

ومنها : أنه كان يجب — على قولهم — أن لا يكون لهذه المخاطبة الجارية بين الشيطان ومن اتبعه معنى ؛ لأنه تعالى هو الذى فعل فيه الدعاء ، وفيمن اتبعه الاستجابة ، وهما كالطرف لفعله ، فما وجه هذا الخطاب الذى يقتضى تحقيق الذم في أحدهما دون الآخر ؟ وقد كان الأولى أن يظهر العذر ويذكر أنهما محمولان على ما وقع فيهما ، مضطران إليه ، فاللوم عنهما جميعاً زائل .

٣٧٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يفعل الإيمان والتوحيد في القلوب والألسنة ويشبههما ، فقال تعالى : ﴿ مُثَبَّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ، وَبُضِّلَ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ [٢٧] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه ثبت الذين آمنوا ، وليس فيه بيان الأمر الذى يثبت عليه ، وقوله تعالى . ﴿ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ لا يدل ظاهره على أنه الأمر الذى يثبت عليه ، بل يحتمل أن يراد به أنه يثبت لأجل ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ <sup>(١)</sup> ﴾ وكما قال : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا . . . ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى ما شاكله ، فلا يصح إذاً أن يعلقوا بالظاهر .

والرأى بذلك : أنه تعالى يثبتهم في نعيم الدنيا وفيما يختصون به من الإكرام

(٢) من الآية : ١٦٠ في سورة النساء .

(١) من الآية : ٩ في سورة يونس

والتعظيم في الآخرة ، ويثبتهم في الثواب والنعم لأجل القول الثابت الذي هو الإيمان وسائر الطاعات ، وعبر عن ذلك جميعه بالقول ، على طريق المجاز ، كما يعبر عن الدين بكلمة الحق ، وكما يقال : إن فلاناً يفعل بمذهب أبي حنيفة ، ويراد بذلك أنه يدين به ويتمسك .

وقد قيل : إن المراد بذلك أنه يثبتهم لأجل الإيمان ، بأن يفعل بهم زيادات الهدى من شرح الصدر وسكون النفس .

وقد قيل : إنه يثبتهم بالقول الثابت الذي هو الوعد والترغيب على الإيمان ؛ لأنه داعية لهم إلى الثبات عليه واستجلاب نعم الآخرة . والأول أقوى .

٣٧٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أن الفلك يجرى في البحر بإذنه ، وقد يجرى في كثير من الأحوال باكتساب العباد ، وذلك بوجب أنه إنما يقع بمشيئته وإرادته ، فقال :

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ <sup>(١)</sup> ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن الأمر إذا أطلق فعمله على الإرادة توسع ، ولا يصح التعلق بظاهره ، ويجب أن يتأول الكلام على أنه يجرى بما يختاره من الفعل فيه ، لكنه لما كان يستجيب وينقاد فيما يريد فيه ، قيل إنه بأمره : كما قال : ﴿ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ <sup>(٢)</sup> ﴾ . وكما قال : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

(١) من الآية : ٣٢

(٢) من الآية : ٦٨ في سورة غافر .

(٣) من الآية : ١١ من سورة فصلت

٣٧٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل في العبد بجانب عبادة الأصنام فقال : ﴿ وَاجْتَنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ تَعْبُدُوا الأصْنَامَ <sup>(١)</sup> ﴾ .  
فدعا الله تعالى أن يجعله بهذه الصفة .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الدعاء إنما يقتضى أن الداعي أراد منه تعالى ذلك الأمر الذى سأل ، وهل ذلك مما يفعله أم لا ، وهل يفعله مع بقاء التكليف أم لا ، وكيف الحال فيه إذا فعله ؟ لا يعلم بهذا الظاهر ، فمن أين أن الأمر على ما قالوه ؟

ويجب أن يكون المراد بذلك : أنه سأل الله تعالى أن يلطف له بما عنده يحتب عبادة الأصنام ، ودعا مثل ذلك لبعض ولده .

٣٨٠ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [ ٤٠ ] يجب أن يحمل على مثل ما قلناه : لأنه إنما سأل اللطف الذى عنده يختار إقامة الصلاة « وقد بينا أنه متى لم يحمل الدعاء على هذا الوجه لم يكن فيه فائدة : لأنه تعالى إن فعل الصلاة <sup>(٢)</sup> وبجانب الكفر ، فلا بد من أن يكونوا كذلك ، سألوا أم كفوا عن السؤال . وإن لم يفعل فيهم ذلك فالحال واحدة ، فلا يكون للمسألة - على قولهم - فائدة ومعنى ، ولا للرجعة إليه تعالى فى أن يجعلهم بهذه الصفة فائدة ، وإنما يفيد ذلك على ما نقول ، لأنه تعالى وإن كف وأزاح العلة ، فقد يصح أن يكون فى مقدوره ما إذا فعله اختار المكلف عنده الإيمان والطاعة ، ولولا كان يضل ويعصى ، فيحسن منه الرغبة والمسألة ، على ما ذكرناه .

٣٨١ — سألت: قالوا: ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن المكر من قبله، فقال: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ [٤٦].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره لا يدل على أنه الفاعل لذلك، لأن هذه الكلمة تقع محتملة قد يراد بها الفعل، كما يراد بها غيره، فلا ظاهر له إذاً.

ويقارن هذا ما تعلقنا به من أنه تعالى قال في تحريفهم: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (١) أن ذلك يدل على أنه ليس من فعله، لأن ما هو من فعل الفاعل لا يفتى أن يكون من عنده، وقد يقال في الشيء: إنه عنده، «ومن عنده» (٢)، لا على طريقة الفعلية، والإثبات فيه يفارق النفي.

وبعد، فإن قولنا في الشيء: إنه من عنده لو دل على أنه فعله لكان القول بأنه عنده، لا يدل على ذلك، لأن الأول يؤذن بحصوله من قبله، على بعض الوجوه، والثاني لا يؤذن بذلك، ولهذا يجوز أن يقال: عند فلان مال، ولا يقال من عنده المال، إذا لم يكن له فيه صنع، ويقال: عند فلان خبرى وما أنا عليه، بمعنى: أنه عالم به وإن لم يكن ذلك من قبله، ولا يقال فيما حل هذا الحل: إنه من عنده ولا صنع له فيه. فإذا ثبت أنه لا ظاهر له، فالمراد بذلك أحد أمرين:

إما أنه عالم بحال مكرهم، وأنه غير مؤثر فيما أرادته (٣).

وإما أن عنده معاقبتهم على مكرهم، من حيث لا يشعرون.

(٢) ساقط من ف.

(١) من الآية: ٧٨ في سورة آل عمران

(٣) ف: أرادوه

ثم يقال للقوم : لو كان ما ذكرتموه يدل على أن السكر من قبله لما جاز أن يضيفه إليهم ، فيقول : مكرهم ، ولما جاز أن يذمهم عليه ! وذلك يدل على ما قلناه في تأويله .

وبعد ، فإنه تعالى نسب السكر إليهم ، ثم بين أنه عنده <sup>(١)</sup> ، فإن أراد به أنه فعله أدى ذلك إلى التناقض من حيث يوجب أن يكون مكرهم ، ويكون فعلا له تعالى ، وإن كان كذلك فإضافته إليه لا وجه له !

وبعد ، فإن « عند » لا تستعمل إلا في موجود ، لأن اللغوم لا يصح ذلك فيه إلا مجازاً ، فإذا صح ذلك ، ثم وقع منهم السكر ووجد ، فيجب أن يكون في تلك الحال عنده تعالى ، وفي تلك الحال قد خرج من أن يكون فعلا له ، وذلك يوجب إثبات الفعل في حال يجب نفيه ، وهذا محال ، فيجب أن يكون المراد بالظاهر ما قلناه .

٣٨٢ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه جسم يصح أن يبرز إليه ، فقال : ﴿ وَرَزَّوْا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على ما توهموه ؛ لأنه لم يقل : برزوا إليه ، فيقرب أن يكون له ظاهر ؛ وإنما قال : برزوا له ، وهذا قد يذكر ويراد به الغرض ، كما يقول القائل : صليت لله ، وحججت له ، وطفقت . والمراد بذلك أنه فعل ذلك لأجله على جهة التقرب . فمن أين أن ظاهر ذلك أنهم ظهروا له في مكان واحد ؟

والمراد بذلك : أنهم برزوا للحاسبة والجزاء ، وفي آخر الآية دلالة عليه ؛  
لأنه تعالى قال : ﴿ لَيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ <sup>(١)</sup> ﴾ ... [٥١] فيبين  
بذلك أن بروزهم لهذا المعنى ، ولو كان بروزهم لله تعالى من جهة الانكشاف في  
المكان لم يكن لهذا القول فائدة ! وإنما تقع به الفائدة إذا أراد ما ذكرنا .

أو يريد به : أنهم برزوا إلى حيث لا يجري فيه إلا حكمه تعالى ، فيكون  
كتولنا : إن فلاناً ارتفع إلى الأمير ، والمراد بذلك أنه الذي يقوم بفصل  
أمره دون غيره .

٣٨٣ - وقد قال أبو علي ، رحمه الله ، في قوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ سَرِيعُ  
الْحِسَابِ <sup>(٢)</sup> ﴾ إن ذلك يدل على بطلان قول المجسمة ، لأنه لو كان جسمًا لوجب  
كونه متسكماً بآلة ، ولو كان كذلك لوجب ألا يصح منه الإسراع في الحاسبة  
والجمع بين الكل فيه ، وفي وقت واحد ، خصوصاً على قول من يثبت به بصورة  
آدم ، « على ما ذهب إليه بعضهم <sup>(٣)</sup> » ، تعالى الله عن ذلك !

٣٨٤ - وقوله تعالى : ﴿ لَيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ <sup>(٤)</sup> ﴾  
يدل على العدل : لأنه لو جاز أن يفعل القبيح لجاز أن يتقديء بالثواب والعقاب  
من لا يستحقه ، فكان لا يعلم فيما يفعله من ثواب أو عقاب أنه جزاء .

وبعد ، فإن كان تعالى فعل في العباد الطاعة والمعصية ، فيجب أن يكون

(١) في النسختين : [ لتجزى كل نفس بما كسبت ] والآية في سورة الجاثية : ولتجزى ،  
الخ ٢٢ .

(٢) تنمة الآية : ٥١ (٣) ف : على ما يذهب بعضهم إليه .

(٤) في النسخين أيضاً آية سورة الجاثية .

مجازياً لنفسه دونهم ، لأنه لا يصح أن يكون الفعل من قبله ، ولولاه لم يقع منهم  
ألبتة ، ثم يجازيهم .

ولو كان كما يذهبون إليه من أن العبد يكتب حقيقة ، كان لا يصح أن  
يجازيهم ؛ لأنه كان يجب أن يكون هو اللوجب بخلقه أن يكونوا مكسبين  
على وجه لا يحيص لهم منه ؛ لأنه متى خلق الكعب والقدرة فلا بد من وقوعه ،  
وإذا هو تعالى لم يخافهما استحالة وقوعه ، وهذا يوجب أن يجازيهم بما لم يمكنهم  
مفارقته والخلوص منه على وجه ، وهذا ، في أن المجازاة تصبح منه ، بمنزلة مجازاة  
الإنسان على ما لا يتعلق به ألبتة .

### ومن سورة الحجر

٣٨٥ — دروئل : ١ - وقوله : ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [ ٣ ] قد صح أنه تهديد وتقريع <sup>(١)</sup> والمقصود به بمنهم على الطاعة ، والعدول عن خلافها ، ولا يصح ذلك وليس للعبد فعل ، كما لا يصح التوبيخ واللوم والذم إلا <sup>(٢)</sup> على فعل ، ولو كان تعالى هو الخالق للأكل والتمتع لما صح أن يهددهم عليه <sup>(٣)</sup> .

ب - وقوله تعالى « من قبل » <sup>(٤)</sup> ﴿ رُبَّمَا بَوَّذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [ ٢ ] يدل على أنهم كانوا يمكنهم الإسلام ، ولولا ذلك لما تمنوه على هذا الحد .

ج - وقوله تعالى « من بعد » <sup>(٥)</sup> ﴿ مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [ ٩ ] يدل على أنه ليس فاعلا للتبجيل ، لأنه لو جاز أن يفعله كان لا يؤمن أن ينزلهم بغير حق ، بل كان لا يوثق بشيء مما أنزل من الرسل والكتب .

د - وقد بينا من قبل أن قوله : ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴾ [ ٥ ] يدل على ما نقوله في الآجال <sup>(٦)</sup> ، وأنه الوقت الذي يعلم أن موته وهلاكه يحصل

(١) ساقطة من د .

(٢) د : لا . (٣) د : به .

(٤) ساقط من د .

(٥) ساقط من د .

(٦) لم يتقدم شرح هذه الآية ، وقد وردت في القرآن مرتين : هنا في الحجر — السورة الخامسة عشرة — الآية : ٥ ، وفي سورة المؤمنون — ٢٣ — الآية : ٤٣ ، ولعل الأصوب في عبارة الكتاب أن تكون : « وقوله تعالى [ ماتسبق من أمة أجلها ] يدل على ما نقوله في الآجال ، كما بيناه من قبل » . اظهر فيما تقدم النقرة : ١٣٢ والفقرة : ٢٥٣ .

فيه ، فلا يجوز أن يتقدم أو يتأخر ، وإن كان تعالى يقدر على تقديمه وتأخيريه ، لكنه إذا حكم بأنه يحدث في ذلك الوقت لم يجز خلافه .

٣٨٦ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الكفر من قبله ،

فقال : ﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [١٢ - ١٣] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على ما قالوه ، من وجوه :

منها : أنه لم يتقدم للكفر ذكر ، فترجع الكناية إليه ، والذي تقدم ذكره هو القرآن والذكر ، في قوله ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [٩] فيجب أن يكون هو المراد .

ومنها : أن سلوك الشيء في المكان من صفات الأجسام دون الأعراض ، وهو بمنزلة ورود الوصول والمرور ، في أنه لا يصح إلا في (١) الجسم ، وظهره لا يدل على ما قالوه ، لأن الكفر يحل القلب ولا يسلكه ، ومتى قالوا فيه إنه مجاز فقد تركوا الظاهر .

ومنها : أنه تعالى قال بعده : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ وإما أراد الذكر دون الكفر ، فكذا القول في الكتابة الأولى ، لأنها جميعاً تعودان إلى مذكور واحد .

فإن قال : إذا حملتم الآية على أنه أريد بها الذكر ، والذكر عرض ، فقد دخلتم فيما عبتم علينا .

قيل له : إنا لم نحمّله على الذكر لأن الظاهر يقتضيه ، لكن على وجه المجاز ، ودلنا عليه بما تقدم ذكره ، وأنتم أردتم التعلق بظاهره وبيننا أنه لا ظاهر لكم فيه .

على أن للذكر في هذا الباب مزية ، وذلك أنه تعالى إذا أسمعهم ذلك وأورده عليهم ، حتى قرع أسماعهم ، صار بمنزلة السالك إلى القلب والوارد عليه ، وحل محل الجسم إذا ورد على جسم ، وليس كذلك حال الكفر ، لأنه يبتدأ به في القلب ، فلا يصح فيه معنى السلوك ، لا مجازاً ولا حقيقة ، يبين ذلك أنه خص القلب به لما كان المقصد بإيراد الذكر أن يفهم القلب ثم يعمل به ، ولو كان المراد به الكفر والمعصية لم يكن للقلب فيه مزية ، لأنهما قد يحلان في غيره ، كما يحلان فيه !

ثم يقال لهم : لو كان تعالى يسلك الكفر في قلوبهم لم يحز أن يذموا ويكلفهم تركه ، ولما جاز أن يقول تعالى ، على جهة التوبيخ ، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ۖ ﴾ (١) إلى غير ذلك !

فإن قال : فلماذا خص المجرمين بالذكر ، وهو تعالى يورد القرآن على الجميع ؟

قيل له : إنه تعالى أراد أن يبين لهم أنهم وإن عدلوا عن الإيمان بالرسول عليه السلام والذكر ، واجتهدوا في جحدهما ، فلا بد من أن يورد ذلك على قلوبهم ، فيكون مزيحاً للعلة ومقيماً عليهم (٢) الحجة ، وليبين أنهم من قبل أنفسهم أتوا ، لا من قبله تعالى ، وذلك مما لا يتأتى فيمن قد آمن ، فلذلك خصوا بالذكر .

٣٨٧- مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن المعاصي من عنده ، فقال : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾ [ ٢١ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه لا شئ إلا أوله عند الله (١) مكان ، لأن الخزان هو الأماكن التي تدخر فيها الأشياء ، وهذا لا يصح في أفعال العباد ؛ لأنه لا يمكن فيها أن تكون في مكان ، ولا يصح - أيضاً - قبل وقوعها من العباد أن تكون موجودة ، فضلاً عن أن تكون في مكان ، يبين ذلك أنه تعالى قال بعده : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ (٢) فيجب أن يكون المراد به ما يصح أن ينزل ، وذلك لا يصح في أفعال العباد ، فلا بد إذاً من تأويله على خلاف الظاهر . فبطل تعليقهم !

والمراد بذلك : ما ينزله تعالى من الغيث الذي يحمله السحاب ، ولذلك قال تعالى بعده : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ فَوَاحِشَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَمْنَا كُومُودُ ﴾ [ ٢٢ ] .

ومتى حمل على هذا الوجه حمل على ما يصح كونه في الأماكن ، ويصح فيه (٣) الإنزال ، ولذلك قال تعالى بعده : ﴿ فَأَسْقَمْنَا كُومُودُ وَمَا أُنْتَمِ لَهُ يَحَارِزِينَ ﴾ (٤) فينبه على أنه تعالى خزنه في مكان مخصوص ثم أنزله ، وأنه ينزل ذلك بقدر الحاجة إليه ، على ما قال : ﴿ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ ﴾ .

ولو حمل على سائر ما يريدته تعالى من أمر العباد ، ويكون المراد بذلك

(٢) تنمة الآية السابقة .

(٤) تنمة الآية : ٢٢ .

(١) في د : بدون لفظ الجلالة .

(٣) في النسختين : فيها

الخرائن الملك والاعتدار ، لصح أيضاً . وعلى الوجهين جميعاً سقط تعلق المخالف به ،  
 يبين ذلك أنه لا يصح عند الأمة إضافة القبائح إلى خرائنه « حتى يقال إن في  
 خرائنه (١) الفساد والكفر ، وإنما تضاف إليها الرحمة والنعمة ، كما قال تعالى :  
 ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْقَهُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (٢) إلى غير ذلك . وكل ذلك  
 يبين بطلان تعلقهم به .

٣٨٨—رواية: وقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ  
 إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [ ٣٠ - ٣١ ] يدل على أنه كان  
 قادراً على السجود ؛ لأن من ليس بقادر على الشيء لا يوصف بالإباء والامتناع ،  
 كما لا يوصف بالإيثار والاختيار ، ولذلك لا يقال في الزمّن : إنه أبى للمشي ،  
 وفي الآخرس : إنه أبى الكلام ، وإنما يقال ذلك في المتمكن (٣) .

٣٨٩—مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يضل ويفوى ، فقال :  
 ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ ٣٩ ] .  
 والجواب عن ذلك قد تقدم في سورة الأعراف (٤) ، وبيننا أن المراد بذلك (٥) هو  
 الحرمان والخيبة ، وأن ذلك فائدته « في اللغة (٦) » ، وإن كان قد يراد به غيره ، يبين  
 ما ذكرناه أن إبليس جعل ذلك كالعلة في أنه يزین لهم الفساد ، ولا يليق ذلك  
 بالضلال ؛ لأن إضلاله تعالى لا يكون داعياً له إلى ذلك ، وتخييبه يجوز أن يكون

(٢) من الآية : ١٠٠ في سورة الاسراء

(١) ساقط من د .

(٣) انظر الفقرة ٢٨ مع التعليق .

(٤) انظر الفقرة : ٢٥٠ .

(٦) ساقط من د

(٥) أى بالغواية .

داعيا له إليه ، فكأنه قال : وإذ قد حرمتني الثواب وجنبتني الإحسان وحكمت على بالعقوبة ؛ فأسألك في ذلك شركاء يستحقون ما أستحقه ، لأن المشاركة في النعمة قد تسأل (١) في الدنيا على بعض الوجوه .

وقوله تعالى ، حاكياً عنه : ﴿ ولأغوينهم أجمعين ﴾ يمكن حمله على التخييب أيضاً ، فكأنه قال لأخيبهم (٢) بأن أنسب إليّ كفرهم وضلالهم بالترزين والدعاء . ويمكن أن يحمل على الإضلال والإهلاك ، فيكون سبباً للحرمان .

٣٩٠ — فأما قوله تعالى من بعد : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [٤٢] فإنه يدل على ما نقواه في أفعال البعاد ؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم الضلال لم يكونوا متبعين له ، وكان يجب أن يكون له على من اتبعه من السلطان الأعلى مثل من لم يتبعه ؛ لأن ما يقع عند دعائه إليه هو الفاعل [ له ] فيهم ، فيفعل في البعض الضلال والقبول ، وفي البعض الامتناع والإيمان ، فكان لا معنى للشفقة بينهما !

ثم يقال للقوم : إذا كان تعالى يفعل فيمن اتبع إبليس الضلال والغواية ، كما يفعله في إبليس ، فلم أصاف إلى نفسه ضلال إبليس ، دون ضلال من اتبعه ، فقال : ﴿ رب بما أغويتني ﴾ ، ثم قال : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾ ؟ ويجب - على مذاهبهم - أن يكون كأنه قال : بما أغويتني لتغوينهم ، لأن كلا الأمرين من قبله ، ولولا خاتمه فيهم لما حصل .

٣٩١ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه ينزع الكفر

من القلوب بفعل الإيمان، فقال تعالى ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا، عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [٤٧].

والجواب عن ذلك : أن « الغل » لا يدل على الكفر ولا يفيدته ، ولذلك يصح في الكافر أن يقال : ليس في قلبه غل ولا غش ، إذا سلم الناس غائته ، وزال عنه الحسد والتنافس ، فالظاهر إذن لا يدل على ما قالوه .

وبعد ، فإن الآية واردة في أهل الجنة ، فيجب أن يكون المراد بها بيان مفارقة<sup>(١)</sup> الدنيا في المنافسات وضروب الحسد والبغضاء ؛ لأن الآخرة ليست دار تسكليف ، فيزول الكفر عن القلوب بالإيمان ، ولأن من أهل الجنة من لم يكن في قلبه الكفر قط ، كالأنبياء وغيرهم ، فلا يمكن حمل الآية على ما قالوه .

والمراد بها : أن ما يلحق القلب من طلب الرتب ، والاعتصام بقصور الأحوال لا يلحق أهل الجنة ؛ لأنه تعالى قصرهم على ما أعطاهم ، وصيرهم في هذا الباب بمنزلة الواحد منا الآن في أنه لا يطلب مرتبة الرسول عليه السلام في التجليل والتعظيم ، ولا يلحقه بفقد ذلك غم .

٣٩٢ - وقوله تعالى من بعد : ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾ [٤٨] يدل على أن في الدنيا يصيبهم ذلك ، ولو كان فعلهم من خلقه تعالى لكان لا يصح عابهم النصب والتعب ، كما لا يلحق الزنجى بلونه التعب .

٣٩٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يقدر على المعاصي وسائر أفعال العباد ، ويقضيها ، فقال : ﴿إِلَّا أَمْرًا أَنَّهُ قَدَرْنَا لَهَا لَكِنَّ الْغَايِرِينَ﴾ [٦٠] .

ثم قال بعده : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [٦٦] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله ﴿ إِنْهَا لَمِنَ الْعَابِرِينَ ﴾ إنها لمن الباقين ، فغير<sup>(١)</sup> تعالى أنها خارجة عن جملة من ينجو من آل لوط ، داخله في جملة من يهلك ، فمن حيث بقيت في جملتهم وأخبر تعالى بذلك فيها ، جاز أن يطلق فيها لفظة التقدير ، والمراد بذلك الإخبار عن حالها .

ولو كان المراد بذلك ما فعله بها مع قوم لوط ، لكان ذلك غير دال على ما ذكره أن الذي حل بها وسهم هو من فعله تعالى ، لامن أفعال العباد . ولهذا استدللنا بهذه الآية على أن لفظة « القدر » قد تطاق على أفعال العباد ، على بعض الوجوه ، من حيث أخبر تعالى عنه وحكم به .

فأما قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ﴾ فالمراد به الإعلام والإخبار ، ولذلك قال بعده : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ولا يليق ذلك إلا بأن يكون المراد بما تقدم : الإخبار دون الإيجاد . وقد بينا من قبل الكلام في القضاء والقدر ، وما يجوز على الله ، وما لا يجوز ، فلا وجه لإعادته .

وقد قال بعض شيوخنا رحمهم الله : إن « القضاء » في حقيقة<sup>(٢)</sup> اللغة : هو الفراغ من الشيء وبلوغ آخره ونهايته ، وإذا استعمل « ذلك في الخبر<sup>(٣)</sup> » فمن حيث يدل من حال الفعل على ما ذكرناه ، ولهذا يقال فيما يتم ويلزم عند حكم

الحاكم : إنه قضاء<sup>(١)</sup> ، ويقال في سائر ما خلقه تعالى : « إنه يقضى به<sup>(٢)</sup> » ، من حيث خلقه على تمامه ، فيما تقتضيه المصلحة ، « وهذا هو<sup>(٣)</sup> » المراد بقوله : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ﴾<sup>(٤)</sup> .

ولهذا لا يوصف « الخير بأنه قضى به<sup>(٥)</sup> » إلا إذا اقتضى في الخير هذه الفائدة ، فيقال في خبر الحاكم إذا كان لازماً للحق : هو قضاء منه ، ولا يقال في خبر غيره ذلك .

فعلى هذا يجب أن لا يقال : إنه تعالى قضى أعمال العباد الحقيقة ؛ لأنه لم يخلقها على تمام ، ويقال في أخباره على أحوالها ذلك ، على جهة التعارف ، لما حقق ذلك فيها ، ويقال في إلزامه المكاف الواجبات ذلك ، لما صار في الحكم بهذه الصفة ؛ لأن الإلزام أكد من الإخبار ، ولذلك لم يطلق شيوخنا رحمهم الله على أفعال العباد إنها بقضاء الله ، دون التقييد ، لئلا يوهم الفساد ، وما لا يجوز القول به في الدين !

٣٩٤ - دروژ : وقوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ .. [ ٨٥ ] يدل على أنه تعالى لا يفعل القبيح ؛ لأنه لو فعل الكفر وسائر المعاصي - وهى من حيث محلها بين السموات والأرض يقال إنها بينهما - لوجب أن يكون الكفر حقاً ، وكذلك المعاصي . ولو جاز إطلاق ذلك عاياه لجاز أن يكون صواباً وحكمة !

(١) د : قضى . (٢) ف : إنه هو بقضائه . (٣) في د : لولا .

(٤) من الآية ٧٨ فى سورة النمل .

(٥) ف : فى الخير بأنه قضاء .

ويدل من وجه آخر على ما نقوله ، وذلك أن قوله : ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ يقتضى أنه خلقهما وما بينهما على وجه لا يكون عبثاً ، بل يكون حكمة ، وذلك لا يتم مع القول بأنه يخلق القبائح ، وأن كل ما يفعله : الحال فيه واحدة ، من حيث كان الأمر أمره والعباد عباده ، فله أن يفعل فيهم ما يشاء على ما يقوله القوم !

٣٩٥ - وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ قَوْلَ رَبِّكَ لِنَسَائِلِهِمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [ ٩٢ - ٩٣ ] .

يدل على قولنا فى العدل ؛ لأنه تعالى لو خلق فيهم المعصية والطاعة لما صح أن يسألهم ، بل كان ينبغي أن يكون سائلاً نفسه عما خلقه فيهم ، ولم يكن لإضافته إلى أنه عملهم معنى ولا فائدة .

٣٩٦ - وقوله تعالى من قبل : ﴿ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْمَنِ لَظَّالِمِينَ فَأَنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ ﴾ (١) .

يدل على قولنا ؛ لأن الانتقام والمجازاة لا تصح من الفاعل إلا على فعل غيره فكما لا ينتقم من نفسه ، فكذلك لا ينتقم لأجل فعله .

(١) الآية ٧٨ ومن الآية ٧٩ .

ومن سورة النحل

٣٩٧ — مائدة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه خص بالهدى بعض المكلفين دون بعض ، فقال تعالى : ﴿ وَكَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ ٩ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يقتضى أن عليه تعالى قصد السبيل ، ليكون مزمعاً لعله المكلف ومبيناً له ما كلفه ، ليفصل بينه وبين الخارج عنه ، وأنه لو شاء لهدى الخلق أجمعين ، ولم يبين ما الذى أراد به الهدى ، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يريد بالهدى الدلالة والبيان ؛ لأن ذلك ينقض صدر الآية ، ويدل على أنه لم يفعل ما عليه أن يفعله ، وما ألزمه بالتكليف ، ويتعالى الله عن ذلك ، فإذا يجب أن يكون المراد به الثواب .

وقد بينا من قبل : أن الأصل فى الهدى هو الفوز والنجاة ، وأن الأدلة إنما توصف بذلك ، من حيث تفضى إليه ، فتى حملناه على هذا الوجه لم يخرج عن الحقيقة ، فكأنه تعالى قال : على بيان السبيل الحق الذى من سلكه فاز ، وفى السبيل ما هو جائر وباطل ، وخارج من الاستقامة ، ويفضى بصاحبه إلى الهلاك ؛ ولو شئت لأثبت الجميع ، لكن لأفعله إلا بمن يستحقه ممن يسلك قصد السبيل .

ثم يقال للقوم : لو كان تعالى هو الذى يخلق فيهم الهدى ، وبوجهه بالقصد والإرادة لم يكن لقوله : ﴿ وعلى الله قصد السبيل ﴾ معنى ؛ لأنه إذا جعلهم كذلك فقد حصلوا مهتدين ، بين لهم ذلك أم لم يبين . فالآية إذا ذالة على قولنا فى العدل .

ويجوز أن يحمل قوله تعالى : ﴿ولو شاء لهداكم أجمعين﴾ على أنه لو شاء أن يحملهم ويلجئهم إليه لفعل ، على نحو ما بيناه من قبل في نظائر هذه الآية . وقد بينا هناك أنه لا ظاهر لأمثاله <sup>(١)</sup> ، فلا وجه لإعادته .

٣٩٨ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المختص بأنه يفعل ويخلق ، دون غيره ، فقال تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [١٧] .

ثم قال بعده : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [٢٠] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يوجب أن من يخلق ليس كمن لا يخلق ، وأن من يدعونه من دون الله ، من الأصنام لا يخلق ، وهذا مما لا خلاف فيه ، فمن أين أن غير الله تعالى لا يجوز أن يفعل إذا كان حياً قادراً ؟

وتوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ ليس فيه بيان أن من يخلق هو الله تعالى فقط ، فكيف يصح تعلقيهم بهذا الظاهر ، وقد علم أن لفظة : «من» تتناول الواحد من العقلاء وتتناول الكثير ، فلا دلالة إذن فيما قالوه .

وبعد ، فلو صح أن يستدل به ، كان لا يدل إلا على أن غيره تعالى لا يخلق ، وليس فيه أنه لا يفعل ، وقد بينا أن إطلاق الخلق إنما يصح في الله عز وجل ، لما كان مقدرراً لجميع ما يحدثه ، ولا يخرج شيء من أفعاله عن هذه الطريقة <sup>(٢)</sup> ،

(١) انظر فيما تقدم الفقرات : ٨٠ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ .

(٢) انظر الفقرة : ٢٥٦ .

دون من يختلف حاله فيما يحدثه مرة بقدر (١) ومرة ببخت ، ومتى استعمل ذلك في أحدا ، فعلى تقييد وبيان .

والمراد بالآية تبكيت عباد الأصنام وتوبيخهم على عبادتهم ، من حيث لا يصح منها أن تخلق وعدوهم وتنعم عن عبادة الله الذى هو الخالق للأعيان ، وللنعم بسائر وجوه الإنعام ، ولذلك قال فى الآية الثانية : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ فبين معنى ما ذكرناه ، بعد أن ذكر نعمه وأنها لا تخص ، منها بذلك على أنه المختص باستحقاق العبادة ، من حيث يختص بخلق النعمة التى بها يستوجب العبادة ، وهذا ظاهر .

فإن قال : فقد كان فيمن يدعون من دون الله من هو فاعل فى الحقيقة عندهم ، كنحو من عبد عيسى وغيره ، فيجب أن يدل ذلك على أنه لا يجوز أن يخلق !

قيل له : المقصد بالكلام هو من يعبد الأصنام ، ولذلك قال بعده : ﴿ أَمْ مَوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ... [٢١] ولو دخل تحته ما ذكرته لكان ما تقدم يسقطه ؛ لأننا قد بينا أن العبد لا يخلق على الإطلاق ، وقد بينا — أيضاً — أن ما به تستحق العبادة لا يصح من العبد أن يفعله ، وكل ذلك يسقط ما ذكرته .

٣٩٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن العبد قد يؤخذ بذنب غيره ، فقال تعالى : ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ ... [٢٥] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أنهم يحملون أوزار الذين أضلّوهم ودعّوهم إلى ما هم عليه من المذاهب ، وهذا القدر بما لا يقول به القوم ؛ لأن أحداً منهم لا يقول إن للعبد يستحق عقوبة غيره إذا كان مكلفاً ، ومن قال منهم : إن الطفل يؤخذ بذنب أبيه ، لم يقل بمثله في المكلف ، إلا من قال منهم آخراً : إن الله أن يفعل بهم من العقوبة ما شاء ، وهذا القائل يجوز أن يعاقب الله الأنبياء ، وأن يبتدىء المكلف العقوبات ، فلا وجه لأن يستدل بهذه الآية مع هذا <sup>(١)</sup> القول <sup>(٢)</sup> .

وبعد ، فإن الظاهر يوجب أنهم يحملون أوزارهم وأوزار غيرهم ، وذلك يوجب في ذلك الغير أن يزول عنه ذلك الوزر ، ومتى قالوا : فالمراد مثل أوزارهم ، فقد تركوا الظاهر !

والمراد بالآية : أنهم يحملون أوزارهم ، من حيث ضلّوا وأخطئوا ، ومن أوزار من دعّوهم وأضلّوهم من حيث كانوا السبب في ضلالتهم ، ويكون المراد بذلك أن وزرهم يعظم من حيث تأمى بهم القوم في الضلال ، على مثال ما روى عنه صلى الله عليه في قوله : « من سن سنة سيئة فعليه وزرها ومثل وزر من عمل بها » .

وقد بينا أن فعل الضال يعظم ما يستحق عليه ، من حيث يكون سبباً لضلّال الغير ، كما تعظم الطاعة بالتأمى ، وعلى هذا حملنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم على أنه إنما زاد في الفضل على سائر الأنبياء عليهم السلام مع قصور في

المدة وكثرة المشقة ، عن كثير منهم ، من حيث كثر مستجيبوه والمتبعون له .  
ويبين صحة هذا التأويل ، قوله تعالى : ﴿ ومن أوزار الذين يضلونهم ﴾ فنبه  
على أنهم يحملون البعض من ذلك ، وفيما أقدموا عليه يحملون الأوزار كاملة ،  
وهذا إنما يتم على هذا التأويل ، وإلا فأم صار البعض بأن يحملوه ، من حيث  
أضلوهم ، بأولى من بعض ؟

ويجوز أن يريد تعالى بذلك أنهم يحملون أوزار إضلالهم غيرهم ، ومن  
حيث تعلق هذا الإضلال بغيرهم <sup>(١)</sup> جاز أن يقول : يحملون أوزارهم .

وقد قال أبو علي ، رحمه الله : إن هذه الآية تدل على أن المعارف  
ليست ضرورة من حيث قال : ﴿ يضلونهم بغير علم ﴾ ولو كانت باضطرار لما  
صح ذلك ، ولكانوا مع فقد العالم غير ضالين .

وتدل الآية على قولنا ، وذلك أنه إن كان تعالى هو المضل ، لم يكن  
لإضافة ضلالهم إليهم معنى ، مع أنه تعالى هو الذي خلقه فيهم على وجه لولاه  
لكانوا لا يضلون ، حصل الدعاء أولم يحصل .

٤٠٠ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه جسم يجوز  
عليه الحركة والإتيان ، فقال تعالى : ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ  
بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ . [ ٢٦ ] .

والجواب عن ذلك : أنه ليس في المشبهة أحديجوز على الله تعالى ما يقتضيه

هذا الظاهر ، من أنه تعالى يأتي من القواعد ، وأنه كائن في هذه المواضع ، فلا يجوز تعلقهم به .

والمراد بذلك ظاهر في أول الآية وآخرها ؛ لأنه تعالى بين أنهم مكروا وأقدموا على ما يوجب تعذيبهم ، ثم بين أنه أتاها عذاب الله تعالى من قواعد البنیان ، فخر عليهم السقف وانخفضت بهم الأرض ، ومتى لم يحمل على هذا لا يصح كونه عقوبة على مكرم .

وقوله تعالى : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ (١) يقتضى تعلق ذلك بما تقدم ذكره ، ولا يكون له معنى إلا والمراد به أنه أتاها ابتداء الهلاك من قواعد البنیان ، ثم خر السقف — لأجل ذلك — عليهم (٢) فصاروا لا يشعرون بموقع العذاب .

وقد قيل : إن المراد بذلك أنهم مكروا فأتوا فيما أنزل الله بهم من العذاب من قبل أنفسهم ، حتى نزل بهم العذاب بغتة ؛ من حيث لم يعرفوا ابتداءه .

١٠٤ — فأما قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية (٣) . فقد (٤) بينا في سورة الأنعام وجه الاستدلال بها على أنه لا يريد الكفر والشرك ، وأن القائل بذلك مخطئ ، ومتخخص وقائل بالظن ، وكاذب على الله تعالى ، ومكذب لرسله (٥) !

(١) من تنمة الآية السابقة . وبعده : [ وأتاها العذاب من حيث لا يشعرون ] .

(٢) ساقطة من د .

(٣) تنمة الآية : [ نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء ، كذلك فعل الذين

من قبلهم ، فهل على الرسل إلا البلاغ المبين ] : ٣٥ .

(٥) انظر الفقرة : ٢٣٩ .

(٤) في النسختين : وقد .

وقوله عقيب هذه الآية : ﴿ فَهَلْ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْأَمِينُ ﴾ يدل على أنهم يبنوا لهم خلاف قولهم إن الشرك بمشيئة الله ، فلما لم يقبلوا ، بين تعالى أنهم لم يؤثروا (١) من قبل البيان فقد ظهر وبان ، وإنما أتوا فيه (٢) من قبل أنفسهم .

٤٠٢ — مسأله: قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يهدي ويضل ، فقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ، فَمِنْهُمْ مَن هَدَى اللَّهُ ، وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [٣٦] .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا أن في الهدى مالا يجوز في الحكمة أن يفعله تعالى إلا ببعض عباد ، وكذا الضلال ، وإنما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو كان الهدى والضلال لا يصح فيهما إلا العموم .

والمراد بالآية : أن في كل أمة من انقاد الرسول وقبل منه واستحق الثواب ، فهذه تعالى إليه ، وفيهم من خالف فحق عليه الضلالة .

قال أبو علي رحمه الله : ظاهر قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ يمتنع من أن يراد به (٣) الكفر ، لأنه باطل وليس بحق ، ولا يقال ذلك إلا في الحق والعدل إذا استحقه العبد ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ (٤) « ولو أن (٥) قاتلا قال : إنه

(١) في د : يؤمنوا . (٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من د .

(٤) من الآية : ٧١ في سورة الزمر . (٥) د : وأن

أضل<sup>(١)</sup> العباد من حققت عليه المعاصي وحق عليه الكفر ، لكان خارجاً عن  
اللفة والدين .

ثم يقال للقوم : إذا كان المراد بالآية ما قلتم ، فيجب أن لا يكون لإرسال  
الرسول إلى الفريقين معنى ، لأن من هداه الله تعالى بخلق الإيمان فيه ، يصير  
كذلك مع فقد الرسول ووجوده ، ومن أضله فكمثل ، فكيف يجوز أن يكون  
تعالى يجعل الهدى فيهم - والضلال - متملقاً ببعثة الرسل ؟ ولا بد<sup>(٢)</sup> إذا بطل  
ذلك من جملة<sup>(٣)</sup> على أنه بعث الرسل فدعواهم إلى عبادة الله تعالى ، واجتناب  
عبادة الطاغوت ، فمنهم من قبل فهداه الله ، ومنهم من أبى فحق عليه الضلالة ،  
وهذا بين .

٣٠٤ - وقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِن تَحَرَّصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ  
لَا يَهْدِي مَنْ يَضِلُّ ﴾ [ ٣٧ ] لا ظاهر له فيما يقولون في الهدى والضلالة ؛ لأنه  
لا يجوز أن يقول تعالى لرسوله : لا تحرص على إيمانهم فإنى أخلق الكفر فيهم !  
كما لا يجوز أن يقول : لا تحرص على إقامة الأدلة فإنى أعميهم عنها ، وأخلق فيهم  
خلاف ما تدعواهم إليه ، تعالى الله عن ذلك !

فالمراد بالآية : أنه من يضله تعالى ويمافيه الكفرة ، وفسقه ، لا يهديه إلى  
الجنة ولا يثيبه ، وإذا كان تعالى لا يثيبه ولا يهديه ، على هذا الوجه ، من حيث  
لا يستحقه ، فلا تحرص على أن يكون من أهل الثواب . وهذا بمنزلة قوله تعالى :  
﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (٤) ﴾ .

(١) ف : من . وف : د : اصر . (٢) د : ولأنه .

(٣) د : قبله . (٤) من الآية : ٥٦ في سورة القصص .

وتكون الآية جامعة لأمرين : أحدهما : تسلية الرسول صلى الله عليه في عدولهم عما أرادهم منهم .

والثاني : بعث المكلف على أن يطيع فيستحق الهدى والثواب<sup>(١)</sup> ، من حيث لا يجوز أن يفعل إلا على جهة الاستحقاق ، وهذا بين .

٤٠٤ - وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> يمكن أن يستدل به على قولنا في الشفاعة ؛ لأنه صلى الله عليه وآله ، لو كان يشفع لأصحاب الكبائر لكان ناصرهم ، وقد بينا أن الضلال إذا أريد به العقاب دخل فيه الفاسق والكافر على سواء . ولم يخص تعالى أحدهما دون الآخر ، ولا خص أمة رسول دون سائر الأمم .

٤٠٥ - سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لم يرد من الكافر الإيمان ، وأنه لو أرادهم لكان ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٤٠] فلو كان الإيمان مما أرادهم لكان سيكون لا محالة من الكافر .

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا في نظير هذه الآية أن المراد به ما يفعله تعالى ويديره ، وأنه لا يمتنع عليه المراد كما يجوز أن يمتنع على غيره ، وأنه لا يجوز أن يخلق الأشياء بـ « كن » وتقصينا القول فيه<sup>(٣)</sup> .

ولو حملت هذه الآية على ظاهرها لوجب أن يكون تعالى قانلاً لإيمان

الكافر : كن ، وأن يكون آمراً بالإيمان بذلك ، وقائلاً له ذلك ، وهذا ليس بقول لأحد ، والعقل يمنع منه ، لأن ما أمر به الكافر من الإيمان معدوم ، وليس ممن يصح منه الفعل ولا أن يكون يقتضيه <sup>(١)</sup> ، ومتى عدلوا في تأويل الآية عن هذا الوجه ، فقد تركوا الظاهر ، وصاروا ينازعونا تأويله ، فعند ذلك نبين أن تأويلنا أولى مما قالوه بالدلالة ، فنثبت بطلان تعلتهم بالظاهر ، على كل وجه .

٤٠٦ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بمده ما يدل على أن كل شيء مضاف إليه ، وهو الذى يقدر عليه ويملكه ، فقال : ﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ، أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ [٥٢] .

والجواب عن ذلك : أن الإضافة ، على هذا الوجه ، قد تسكون على وجوه فلا ظاهر لها ، لأنه قد يقال ذلك بمعنى المالك « وبمعنى الفعلية <sup>(٢)</sup> وبمعنى الولادة وبمعنى الأفضال ، وبمعنى المالك والفاعل ، فيقال : له دار ، وله ولد ، وله إحسان وأفضال ، وله يد ورجل وله رب وخالق ، إلى ما لا يحصى . وذلك يبين أنه لا ظاهر للآية إذا تجردت .

وبعد ، فلو دلت على أنه المالك لما ذكره لصح ؛ لأن السموات والأرض قد ثبت أنه الخالق لهما والمتصرف ، وقد صح في الدين أنه الذى شرعه وبينه وأوجبه ، فمن أين أن أفعال العباد من خلقه ؟ وقد بينا أنه لو قيل في أفعال العباد إنه تعالى يملكها ، من حيث يصح أن يملك منه ويمنع منه ، فيسكون وجوده

وتعذره لأمر من قبله ، لصح ، لأن للمالك قد يملك الشيء على وجوه ويختلف تصرفه فيما يملك . وذلك يبطل « تعلقهم بالظاهر <sup>(١)</sup> » .

٤٠٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن الإيمان من فعله ومن قبله ، فقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ ﴾ [٥٣] فليس يخلو الإيمان من أن يكون نعمة ، فيجب أن يكون من الله ، أو لا يكون نعمة ، فيكون القول به خروجاً عن العقل والدين ، وموجباً للتسوية بينه وبين الكفر ، أو بينه وبين المباح !

والجواب عن ذلك : أننا نقول <sup>(٢)</sup> في الإيمان : إنه نعمة ، وإنه من أعظم النعم ، لأنه يؤدي إلى الثواب الدائم ، ونقول : إنه من الله تعالى ، لكن هذه الإضافة لا تدل على الفعلية ، فمن أين - من جهة الظاهر - أن الإيمان من فعله ؟ ولم يقل تعالى : وما بكم من نعمة فمن فعل الله

فإن قال : لا فرق بين قوله : ﴿ من الله ﴾ وبين قوله : « من فعل الله » في هذا الباب .

قيل له : إن ادعيت في التسوية بينهما لغة أو تعارفاً ، فبينه ، وإلا إذا اختلفت اللفظتان لم يجب اتفاقهما في الفائدة إلا بدليل ، وقد علمنا أنه قد يقال فيما يتخذه الإنسان من دار وغيرها إذا أعانته غيره ببذل النفقة عليها : إنها من فلان ، وإن لم يكن له فيها فعل ! ويقال فيما يحصل للولد من الأدب والعلم : إنه من أبيه ، لما أعان عليه ، وإن لم يكن « الأدب من <sup>(٣)</sup> فعله » ، وإذا وصل بأدبه

(١) ساقط من ف . (٢) ق د : أن القول . (٣) ساقط من د .

إلى ممالك فقد يضاف إلى والده، لما كان الأدب<sup>(١)</sup> هو السبب فيها هو السبب فيه ،  
فما ادعاه من الظاهر لا يصح . وعلى هذا الحد يطلق في المعاصي ، فيقال : هي من  
الشیطان ، لما كان دعاؤه إليها كاسبب والمعونة ، وربما قويت هذه الإضافة  
فتتسع فيها بذكر الفعل لقوتها ، فيقال في أدب الولد ، إنه من عمل أبيه ، وقد  
قال تعالى في مثله : ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا الحد نقول في الطاعات أجمع : إنها من الله تعالى ، لما وصلنا إليها  
بإلطافه ومعونته وتيسيره ، ولا نقول ذلك في المعاصي ، وإن مكن تعالى منها ،  
لما منع منها بالنهي والزجر والتبديد .

وعلى هذا الوجه نقول فيما يصل إلينا من العطايا والهبات : إنها من نعم الله ،  
وإن كان آخر السبب الذي به ملكتنا من فعلنا ، وما قبله من فعل المعطى ، لما كان  
لا يتم كونه نعمة إلا بأمر من قبله تعالى في الحال ومن قبل ، و [ لأنه ] أراد  
ذلك ولم يمنع منه<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : أليس تعالى يشكر على نعمه أجمع ، فيجب أن يستحق الشكر  
على الإيمان والمدح والتعظيم ، وهذا يوجب كونه مستحقاً لذلك على فعلنا !  
وإن جاز ذلك ليجوز ما قالت الجبيرة ، من أنا مستحق المدح والذم  
والثواب والعقاب على فعله تعالى فينا !

وبعد ، فيجب أن يكون القرآن من جملة النعم التي بها يستحق القديم - تعالى -

(٢) من آية : ١٥ في سورة القصص .

(١) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من د .

علينا العبادة ، وذلك يوجب أن تكون العبادة مستحقة علينا بنفس الشيء الذى هو عبادة منا ، وهذا يتناقض !!

قيل له : إن النعم يستحق الشكر والتعظيم . وقد يكون منعماً بأن يفعل النعمة ، وقد يكون كذلك بأن لا يفعل بعض الأفعال ، وقد يكون كذلك بأن ينوب عنه غيره ، فبأى وجه فعل صار منعماً يستحق الشكر (١) ، ولذلك يستحق أحدنا الشكر إذا جاء (٢) أجل الدين ولم يطالب الغريم ، ويستحق تعالى الشكر (٣) لو غفر للكفار والفساق ، فالمعتبر فى كون المنعم منعماً بأن يكون النعيم من قبله يحصل ، والتمسكن من ذلك من قبله . أو زوال الضرر عنه ، أو التمكن من ذلك يحصل من قبله ، فمضى حصل «ذلك أو» (٤) بعضه بفعل وجب الشكر ، وإن حصل من غير فعل وجب الشكر ، ولولا أن الأمر كذلك لما استحققنا الشكر على من نطعمه وياكل ؛ لأن الأكل والتغنى من فعله ، لكنا لما مكنا معه وأتحناه له كنا منعمين عليه ، وعلى هذا يكون الإنسان منعماً على غيره إذا أعطاه المال وسائر ما ينتفع به .

فإذا ثبت ذلك وجب أن يكون تعالى منعماً بالإيمان ، وإن كان من فعلنا لما وصلنا إليه بأمور من قبله وتمكينه فيه ودواعيه إليه ، فإذا صح ذلك وجب أن يستحق الشكر إذا كان منعماً ، وإن لم يكن فاعلاً لنفس النعمة ؛ إذا فعل ما هو السبب فيها . وليس كذلك حال الدم والمدح ، لأنه قد ثبت أن أحداً لا يستحق على فعل غيره هذين ، كما ثبت أن المستحق للدم على التبيح من فعله لا يجوز أن

(١) انظر المفنى ، الجزء الرابع عشر ، بتحقيق الأستاذ : مصطفى السقا ص : ١٨٠ .

(٢) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من ف .

(٤) ساقط من د .

يكون مستحقاً للمدح وإن لم يجب أن لا يستحق الشكر. وكل واحد من هذا له باب وطريقة لا يجب استعمال المقايضة فيه ، كما لا يجوز أن يقال : إن أحداً إذا جاز أن يستحق العوض على الفعل [ و ] لا يفعله ، فيجب أن يستحق المدح والذم ، على هذا الحد !

ومن شيوخنا ، رحمهم الله ، من أجاب عن ذلك بأنه تعالى يستحق التعظيم والشكر على الإيمان ، كما يستحق المولى إذا أمر غلامه بالعطية ، الشكر على العطية ، وإن لم تكن من فعله لما صحت بفعله ، فصارت كأنها واقعة منه ، فكذلك الإيمان ، وأجراه من هذا الوجه مجرى السبب <sup>(١)</sup> عن فعله في هذه القضية .

وفي شيوخنا ، رحمهم الله ، من قال : إنه تعالى إنما يستحق الشكر على فعله من التمكن والتسهيل والأطاف لا على نفس الإيمان ، لكنه لما عظم ما يستحقه عند مصادفة وقوع الإيمان صالح إطلاق ذلك ، وإلا فالحقيقة ما ذكرناه . والذي نختاره ما ذكرناه أولاً .

فأما العبادة فلا يجب أن تستحق بهذه النعم ، بل تستحق عندنا بالنعم المتقدمة للتكليف إذا حصلت ثم دامت ، فنفس « ما يقع به التكليف » <sup>(٢)</sup> لا نجعله شرطاً في استحقاق العبادة ، بل نعدّه زائداً في النعمة ، ولوجعلناه شرطاً لتناقض ، على ما ذكره السائل .

وهكذا الجواب لمن سأل عن مثل ذلك في الشكر ، فقال : إن قيام العبد بالشكر من نعم الله تعالى ، يستحق بها الشكر ، فيجب أن يكون المستحق به

هو المستحق عليه ؛ لأننا قد نجعل المستحق به ذلك ماتقدمه ، فلا يلزم هذا التناقض .  
فأما ما يقولون من أنه تعالى لو وجب أن يشكر على النعم وأراد ذلك ،  
لوجب في كل شكر فعله أن يلزمه به شكر ثان فيؤدى إلى مالا نهاية له ، ففاظء  
لأن الشاكر إذا شكر على سائر النعم بشكر واحد ، فقد أدى ماعليه ، ويدخل  
نفس قيامه بالشكر « في جملة<sup>(١)</sup> ما شكر عليه حالا بعد حال ، ولا يؤدى إلى  
مالا نهاية له ، وهذا بين<sup>(٢)</sup> .

٤٠٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أنه يختص  
بالهدى المؤمن ، فقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي  
اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [ ٦٤ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون الكتاب هو الهدى  
لا الإيمان ، فإذا صح ذلك فليس إلا القول بأنه دلالة لهم .

وإذا ثبت ذلك وجب كونه دلالة للجميع ؛ لأن القوم لا يخالفونا في ذلك  
ولأنه تعالى قد بين في غير موضع أنه هدى الجميع ، وإما خص بذلك المؤمن ؛  
لأنه الذى اهتدى به دون غيره ، فصار كأنه هدى له . وقد تقدم القول في  
نظائر ذلك<sup>(٣)</sup> .

٤٠٩ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ  
شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> الكلام فيه كالكلام في هذه الآية .

(١) في النسختين : وجلة .

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ، ص : ٨٦ .

(٣) انظر الفقرة : ١٦ (٤) من الآية : ٨٩ .

٤١٠ - سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أن العبد لا يقدر على

شيء ، فقال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [٧٥]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يوجب نفى القدرة أصلاً ، وليس ذلك مما يقوله القوم ، ويقضى أن الذى لا يقدر هو العبد إذا كان مملوكاً ، وهذا التخصيص مما لا يقوله أحد !.

والمراد بذلك : أنه لا يقدر على الإملاك كقدرة الأحرار من حيث جعل ، لمكان الرق (١) غير مالك لما (٢) تحتوى عليه يده . فصار كالفقير الذى لا يقدر على شيء من الرزق ، ولذلك ذكر بعده أمر الرزق والاتفاق ، لينبه بذلك على ما ذكرناه .

٤١١ - سألت : قالوا : ثم ذكر - تعالى - بعده ما يدل على أن تصرف

العبد من قبله ، فقال : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُنْسِكُنَّ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [٧٩]

فدل على أن وقوف الطير فى الجو من قبله ، وإذا صح ذلك فى الطير وجب مثله فى العبد !.

والجواب عن ذلك : أن الظاهر إنما يقتضى أنها مسخَّرات إذا كانت فى جو السماء ، وأنه تعالى يمسكها ، وهذا يدل (٣) على أن وقوفها وطيرانها من فعله تعالى ؛ لأن المسخَّر لغيره بوصف بذلك ، إذا فعل الأمور التى لولاها لما صح من

(٢) ف : مما ،

(١) فى التسخين : الرزق .

(٣) لا يدل .

ذلك الغير التصرف ، فمن حيث يفتقر ذلك الغير في تصرفه إلى هذه الأمور من قبله ، يصح أن يوصف بأنه مسخر ، هذا هو الظاهر في التعارف ؛ لأن المسخر لغيره إنما يوصف بذلك متى كان ذلك الغير متصرفاً ، لكنه يتعلق تصرفه به ، فيكون مانعاً له عن سواء ، أو حاملاً له عليه ، إلى ما شا كله .

وأما المسك فقد يوصف بذلك متى فعل ما عنده بصير ذلك الغير ممسكاً ، بحيث هو لا ينحدر ولا يسقط ، وإن كان سكوته من فعله ، فلما كان تعالى بخلقه الهواء تحت الطير . يصح منها الوقوف والطيران ، جاز أن يقال إنه المسك لها بذلك ، ولذلك لا يصح منها الوقوف إلا عند بسط الجناح ، ومتى كسرتة سقطت إلا أن تحركه للطيران . فبالهواء ما يصح كل ذلك منها ، فيجب أن يكون تعالى هو المسك لها من هذا الوجه وإن كانت فاعلة لحركتها وسكونها ، ويكون تعالى مسخرأ لها ، من حيث يقوى دواعيها إلى الطيران في الجو والوقوف فيه ، ويلزمها زوال المضار بذلك ، وكل ذلك متسق مع ما نقوله .

١٢٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر ما يدل على أنه لم يشأ الهدى من جميعهم بل أراد من بعضهم الضلال ، فقال : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعْتُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ . . [ ٩٣ ] .

والجواب عن ذلك قد تقدم في نظائر هذه الآية ، وبيننا أنه لا « ظاهر له <sup>(١)</sup> ؛ لأنه لم يقل تعالى : ولو شاء الله كيت وكيت . وإذا كان ما شاء محذوفاً والوجه الذي عليه شاء محذوف ، وكان ذلك قد يتناقى ؛ لم يجوز أن يقتضيه

الظاهر ، فلا يمتنع أن يكون تعالى قد شاء من جميعهم الهدى ، على جهة الاختيار .  
ويقول مع ذلك : ولو شاء أن ينجيهم إلى الهدى لجعلهم أمة واحدة <sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإنه تعالى لم يبين « الوجه الذى جعلهم أمة واحدة فيه ، فمن أين أن المراد بذلك الهدى دون أن يكون المراد سائر ما يجتمع الجماعات فيه <sup>(٢)</sup> . ولو أنه قائلًا قال : أراد تعالى بذلك : أنه لو شاء أن يسوَّى بينهم فى العقل والحياة والقدرة لجعلهم أمة واحدة ، لكان حاله كحال الخالف إذا استدل بذلك على الهدى ، وليس بعد ذلك إلا التنازع فى تأويله ، وقد دللنا عليه من قبل ، وقد بينا أن الضلال من الله هو العقاب ، وأن من استوجبه بضله إن شاء ، ويهدى إلى الثواب من « شاء ممن <sup>(٣)</sup> يستحق ذلك ، ولو أنه تعالى جعلهم مختلفين فأضل البعض وهدى البعض ، لما جاز أن يقول فى آخر الآية : ﴿ وَتَسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ <sup>(٤)</sup> ﴾ .

٤١٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعاله لا تقع بحسب اختياره ، فقال : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [٩٨] .

ولولا ذلك لم يكن للاستعانة بالله من شر الشيطان معنى <sup>(٥)</sup>

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أنه - تعالى - أمر بالاستعاذة منه بالله تعالى . فمن أين أنه تعالى هو الخالق <sup>(٦)</sup> لأفعالنا ! وقد بينا من قبل أن الأمر

(١) انظر آيات المشيئة فيما تقدم : فقرات : ٨٠ ، ١٩٥ ، ٢٠٨

(٢) ساقط من د

(٤) تسعة آية : ٩٣ .

(٣) ساقط من ف

(٦) ساقطة من د

(٥) ساقطة من د

من الله تعالى بالفعل ، يدل على أنه من قبلنا ، فمن هذا الوجه يجب أن يدل على قولنا .

ومن وجه آخر ، وهو أن الشر الذي نستعيز بالله منه لو كان الله خالقاً له حيناً لم يكن للاستعاذة معنى ؛ لأنه تعالى إن خلقه فينا « وجب كونه <sup>(١)</sup> » : وجدت للاستعاذة أم عدمت .

ومن وجه آخر : وهو أنه <sup>(٢)</sup> كان يجب أن نستعيز بالله من شره لا من شرّ الشيطان ؛ لأنه تعالى هو الفاعل لذلك فينا ، دون الشيطان !

ومن وجه آخر : وهو أن هذه الاستعاذة تقتضى الانقطاع إلى الله تعالى ، والاستعاذة فيما يريده من قراءة القرآن ، وذلك لا يصح إن كان تعالى هو الذي يخلق فينا القراءة المستقيمة ؛ لأنه متى خلقها كذلك استقامت ، وإن خلق فينا السهو اختلفت ، فلا وجه لذلك إلا على ما نقوله ، يبين ذلك أنه تعالى قال بعده : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ ٩٩ ] وقد أمرهم تعالى بالاستعاذة ، فبين أنه لا سلطان له . فلو لم يكن الفعل للعبد ، لكان لا وجه لذلك إلا التحرز مما يخلق تعالى ! والتهرز من ذلك محال .

ومن وجه آخر ، وهو أن ما يفعله الشيطان من الوسواس - أيضاً - من فعله تعالى ، فإن كان التحرز بالاستعاذة منه وطلب المعونة فيه ، فقد عاد الأمر إلى أنا نتحرز من الله ، لكنه يلزم التحرز منه بشيئين : أحدهما : الوسواس ، والآخر : ما يقع فينا من السهو ، وإذا كان تعالى يريد أن يفعل فينا ذلك ،

ولا يحتاج إلى الوسواس في أفعله فهو - إذن - عبث ! فإذا كان عبثاً فليس  
للشيطان فيما يباحق العبد مدخل البتة ، فكيف تجب الاستعاذة بالله منه ؟!

ومن وجه آخر : وهو أن الشيطان إذا وسوس ، فالوسوسة فيه واجبة لأمر  
لا يتعلق بنا ، وإذا أخطأنا فذلك واجب فينا ، لأمر (١) لا يتعلق بالشيطان ، فلم  
صرنا بأن نستعيز من الشيطان بأولى من أن يستعيز الشيطان منا في هذا  
الفعل خاصة ؟

ومن وجه آخر : وهو أنه تعالى بين أنه لاسلطان له على الدين آمنوا ، وأن  
سلطانه على الذين يتولونه ، ولو كان ما يحدث في المؤمنين وفيمن يتولاه ، من قبله  
تعالى ، لكان حاله فيهما سواء ، في أنه لا سلطان له عليهما .

فإن قال : فهذا يلزمكم إذا قلتم إن المؤمنين ومن يتولاه يتساويان ، في أن  
مافعلاه من قبلهما ! .

قيل له : لا يجب ذلك ؛ لأن من يتولاه صار الوسواس الواقع من الشيطان  
داعية له إلى الفعل ، فأقدم عليه لأجله ، وعلى جهة القبول منه ، وليس كذلك  
المؤمن ؛ لأنه أبى أن يقبل منه ، ولم يؤثر وسوسه فيه ، فذلك افتراقا - ولو كان  
تعالى هو الخالق لفعلهما - ولا يجوز أن يقال في وسوسته إنه يدعو (٢) القديم  
إلى الفعل أو يفعله لأجل قبوله منه ، فوجب ما ذكرناه على المخالف .

فإن قيل : إذا كان يدعو من يتولاه على الحد الذي يدعو المؤمن ، فكيف  
يجوز أن يقول تعالى : ليس له سلطان على الذين آمنوا ، وإتاما سلطانه

على الذين يتولونه ، وحال فعله معهما لا يختلف ؟ .

قيل له : إن المؤمن ، لما كان لقوة بصيرته وشدة رغبته في الطاعة ومعرفته بتوقع المعصية تصير وسوسته غير مؤثرة فيه ، جاز أن يقول : « لاسلطان له <sup>(١)</sup> » عليه . ومن يتولاه لما خرج عن هذه الصفة ، وصير نفسه كالمنقاد له فيما يخطر له من الشر ، جاز أن يقول : له عليه سلطان ، وإلا فلو كان يفعل بمن يتولاه أكثر من الوسوسة حتى يحمله على المعصية وقدر على ذلك ، لكان يفعل مثله بالمؤمن ؛ لأنه إلى الإضرار بالمؤمن أقرب ، ومحبتة لعرفه عن الإيمان أشد .

وهذه الآية ، من هذا الوجه ، تدل على بطلان قول الحشوية أن الشيطان يقدر على أن يصرع الإنسان ويخبطه ، لأنه لو قدر على ذلك لكان له سلطان على الذين آمنوا ، لأن فيهم من قد يلحقه ذلك .

وتدل أيضا على أن الشيطان لا يقدر على أن يرفع الصوت على وجهٍ نسمعه ؛ لأنه لو قدر على ذلك لأفشى سر المؤمن ، ولبث عنه ما يضره انتشاره وظهوره ، وكان يكون له عليه سلطان من بعض الوجوه .

ومن وجه آخر ، وهو أن قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> يدل على أن العبد يفعل ، لأن توكله عليه إنما هو بأن يطلب الشيء من جهته ولا يعدل عنه إلى غير وجهه ، ولو لم يكن فاعلاً لما صح ذلك فيه ، كما لا يصح أن يتوكل على الله في لونه وسائر ما اضطر إليه !

(١) ساقط من د .

(٢) تمة الآية ٩٩ السابقة .

ومن وجه آخر: وهو أنه تعالى بين أن توكل المؤمن على الله هو كالسبب<sup>(١)</sup> في أن لا سلطان له عليه، ولا يكون كذلك إلا بأن يكون داعياله إلى الطاعات، ولو كان تصرفه خلقا لله تعالى لما صح ذلك فيه.

٤١٤ — وأما قوله تعالى، بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [١٠٤]، المراد به: أنه لا يثيبهم. وقد تقدم القول في نظائره.

ومن سورة « بنى اسرائيل »

٤١٥- مسألة: قالوا: ثم ذكر فيها ما يدل على أنه يقضى الفساد، فقال: ﴿ وَقَصَّيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ، وَتَتَعْلَنَ عُيُونُكُمْ كَبِيرًا ۖ ﴾ [٤].

والجواب عن ذلك: أنا قد بينا أن القضاء قد ينطلق على الإعلام والإخبار، وهو المراد بهذه الآية. يبين ذلك أنه ذكر الفساد على وجه الاستقبال، والقضاء على وجه الماضي، ولو كان المراد له الخلق لما صح ذلك، ولأن لفظ « القضاء » إذا عدوى بـ « إلى » فظاهره الخبر، ومتى أريد به الفعل عدى بغير ذلك، أو لم يُعَدَّ بحرف. فإذا صح ذلك دل الظاهر على أنه تعالى خبر بفسادهم الذى يكون، ودل على <sup>(١)</sup> ذلك لضرب من المصاحبة، وهذا مما لا ننكره، وإنما ندفع القول بأنه تعالى يقضى الفساد: بمعنى الخلق والإيجاد، والتقدير والتدبير، لما فى ذلك من ارتفاع الحمد والذم وبطلان التكليف، ولما فيه من وجوب الرضا بالفساد، أو القول بأن فى قضائه ما لا يجب الرضا به، وقد شرحنا ذلك من قبل <sup>(٢)</sup>.

٤١٦- مسألة: قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه تعالى يريد من العباد القتل والظلم ويبعثهم عليه، فقال: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ۖ ﴾ [٥].

والجواب عن ذلك: أن ظاهره إنما يدل على أنه يبعث عليهم من هذا حاله.

وليس فيه أن الذي يقدمون عليه فساد ، وقد يجوز أن يكون ذلك صلاحاً ، ويجوز أن يكون فساداً ، فلا يصح تعلقهم به .

وبعد ، فلو كان الفساد مذكوراً فيه ، لما صح تعلقهم بالظاهر ، لأنه كان يجب أن يكون تعالى يبعث من يفسد ويأمر بذلك ، وليس هذا بمذهب القوم ؛ لأنهم وإن قالوا إنه تعالى يريد ذلك ، فمن قولهم إنه قد نهى عنه وزجر عن فعله ، ولا يجوز أن يكون باعثاً لهم عليه ، أو إياه مع النهي والزجر ، فلا يصح - إذن - تعلقهم بالظاهر !

والمراد عندنا بذلك : أنه تعالى بعث ، لما وقع الفساد الأول من بني إسرائيل ، من حاربهم وغزاهم ، فيكون الكلام على ظاهره ، ثم قال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [ ٦ ] .

فجعل لهم الظفر لما تابوا وعدلوا عن طريق الفساد ، فبعض ذلك يصدق بعضاً في الوجه الذي ذكرناه .

وفي شيو خنا ، رحمهم الله ، من قال : إنه تعالى لما خلى بين القوم وبينهم ولم يمنهم من محاربتهم ، جاز أن يقول ﴿ بعثنا عليكم ﴾ كما قال : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا شَيْطَانِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْوَرُّهُمْ أَزْأًا ﴾ (١) من حيث خلى ولم يمنع على بعض الوجوه .

٤١٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر - تعالى - بعده ما يدل على أنه الفاعل لكل شيء ، فقال : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً ﴾ (٢) .

(١) من الآية : ٨٤ من سورة مريم

(٢) من الآية : ١٢ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه فصل بين الأشياء ، وقد ينطلق ذلك على تعريف حاله ، كما قد يراد به الإحداث على وجهه ، فمن أين أن المراد ما ذكره !

وبعد ، فإن الفاعل للشيء الواحد لا يقال : « فصله » وإذا فعل الأشياء متميزة يقال ذلك من حيث ميّزها ، فإذا هو ميز ما ليس بفعل له جاز أن يقال ذلك فيه .

وبعد : فإنه تعالى عدّد علينا نعمه بما يفعله من ليلٍ ونهارٍ إلى غير ذلك (١) ثم عقبه بقوله : ﴿ وكل شيء فصلناه تفصيلاً ﴾ فبين [ أن المراد ] بذلك ما تقدم ذكره ، فحمله على العموم لا يمكن .

وبين أن الظاهر لا يصح تعلقه به : أنه يوجب في الشيء الواحد أنه مفصل ، وذلك يتأتى في الأشياء ، فالإراد - إذن - ما قدمناه .

ولا يمنع ذلك من تعلقنا بقوله تعالى : ﴿ الرِّكَابُ أَكْحَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ ﴾ (٢) في حدث القرآن ، لأن الإشارة هناك إلى نفس الكتاب الذى هو جملة ، فإذا وصف بالتفصيل فقد وجب حدثه ، لأنه لا يصح التفصيل فى القديم .

٤١٨ — دولة : [ قوله تعالى ] : ﴿ مَنْ أَهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ، وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [ ١٥ ]

(١) قال تعالى : [ وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبينوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب ، وكل شيء فصلناه تفصيلاً ] الآية : ١٢ .  
(٢) من الآية ١ فى سورة هود .

يدل على أمور : منها : أن العبد هو الذى يفعل الاهتداء والضلال .

ومنها : أنه يؤتى فى أن يضل من قبل نفسه .

ومنها : أنه لا يجوز أن يضر أحداً ضلاله ؛ لأنه لو أضرَّ به ذلك لم يكن ضلاله على نفسه ، بل كان عليها وعلى غيره ، وذلك يدل على أن أحداً لا يؤخذ بذنب غيره ، كما يدل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ على ذلك .

ومنها : أنه تعالى نبه بهذا على أن العبد لا يجوز أن يؤخذ بما يُخْلَق فيه ؛ لأنه لو جاز ذلك لكان الضلال من الخالق ، ولا يكون حكمه وعقوبته عليه ، بل يكون على من أوجده <sup>(١)</sup> فيه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يؤخذ بفعل غيره .

٤١٩ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ يدل

على بطلان قولهم فى الخلق من جهات :

منها : أنه لو عذبهم على ما خلقه فيهم لم يكن لبعثه الرسول معنى ، فضلاً عن أن يجعل شرطاً فى تعذيبهم ! .

ومنها : أنه تعالى نبه بذلك على أن تعذيبهم لا يقع إلا بعد إزاحة العلة ببعثه الرسل ، فإن لم يكن تصرفهم يقع من قبلهم لم يحتاج إلى ذلك ، لأن وجوده كعدمه .

ومنها : أنه بين « أنه لا يعذبهم حتى يبعث إليهم رسولاً <sup>(٢)</sup> » فبأن لا يعذبهم على ما لا يقدرون عليه أولى ، لأنه إذا لم يعذب القادر العاقل على فعله من حيث لم يبعث إليه من يبين له الأمور ، فبأن لا يعاقب من لا يتمكن من الفعل أولى !

فإن قال: فما المراد بذلك ، وعندكم أن المكلف بالتكليف العقلي يحسن تعذيبه وإن لم تبعث إليه الرسل ؟

قيل له : إن المراد به العذاب المعجل في دار الدنيا ؛ لأن عادة الله تعالى لم يحجرها إلا بعد بعثه الرسل ، ووقوع التكذيب منهم .

وقد قيل : إن المراد بذلك : من المعلوم من حاله أن مصالحه موقوفة على شريعة الرسل ؛ لأن من هذه حاله لا يجوز أن يُخلى من رسول يبعث إليه ، ولولم يبعث إليه لم يحسن تعذيبه !

وقد قيل : إن المراد بذلك الخواطر الواردة على المكلف على كل حال ؛ لأن التكليف كان لا يصح إلا بعدها . وعلى جميع الوجوه ؛ فالذي ذكرناه من الأدلة صحيح .

٤٢٠ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه - تعالى - يريد الكفر والفسق والهلاك ، فقال : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ﴾ . [ ١٦ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره - إن دل - فإنه يدل على أنه تعالى أمر بذلك ، وليس هذا بقول لأحد ، فكيف والظاهر لا يدل على ما قالوه ، لأنه لم يذكر تعالى المأمور به ، وحذف ذكره ، وإنما بين أنهم فسقوا فيها ، فكيف يصح التعاقب بظاهره ؟

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً ﴾ فالهلاك المراد قد يكون حسناً إذا كان عقاباً أو محنة ، فلا ظاهر له في أنه قد أراد التبيح ، تعالى الله عن ذلك !

وبعد ، فإن قوله : ﴿ففسقوا فيها﴾ يدل على أن للأمور به هو الشيء الذي يفسقهم خرجوا عنه ، ولولا ذلك لم يصح أن يتعلق به .

فالمراد بالآية : أنه أمرهم بالطاعة ففسقوا بالخروج عن ذلك ، فحق عليهم بالقول والوعيد ، لأنه تعالى كان خبر عنهم أنهم سيهلكون بسوء اختيارهم (١) .

(١) هذا التأويل الذي ارتضاه القاضي رحمه الله ، هو أحد وجوه أربعة ذكرها الشريف المرتضى في أماليه ، وفصل فيها القول ووجوه الاعتراض بأحسن مما أوجزه شيخه هنا في وجه واحد ، إلا أن هذا الوجه هو اختيار أبي جعفر الطبري رحمه الله — أيضاً — فبعد أن ذكر في تأويل الآية ، وفي قراءة [أمرنا] عدة روايات ، صوب قراءة من قرأ : أمرنا بقصر الألف ، وتخفيف الميم — وهي القراءة التي ذكرها القاضي أولاً — « لإجماع الحجة من القراء على تصويبها ، دون غيرها » كما ذكر ، ثم قال : « وإذا كان ذلك هو الأول بالصواب فأولى التأويلات به ، تأويل من تأوله : أمرنا أهلها بالطاعة ، فعصوا وفسقوا فيها فحق عليهم القول : لأن الأغلب في معنى [أمرنا] الأمر الذي هو خلاف انتهى ، دون غيره .. » ومعنى قوله : [فسقوا فيها] : خالفوا أمر الله فيها ، وخرجوا من طاعته ، [فحق عليها القول] يقول : فوجب عليهم تنقيصهم الله وفسوقهم فيها ، وعيد الله الذي أوعده به من كفر به ، وخالف رسله ، من الهلاك بعد الإعذار والإنذار بالرسول والحجج . انظر الامالي ١/١ - هـ الطبري : ٥٧/١٥ .

أما الرخصي رحمه الله ، فقد رد هذا الوجه بإطلاق ، وقال في ذلك كلاماً دقيقاً نقله بنصه تعقياً على اختيار القاضي وترجيح الطبري ، قل : « فإن قلت : هلا زعمت أن معناه : أمرناهم بالطاعة ففسقوا ! قلت : [لا يصح] لأن حذف ما لدليل عليه [غير] جائز ، فكيف يحذف ما لدليل قائم على نقيضه ؟ وذلك أن المأمور به إنما حذف لأن « فسقوا » يدل عليه ، وهو كلام مستفيض : يقال : أمرته فقام ، وأمرته فقرأ ، ولا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام وقراءة . ولو ذهبت تقدر غيره فقد رمت من مخاطبك علم الغيب » ولا يلزم على هذا قولهم : أمرته فعصاني ، أو : فلم يمثل أمري : لأن ذلك مناف للأمر ، مناقض له ، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به ، فكان مأموراً به ، فكان المأمور به في هذا الكلام غير مدلول عليه ولا منسوى : لأن من يتكلم بهذا الكلام فإنه لا ينوي لأمره مأموراً به ، وكأنه يقول : كان مني أمر فلم تكن منه طاعة ، كما أن من يقول : فلان يضي ويتع ويأمر وينهي ، غير قاصد إلى مفعول ، ثم يفعل . « فإن قلت : هلا كان ثبوت وتعلم بأن الله لا يأمر بالفضائل ، وإنما يأمر بالقصد والخير ، دليلاً على أن المراد : أمرهم بالخير ففسقوا قلت لا يصح ذلك : لأن قوله : ففسقوا ، يدانعه ، فكأنك أظهرت شيئاً وأنت تدعي إضمار خلافه » .

أما الوجه عنده ، فهو صرف الأمر إلى الحجاز ، قال في قوله تعالى : [وإذا =

فإن قيل : فقد قرئت الآية على وجه يدل على أنه تعالى يريد الفسق والفساد ، وهو بتشديد الميم من : « أمرنا »<sup>(١)</sup> وإذا أمرهم بهذا ، فيجب أن يكون قد أرادهم منهم .

قيل له : هذا كالأول في أنه لا يدل على أنه أمرهم ومكنهم لكي يفسقوا ، فيجب أن يكون المقصود بتأمرهم غير مذكور ، وأن يحمل الأمر فيه على أنه جعل إليهم الإصلاح ومكنهم من ذلك ففسقوا وأفسدوا ، وليس الأمر بالتمكين بأكثر من الإقدار والتمكين بالآلات في المعصاة . وذلك يحسن عندنا ، لأن العبد معه ، وعنده ، لا يخرج من أن يكون ممكناً من الطاعة ومن مفارقة المعصية .

فأما إذا قرئ « أمرنا » بالتخفيف<sup>(٢)</sup> فيجب أن يكون المراد به :

« أردنا » : « وإذا دنا وقت إهلاك قوم ولم يبق من زرع إيمانهم إلا قليل ، أمرناهم ففسقوا أي : أمرناهم بالنسق ففسقوا » ثم قال : « والأمر مجاز : لأن حقيقة أمرهم بالفسق ، أن يقول لهم افسقوا ، وهذا لا يكون ، فبقي أن يكون مجازاً ، ووجه المجاز : أنه صب عليهم النعمة صباً ، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكأنهم . مؤثرون بذلك ، لتسبب إيلاء النعمة فيه ، وإنما حولهم إياها ليشكروها ويعملوا فيها الخير ، ويتمكنوا من الإحسان والبر ، كما خلقهم أصحاء أقوياء ، وأتذرعهم على الخير والشر ، وطلب منهم إثبات الطاعة على المعصية ، فآثروا المنسوق ، فلما فسقوا حتى غلبهم القبول ، وهو كلمة تعذب ، فدمرهم » . ولعله أصح وجوه التأويل في الآية . انظر : الكشف : ٣٠٤/٢ - ٣٥٥ . وانظر ما كتبه أبو عبيد الله البكري ( عبد الله بن عبد العزيز ) حول الآية وما أورده من وجوه قراءة ( أمر ) . انتهى على أوهام أبي حلي في أماليه . الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤ . ص : ٤٢ - ٤٣ .

(١) رواها الطبري بسندهما عن أبي عثمان النهدي ، وذكرها ابن خالوية في ( إقراءات الشاذة ) عنه ، وعن الليث عن أبي عمرو ، وأبان عن عاصم ، انظر الطبري : ٥٥/١٥ . إقراءات الشاذة لابن خالوية ، ص : ٧٥ .

(٢) يصح أن يقال على القراءة الأولى - بقصر الألف وتخفيف الميم وفتحها ، وهي قراءة عامة قراء المجاز والنراق - إن المعنى : أكثرناهم ، قال الطبري : ذكر بعض أهل العلم أن : أمرنا : أكثرنا . ولكن هذا من غير المشهور وقد سبق لنقاضي كذلك أن ذكر وجه التأويل فيها ، وهو ما علقنا عليه آنفاً . فالذي يعنيه بقراءة التخفيف هنا - فيما يبدو - قراءة من قرأ =

كثرناهم ، والله تعالى أن يكثر المكلفين ويمكنهم من الطاعات ، ومتى عصوا فإِنَّمَا أَنَا مِنَ الْقَائِلِينَ بِغُلُوبِهِمْ .

٤٢١ — مسألة : قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه تعالى يريد ما يريد.

العباد من تعجيل الشهوات التي قد تكون حسنة وقبيحة ، فقال : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ آمَنَ تَرِيدُ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على أن مرادهم قبيح ، ولا على أن الذي عجله لهم كمثل ، فليس له ظاهر في الوجه الذي تعلقوا به ، ولو كان مرادهم فعل القبائح لكان تعالى إذا عجل لهم الدنيا لا يجب أن يكون قبيحاً ؛ لأن التمكين من اللذات يحسن وإن كان المتمكن بمثله يكون مقدماً على القبيح ، على بعض الوجوه . وقد صح أن التمكين من القبيح بالإقذار لا يقبح « بخلق الأجسام المشتهة » فهذا أولى <sup>(١)</sup> ، يبين ذلك أنه يمكنه مع وجودها أن يتنعم منه على وجه يشق فيستحق الثواب ، كما يمكنه الإقدام ، فلو قبح ذلك لوجب قبح

== « أمرنا » — بالمد والتخفيف ، ويبعد أن يعني قراءة « أمرنا » بقصر الألف وتخفيف الميم وكسرها — على مثال غلما وقرحنا — وهي التي نسبها بعضهم إلى الحسن نصري : لأن الذي ذكره نظري أن الحسن قرأ : ( أمرنا ) بمد الألف ، قال النصري : « وذكر عن الحسن أنه قرأ ذلك ( أمرنا ) بمد الألف من « أمرنا » بمعنى : أكثرنا فسقها » ولم يعرض نظري ولا غيره ، لقراءة التخفيف وحدها ، بالإضافة إلى أن « أمر » لازم ، كما يقول العكبري ، وقد أخرج البخاري في باب : [ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا . . ] الآية من حديث عبد الله بن مسعود ، قال ( كننا نقول للحبي إذا كثروا في الجاهلية : أمر بنوفلان ) . فإذا عدى : ضمف : ( أمرنا ) — بمعنى : أكثرنا ، أيضاً — أو همز : ( أمرنا ) . ولعل هذا الوجه هو ما يعينه القاضي . وإن كان صاحب تاج العروس ذكر أنه يقل : ( أدرهم الله فأمروا ، أي كثروا ) وعلى كل حال ، فقد ذكر ابن خالوية أن قراءة المد والتخفيف شاذة أيضاً . راجع الطبري ٥٦/١٥ . فتح الباري ٣١٨/٨ . أمالي المرتضى ٤/١ — ٥ . انقراءات الشاذة ص ٧٥ ، إملاء مامن به الرحمن العكبري : ٨٩/٢ وانظر تاج العروس مادة « أمر » .

(١) ف : فبان لا يقبح بخلق الأجسام المشتهة أولى .

النعم التي يتمكن منها في حال الصيام ، وهذا ليس بقول لأحد .

وإنما أراد تعالى أن يبين أن من المعلوم من حاله أن مقصده الدنيا ، وأنه لاصلاح له في شيء من الأفعال يختار عنده الآخرة ، فإنه سيمكّنه من العاجلة ثم يعاقبه بما يستحقه <sup>(١)</sup> ومن أراد الآخرة ، فإنه سيلطف له بما في المقدور ثم يثبتته على ما بينه تعالى .

٤٢٢ — مسأله : قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يقضى أفعال الخلق ، فقال : ﴿ وَقَفَى رَبُّكَ أَلاًَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [ ٢٣ ] فإذا صح أنه يقضى الطاعات من فعلهم ، فكذلك المعاصي .

والجواب عن ذلك : أن المراد بالقضاء قد يختلف إذا أطلق ، وإنما يعرف المراد بضرب من التقييد أو الدلالة . وقد بينا ذلك من قبل <sup>(٢)</sup> .

فالمراد بهذه الآية : أنه ألزمهم ذلك وأمرهم به ، ولذلك خص الواجب بالذكر دون غيره ، والكلام في أنه يقال فيمن ألزم غيره الشيء : إنه قضاء ، وقفى به عليه ، مشهور ، وقد تقدم ذكره .

٤٢٣ — ورور : فأما قوله تعالى ، بعد ذكر الزنا والقتل وغيرهما من المعاصي ، ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ فإنه يدل على أنه يكره المعاصي ولا يريد بها ؛ لأنه لا يجوز أن يكون كارهاً مع كونه مريداً لها ، لأن ذلك يتضاد ، ولا يمكن أن يقال : إنه تعالى يكره منها ما لا يقع ، لأنه تعالى عم ولم

(١) تمة الآية السابقة : ١٨ [ ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذمومةً مدحوراً ] والآية نرى تليها : ١٩ ، قوله تعالى : [ ومن أراد الآخرة وسعي لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً ] .

(٢) انظر الفقرة الأولى من هذه السورة .

يخص ، وفي جملة من نهى عن ذلك ، من يقدم عليه ، كما أن فيهم من يمتنع منه ، فيجب كون الجميع مكروهاً . ولا يمكن حل ذلك على أنه يكره ما يقع أن لا يقع ، وما لا يقع يكره أن يقع ؛ لأن الكراهة يجب أن تكون على حسب ما جرى ذكره فيما تقدم . وقد علمنا أنه جل وعز إنما نهى عن فعله ، فيجب أن يكون كارهاً لفعله .

٤٢٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه — تعالى — قد يمنع المكلف من الطاعة ، فقال : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِلَا خَيْرٍ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ [٤٥] .

والجواب عن ذلك : أن هذه الآية ظاهرها يدل على ما ليس بقول لأحد ، لأنه لا يجوز عند الجميع أن يمنع تعالى من سماع الأدلة مع التكليف ، فلو كان تعالى يمنع كل من لا يؤمن من سماع قراءته ، صلى الله عليه ، لما جاز أن يكفهم عند جماعة الأمة .

وبعد ، فقد علمنا أن الحال كان بخلاف ذلك ؛ لأنه صلى الله عليه كان يقرأ القرآن على الكفار ويتجدهم به ، ولا يجوز أن يريد تعالى بذلك ما يعلم خلافه ، لأنه منزه عن الكذب !

وقد علمنا أيضاً أنه لم يكن في الكفار من إذا أراد سماع قرآنه جعل الله بينه وبينه حجاباً حادثاً ، فيجب أن يكون المراد بالآية تغير ظاهرها وهو :

أنه صلى الله عليه كان يتأذى ببعض الكفار بالقول والفعل إذا هو قرأ القرآن ، فشغلهم الله عنه بضرب من الشغل ، من مرض أو غيره ، وهو المراد ( م — ٣٠ — متناهي القرآن )

بالحجاب . وهذا إنما يفعله بعد قيام الحجة وسماعهم القرآن مرة بعد مرة ، لأنه إذا علم تعالى ، فيمن هذا حاله ، أنه لا مصلحة له في سماع قراءته من بعد ، وأن فيه تأذى الرسول عليه السلام جاز أن يمنهم منه .

٤٢٥ — فأما قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [ ٤٦ ] ، فالمراد به التشبيه . وقد بينا ذلك في سورة الأنعام <sup>(١)</sup> .

٤٢٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد لا يقدر إلا عند الفعل ، فقال : ﴿ أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [ ٤٨ ] ولو قدروا على خلاف ما هم عليه لما صح أن يقول ذلك !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على ما أخبر أنهم لا يستطيعونه ، من حيث لم يذكر ما لا يستطيعون <sup>(٢)</sup> السبيل إليه ، بل الظاهر يقتضي خلاف ما قالوه ، وهو أنه تعالى حكى عنهم أنهم ضربوا الأمثال للرسول صلى الله عليه بما لا يليق به ، وأنهم ضلوا بذلك <sup>(٣)</sup> ، ثم قال : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ إلى ما تقدم ذكره ؛ لأنهم كانوا لا يقدرون على أن يثبتوا أنه ساحر أو مجنون ، وليس فيه أنهم كانوا لا يقدرون على مفارقة الضلال والكفر ، فالتعلق به لا يصح .

٤٢٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ، ما يدل على أنه الفاعل في العبد

(٢) ف . ما يستطيعون .

(١) انظر الفقرة : ٢٠٦

(٣) الآية السابقة : ٤٧ قوله تعالى : [ نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك ، وإذا

هم تجوى إذ يقول الظالمون إن تنصون إلا رجالا مسحوراً ]

تصرفه ومسيره في البر والبحر ، فقال : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى <sup>(١)</sup> ﴾ ثم قال بعده : ﴿ وَحَمَلْنَاكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

والجواب عن ذلك : أنه ليس في ظاهره أنه فعل ذلك أو سيفعله . وإنما قال تعالى : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُخْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ ﴾ [ ٦٨ ] ثم قال بعده مبيها لهم أنه المُسَلَّم ، وأن الواجب التوكل عليه والانتفاع إليه : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى ﴾ مبيها لهم أنهم لا يؤمنون بذلك ، وليس فيه أنه يفعله بهم ، أو قد فعله بهم . ولو أخبر أنه يفعله بهم لوجب أن يقول : إنه يعيدهم إلى البحر بفعل يفعله . فلا يدل ذلك على أنه الخالق لسائر أفعاله !

فأما قوله : ﴿ وَحَمَلْنَاكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ فظاهر « حملناكم » لا يدل على أنه خلق فيهم تصرفهم في الموضعين ؛ لأن خالق ذلك في الحقيقة لا يقل فيه : إنه حملهم ، لأن الحمل هو فعل مخصوص لا يصح إلا على الأجسام . ومتى حمل على خلافه فهو توسع ، وإن ظهر فيه التعارف .

وهذا هو المراد عندنا ؛ لأنه تعالى بين أنه الذي يمكنهم من التصرف في البر والبحر ، ويعطيهم الآلات التي يركبونها فتصير حاملة لهم ، كالدراب في البر ، والسفن في البحر ، وإنما ذكر ذلك على طريق الامتنان بهذه النعم العظيمة ، ولو أراد به أنه يضطرهم إلى ذلك ويخلفه فيهم ، لم يكن له معنى !

٢٨٤ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يثبت الطبع على الطاعة ، ولو لم تكن من فعله لما صح ذلك ، فقال : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئْتَا أَنْتَ نَدُّ كِدْتَ تَرَ كَنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [ ٧٤ ]

والجواب عن ذلك : أن التثبيت على الشيء ليس هو الشيء بنفسه ، لأن الفعل قد يحصل ولا يثبت الفاعل عليه ، وقد يحصل ويثبت عليه ، فلا يدل ظاهره على أنه تعالى إذا ثبتته فقد فعل فيه الإيمان ، وعلى هذه الطريقة تجرى هذه اللفظة ؛ لأنه يقال : فلان قد ثبت على هذا الأمر ، وقد ثبت على الفعل ، ويراد بذلك غير الفعل ، لسكنا قد علمنا أن الفاعل لا يجوز أن يثبت على فعله لعله سوى فعله ، فلا بد من أن تحمل الآية على أنه تعالى يثبت بالالطاف والمعونة والتأييد والعصمة<sup>(١)</sup> ، فلا تدل الآية على ما قاله القوم ، ولو كان تعالى ثبتته صلى الله عليه بأن خلق فيه الفعل ونهاه لم يكن لقوله : ﴿لَقَدْ كَذَّبْتَ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ معنى ؛ لأنه كان يجب أن يكون ممنوعا من هذا الركون ، فإنما يصح على ما قلناه .

٤٢٩ - صائره : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يريد الكفر والقيح ، فقال : ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَاهُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [ ٨٢ ] فإذا علمنا أن القرآن لا يجوز أن يزيدهم ، علمنا أن منزله هو الذي زادهم ، وهذا يدل على أنه أراد منهم الخسران وفعله .

(١) سبقت الإشارة إلى مثل هذه الألفاظ عند التعليق على اللطف والتوفيق ( انظر تعليقاتنا على الفقرتين : ١٤ ، ١٥٤ ) وقد شرح القاضي في آخر كتابه شرح لأصول خمسة حقيقة المراد بهذه الألفاظ عندهم ، فقال في المعونة : إنها تمكين الغير من الفعل مع الإرادة له ، ولهذا لا يجوز إطلاق القول بأن أفعالنا كلها من جهة الله تعالى ، على معنى أنه أعاننا عليها ، لأنه لا يصح أن يقال إنه أعاننا على المعاصي ، لأنه لم يردها . أما العصمة فهي في الأصل : المنع ، وصارت بالعرف « عبارة عن لطف يقع معه الملقوف فيه للاحالة ، حتى يكون انزاعه معه كالمدفوع إلى أن لا يرتكب الكبائر ، ولهذا لا يطلق إلا على الأنبياء ، أو من يجري مجراهم » على ما جاء في شرح الأصول ، وإن كنا نعتقد أن قوله : « أو من يجري مجراهم » من عبارة معلق الكتاب ، وهو زبدي ، وقد أجاز لنفسه رحمه الله أن يكتب فصل الإمامة في الكتاب من وجهة نظره كذلك .

انظر شرح الأصول خمسة ، ص : ٧٧٩ - ٧٨٠ . وانظر ص ٧٤٩ . فما بعدها من تعليق الأستاذ المحقق الدكتور عبد الكريم عثمان .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يدل على أن القرآن لا يزيد الظالمين إلا خساراً ، فمن أين أنه تعالى يريد ذلك أو يخلقه ، ولم صاروا ، إذا لم يمكنهم حمل الآية على ظاهرها ، أن يتأولوها على أنه تعالى يزيدهم ، دون أن تحمل على وجه آخر ؟ لأن ما أمكن فيه الوجوه الكثيرة فحمله على البعض دون البعض يحتاج إلى دلالة . ولم صاروا بتأويلهم أولى منا بأن نقول : إن نزول القرآن لمّا كان كالسبب في أن كفروا جاز أن يُضاف ذلك إليه ، كما أضاف تعالى زيادة الرجس إلى السورة ، في قوله : ﴿ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ ﴾ (١) .

ولولا أن الأمر على ما قلناه لم يستحقوا الذم بذلك ، ولم يكن القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين ، لأنه تعالى هو الذى خلق فيهم الإيمان وفي غيرهم الكفر ، فلا يكون للقرآن تأثير في ذلك ، وهذا ظاهر البطلان .

٤٣٠ — رول : وقوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾ [٩٤] يدل على أن المكلف يتمكن من الإيمان ، قادر عليه ، مُراح العلة فيه ، وإنما يؤتى من قبل نفسه .

ولو كان تعالى لم يقدره عليه ، بل خلق فيه الكفر وقدرة الكفر ، لكان تعالى قد منعه من الإيمان ، فكان لا يصح أن يوبخ بهذا القول أو يقرع بذكروه .

ومن وجه آخر : وهو أنه قال : ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ (٢) فبين أنه لا مانع لهم إلا هذا بزعمهم ، وبين أن هذا غير مانع أيضاً ؛

(١) من الآية ١٢٥ من سورة التوبة ، والحديث عن السورة : لأن الآية سابقة : ١٢٤

[ وإذا ما أنزلت سورة . . ] الخ

(٢) تنص الآية السابقة : ٩٤ .

لأن بعثه الملك إليهم فيه فساد ، ولو كان تعالى منعهم ، بما ذكرناه عن القوم ، لم يكن لهذا القول معنى . وكيف يجوز ، وقد منعوا بوجه كثيرة ، كالكفر ، وقدرة الكفر ، وإرادة الكفر ، وقدرة إرادة الكفر ، أن يقول تعالى لا مانع لهم من الإيمان إلا هذه الشبهة !!

٤٣١ — وقوله تعالى : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ . . . [ ١٠٥ ] يدل على أنه تعالى منزّه عن القبيح ؛ لأنه لو جاز أن يفعله لم يعلم أنه بالحق أنزله ، ولم يكن لإنزاله معنى ولا فائدة ، ولا لإرسال الرسل مبشرين ومنذرين وجه ، ويجرى ذلك مجرى إنزال كتاب يشتمل على الأمر والنهي عن الألوان والمهيات ، والوعد والوعيد فيها ، وإرسال الرسل في ذلك ، وهذا مما تنافيه الحكمة .

٤٣٢ — وقوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ . . . [ ١١٠ ] يدل على ما نقوله ؛ لأن حسن الاسم هو لحسن معناه لا لأمر يرجع إليه ؛ لأن اللغات يجوز فيها أن تتبدل وتتغير ، وتقع المواضع في الاسم على الشيء وخلافه ، والذي لا يتغير هو الاستفادة بالاسم ، فإذا صح ذلك فلو كان تعالى يفعل الظلم والجور لم يصح أن توصف جميع أسمائه بالحسنى !

ومن سور الكهف

٤٣٣ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه الخالق للإيمان والهدى ، فقال : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ، إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ (١) .

والجواب عن ذلك : أننا قد بينا أن الهدى لا يقع على الإيمان حقيقة ، وإنما بوصف به من حيث يؤدي إلى الفوز والنجاة ، فلا ظاهر لما تعلقوا به في الوجه الذي ذكره ؛ وببين ذلك أنه تعالى عطف الزيادة على الإيمان ، فيجب أن تكون غيره ؛ لأن من حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه .

والمراد عندنا بذلك أنه زادهم لطفاً وأدلة ، على جهة التأكيد ، لكي يكونوا إلى الثبات على الإيمان أقرب كما بينا ، في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ (٢) .

ويحتمل أن يريد بذلك : الثواب والتعظيم ؛ لأنه تعالى يظم من قد آمن ويشيبه ويحكم بذلك فيه .

وأما قوله : ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ فلا ظاهر له فيما قالوه ، لأن فائدة الشد والعقد ، وذلك إما يصح في الأجسام إذا شددت بغيرها ، وذلك لا يتأتى في الإيمان وسائر الأفعال ، فيجب أن يحمل الأمر فيه على أن المراد بذلك : الألفاظ وضروب المعونة التي معها ثبت الإنسان على إيمانه .

أو يراد بذلك : أنه قوى قلوبهم حين أظهروا الإيمان ، ولعل قال : ﴿ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا : رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٣) فيبين أن ذلك كالملة في قلوبهم وإظهارهم هذا القول .

(١) الآية ١٣ ومن الآية ١٤ .

(٢) انظر الفقرة : ٢٣٤ .

(٣) من سورة الآية : ١٤

٤٣٤ — فأما قوله تعالى بعد ذلك : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ، وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ <sup>(١)</sup> فقد بينا في نظائره أنه لا يصح التعلق بظاهره ، وإنما المراد بذلك الثواب والمقاب ، وما يجري هذا الجرى .

٤٣٥ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئته تعالى ، فقال : ﴿وَلَا تَقْوَانَّ لَ شَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولم يخص شيئاً من شيء ، فدخل المعصية فيه كالطاعة ، وذلك يوجب أنه متى فعل ، فإنما يفعله بمشيئة الله ، ولولا ذلك لم يكن لهذا القول معنى !

والجواب عن ذلك : أن ظاهر ذلك ليس بقول لأحد ، لأن أحداً من المسلمين لا يقول إنه يجوز « أن يقول الرجل » <sup>(٣)</sup> : أذن غداً إن شاء الله ، وأسرق وأقطع الطريق ، وأقتل إن شاء الله ، بل يمنعون من ذلك أشد منع ، ويميزون هذا القول فيما يخبر به الإنسان من الأمور الحسنة ، وذلك يمنع من <sup>(٤)</sup> تعلقهم بهذا الظاهر .

وبعد ، فليس في الظاهر بيان هذه المشيئة ، والوجه الذي تحصل عايمه ، وقد بينا أنه تعالى قد يشاء من العبد الفعل على جهة الإلجاء ، وعلى طريق الاختيار ، فإذا لم يكن في الظاهر بيان ذلك فمن أين أن <sup>(٥)</sup> المراد بهذا القول الذي أدب الله تعالى نبيه به مشيئة الاختيار ، ليصح أن يتعلق به !!

(١) من الآية ١٧

(٢) الآية ٢٣ ومن الآية ٢٤ .

(٣) د : لرجل أن يقول . (٤) ساقطه من د . (٥) ساقطة من د .

والمراد عندما بذلك : أنه أدبر رسوله عليه السلام والعباد ، بأن لا يخبروا في الأمور المستقبلية على القطع ، لأن الخبر لا يأمن أن يحتزم دونه ويمنع منه ، فيكون كاذباً أو واقعاً موقع التهمة ، فإذا أدخل فيه اشتراط المشيئة خرج عن هذا الباب ، فحسن منه .

وقد اختلف الناس في المراد بهذه المشيئة ، وذكروا فيها وجوهاً : فمنهم من قال : ينبغى أن يريد بذلك مشيئة الإلجاء . ومنهم من قال : يجب أن يريد به مشيئة المنع والحيلولة . ومنهم من قال : يجب أن يريد به كل مشيئة تمكن فيه . وفي العلماء من قال : إن المقصد به إيقاف <sup>(١)</sup> الكلام على الوجه الذي ابتدئ عليه ، لئلا يعتقد في التسكلم أنه قاطع على ما أخبر به ، ولا يجب أن ينوى في ذلك الإلجاء ولا غيره ، وقد حكى ذلك عن الحسن ، رحمه الله . وطريقة الإلجاء هو مذهب أبي علي ، رحمه الله ، ولذلك قال في الخالف : إنه إنما لم يحفث إذا اشترط المشيئة في يمينه ، من حيث يريد به الإلجاء ، ولو أراد به الاختيار وعينه ولم يقصد به سواء ، وما كان ما حلف عليه مما يعلم أنه قد أراده ، يحفث . وقد بينا ذلك <sup>(٢)</sup> في مواضع <sup>(٣)</sup> ، وتقصيه هاهنا يطول .

٤٣٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق في قلب العبد الجهل والغفلة « ويمنعه من <sup>(٤)</sup> الإيمان ، فقال : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) ساقطة من د .

(١) د : إتفاق .

(٣) انظر الفقرات : ٨٠ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ويبدو أنه يعني أنه بينه في كتب أخرى .

(٥) من آية : ٢٨ .

(٤) د : ويمنع منه

والجواب عن ذلك : أن ظاهر ذلك قد ينطلق على السهو الذي قد يكون من فعله تعالى ، كما ينطلق على غيره ، فلا يصح تمنعهم به .

وبعد ، فإن الغفلة إذا استعملت فيما يفعله المرء من الجهل والتشاغل عن ذكر الله وتطعن فيه ، لا تكون إلا مجازاً ؛ لأن من هذا حاله هو ذا كر للشئء عالم به وبأحواله ، فلا يوصف بأنه غافل .

وخروج الكلام على (١) طريق الذم يمنع من أن يكون ظاهره ما قالوه ؛ لأنه تعالى لو أغفل قلوبهم (٢) . بأن منعه من الإيمان بالذكر (٣) لما جاز أن يذمهم ! ولما صح أن يصفهم بأنهم اتبعوا الهوى ، وليس يمتنع في الكلام أن يكون له ظاهر إذا تجرد (٤) ، فإذا اقترن به غيره ، أو علم أنه قصد بعض الوجوه ، خرج عن ذلك الظاهر .

والمراد بذلك عندنا : ما ذكره أبو علي ، رضي الله عنه ، من أنه أراد : ولا تطع من « صادفنا قلبه غافلاً » (٥) ووجدناه كذلك ، كما يقال في اللغة : أجبنت فلاناً وأبخلته وأفحمته ، إذا صادفه كذلك ، وهذا ظاهر في اللغة .

قال : ويمكن أن يراد بذلك أنا عربنا قلبه عن سمة الإيمان ، كما قال تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ (٦) ، فبقى غفلاً لا سمة عليه ، فصح أن يقول لذلك : ﴿ أغفلنا قلبه ﴾ .

ومتى حمل على أحد هذين الوجهين لم ينقضه قوله ﴿ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ (٧) لأن كل ذلك ذم لا يصح لو كان منعه من الإيمان بالذكر .

(١) ف : عن . (٢) د : قلوبهم . (٣) ف : بالكفر . (٤) د : يجرد

(٥) د : صرنا قلبه عن ذكرنا . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

(٧) من الآية السابقة : ٢٨ .

٤٣٧ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن الكفر (١) والإيمان في أنهما من قبله تعالى وبمشيئته ، فقال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ۖ ﴾ .. [٢٩]

فإذا صح أن ذلك لا يكون أمراً ، فيجب أن يكون دالاً على إرادته الأمرين ، ولذلك قال في صدر الكلام : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه أمر بالكفر ، وهذا ليس بقول لأحد ، فلا بد من أن يكون المراد به التهديد والتفريع !

وقوله تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ المراد به أن الحق بالأدلة والبيان قد ظهر وعرف ثمرة التمسك به ، وما يلحق العادل عنه ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، على جهة التهديد ، كما يقول أحدنا لغلامه ، وقد بين له الشيء الذى يلزمه التمسك به ، ويضره العدول عنه : إن سلكت ما أقوله ، وإلا فاعمل ما شئت ، على طريق التهديد . وهذا ظاهر .

٤٣٨ — رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ (٢) .

يدل على أنه منزّه عن الظلم ، ولو كان يفعل الظلم — على ما يقوله القوم — لكان إنما ينزه نفسه عن العبارة والاسم ، لا عن الظلم فى الحقيقة . والتنزيه لا يقع فى العبارات ، وإنما يقع فى المعانى ، وإنما تنزه تعالى عن كثير من الأسماء ، لأن معانيها لا تصح عليه ، أو لأنها توهم ما يتعالى عنه .

٤٣٩ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ

جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴿٥٥﴾ يدل على أنه مكنهم من الإيمان وأزاح سائر علامهم فيه ، وإلا لم يكن ليصح هذا القول منه ، ألا ترى أن أحدنا لو قيد غلامه بالقيد الثقيل وأغلق الباب عليه ، لم يصح أن يقول له مع ذلك : ما منعك أن تنصرف في الأسواق ؟ ، ومتى وقع ذلك منه عد سخفاً ، تعالى الله عن ذلك !

٤٤٠ — وأما قوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ، وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> فقد تقدم القول في نظائره ، فلا وجه لإعادته <sup>(٢)</sup> .

٤٤١ — مسأله : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن العبد إنما يقدر على ما هو فاعله ، وأنه غير قادر على ما ليس بفاعل له ، فقال : ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ [ ٦٧ — ٦٨ ] فيبين أنه غير مستطيع للصبر ، من حيث لم يقع الصبر منه <sup>(٣)</sup> !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يدل على ما قالوه ، لأنه يقتضى أن لا يستطيع الصبر فى المستقبل ، لأن « لن » إذا دخلت فى الكلام أفادت الاستقبال ، وهذا عما لا يمتنع عندنا ، سواء قيل إن القدرة مع الفعل ، أو قبله ، وإتما كان يصح تعلقهم بالظاهر لو أفاد أنه غير مستطيع فى الوقت ، من حيث لم يحصل الصبر منه . وليس فى الظاهر ذلك .

وقول موسى عليه السلام فى جواب ذلك : ﴿ قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا ﴾ [ ٦٩ ] يدل على الاستقبال ، ويدل أيضاً على فساد تعلقهم به ، من وجه آخر ، وذلك أن صاحب موسى لو أراد بقوله : ﴿ لن تستطيع معى صبراً ﴾ نفى

قدرته على الصبر فى الحقيقة ، لم يكن قول موسى : ﴿ ستجدنى إن شاء الله صابراً ﴾ جواباً له ، بل كان الذى يليق به : ستجدنى إن شاء الله مستطيعاً للصبر ، فلما أجاب بذلك دل على أن المراد بالأول نفس الصبر . فكأنه قال : إنك لن تصبر ، ويثقل ذلك عليك ، فأجابه بما ذكره .

وبين ذلك قوله لموسى : ﴿ وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً ﴾ فلو كان لاقدرته له على الصبر لكان لا يجوز أن يصبر : لا على ما عرف علته ، ولا على ما لم يعرف ، ولكان حالهما سواء . فلما بين بهذا القول أنه لا يصبر على ما يعجب ظاهره ، ولا يعرف علته علم أن المراد بالأول : ﴿ إنك لن تستطيع ﴾ بمعنى : أن ذلك يثقل عليك ولا يخف ، لأن المعلوم من حال الطباع أنها تحب الوقوف على علل الأمور الحادثة ، إذا كانت معجبة فى الظاهر ومشتبهة .

يبين ذلك أنه قال فى الجواب : ﴿ لَا تَوَاضِعْ لِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ [ ٧٣ ] ولو كان لا يقدر عليه ، لكان الأولى أن يقول : لا تَوَاضِعْ لِي بما لست أقدر عليه ، لأن مع النسيان قد يقع الفعل ، ومع فقد القدرة يستحيل عليه على كل حال .

وبين ذلك : أنه لما سئل عن سبب قتل الغلام أعاد هذا القول ، ولولا أنه أراد بالأول أن ذلك يثقل عليه لم يكن لإعادته عليه معنى ! ولكن لا يجوز أن يوبخه على ذلك ! ولما صح من موسى أن يجعل المذر فى ذلك فى قوله : ﴿ قَالَ إِنْ سَأَلْتِكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [ ٧٦ ] لأنه إذا كان لا يقدر على الصبر عن ذلك فى الحقيقة ، لم يصح أن يكون هذا جواباً له ولذلك قال فى آخره : ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ، سَأُنبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [ ٧٨ ] فبين أنه إنما أراد بالقول الأول أنه يثقل

عليه الكف عن المسألة عما شاهده من الأمور التي لا يقف على سببها . وقد يقال في مثل هذا القول : ألا ترى إلى قول القائل : إن فلاناً لا يستطيع أن يسمع كلام فلان ، « في أن (١) » يراد بذلك أنه يثقل عليه ، ولا يخف على طباعه ! وكل ذلك يبين فساد تعلقهم بهذه الآية .

٤٤٢ — وقد استدل شيوخنا ، رحمهم الله ، بقوله : ﴿ وَأَمَّا الْعَلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ [ ٨٠ ] على القول في اللطف ، لأنه تعالى بين أنه إنما قتله ، وحسن منه ذلك « من حيث (١) » لو بقي لكان في بقائه مفسدة لأبويه . وكانا يختاران لأجله الكفر ، وذلك يوجب أن منع ما هو مفسدة في التكليف واجب ، وأن فعل ما بدعو إلى ترك الكفر ، وللإيمان ، لا بد منه في إزاحة العلة .

ويدل على قولنا في أفعال العباد ، وذلك أنه تعالى لو كان يخلق فيهما الكفر إذا بلغ ، لكان وجود قتله كعدمه ، في أنه لا تأثير له في ذلك ، وإذا كان يتقيه الغلام لا يحمل القديم تعالى على فعل الكفر فيهما ، فما الفائدة في أن يقتل لهذه العلة .

٤٤٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن الاستطاعة مع الفعل وأن من لا يفعل الفعل لا يكون مستطيعاً له ، فقال : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [ ١٠٠ - ١٠١ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يدل على أن العبد لا يستطيع السمع الذى هو إدراك الصوت ، وهذا قولنا ، لأن مشايخنا يختلفون فيه ؛ فمنهم من يثبت للصوت إدراكاً ويجعله مقدوراً لله تعالى فقط ، ومنهم من يقول فيه : إنه ليس بمعنى ، وإنما يدرك الصوت ويسمع بصحة الحاسة وارتفاع الموانع ، فلا يثبت ما يصح إثبات القدرة عليه ، أو نفيها ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر؟

ويجب أن يحمل الكلام على أنهم كانوا يستفتون ما يسمعون والنفس كره فيه فيمرصون عنه وعن التدبر له ، فوصفوا بذلك ، على ما يقال فى الشاهد ، فيمن يستنقل المسموع : إني لا أستطيع « أن أسمع »<sup>(١)</sup> هذا الكلام ، ومقصده ليس إلا ما ذكرناه .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَشْيُهُمْ فِي غَظَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ لا يمكن حمله على ظاهره ؛ لأنه يوجب إثبات غطاء لأعينهم ، والعموم خلافه ، فإذاً يجب أن يحمل على التشبيه ، من حيث لم ينتفعوا بما رأوا . على ما بيناه فى الختم والطبع .

﴿ ٤٤ ﴾ فأما قوله تعالى ، قبل ذلك : ﴿ وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٢)</sup> فقد استدل شيوخنا ، رحمهم الله ، به على بطلان قول القوم ، لأنه لو كان كما يقولون لوجب أن يقول : وما أنسانيه إلا الرحمن ، لأنه الذى يخلق فيهم ذلك على وجه لا يمكنهم التخلص منه . وإنما يصح ذلك على ما نقله من حيث كان الشيطان يوسوس ، فيتشغل العبد عند ذلك عن الأمر الذى كف ، فيصح عنده أن يقال : إن الشيطان أنساه ذلك . وعلى مذهبهم لا يمكن ذلك ، ولا يكون له معنى !

### ومن سورة مريم

٤٤٥ — مسأله : قالوا: ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل المؤمن مؤمناً ويخلق الطاعة فيه ، فقال : ﴿ وَأَجْعَلُهُ رَبِّ رَضِيًّا <sup>(١)</sup> ﴾ ، فلو لم يكن رَضِيًّا بفعله ، لما صح لهذا الدعاء معنى !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إن دل ، فإنما يدل على أنه تعالى يصح أن يجعله رَضِيًّا ويقدر عليه ، وذلك مما لا نأباه ، وإن كنا نقول : إن العبد يفعل ويقدر .

وبعد، فإن الرضى قد يكون رَضِيًّا بأمور من قبله ، وقد يكون كذلك بأمور من قبل الله تعالى ، نحو كمال خلقه وعقله وسائر ما ينضله الله تعالى به <sup>(٢)</sup> على غيره وليس في الظاهر عموم ، فنأين أن المراد بذلك أحدهما دون الآخر ؟ وقد بينا من قبل أن الداعي إذا دعا بالشئ فلا ظاهر لدعائه ، لأنه إنما يحسن منه القصد ، فما لم يعلم إلى ماذا قصد لا يعرف فائدته ، لأنه لا بد من شرط في الدعاء مضر إذا لم يظهر فيه ذلك ، وكل ذلك يبطل تعلقهم به .

والمراد عندنا بذلك : أنه سأل الله تعالى أن يلطف له ويعينه ليختار ما يصير به رَضِيًّا ، كما ذكرنا في قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ <sup>(٣)</sup> ﴾ إلى ما جرى هذا الجرى ، وهذا أصل معروف في اللغة : أنه متى أضيف إلى الغير أمر من الأمور بلفظ يقتضى في غيره الفعلية ، فيجب أن يكون محمولا على أسبابه ، فاما كان وصف

المسلم بذلك يفيد أن الإسلام من قبله اقتضت الإضافة ما ذكرناه ، وكذلك القول في الرضى إنه لا يكون رضى في الدين إلا بأمور من قبله ، فإذا جعله غيره رضى ، فالمراد به الألفاظ وسائر الأسباب في ذلك ، وهذا كما يقول أحدنا لهولده : قد جعلتك عالماً صالحاً ، فيكون المراد ما ذكرناه !

٤٤٦ — رواية : وقد استدل شيوخنا ، رحمهم الله تعالى ، بقوله : ﴿ يَا نَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ [ ١٢ ] على أن قوة الفعل يجب أن تكون حاصلة قبل الفعل ؛ لأنه تعالى أمره بالأخذ قبل حصول الأخذ منه ، وأمره أن يفعل بقوة حاصلة .

وهذه الآية وإن كان المراد بها غير ظاهرها ، فوجه الاستدلال بها صحيح ؛ لأنه تعالى أمره أن يعرف الكتاب الذى أنزله ويتلقاه بالقبول ، ويحمله على وجه يقوم بأدائه ، وكل ذلك مما لا يصح إلا بقوة ، فيجب أن تكون حاصلة .

٤٤٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بمـده ما يدل على أن ما يصير به الإنسان <sup>(١)</sup> مؤمناً طاهراً من قبله ، فقال : ﴿ وَحَفَئْنَا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ﴾ [ ١٣ ]

والجواب عن ذلك : أننا لا نمنع في طاعة الإنسان أن نقول : إنها <sup>(٢)</sup> من الله ، على ما بيناه . ويجوز أن يقول تعالى فيه : ﴿ من لدنا ﴾ ويريد المعونة والألطف والتسهيل ؛ لأنه إنما صار زكياً تقياً بهذه الأمور الكائنة من قبله تعالى ، ولولاها لم يكن كذلك .

ولولا أن الأمر كما ذكرناه لم يصح أن يقول تعالى : ﴿ وَكَانَ تَقِيًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> فينسب

(١) ساقطة من ذ . (٢) في النسختين : إنه . (٣) في النسختين : وإن كان تقياً .

(م - ٣١ متشابه القرآن )

ذلك إليه ؛ لأن التقى هو القاصد بفعله توفى الخوف من العقاب ، فلا بد من أن تكون الطاعة من قبله ، ليصح ذلك فيها .

ولو قيل : إن المراد أنه رحمة من الله تعالى على أمته ، تطهيراً لهم من الذنوب ، فوصفه بأنه زكاة من هذا الوجه ، لصح ، ويكون محمولا على الظاهر ؛ لأن هذه الصفة ، خاصة<sup>(١)</sup> إنما حصلت فيه من حيث أرسله الله وحمله الرسالة ، وقد علمنا أن شخص يحيى عليه السلام لا يسمى زكاة إلا على جهة التوسع ، فيجب حمله لا محالة «على ما ذكرناه»<sup>(٢)</sup> .

٤٤٨ — وقوله تعالى في قصة عيسى : ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ [ ١٩ ] يجب أن يكون محمولا على نظير ما ذكرناه ، بل الكلام فيه أكشف لأنه ليس في ظاهره أنه تعالى يجعله كذلك ، وإنما يدل ظاهره على أنه يهب لها الغلام ، ثم بماذا يصير زكياً ؟ ليس في الظاهر ، فلا تعلق لهم به !

٤٤٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أن النبي إنما يصير ثابتاً على الإيمان ومقدمات عليه بخلق الله ذلك فيه وبجعله ، فقال : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقد علمنا أنه إنما يصير كذلك بطاعته ، فيجب أن تكون « من فعل »<sup>(٤)</sup> القديم تعالى .

والجواب عن ذلك : أنه لو أراد ما قالوه لم يصح ما ذكره بعده ، من قوله :

(٢) ف : على بعض ما ذكرناه .

(١) ساقطة من د .

(٤) ساقط من د .

(٣) الآية ٣٠ ومن الآية ٣١ .

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (١) لأنه لا (٢) يصير مباركا «على ما ذكره» (٣) إلا بالصلاة والزكاة ، فكان يجب أن يكون داخلا في جملة ما جعله الله عليه ، فلا يكون لتوصيته به معنى . ومتى ثبت أنه لا يكون مباركا في المستقبل ، على ما ذكره ، إلا بأمور من قبله تعالى ، فكذلك القول فيما تقدم .

وبعد ، فلو صح ما قاله لأمكن حمله على أن المراد به : أنه تعالى جعله مباركا على أمته بإرساله ، وتحميله إياه الرسالة ويثبتون على الطاعات ، فصار سببا لثباتهم على ذلك ، فوصف بأنه مبارك ، لهذه الوجوه ، لأن البركة هو الثبات ، والتقى هو لزوم الخير .

ويجوز أن يراد بذلك : أنه تعالى فعل به من الألفاظ ما ثبت معه على طاعته وإيمانه ، فكان جاعلا له كذلك ، على ما بيناه فيما تقدم ذكره .

٤٥٠ — وقوله تعالى : من بعد : ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْنِي﴾ (٤) يجوز أن يحمل على ما يكون من قبله تعالى وبجعله ، في الأحوال التي يكون عليها ، مما لا يدخل تحت فعله ، لأن ذلك قد يكون برا بها ، أو يحمل على الألفاظ على ما بيناه ، لأن البر بوالديه يوصف بذلك على جهة التعلية ، وإضافته إلى غيره يجب أن تكون إضافة سببه ، كما ذكرناه في إضافة علم الولد وصلاحه إلى والده .

٤٥١ — وقوله تعالى من بعد : ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ لا يدل على أنه لو كان كذلك لكان بجعله تعالى ، وإنما يدل على أنه لم يجعله بهذه الصفة ، فقط ، فلا ظاهر له فيما يقولون !

(١) الآية ٣١ [ وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ] .

(٢) ساقطة من د . (٣) ساقطة من د .

(٤) الآية ٣٢ وتنتمها : [ ولم يجعلني جبارا شقيا ] .

والمراد بذلك : أنه تعالى خلقه على صفة الخضوع والخشوع واللين وخفض الجناح ، وقد يكون ذلك بأمور ترجع إلى ما يخلق الله عليه العبد وقلبه (١) ، فلا يتعلق بما ذكره .

٤٥٣ — وقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ ۚ ۞ ﴾ [٣٥] يدل على نفي الظلم عنه ؛ لأن اتخاذ الولد لا يجوز أن يحمل على أمر محال غير معلوم ، فلو أريد به الولادة في الحقيقة لم يصح ؛ لأنه لما هو عليه في ذاته يستحيل ذلك فيه ، فيجب أن يحمل على أمر يتعلق بالفعل ، وهو أنه ما كان له أن يصف نفسه بذلك ، أو يفعل ما يوهمه كما يدعيه النصارى .

فإذا ثبت أنه ليس له ذلك ، لقبحه ، فكذلك القول في سائر القبائح .  
ويبطل ذلك أيضاً ما يقوله القوم من أن الله تعالى أن يفعل كل شيء ، لأنه مالك ، وإلى ما شا كل ذلك من علمهم ، ويبين أن الصحيح أن يقال : ليس لله أن يفعل الظلم والجور . تعالى الله عن ذلك .

٤٥٣ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۚ ﴾ [٥٩] يدل على أن الصلاة من قبلهم ؛ لأنها لو كانت بخلق الله فيهم لم يصح أن يكونوا المضيعين لها ، كما لا يصح أن يوصف الإنسان بأنه أضاع لونه وهيئته . واتباع الشهوات لا يصح لو كان تعالى يضطر إليه ، وإنما يصح ذلك متى اختار الفعل للدواعي والشهوة . وهذا ظاهر .

٤٥٤ — سأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قادر على أفعال

العباد، فقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ﴾.. [٦٥] والرب هو المالك القادر ، والمعاصي<sup>(١)</sup> داخل فيما بينهما ، فيجب أن تدل هذه الآية على قولنا !

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يتناول إلا الأجسام لأنه قال : ﴿فاعبده﴾<sup>(٢)</sup> فبين أن خلقه لما تقدم ذكره هو الموجب لعبادته ، وليس لأفعال العباد مدخل في ذلك ، ولا يجوز أن يراد به إلا النعم التي بها يستوجب - تعالى - العبادة، ولذلك قال بعده: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ يعني : مثلاً ونظيراً في هذا الأمر الذي به يستحق العبادة ، مبيناً بذلك أن الواجب إخلاص العبادة له فقط ، دون غيره .

وقد بينا من قبل أنا لو قلنا : إنه تعالى مالك لأفعال العباد ، من حيث يقدر على تمكينهم منها ومنعهم منها لصح ، ولجى ذلك على طريق الحقيقة ، لأن المراد بالملك في المملوك على ما ذكرناه ، قد يختلف .

٤٥٥ - مسأله : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يورد للمؤمن النار يوم القيامة ، ثم ينجيها منها ، وعلى أن له أن يفعل بكل عباده ما يريد ، فقال : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [٧١] .

والجواب عن ذلك : أن الورود لا يوجب الوقوع في الشيء ، وإنما يقتضى الدنو والمقاربة — وعلى هذا الوجه يحمل قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْتَقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لأن المتعالم في ذلك « أنه لم يخض الماء »<sup>(٤)</sup>

(١) د: العاصي .

(٢) تنمى الآية السابقة ٦٥ [ فاعبده واسطر لعبادته هل تعلم له سمياً ] .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة القصص . (٤) د : أنه يخلص .

وإنما قرب منه — فذكر تعالى من قبل ما يدل على أنه أحضر الجميع حول جهنم جثياً ، على ما ذكره (١) ، ثم بين أن الكل وارد عليه ، على هذا الحد ، ثم بين أنه ينجي الدين اتقوا وينذر الظالمين فيها جثياً ، وإنما أراد تعالى بذلك أن المؤمنين إذا قربوا منها وعانقوها وعلموا أن المخلص لهم منها ما فعلوه من الطاعات فيما سلف ، وأن أعداءهم يقعون فيها لأجل معاصيهم السابقة عظم عند ذلك سرورهم ، فيكون ذلك زائداً في سرورهم ونعيمهم .

ولو لم يحمل على ما قلناه لوجب أن يقال في الأنبياء والمؤمنين : إن الله يدخلهم النار ، وليس ذلك بمذهب لأحد ، ولو كان فيه خلاف لم يمتنع أن يقال : إنهم يرَدون النار ويجنبهم تعالى الضرر فيها ، كما نقوله في الملائكة الموكلة بالعذاب .

٤٥٦ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يرسل الشياطين على الكافرين ، فإذا جاز أن يفعل ذلك جاز أن يضلهم ، فقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَزًّا ﴾ [ ٨٣ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه أرسل الشياطين لهذه العلة ، كما أرسل الأنبياء للدعاء إلى سبيل ربهم (٢) ، وليس ذلك بقول لأحد .

والمراد عندنا به : أنه تعالى خلى بينهم وبين الكافرين مع قدرته على المنع والحيلولة من كل وجه ، فقيل توسعاً : إنه أرسلهم ، كما يقال فيمن « يمكنه أن » (٣) يمنع كلبه من الإقدام على الإضرار بغيره إذا تركه وذلك : إنه أرسل كلبه

(١) انظر الآيات : ٦٨ — ٧٠ .

(٢) في النسختين : ربه .

(٣) ساقط من ف .

على الناس ، وكما يقال في الملك إذا أمكنه ضبط جنده وكفههم عن الفساد وقطع الطريق : إنه قد أرسلهم على الناس ، إذا هو لم يمنعهم ،

ثم يقال لهم : إن مذهبكم ينافي ما تقتضيه الآية ، لأنه تعالى إذا كان هو الذي يؤزم ويخلق فيهم الكفر فلا تأثير للشيطان ، ولا فرق بين أن يرسل عليهم أو لا يرسل ، على أنه إذا عدى الإرسال بـ « على » لم يقتض ظاهره الرسالة والأمر<sup>(١)</sup> ، وإنما يفيد ما ذكرناه ، فأما إذا عدى بـ « إلى » فالمراد به الرسالة ، ولذلك لا يقول أحدنا : أرسلت غلامى على فلان ، إذا بعثه إليه برسالة . وهذا ظاهر .

٤٥٧ — فأما قوله تعالى ، من قبل : ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾

[ ٧٦ ] فقد بينا أنه لا ظاهر له ، وأنه يتأول على زيادة الألفاظ والأدلة والبيان ، أو على الثواب والتعظيم .

ومن سورة طه

٥٨ — درود : وقوله تعالى : ﴿ طه مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى  
إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى ، تَنزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ . . (١) ﴾ يدل على  
حدوث القرآن ، من جهات :

أحدها : أنه وصفه بالتنزيل ، وذلك لا يصح إلا في الحوادث .

وثانيها : أنه وصفه بأنه تذكرة ، وذلك لا يصح إلا فيما يفيد بالمواضعة ،  
ولا يصح ذلك إلا فيما يحدث على وجه مخصوص ، ولو كان قديماً لاستحال جميع  
ذلك فيه ، لأن ما لا مواضعة عليه لا يصح أن يعلم به الفائدة المقصود إليها .  
وما هذا حاله لا يجوز أن يكون له معنى ، فيصير تذكرة لمن يخشى .

وثالثها : أنه تعالى بين أنه أنزله عليه لهذا الغرض ، والتقصيد إنما يؤثر في  
الحوادث ، ومتى قالوا : إن المراد بذلك أنه أنزل العبارة عنه فقد تركوا الظاهر  
وادّعوا أمراً مجهولاً ، وسلموا أن القرآن يحدث ، وهو الذي نريده .

فإن قالوا : إذا كان القرآن عندكم عرضاً ، والأعراض لا يصح فيها الإزالة ،  
فكيف يصح تعلتكم بالظاهر ؟

قيل له : إن الكلام وإن كان عرضاً ، ولا يصح فيه ما ذكرته في الحقيقة ،  
فقد يقال في التعارف : إنه أنزل ، إذا تحمله من يحكيه ويؤديه على جهته ، وهذا

بالتعارف قد صار كالحقيقة ، لأن المنشد منا لقصيدة امرئ القيس<sup>(١)</sup> يقال : إن ما أنشده هو شعر امرئ القيس ، ولا يدعى في ذلك الخروج عن التعارف والحقيقة ، فيصح من هذا الوجه ماعلقنا به .

٤٥٩ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ فَلَمَّا أَنَا هَانُودِي يَامُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ (٢) يدل أيضاً على حدث النداء ، من حيث علقه بإتيانه المكان ، والتنديم لا يصح ذلك فيه ، لأن التوقيت إنما يصح في الحوادث . من حيث تحدث في وقت دون وقت .

ومن وجه آخر : وهو أنه لو كان قديماً لكان لم يزل قائلاً : ﴿ يَامُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ وقد علمنا أن ذلك يقتضى النقص من جهات كثيرة : أحدها أن التكلّم إنما يكون حكيمًا متى استفاد بكلامه أو أفاد غيره ، وذلك يستحيل فيما لم يزل ، فإثباته على هذا الوجه نقص ، يتعالى الله عنه ، كما أن أحدنا لو قال وهو منفرد : السماء فوق والأرض تحتي ، ولم يزل يكرره ، فإن ذلك وإن كان صدقاً ، فإنه من أقوى الدلالة على السقّة والنقص .

ومنها : أنه لا يجوز أن يكون منادياً على جهة مخاطبة للمعدوم ، لأن ذلك يتعالى الله عنه .

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، شاعر عاني الأصل ، كان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهكمل الشاعر . وقد عده ابن سلام على رأس الطبقة الأولى من خول شعراء الجاهلية . انظر : طبقات خول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجعفي بشرح الأستاذ محمود محمد شاكر ، ص : ٤٣ . معجم المؤلفين : ٣٢٠/٢ .

(٢) وبعده : [ . . . فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى ] الآيتان : ١١ — ١٢ .

ومنها : أنه [ لا ] يجوز فيما لم يزل أن يقول : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾ وهو معدوم ؛ لأن ذلك كذب ، تعالى الله عن ذلك ، فلا يجوز - إذن - إلا أن يكون حادثاً في ذلك الوقت .

٤٦٠ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يخلق في العبد الإيمان وسائر ما يشرح به صدره ، فقال : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ [ ٢٥ - ٢٦ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه قد يلتمس منه تعالى انشراح الصدر ، وهذا مما لا ندفعه ، ولا نمنع من كونه تعالى قادراً عليه ، ولا يجب إذا صح ذلك منه ، أن لا يقدر العبد على الأفعال ! .

وقد بينا من قبل الكلام في الدعاء ، وأنه لا يدل على أن المدعو به يجوز أن يفعل ، فإنه متى فعل فهو <sup>(١)</sup> من الباب الذي من حقه أن يكون من أفعال العباد !

وبعد ، فلسنا نمنع أن يكون تعالى يفعل في القلب وفي الصدر من المعاني ما يكون النبي وللمؤمن أقرب إلى سكون النفس عن الأمور التي يشاهدها ؛ لأن العلوم الضرورية قد تقتضى ذلك ، وهي <sup>(٢)</sup> من فعل الله تعالى ، على أن استعمال شرح الصدر في الأعراض التي يفعلها العبد مجاز ، وحقيقته يجب أن تفيد ما عليه الجسم من الصفة ، التي تضاد الحرج والضيق ، وهذا لا يكون إلا من فعله . ومتى استعملناه في الاستدلال والمعارف المكتسبة فذلك توسع ، فلا يصح تعلقهم به .

والمراد بالآية : أنه سأله أن يكثر تعالى ألطافه ومودته له وتقوية قلبه ،  
ليكون أقرب إلى القيام بما ألزم نفسه ، وكلف تبليغه إلى غيره .

٤٦١ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن أفعال العباد من جهته ،  
فقال : ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ  
ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [ ٤٩ - ٥٠ ]

وقد دخل تحت « كل شيء » أفعال العباد . وإذا كانت من عطيته فهي (١)

من فعله .  
والجواب عن ذلك : أن العطية لا تنصح إلا فيما يصح من المعطى تناوله  
ورده . هذا هو الذي تقتضيه اللغة والتعارف ، ولذلك يقال في أحدنا إذا ناول  
غيره الثوب : إنه أعطاه ، ولو أقامه وأقعدمه لم يقل ذلك فيه .

فإذا صح ما ذكرناه لم يدخل تحت الظاهر إلا الأجسام ، فتعلقهم به لا يصح ؛  
يبين ما ذكرناه أنه دل بهذا القول على الله تعالى ، وقد علمنا أنه يمكن أن يدل  
عليه بالأفعال التي لا تنصح من العباد ، كالأجسام وغيرها ، فيجب أن لا (٢)  
يتناول الظاهر سواها ، فكأنه قال : ربنا الذي فعل الأجسام وسائر ما لا يتأتى  
منا ، ثم هدى وكلف (٣) ؛ لأن كلا الوجهين مما لا يصح وقوعه من العبد ،  
يبين ذلك أنه ذكر ذلك بلفظ الماضي لينبه به على الأمور الموجودة الدالة على ربه .  
وذلك لا يصح في أفعال العباد التي لا تثبت وتوجد على هذا الوجه !

يبين ذلك أن الكلام يقتضى أنه أعطاهم ثم هداهم ، وأن ما أعطاهم له تعلق

(١) في د : فهو .

(٣) في د : وكلفه .

(٢) ساقطة من د .

بألهدى ، وهذا يوجب أن يكون المراد : النعم التي معها يصح التكليف . وذلك لا يكون إلا من فعله .

وبعد ، فلو لم يكن هذا هو المراد لكان الكلام فاسداً ؛ لأنه - صلى الله عليه - أورد ذلك على جهة الحجاج على عدو الله . . ولو أنه (١) عند قوله : ﴿ قَمِنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾ دل على ربه بتصرفه وتصرف العباد ، لكان الكلام سخفاً ، فضلاً عن أن يفسد . فالمراد إذن (٢) بذلك ما يقع في الدلالة ، وهو الذي ذكرناه ، ولذلك كف عن الطعن فيه ، وعدل عنه إلى مسألة سواها . وهذا كله بين .

٤٦٢ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَالَ عَلِمْتُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ [ ٥٢ ] يدل على نفي التشبيه ؛ لأنه تعالى لو كان جسماً - كما يقولون - لوجب لاحالة جواز النسيان عليه ، ولصح أن يضل عنه بعد ما عرفه ، فلما نزه عن ذلك دل على أنه عالم لذاته ، وأنه لا يصح أن يكون جسماً البته .

٤٦٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر ما يدل على أن فعل الساجد (٤) من قبله تعالى ، فقال : ﴿ فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سُجُوداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ (٥) والجواب عن ذلك : أن ظاهره أنهم ألقوا سُجُوداً ، وليس فيه ذكر فاعل الإلقاء فيهم ، فالتعلق به بعيد .

(٢) ساقطة من د

(١) ساقطة من د .

(٤) د : الساحر .

(٣) ساقطة من د .

(٥) الآية ٧٠ ، وفي نسخة د قوله تعالى : [ وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ ، قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ] من سورة الأعراف — الآيات : ١٤٠ — ١٢٢ — ولم يقصد المؤلف إليها بالطبع .

فإن قيل : فإذا لم يصح أن يلقمهم سجّداً إلا الله ، دون سائر الناس ،  
وجب حملهم على ما قلناه .

قيل له : لِمَ صرّتم بأن تحملوه على هذا ، عند امتناع الظاهر ، أولى من  
أن يحمل على أنهم سجدوا وألقوا أنفسهم سجّداً ، لأن في كل واحد من الأمرين  
خروجاً عن الظاهر ، وإنما قال تعالى ذلك ، وإن بعد أن يستعمل فيما يكتسب  
الإنسان مثله ؛ لأن الذي له سجدوا هو أمرهم به ، فصاروا كالمدفوعين عنده  
إلى ذلك ، لعظم ما عاينوه من ابتلاع العصا المنقلبة حيةً للحبال والعصى التي  
ألقوها مع عظمها ، فاستعمل فيه من العبارة ما استعمل مثله فيمن يفعل فيه الفعل .

٤٦٤ - وأما قوله تعالى من بعد : ﴿ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن  
بَعْدِكَ <sup>(١)</sup> ﴾ فقد بينا أن الفتنة لا ظاهر لها في الكفر والمعصية ، وأن الواجب أن  
يحمل على أن المراد به تشديد التكليف والحنة ، وقد ذكرنا ذلك من قبل <sup>(٢)</sup> .

٤٦٥ - فأما قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ﴾ فمن أقوى ما يدل على  
أنه تعالى لا يضل ، لأنه لو كان قد أضل من عبد العجل بأن خلق فيهم الضلال ،  
لم يكن لدعاء السامري تأثير ، وكان وجوده كعدمه ، وقد بينا القول في نظائر  
ذلك أيضاً <sup>(٣)</sup> .

٤٦٦ - وأما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ  
وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾ [١٠٩] يدل على قولنا في الشفاعة «وأنها لا تكون لأعداء الله ،  
لأنه تعالى بين أنها لا تنفع إلا من يختص بهذين الشرطين : أحدهما أن يكون

(١) الآية : ٨٥ وتحتها : [ وأضلهم السامري ] .

(٢) انظر الفقرة ٣١٢ . (٣) انظر الفقرة ٣٩٩ .

الإذن واقعاً في بابهِ . والثاني أن يكون مرخى الطريقة في القول . فمن يقوله الكذب وما لا يجوز ، لا يجب أن يكون داخل في الشفاعة<sup>(١)</sup> ، على وجه .

٤٦٧ — وقوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَإِنِّي أَنفَعَارٌ لِّمَنِ تَابَ وَآمَنُ وَعَمِلَ صَالِحًا نِّمَّ اهْتَدَى ﴾ [٨٢] يدل على أن من شرط من يفقر له بالشفاعة أو غيرها ، أن يكون تائباً مؤمناً عاملاً للأعمال الصالحة ، سالكاً طريقة الهدى ، وهذا يوجب أن لا شفاعة للكفار والفساق .

٤٦٨ — وقوله تعالى ، من بعد : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [١١٣] يدل على أمور ، منها : حدث القرآن ، لأنه جعله عربياً ، ولا يكون كذلك إلا وهو حادث بعد تقرر العربية ، لتصح هذه الإضافة .

ووصفه بأنه قرآن يقتضى -- أيضاً -- حدوثه ، لأن الأمور المقرونة بعضها ببعض لا تكون إلا حادثة ، لاستحالة هذا الوجه على القديم .

وقوله : ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ ﴾ يقتضى حدثه ، لأن التصريف لا يصح إلا في الأفعال الواقعة على بعض الوجوه ، وهذا بمنزلة التصريف<sup>(٢)</sup> في الأمور ، التي تقتضى هذا المعنى .

وقوله : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ يدل على أنه قصد بذلك أن يتقى العباد وأراد ذلك منهم ، ولم يخص ، فيجب كونه مريداً للتقوى ممن لا يتقى — أيضاً — على خلاف ما يقوله القوم .

٤٦٩ - فأما قوله تعالى : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [١٢١] فقد تكلمنا عليه في سورة البقرة (١) .

٤٧٠ - وقوله : ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [ ١٢٢ ] فقد بينا أن الاجتباء والاختصاص يراد به اختياره لرسالته ، ففعله غير داخل فيه ، فلا يصح تعلقهم به في هذا الباب .

---

(١) لم ترد هذه الآية في غير هذه السورة . وقد تحدث المؤلف - رحمه الله - في سور أخرى عن عدم جواز وقوع الظلم والكبائر من آدم عليه السلام وسائر الأنبياء ، وفي الكفر والشرك عنهم . انظر لفقرة : ٢٥١ . والفقرة : ٢٧٣ .

### ومن سورة الأنبياء

٤٧٨- رويته : ووله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ <sup>(١)</sup> —

يدل على حدث القرآن ؛ لأنه تعالى قد نص على أن الذكر محدث ، وبين بغير آية أن الذكر هو القرآن ، بقوله : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ . وقوله : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ <sup>(٣)</sup> ﴾ . فإذا صح أنه ذكر ، وثبت بهذه الآية حدوث الذكر ، فقد وجب القول بحدوث القرآن .

فإن قالوا : الوصف بالحدوث يرجع إلى قوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ ﴾ لا إلى الذكر . قيل له : إن الذي يقتضيه الظاهر أن الذكر هو الحدث دون ما ذكرته ، فلا يصح تعلُّقك به ؛ لأنه جعله صفة للذكر ، ثم قال : ﴿ إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ ﴾ فبين أن الذي يصح أن يسمع هو المختص بالحدث .

وقد قال بعض الجهال : إن هذا القول يوجب أن في الأذكار ما ليس هذا حاله ، وهذا جهل ؛ لأنه تعالى إنما ذكر الذكر من حيث عقبه بما يعمل <sup>(٤)</sup> الكفار عند استماعه ، فذلك نسكهم ، وخصه ، لا لأن ما عداه ليس بمحدث ، ومتى صح في بعض الأذكار أنه محدث وجب مثله في سائرهم ، لأن القرآن في هذا الحكم لا يجوز أن يتبع بعض ، فيكون بعضه حادثاً وبعضه قديماً <sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية : ٢ وتتمتها : [ إِلَّا اسْتَمْعَوْهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ] .

(٢) من الآية : ٦٩ من سورة يس .

(٣) من الآية : ٥٠ من سورة الأنبياء . (٤) في النسختين : يعلمه .

(٥) قال بعضهم في تأويل الآية ، رداً على استدلال المعتزلة ، إن معناها أن الذكر محدث إلينا « محدث إلى العباد » لأنه في ذاته ، محدث ، قال ابن راهويه : « هو قديم من رب العزة ، محدث إلى الأرض » . وأنكر بعضهم أن يكون المراد بالذكر في الآية هو القرآن ؛ لأن هذه اللفظة — فيما يذكر — تنصرف على وجوه ، فقد تأتي بمعنى العلم ؛ [ فاسألوا =

فإن قالوا : المراد بذلك العبارة عن كلام الله ، « دون نفس الكلام <sup>(١)</sup> » .

قيل لهم : إنما يدل على حدث ما نقله من القرآن ، فأما ما يدعون من إثبات أمر لا يعقل فحال أن يتكلم في حدثه أو قدمه ، لأن القول في ذلك فرع على إثبات ذاته على كونه معقولا .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [١٦]  
يدل على أنه تعالى لم يخلق أعمال العباد : لأنه لو خلقها وفيها لعب ، لوجب كونه لاعبا بها ، فكان لا يصح أن يبرزه عن ذلك !

هذا إن حل على ظاهره ، وإن أريد به : إلى ما خلقتهما وما بينهما على وجه <sup>(٢)</sup> العبث ، فهو أقوى في الدلالة ، من الوجه الذي قدمنا ذكره ، في غير موضع .

٤٧٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيهما ما يدل على قولنا في المخلوق ، وعلى أنه تعالى ، وإن فعل القبيح ، فإنه لا يقبح منه ، بل يكون حسناً ، وإنما يقبح من غيره ، فقال : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٢٣] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه تعالى لا يسأل عما يفعل <sup>(٣)</sup> وليس فيه بيان ما يفعل مما لا يفعل من الأمور المعيبة ، فالتعلق بظاهره لا يصح !

---

== [أهل الذكر] وتأتي بمعنى العظة : [ص والقرآن ذى الذكر] كما تأتي بمعنى الصلاة [فاسمعوا إلى ذكر الله] وبمعنى الشرف : [ولأنه لذكر لك ولقومك] . قل : فإذا كانت جميع هذه الوجوه محدثة « كان حمله على إحداها أولى » ! وكأن صاحب هذا الرأي لا يرى أن قوله تعالى بعد ذلك [إلا استمعوه وهم يلعبون] مما يحدد أن المراد به القرآن ، دون العلم والعظة والشرف ! انظر فتح الباري لابن حجر : ٤٢٥/١٣ — ٤٢٦ . وقال قتادة في تفسير الآية : « ما ينزل عليهم من شيء من القرآن إلا استمعوه وهم يلعبون » . وبه قال الطبري . انظر جامع البيان : ٢/١٧ .

(١) ساقط من د . (٢) د : موجب .

(٣) وبعده في ف : وهم يسألون .

وبعد ، فإنه لا خلاف بيننا وبينهم في أنه تعالى لا يسأل عما يفعل ، لكننا نقول : إن الذي يفعله هو الأمور الحسنة ، وهم يقولون : إنه يفعل مع <sup>(١)</sup> ذلك القبائح . والخلاف في ما الذي يدخل في أفعاله ولا يعلم صحيحه من سقيمه ، فمن حيث ثبت أنه لا يسأل عما يفعل ، لأن إحدى المسألتين غير الأخرى ، ولهذا صح الوفاق في أحدهما مع الخلاف في الأخرى .

وبعد ، فإن الخلاف بيننا وبينهم في العلة التي لها [لا] يسأل عما يفعل وفي حكمها ، فنقول : إن كان <sup>(٢)</sup> الأمر كما تقولون من أنه يفعل كل قبيح ، فينبغي أن يسأل عما يفعل ، وإنما يسأل ذلك متى نزه عن القبيح . ويقول القوم : إنما لا يسأل عما يفعل لأنه مالك ، إلى غير ذلك من علمهم ، وهذا الخلاف لا تعرف صحة الصحيح منه من ثبوت القول بأنه لا يسأل عما يفعل !

وقد استدلل شيوخنا ، رحمهم الله ، بهذه الآية على ما نقول ؛ لأنه تعالى إنما وصف نفسه بذلك من حيث كان لا يفعل إلا الحسنة والعدل ، ومن لا يكون فعله إلا بهذه الصفة لم يجز أن يسأل « عن فعله » ، لأن الحسن منها إذا ظهر فيما يفعله وانكشف أنه إحسان لم يجز أن يسأل <sup>(٣)</sup> فيقال له : لم فعلت ؟ وإنما يسأل عن ذلك الظالم والفساد والفاعل للقبيح ، فلو لا أنه تعالى نزه عن القبائح لم يصح أن يوصف بذلك .

وبعد ، فإنه تعالى قال : ﴿ وهم يسألون ﴾ فلا يخلو من أن يريد به : أنهم يسألون عما يفعله ، أو عن فعلهم ، وقد علمنا فساد الوجه الأول ، فليس إلا أنهم يسألون عن فعلهم ، وهذا يوجب في فعلهم أنه ليس بفعل له ، وإلا لم يصح أن يقع السؤال عنه لأجل قوله : ﴿ لا يسأل عما يفعل ﴾ . ولوجب دخوله تحت هذا

(١) ساقطة من د .

(٢) ساقطة من د .

(٣) ساقط من د .

العموم . يبين ذلك أن العبد إذا كان لا يصح أن يتصرف إلا بأن يخلق الله تعالى فيه الفعل ، متى لم يسأل : لم فعلت ؟ عادت المسألة إلى أنها تتجه على من خلقها فيه ؛ لأنه لو لا خلقه لما صح أن يكسب ويتصرف ، فيجب أن يكون الصحيح متى يسأل عن ذلك أن يقول : فعلت لأنه تعالى خلقه في ، متى قيل مرة ثانية : ولم خلق فيك ؟ عادت المسألة إلى أنها متجهة إلى الله تعالى فيما فعل ، وقد نزه الله نفسه عن ذلك بقوله : ﴿ لا يسأل عما يفعل ﴾ فلو لم يكن في القرآن ما يدل على قولنا في « المخلوق والعدل إلا هذه الآية لكني <sup>(١)</sup> .

٤٧٤ — رواية : وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ [٢٨]

يدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائفه مرضية ، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها .

فإن قال : الآية واردة في الملائكة لا في النبي صلى الله عليه ! <sup>(٢)</sup> .

قيل له : إذا ثبت فيهم أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى وكان هذا حاله ، فكذلك القول في الأنبياء ؛ لأن الكل يتفقون في أنهم من أهل الشفاعة ، لعظيم منزلتهم .

٤٧٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق الخير والشر ، فقال :

﴿ وَنَبِّئُكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً <sup>(٣)</sup> ﴾

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضي أنه يتبلى بذلك ويمتحن ، وليس فيه تأنبها من خلقه تعالى وفعله ، فلا ظاهر للقوم فيما ذكره .

(١) د : المخلوق إلا هذه لكني (٢) انظر الآيتين : ٢٦ - ٢٧ .

(٣) من الآية ٣٥ ، وفي النسختين : ولنبلونكم !

والمراد : أنه تعالى يمتحن العباد في دار التكليف ، فمرة يفعل فيهم السراء ، ومرة يفعل فيهم الضراء . وأجرى اسم الشر هلى ذلك من حيث كان الشر من حقه أن يكون ضرراً - وشائبه ما يلحق العبد من العلل والأمراض وسائر الآفات في ذلك ، فإما يفعله الله تعالى أو يكلفه ، فلا يصح أن يكون شرّاً في الحقيقة ؛ لأن الشر هو الضر والقميح ، ويتمالى الله عن أن يفعل المضار على وجه يقبح . ولو كان ما يفعله بوصف بذلك في الحقيقة ، لوجب أن يكون موصوفاً منه بأنه شرير ، وبأنه شر الأشرار ، وهذا كفر من قائله . وهذا أحد ما يدل على أن الشر الواقع من العباد ليس من قبله ، وإلا لوجب كونه موصوفاً بما ذكرناه .

٤٧٦ — وقوله تعالى : ﴿وَالْيَنَّا تُرْجَعُونَ<sup>(١)</sup>﴾ قد بينا أنه لاتعلق للمشبهة به ، وأن المراد بذلك أن حكمهم في الآخرة يرجع إليه تعالى ، من حيث لا ينظر فيه سواه .

٤٧٧ — ولما : وقوله تعالى : ﴿وَنَضْعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ، وَكُنَّا بِمَا حَاسِبِينَ﴾ [ ٤٧ ]

يدل على ما نقوله في العدل ، من وجوه :

منها : أنه بين أنه لا تظلم نفس شيئاً ، فيتنزه عن ذلك ، وقد بينا أن ذلك تنزه عن فعل « الظلم » لا عن تسميته بذلك . وبين أنه لا يبخس المستحق مثقال حبة من خردل ، ومن وصف بذلك على طريق المدح لا يجوز أن يوصف بأن جميع<sup>(٢)</sup> للظلم من قبله .

(١) تمة الآية : ٣٥ . وانظر الفقرة : ٥٨ .

(٢) ساقط من د .

وبين بوضع الموازين بالقسط والمحاسبة أنه تعالى لا يفعل إلا العدل؛ لأنه لو جاز أن يفعل الظلم أو يكون ذلك من قبله لكان وصف نفسه بذلك عبثاً وسفهاً !

وبدل ذلك على أنه تعالى لم يخلق الضلال والإيمان؛ لأنه لو فعلهما لكانت المحاسبة راجعة إليه دون العبد .

وبدل ذلك على أنه تعالى لا يجوز أن يعذب أطفال المشركين من غير ذنب؛ لأنه بين بهذا الكلام أنه لا يفعل بهم إلا ما يستحقون، دون ما يكون ظلماً بفعله . ولاصفة للظلم تعقل إلا وهى حاصلة فى تعذيب أطفال المشركين لو فعله تعالى فقول من يقول : إنه تعالى يفعل ذلك ولا يكون ظلماً ، مناقضة ، وهو بمنزلة أن يخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه ولا يكون كذباً . ومن بلغ به الأمر إلى هذا المبلغ لم يمكنه إثبات شيء من الحقائق ، على وجه .

٤٧٨ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه يجعل المؤمنين

مؤمنين ، فقال : ﴿ وَجَعَلْنَا هُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ [ ٧٣ ]

والجواب عن ذلك : أننا قد بينا أن إضافة الشيء الذى من حقه أن يكون فعلاً لقاعله إلى الله تعالى ، يقتضى أنه ليس المراد به أنه فعله ، كما أن قول القائل فى صلاح ابنه وعلمه ، إني جعلته عالماً صالحاً ، يقتضى ذلك ، وقد بينا أن الكلام بتغيير ظاهره بالقرآن <sup>(١)</sup> ، وبيننا فى ذلك ما كفى <sup>(٢)</sup> فلا يصح تعليلهم بذلك إذا <sup>(٣)</sup> كان إنما يصير كذلك بأمر من قبله .

فأما أن تحمل الآية على أنه تعالى جعلهم كذلك بأن جعلهم الرسالة ، فهذا صحيح عندنا ، ويمكن معه (١) خل الكلام على الظاهر ، ولذلك قال : ﴿ يَهْدُونَا أَمْرًا ﴾ فنبه على هذا الوجه الآخر .

٤٧٩ — وقوله تعالى من قبل : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴾ [٧٢] يجب أن يحمل على ما ذكرناه ، وإن لم يمتنع أن يقال : إنه تعالى جعلهم في الحقيقة صالحين في خلقهم وأحوالهم ، ويمكن ذلك من خلقه تعالى .

ولا يمتنع أن يراد بكل ذلك أنه تعالى أخبر بذلك وحكم به ، وذلك بالعادة والتعارف صار كالحقيقة ، ألا ترى أن الرجل يقول فيمن يخبر عن غيره بأنه سارق أولص : قد جعلتني سارقاً لصاً ، إذا كان لقوله تأثير في هذا الباب ، فلما أخبر تعالى من حالهم ، بما ذكرنا ، جاز أن يضاف إليه على هذا الحد من الإضافة .

٤٨٠ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أنه قد يفهم بعض المؤمنين والأنبياء الصواب ، ويضل عنه غيره فقال : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [٨٨]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره ليس إلا أنهما حكما في القضية المذكورة ، وأنه تعالى عالم بحكمهما ، وأنه فهم سليمان . ولا يدل شيء من ذلك على ما ظنه القوم ؛ لأنه ليس في تخصيصه سليمان بالذكر دلالة على أنه لم يفهم داود ولم يدل على الحق . ولو صح أنه ذهب في القضية عن الصواب كان ذلك لا يدل على أنه تعالى أضله ، لأن مع البيان قد يجوز أن لا يتبين المكلف على بعض الوجوه .

والمراد بهذه الآية ما قاله أبو علي ، رضى الله عنه ، من أنه تعالى قد كان نسخ الحكم الذى حكم به داود على لسان سليمان ، وأنزل عليه النسخ لذلك وألزمه أن يعرف داود ذلك ، فلذلك خصه بأن فهمه الحكم لما كان <sup>(١)</sup> إنزال النسخ عليه خاصة ، وغيره إنما يعرفه من قبله ، وهذا لا يمنع أن يكون داود مصيباً وإن حكم بالنسخ ؛ لأن الكلف ، ما لم يثبت عنده دليل النسخ ، فهو مصيب بالنسخ . وإنما يحصل مخطئاً متى حكم به وقد قامت دلالة النسخ عليه . ولذلك قال تعالى : ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ <sup>(٢)</sup> ولو كان قد أخطأ فى الحكومة لما صح هذا الثناء من الله تعالى عليهما جميعاً .

وهذا دليل على بطلان قول من يظن فى هذه الآية أنها تدل على أن الحق فى واحد من مسائل الاجتهاد ، لأن ما اختلف حكمهما فيه - على ما ذكرناه - ليس هو من هذا الباب ، ولأنه تعالى صوّبهما جميعاً ، فكيف يدل ذلك على أن أحد القولين خطأ فى غير هذه القضية ، مع أن الآية لا تدل على ذلك فى هذه القضية نفسها ؟

ولو صح أن ما اختلفا فيه : طريقه الاجتهاد - على ما تأوله بعضهم - لما دل إلا على قولنا فى أن كل مجتهد مصيب ؛ لأنه تعالى صوّبهما جميعاً وأثنى عليهما معاً ! وإنما يدل على أنه تعالى فهم سليمان فى ذلك ما لم يعرفه <sup>(٣)</sup> داود ، فما <sup>(٤)</sup> فى هذا ما <sup>(٥)</sup> يوجب خلاف ما قلناه .

٤٨١ - وقوله تعالى ، من بعد : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يُحْيِي الْأَمْوَاتَ﴾

(٣) ف : يعرف .

(٢) من الآية : ٧٩ .

(١) ساقطة من د .

(٥) فى النسخين : مما .

(٤) فى د : مما .

زَوْجَةً<sup>(١)</sup> لا يدل على أن فعل الصلاح من قبله ، وذلك أنه تعالى ذكر بأنه أصلح له زوجه ، وذلك قد يراد به الصلاح الراجع إلى الجسم ، لأن ذلك مما يتغنى في الأزواج . ففن أين أن للراد به الصلاح في الدين ؟

وبعد ، فإننا نصف الله تعالى بأنه أصلح في الدين من لم يحتر الصلاح على بعض الوجوه ، لأن الصلاح في الدين من الله تعالى لا يوجب أن يكون العبد صالحا [ إلا ] إذا أقبل واختار ، كما أن النفع في الدين لا يوجب انتفاعه إلا على هذا الحد ، فلا يتمتع أن يفعل الصلاح في الدين وإن كان العبد يصلح عند اختياره . لكنه إذا قبل العبد بوصف بأنه أصلحه ، وإذا لم يقبل يقال : استصلحه ؛ لأن إطلاق القول بأنه أصاحه يوم أنه قد صلح . فأما إذا قيل بمايزيل الإيهام ، فذلك سائح . وهذا بين فيما تأولنا عليه .

٤٨٢ — وأما قوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [٩٨] ، فالمراد به الأصنام والأوثان دون ما عبدوه من الملائكة والأنبياء ، ولا<sup>(٢)</sup> يتمتع أن يعلم الله تعالى أن الصلاح أن يعرفهم بأنهم وما يعبدون من هذه الجمادات مجتمعون في النار ، وأنها لا تغني عنهم فيما وقعوا فيه وحل بهم ، ليتنبهوا على أن الواجب عليهم إخلاص العبادة لله الذي<sup>(٣)</sup> ينفع ويضر ، ولهذا قال تعالى من بعد : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [١٠١] ثلاثين ظان أن من عبدوه من المسيح وغيره من الملائكة داخلون في الآية الأولى ؛ لأنهم بما سبق منهم من الحسنى يجب إبعادهم من النار .

(٢) ف : ولم .

(١) من الآية : ٩٠ .

(٣) سقط من د لفظ الجلالة .

فإن قيل : فإذا كانت الحسنی فعلهم ، فلماذا قال : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنی ﴾ وهذا يوجب أنه من فعله !

قيل له : قد بينا أن الطاعات قد تضاف إلى الله تعالى على وجوه ، بما يفى عن إعادته <sup>(١)</sup> .

ولا يمتنع أيضاً أن يكون المراد بذلك أنهم سبقت لهم الحسنی الذي هو الوعد بأنهم يدخلون الجنة ويبعد بهم من النار ؛ لأنه ليس في الظاهر أنه الطاعات ، دون ما ذكرناه ، فتمت حمل على هذا كان محمولاً على حقيقته .

\* \* \*

(١) انظر الفقرات : ١٥ ، ٤٢ ، ١٦٥ ، ٣٧٤ .

ومن سورة الحج

٤٨٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يضل من يتولاه  
ويجعله ضالاً بعد الاهتداء ، فقال : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ  
وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ [ ٤ ]

والجواب عن ذلك : أن « الهاء » من « تولاه » ترجع إلى الشيطان الذي  
تقدم ذكره : ﴿ وَيَتَّبِعْ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ <sup>(١)</sup> ﴾ وقال بعده : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ  
مَنْ تَوَلَّاهُ ﴾ يعني : الشيطان ، ﴿ فَإِنَّهُ ﴾ يعني : الله تعالى ﴿ يَضِلُّهُ ﴾ ، لأنه استحقه  
باتباعه الشيطان وإقدامه على الكفر ، والمراد بهذا الضلال هو العقوبة التي يستحقها  
على كفره وتوليئه للشيطان واتباعه إياه .

٤٨٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أن الوطاء الذي  
يكون منه <sup>(٢)</sup> الملقوق من فعله وخلقه ، وذلك يوجب في كل أفعال العباد  
مثله <sup>(٣)</sup> ، فقال : ﴿ وَ يُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَنَاشِئَهُ <sup>(٤)</sup> ﴾ .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يقتضي أنه يقر في الأرحام ما يشاء ،  
وليس فيه بيان ما يقره ، فلا تعلق لهم به في أن الإنزال يجب أن يكون من فعله  
وخلقه ، فأما ذكر الوطاء في ذلك فيبعد من أن يذكر ، لأن الذي فيه شبهة هو

(١) من الآية : ٣ .

(٢) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من ف .

(٤) من الآية : ٥ .

الإِنزال الذى يحصل فى الرَّحْم ، فإِما أَن يُقرَّه تعالى فيه على وجهه . فيصير علوقاً وإِما أَن يزول .

وبعد ، فإن الإِنزال لا يجب أَن يكون فعلاً للعبد ، وإن كان عند فعله يحصل ، فهو كنزول الدمعة عند البكاء ؛ لأنه من فعل الله تعالى ، ولذلك تختلف أحوال الناس فيه ، ولو كان من فعل العبد الواطيء لوجب أَن يكون متولداً عن الحركة الخاصة ، فكان لا يختلف فيمن يقدم على هذا الفعل ، وكان يجب أَن لا يتأخر عن الحركة الأولى ! أو كان يجب أَن تكون موجبة للسير من الإِنزال عقيبها إن كانت الحركات أجمع هى الموجبة لكل الإِنزال ، وبطلان ذلك يبين صحة ما ذكرناه .

فإذا كان من فعله تعالى فبأن يكون استقراره فى الرحم من قبله أولى ، ولو ثبت أَن الإِنزال أولاً من فعل العبد كان لا يمتنع أَن يكون لبثه واستقراره من فعل الله تعالى ، فقد سقط تعلقهم بالظاهر على كل وجه . وإِنما ذكر تعالى ذلك منبهاً على التوحيد ، ولذلك قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ﴾ [ ٥ ] ثم بين ما يزيل هذا الريب من خلق الإنسان وتدرجه فى الخلق من حال إلى حال .

٤٨٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر ما يدل على أَنه يفعل كل ما يريد ، فإذا صح كونه مريداً للطاعات فيجب أَن تكون عن فعله ، ويجب فيما يقع من المعاصى أَن يكون مريداً لها ، فقال : ﴿ إِن اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ <sup>(١)</sup> ﴾ وقوى ذلك من بعد

بقوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ <sup>(١)</sup> ﴾ . كذلك بقوله : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِفَعْلٍ مَا يَشَاءُ <sup>(٢)</sup> ﴾

والجواب عن ذلك : أن ظاهره <sup>(٣)</sup> إنما يدل على أنه يفعل ما يريد أن يفعله ولا يدل على « أنه يفعل ما يريد غيره <sup>(٤)</sup> » مما ليس بفعل له ، وهذا هو المعقول بالتعارف ؛ لأن القائل إذا قال : أفعل ما أريد ، لم يعقل منه إلا إرادة ما تقدم ذكره ، كما إذا قال : آكل ما أريد ، « فالمراد به <sup>(٥)</sup> ما أريد أكله ، وأضرب من أريد : يعنى « من أريد <sup>(٦)</sup> » ضربه ، ومتى لم يحمل ذلك عليه تناقض الكلام وفسد ولم يكن لآخره تعلق بأوله ، وهذا مما لا يقع ، فإذا صح ذلك فالذى اقتضاه الظاهر أنه تعالى يفعل ما يريد أن يفعله ، وهذا مما لا يخالف فيه . ومتى قالوا : إن فعل العبد مما يريد أن يفعله ، يلزمهم أن يدلوا - أولاً - على أنه من فعله <sup>(٧)</sup> ، ثم <sup>(٨)</sup> يستقيم لهم ذلك ، وإذا كان لابد من تقديم الدلالة على ذلك ، فكيف يمكن أن يستدل به عليه ؟ !

وبعد ، فإنه تعالى ذكر قبل ذلك : أن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار ، ثم قال : ﴿ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِفَعْلٍ مَا يُرِيدُ <sup>(٩)</sup> ﴾ مبيناً بذلك أنه يريد لما تقدم ، فاعل له للاحالة ، لا يجوز عليه

(١) من الآية : ١٦ .

(٢) من الآية : ١٨ . (٣) ساقطة من د .

(٤) ف : أنه يفعل ما يريد غيرها وما يريد من غيره . (٥) د : والمراد .

(٦) ساقط من د (٧) في د : فعلهم ! (٨) ف : لم .

(٩) قال تعالى : [ إن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجري من تحتها الأنهار إن الله يفعل ما يريد ] .

. الآية : ١٤ .

فعل المنع . ومتى قال القائل مثل هذا (١) القول عقيب بعض الأفعال  
الخاصة أو بعض الأمور التي تقدمها ، فالظاهر أنه المراد بالقول ، أننا قد بينا  
أن في الكلام حذفاً ، فإذا تقدم ذكر ما يمكن أن يكون هو المحذوف فبان يقال  
« إنه المراد أولى (٢) » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ ﴾ فالتعلق به يبعد ، لأنه ذكر  
أمراً مخصوصاً ، وبين أنه يريد ، ولم يعم ، وذلك الأمر هو الثواب . أو يكون  
المراد به : الهداية والدلالة (٣) ، وهذا أشبه بالكلام ، لأنه ذكر عقيب قوله :  
﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ ﴾ [١٦] فكأنه  
بين أنه يهدي بالآيات من يريد أن يكلفه دون من لا يبلغه هذا الحد ، وأراد به  
يهدي بذلك أمة دون أمة من المكلفين ، لأن الشرائع قد تختلف في مثل ذلك .  
وعلى جميع الوجوه فتعلقهم بذلك قد بطل .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ ﴾ الكلام فيه كالكلام في الآية  
الأولى في كل ما ذكرناه ، فلا وجه لإعادته .

٤٨٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الذي يخلق  
العبادات ، فقال : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ﴾ [٣٤] والمنسك هو العبادة ،  
ولذلك قال من بعد : ( والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ) [٣٦]

والجواب عن ذلك : أن المنسك هو محل العبادة ، وهو ما أمر الله بذبحه ،  
وذلك من خلقه تعالى ، وإن كان مانعاً فيه من الذبح من جهتنا ، وهو الذي

بقتضيه الظاهر ، وهو الصحيح . وكذلك قوله تعالى : ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ يعني : خلقناها وبيننا وعرّفنا وأشعرناكم العبادة التي عليكم فيها ، فخلقها من قبله ، وهو الذي جعلها من الشعائر بالبيان والإظهار ، وإن كان النحر من فعلنا ، فلا تعلق للقوم في ذلك .

٤٨٧ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل في العباد محاربة الغير ومدافعتهم فقال : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (١) .  
والجواب عن ذلك : أن ظاهر قول القائل : إن فلاناً دفع فلاناً بفلان لا يقتضى أن ذلك الفعل وذلك الدفع من قبله ، وإنما يقتضى أن له فيه مدخلا ؛ إما بالأمر والتزيين ، وإما بالإلجاء .

فلما كان تعالى دفع عادية الكفار وأذيتهم بالمؤمنين ، من حيث قمعهم وأذلوهم ومنعهم من الإقدام على إذلال الإسلام ، جاز أن يقول تعالى هذا القول مبيناً بذلك أنه لولا تعبدته هُدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد .

٤٨٨ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لا رسول إلا والشيطان يتسلط (٢) ، فقال : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ، فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ، ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ (٣) .

فبين أنه تعالى يجعل ما يلقي الشيطان « فتنة وفساداً » (٤) : ولولا أنه من قبله

لاصح ذلك

(١) من الآية : ٤٠ د : يسطه . وانعى : يتسلط عليه .

(٢) الآية : ٥٢ ومن الآية : ٥٣ .

(٤) ف : فتنة للذين في قلوبهم مرض وفساد .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى إلا أن الشيطان يلتقى أمراء وأن ذلك الأمراء يزال ويرفع ، ولا يدل على أنه تعالى يفعل ذلك ، أو على أن ما يفعله الشيطان يؤثر في الرسول ، ولا ينافي ذلك ما ذكره تعالى من أنه لا سلطان له على المؤمنين ، وذلك أنهم إذا لم يقبلوا وعدلوا عن ذلك زال سلطانه ، وإن كان قد يلتقى إليهم ما ذكره تعالى .

وأما قوله : ﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً ﴾ فظاهره أنه تعالى يجعله تشديداً في الحقنة ، وهذا مما لا يمنع منه ، وقد بينا أن الفتنة تنصرف على وجوه (١) ، وأن (٢) ظاهرها — في التعارف — ينطلق على تشديد الحقنة ، وهو الذي أراد بقوله : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ (٣) وبقوله : ﴿ أَلَمْ ، أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ (٤) وكل ذلك يمنع من تعليقهم بهذا الظاهر .

والمراد « بالآية عند أبي علي ، رحمه الله ، أنه ما من رسول إلا إذا قرأ كتاب الله تعالى ووحىه ألقى الشيطان بوسوسة (٥) ما يشغله عن الاستمرار ، وربما لحقه سهو في القراءة وغلط يحوز عليه ، فينسخ الله ذلك ، لئلا يقدر أنه من القرآن ، ويحكم آياته ، لكي يعلم أنه لا يلتبس بغيره ، ويبين أن التني ينطلق على القراءة بيت حسان (٦) :

(١) انظر الفقرة ٢١٢ . (٢) د : ولو أن .

(٣) من الآية : ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٤) سورة العنكبوت ، الايتان : ١ - ٢ . (٥) ساقط من ف .

(٦) هو أبو الوليد حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري ، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين عمروا ، أدرك في الجاهلية ستين سنة ، وفي الإسلام مثليها ، قال فيه عمرو بن العلاء : إنه أشعر أهل الحضر ! وقال فيه ابن سلام : وهو كثير الشعر ، جيده ، وقد حمل عليه ما لم يحمل على أحد ( نسب إليه وليس له ) ، وقد روى عن النبي أحاديث كثيرة . تهذيب التهذيب : ٢/٢٤٧ . طبقات فحول الشعراء : ١٧٩ ، الأعلام :

تمنى كتاب الله أول ليلة وآخره (١) لاقى حمام المقادر

وبين فساد ما ذكره بعضهم من أنه صلى الله عليه غاط في القرآن حتى أدخل فيه : تلك الغرائق العلا ، شفاعتهم ترتجي ، وأن المشركين بككة لما سمعوا ذلك سجدوا شكراً وفرحاً ، وظنوا أن الرسول صلى الله عليه ، قد عظم آلمهم (٢) ، بأن يقال : إن مثل ذلك لا يجوز أن يقع من الأنبياء على سبيل

(١) في د : وآخرها . وفي تاج العروس : وتنى الكتاب : قرأ وتلاه ، قال الأزهري : والتلاوة سميت أمنية لأن تلى القرآن إذا مر بأية رحمة تناها ، وإذا مر بأية عذاب تنى أن يوقاه ، وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى : [ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماناً ] قالوا : إلا تلاوة : ٣٤٩/١ ، وقال الفراء : التنى التلاوة . فتح الباري : ٣٥٤/٨ ، وبنت حسان في رثاء عثمان رضى الله عنه .

انظر الزيندى : المصدر السابق . الرازى : التفسير الكبير : ١٦٦/٦ .

(٢) أخرج البخارى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، في تفسير قوله تعالى : [ فاسجدوا لله وأعبدا ] من سورة النجم ، قال : « سجد النبي صلى الله عليه وسلم بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والإنس » وليس في هذه الرواية ذكر لمسألة الغرائق ، وأن نبى قد جرى على لسانه ذكر آلمتهم بخير ، وإن كانت هذه المسألة قد رويت من عدة طرق ذكر الطبرى أكثرها ، وكلها — كما ذكر ابن حجر — إما ضعيف وإما منقطع ، خلا رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقد حمل كثرة الطرق ابن حجر على القول « بأن للقصة أصلاً » لأن من طرقها — كذلك — طريقين . رساين — ذكرها — رجالهما على شرط الصحيح ، واختارها من وجوه التأويل : أن رسول الله كان يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ، ونطق بتلك الكلمة — تلك الغرائق العلى . . . — محاكياً لغمته ، بحيث سمعها من دنا فظنها من قوله وأشاعها ، يؤيد ذلك تفسير التنى بالتلاوة . فصار معنى قوله تعالى : [ في أميته ] أى في تلاوته ، قال ابن حجر : « فأخبر تعالى أن سنته في رساله إذا قالوا زد الشيطان فيه من قبل نفسه » وقال : « فهذا نص في أن الشيطان زاده في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي قاله » . وقد ذهب آخرون إلى أن القصة مختلفة من الأساس ، وحكراً ببطلان ما روى في ذلك ، وشدد بعضهم التكبر على روايتها ، كما فعل أبو بكر بن العزى والقاضي عياض ، ولعل أحسن ما كتب في رد هذه القصة وإبطانها بدليل الكتاب والسنة والمعقول ما كتبه الإمام الرازى رحمه الله في تفسيره .

انظر : الطبرى : ١٨٦/١٧ — ١٩٠ .

الرازى : وبهامشه أبو السعود ، ١٦٥/٦ — ١٦٦ .

فتح الباري : ٣٥٤/٨ — ٣٥٥ .

الغلط أيضا ، لما فيه من التنفير ، كما لا يجوز أن يقع منهم ، على جهة السهو ، العبادة لغير الله ، وإن جاز السهو عليهم في الأفعال ، وبين أن المتعالم من قارىء القرآن أنه لا يجوز أن يغلط فيه بمثل هذا ، وإنما يغلط بما هو متشابه في القرآن ، كما لا يجوز أن يغلط فيدخل في القرآن شعر اسرى القيس ، ومتى علم ذلك من حال بعض القراء عد زائل العقل ، فكيف يجوز مثل ذلك على الرسول صلى الله عليه ! وكيف يجوز ، والمعلوم من حاله بمكة أنه كان يستمر بالصلاة خوفاً ، فكيف اتفق ذلك منه في ملائمتهم ، وقد صح أن المشركين كانوا مضطرين إلى قصده في الدعاء إلى عبادة الله والاستخفاف بمعبودهم ، فكيف ظنوا هذا الغلط الواقع حتى سجدوا شكراً ، وكيف زال عن قلوبهم العداوة الشديدة لهذا الأمر اليسير ، حتى أقدموا على هذا الصنع . وكل ذلك يبين جهل القوم .

« وأما قوله (١) : ﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ فِتْنَةً ﴾ فالمراد بذلك أنه — عند ذلك — شدد الحجة والتكليف على الكفار ، فيلزمهم الدلالة على الفرق بين ما يحكمه الله وبين ما يباقيته الشيطان ، وأنه تعالى يزيل ذلك ، لئلا يقع به فساد ، وينسخه ، ويحكم آياته بأن يجعلها على وجه لا يلتبس بها غيرها . وعذا بين .

٤٨٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه المسخر للبهائم والفاعل لتصرفها ، والجرى للفلك ، على كل حال ، فقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مِائِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ﴾ [ ٦٥ ] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر التسخير لا يقتضى الاضطرار ، وإنما يقتضى أنه قصد تعالى بها نفع المكلف وأعداها لذلك ، وقد بينا القول في ذلك ، وأن

(١) في النسختين : وبين أن قوله

المراد بذكر الأمر في الفلك : أنه يجري من جهة الرياح التي تجريها . وقد مضى الكلام في ذلك من قبل (١) .

٤٩٠ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٢) فإنه من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يسكلف العبد مالا يطيقه ، لأنه إذا لم يجعل في الدين من ضيق ومشقة شديدة ؛ رأفة ورحمة ، فكيف يجوز أن يتوهم مع ذلك أنه كلفه مالا يقدر عليه ، ثم يعذبه لأنه لم يفعل ؟!

\* \* \*

### ومن سورة المؤمنين

٤٩١ — رواية: قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . . . ﴾ الآيات

[ ١ — ١١ ] تدل على أن العبد هو الفاعل المختار؛ لأن الخشوع في الصلاة لا يكون إلا بفعل من قبله على وجه مخصوص . والإعراض عن اللغو لا يصح وصفه به إلا مع قدرته عليه . ولا يجوز أن يكون فاعلاً للزكاة إلا بأن يحدث الفعل الذي يقدر عليه . ولا يصح أن يحفظ فرجه على شيء مخصوص إلا وهو متخير لفعله يختار بعضه على بعض . ولا يجوز أن يوصف بأنه للأمانة راع إلا بأن يختار فعلاً على فعل ، وكذلك القول في المحافظة على الصلاة .

٤٩٢ — وقوله تعالى من بعد: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (١) ،

يدل على أن غير الله يصح منه الفعل والخلق؛ ألا ترى إلى فساد القول بأنه أحسن الألهة؛ لما لم يصح إثبات إله سواه، وصحة القول بأنه أرحم الراحمين، لما صح إثبات راحم سواه .

فإن قال: فيجب أن يقال في غيره تعالى إنه خالق بالإطلاق!

قيل له: لا يجب؛ لأن التعارف أوجب أن لا يطلق هذا الاسم إلا في الله تعالى، كما اقتضى أن لا يطلق اسم الرب إلا فيه، ثم لم يتنع أن يكون العبد رباً لدابته وداره، فإن صح [ هذا ] المعنى فيه، فكذلك يجب أن يصح فيه، غنى الخلق والفعل، وإن منع فيه الإطلاق للإيهام .

وما قدمناه من الآي يدل على أن المؤمن لا يتكامل كونه مؤمناً إلا بسائر ما ذكره من الصلاة والزكاة وغيرها، وأن الإيمان عبارة عن الواجبات والطاعات، ولا يختص القلب فقط .

ويدل أيضاً على أن المؤمن لا يفلح ولا يفوز بالظفر والنواب إلا بأن يختص بهذه الصفات . وفي ذلك دلالة على أن مرتكب الكبائر لا يستحق الجنة .

٤٩٣ — حسنة : قالوا ثم ذكر بعده ما يدل على أنه يخلى العبد والجهل ، وأنه يفعل الأفعال لا لصالح الخلق ، فقال : ﴿ فَذَرُهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ يُنْحَسِبُونَ أَمَّا نُدَّهِمُ بِهِمْ مَالٍ وَبَنِينَ نَسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٥٤ — ٥٦]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ فَذَرُهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ ﴾ يقتضى الأمر بتخليتهم وما يختارون من الجهل والكفر ، وهذا هو الواجب على الرسول عليه السلام ، لأنه لا يجوز أن يمنعهم عن ذلك قسراً ، فنبه تعالى بهذا الكلام على التفرع والتوبيخ ، للعقاب المنتظر الذى دل عليه بقوله : ﴿ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ فزجر بذلك الكافر عن كفره ! وإنما سعى ذلك غمرة لاستيلائه على القلب ، ولأنه غمر سائر أفعاله وغلبه ، فصار العقاب أولى به .

وبين بقوله تعالى : ﴿ أَيَحْسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾ أن الذى عجله لهم من اللذة لا يرفع عنهم من العقاب شيئاً ، لئلا يظن ظان فيقول : لو كانوا مستوجبين للعقاب ، بما أقدموا عليه ، لم يكن تعالى ليديم عايتهم النعم بالأموال والاولاد وهذا بين .

٤٩٤ — وأما قوله تعالى ، من بعد : ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(١)</sup> وقد ثبت أن الوسع دون الطاقة ، من أقوى ما يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد فعلاً في وقت دون وقت إلا وهو قادر عليه ، وذلك يبطل قولهم إنه تعالى كلف

(١) الآية ٦٢ ، وتتمتها ( ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون ) .

الكافر بالإيمان ، ولم يقدره عليه ، ويوجب أن القدرة متقدمة للأفعال ، ليصح القول بأن المأمور بالإيمان قادر عليه من قبل .

٤٩٥ - وقوله تعالى : ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ﴾ يدل «على نفي»<sup>(١)</sup>

القبائح عن الله ، لأن هذا الوصف في الكتاب لا يصح إلا مع هذا القول .

٤٩٦ - وقوله : ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يوجب أنهم متى عوقبوا فمن

استحقاق ، وذلك يبطل القول بأنه تعالى يجوز أن يتبدى بذلك ، أو يخلق الكفر ثم يعاقب عليه !

٤٩٧ - مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الإمامة في جميع

الموتى من فعله ، وفيهم المقتول الذي -- بزعمكم -- مات بفعل القاتل ، فقال تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ... [ ٨٠ ] .

والجواب عن ذلك : أن الموت لا يكون إلا من فعله تعالى ، كالحياة ،

والقتل غير الموت ، فلا يجب أن يتنافى في إضافة القتل إلى القاتل ، مع القول

بأن الموت لا يكون إلا من فعله تعالى ؛ لأنهما غيران لا يمتنع اختلاف حكميهما ،

ولذلك أضاف الموت<sup>(٢)</sup> إلى نفسه فعلا ، وأضاف القتل إلى القاتل وتوعده عليه ،

فلا يصح تعلق القوم بما ذكره ، ويجب أن ينظر في المقتول : فإن حصل فيه مع القتل

الموت « من فعله تعالى »<sup>(٣)</sup> فيجب إضافة الموت إلى الله تعالى ، وإن لم يحصل

ذلك لم يحصل ميتاً أصلاً ، فلا معنى لهذه الإضافة ، ومتى قيل إنه ميت ، فليس

المستفاد بذلك [ إلا ] ثبوت الموت فيه .

واختلف شيوخنا رحمهم الله في ذلك ، فمنهم من يثبت في المقتول والمذبوح

(٢) نسخة من ف .

(١) د : على أن نفي .

يبدو أن قوله « من فعله تعالى » لا ضرر ورذله .

ثلثت لاجحالة ، ومنهم من يجوزهُ ، ومنهم من يعلّم بأن الموت في اللذكي ولا يحتاج إلى ذكر الصحيح من ذلك في بيان فساد تعلّقهم بالظاهر<sup>(١)</sup>.

٤٩٨ — وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا ﴾ الآيات

[ ٨٤ — ٩٠ ] فإنه من أقوى ما يدل على الحجاج والنظر وفساد التقاليد .

ومن هذا الوجه ، يدل على بطلان قول الجبرة ، لأن على مذهبهم لا فائدة في النظر والحجاج ؛ لأنه إن خلق تعالى في العبد المعرفة بربه حصل عارفاً ، تقدم منه الاستدلال أم لا ، وإن فعل فيه خلافه فكمثل ، فلا فائدة — على قولهم — في الداء إلى النظر والتنبيه عليه ، بل لا فائدة — على مذهبهم — في مكالمتنا لهم ، ولا في سماع محاجتهم بزعمهم منهم ، وذلك أنا نقول لهم : إن كان تعالى يريد أن يثبتنا على ما نحن عليه ، فما الفائدة في « إظهار الحجاج لنا ؟ وإن كان لا يريد منكم ربكم إلا ما أنتم عايه ، ويخلق فيكم حالا بعد حال . فما الفائدة في<sup>(٢)</sup> مناظرتنا لكم ؟ !

ومن وجه آخر ، وذلك أن من قولهم : إن القدرة توجب الفعل ؛ من حيث لا يصح وجودها خالية منه ، فالنظر منا ومنهم واجب وقوعه بأمر من قبل الله تعالى ، فما الفائدة فيه ؟ لأنه لو شاء أن يختار فينا خلافه لنفعل ، وهذا يوجب ، من وجه آخر الفساد ؛ وذلك أنه يجب أن لا يستدل بالحجاج على علم العالم ؛ لأنه تعالى هو الخالق فيه القدرة الموجبة ، فمن أين أن المناظر والمجادل عالم بكيفيته حتى أمكنه إبراده ؟ ويجب — على قول القوم — أن لا يكون لتأليف الكتب معنى ، وأن يكون أعظم الناس عبثاً ولغواً من صنف منهم الكتب ؛ لأنهم

(١) انظر الفقرة ١٣٢ مع التعليق .

(٢) ساقط من د .

إذا دعوا بذلك الموافق إليه ، فقد خلق الله فيه الوفاق<sup>(٢)</sup> وإن دعوا به الخالف فقد خلق الله فيه الخلاف ! ومتى تغير حالهما إلى غير مذهبهما فلأن الله تعالى يخلق ذلك ، فما الفائدة في تأليفهم الكتب وتكليفهم<sup>(٣)</sup> الكثير من ذلك ؟ !

وقد قال شيوخنا ، رحمهم الله ، للقائلين بالإلهام : إذا كان الله تعالى هو الملهم للمعارف ، فما الفائدة في تأليفكم الكتب ؟ وهل هذا إلا بعث للقديم — تعالى — على خلق المعارف ! وإن لم يصح ذلك فهو لغو ! وهذا المجبرة ألزم ؛ لأنهم يقولون في جميع الأفعال بمثل قولهم في المعارف فقط ، ولو أن الواحد منا سأل وأُخف في مسألته ووجد المسؤول ساكتاً للامه ، ونسى عند ذلك مذهبه من أن العبد مصرف فيما يأتيه من سكوت ونطق !

وبعد ، فإنه يجب على قولهم أن لا يحصل العبد منعماً بشيء من نعم الدنيا ، كما لا يحصل منعماً بالدعاء إلى الله تعالى بالقول والكتب ، وذلك أنه إن أنعم بالإطعام فالله تعالى هو الذي خلق فيه حركات يده التي بها نقل الطعام وأصلحه ، بل عندهم أن سائر مافي الطعام مما معه يعد نعمة من خلقه تعالى متفرداً ، وكذلك النقول في العطايا أجمع ، فقد صح أن قولهم كما يوجب أن لا نعمة لله تعالى على أحد ، من الوجوه التي بينها ، فكذلك يوجب أن لا نعمة لأحد على أحد ، وأن<sup>(٢)</sup> لا يصح الدعاء إلى المنافع ، ولا الجدال في الدين .

٤٩٩ — وأما قوله تعالى : ﴿ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ [٩٤] فقد بينا أنه لا يدل على أنه تعالى يجعل الظالم ظالماً ، وذكرنا الوجه بالدعاء

فلا وجه لإعادته<sup>(١)</sup>. هذا وظاهر هذا القول يقتضى أنه لا يجعله فيهم ، وليس فيه أنه لا يجعله ظاناً ، وإنما يعلم ذلك لا بالظاهر .

٥٠٠ — وقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾<sup>(٢)</sup> يدل على أن العبد مختار فاعل ، وإلا كان لا يصح منه ذلك !

٥٠١ — وقوله من بعد : ﴿ قَمَنَ تَقُلَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [١٠٢] يدل على قولنا في العدل<sup>(٣)</sup> ، لأنه تعالى إن كان يفعل ما يشاء ، على ما يقوله القوم ، فما الفائدة في الموازين التي يظهر بها حال الحسن من السيء بين الخلائق وعلى رؤوس الأشهاد ؟ وإنما يصح ذلك على قولنا ؛ لأن العبد إذا علم ذلك في حال التكليف يكون أقرب إلى أن يفعل الطاعة ويتمسك بها ؛ هرباً من الفضيحة يوم القيامة بما يظهر من ثقل الميزان<sup>(٤)</sup> وخفته .

٥٠٢ — وقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، على التقرير والتوبيخ لهم في تلك الحال ، من أقوى ما يدل على أن التكذيب كان من قبلهم ، وعلى أنه قد كان أزاح العلة وأوجد السبيل إلى الطاعة .

٥٠٣ — وقوله تعالى ، من بعد : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾<sup>(٦)</sup> يدل على العدل ، وعلى تنزيهه عن القبيح ؛ لأنه مع تجويز ذلك عليه يلزم القول بأنه عابث بسائر ما خلق الله ، تعالى عن ذلك .

ويدل على بطلان قول من ينكر المعاد والرجعة .

(١) انظر الفقرة ٥٠٣ .

(٢) آية : ٩٩ ومن آية : ١٠٠ .

(٣) د : الموازين .

(٤) د : العبد .

(٥) الآية : ١٠٥ وتتمتها : [ فكنتم بها تكذبون ] .

(٦) في د : ( أَلْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ ) ؟ وفي هذا مع عدم جواز هذا الوقف ، لإسقاط لموضع

الاستدلال بالآية ، وتمة الآية : ( وَأَنْتُمْ إِلَيَّا لَارْجِعُونَ ) ١١٥ .

ومن سورة النور

٥٠٤ — وقرآنه . وقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [ ٢ ] يدل على ما نقوله في الوعيد ، من جهات : أحدها : أن الزنا لو لم يكن كبيرة مزيلة لثواب فاعلها لم يكن ما يلزمه من الحد عقوبة له ، وذلك يدل على أنه من أهل النار ، لأنه لا يجوز أن يستحق العقوبة في الدنيا وما معه من الإيمان قد أزال عقاب الآخرة ؛ لأن كل ما أزال العقاب يجب أن يزيل جميعه ، كالتوبة ، وكان يجب أن لا يحذف إلا امتحاناً ! ولو كان كذلك لم يوصف حده بأنه عذاب ، وكان يجب ، لو لم يكن كذلك على جهة العقوبة ، أن يجوز أن يرأف<sup>(١)</sup> به ، فلما منع من ذلك و<sup>(٢)</sup> أوجب أن يستخف به ، دل ذلك على بطلان هذا القول !

٥٠٥ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بَأْرَ بَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [ ٤ ] يدل على أن رمى المحصنات من الكبائر ، على ما قدمناه . ويدل أيضاً على أن فاعله فاسق إن لم يتب ، وبين أن المؤمن النائب لا يكون فاسقاً وإلا كان يجب ، وإن تاب ، أن يكون بهذه الصفة ، وكان لا يصح لهذا الاستثناء معنى !

٥٠٦ — وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَعْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ ٥ ] يدل على أن المغفرة للنائب تختصه متى صلح واستقامت طريقته ، ولو كان مرتكب الكبائر يجوز أن يغفر له لكانت التوبة في المغفرة كافية .

ويدل ذلك على بطلان قولهم في الشفاعة ؛ لأنه لو غُفر له بشفاعته عليه السلام لم يتعلق غفرانه بالتوبة والصلاح (١) .

٥٠٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر بعده ما يدل على أن القبيح قد يكون حسناً وخيراً من الله تعالى ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [١١] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يوجب أن (٢) الإفك والكذب هو خير لمن يفعل به وليس بشر ، وهذا مما لا يطلقه أحد من الأمة ، فلا بد للجميع من أن يتأولوه ، وإذا تنازعوا التأويل فقد زال الظاهر .

ولولا أن الأمر كذلك لوجب أن يكون من جاء بالإفك يُحمد على ما فعل ؛ لأنه قد فعل بمن رماه الخير ، وهذا يوجب كونهم محسنين إلى النبي صلى الله عليه ، وهذا كفر من قائله ! ولو كان كذلك لم يحتج إلى إنزال الآيات في تكذيبهم !

« فإذا صح ذلك (٣) فيجب أن يكون المراد بالآية أن ما فعلوه ، بما حصل عنده الصبر على ما ورد على القلب من الغم ، وعظم الثواب في ذلك ، أو العوض ، كان ذلك خيراً كثيراً . ونبه تعالى بذلك على أنه « لما بين (٤) من حالهم الكذب لم يكن لِقَوْمِهِمْ تأثير ألبته ، فصار وجوده كعدمه ، وزال الشر فصار الخير مشتملاً حاصلاً ، وهذا بين .

٥٠٨ — وأما قوله تعالى : ﴿ يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعْبُدُوا لِمِثْلِهِ أَبَداً إِنْ

(١) ف : وإصلاح .

(٢) ساقطة من د .

(٣) د : لما لم يكن .

(٤) ساقط من ف

كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ فإنه يدل على أنه أراد منهم ترك العود إلى ما اقترفوه من الذنب .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ يوجب أنهم لا يصيرون كذلك إلا بترك للعاودة . وهذا يوجب أن من جملة الإيمان أفعال الجوارح .

٥٠٩ — وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١٩] قد بينا أنه يدل على أمور : منها : أن الإنسان يؤخذ بأفعال قلبه ، لأن الحجة هي من أفعال القلوب .

ومنها : أن محبة القبيح <sup>(١)</sup> لا تكون إلا قبيحة ، وإلا لم يحسن ذمهم من حيث أحبوا الفاحشة فقط . وإذا ثبت ذلك فيها وكانت هي الإرادة ، فيجب أن تكون «إرادة القبيح» <sup>(٢)</sup> قبيحة .

ومنها : أنه قد يحصل في الإرادات الكبائر ؛ لأنه تعالى بين في هذه الحجة أنه يتعلق الوعيد بها .

ومنها : أن من أحب الفاحشة ، فأيمانه لا يزيل عذاب الآخرة عنه ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنها : أنه يدل على أن ما يستحقه من العذاب قد يقدم إلى الدنيا ، وأن الحدود فيها عقوبات ، وليس كفارات ، على ما يقوله بعضهم .

ومنها : أنه يدل على أنه لا فرق بين أن يريد الإنسان العصية من نفسه ، أو من غيره ، في تعلق الوعيد ؛ لأنه تعالى سوى بين الأمرين .

ومنها : أن انتشار الفاحشة في المؤمنين له من المزية ما ليس لغيرهم ، فلذلك

(١) د : القلوب . (٢) ساقط من د . (٣) من تمة الآية : ١٩ .

جل وعز خصهم بالذكر ، ولا يكون الأمر كذلك إلا والفاحشة إذا ظهرت من المؤمن لا يكون الحلال فيها كالحلال إذا كتمها ، وهذا دلالة على أن المستحب أن يكتمها وأن لا يفضح نفسه ، لأنه إذا رغب غيره <sup>(١)</sup> في ذلك فكذلك حاله .

ومنها : أن المحب المفكر ولظهوره في حكم للمقدم عليه ، في أنه بمنزلة إقدامه على الذنوب ، وأنه يجوز أن يؤخذ كمؤاخذه من أقدم على ذلك .

ولاتدل هذه الآية على أن التقدم على الفاحشة مؤمن ، على ما نقوله المرجحة ؛ لأنه تعالى إنما ذكر محبة ظهور الفاحشة في الذين آمنوا ، ولم يبين أنها إذا وقعت كيف حالهم ، ولا يمتنع أن يكون المؤمن مؤمناً ثم يظهر في المستأنف ما يخرج به عن هذه السمة <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا ﴾ يفيد الاستقبال لا محالة ، فكيف يدل على ما قالوه ؟ وإذا ثبت أن من هذا حاله عذاب في الآخرة لا محالة ؛ بطل القول بالشفاعة على ما يقوله من يذهب إلى أنه بشفاعته لا يدخلون النار .

٥١٠ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> يدل أيضاً على قولنا في الوعيد ، لأنه تعالى بين كونهم ملمونين [ و ] أنهم من أهل النار والعقاب ، وبين بقوله : « في الآخرة » ، أنهم يبعدون من الثواب ، وينزل بهم العقاب هناك ، وبين مع ذلك أن لهم عذاباً أليماً ، سوى اللعن الذي هو بالقول .

٥١١ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه لا يمتنع أن يكون

(١) ف : غيرهم . (٢) د : السمة .

(٣) الآية : ٢٣ وتمتها : ( ولهم عذاب عظيم ) .

فاعلًا للكلام فينا ونحن متكلمون به ، فقال : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ سَوَاءٌ يَدِيهِمْ وَأَزْجُلُهُمْ ﴾ [٢٤] .

فبين أن الشهادة من فعل غير الألسنة ، وإن كانت هي الشاهدة .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الكلام إنما يدل على أن ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم تشهد ، وليس فيه أن ذلك الكلام من فعلها أو من فعل الله فيها ، فلا ظاهر لهم !

وقد جوز شيخنا أبو علي ، رحمه الله ، في ذلك أن تكون الشهادة من فعلها<sup>(١)</sup> ، بأن جعلها الله أحياء ناطقة ، وجوز أن يفعل تعالى ذلك فيها وتوصف بأنها تشهد ، على جهة المجاز ، وبين أن الغرض بذلك لطف المكلف في الدنيا ؛ لأنه متى علم أنه سيباحته<sup>(٢)</sup> ذلك في الآخرة كان أقرب إلى العدول عن المعصية إلى الطاعة .

٥١٣ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه جسم ، فقال ،

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . . . [ ٣٥ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره مما لا يقول به مسلم ، لأنهم لا يقولون إنه<sup>(٣)</sup> في الحقيقة بهذه الصفة ، ولو كان الأمر كذلك لوجب كونه<sup>(٤)</sup> محدثاً ، ولوجب أن يكون ضياء النهار أبداً باقياً ، لأنه لا يخرج من أن يكون نور<sup>(٥)</sup> السموات والأرض : لأن التغير عليه لا يجوز ، ومتى جوزوا ذلك فيه لزمهم أن يكون مرة نوراً لها<sup>(٦)</sup> وأخرى ظلمة ، يتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وفي الكلام ، ما إن حمل ما قالوه<sup>(٧)</sup> على ظاهره ، تناقص ؛ لأنه قال : ﴿ مِثْلُ نُورِهِ ﴾

(٢) د : سبحانه يستحقه .

(١) في د : فعلنا .

(٥) ساقطة من د .

(٤) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من د .

(٧) د : على ما قالوه .

(٦) ساقطة من د .

وهذا يوجب كون النور غيره بحق الإضافة ، والأول يقتضى أنه النور ، ويتعالى عن أن يريد ذلك بكلامه .

والمراد بذلك : أنه تعالى نور السموات والأرض بالنور الذى يحدثه تعالى ، أو يكون المراد به : أنه الهادى لأهل السموات والأرض ، المبين لهم أمر دينهم ، وهذا كما وصف فى كثير من المواضع الإيمان نوراً ، والكفر ظلمة . وعلى قريب من ذلك يتأول قوله صلى الله عليه : « إن الله هو الدهر » إن صح عنه <sup>(١)</sup> . وقوله : ﴿ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [٤٤] ويأتى بالأزمان ، يبين « ذلك أنه أراد <sup>(٢)</sup> أنه المصرف للدهر .

٥١٣ — فأما قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَّاتٍ ﴾ [٤١] فقد علمنا أن ظاهره لا يتأتى ، لأن جميع من فيهما لا يسبح ، نحو الكفار ومن ليس بمكلف ، والكلام خبر ، فإذا ثبت ما ذكرناه علم أن المراد غير ظاهره ، وأنه تعالى أراد أنها بما يظهر « منها : تنزهه <sup>(٣)</sup> تعالى عما لا يليق به فى ذاته ، من إثبات صاحبة وولد وشريك ، وما يليق من فعله من المقتضيات .

وقوله تعالى : ﴿ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> يوجب إن محمل

(١) صح ذلك من عدة طرق ، وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله عز وجل : ( يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر بيدي الليل والنهار ) — ورواية مسلم : ابن آدم — وفى البخارى من حديث أبى هريرة أيضاً : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تسموا الغنم الكرم ولا تقولوا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر ) وفى مسلم من حديث أبى هريرة كذلك عن أنبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر ) انظر فتح البارى ١٠/٤٦٥ — ٤٦٦ . مسلم بشرح النووي : ٢/١٥ — ٣ .

(٣) د : تنزيهه .

(٢) سأقطن من ف .

(٤) من تنمة الآية : ٤١ .

على ظاهره، أنها تصلى كما أنها تسبح، وهذا مما لا يركبه أحد، فلا بد من حمل ذلك على دلالتها على الخضوع والانقياد لما يريد، وكذلك القول في التسبيح.

٥١٤ - وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ

حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [٦١]

فمن قوى ما يدل على بطلان قولهم بتكليف ما لا يطاق؛ لأنه تعالى إذا أزال عنهم الضيق وعذرهم بالتأخر عن الجهاد للعذر الحاصل الذي لا يمنع في الحقيقة من الجهاد، لكنه يشق معه، فكيف يجوز أن يوجب فيمن لم يفعل ما لا يقدر عليه ولا سبيل له إلى فعله، العقاب الدائم؟! هذا مما «لا يجوز أن يتصوره»<sup>(١)</sup> أحد من العقلاء!

\* \* \*

### ومن سورة الفرقان

٥١٥ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه الخالق لكل شيء .  
والمقدر له ، فقال : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا <sup>(١)</sup> 》 .

والجواب عن ذلك قد تقدم في سورة الأنعام <sup>(٢)</sup> ، وبيننا أن ذلك لا يدل على خلقه أفعال العباد ؛ « من جهات ، وأن ظاهره في اللغة يقتضى أنه قد قدر كل شيء » ، وذلك مما لا نأباه في أفعال العباد <sup>(٣)</sup> ، لأنه تعالى قد قدرها وبينها . ودلنا على أن ظاهر التقدير في اللغة ليس هو الخلق ، ولا يفيد ذلك أن المقدر من الفعل المقدور ، وبيننا ذلك بقول الشاعر :

وبعض القوم يحاق ثم لا يفرى

فأثبتته خالقاً ونفى عنه القطع الذى هو الفعل .

وقوله تعالى في هذه الآية : ﴿ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا 》 يدل على أن هذا هو المراد بالخلق ، على ما ذكرناه .

وبعد ، فإن التقدير إما يصح في الأجسام ؛ لأنها التى يظهر فيها اختلاف الأشكال « ولذلك كثر <sup>(٤)</sup> ذكر الخلق فى الأديم دون غيره . فإذا صح ذلك وجب حمل الآية على أنه خلق الأجسام وقدرها على ما أاراده ، ولهذا ذكر هذا عقيب قوله : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ 》 فأراد أن يدل على أنه المختص بالأمر التى توجب العبادة ، ليمين أنه لا إله سواه ، ولذلك قال بعده :

(١) من الآية : ٢ والآية بتمامها : ( الذى له ملك السموات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك فى الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً ) .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٠ .

(٤) ساقطة من د .

(٣) ساقطة من د .

﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [٣] وإنما يتعلق الأول به متى حمل على ما ذكرناه ولذلك قال ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ<sup>(١)</sup>﴾ منبها بذلك على أن ما ادعوه إلهاً لا يصح منه الخلق ، وكل ذلك واضح .

٥١٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يبيقيهم ويريد منهم المعاصي والعدول عن الطاعة ، فقال : ﴿وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا<sup>(٢)</sup>﴾

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يؤذن بأنهم بعد ذلك نسوا الذكر ، ولا يدل على أنه تعالى متّعهم لأجل ذلك ، بل الدلالة دلت على أنه يبيقيهم لكي يطيعوا ! وبعد ، فوحيلائه على ظاهره لم ينفعهم ، وذلك أن النسيان عندنا من فعل الله ، فلا يتمتع أن يقال إنه أراد أنه أبقاهم البقاء<sup>(٣)</sup> الطويل حتى آل الأمر بهم إلى أن نسوا ، وإلى أن زال عنهم التكليف ، ولم يتلافوا ما كان منهم ، زاجراً بذلك للمقدم على هذا عن ترك التوبة ، مرغباً له فيها .

٥١٧ — وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْغَمَامُ<sup>(٤)</sup> أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتْوًا كَبِيرًا﴾ [٢١] يدل على نفي الرؤية ؛ لأنه تعالى عظم هذا القول من فائده ، ولو كانت الرؤية جائزة ، لم يجب ذلك فيه ، وقد بينا القول في نظير ذلك من قبل<sup>(٤)</sup> .

(٢) من الآية : ١٨ .

(١) من تنمة الآية الثالثة .

(٣) ساقطة من د .

(٤) انظر الفقرة : ١٧٨ .

٥١٨ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق الأعداء للأنبياء عليهم السلام ، ويجعلهم بهذه الصفة ، فقال : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ [ ٣١ ]

والجواب عن ذلك : أنه ليس فيه إلا أنه جعلهم أعداء ، فمن أين أنه خلق فيهم المعاصي ؟

وقد يجوز أن يكون العدو عدوًّا بأمور من قبله تعالى إذا أعلمه ضرورة ما يريد النبي ، صلى الله عليه ، « من الشر <sup>(١)</sup> بالآمارات التي يظهرها ، جاز أن يقال إنه جعله عدوًّا له في الحقيقة ، ومتى ألزم النبي ، عليه السلام ، قتلهم وأن يعاديهم في الدين ، جاز إضافة ذلك إليه <sup>(٢)</sup> ولو كان تعالى جعلهم أعداء للأنبياء لزال عنهم الذم ، ولوجب إذا أمر بدفعهم عن العداوة أن يكون أمراً بدفعه <sup>(٣)</sup> عن فعله ، ومتى غلبوا أن يكون تعالى مختصاً بذلك ، وهذا كفر من قائله !

٥١٩ — فأما قوله تعالى من بعد : ﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> في الرسول عليه السلام ، وقولهم إن ذلك يدل على أنه الخالق للإيمان في قلبه ، فبعيد ؛ لأن ظاهره إنما يقتضي أنه ثبت ، بما ذكره من القرآن ، فؤاده ، وليس فيه ذكر الإيمان ، بل الواجب أن يحمل على نفس القرآن ، وأنه تعالى إنما لم ينزله دفعة واحدة كما قاله الكفار ، لكي يثبت فؤاده به ، ويحفظه ، من حيث كان

(١) ساقط من د . (٢) ساقطة من د . (٣) د : لا يدفعه .

(٤) من الآية ٣٢ .

صلى الله عليه لا يكتب ولا يقرأ ، وبين بذلك وجه المصلحة في تفريق إيزاله ، فلا يدل إذاً على ما قالوه .

٥٢٠ — وأما قوله : ﴿ أَمْ نَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [٤٤]

فقد بينا من قبل القول على نظير هذه الآية <sup>(١)</sup> .

٥٢١ — وقوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(٢)</sup>

وتعلقهم بذلك في أنه الخالق لأفعال العباد ، فقد بينا الكلام في نظائره <sup>(٣)</sup> على أن هذه الآية أبعد من غيرها ، وذلك أنه إنما ذكر هذا القول في الحال التي خلقها ، ولم يثبت في تلك الأيام لأفعالهم <sup>(٤)</sup> عصوا فيها وأطاعوا .

ويجوز عندنا أن يخلق تعالى [ ذلك ] في بعض الأحياء وإن لم تكن مكلفة قادرة ، ويحسن ذلك ، فتعلقهم بذلك بعيد .

٥٢٢ — فأما قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ فقد بينا أنه لا يدل على ما نقوله المشبهة <sup>(٥)</sup> .

٥٢٣ — وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [٦٨]

(١) انظر الفقرة : ١٩ والفقرة : ٢٥٩ .

(٢) الآية ٥٩ وتتمتها : [ ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيراً ] .

(٣) انظر الفقرة : ٢٤ .

(٤) ف : أفعال .

(٥) انظر الفقرة : ٢٣ .

يدل على الوعيد : وذلك أنه تعالى بين أن من يفعل ذلك يلقى أثاماً ،  
والوعيد إذا تعلق بأفعال مذكورة متقدمة ، رجب تعلقه بكل واحد منها ، فيجب  
أن يكون الزنا بانفراده ، يتعلق هذا الوعيد به (١) .

ويدل أيضاً على الخلود ، كما نقوله ، لأنه قال : ﴿ وَنَحْمِلُهُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (٢)  
والخلود ينبئ عن الدوام ونفى الانقطاع ، ولذلك قال لنبيه صلى الله عليه :  
﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ (٣) ولو كان الوقت المنقطع بوصف بذلك لم يكن  
في موته منع للتخليد فيهم !

٥٢٤ — وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَجْعَلْنَاهُ لِمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ (٤) وقولهم إن  
ذلك يدل على أنه الفاعل لما يصيرون به أئمة ومؤمنين ، فقد بينا من قبل أنه  
لا يدل على ذلك ، وأنه لا يمتنع كون الإمام إماماً بأمور من قبله لولاها لم يجب  
الانتماء به ، وتقصينا ذلك (٥) ، وبيننا أن الظاهر إذا زال ، فالواجب حمله على  
الأطراف وغيرها .

\* \* \*

(١) تمة الآية السابقة ، قوله تعالى : [ ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً ] .

(٢) الآية ٦٩ قوله تعالى : [ يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ] .

(٣) من الآية : ٣٤ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية : ٧٤ .

(٥) انظر الفقرة : ٥٣ والفقرة السابقة لها .

### ومن سورة الشعراء

٥٢٥ — مسأله : قالوا ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أن الأنبياء يجوز أن يضلوا، فقال : ﴿ قَالَ فَعَلِمْنَا إِذَا وَآنَا مِنْ الضَّالِّينَ ﴾ [ ٢٠ ] وقوله تعالى من بعد : ﴿ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا <sup>(١)</sup> ﴾ يدل على أن <sup>(٢)</sup> ما به صار عالمًا حكيمًا ، من قبل الله تعالى .

وقوله من بعد : ﴿ وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ يدل على أن الفضل الذي له صح كونه رسولاً من قبله تعالى .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ وآنا من الضالين ﴾ لا يدل على ما قالوه ؛ لأن الضلال قد يكون في الدين وفي غير الدين ، وقد يسمى العقاب ضلالاً ، على ما بيناه من قبل <sup>(٣)</sup> ، وقد يوصف من ذهب عن طريق الرشدي باب ما ، إنه قد ضل عنه ، وعلى هذا قال تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى <sup>(٤)</sup> ﴾ وقال : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى <sup>(٥)</sup> ﴾ فلا يمنع أن يكون مراده بقوله : ﴿ وآنا من الضالين ﴾ : من الذاهيين عن طريق الدلالة على أنه لم يكن لي إن أضرب ذلك الرجل ، وأراد بذلك الذهاب عن الطريق ، فإنه يؤدي إلى الهلاك نفسه .

(١) قال تعالى على لسان موسى : [ ففررت منكم لما خفتكم فوهب لي ربي حكماً وجعلني من المرسلين ] الآية ٢١ .

(٢) ساقطة من د .

(٣) انظر الفقرة : ١٦٣ .

(٤) سورة الضحى ، الآية : ٧ .

(٥) من الآية : ٢٨٢ في سورة البقرة .

٥٢٦ - وقوله تعالى ، ﴿ قَوَّهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا ﴾ ظاهره « أنه آتاه العلوم التي بها بان من غيره . وكذلك نقول .

وقوله تعالى : ﴿ وجعلني من المرسلين ﴾ <sup>(١)</sup> أنه بإرسال الله صار كذلك . وهذا قولنا فلا تعلق للقوم به .

٥٢٧ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أن موسى أراد من السجدة الكفر ، فقال لهم : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد علم أن وقوع ذلك منهم كفر .

والجواب عن ذلك : أن الإلقاء قد يقع على وجه يحسن عليه ، بأن يكون مقصدهم في ذلك ظهور الفصل بينه وبين المعجز ، لينكشف صدقه عما يدعيه ، وقد يقبح متى قصدوا به التلبيس وبيان كذبه ، فلا يمتنع أن يأمرهم موسى عليه السلام بالإلقاء على الوجه الأول ، وبطل <sup>(٣)</sup> ما توهموه . وإن كان يقدر ذلك لو كان الإلقاء على كل وجه يكون كفراً ، والحال بخلافه .

وبعد ، فإن المعلوم من حال موسى أنه لم يأمر بذلك ولا أراد ، لأنه كان يريد من جميعهم البدار إلى تصديقه في النبوة ، وإنما قال ذلك على وجه التقرير ؛ ليبين أنكم إن كان لابد من أن تفعلوا ما عزمتم عليه فافعلوه ، ليتبين الفرق بين الدلالة والتمويه ، كما يقول الواحد منا للمبطل إذا كلفه وقد أظهر عليه الدلالة فكلم على هذا إن كنت محمداً !

(٢) من الآية : ٤٣ .

(١) هذا المقدار ساقط من د .

(٣) لعل الأصوب : « ليطل » ويكون الكلام عن السجدة ، أو « فبطل » ما توهمه

لخالف .

٥٣٨ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق فعل العبد ويريده ، فقال : ﴿ وَأَزَلْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ وَأُنَجِّينَا مُوسَى <sup>(١)</sup> ﴾ فبين أنه قُرب فرعون من المسلك في البحر .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه فعل تعالى الإزلاف ، وليس فيه أن ذلك القرب هو قرب من البحر ، أو من غيره ، فلا ظاهر لهم في الوجه الذي قالوه .

وقد قال شيخنا أبو علي ، رحمه الله : يحتمل أن يكون المراد بذلك أنه قُربهم من الأجل والهلاك ، لأن ورودهم المسلك في البحر أوجب هلاكهم وغرقهم ، فهذا في الحقيقة تقرب من الأجل فعَلَهُ الله .

قال : ويجوز أن يكون المراد بالإضافة : أنه تعالى لما جعل ذلك المسلك يَبْسًا وعبر موسى فيه بأصحابه ، وظن فرعون أن يبقى على تلك الحالة ، دعاه ذلك إلى القرب والدخول ، فمن حيث فعل ما هو الداعي والسبب في ذلك جاز أن يقال : إنه أزلهم ، وإن كان الفعل لهم .

٥٣٩ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى - بعده - ما يدل على أنه الخالق للهدى والإيمان ، فقال : ﴿ الَّذِي خَمَقَنِي فَهَوَّ يَهْدِينِ ﴾ [٧٨] [و] قال : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٨٢] وذلك يدل على أنه جواز العقوبة على نفسه مع كونه نبياً ، لأن الطمع ظن .

وقوله : ﴿ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ [٨٧] يدل على أنه يجوز ذلك على الله تعالى ، وهذا كله يدل على أنه يجوز أن يفعل القبيح !

والجواب عن ذلك : أن قوله : ﴿ يَهْدِين ﴾ المراد به الدلالة والتكليف ، وذلك من فعله تعالى ، وقد سلف القول فيه .

وقوله : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾ المراد به : الانقطاع إليه في طلب المغفرة<sup>(١)</sup> فأورد الكلام على وجه الحذر والخوف ليكون إلى الانقطاع أقرب . ولو أوردته على غير هذا اللفظ لم يقتض هذا المعنى ، وإن كان عالماً بأنه سيفغفر له . وهذا كاستغفارهم لذنوبهم وتكريرهم التوبة .

٥٣٠ — وقوله من بعد : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا ﴾ [٨٣] قد<sup>(٢)</sup> بينا أن المراد به ما يكون من قبل الله من العلوم والأدلة والألطف .

٥٣١ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [٨٣] ليس المراد به أن يجعله صالحاً فيلحقه بهم من هذا الوجه ، لأن الظاهر لا يقتضيه . والمراد به أن يلحقه بدرجتهم ويدخله الجنات في أعلى المراتب . وإن حمل على أن المراد به مسألة اللطف والنعونة ليبلغ مرتبة الصالحين جاز أيضاً .

٥٣٢ — وقوله : ﴿ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ [٨٧] فهو على سبيل

---

(١) يبدأ من هنا الحرم في النسخة ( د ) وينتهي بآخر الكتاب . والمراد « بالأصل » .  
 في التعليقات القادمة النسخة الأخرى ( ف ) .  
 (٢) في الأصل : وقد .

الا تقطع إلى الله تعالى ، لا لأنه جوز أن يجزيه ، لأن القول بذلك في المؤمن ليس بمذهب لأحد ! فكيف في الأنبياء ؟

وقد بينا أن الداعي إذا دعا وطلب الشيء لا يدل على أن ذلك الشيء يقع على كل حال ، وقد بينا وكشفنا القول في ذلك (١) .

٥٣٣ - وقوله : ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لِنَرِي ضَالًّا مُبِينًا إِذْ نُسَوِّكُمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [ ٩٦ - ٩٩ ] يدل على نفى التشبيه ، لأنهم وقد حل بهم العقاب بينوا أن الضلال الذي أوردتهم ذلك المورد هو تسويتهم المخلوق بالخالق . والقول بالتجسيم والتشبيه يوجب ذلك .

ومتى قال قائل : إن المراد أنهم سوا بينه وبين المخلوق في أنهم قبلوا من المخلوق وأطاعوه ، فأداهم ذلك إلى الضلال ، فهذا إن صح فهو غير ممتنع ، وهو دال على ما قلناه ، لأنهم إذا عدوا ذلك ضلالا ، من حيث قبلوا عن غير الله ما يختص القديم تعالى بما يوجب القبول منه - وكذلك إذا سوى الواحد منا بينه وبين المخلوق في ذاته - لزم ذلك .

وقوله (٢) تعالى : ﴿ وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴾ يبطل قول المجبرة ، لأن على قولهم لم يضلهم إلا القديم ، ولولا إضلاله لهم لم يؤثر إضلال المجرمين ، بل هو الذي أضل المجرمين حتى أضلوا القوم !

٥٣٤ - مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أن عمل العبد من قبله ،

وهو الذى يقدر أن ينزله بالعبد ويخلصه منه ، فقال : ﴿ رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي  
مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [١٦٩] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يوجب أنه طلب النجاة من عملهم ، ومعلوم  
خلافه ، لأنه مخلص من عملهم ، فلا يجوز أن يطلب النجاة .

٥٣٥ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ  
الْمُجْرِمِينَ ﴾ [٢٠٠] قد تقدم القول في أمثاله .

٥٣٦ — وقوله من بعد : ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي  
لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٢١٠ — ٢١١] لا يدل على أنهم لا يستطيعون الإيمان  
والطاعة ، لأن الأمر الذى نفى استطاعتهم فيه غير مذكور ، فالتماق به لا يصح .  
على أن فى مقدمة الكلام ما يدل على أن المراد هو ذكر القرآن ، كأنه بين تعالى  
أن المنزل له هو الروح الأمين ، دون الشياطين ، وأنهم لا يستطيعون ذلك ،  
ولا يليق بهم ، وبين أنهم عن السمع لمعزولون ، منهاجاً بذلك على أنهم ممنوعون  
من استماع ذلك ، لورود الشهب<sup>(١)</sup> عليهم ، على ما ذكره فى قوله : (فَمَنْ يَسْتَمِعِ  
الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَيْئاً يَرَوْهُ صَدَأً)<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) فى الأصل : الشبهة .

(٢) الآية : ٩ من سورة الجن . وورد بعدها فى الأصل عبارة : ( على ما ذكره فى قوله )  
وهى التى تقدمت الآية المذكورة ، ويبدو أنها زائدة .

### ومن سورة النمل

٥٣٧ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يريد الكفر والمعاصي وزينه ، فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٤] .

والجواب عن ذلك : أنه لو كان المراد به ما يقتضيه الظاهر ، لوجب أن يكون تعالى مزيئاً لما وقع من عملهم من الكفر ، ولا يجوز ذلك عند أحد ؛ لأنه تعالى نهى عنه وزجر عن فعله وقبحه . وكان يجب على هذا أن يكون عملهم حسناً ، لأن ما زينه الله لا يكون قبيحاً .

فإذن يجب أن يكون المراد به : أنه زين لهم ما كلفهم من الأعمال ، ومن حيث كلفهم جاز أن يسميه عملاً لهم . وقد ذكرنا «ذلك» من قبل <sup>(١)</sup> .

٥٣٨ — وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [٦] فإنه يدل على حدثه ، لأن القديم لا يصح وصفه بأنه يصدر من لدن الحكيم .

٥٣٩ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ فَمَا جَاءَهَا نُودًى ﴾ [٨] يدل على حدث النداء ، لأن وقته حال الحياء ، وذلك لا يصح من حال القديم !

٥٤٠ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على حسن تعذيب من لا يستحقه ، فقال : ﴿ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ لَا عَذَابَ لَهُ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [٢٠-٢١] ، فإن قلتم إنه مستحق لذلك ، لزمكم جواز تكليف الطيور ، على ما يقوله كثير من أصحاب التناسخ !

(١) في الأصل : ذلك على حدثه من قبل . وانظر فيما تقدم النقرة : ٢٢٥ .

والجواب عن ذلك : أن من شيوخنا من قال إنه كان عاقلاً مكلفاً في زمن سليمان ، وكان ذلك معجزة له ، فصح أن يقول هذا القول .

فأما أبو علي ، رحمه الله ، فإنه كان يقول : إنه بمنزلة المراهق الذي يقارب حال العاقل ، فصح منه ذلك على جهة التأديب ، كما يصح من أحدنا مثله في المراهق إذا أرسله وعصى فيما أراد منه . قال : ولا يمتنع مع هذا أن يقول : ﴿ وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [٢٤] فيكون حاكياً لذلك من غير معرفة بالله تعالى ، كما يحكى مثله المراهق .

٥٤١ — وقوله تعالى : ﴿ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ [٢٤] يدل على قولنا في العدل ، من جهات :

منها : أنه أضاف تزوين أعمالهم إلى الشيطان ، ولو لم يكن ذلك فعلمهم لم يكن عملاً لهم ، ولو لم يكن من جهتهم لم يكن لتزوينه تأثير ؛ لأن الدواعي إنما تصح فيما لا يحصل من الفعل على جهة الوجوب ، ألا ترى أن أحدنا لا يجوز أن يزین له الأثم الذي يقع عن ضرب غيره فيه ! لأن ذلك يقع به على جهة الوجوب .

ومنها : أنه تعالى لو خلق فيهم أعمالهم لم يهتدوا من الشيطان أن يكون صادراً لهم عن السبيل ، بل كان تعالى هو الموصوف بذلك ، وكان لا يكون لفعله من التأثير ما يكون صادراً .

٥٤٢ — وقوله تعالى : ﴿ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ يدل على تمسكهم من الاهتداء ، وعلى أنه لو وقع لكان من قبلهم ، وذلك ظاهر .

٥٤٣ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَالَ عَفَرْتُ مِنْ الْجِنَّ أَنَا آتِيكَ بِهِ

قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ يدل على أن القوة قبل الفعل ؛ لأنه وصف نفسه بأنه قوى على ذلك قبل أن يفعله . ومتى قيل إنه أراد أنه قوى على غير ذلك اقتضى الخروج عن الظاهر ، وبطلت الفائدة بالكلام<sup>(١)</sup> .

٥٤٤ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يفعل المكر ، فقال : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا ، وَمَكْرَئَنَا مَكَرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [٥٠] .

والجواب عن ذلك ونظيره قد تقدم<sup>(٢)</sup> . وإنما أراد أنه ينبغي صالحاً من قومه الذين عزموا على قتله<sup>(٣)</sup> ، من حيث لا يشعرون ، فوصف ذلك مكرأ على جهة التوسع ، على ما قدمناه من قبل .

٥٤٥ — وقوله : ﴿ أَمَّا يُجِيبُ الْمَضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ﴾ [٦٢] قد بينا أن المراد ما يجمل<sup>(٤)</sup> بما صاروا به خلفاء في الحقيقة ، من الأحوال التي يفعلها الله تعالى لهم .

ويجوز أن يراد بذلك اللطف والمعونة .

(١) روى القاضي أن أبا العباس الحلبي سأل أبا الحسن البرزعي (من رجال الطبقة الثامنة) : ما الدليل على أن الاستطاعة قبل الفعل ؟ فقال : قوله تعالى : [ قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمين ] فأخبر أنه قوى على أن يأتي بعرش ملكه سابقاً قبل أن يأتي به فقال الحلبي : كذب العفريت وقوله غير مقبول كقول المعتزلة ! فقال البرزعي : ما أجراك وبحك ، إن الله تعالى إذا أخبر عن قوم يكذب كذبهم ، ألا ترى إلى قوله : [ غلت أبديهم ] — المائدة ٦٤ — وقوله تعالى : [ لو استطعنا لخرجنا معكم ] ثم قال : [ ولهم لسكابيون ] — التوبة ٤٢ — افتكذب من لم تكذب به الله ، وتشكر على من لم ينكر عليه سليمان بنى الله ؟ فاقطع الحلبي . شرح عيرون المسائل للحاكم ، مخطوط .

(٢) انظر الفقرة ٢٠ والفقرة ٦٢ .

(٣) انظر الآيات ٤٥ : ٥٠ من السورة .

(٤) خرم في الأصل بمقدار كلمة واحدة ، والمعنى : أن المراد ما صاروا به خلفاء .. الخ .

٥٤٦ — وقوله تعالى : ﴿ اَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [٦٤] لا يدل على أن الحرام من رزقه تعالى لمن تناوله (١) . وإنما يدل على أنه يرزقنا فقط ، « ثم يعتبر ذلك من الرزق ومن الرزق رزقنا له (٢) » ، لا يدل الظاهر عليه . والمتناول للحرام قد رزقه الله تعالى الحلال . وذلك الحرام فهو رزق لمن ماله ، فهو داخل تحت الظاهر في الوجه الذي يقتضيه ويدل عليه .

٥٤٧ — وقوله : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الْقَبْرَ ﴾ [٨٠] فقد بينا في نظائر ذلك أنه على جهة التشبيه بحال الميت الأصم ، بحيث أعرضوا عما يلزمهم النظر فيه وتأمل معانيه (٣) .

٥٤٨ — وقوله تعالى : ( وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا ) [٨١] المراد به أيضاً ما ذكرناه ، وقد تقدم ذلك مشروحاً .

٥٤٩ — وقوله : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [٨٨] يدل على أنه تعالى لم يخلق القبايح : لأنه لو خلقها وصنعها لوجب فيها أن تكون متقنة ، ولو جاز ذلك فيها لجاز أن تكون حكمة وصواباً ، وذلك محال .

أو أن يقال : إنه خلقها ولم يتقنها ، وهذا بخلاف الظاهر ، لأنه يقتضى أنه أنقن الجميع على العموم ، فلم يبق إلا القول بأنها لم تحت تدخل الظاهر ، وأنها ليست من صنعه ، وهي من أفعال العباد .

(١) انظر الفقرة ٣١ مع التعليق .

(٢) كذا في الأصل . ولعل المعنى : ثم هل يعتبر الحرام من الرزق أم لا ؟

(٣) انظر الفقرة ٢١ والفقرة ٥٩ .

### ومن سورة القصص

٥٥٠ — سألتهم : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعلهم أئمة ،  
ويخلق فيهم الأعمال الصالحة ، فقال : ﴿ وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا  
فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً ﴾ [٥] .

والجواب عن ذلك قد تقدم<sup>(١)</sup> ، لأنه لا يجوز أن يجعلهم في الحقيقة أئمة ،  
لأنه يجب القبول منهم والافتقار إليهم ، من حيث يحملهم الرسالة ويثبتهم  
بالمعجزة ، وقد علم أنهم لا يصيرون كذلك بأفعالهم ، فإذاً يجب أن يكون  
المراد بالظاهر ما قلناه . وإذا ملكهم للأمور جاز أن يقول : ﴿ وَنَجْعَلَهُمُ  
الْوَارِثِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> من حيث ملكوا ذلك ، ومن حيث ملكهم ومكنهم من  
التصرف . ويجوز أن يقول : ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه ،  
ومن جهة إيجابه على الناس الاتياد لهم والقبول منهم .

٥٥١ — وقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> فقد بينا في نظائره<sup>(٥)</sup>  
أنه لا يمكن التعلق بظاهره ، لأنه يقتضى الربط الذى لا يصح إلا فى الجسمين ،  
فالمراد أنه صبرها وقوى قابها حتى فعلت بموسى ما فعلته ، وكتمت من حالها  
ما كتمته .

٥٥٢ — وقوله تعالى ، من بعد : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ  
أَهْلِهَا ﴾ وقوله : ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾<sup>(٦)</sup> يدل على أن ما فعله لم يكن

(١) انظر الفقرة : ٥٢ . (٢) تنمة الآية السابقة ، رقم ٥ .

(٣) من الآية السادسة . (٤) من الآية العاشرة .

(٥) انظر الفقرة : ٤٣٣ .

(٦) قال تعالى : [ دخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من  
شيعته وهذا من عدوه ، فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه ، فوكزه موسى فقضى  
عليه قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين ] الآية ١٥ .

خلقاً لله ، وإلا لم يكن لإضافته إلى الشيطان معنى ؛ لأن وجود دعائه كعدمه في هذا الباب . وإنما قال تعالى : ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ - وإن كان <sup>(١)</sup> من عمله - لتتوى بذلك إضافته إليه . وقد يستعمل مثل ذلك كثيراً في الشاهد إذا كان سبب الفعل وقع من الغير .

٥٥٣ - وقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ﴾ [٦٦] يدل على أن ذلك من فعله ، فلذلك كان هو الظالم لنفسه . ولو كان من فعل الله تعالى لكان هو الظالم له ، تعالى الله عن ذلك !

فإن قال : فكيف يجوز أن يظلم نفسه ، وتلك المعصية هي صغيرة لا ضرر عليه فيها ؟

قيل له : إن أبا على ، رحمه الله ، قال في ذلك : إنه لما ألزم نفسه التوبة ، مع كونها شاقة ، من حيث أقدم عليها ، كان ظالماً لنفسه من هذا الوجه !

وقد اعترض شيخنا أبو هاشم ، رحمه الله ، بأن قال : إن ذلك يوجب أن يكون تعالى بأصل التكليف ظالماً للعبد ، وهذا مما لا يجوز القول به ؛ لأن التكليف نفع ، من حيث يستحق أنه يصل إلى الثواب ، فكيف يكون ظالماً ؟ .

وقال ، رحمه الله : إنما صار ظالماً لنفسه بالصغيرة ، من حيث نقصت من ثوابه ، فصار فوت النفع بمنزلة حصول المضرة .

قيل : وهذا هو الصحيح من الجوابين .

٥٥٢ - وقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ

خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ) [٢٦] يدل على أن القوة على الفعل تحصل قبله ، لأنها لو كانت تحصل حالا بعد حال لم يكن ذلك ترغيباً لأبيها في استئجاره . ووصفها له بأنه قوى ، متى لم يرد به ما ذكرته من قبل من الاستئجار لم يكن فيه فائدة ولاله معنى ، وكان فيه الزوال عن الظاهر .

٥٥٥ — وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٣٠] يدل على حدث النداء ، من حيث علقه أولاً بإتيانه الموضع ، وقد علمنا أن الوقت إنما يصح في المحدث دون القديم . ومن حيث قال : ﴿ من الشجرة ﴾ وقد علمنا أن لفظة « من » إذا دخلت في الكلام لمعنى ، فإما أن يراد بها التبعية ، وذلك لا يصح في هذا المكان ، لأن النداء لا يصح كونه بعضاً للشجرة . أو يراد به ابتداء الغاية ، وهو الذي يصح في هذا المكان ، كقولهم : هذا كتاب من زيد ، فكأنه تعالى بين أن ابتداء النداء كان <sup>(١)</sup> من الشجرة ، وهذا يوجب حدوثه فيه ليصح ذلك .

٥٥٦ — وقوله بعد ذلك : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ﴾ [٤٠] لا يدل على أن دخولهم البحر من خلق الله ، لأن الظاهر لا يقتضيه ، من حيث سمي ذلك نبذاً وطرحاً . فالمراد أنه أغرقهم عند إيصال الماء ، فصار حالهم عند ورود الماء عليهم حال من يرد على الماء بالطرح والنبذ .

٥٥٧ — وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الدَّارِ ﴾ [٤١] أحد ما يتعلمون به في أنه يدل على أن ما به صاروا كذلك من خلق الله تعالى ، قالوا

(١) في الأصل : كانت .

ولا يمكنهم في هذا الموضع أن يحمله على اللطف<sup>(١)</sup> ، لأن القوم كانوا يدعون إلى المعاصي ! !

والجواب عن ذلك : أن الظاهر يوجب أنه تعالى جعلهم أئمة يدعون إلى النار ، كما جعل الأنبياء أئمة يدعون إلى الجنة ! وهذا مما لا يقول به أحد ، فلا بد عند الجميع له من تأويل ! .

والمراد بذلك : أنه أخبر عن حالهم بذلك ، وحكم بأنهم كذلك . وقد بينا أن الإضافة على هذا الوجه قد تحصل بالتعارف .

ويجوز أن يراد بذلك : أنه لما شهر حالهم وأظهرها ببعثه الأنبياء حتى عرفوا وعرف مذهبهم ، جاز أن يضاف إليه من هذا الوجه<sup>(٢)</sup> .

٥٥٨ — وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥١] يدل على حدث القول ؛ لأن وصل بعضه ببعض لا يصح إلا مع القول بحدثه ، لاستحالة ذلك في القديم والمعدوم .

٥٥٩ — وقوله تعالى : ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يدل على أنه أراد من جميعهم التذكر ، كافرهم ومؤمنهم ، لأننا قد بينا أن «لعل» من الله تعالى ، بمعنى الشك لاتصح ، فهو بمعنى «كى» ، وقد ذكرنا ذلك في مواضع<sup>(٣)</sup>

٥٦٠ — وأما قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [٥٦] فغير دال على أن الهدى هو الإيمان الذي لا يصح من الرسول ، عليه السلام ، على ما يذكر ، وذلك لأن الهدى قد بينا أنه يحتمل ،

(١) الكلام عن أصحاب العدل والتوحيد ، وكان الأولى أن يكون بضمير المخاطب .

(٢) راجع الفقرة ١٥ والفقرة ٣٠٥ .

(٣) انظر الفقرة : ٣٤ والفقرة : ١٨٤ .

وأن الأصل فيه هو الفوز والنجاة ، والدلالة والبيان . فيجب أن يحمل على أن المراد بذلك أنه لا يشيب من أحب . وأن ذلك لا يصح ، ولا يحصل بحسب محبته ، وإنما يحصل بفعل الطاعة والإيمان ، وأنه تعالى يهدي من يشاء ممن قد آمن واستحق ذلك . ولا يجوز أن يحمل على معنى الدلالة ؛ لأنه تعالى وصفه بأنه يهدي وينذر ، بقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وبقوله : ﴿ وَإِنَّكَ أَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فيجب أن يكون المنفي غير المثبت ، وإلا تناقض الكلام ، وكلامه يتعالى عن ذلك .

٥٦١ -- وأما قوله : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [٦٨] فالكلام عليه كالسكلام على قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ ، وقد بينا ذلك من قبل <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) الآية : ٧ من سورة الرعد .

(٢) الآية : ٥٢ من سورة الشورى .

(٣) انظر الفقرة : ٨٠ .

ومن سورة التمتجبوت

٥٦٢ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يفتن في الدنيا فقال : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [٣]  
والجواب عن ذلك : أن المراد بالفتنة ليس هو الكفر والمعصية ، وقد بينا ذلك في مواضع <sup>(١)</sup> .

وما ذكره في هذا الموضع من أقوى ما يدل على أن المراد بها تشديد الحنة ؛ لأنه بين تخطيط القول بأنه <sup>(٢)</sup> خلق الخلق لا لتكليفهم ، فقال : ﴿ أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْقَهُونَ ﴾ [١ — ٢] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ المراد به : أنا امتحنناهم بالضراء والمصائب والحن فصبروا <sup>(٣)</sup> في المستقبل يدل على الصبر على ما يلحق المكلف من الحن ، وهو الذي أراد به بقوله : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّةَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٥٦٣ — وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ ﴾ [٥] فقد بينا أنه لا يدل على قول الجسمة ، في مواضع ، وأن المراد بذلك لقاء ثوابه وعقابه <sup>(٥)</sup> .

٥٦٤ — وقوله تعالى : ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [١٣] فقد بينا الكلام عليه في قوله : ﴿ لَيَحْمِلُنَّ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الفقرات : ٤٦ ، ٢١٢ ، ٣٠٦ . (٢) في الأصل : لأنه .

(٣) وبعده خرم في الأصل بتقدير كلمتين . (٤) الآية : ١٢٦ من سورة التوبة .

(٥) انظر الفقرة ٣٠ والفقرة ٣١٣ . (٦) انظر الفقرة : ٣٩٩ .

٥٦٥ — وقوله: ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾ [٤٠] يدل على قولنا في

العدل ؛ لأنه لو كان اضطرهم إليه لم يكن أخذاً لهم بذنوبهم .

٥٦٦ — وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ بعد

قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ﴾ (١) يدل على أنه تعالى لا يخلق فيهم الكفر

والمعاصي ، ولا يكلفهم ما لا يطيقون ثم يعاقبهم .

٥٦٧ — وقوله تعالى : ﴿ خَاقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ ﴾ [٤٤]

قد بينا من قبل في نظائره أنه يدل على تنزيهه عن القباح ، وأنه لا يفعل إلا على الوجه الذي يحسن (٢) .

٥٦٨ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ كِتَابٍ

وَلَا تَخْطُهُ بِإِمَامِكَ إِذَا لَا رِثَابَ الْمُضِلُّونَ ﴾ [٤٨] يدل على قولنا في العدل ؛

من جهات :

منها : أنه تعالى إذا منَّ أنه جنبه الكتابة والقراءة لثلايرتاب به ، فكيف

يظن مع ذلك أنه يخلق في القوم الريبة ، والشك ، والجهل ، والكفر ؟

ومنها : أنه تعالى لو فعل ذلك فيهم لكان جعله ، صلى الله عليه ، بهذه الصفة

عبثاً لا فائدة فيها (٣) ، وذلك أنه إن خلق ذلك فيهم وجب كونهم كذلك على

(١) قال تعالى : [ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ] الآية ٤٠ .

(٢) انظر الفقرة : ٤٣١ . وانظر بيان ذلك أيضا في الفقرة التالية : ٥٧٤ .

(٣) لعل الأصوب : فيه .

كل حال ، وإن لم يخلقه فكمثل ، سواء كان ، صلى الله عليه ، على هذه الصفة أو لم يكن .

ومنها : أنه لا يجوز أن يحجب نبيه هذه الأمور لئلا يرتابوا به إلا ويفعل كل ما كان أدعى إلى الطاعة وأبعد عن المعصية ، وذلك يحيل القول بأنه الفاعل لنفس المعصية .

٥٦٩ — وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْنُفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [٥١] يدل على أن الكفار كانوا يقدرّون على الإيمان ، وعلمهم فيما كُفّفوا زاحة ؛ لأنهم لو لم يكونوا كذلك لم تقع لهم التكفاية بالقرآن . ولوجب لو أنزل الله من الكتب ما لا يحصى أن يكون وجوده كعدمه في أنه لا يمكنهم الفعل مع عدم القدرة .

٥٧٠ — وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [٥٤] لا يدل على قول المرجئة إنها لا تحيط إلا بهم ، [ ولا ] على قول الخوارج إن كل من فيها يجب كونه كافراً ؛ لأن الكلام إنما يدل على أنها تحيط بهم ، ولا يمنع من كونها محيطة بسواهم .

٥٧١ — وقوله تعالى : ﴿ رَاعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ قَاعِبُدُونِ ﴾ [٥٦] يدل على أنه تعالى ألزم العبد أن يقوم بما كف على كل حال ، وإن احتاج إلى الانتقال من مكان إلى مكان . ولو كان الكافر والعاصي لا يقدران على ذلك ، لكان سعة الأرض كضيقتها ، في أنه لا يؤثر في حالهما ، ولكان الخوف في مكان الأمن ؛ في أنه لا يؤثر في ذلك .

ويجب على قولهم أنه لا يكون للإكراه على الكفر معنى ، وذلك أن

المكروه غيره على كلمة الكفر إذا أكرهه ثم وجد ذلك من المكروه فإنما وجد على الحد الذي يوجد لولا الإكراه ؛ لأن في الحالين - جميعاً - لا بد من وجود القدرة الموجبة فيه ، ولا بد من خلقه تعالى ذلك ، فما الفائدة إذا في الإكراه ، حتى يختلف حكمه وحكم الاختيار في العقل والشرع ؟ وكيف يعذب المكروه من حيث هده غيره على ما وجد فيه ، ولا يعذب إذا كان الله تعالى خالقاً لذلك فيه ؟ وقد علمنا أن مع تهديد الغير قد يصح خلافه ، ومع خلق الله تعالى ذلك فيه يستحيل وقوع خلافه . وهذا بين .

٥٧٢ -- وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ [٦٧] يمكن أن يحمل على ما يقتضيه ظاهره ، من أنه ألقى في قلوب من يخيف ذلك المكان ماله ولأجله انصرفوا عنه ، فحصل آمناً ، ويعتمد فيه بما يقتضى زوال الخوف ، فحصل ذلك .

٥٧٣ -- وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [٦٩] لا يدل على أنه يخصهم بالدلالة والبيان ، لأننا قد بينا أن ذلك واجب عموماً في جميع المكلفين (١) ، ومتى خص بعضهم بالهداية فالمراد به غير ذلك أو المراد به أنه لما اختص بأن اهتدى بذلك خص بالذكر . وإنما أراد تعالى بذلك سبيل النجاة ، والنور ، والثواب ؛ لأنه تعالى يخص بذلك من جاهد وأدى ما كُلف .

(١) انظر ما قدمه القاضى فى ذلك فى الفقرة ٢١ التى يحيل عليها - فى الأعم - سائر الآيات المتصلة بموضوع الهدى والضلال .

## ومن سورة الروم

٥٧٤ — دروة : وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [٨] يدل على أنه تعالى لم يفعل ولا يفعل التبايح ، وذلك أنه لو كان فاعلا لها لم يصح أن يقول : ما خلقهما وما بينهما إلا بالحق ، لأن الباطل لا يجوز أن يكون مفعولا بالحق ؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال لغيره : لا آخذ منك هذا المال إلا بالحق ، أن ذلك يدل أنه يأخذه على وجه يحسن ، ولو كان تعالى يفعل التقيح لم يوثق في شيء مما فعله أنه خلقه بالحق ، بل كان يجوز أن يكون فاعلا له على وجه العيب والظلم ، لأنه مالك ، ولأنه يفعل في ملكه ما يريد .

وقول من يقول : إن المراد بقوله : ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ : قال كن فكان ، جهل ، لأن ذلك لا يعرف في اللغة ، فيمنع أنهم يعرفون الحق والباطل ، وما يقتدى به ، فكيف يجوز أن يحمل عليه ؟ وكأنه تعالى أراد أن يبين أنه خلق جميع ذلك على وجه الحكمة ، لكي يعتبر المكاف ، ويستدل ، فيصل إلى المطلوب ، وبؤديه ذلك إلى الفوز والنجاة ، وذلك لا يتم إلا على قولنا في العدل .

ومن وجه آخر ، وذلك أن الآية تدل على أنه تعالى بعث بهذا القول على التفكير في خنقهما وما بينهما ، والاستدلال بذلك ، وهذا لا يتم متى قيل : إن المعرفة ضرورة ، لأنه تعالى إذا خلقها فيه استغنى عن التفكير ، وإن لم يخلقها ، وخلق الجهل بدلا منها ، فلا وجه للتفكير ، وبمثل ذلك أبطلنا قول أصحاب المعارف ، وبيننا أن مع الاضطرار لا يصح البعث على التفكير والاستدلال بهذه الأمور !

٥٧٥ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ يدل على أن المراد باللقاء ليس هو الرؤية والقرب منه ، وإنما هو الوصول إلى الثواب والمنازل الرفيعة .

٥٧٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى بعده ما يدل على أنه الخالق لما يجرى بين الزوجين من المودة والعشرة ، فقال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [٢١] .  
والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى ما نقوله ؛ لأنه تعالى هو الذى خلق الأزواج ، وهو الذى يحمل بين الزوجين المودة والرحمة ؛ لأن ذلك إنما هو الشهوة ورقة القلب ؛ لأنهما يبعثان على الألفة ، والإكثار من النسل .

٥٧٧ — مسألة : قالوا ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه الخالق لكلام العبد ، فقال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ [٢٢] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه خلق نفس الألسنة ، ومتى أريد بذلك الكلام للفعول فيها ، فهو توسع ، وذلك مما لا ينسك .

فإن قالوا : هذا وإن كان كذلك ، فمتى حمل الكلام عليه لم يُفد .

قيل له : هذا لو صح لم يمنع مما قلناه ، لأن الكلام إنما لم يصرف له ظاهر من حيث لو لم يحمل على وجه مخصوص لم يفد ، وإنما يقال ذلك عند التنازع فى المراد به ، مع الاتفاق أن الكلام ليس على ظاهره ، وذلك أن اللسان آلة فى الكلام ، وبحسبه يختلف الكلام ، فأراد تعالى أن يبين أنه خالف بين الألسنة ،

لكي تختلف الأصوات والنظم في الكلام ، فيفصل بين متكلم من متكلم ، كما خالف بين الألوان ، ليقع للمشاهد التمييز .

هذا لو ثبت أن ظاهره يقتضى أنه خلق اختلاف الألسنة ، فكيف والظاهر لا يقتضيه ؛ لأنه تعالى قال : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلْقَ الْإِنسَانِ الْمُسْتَكْمَلِ ۚ وَرَجَعَ إِلَى الْآيَاتِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمِنْ آيَاتِهِ اخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ، وهذا إما يوجب أنه دلالة على الله تعالى ، ولا يمتنع عندنا في أفعال العباد أن تساوى أفعاله تعالى في كونها دلالة ، فلا ظاهر للقوم يتعلقون به .

والأولى ألا يكون المراد بقوله : ﴿ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ ﴾ ظاهر الألوان ؛ لأنه لا يحصل فيه من الاعتبار ما تقتضيه الآية ، والمراد بذلك <sup>(١)</sup> التي يعظم اختلافها ، حتى لا يقع فيها تشابه . ولو كان المراد به اللون ، وأجناسه محصورة ، لوجب أن يكون الاختلاف إما يقع بين الأسود والأبيض ، ولا يقع بين الأشخاص البيض ، وهذا بعيد . فالمراد به إذن ما قلناه ، من أنه خالف بين الصور <sup>(٢)</sup> لكي يقع التمييز ، فيصل العبد إلى منافع دينه ودينه ، وخالف بين أنواع الألسنة ، فاختلاف لذلك الأصوات والنغم فوق التمييز ، لكي يصل أحدنا إلى ما يحتاج إليه في دينه ودينه .

وقد تأول بعض شيوخنا ، رحمهم الله ، ذلك على أنه تعالى هو خالق اللغات أولاً وعامها ، وهو الذي أراده بالكلام . وما قدمناه أولى بالآية ؛ من حيث لا يخفى الحال فيها على كل مستدل ، وليس كذلك هذا القول .

٥٧٨ -- وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : الصور  
(٢) وعده في الأصل خرم بمقدار ثلاث كلمات

وَابْتَغُواْ كُمْ مِّنْ فَضْلِهِۦ ﴿٢٣﴾ [٢٣] ليس <sup>(١)</sup> في ظاهره أكثر من أنهما دلالة ، ولا يجب لذلك أن يكونا خلفاً من خلقه تعالى ، ويجب أن يرجع في الفرق بين ما هو من خلقه ، ومن فعل العبد ، إلى أمر سواء .

وأراد تعالى أن يبين أن من آياته ونعمه أن فصل بين الليل والنهار ، وجعل الليل سكناً ، والنهار معداً للتصرف وابتغاء الفضل ، ونبه بذلك على حالهما وموقع النعمة بهما .

٥٧٩ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ كُلٌّ لَّهٗ قَانِتُونَ ﴾ [٢٦] فقد بينا أن هذه الإضافة لا توجب بظاها أمراً مخصوصاً ، وأنه يحتاج فيها إلى دلالة <sup>(٢)</sup> ، وإن كنا لا ننكر أنه المالك لمن في السموات والأرض ، وأنه الخالق لهم ، لأن المراد بذلك العقلاء .

وقوله تعالى : ﴿ كُلٌّ لَّهٗ قَانِتُونَ ﴾ المراد بذلك : ثابتون على الانقياد والاسئسلام ؛ لأن هذا هو الذي يشترك الكل فيه ، دون العبادة والقيام بها ، لأنهم في ذلك يختلفون .

٥٨٠ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَعْنُ يَهْدَى مَن أٰضَلَّ اللّٰهُ ﴾ [٢٩] قد بينا القول في نظائره ، وأنه لا يدل على أنه يقال : يُضِلُّ بخلق الكفر وبخلق سببه <sup>(٣)</sup> . فالمراد بذلك : أن أحداً لا ينجي من أهلكه الله ، ولا يثب من حكم الله بعقابه ، ولذلك قال بعده : ﴿ وَمَا لَهُم مِّنْ نَّاصِرِينَ ﴾ منبهاً بذلك على ما ذكرناه .

٥٨١ — رواية : وقوله تعالى : ﴿ فَاَقِمُ وَجْهَكَ لِدِينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللّٰهِ

(١) في الأصل : وليس .

(٢) انظر الفقرة ٤٢ ، والفقرة ٨٥ .

(٣) انظر الفقرة ٢٢ ، والفقرة ١٦٣ .

التي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> ﴿ يدل على أنه خلق جميع العباد للطاعة والقيام بالدين »  
 على خلاف ما تقوله الجبيرة ، وذلك أن فطرة الله هي دينه ، لأنه الذي خلقهم  
 لأجلها وقطرهم لها ، فلما فطر الخلق لذلك ، وصف نفس الدين بأنه فطره .  
 وعلى هذا الوجه يصح ما روى عنه ، صلى الله عليه ، من قوله : « كل مولود  
 يولد على الفطرة<sup>(٢)</sup> » . وقوله : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ يبين ذلك ، لأنه أراد  
 أن الوجه الذي له خلق الخلق لا يتبدل ، لأنه لا يخلق مرة للعبادة وأخرى بخلافها ،  
 ولذلك قال من بعد : ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ ، ولو لم يرد بما تقدم ما قلناه لم يكن لهذه  
 الإشارة معنى !

٥٨٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه الخالق لأفعال العباد  
 والقادر عليها ، فقال : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمُحِيطٌ بِمَوْتٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾  
 [٥٠] فعم الجميع بأنه قادر عليه ، وأفعال العباد داخله فيه .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى إلا أنه تعالى قادر على كل شيء  
 فن أين أن العبد إذا فعل تصرفه أن ذلك من خلقه ؟ ولا يجب عند كثير من  
 العلماء أن يكون المقدور إذا صح كونه مقدوراً لله ، أن يكون عند الوجود مفعولاً

---

(١) آية ٣٠ وتتمتها : [ لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ] .

(٢) أخرج البخاري في باب « قوله : [ لا تبديل لخلق الله ] لدين الله » من حديث  
 أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه  
 يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة فجاء هل تحسسون  
 فيها من جدعاء ؟ ثم يقول : — أي أبو هريرة — [ فطرة الله التي فطر الناس عليها  
 لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ] .

الله تعالى ، ويقولون : يصح من الله فعله لو أَرَادَهُ ، لكنه إذا قدر العبد عليه لم يجوز أن يريد فعله ، وإنما يفعل العبد ، وفي ذلك سقوط تعلقهم بالظاهر .

فأما على قولنا في أن ما لا يكون فعلاً لله لا يجوز يكون أن مقدوراً له ، فالجواب أيضاً ظاهر ، لأن وصفه جل وعز بأنه قادر على الشيء لا يتضمن صحة كون ذلك الشيء مقدوراً له أولاً ! لأن إثبات الصفة يتضمن صحتها ، فما لا يصح لا يجوز دخوله تحت الظاهر ، كما أننا إذا وصفناه بأنه عالم بالأمور لم يدخل في ذلك ما لا يكون معلوماً ، وقد ثبت أن فعل العبد لا يصح كونه مقدوراً ، فالظاهر لا يتناول له .

وبعد ، فإن لفظة الشيء تنطلق على الموجود ، والباقي ، والمعدوم ، وقد تكلمنا أنه لا يكون مقدوراً إلا إذا كان على بعض هذه الصفات <sup>(١)</sup> ، فالوجه التي يحتمل عليها تنافي ، ويستحيل مع بعضها أن يكون معدوماً ، ويصح على البعض ، فما هذا حاله لا يجوز دخوله تحت الظاهر ، لأن إرادته كاللتنافي .

وبعد ، فإن هذه اللفظة في الإثبات لا تفيد في اللغة العموم ، لأنها بالتعارف تطلق في المبالغة والتكثير ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ <sup>(٢)</sup> ﴾ و ﴿ مَا قَرَّطْنَا فِي السِّكِّابِ مِنْ شَيْءٍ <sup>(٣)</sup> ﴾ و ﴿ وَتُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ <sup>(٤)</sup> ﴾ فإذا كان التعارف خصصها لم يمكن حملها على العموم . ويجب أن تكون محمولة على ما تقدم في الكلام من إحياء الموتى وغيره ، مما بين أنه تعالى يختص بالقدرة عليه ، وأنه أولى أن يعبد من الأصنام والأوثان .

٥٨٣ - فأما قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ

لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٥٩] فقد تقدم القول في الطبع ، في غير موضع <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة النحل ، آية ٢٣ .

(١) انظر الفقرة ٢٣٠ .

(٤) سورة القصص ، آية ٥٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٣٨ .

(٥) انظر الفقرات : ١٨ ، ١٧٩ ، ٢٥٩ .

ومن سورة لقمان

٥٨٤ - مسأله: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على أن الكافر لا سبيل [له] إلى سماع الكلام والاستدلال ، فقال : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ ﴾ ... [٧] .

والجواب عن ذلك : أن ظاهره لا يقتضى أنه لا يسمع ، ولا إثبات الوقر في أذنيه ؛ لأنه تعالى شبهه بمن هذا حاله ، لا أنه أثبت بهذه الصفة !! بل لو استدللنا بذلك على ما تأولنا عليه سائر الآي ، من أن المراد التشبيه لا التحقيق لصاح ؛ لأنه كشف ما ذكره هاهنا على أن مراده في كل موضع هو تشبيه حالهم ، من حيث أعرضوا عن الاستدلال بما سمعوا ، بحال من لا يسمع الوقر والصمم .

٥٨٥ - فأما قوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [١١] فلا يدل على أن غير الله لا يفعل ، لأن الكلام إنما يقتضى أمراً مخصوصاً ، وأنه خلقه دون غيره . وإنما دل بذلك على أن ما يدعونه من دون الله إلهاً لا يخلق ، ولا يملك ضرراً ولا نفعاً . ولو صح أن المراد بذلك الخلق ، لكان إنما يدل على أن الأشياء المعينة لا يخلقونها ، وكذلك نقول . أو لكان<sup>(١)</sup> يدل على أنهم لا يخلقون ، وإن كانوا يقدرون ويفعلون ، فلا ظاهر للقول بتعلقون به .

٥٨٦ - وقوله من بعد : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلُوكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ ﴾ [٣١] لا يدل على أن فعل الجادف للفلك من خلقه تعالى ، وإنما يدل على

أن<sup>(١)</sup> الجرى لها بالرياح؛ لأنها النعمة التي يجرى بها الفلك . أو أنه يجرى بها بما يفعل في الماء من شدة الجرى ، لأن كلا هذين الأمرين يقتضيان جري الفلك .

٥٨٧ - وقوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ نَارًا مِّنَ الشَّجَرَةِ قُلُوبًا وَابْنُ مَرْيَمَ إِذِ ابْتَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَن يَدُلُّوا عَلَىٰ آلِهَتِهِمْ فَبَعَثَ اللَّهُ غُلَامًا بِرُوحِنَا وَكَانَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَوَلَيْكُمْ عِلْمٌ بِمَا يُدْعَوْنَ لِيَوْمَئِذٍ لَّغُلَامٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ الْغَائِبَةِ ﴾ [٢٧] يدل على أن كلامه محدث ، من جهات :

منها : أنه وصفه بأنه كلمات ، وذلك لا يصح إلا في الحدث المنظوم ضرباً من النظام ، والمخالف في ذلك لا يقول في كلامه إنه أشياء ، لكي يتم له بزمعه القول بقدمه !

ومنها : أنه جوز عليه النفاذ ، وذلك لا يصح إلا في الحوادث .  
ومنها : أنه وصف نفسه بالقدرة على ما لا نهاية له منها ، وذلك يقتضى أن الموجود منها لا يكون إلا محدثاً .

\* \* \*

---

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب :

ومن سورة السجدة

٥٨٨ — وروية : وقوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ [٧]

يدل على نفي القبانج عن فعله ؛ لأنه لو كان الخالق لما يحصل منها ، لم يجوز أن يصف خلقه بذلك ؛ لأن فاعل القبيح لا يكون محسناً فيما خلق ، لا على وجه الإحسان ، ولا على وجه الحسن ، بل يجب أن يكون مسيئاً بما يخاف من تعذيب الكفار ؛ لأنه أوجد الكفر فيهم ثم عذبهم ، فهنا تمدح نفسه بوجه يبين به من كل فاعل ؛ لأن سائر الفاعلين يفعلون الحسن والقبيح ، فتمدح تعالى بأنه المختص ، بأنه لا يفعل إلا حسناً .

٥٨٩ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه لم يشأ من الكفار

الإيمان والهدى ، فقال : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ [١٣] .

والجواب عن ذلك : أن الآية واردة في أهل النار ، فقال تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى

إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا

نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴾ [١٢] فطلبوا من الله الرجعة ، لكي يفوزوا بالنجاة

مما حل بهم من العذاب ، فقال تعالى جواباً لهذا القول : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا

كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ يعني : لو أراد لعلنا ما طلبوه من الرجعة ، وسماها هدى ؛

لأن ذلك يتضمن الفوز والنجاة . ثم بين أن وعيده السابق هو الواجب ، فقال :

﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (١)

والظاهر يدل على أن المراد ما ذكرناه .

وقد قيل : إن المراد نفس الثواب ، [ أى ] أنا لو شئنا لأبتناهم وخلصناهم  
بالمغفرة مما هم فيه .

وقد قيل : إن المراد بذلك الإلجاء ، فكأنه تعالى قال : ولو شئنا لألجأنا كل  
نفس إلى الهدى والإيمان ، ولآمنوا عند ذلك ، لكننا أردنا ذلك على وجه  
الاختيار ، فمتى عصى الواحد وكفر فليس إلا النار ، لا وعيد السابق .

٥٩٠ - وقوله : ﴿ أَقَمْنَا كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾ [١٨]

يدل على أن الفاسق لا يساوى المؤمن فى الجنة والثواب ، ولو كان الأمر كما يقوله  
كثير من المرجئة ، لكان قد ساواه فى ذلك . وبين بما بعده ذلك مفصلاً ، فقال :  
﴿ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا  
يَعْمَلُونَ ، وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا  
أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [ ١٩ - ٢٠ ] ولو كان الفاسق يخرج من النار ، إما بانقطاع ما يستحقه  
من النار ، أو بالشفاعة ، لما صح ما ذكره تعالى من أنه كلما أرادوا أن يخرجوا  
منها أعيدوا فيها ، بل كان يجب أن يقال : إنهم يريدون الخروج فلا يعادون فيها  
وهذا يكذب الظاهر !!

٥٩١ - وقوله تعالى : ( ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ فِيهَا  
تُكذَّبُونَ <sup>(١)</sup> ) لا يدل على أن جميع ما تقدم فى الكفار ؛ لأن بعض الكلام  
إذا استقل بنفسه لم يجب تخصيصه بما يتعقبه ، ولأن فى الفساق من يكذب بدوام

(١) تنمة الآية : ١٣

(٢) قوله تعالى : [ وقيل لهم ذوقوا . . ] الخ تنمة الآية ٢٠ .

(م ٣٦ - متشابه القرآن)

المقاب ولا يقطع ، فهو مكذب على بعض الوجوه ، وذلك يوجب دخوله في الظاهر .

٥٩٢ — فأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾ (١) فقد تقدم القول فيه (٢) .

ومن سورة الاحزاب

٥٩٣ — وروى : وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾

[ ٤ ] يدل على تنزيهه عن الكذب ، وذلك أنه لو كان يخلقه لكان قوله خطأ من وجهين : أحدهما أن نفس الكذب ليس بحق . والثاني : أن ذلك يمنع من الثقة بصدقه ، فلا يوثق به على وجه من الوجوه ؟ فإن قالوا : إنا نقول إنه يخلق القول الكذب ، ولا نقول : إنه يقول الكذب ، فلا يلزم ما قلتم . فهذا فاسد ، لأن قاعل القول لابد من أن يكون قائلاً ، ويوصف بأنه قال ويقول ، على حسب اللغى والاستقبال ، ولا يعرف في اللغة سواء .

وهذا يوجب ، لو فعل الكذب ، أن يكون قائلاً ما ليس بحق ، وقد نفى الله ذلك عن نفسه .

٥٩٤ — سألت : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه تعالى يعاقب المكلف بما لا يستحقه ، فقال : ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُصَافَّ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [ ٣٠ ] .

والجواب عن ذلك : أنه تعالى ذكر أنه يضاعف لها العذاب ، ولم يقل : إن الذي يفعله من ذلك لا يستحقه ، بل ظاهر وصفه لذلك بأنه عذاب ، بعد ذكر المعصية ، يقتضى أنه مستحق به ، فلا يصح تعليقهم بالظاهر .

فإن قال : فكيف يصير عقوبة ما تأتیه أزواج النبي ، صلى الله عليه ، ضعف عقوبة غيرهم ؟

قيل له : لوجوه تجوز في ذلك ، منها : أن ما يفعله من ذلك يضم رسول الله ، صلى الله عليه ، ويضم ذلك عليه ، فتعظم المعصية لذلك ، ويزيد عقابها له ، ومنها : أن نعم الله تعالى عليهن ، بموقعهن من الرسول ، صلى الله عليه ، أعظم ، والمعصية تعظم لأجل عظم نعمة المعصى ، كما أن معصية الأب تعظم لأجل عقوقه ما لا تنظم

معصية الأجانب . ومنها : أنه يجوز أن تقع بفعلهن المعصية والفاحشة من الفساد ، والتأسي من سائر النساء ، وكان لا تقع لولاه ، فعظمت المعصية لأجل ذلك لو وقعت منهن .

فإن قال : فكيف يصح وقوله تعالى : ﴿ نُوْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ (١) ﴾ هذا المعنى ، وقد علمنا أن عظم النعمة كما يعظم المعصية يصغر الطاعة ، فكان يجب في أجر طاعتهم أن ينقص !

قيل له : لو كان لا يزيد أجرهن إلا لهذا الوجه لوجب ما قلته ، لكنه لم يتمتع أن يحصل فيه من سرور رسول الله ، صلى الله عليه ، وانتفاعه به ما يعظم لأجله [و] من زوال الغم عن قلبه ، ما يختص بذلك لأجله . أو لتأسي سائر النساء بهن في ذلك ، فيحصل لطاعتهم من المزية نظير ما كان يحصل للفاحشة لو وقعت منهن ، وهذا ظاهر .

٥٩٥ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه الفاعل للكفر والمعاصي والذهاب بهما ، فقال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [ ٣٣ ]

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الرجس في اللغة ليس هو الكفر والمعصية ، وبأن تنطلق على النجاسات والأمور التي تستقذر أولى ، فذلك سمي الله ما هذا حاله رجساً ، والحمر والميتة ، فإذا صح ذلك فلا يصح تعلقهم بالظاهر .

وبعد ، فإن ظاهره يوجب أن (٢) أهل البيت ما ذكروه من الكفر

(١) سورة الاحزاب . الآية ٣١

(٢) وبعبارة أخرى في الأصل سبع كلمتين ، والمعنى أن الظاهر يوجب أن الكفر والمعاصي حاصلة في أهل البيت فأزاله تعالى وأذهبه .

والمعاصي حاصل فأزاله وأذهب ، وهذا معلوم فساد . والمراد بالكلام أنه خصهم  
لمكان رسول الله ، صلى الله عليه ، بضروب الألفاظ والكرامات ، وطهرهم  
بذلك ، وفضلهم تعالى على غيرهم .

٥٩٦ - قوله جل وعز : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ  
وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ [ ٣٦ ] فالمراد به الإيجاب والإلزام .

وقد بينا أن ذلك داخل تحت ما ينطلق عليه « القضاء » في اللغة ، فلا يصح  
حملهم على أنه الخالق لذلك فيهم ، فخرجوا فيه عن الاختيار <sup>(١)</sup> .

وبعد ، فإن القوم إن قالوا بأن ذلك من خلقه تعالى ، فإنهم لا يصفون العبد  
بأنه لا اختيار له ولا خيرة ، وذلك يبين صحة ما قلناه .

٥٩٧ - وأما قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ  
لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [ ٤٣ ] فقد بينا أن ظاهر النور والظلمات  
لا يفيدان الكفر والإيمان ، ومتى حل عليهما فقد اعترف فيه بأنه مجاز <sup>(٢)</sup> .

والمراد بذلك : أنه يرحم العباد بالألفاظ ، فيخرجون بها من الكفر إلى  
الإيمان ، ولذلك قال من بعد : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٥٩٨ - وقوله تعالى قبل <sup>(٤)</sup> ذلك : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا  
زَوَّجْنَا كَهْيًا ﴾ [ ٣٧ ] فالتعلق به في أن العقد من فعله تعالى بعيد ، لأن الزوج  
في الشاهد ليس هو الماعل لعقد التزويج ؛ لأن العقد لا يتم به ، وإنما يوصف

( ١ ) انظر الفقرة : ٨٦ .

( ٤ ) في الاصل : بعد .

( ١ ) انظر الفقرة ٣٩٣ .

( ٣ ) تمة الآية : ٤٣ .

بذلك لأنه فعل ماعنده يصح من الزوج الفعل الذى به يستبجح الاستمتاع ، والله تعالى قد فعل ذلك وسهله للرسول ، صلى الله عليه ، بوجوه كثيرة ، لولاها لما حلت له صلى الله عليه ، فعلى هذا يحمل الكلام .

٥٩٩ — ورثة : وقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ۖ ﴾ (١) نص في

حدوث القرآن ، لأن في جملته أوامر [ و ] قد نص تعالى أن أمره مفعول ، وللفعول لا بد أن يكون محدثا .

واختلاف العلماء في الأمر ، فمنهم من يقول : إن ظاهره يقتضى القول بالخصوص ، فإذا استعمل في الأفعال [ فهو ] مجاز . ومنهم من يقول : إنه حقيقة في الأمرين ، وعلى كلا الوجهين فلا استدلال بالظاهر صحيح ، إلا أنه في أحد الوجهين يكون أخص ، ودلالته من الوجه الآخر أشهر .

٦٠٠ — وقوله تعالى من بعد : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا ۖ ﴾

[ ٣٨ ] يدل على ذلك أيضا ؛ لأن المقدور هو الذى يصح من القادر أن يفعله وبوجوده ، وإنما يوصف الموجود بأنه مقدور من حيث كان هذا حاله من قبل ، وذلك يقتضى حدث الأوامر على ما ذكرناه (٢) .

٦٠١ — قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [ ٦٨ ] فقد

بيننا أن ظاهره لا يدل على أن ذلك إذا وقع يكون غير مستحق (٣) .

والمراد بذلك : أنهم دعوا على الرؤساء المضللين [ لهم الذين (٤) ] أضافوا

(١) من تمة الآية : ٣٧ .

(٢) انظر الفقرة : ٤٧ .

(٣) انظر الفقرة : ٥٩٤ .

(٤) خرم في الأصل بمقدار كلمتين ، والمعنى واضح .

إلى ضلالهم وكفرهم إضلالاً من تبعهم ، فدعوا عليهم بضعفين من العذاب ، أحدهما لكفرهم ، والآخر لإضلالهم غيرهم ، وبين تعالى أن أتباعهم لا يستوجبون ذلك من حيث ضلُّوا ولم يُضِلُّوا .

٦٠٢ — مسأله : قالوا : ثم ذكر ما يدل على أنه يجوز أن يكلف السموات والأرض بالأمانة ، وعلى أن العبد مع عمله الأمانة قد يكون ظالماً ، فقال : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [ ٧٢ ]

والجواب عن ذلك : أن الظاهر لا يدل على ما ذكره ، وإنما يقتضى أنه عرض الأمانة على هذه الأمور ، والعرضُ ليس من التكليف بسبيل ، وفيه أن الإنسان حملاً فلا ظاهر لذلك لأن الأمانة إذا أريد بها الأفعال المخصوصة ، فوصف الإنسان بأنه حاملها ، توسع ؛ لأن الحمل في الحقيقة إنما يصح في الأجسام وقوله : ﴿ إنه كان ظالماً جهولاً ﴾ ليس في ظاهره لما صار كذلك ، فتعلقهم بظاهرة لا يصح .

ولم يبق إلا أن يقال : فما المراد إذا كان حمله على ظاهره لا يستقيم ؟ وهذا تنازع في التأويل وتسليم بأن <sup>(١)</sup> الظاهر لادلالة لهم فيه .

وقد قال أبو علي ، رحمه الله ، إنه تعالى أراد به أنه عرض الأمانة على أهل السموات والأرض والجبال ، من الملائكة والجن والإنس ، وأنه ذكر الأمانة وأراد تضييع الأمانة ! . وأن الملائكة لم تحمل ذلك وحملها الإنسان ؛ لأنه كان

ظلوماً جهولاً ، وبين أن حمله على نفس السموات والأرض والجبال ، إذا لم يصح ، فيجب أن يكون المراد بها أهلها ، ويجب أن يكون المراد المكلفين دون غيرهم ؛ لأن ذلك لا يصح فيهم ، ويجب أن يراد به خسر الأمانة وتضييعها ؛ لأن نفسها قد حملته الملائكة وقامت بها .

وقال أبو مسلم ، رحمه الله : المراد بذلك أنا عرضنا الأمانة على هذه الأمور في الحقيقة من حيث عرضناها بها فوجدناها تعجز عنها وتقصر ، وهو الذي أراده بقوله : ﴿ قَائِلِينَ أَنْ يُحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ وأن الإنسان مع ضعفه حملها ثم لم يقم بها ، وكان المراد بذلك « أن الذي <sup>(١)</sup> لا تقى به الجبال والأرض والسموات على عظمها ، قد حملها <sup>(٢)</sup> الإنسان ، وتحمل التكفل بها ، والقيام بحققها ، فإذا عصى وخفر وضيع ، فهو ظلوم جهول يلحقه للعذاب العظيم .

\* \* \*

(١) في الأصل : أن المراد بذلك الذي .

(٢) كذا في الأصل ، بضمير المؤنث ، فيها وفيها يليها . ولعل المراد : الذي لا تقى به الجبال . . . من الأمور - وهي الأمانة - قد حملها الإنسان . والقريب أن تكون عدوى التأنيث سبقت إلى الناسخ من « عظمها » !

### ومن سورة سبأ

٦٠٣ — أما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمُ الْوَادِيَّ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا﴾ [١٨] فليس فيه أكثر من أنه قدر السير ، وذلك لا يدل على أنه من خلقه؛ لأن «قدر» كما يراد به ذلك ، فقد يراد به البيان والتعريف والحكم بمقادير مخصوصة . وإنما أراد تعالى بذلك أنه غير مسالكهم عن الحالة التي كانت عليها في الخصب والعمارة ، إلى خلافه ، وقدر فيها خلاف ما كان في سيرهم .

٦٠٤ — وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [١٧] لا يدل على مذهب الخوارج من أن كل معذب كافر؛ لأن ظاهره وإن دل على ذلك يجب أن يدل على أن المؤمن كافر ، لأنه يجازى على ما كان منه ! والمراد بذلك : أنه لا يجازى بعذاب الاستئصال المعجل في الدنيا إلا من كفر وكذب الأنبياء<sup>(١)</sup> .

٦٠٥ — وقوله تعالى : ( قُلْ لَا تَسْأَلُونَنَا أَجْرَ مَنَّا وَلَا نُسْأَلُكُمْ عَمَّا تَعْمَلُونَ ) [٢٥] يدل على أن كل واحد لا يؤخذ إلا بذنبه وعمله ، وأنه تعالى لو خلق ذلك فيهم لما سئلوا عنه ولا أخذوا به .

٦٠٦ — وقوله : ( وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ) [٣١] يدل على ما نقوله في العدل ، وذلك إنما ذكر تعالى مما يجري بينهم ويرجع فيه بعضهم إلى بعض ، من قول المستضعفين للمستكبرين ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

مُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup> ﴿ وَقَوْلِهِمْ لِهِمْ: ﴿ أَأَنْحَنُ صَدَدًا نَّا كُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ﴾  
يدل على أنه لا يخلق الكفر في الكافر ، لأنه لو صح خلقه فيه لما صح أن يكون  
لهم تأثير في كفرهم ، ولما صلح أن يقولوا : ﴿ أَأَنْحَنُ صَدَدًا نَّا كُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ  
إِذْ جَاءَكُمْ ﴾ ، بل كان يجب أن يقولوا إن الله صدكم وصدنا ، ولو لا خلقه الضلال  
فينا وفيكم لكننا مؤمنين .

\* \* \*

(١) قال تعالى : [ وقال الذين كفروا لن نؤمن بهذا القرآن ولا بالذي بين يديه ولو ترى إذ  
الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم إلى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا  
لولا أتم لكننا مؤمنين قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنحن صددناكم عن الهدى بعد  
إذ جاءكم بل كنتم مجرمين ] الآيتان ٣١ — ٣٢ .

### ومن سورة الانسكة

٦٠٧ - مَسَاءَتُهُ : قَالُوا : ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا خَالِقَ وَلَا فَاعِلَ إِلَّا اللَّهُ ، فَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ [٣] .

والجواب عن ذلك : أنه لم يطلق القول في ذلك إطلاقاً بل علقه بالرزق .  
وعندنا لا خالق إلا الله يرزقنا البته ؛ لأن غير الله وإن كان يفعل فلا يجوز أن يفعل الرزق . وإنما نبه تعالى بذلك على أن المنعم بالأرزاق ، والمالك للضر والنفع أولى أن يعبد من غيره . وقد بينا أن نفى الخلق على الإطلاق ليس ينفي الفعل <sup>(١)</sup> ، فهذا أيضاً يبطل تعلقهم بالآية .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ قَرَآءَهُ حَسَنًا ﴾ [٨] ليس فيه ذكر من زين ذلك . والمراد به شياطين الجن والإنس <sup>(٢)</sup> .

٦٠٨ - وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٨] قد تقدم القول فيه <sup>(٣)</sup> .

٦٠٩ - وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [١٠] لا تعلق للمشبهة به ، لأن المراد هو أنه يصعد إلى حيث يختص بالحكم فيه ولا حاكم فيه سواء ، وقد بينا لذلك أمثلة من قبل <sup>(٤)</sup> ، وبيننا أن حمله على ظاهره يوجب أن الكلم في الحقيقة يصعد ، وذلك لا يصح فيه ، وبيننا أن صعود الكلم إليه إذا لم

(١) انظر الفقرة ٤٩٢ والنقرة ٣٦٦ .

(٢) انظر فيما تقدم الفقرة ٦٦، ٤٥ .

(٣) انظر الفقرة ٢٢ والفقرة ٣٧١ .

(٤) انظر أمثلة ذلك في آيات ملافة الله تعالى والرجوع إليه . راجع الفقرات : ٣٠ ، ٢٣ ،

يحمل على ما ذكرناه لا يفيد ، وقد بينا أن ذلك يوجب أنه تعالى على العرش ،  
وفي السماء ، دون سائر الأماكن ، وقد ذكر تعالى في الآيات خلافه .

٦١٠ — وقوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [١٠] يدل على أن المراد  
إثبات ذلك وتحصيله ، والورود به عَرَصَةُ القيامة دون إثبات<sup>(١)</sup> مكان الله ،  
تعالى عن ذلك !

٦١١ — وقوله : ﴿ إِنْ أَلَّ اللَّهُ يَسْمِعْ مِنْ يَشَاءَ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي  
الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [٢٢ - ٢٣] لا ظاهر له يصح تعلقهم في أن الكافر  
الذي لا يقبل ، ممنوع من سماع ذلك . بل ظاهره يوجب أنهم موتى في القبور ،  
وذلك مما لا يقوله أحد !

وإنما المراد به المبالغة في ذمهم لإعراضهم عن النظر والاستدلال والقبول .

٦١٢ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أن في جملة من اصطفاه  
بالرسالة من هو ظالم في الحقيقة ، وذلك لا يصح عندكم ، فقال : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا  
الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ  
وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ [٣٢]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره ليس فيه إلا أن منهم ظالم لنفسه ، وقد بينا  
أن مرتكب الصغيرة قد يوصف بذلك من حيث قُوَّتْ نفسه قدرأ من الثواب ،  
لولاها لكان - حاصلا .

والمراد بذلك ، على ما ذكر أبو علي ، رحمه الله : أنه تعالى اختص بالرسالة

والوحى وأنزل الكتب على الأنبياء ، ثم قسم : فذكر أن منهم ظالم لنفسه بارتكاب الصغائر ، ومنهم مقتصد ، وهو الذى لم يرتكبها ، ويفعل سائر الواجبات ، ومنهم سابق بالخيرات ، وهو الذى يبالغ فيما يفعله من النوافل ، وينتهى فيه إلى حد عظيم ، وكل ذلك مما يليق بالأنبياء ، عليهم السلام .

وقد قال غيره : إن المراد بذلك أنه أورث الكتاب المؤمنين القابلين عن الأنبياء ما أدوه من الرسالة ، لأنه لا بد أن يرثوا كتب الأنبياء من حيث قبلوا وتمسكوا ، ولا بد من أن يصطفيهم تعالى ويخصهم بالعز والكرامة ، ثم قسمهم فقال : منهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق ، على ما ذكرناه .

٦١٣ — وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُنْصِتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْ تَزُولَا ﴾

[ ٤١ ] بدل على نفى التشبيه ؛ لأنه لو كان جسمًا لما صح تسكينهما على الحد الذى قد علمناه ؛ لأن الجسم لا يجوز أن يسكن الشئ المنفصل منه إلا ببعض جوارحه ، ولا يصح أن يسكنه على غير هذا الوجه ، فلو لا أنه تعالى قادر لنفسه بخلق الأفعال اختراعًا لما صح ذلك .

ومن سورة يس

٦١٤ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه أقام الحجة على بعض دون بعض ، فقال : ﴿ لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ ﴾ [٦]

والجواب عن ذلك : أن الإنذار إذا كان من قبل الرسول فغير ممتنع أن يفترقوا « دون من » (١) تقدمهم ، إن لم يكن إرسال الرسول إليهم مصلحتهم ، فاقصر بهم على ما كلفوه من جهة العقل . وإنما لم يندروا بالسمع للاستغناء عنه ، فلأن الحجة قامت عليهم في سائر ما كلفوه بالعقل دونه ، فبين تعالى أن قبل بعثته الرسول ، صلى الله عليه ، كانت الحال حال فترة لم يُبعث فيها الرسل ، وإن كان التكليف قائماً ، فليس في ظاهر الكلام ما يمنع مما ذكرناه !

وبعد ، فإن المخالفين لا يقولون بجواز التكليف مع عدم الدلالة والحجج ، فلا بد من أن يتأولوا هذه الآيات على بمض الوجوه . وإعما يلزمهم جواز التكليف مع عدم الدلالة ، على قولهم بجوازه مع عدم القدرة ، وبين أن الحاجة إلى القدرة أكد من الحاجة إلى الدلالة ، فإذا جاز التكليف معه فبأن يجوز مع عدم الدلالة أولى ، وإلا فالقوم لا يرتكبون ذلك على وجه

٦١٥ — مسأله : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه قد يكلف ويمنع عما كلف : فقال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِيْ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُّقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [٩]

والجواب عن ذلك : أن ظاهره يقتضى أنه جعلهم بهذه الصفة ، وهذا لو ثبت لما منع من الإيمان ، لأن الغل والسد لا يمنعان من الإيمان ، ولو أن العدو عمل ذلك بالأسير لم يمنعه ذلك من الإيمان ، والقيام بما كاف ، فالتعلق به في الوجه الذي ذكره لا يصح .

وبعد ، فإن المعلوم من حالهم أنهم لم يكونوا كذلك ، فعمله على ظاهره تكذيب للخبر ، فالضرورة توجب صرفه إلى خلافه .

وقد بينا من قبل في أمثاله : أن المراد به التمثيل والتشبيه لحالهم بحال المقيد المغلول الممنوع بالسد والحجب ، من حيث لم ينتفع بما سمع ، وأعرض عن الاستدلال ، وشرحنا ذلك بما يفنى عن الإعادة (١) .

٦١٦ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق أعمال العباد ، فقال : ﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ، وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ [ ٣٥ ] نخبه بأنه جعل ما عملته أيديهم .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ يقتضى الرجوع إلى أقرب المذكور ، فسكانه تعالى قال : وجففنا فيها من العيون ، لكي يأكلوا من ثمره ، وما عملته أيديهم من المكاسب ، وقد علمنا أن رجوعه إلى هذا وإلى ما تقدم لا يصح ، لاختلاف الغرضين ، فليس إلا ما ذكرناه . ولو حمل على

ماذا كروه لتناقض ، لأن جعله تعالى يقتضى أنه من فعله ، وأنه مما عملته أيديهم :  
يقتضى أنه من فعلهم ، وذلك يتناقض .

على أنه يؤدى إلى أن لا يفيد ، لأنه لا يجوز منه تعالى أن يذكر في جملة  
النعم ماعملته أيدينا ، لأن ظاهر ذلك لا يوجب كونه نعمة . ومتى حللناه على أن  
المراد ما يؤدى إليه عملنا من المكاسب دخل في باب النعم ، لأنها عندنا من  
قبله تعالى ، ومن جملة ما قدره من الأرزاق . فجعله على هذا الوجه الذى يليق  
بالآية أولى .

٦١٧ - وقوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا يُجْزَوْنَ إِلَّا  
مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [ ٥٤ ] يدل على أنه لا يجوز أن يأخذ في ذلك اليوم أحداً  
بذنب غيره ، من الأطفال وغيرهم . لأنه جعل ماذا كروه من حكم ذلك اليوم ،  
فظاهره يقتضى أنه لا يجوز خلافه .

وبدل أيضاً على أنه لا يجازيهم على ما يخلفه فيهم ، لأنه يكون مجازياً لهم على  
ما لا سبيل لهم إلى التخلص منه ، وهذا أعظم من تعذيب الواحد على ذنب غيره !

وقوله : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ يقتضى تنزيهه عن الظلم ؛ وذلك لا يتم  
إلا على ما نقول ، لأنه لو عذب في ذلك اليوم الأطفال لم يكن في الظلم أعظم [منه] ،  
وكذلك لو كان سائر من يعذب به هو الذى خلق فيه ما عذبه عليه لم يكن في الظلم  
أعظم منه . ولو كان يجب أن يكون ظالماً بالعذاب في الحال ويفعله لما أوجب ذلك  
من قبل ، فالله يتعالى عن قولهم علواً كبيراً .

٦١٨ - وقوله : ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ

إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ، وَقَدْ أَضَلَّ  
مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَفْقَهُونَ ؟ [ ٦٠ - ٦٢ ] يدل على قولنا في  
العدل ، من وجوه :

أحدها : أنه تعالى منع من عبادة الشيطان والقبول منه ، لأنه عدو . وعلى  
قولهم ؛ يوجب ذلك أن لا يقبل منه تعالى أيضاً ؛ لأن عداوته للكافر  
أشد ، لأن الشيطان إما يدعو إليه ويرزقه ، والله تعالى يخلقه فيه على وجه  
لا يحصل له منه ! فما أوجب أن لا يقبل من الشيطان ، يوجب أن لا يقبل منه تعالى  
على زعمهم ! .

ومن وجه آخر ، وهو - على قولهم - يجب أن تكون المداوة من الشيطان  
لا نصح ، وإما تصح من قبله تعالى ، لأن الشيطان لو دعاه ، وبلغ النهاية فيه ولم  
يحتر تعالى خلقه الكفر فيه لكان وجود ما فعله كدمه ، ولو خلق فيه تعالى ذلك  
لوجب كونه كافراً وإن لم يدعه الشيطان أو رغبه فيه . وهذا يوجب كونه تعالى  
هو العدو للكافر دون الشيطان ! وذلك يؤدي إلى أمرين فاسدين : أحدهما :  
أنه تعالى جعل ما ليس بوجود في الشيطان علة فيه ! والثاني : يوجب كونه علة  
فيه تعالى ، ونفاه عن نفسه !!

وبعد ، فإنه تعالى فعل في الشيطان ما صار به عدواً لبني آدم ، ولولا فعله  
ذلك لم يصح كونه عدواً . فيجب أن يكون تعالى هو العدو للكافر - على  
قولهم - من وجهين : أحدهما أنه فعل به الضرر . والآخر أنه فعل بغيره دعاءه  
إلى الضرر . فهو العدو والحامل للعدو على المداوة ، وقد علمنا أن العاجز عن

الإضرار، بإرادته المضرّة بالغير، لا يكون عدواً في التعارف مع ظهور عجزه، فكيف يقال في الشيطان: إنه عدو ولا سبيل له إلى فعل العداوة إلا بأن تخلق فيه! ولا يكون تعالى عدواً للكافر - على قولهم - مع أنه يخلق الكفر فيه ويحمّله عليه ويصرفه عن الإيمان وقدرته ثم يعاقبه عقاباً دائماً؟ وكيف يقبل نقض السكافر هذا العهد من الله تعالى مع أنه الذي يخلق فيه المعاصي ولا يمكنه التخلص منها. وفائدة العهد: أن يكون تذكره داعياً إلى مآل عهده إليه من ترك المعصية، وذلك لا يصح، مع وجوده فيه من فعل الغير على وجه لا يمكن مفارقتها.

٦١٩ - وقوله: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ يقتضى أنه بعثه على عبادته من حيث سهل الطريق وأوضح السبيل، وذلك لا يصح إلا إذا كانت العبادة من جهتهم تقع، وباختيارهم تكون؛ وإن كان تعالى هو الممكن لهم من فعلها.

٦٢٠ - وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ إنما يتم متى لم يكن هو الخالق للضلال فيهم. وإلا فوجود إضلال الشيطان كعدمه، لأنه لا تأثير له، لأنه إن اختار تعالى فيه خلق الكفر وجب وجوده، أضله الشيطان أم لا، وإن لم يختَر ذلك منه فكمثل، فكيف يقال، على طريق الذم للشيطان: إنه أضل خلقاً كثيراً، مع أنه تعالى هو الخالق للضلال فيهم، بل هو الخالق لإضلاله لهم وللشيطان أيضاً؟ فتعود الحال إلى أنه لا مصل إلا الله تعالى، ولا عدو للكافر إلا هو، لكنه يضل ويعدى بخلق الضلال، وبخلق الإضلال والعداوة في غيره. وهذا ظاهر فيما نريده من إثبات المدل، وأنه لا يخلق أفعاد العباد، ولا يضل الكفار والمعصاة.

٦٢١ - مسأله: قالوا: ثم ذكر تعالى ما يدل على جواز الجوارح عليه،

فقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾ [ ٧١ ]

والجواب عن ذلك : أنا قد بينا من قبل الكلام في ذلك (١) .

وظاهر هذه الآية مما لا يقول به مسلم ؛ لأن من يجوز الجوارح على الله تعالى لا يثبت له الأيدي ، فلا بد من حاجته إلى تأويل هذه الآية ، فيكون حاله كحالنا في تركه الظاهر ، والعدول إلى التأويل .

وقد ثبت أن ذكر الأيدي هو على طريق التأكيد ، وذكرنا لذلك أمثالا ، نحو قول القائل لغيره : ذلك بما جنته يداك ، وإن كانت الجناية بالقول والكلام ، فالمراد به ما جنته . فكذلك المراد بهذه الآية : أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما ؛ وذكر على جهة الامتنان ، وبين سائر وجوه منافعهم بالأنعام مما عدد من بعد ، إلى قوله : ﴿ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴾ (٢) .

٦٣٣ — فاما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [ ٨٢ ] فقد بينا الكلام فيه (٣) .

\* \* \*

(١) انظر الفقرة : ١٩٧ .

(٢) تنمة الآية السابقة — ٧١ — قوله تعالى : [ فَبِمَا كَانُوا يَكُونُونَ ] وما بعدها : [ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ] . وفيها منافع ، ومشارب أفلا يشكرون [

الآيات : ٧٢ — ٧٣ .

(٣) انظر الفقرة : ٥١ .

### ومن سورة الصافات

٦٢٣ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يعاقب من لا ذنب له ، فقال : ﴿ أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ [ ٢٢ - ٢٣ ]

والجواب عن ذلك : أنه تعالى لم يذكر أن أزواجهم لا يستحقون العذاب ، وقد يجوز أن يكونوا بهذه الصفة ؛ لأن الظاهر [ لا ] يمنع منه ، فلا يصح تعليقهم بالظاهر ، ولو أن أحدا قال لغيره : اضرب هذا ، فقد جنى . واضرب هذا معه ، لم يكن في الكلام ما يدل على أن الثاني ما حاله .

والمراد بالآية : احشروا الذين ظلموا وقرنائهم الذين شاركوهم في الظلم وأعانوهم عليه ، لأن من هذا حاله ، لأجل المشاركة ، يوصف بهذه الصفة .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ يدل على أن جميع من تقدم ذكره عبدوا من دونه تعالى ، فقد دل على مشاركة أزواجهم لهم بما يوجب عقابهم .

فأما ما كانوا يعبدون من دونه الله من الأصنام فغير ممتنع أن يدخلها تعالى الجحيم ، كي يزداد غمهم عند مشاهدتهم لها ، وتذكرهم أحوالهم معها ، وعلمهم بأنهم يعاقبون لأجل ذلك .

٦٢٤ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يخلق أفعال العباد ، فقال : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [ ٩٥ - ٩٦ ] والجواب عن ذلك : أن ظاهر قوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ يقتضى أنه علة في الأول ، وقد علمنا أن قوله : ﴿ قَالَ تَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ هو تنكيت لهم ، وليس

باستفهام<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن يبيكتم في عبادة الأصنام، ثم يقول على طريق التعليل: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ إلا والثاني تعلق بالأول وتأثير فيه، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون كذلك إلا والموصوف ثانياً، هو الموصوف أولاً حتى يصح كونه علة فيه وسبباً يمنع من عبادتهم له. ولولا ذلك لخرج القول الثاني من أن يتعلق بالقول الأول. فإذا صح ذلك وجب ضرورة حمل قوله ﴿وما تعملون﴾ على أن المراد به الصنم، ليصح أن يكون علة في المنع من عبادته، ومقتضياً التبكيك والتوبيخ، ويكون كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون من الأصنام المعمولة من الخشب والله خلقكم وخلق ذلك معكم، فكيف يصح أن تنحتوه إلهاً يعبد، مع حاجته في خلقه إلى الله تعالى، كما أنكم تحتاجون إليه؛ ومع أنه لا يملك ضرراً ولا نفعاً، وهو تعالى المالك لذلك لكم وله؟

ومتى حمل الكلام على خلاف ذلك أدى إلى كونه سخفاً، لأنه يصير كأنه قال: أتعبدون ما تنحتون، والله خلقكم وخلق في أيديكم الحركة! وقد علمنا أن ذلك لا يقع من كثير من السفهاء، فضلاً عن الحكيم!

وإس لأحد أن يقول: إن الذي ذكرتموه زوال عن الظاهر، وقد يثبت في جميع ما يتعلق به القوم أن تثبتوا أن الظاهر ليس معهم، وذلك أن هذا الكلام إذا ورد مورد التعليل كان ظاهره ما قلناه، ولو كان لو انفرد لكان ظاهره ما زعموه، ولا يمتنع في الكلام أن يتغير ظاهره بما يتصل به من مقدمة ومؤخرة، وقد بينا أن ظاهر التعليل إذا ذكره قلب التبكيك؛ يقتضى ما قلناه، فلم يخرج إذاً لهذا الوجه عما نظمناه في جميع الآي، على ما زعمه السائل.

يبين ما قلناه: أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لو انفرّد لم يفد، وإنما يفيد إذا علق بما تقدم، وفائدته تقتضى ما ذكرناه.

وبعد، فإن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ لا بد من أن يكون راجعاً إلى ما تقدم رجوعه إليه، فيقتضى تقدير محذوف، ولا يخلو ذلك من وجهين: إما أن يريد: وما تعملون فيه النحت. أو يريد: وما تعملونه من النحت فيه، لأننا إن حملنا الكلام على عمل لا تعلق له بالأصنام ألبتة، اقتضى كون الكلام لغوياً. وقد علمنا أنه متى حمل على الثانى خرج من باب التعليل وصار كأنه يتعلق بالأصنام، لأن القوم لا يعبدون النحت الذى هو فعلهم فى المنحوت، ولا استحقوا التبكيت واللائمة على شيء يتعلق به، فيجب إذاً أن يكون محمولا على الوجه الأول، وهو ما يعملون النحت فيه، وهذا يوجب أن المراد ما قلناه من أنه خلقهم وخلق ما عملوا فيه النحت من الأصنام. وهذا مما لا ينكر.

يبين ما قلناه أن النصيح لوقال وقد عصى غيره<sup>(١)</sup> فى أكل أو شرب أو لباس: كيف تعصينى وقد رببتك وأعطيتك ما تأكل وما تشرب، لوجب حمل الظاهر على أنما كول والمشروب دون الأكل والشرب، اللذين هما من فعله. وكذلك ما ذكرناه، لأن ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ بمنزلة قول القائل: «ما تأكلون» وإن كان أحدهما أخص من الآخر.

وهذا هو الواجب فى كل ما تعلق العمل به إذا كان العمل فى الأجسام المشار إليها، لأن الإنسان إذا قال: الصانع يعمل الخللخال، فالمراد به نفس الجسم، والنجار يعمل الباب، والحداد يعمل الفأس، فعلى هذا الوجه قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ

(١) كذا الأصل، والصواب: وقد عصاه غيره. أو: لوقال لغيره وقد عصاه في . . .

لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ<sup>(١)</sup> وأراد بكل هذا المعمول فيه دون العمل ، وقال تعالى: ﴿ تَلَقَّفْ مَا بَأْ فِكُونِ ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾<sup>(٣)</sup> وأراد بذلك ما صنعوا فيه من الحبال أو غيرها؛ لأنها التي يصح فيها التلقف والتناول، دون حرركاتهم .

فهذه طريقة في التعارف أقوى مما ادعوه لو لم يكن الكلام جارياً مجرى التعليل أيضاً .

على أن الكلام متى كان على ما حملوه تنافض في المعنى ، وذلك أنه تعالى إذا أراد: والله خلقكم وخلق عماكم ، فقد وجب بذلك لاحتمال أن يكون خالقاً لنفس عبادتهم لأنها من جملة العمل ، ولأنه لا يصح التفرقة بين الأعمال في أنه تعالى يحققها عندهم ، فإذا صح ذلك وجب على هذا أن يكون تعالى كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وخلق عبادتكم مع سائر أفعالكم ؟ وهذا يوجب زوال التبعيية واللائمة ، من حيث قصد به التبعيية ، وهذا يتناقض ، على ما ذكرناه ، لأنه تعالى إن خلق عبادتهم فكيف يجوز أن يوبخهم عليها ؟ وإن خلق فيها تحت الأصنام ، فكيف يجوز أن يوبخهم على ذلك ؟ وكل كلام صدر من حكيم محمله على ما يناقض في الوجه المقصود ، به لا يصح ، والواجب محله على ما يشاء ويصح ، وهو الذي قلناه .

وبعد ، فإنه تعالى حكى ذلك عن إبراهيم عليه السلام ، في إنكاره عليهم عبادة الأصنام ، وقوله: ﴿ أَنْفُسَكَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [٨٦] إلى آخر

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١١٧ .

(١) سورة سبأ ، الآية ١٣ .

(٣) سورة طه ، الآية ٦٩ .

الآية يدل على ما قلناه وذلك يوجب أنه أورد ذلك عابهم مورد الحجاج ،  
ليصرفهم به عما هم عليه من عبادة الصنم ، ولكي يعدلوا عن عبادة الصنم إلى عبادة  
الله تعالى . فلو حمل الكلام على ما قالوا لكان إبراهيم كأنه قال لهم : أنعميدون  
الأصنام ، والله خلقكم وخلق فعلكم ؟ ولو أراد ذلك لكان في نهاية الركابة ،  
وكان لهم أن يقولوا : وما في أنه خلقنا وخلق أعمالنا ما <sup>(١)</sup> يوجب أن ننصرف  
عن عبادة الصنم ، فليس الصنم نحن ، ولا عملنا وإنما هو ثالث لهذين الأمرين  
الذين ذكرنا ، فكيف ننصرف عن عبادته من حيث ثبت في غيره أن الله  
خلقه ؟ فكانت الحجة لهم عليه ثابتة ، وكل قول يؤدي إلى لزوم حجة  
الكفار للأنبياء ، فهو في نهاية الفساد .

فالصحيح إذن ما ذكرناه من أنه بين أنكم تعبدون ما الله خلقكم وخلقه ،  
فبأن تعبدوا الله الذي خلق الأمرين ، وهو مالك الضر والنفع ، أولى من أن  
تعبدوا الصنم الذي في أصل وجوده يحتاج إلى الإله الذي أدعواكم إلى عبادته ،  
فضلاً عن سائر صفاته . وقد علمناه أنه متى حموه على هذا الوجه فحجته لهم  
لازمة ، فحمله عليه أولى . وعلى هذا الوجه سلك الحجاج الذي قبله حيث قال :  
﴿ مَا كُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ [ ٩٢ ] وقال لهم : ﴿ أَلَا تَكُلُونَ ﴾ [ ٩١ ]  
ليبين ذلك <sup>(٢)</sup> للسامع أن الأصنام إذا لم يصح منها النظر ولا الأكل ولا التصرف  
فهي مدبرة ، فلا يصح أن تعبد وتترك عبادة الله تعالى للمدير للخلائق .

وبعد ، فإنه جل وعز حكى عن قوم إبراهيم ، عليه السلام ، أنهم كانوا عباد  
أصنام ، وأنه ، صلى الله عليه ، كان يخاطبهم دائماً في ذلك ، ولم يحك عنهم الكلام

(١) في الأصل : مما .

(٢) لها زائدة .

في خلق الأفعال ، وأنهم أضافوها إلى العبيد أو إلى القديم تعالى ، فكيف بصرح ،  
— مع أن هذا هو المعلوم من حال قومه ، وصدر الآيات وعجزها ، بل جميعها ،  
هو في هذا الباب — أن يذكر في خلاله مالا يتعلق به ولا يليق بما هو فيه ؟  
وكل ذلك يوجب بطلان ما حملوا الآية عليه .

وبعد ، فإن الأمر لو كان كما قالوا ، وصرح كونه خالقاً لتصرفهم [لما صرح] ،  
أن يجعله عملاً لهم ؛ لأن العمل إنما يكون عملاً للعامل . أن يوجد ويحدثه ،  
ومتى وجب ذلك استحال أن يكون تعالى خالقاً له ، لأن خلقه لا يفيد  
إلا إخرجه من العدم إلى الوجود ، فإذا حصل كذلك بمن عمله فما الفائدة  
في كونه خلقاً له تعالى ؟ هذا يوجب أن يكونوا قد حملوا الكلام على  
وجه يتناقض !

وبعد ، فلو أراد تعالى بذلك أفعال العباد ، على ما زعموه ، لكان الظاهر  
لا يقتضى ما قالوه ، لأننا قد بينا أن ظاهر الخلق هو التقدير ، وأنه لا يمتنع من  
حيث اللغة أن يكون الخالق خالقاً لما لم يفعله في الحقيقة ، إذ أدبره وقدره  
والفاعل غيره <sup>(١)</sup> . فكان يجب على هذا الوجه الذي ذكرناه أن يقال إنه  
تعالى أراد : والله دبركم ودبر أعمالكم ، ولا يجب كون عمن خلقه تعالى .

وبعد ، فإن ظاهر الكلام يقتضى أن يكون المراد بقوله : ( وما تعملون )  
أمراً مستأنفاً ، لأن اللفظة تدل على الاستقبال وقد علمنا أن ما سيعملونه <sup>(٢)</sup> ،  
مما لم يوجد بعد ، محال أن يكون خلقاً له تعالى ، لأن ذلك هو صفة الوجود  
على بعض الوجوه . ومتى قالوا : إن المراد بذلك ليس هو الاستقبال ، بل المراد  
به عملهم الذي تقضى ، أو الكائن ، فقد زالوا عن الظاهر ونزعونا في التأويل

وبصير الكلام متناقضا — لأنه كأنه قال : والله خلقكم وخلق المعدوم الذى لم يوجد — ويوجب أن لا يكون فى القول فائدة ، وأن لا يتعلق ذلك بما وبهم عليه ، وبكثمتهم به .

وبعد ، فإن كان الظاهر يوجب ماقلوه ، فيجب أن لا يكون عملهم باطلا ، ولا قبيحا ولا متفاوتا ، لقوله تعالى : ﴿ ما نرى فى خلق الرحمن من تفاوت ﴾ <sup>(١)</sup> ولقوله تعالى : ﴿ الذى أحسن كل شئ خلقه ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد علمناه متفاوتا ، ويقبح ، ولا بد من كونه باطلا ، خصوصا عبادة الأصنام والأوثان ، فلم صاروا بأن يتعلقوا بظاهر هذه الآية بأولى من سائر الآيات فى المنع من التعلق بظاهرها ، وقد علمنا أن الحكيم إذا بين بعض الأمور وأوضحها ، فالواجب فى خطابه من بعد أن يترتب عايه ، ومتى رتب على ذلك لم يعد ذلك خروجاً عن الظاهر ؛ لأنه يخاطب على معهود وعرف . فإذا كان تعالى قد بين من جهة العقل أن تصرف العبد الذى يستحق به الحمد ، والذم ، والثواب ، والعقاب ، ويقع بحسب دواعيه ومقاصده ، وبحسب اختياره وعلمه وآلاته ؛ لا بد من أن يكون واقعا من جهته — لأنه لو كان فعلا لغيره لم يجب كونه موقوفاً على قدره وعلومه وآلاته ودواعيه — ثم بين من جهة السمع مثل ذلك ، ونبه على أنه لا يفعل إلا الحسن الذى لا تفاوت فيه ، والتفنن الحكيم ، فالواجب فيما دبر من الآى إذا احتمل ما يوافق <sup>(٣)</sup> ، أن يكون حمل على ذلك كالظاهر المعهود المتقدم ، على بيناه .

وكل ذلك يبين أن تعلق التوسم بمثل هذا يدل على ذهابهم عن طريق

(٢) سورة السجدة ، الآية : ٧ .

(١) سورة الملك ، الآية : ٣ .

(٣) أى : ما يوافق هذه الجملة .

الأدلة ، عقلا وسمما ، وقلة معرفتهم بوجوه الكلام ومخارجه وتعلق البعض  
بالبعض .

٦٢٥ — فأما قوله تعالى ، من بعد : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي ﴾ [٩٩] فالمراد بذلك : إلى حيث أمرى ربى . وقد بينا القول فى نظائر ذلك (١) .

٦٢٦ — سأنة : قالوا : ثم ذكر تعالى ما يدل على أنه يأمر بالشىء ولا يريد  
فقال : ﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ [١٠٢]  
ثم بين فى الآية ما يدل على أنه لم يرد الذبح ، فإنه فداه بذبح عظيم (٢) ؟

والجواب عن ذلك أن الذى . . . . . (أ) مأمور به ، وأنه  
ليس بمراد . . . . . (ب) يستدلوا به على أن الذبح مأمور به لم يكن  
فيه دلالة على أنه ليس بمراد ، بل من يقول إنه مأمور به يقول إنه مراد ،  
ويحوز فى الأمرين البداء والنسخ ، على بعض الوجوه ، فتعلقهم بذلك على هذا  
الوجه مما لا يشهد له الظاهر .

وإنما بنوه على أصولهم فى أن مالا يقع لا يكون مراداً لله ، ورأوا أن الذبح  
لم يقع فقطعوا على ذلك ، وحكموا عنده بأنه مأمور به وإن كان هذا حاله .  
وهذا جمع بين الظاهر وبين مذهب لهم ، فيه التنازع . وكيف يصح فيما هذا حاله  
أن يعد استدلالاً بالظاهر مع حاجته إلى ضم ما فيه الخلاف إليه ، وما يجرى  
مجرأه من المذاهب ؟ ولا فرق بينهم فى ذلك وبين من يقول : إذا ثبت أنه ليس بمراد

(١) انظر الفقرات : ٤٠ ، ٥٨ ، ٣٠٩ .

(٢) انظر الآيات : ١٠٢ — ١٠٧ .

(أ) خرم فى الأصل .

(ب) خرم فى الأصل .

وقد صح أن المأمور به لا بد من كونه مراداً، فيجب أن لا يكون مأموراً به أصلاً ومتى قالوا في هذا القول: إنه رجوع إلى غير الظاهر، لزمهم مثله فيما قالوه .

وبعد ، فإن الظاهر يقتضى أنه رأى في المنام أنه يذبحه ، فمن أين أن ذلك أمر من الله تعالى ؟ وقد يرى في المنام ذلك وغيره . بل الظاهر فيما هذا حاله أن لا يقطع بأنه أمر من الله في الحقيقة إلا بمقدمة يعلم بها هذا من حاله ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر ؟ ومتى قالوا : قد علمنا بغير الظاهر أنه أمر من الله تعالى ، فقد خرجوا عن الظاهر ودخلوا في باب التأويل معنا .

وقد بينا في أصول الفقه القول في ذلك ، وأنه تعالى ذكر الذبح ، وأراد به مقدماته من الإضجاع وأخذ المذبة ، لأن فاعل ذلك من حيث يقرب إلى أن يكون ذابحاً يوصف بهذه الصفة ، كما قيل في مقدمات الموت من المرض والخوف : إنه موت ، فقال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ وقد علمنا أن الوصية لا تكون منه مع وقوع الموت .

وقوله تعالى من بعد : ﴿ قَدْ صَدَّقَت الرُّؤْيَا ﴾ [ ١٠٥ ] ولما وقع الذبح وإنما فعل ما قلناه ، يدل على أن المراد بالكلام ما قلناه . فإذا صح ذلك وقد فعل إبراهيم ، عليه السلام ما أريد منه ، ثبت أن الذبح الذي لم يفعله ليس بداخل فيما أمر به ، ولا فيما أريد منه ، وذلك يبطل تعلقهم بالظاهر .

وقد بينا الكلام على من يستدل بذلك في جواز البدء ، وفي جواز النسخ قبل وقوع الفعل ، فلا وجه لإعادته .

ومن سورة ص

٦٢٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يجعل النبي نبياً ،

والفاضل فاضلاً ، فقال : ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ [ ٢٦ ]  
والجواب عن ذلك : [ أنه لا يمتنع فيما <sup>(١)</sup> هذا حاله أنه يجوز أن يراد به ما يقتضيه  
الظاهر من إرساله إياه ، وبعثه إلى الناس ، فصيره بذلك خليفة من حيث يلزمهم  
القبول منه ، والالتقياد له ، كما يلزمهم ذلك لو سمعوا كلامه تعالى وفهموا أوامره .  
ويجوز أن يراد بذلك اللطف والمعونة ، فليس للمخالف في ذلك متعلق .

٦٢٨ — وقوله تعالى : ﴿ بَاخِكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ ﴾

[ ٢٦ ] يدل على أنه قادر على الأمور قبل فعله لها ، وعلى أنه يختار فعلاً على فعل .

٦٢٩ — وقوله : ( فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ) [ ٢٦ ] يدل على أنه تعالى

لا يضل ، لأنه لو أضل لكان لا يضاف الضلال إلى الهوى وإلى الشيطان ، وقد مضى  
الكلام في جميع ذلك <sup>(٢)</sup> .

٦٣٠ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا

بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [ ٢٧ ] يدل على أنه منزه من فعل التبجح ،  
وأن من أضاف إليه ذلك ووصف ما خلقه بأنه باطل فهو كافر . وقد تقدم كيفية  
الاستدلال بذلك من قبل <sup>(٣)</sup> .

٦٣١ — وقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَتْلُمُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

١ خرم في الأصل .

(٢) انظر الفقرات : ٣٩٩ ، ٤٦٥ ، ٥٢٣ ، ٦٢٠ .

(٣) انظر الفقرة ٥٧٤ .

كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ [٢٨] يدل على قولنا في الوعيد، وذلك أن على مذهب المرجئة لا يمتنع أن يتساوى حال الفاجر والمتقى إذا كانا مؤمنين، بأن يحصل مع الفاجر من الأعمال ما يساوى عمل المتقى ويزيد عليه، بل لا يمتنع على قولهم أن يكون أرفع حالاً من المتقى، وقد علمنا أنه تعالى إنما أراد أنه لا يجعلهما بمنزلة فيما يتعلق بالنواب والعقاب، لأنه قد سوى بينهما في أكثر أحكام الدنيا ونعيمها، فإذا كان المراد ما قلناه وجب أن يدل على أن الفاجر يدخل النار، وإلا أدى إلى أن يكون بمنزلة المتقى.

\* \* \*

## ومن سورة الزمر

٦٣٢ — مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه لم يهد الكافرين

فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ [ ٣ ]

والجواب عن ذلك قد تقدم ، لأننا قد بينا أن الهدى قد يكون لغير معنى الدلالة ، كما يراد به الدلالة<sup>(١)</sup> . والمراد به في هذا الموضع أنه لا يهديه للنواب لأجل كفره وكذبه ، أو لا يهديه بزيادات الهدى من حيث لم يهتد ، ولذلك أورد الهدى بلفظ الاستقبال ، وإن كان كاذباً كافراً في الحال .

والذي ينبغي أن يعلم في هذا الباب : أنه تعالى متى نفى الهدى عن وصفه بصفات الذم ، فالواجب أن يكون محمولاً على ما قلناه ، من أنه لا يهديه إلى الثواب ، ايصح تعلقه بما تقدم ، ولهذا قال تعالى في السورة التي بعدها : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وقال : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك . وهكذا القول في الضلال إذا علقه تعالى بين وصفه بالذم أو بالأفعال المقتضية للذم ، في أنه يجب حمل الضلال على العقاب ، وعلى الذهاب عن الثواب وطريقه . وهذا كقوليه : ﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الفقرة : ٢٢ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة غافر .

(٤) سورة غافر ، الآية ٣٤ .

(٦) سورة البقرة ، الآية ٢٦ .

(٣) سورة نحل ، الآية ٣٧ .

(٥) سورة إبراهيم ، الآية ٢٧ .

٦٣٣ - وقوله تعالى : ﴿ إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [ ٧ ] يدل على أنه تعالى لا يريد الكفر الواقع ، لأنه لو أَرَادَهُ لوجب ، متى وقع ، أن يكون راضياً له وبه ؛ لأن الرضا بالفعل ليس إلا ما ذكرناه ، ولذلك يستحيل أن يريد من غيرنا شيئاً ويقع على ما أَرَدَنَاهُ ، ولانكون راضين به ، أو نرضاه وإن لم نرده ألبتة .

فإذا صح ذلك وبين أنهم إن كفروا لم يرض ذلك مع وقوعه ، فقد دل ذلك على ما ذكرناه .

وفصله تعالى بين الشكر والكفر في إثبات الرضا بالشكر ونفيه عن الكفر من أدل الدلالة على أنه تعالى يريد الطاعات ويرضاها دون المعاضى والكفر .

٦٣٤ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [ ٧ ] فقد بينا أنه يدل على أن أحداً لا يؤخذ بذنب غيره (١) . ويدل على نفي تعذيب أطفال المشركين .

٦٣٤ - وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [ ١٩ ] يدل على أن من أخبر الله تعالى أنه بعذله لا يخرج من النار ، فإذا صح أنه أخبر بذلك في الفجّار والفسّاق فيجب ذلك فيهم .

وبدل أيضاً على أنه صلى الله عليه لا يشفع لهم ، لأنه لو شفع لهم لوجب أن يكون منقذاً من النار ، وقد نفى الله تعالى عنه ذلك .

٦٣٦ - وقوله : ﴿ لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ ﴾ [٢٠] يدل على أنهم يختصون بالجنة .

٦٣٧ - وقوله من بعد : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِعَادَ ﴾ [٢٠] يدل على أن ما تخوف وتوعد به لا يجوز فيه الخلف ، كما لا يجوز في وعده .

٦٣٨ - وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [٢٢] لا يدل على أنه تعالى يخلق<sup>(١)</sup> الإيمان والثبات عليه ، وذلك لأن ظاهر شرح الصدر لا يجوز أن يكون هو المراد ، لأن ذلك يرجع إلى تفريق الأجسام وبسطها ، وذلك غير مراد ، فالمراد بالكلام غير ظاهره ، وقد علمنا أن الإيمان ليس بشرح الصدر في الحقيقة ، فكيف يصح حمله عليه ؟

وإنما أراد تعالى بذلك زيادات الألفاظ وإيراد الأدلة والخواطر ، على ما قدمناه من قبل (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ﴾ أراد بذلك الهدى والدلالة [وإنما سمّاه نوراً] (٣) ، من حيث يهdy به وإن كان يدل على أنه قد اهتدى ، فجعله نورا (٤) في الحقيقة .

٦٣٩ - وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى ﴾ [٢٣] يدل على أنه محدث ، لأن الحديث هو المحدث إذا تقارب وجوده ، ونقول العرب فيما تقدم وجوده : قديم ؛ فصلاً بينه وبين ما تقارب وجوده ،

(٢) انظر الفقرة : ٢٣٤ .

(١) في الأصل : لا يخلق ،

(٤) في الأصل : يوماً .

(٣) خرم في الأصل .

(م ٣٨ - متشابه القرآن)

فإذا وصفه - تعالى - بأنه حديث، فيجب كونه محدثاً ، ولهذا رصف الحديث الذي يتجارى فيه وبه بهذا الموصف ، لأنه حادث في الوقت ، ولهذا يصفون ما تقارب وجوده بأنه حديث . وما تقدمه في السنة الماضية بأنه عتيق .

ووصفه - تعالى - للكتاب بأنه منزل يدل أيضاً على ما قلناه ، لأنه إن كان قديماً فذلك يستحيل فيه ، خلافاً من أن يراد به <sup>(١)</sup> أنه منزل إما بنفسه أو بعمله . وكل ذلك يقتضى حدوثه .

ووصفه بأنه متشابه ، وأراد به أنه منشا كل في الحكمة ، يقتضى أيضاً حدوثه ، لأن القديم يستحيل فيه أن يكون أشياء متشابهة .

٦٤٠ - وقوله من بعد : ﴿ ذَلِكْ هُدًى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> يدل على أن الهدى هو الدلالة والبيان ، وأنه يهدي به المكلف ، وإنما قال : ﴿ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> لأنه يهدي بذلك من بلغ حد التكليف من عباده ، بأن يجعله دلالة لهم دون سائر العباد ، فالتخصيص صحيح في هذا الباب ، وإن قلنا إن الدلالة عامة في جميع المكلفين .

٦٤١ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [ ٢٨ ] يدل أيضاً على حدوثه ، من حيث وصفه بكلا الوصفين .

٦٤٢ - وقوله تعالى من بعد : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ ﴾

(١) في الأصل : به في .

(٢) قال تعالى : [ ... ذلك هدى الله يهدي به من يشاء . ومن يضلل الله فإله من

هاد ] من الآية ٢٣ .

(٣) في الأصل : يهدي به من يشاء من عباده .

بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ ﴿٣٦-٣٧﴾ يجب أن يحمل على الثواب والعقاب، لأن من هداه الله إلى الثواب فلا مضل له عنه ، ومن أضله عنه وعاقبه فلا هادي له إليه (١) . وقد بينا من قبل أن ذلك الظاهر لا يدل على ما يزعمون في الضلال والإيمان ، من أنه الإيمان والكفر . (٢)

٦٤٣ - وقوله تعالى من بعد: ( اللَّهُ يُتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ) [٤٢] لا يدل على أن الله - تعالى - خلق الموت والقتل فيه ، لأن ظاهره إنما يقتضى أنه يتوفى الأنفس ، والتوفى لا يفيد موت والقتل .

وإنما المراد: أنه يسوفى ما فيها من الروح ، إما بنفسه وإما بأمره ، فيكون متوفياً لها ، ومتى أريد بذلك الموت فهو مجاز . وقد بينا أنه لو حمل على الموت لم يمنع ذلك من كون القتل فعلاً للقتل (٣) وإنما كان يجب أن يقال : قد - تعالى - يحدث مع القتل موتاً ، وهذا مما لا نأباه .

٦٤٤ - وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بِأَعْيَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [٥٣] لا يدل على ما يقوله المرجئة من أن الفاسق يغفر له إذا كان من أهل الصلاة ، وذلك لأن ظاهره بأن يتناول الكافر أولى ، لأنه أدخل في كونه مسرفاً على نفسه ، ولا يكاد يقال ذلك في كل من عصى ، وإنما يقال فيمن بالغ في المعصية وانتهى فيه إلى غاية عظيمة ، فإذا لم يوجب ذلك غفران الكفار فبأن لا يوجب غفران الفاسق [ أولى ] .

(٢) انظر الفقرتين : ٢٢ و ٤٠٣ .

(١) في الأصل : إليها .

(٣) انظر الفقرة : ١٣٢ مع التعليق .

وبعد ، فإنه يوجب بظاھرہ أنه تعالى يغفر لهم لا محالة ، وليس ذلك بقول لمن يعرف من المرجئة ، ويوجب القول بأنه تعالى قد أغرى بالعاصي من حيث علمنا أنه يغفرها لا محالة ، وهذا مما لا يجوز في تكليف الحكيم .

وبعد ، فإن القنوط من رحمة الله هو أن يعتقد المسرف على نفسه أنه لا يغفر لله ألبتة ، فأما إذا اعتقد أنه يغفر له بالتوبة ، فإنه لا يكون قانطاً ، فيجب أن تكون المغفرة المذكورة على الوجه الذي يخرج المسرف على نفسه من أن يكون قانطاً من رحمة الله ، ولا يوجب ذلك إلا جواز المغفرة على بعض الوجوه فقط فمن أين أنه تعالى يغفر على كل حال .

وبعد ، فإنه تعالى بين من بعد أنه يغفر مع التوبة والإقامة ، فقال : ﴿ وَأَنذِرُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ كُفُّ الْعَذَابِ ﴾ [٥٤] ولو أراد المغفرة على كل وجه لم يخوف من العذاب إذا هم لم ينبئوا ولم يسألوا ، بل كان يجب ذوال العذاب عنهم للمغفرة المتقدم ذكرها ، أناجوا وأسألوا أم لم يفعلوا ذلك .

وبعد ، فإذا ثبت أن الكفار داخلون في الآية صح أن المغفرة بشرط التوبة ، فكذلك المغفرة في الفساق ، لأن الكلام على وجه واحد [و] لا يمكنهم التخاص من ذلك إلا مع القول بأنه تعالى إنما أراد الفساق فقط . وقد بينا أن وصفه لهم بأنهم أسرفوا على أنفسهم كالمنايع من ذلك ، على أن فيما بعده ما يدل على أن الآية في الكفار فقط ، وهو قوله تعالى ، ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [٥٩] لأن هذا راجع إلى ما تقدم .

٦٤٥ — وقوله تعالى : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ كُفُّ الْعَذَابِ ﴾ [٥٤] يدل على أن التوبة والإقامة لا تنفع إذا جاء العذاب ، على ما نقله ؛ من أن أهل النار ملجئون ، فلا تقبل لهم توبة .

٦٤٦ — وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ<sup>(١)</sup>﴾ يدل على أن من جاءه العذاب لا يكون له ناصر ، وفي هذا إبطال القول بالشفاعة .

٦٤٧ — وقوله تعالى : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [٥٦] لا يدل على أن الله جنباً على ما نقوله للمشبهة وذلك أن هذه اللفظة إذا ذكرت مع الفعل الذى يفعل للغير أو لأجل الغير ، فالمراد به الذات ، وهو الذى يعقل من قول القائل : احتملت هذا فى جنب فلان ، وكسبت المال فى جنب فلان . فإنما أراد الله تعالى : على ما فرطت فى ذات الله . ومتى لم يحمل على هذا الوجه لم يفد البتة .

وتدل هذه الآية على اعترافهم بأنهم فرطوا ، وذلك يوجب أنهم قصروا فيما كُلفوا ، ولا يكونون كذلك إلا وكانوا متمكنين قادرين على الاستقامة ، فلما زاغوا عنها حصلوا مفرطين .

٦٤٨ — وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [٦٠] مما كان يحلف الحسن البصرى ، عليه رحمة الله ، أن الله تعالى ما أُرِدَ به إلا المجبرة ، لأنهم كذبوا عليه فى إضافة القبيح إليه !

٦٤٩ — وأما قوله : ( خَاقٌ كُلِّ شَيْءٍ ) [٦٢] فقد تقدم القول فيه <sup>(٢)</sup> .

٦٥٠ — وقوله بعده : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [٦٢] يدل على أن المراد بالأول : الأجسام والنعم ؛ لأنها التى يصح وصف القديم بأنه وكيل عليها ، دون المعلومات وما شاكلها من أفعال العباد .

(١) تنص الآية : ٥٤ .

(٢) انظر الفقرة : ٢٢٠ .

٦٥١ - وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ (١)﴾ فلا يصح تعاقب المشبهة أن الله تعالى يميناً . ولا بقوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ أن له كفاً ، وذلك لأن التعارف في اللغة أن التمدح بما يجري هذا المجرى إنما يريد به الملك والافتقار ، ليصح فيه التمدح ، وذلك لأن المتعالم أن كون الشيء في يد الإنسان لا يمنع كونه ملكاً لغيره ، وأن لا يكون مقتدرًا عليه ، وإنما كان متمدحاً متى حُمل على طريقة الملك ، ولذلك قالوا في الملوك هذه اللفظة ، وأن فلاناً يملك عبده ملك اليمين ، وإنما أرادوا بذلك المبالغة في كونه مالِكاً ؛ لأن حظ اليمين في هذا الوجه أقوى من حظ الشمال ؛ لأنها أشرف اليدين ، فلما قالوا فيما يملكه إن يده تحتوي عليه ، وقد صار في يده ، لم يمتنع أن يحققوا ذلك بذكر اليمين . وقد بينا القول في ذلك من قبل وشرحناه (٢) .

وكذلك فيما يراد بأن الشيء في قبضة فلان ، أنه يصرفه كيف أراد ، وأنه مستجيب له فيما شاء ، فلما كانت الأرض هذه حالها مع الله تعالى ، وكذلك السموات ، جاز أن يتمدح بأنها في قبضته ، وأن السموات مطويات بيمينه .

\* \* \*

---

(١) قال تعالى : [ وما قَدَرُوا اللهَ حقَّ قدره ، والأرضُ جميعاً قبضته يومَ القيامة والسموات مطويات بيمينه ، سبحانه وتعالى عما يشركون ] الآية : ٦٧ .  
 (٢) انظر الفقرة : ١٩٧ .

### ومن سورة المؤمن

٦٥٢ - مسألة : قالوا : ثم ذكر تعالى فيها ما يدل على أنه يفعل المعاصي ويرزئهم<sup>(١)</sup> ، فقال ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُهُ﴾ [٩] والجواب عن ذلك : أن الآية واردة في أهل الآخرة<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز أن يقال : إنهم هناك مكلفون بفعل في بعضهم السيئات ، وبوقاها البعض ، فيجب أن تكون محمولة على العذاب الذي في التخلص منه ثبوت الرحمة والنور المبين ، على ما ذكره تعالى . ولا يمتنع في العذاب وإن كان حسناً أن يوصف بذلك من حيث كان ضرراً ، فشبه بالسيئات ؛ على ما ذكرناه في وصفه بأنه شر فيما تقدم ؛ يبين ذلك أن السيئات تقدمت منهم ، والدعاء فيه بما ذكره في الآية يقتضى أنه متوقع ، فلا يجوز أن يكون محمولا عليه .

٦٥٣ - وقوله تعالى : ﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [١٥] لا يدل على ما نقلوه المشبهة من أنه في مكان ، وذلك أن ظاهرها إنما يقتضى أنه رفيع الدرجات ، وليس فيه أنه عليها ، ودرجات الله عندنا رفيعة ؛ لأنها المؤمن في الجنة . ومتى قيل : دور زيد حسنة ، لم يوجب ذلك أن يكون فيها ، فكذلك القول فيما ذكرناه . وإضافة العرش إليه لا يقتضى أنه عليه ، كما أن إضافة البيت إليه يمثل هذه اللفظة لا يقتضى أنه فيه .

وهذه اللفظة قد تستعمل على وجوه ، فيقال : زيد ذو إحسان ، وذو أفضال ، وذو قدر ، وذو رعية حسنة ، وذو جمال وأخلاق ، والمراد بها الخفاف ، فلا يصح تعليقهم بظواهرها .

(١) في الأصل : ويرزئهم بأن لا يفعله . ويبدو أن هذه زيادة .

(٢) انظر الآيتين ٧ - ٨ من السورة .

٦٥٤ - وقوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ يُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [١٧] يدل على أن أحداً لا يؤخذ اليوم بذنب غيره . وبدل أيضاً على أن من يستحق على عمله شيئاً أنه يجازى به في ذلك اليوم ، وفي ذلك إبطال القول بالشفاعة على الوجه الذي يقوله القوم ، لأن إثباته كذلك يؤدي إلى أن فيهم ذلك اليوم من لا يجازى بما عمل ، وذكر تعالى الكسب وأراد به العذاب والثواب ، لأن ما يستفيد الفاعل بفعله من المنافع أو يحتنبه من المضار بوصف بأنه كسب له ، ولذلك يقال في المال الذي ربحه التاجر إنه كسبه ، فهو على هذا حقيقة ، وإن لم يتنع أن يقال إنه تعالى ذكر الكسب وأراد المستحق عليه .

٦٥٥ - وقوله تعالى بعد : ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسَبٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [١٨] بين [ في ] أن الظالم لا يشفع له النبي صلى الله عليه ، وأن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين لتحصل لهم مزية في التفضل وزيادة الدرجات ، مع ما يحصل له ، صلى الله عليه ، من التعظيم والإكرام .

ومتى حلت الآية على أن المراد بها الكفار ، فهو تخصيص بلا دليل .  
يوجب ذلك .

٦٥٦ - وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [٢٨] وقوله : ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ [٣٤] قد تقدم القول فيه (١) .

٦٥٧ - قوله ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءِ عَمَلِهِ وَصُدْعَنِ السِّدِّيلِ﴾ [٣٧]

فليس له ظاهر يقتضى من المزيّن له ذلك والصادّ له عنه ، فلا يصح تعلق القوم به <sup>(١)</sup> .

والمراد بذلك : أن الشيطان زين له سوء عمله ودعاه ورغبه فيه ، فوصف من حيث كان كذلك بأنه صاد عن السبيل ، ولم يرد أنه مُنع منه بالقسر ؛ لأن ذلك كان يبطل التكليف ، وإما أريد به الترغيب والبعث عليه .

ولولأن الأمر كذلك ، لوجب أن يوصف تعالى بأنه زين للكفار وصدّهم عن سبيله ، وذلك مما لا يجيزه مسلم .

٦٥٨ - وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنْتَفِعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا ﴾ [٨٥ - ٨٤] فمن قوّة ما يدل على بطلان قول الجبرة ؛ لأنه تعالى بين أنهم عند رؤية العذاب لم ينتفعوا بالإيمان من حيث كانوا ملجئين إليه ، فلو كان مخلوقاً لله تعالى فيهم على كل حال ، لكانوا بأن لا ينتفعوا به أولى من حيث كانوا ملجئين ، ولوجب أن تكون أحوالهم عند رؤية العذاب وعند فقدّه إذا هم آمنوا تنفق ولا تختلف . وقد بينا القول في ذلك مشروحاً <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الفقرتين ٤٥ و ٦٦ .

(٢) انظر الفقرة ٢٤٧ .

ومن سورة فصلت

٦٥٩ - فصل: قد بينا أن قوله تعالى في وصف القرآن بأنه تنزيل ، وبأنه قرآن ، وبأن آياته فُصِّلَتْ ، وبأنه عربي ، وبأنه بشير ونذير ، وبأنه مسموع ، يقتضى حديثه ، فلا وجه لإعادته<sup>(١)</sup> .

٦٦٠ - فأما قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [٥] فقد بينا أن المراد به التمثيل والنشبيه<sup>(٢)</sup> . ولو كان المراد به التحقيق لكان عذراً لهم في الإعراض وترك ما كلفوا ، ولما هددهم تعالى بقوله : ( فَأَعْمَلْ إِنْتَعَامِلُونَ )<sup>(٣)</sup> .

٦٦١ - وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [١٧] فقد بينا أنه يدل على أن الهدى بمعنى الدلالة والبيان لا بمعنى خلق الإيمان<sup>(٤)</sup> ، لأنه وصفهم بأنه هدام وإن كانوا كفاراً ، وبين أنهم استحبوا العمى على الهدى وإن كان قد هدام . وهذا يوجب أن الهدى أمر يجوز أن يختار التمسك به وأن يستحب غيره عليه .

٦٦٢ - وأما قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُودُهُمْ ﴾ [٢٠] فقد بينا الكلام في هذه الشهادة ، وهل هي فعل لله ، أو فعل لهذه الجوارح ، بما لا وجه لإعادته<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر الآيات : ١ - ٤ وراجع الفقرة ٤٧ مع التعليق .

(٢) انظر الفقرة ٢٠٦ .

(٣) تنمة الآية الخامسة ، ولا يبدو أنه من تهديد الله تعالى لهم ؛ لأنه من قولهم الذي أرادوا به صدق النبي - صلى الله عليه - وتأييده من إجابته لما يدعوهم إليه . انظر الآيات التالية .

(٤) انظر الفقرة ٢٢ مع ما ذكرناه هناك من التطبيق المتصل بهذه الآية .

(٥) انظر الفقرة : ٥١١ .

٦٦٣ - وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [٢١]  
لا يدل ظاهره على أن الكلام لا يكون إلا خلقاً لله تعالى ؛ لأنه كان يجب أن  
يكون ناطقاً به ، وأن لا يفهم بأنهم ناطقون ، ونطقوا !

وعلى أحد الوجهين الذي تأولنا عليه الشهادة ؛ يكون تعالى فاعلاً لذلك النطق  
في الحقيقة ، فلا يكون فيه كلام .

وعلى الوجه الآخر يكون ملجأً إليه ، فيضاف إليه من هذا الوجه .

٦٦٤ - وقوله : ﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ  
وَمَا خَلْفَهُمْ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [٢٥] ليس في ظاهره أكثر مما أنه سهل لهم  
وأتاح ، أو خاف قرناء ، فلا يدل على أن ما به صاروا كذلك من قبله . ولا يمنع  
إذا لم يمنعهم من التزيين لما فيه من منع التكليف وزواله ، أن يقال : قبيضهم  
تعالى ، كما ذكرنا في قوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ وما ذكرنا  
هناك يعني عن البيان في هذا الموضع <sup>(١)</sup>

٦٦٥ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا  
فُصِّلَتِ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ <sup>(٢)</sup> [٤٤] يدل على أنه أحسنه على وجه دون  
وجه كان يجوز أن يحسنه عليه ، وكان يقول عند ذلك الكفار : كيف يكون  
عربياً والكلام الذي جاء به عجمي ؟

٦٦٦ - وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْءَانُهُمْ  
عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ قد تقدم القول [ فيه ] <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الفقرة : ٤٥٦ .

(٢) تنمة الآية : [ قل هو الذين آمنوا هُدى وشفاء ، والذين لا يؤمنون في آذانهم وقُرْءَانُهُمْ عَلَيْهِمْ عَمًى ، أولئك ينادون من مكان بعيد ] .

(٣) انظر الفقرة الثانية من السورة .

ومن سورة حم عسق

٦٦٧ - مسألة : قالوا : ثم ذكر فيها ما يدل على أنه لم يرد من جميعهم الإيمان ، فقال : ﴿ وَنَوْشَاءُ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [٨] .

والجواب عن ذلك : أنه لا ظاهر للكلام فيما ادعوه ؛ لأنه تعالى لم يذكر الوجه الذي لم يجعلهم فيه أمة واحدة وجاعة ، فالمراد به محذوف ، لأنه يحتمل أن يجعلهم أمة في خصال كثيرة ، من حيث صح أن يشتركوا في أمور كثيرة .

والمراد بذلك : أنه لو شاء أن يلجئهم إلى الإيمان لجعلهم أمة واحدة فيه ، ولكنه أراد ذلك منهم على طريقة التكليف ، فمن آمن دخل في الرحمة ، ومن ظلم لم يكن له ولي ولا نصير .

٦٦٨ - وقوله تعالى : ﴿ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [٨] يدل على بطلان القول بأنه ، عليه السلام ، يشنع للظالمين من أمته .

٦٦٩ - وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [١١] يدل على نفى التشبيه ؛ لأن هذه الكاف إذا دخلت على هذا الوجه وكدت نفى التماثل . وهذا كقول القائل : ليس كمثل فلان أحد ، فليس لأحد أن يقول : كيف يدل على ما ذكرتم ؟ ومتى حمل على حقيقة أوجب له إثبات التماثل ، من حيث يفيد أنه لا مثل لثله !

٦٧٠ - فأما تعلقهم بقوله تعالى : ﴿ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [١٥] في أنه عليه السلام بين أنه لا حجة عليهم له ، وأن ذلك يوجب عذرهم فبعيد<sup>(١)</sup> ، وذلك

(١) في الأصل « فيعذرهم » وما صوبناه لابد من إضافته ، لو كان ما في الأصل ضرورياً للمعنى ، ومستقيماً بدون تصف في التقدير .

لأن حمله على ما يعلم ضرورة خلافه لا يجوز ، ومعلوم من حاله ، صلى الله عليه ، أنه كان من دينه ومذهبه أن له الحجة لازمة للكفار ، وأن عليهم الانقياد له ولها ، فلا يصح حمله على ظاهره ، مع أن من خالفنا من الجبرة لا يقول إن الكفار لاجبة للرسول عليهم ، فلا يصح تعلقهم بذلك . وإنما نلزمهم نحن ، على مذهبهم ، أن لا يكون لله تعالى ، ولا لأحد من الرسل على أحد من الكفار حجة ؛ لأن الغرض بالحجة التمسك بما توجهه عند القدرة عليه وعلى الإعراض عنه ، وإن كان تعالى هو الخالق للكفر فيهم ، لم يصح ذلك فيه ، وإن كان تعالى يخلق فيه المعارف - وإنما يحصل القوم عارفين بها - فلا وجه لثبوت الحجة وتكررها وإعادتها مرة بعد مرة ، فلما أعرضوا ولم ينتفعوا قال هذا القول توبيخاً وتبكيتاً ؛ ليبين ذلك أن نفس الآية تتضمن الحجاج عليهم ، فكيف يصح أن تتضمن مع ذلك أن لا حجة له عليهم ؟ وهذا بين .

٣٧١ - وقوله تعالى ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مَسْفُوفِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَاقِعُونَ بِهِمْ ﴾ [٢٢] يدل على قولنا في الوعيد ؛ لأن الذي كسبوه هو العتوبة المستحقة على ظلمهم ، فغير تعالى أنه واقع بهم لا محالة .

وإذا ثبت أنها دائمة ، فيجب إدامة وقوعها بهم . وفي ذلك بطلان قولهم في إلارجاء ، والشفاعة لأهل الكبائر .

٣٧٢ - قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشِإِ اللَّهُ يُخَذِّمِهِ عَلَىٰ فَإِنَّكَ وَمَنْ يَخِذُّهُ اللَّهُ الْبَاطِلُ وَيُخْلِقُ الْخَلْقَ ﴾ [٢٤] فلا يدل على المنع مما كفوا ، لأن ظاهره ليس فيه أنه ختم على قلبه ، وإنما فيه أنه لو شاء لفعل ، وقد بينا أن الختم يفيد ظاهره السمة والعلامة ، فلا تعلق لهم بالظاهر

المذكور فيها<sup>(١)</sup> .

٦٧٣ - وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ مُنْزَلٌ بِقَدَرِ مَا يَشَاءُ﴾ [٢٧] يدل على بطلان قول المجبرة ، لأنه تعالى بين أنه لا يبسط الرزق لثلاثا يقع منهم البغى ، فكيف يظن مع ذلك أنه الذى يخلى الكفر والبغى فيهم ؟

ويدل على ما نقول فى اللطف ؛ لأنه تعالى خبر بأنه إنما لم يبسط الرزق لهم لثلاثا يقع منهم البغى ، ولو كان ما عنده يقع منهم ذلك بمنزلة ما عنده لا يقع ؛ فى أنه لا يجب فى الحكمة فعله ، كان لا يمتنع أن يكون تعالى لم يفعل بسط الرزق لهم وقد فعل أموراً كثيرة عندها كفروا ، فكان لا يكون فى أن لم يفعل ذلك فائدة ولا له معنى !

٦٧٤ - وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [٤٤] يدل على أن المراد «بالضلال العقاب والذهاب»<sup>(٢)</sup> بهم عن طريق الثواب . ويدل على أن من يستحق ذلك لاولى له ولا شفيع ، وكذلك قوله : ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [٤٦] ، لأنه تعالى إذا أضله على هذا الوجه فلا سبيل له إلى الخلاص .

٦٧٥ - وأما تعلقهم بقوله : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُسَكِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [٥١] فى أنه تعالى يجوز عليه الحجاب والستر ، ويجوز ارتفاعه [عنه]<sup>(٣)</sup> ، وأن ذلك يوجب كونه جسمًا فبعيد ، وذلك أن ظاهره إنما يقتضى أنه لا يكلم إلا من وراء حجاب ، وإلا بوحى

(١) انظر الفقرة : ١٨ (٢) فى الأصل : بالعقاب والضلال والذهاب .

(٣) خرم فى الأصل ، وربما كانت : لذلك ، والمعنى واضح .

وإرسال ، والحجاب يحتمل أن يكون داخلا على كلامه ، وعلى ذاته ، وعلى المتكلم ، فمن أين أن المراد ما ذكرناه (١) ؟

وقد يقول أحدنا للأعجمي وقد كلفه : إني أكلمك من وراء حجاب !  
والحجاب يرجع إليه لا إلى المتكلم ، فإذا حصل الكلام عنه ولا يعرف المتكلم ،  
فكانه يجوز أن يقول : أسمع الكلام من وراء حجاب

والمراد بالآية : أنه يفعل الكلام في جسم محتجب عن المتكلم غير معلوم له ،  
فمن حيث سمعه ولا يعرف الجهة يجوز أن يقال : هو مُكَلَّم من وراء حجاب .  
وعلى هذا الوجه كلم موسى ، عليه السلام .

٦١/٦ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً هَدًى بِهِ مَن نَّشَاءُ  
مِّنْ عِبَادِنَا وَإِلَيْكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [ ٥٢ ] يدل على أن الهدى  
هو الدلالة ، وهو عام في كل مكلف ، وأنه ، صلى الله عليه ، يهدي الجميع إلى  
الإيمان . وقد ثبت أن فائدة قوله : ﴿ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ هو إنما يهتدى  
بذلك من يبلغ حد التكليف من عباده ، فيصلح التخصيص فيه من هذا الوجه .

(١) أى : ما ذكرناه لهم . وإلا لقال : ما ذكروه . وهو الأصوب .

### ومن سورة الزخرف

٦٧٧ — مسألة : قالوا : ثم ذكر - تعالى - فيها ما يدل على أنه الخالق للكفر والإيمان ، فقال : ﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا ﴾ [ ١٢ ] ويدل في ذلك على ما ذكرناه .

والجواب عن ذلك : أن ظاهر الأزواج إنما يفيد الأشياء المتشابهة ، فلا يقع هذا القول في الأعراض وأعمال العباد ، وإنما يراد به الصور والأشخاص ، الذي يظهر فيها التشابه .

وإنما أراد تعالى أن يبين بهذه الآية أنه الخالق لسائر ما ينتفعون به من الأشياء المتشابهة التي يقع النفع بها ، على طريق التمدح والامتنان ، ولو كان تعالى أراد به الكفر لم يكن تمدحاً ، ولوجب أن يكون ذمّاً !

٦٧٨ — وقوله : ﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَالَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [ ٢٠ ] فقد بينا أنه يدل على إبطال قولهم في أنه تعالى يريد ما يقع من العباد من عبادة الأصنام وسائر المعاصي ، في سورة الأنعام (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ [ ٣٣ ] فإنه يدل على أنه لم يفعل ما يكون المكلف عنده أقرب إلى المعصية ؛ لأنه بين أنه لم يجعل الكفار بهذه الصفة لئلا يفسد غيرهم ، فيكفروا ، فيصيروا أمة واحدة .

ويدل على أنه تعالى إذا لم يفعل ذلك ، أنه لا يجوز أن يكون خالقاً لنفس

الكفر فيهم ، لأنه لو كان كذلك لم يكن في هذا القول فائدة ، ولوجب أن يكون أمر المكلف موقوفاً على ما يخلقه فيه من كفر وإيمان ، فعمل ذلك في الكفار أم لم يفعل .

٦٧٩ -- وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْسُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [٣٦] فقد بينا القول في مثله <sup>(١)</sup> .

وفي هذه الآية : الظاهر أنه أراد به أنه يقيض له في الآخرة شيطاناً يقارنه في النار ليعرف أنه من حيث اتبعه حل به ماحل من العقوبة ، فيكون أعظم لعنة وحسرة .

٦٨٠ -- وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْغُمَى ﴾ [٤٠] فقد بينا أن المراد به التمثيل والتشبيه لحال الأعمى والأصم ، وشرحناه <sup>(٢)</sup> .

٦٨١ -- وقوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ [٧١] لا يصح تعلق من يقول بأن الله يرى [ به ] إلا إذا كان مجسماً يجوز أن يكون تعالى بالصورة التي تشتهي ، وذلك مما لا يقتضيه الظاهر .

وبعد ، فليس من قول أحد أن الله يشتهي وبلتذ به . والظاهر [ لا ] يوجب ذلك ، فلا يصح تعللهم به .

وبعد ، فإن الظاهر إنما يوجب أن لهم فيها ما يشتهون ، وما الذي يصح ذلك فيه أولاً يصح لا يعقل بالظاهر . وكلا لا يصح أن يستدل بذلك على أنه تعالى يدرك لمساً وذوقاً وشمّاً ، فكذلك القول في الرؤية .

٦٨٢ -- وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ [٧٤] يدل على الوعيد والخلود ، لأنه لم يخص مجرماً من مجرم ، وبين أنهم خالدون في النار ، والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له .

(١) انظر الفقرة : ٤٥٦ ، والفقرة ٦٦٤ .

(٢) انظر الفقرة : ٢١ .

### ومن سورة الدخان

٦٨٣- قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ [١٧] لا يدل، على أنه خلق الكفر فيهم، لأننا قد بينا أن ظاهر الفتنة لا يقتضى الكفر، وإما، أراد تعالى بذلك التكليف وتشديد الحنة، ولذلك عقبه بذكر المعنى فقال : ﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [١٧ - ١٨] .

٦٨٤- وقوله : ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [٣٢] فظاهره . يقتضى ما نقول من أنه تعالى اختارهم بوجه من حيث علم أنهم يصاحون لذلك ، وأن في بعضهم استصلاح العباد .

٦٨٥- وقوله تعالى : ﴿وَآتَيْنَاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُبِينٌ﴾ [٣٣] أراد<sup>(١)</sup> بذلك المعجزات ، فلا يصح تعلق القوم به فيما يذهبون إليه .

٦٨٦- وقوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٣٨ - ٣٩] فمن أوضح الدلالة على أنه تعالى لا يخلق إلا الحسن ، وأنه منزّه عن الباطل واللغو وسائر القبائح .

٦٨٧- وقوله تعالى : ﴿فَرِئَمَا يَسْرُرُهُمْ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨] يدل على أن القرآن من فعله ، فلذلك يصح [ القول ] بأنه يسره وسهل السبيل إلى معرفة المراد به .

٦٨٨- وقوله : ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ، يدل على أن جملة كذلك وأراد أن يتذكروا ويؤمنوا ، فإذا لم يخص فيجب أن يكون أراد ذلك من الجميع ، كما نقوله<sup>(٢)</sup> .

ومن سورة الجاثية

٦٨٩ — دلالة : وقوله تعالى ﴿ هَذَا بَصَارٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [٢٠]

يدل على أن الهدى هو الدلالة ، على ما بيناه من قبل <sup>(١)</sup>.

٦٩٠ — وقوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [ ٢١ ] فقد بينا أنه يدل على بطلان قول المرجئة ، لأن قولهم لا محالة ينتهى إلى أن يقولوا بتساويهما فى باب الثواب ، على ما بيناه من قبل <sup>(٢)</sup>.

٦٩١ — وقوله : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى

عِلْمِهِ وَخَوَّمَهُ عَلَى سَمْعِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ دُغْشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾ [ ٢٣ ] فإنه لا يدل على ما يقوله القوم ، وذلك أننا قد بينا أن الختم هو السمة والعلامة <sup>(٣)</sup> : فلا يمتنع أن يكون تعالى قد فعل ذلك بالكافر ، وقد بينا أن وجود الكافر صحيح السمع والبصر والقلب يمنع من أن يحمل الكلام إلا على طريقة التشبيه لحالهم ، من حيث أعرضوا عما كفوا ورأوا وسمعوا ، وإنما شبهوا بمن ذلك حاله فى الحقيقة ، وبيننا أن ذلك لو ثبت فى الحقيقة لم يمنع من الإيمان ، لأن الأصم والأعمى لا يمتنع عليهما الإيمان ، ولا يستحيل فيهما التكليف <sup>(٤)</sup>.

وإنما أراد تعالى أن من <sup>(٥)</sup> اتخذ غيره معبوداً واتبع أهوى فى ذلك ، وأضله وعاقبه على علمه بأنه يستحقه ، وختم على سمعه وقلبه ؛ بأن بين وحكم . فمن الذى

(١) انظر الفقرة : ٢٢ .

(٢) انظر الفقرة : ٦٣١ .

(٣) انظر الفقرة : ١٨ .

(٤) فى الأصل : ما .

(٥) انظر الفقرة : ٢١ .

يهديه ؟ منها بذلك على أنه لا مخلص لمن هذا حاله من العذاب ألبته .

٦٩٢ — وقوله : ﴿ الْيَوْمَ نَجْزِي مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [ ٢٨ ] يدل على ما يقوله في العذاب ، وعلى أنه لو اضطرهم - تعالى - إلى ذلك وخلقهم فيه لما جاز أن يستحقوا الجزاء عليه .

\* \* \*

### ومن سورة الاحقاف

٦٩٣ — دلالة : وقوله تعالى : ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾

[١٢] يدل على حدث القرآن ؛ لأنه إذا كان بعد كتاب موسى ، متأخراً عنه ، فيجب أن يكون حادثاً .

ومتى قال قائل : إن المراد بذلك أن من قبله إنزال كتاب موسى ، فقد زاد في الظاهر ما ليس منه !

فإن قال : قد روى عن الرسول ، عليه السلام : « كان الله ولا شيء » ثم خلق الذكر « وهو القرآن ، فكيف يجوز مع هذا أن يكون بعد كتاب موسى ؟

قيل له : لا يمتنع أن يكونا جميعاً مرادين بالذكر في الخبر ، وإن كان كتاب موسى خلق قبل القرآن ، لأن الخبر لا يدفع ذلك ، فليس في القرآن ما يوجب أن كتاب موسى حدث في أيام موسى ، فإذا صح ذلك لم يقع فيه تناف .

ولا يمتنع من صحة ذلك ما ثبت من أنه تعالى فعل القرآن ، وأنزله دفعة واحدة إلى سماء الدنيا ، ثم كان ينزل على قدر الحاجة إليه <sup>(١)</sup> ؛ لأن ذلك لا يمتنع صحته

(١) أخرج الحاكم والبيهقي والنسائي ، من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جمعة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك بمئتين سنة ، ثم قرأ : [ وقرآنفرقاه لقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً ] . وروى عنه نحوه من طرق أخرى ، قيل إن أسانيدھا كلها صحيحة . نظر لاتقان : ٦٨ / ١ ، الطبعة الثالثة سنة

مع ما ذكرناه من تقدم خلق كتاب موسى له ، فجميع ذلك إذن متفق غير مختلف .

٦٩٤ - وأما قوله : ﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ ﴾ [ ١٥ ] فلا يصح تعاقبهم به في أنه تعالى الخالق لأفعال العباد ، وذلك أنا قد بينا أن الصلاح في الدين يراد به الاستصلاح (١) الذي عند مصادفة القبول يكون العبد صالحا ، لأنه لا بد من أن يكون مختاراً محتملاً لا لكلفة فيه ليستحق الثواب ، فيكون صالحا به وصالحاً له ، وذلك يقتضى صحة ما ذكرناه فيه ، ويفارق صلاح الدنيا ، لأنه قد يصح أن يكون اضطراراً ، فيصلح المفعول به ذلك لاحتالة ، كصلاح الجسم في الخلقة وزوال السقم ، إلى ما شاكله .

فإذا ثبت ذلك ، فإنما دعا الله في إصلاح ذريته على هذا الحد الذي ذكرناه في الدين ، بأن يطف لهم ويعينهم ويسهل سبيلهم إلى الطاعات ، فيصيروا صالحين . وقد مضى القول في ذلك من قبل ، ولذلك قال في نفسه : ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ۖ ﴾ . فسأل الله تعالى أن يسهل له الشكر على نعمه ، وأن يطف له في أن يعمل صالحا ، وكل ذلك متفق غير مختلف .

٦٩٥ - وأما تعلق المرجئة بقوله تعالى : ﴿ وَلَيُوفِّيَهُمْ أَجْرَهُمُ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [ ١٩ ] في أن الذي يرتكب الكبيرة من [ أهل ] الإيمان لا يجوز أن يُضيّع ، ولا بد أن يُوفى ! فبعيد ؛ لأن ظاهره يقتضى أنه يوفى بهم نفس أعمالهم ، وذلك لا يصح ، لأن عملهم قد تقضى ، فلا يصح هذا الوجه فيه .

فإذا قالوا: المراد بذلك الجزاء المستحق عليه ، فقد زالوا عن الظاهر وصاروا  
بينناز عونا التأويل .

فإن قال : فيجب إذا كان المراد به الجزاء أن يكون يوفيه ذلك في  
كل عمل .

قيل : إن المستحق على الفعل لابد من أن يوفيه - تعالى - إذا لم يكن هناك  
منع ، ومتى كانت معه كباثر يستحق عليها من العقاب ما يزيد على ثوابه فالثواب  
عندنا غير مستحق للمنع الحاصل فيه ، ويكون الفاسق هو الخرج نفسه من أن  
يستحق ذلك بمعاصيه ، فلا يجب متى لم يُوفَّ عليه أن يكون مظلوماً ، بل هو  
معدول عليه .

٦٩٦ - وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ  
يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [ ٢٩ ] فلا يصح تعليلهم في أنه تعالى خالق فيهم الحضور  
عنده ، وذلك أن ظاهر هذا القول لا يوجب ما ادعوه ، لأن أحدنا لو حمل غيره  
إلى حضرة رجل لما جاز أن يقال : صرفه إليه ، وإنما يقال ذلك متى فعل انصرافه  
وحضوره ، وكذلك نقول ؛ لأن الجن الذين ذكرهم حضروا وآمنوا ، فلا يمنع  
أن يكون تعالى لطف لهم وأعانهم . فوصف لذلك بأنه صرفهم إليه يستمعون  
القرآن .

ومن سورة محمد [صلى الله عليه]

٦٩٧ — قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُمْ يُضِلُّ أَعْمَالَهُمْ سَبِيلُهُمْ وَيُضْلِحُ بَالَهُمْ ﴾ [٤ — ٥] من أقوى ما يدل على أن الهدى قد يكون بمعنى الثواب ، لأنه تعالى بين أنه بعد القتل سيهديهم ، فلا يصح حمله على خلق الإيمان فيهم كما يقوله المخالف ، ولا على الدلالة والبيان لأن التكليف قد زال ، فليس إلا ما ذكرناه ، ولذلك أتبعه بقوله : ﴿ وَيُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ ﴾ [٦] .

٦٩٨ -- وقوله : ﴿ فَإِنَّهُمْ يُضِلُّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ يدل على أن الضلال قد يكون بمعنى الهلاك ، لأنه لا يمكن حمله على الضلال عن الدين ؛ على ما يقوله القوم ، فليس إلا ما ذكرناه من أنه يهلكها ويبطلها ، وبين ذلك قوله من بعد : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَ لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٨] فأثبت في أعمالهم من الضلال ما نفاه عن أعمال من قتل في سبيل الله ، فالمراد واحد على ما ذكرناه .

٦٩٩ — وقوله تعالى ، ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [١٧] يبين أن الهدى قد يكون بمعنى الدلالة والبيان ، لأنه لا يمكن أن يحمل الأمر فيه على خلق الإيمان فيهم ، لأنه وصفهم بالاهتداء ، فلا بد من أن يكون محمولا على زيادات الأدلة . وقد بينا أن المهتدى هو المتمسك بالأدلة ، والعامل بموجبها لا بد من أن ترد عليه خواطر من قبل الله تعالى - تزيده بصيرة إلى ما هو عليه من المعرفة ، فيشرح بذلك صدره ويكون إلى الثبات على الاهتداء أو الطاعة أقرب ، وهذا مما يعرفه العالم من نفسه ، لأنه كلما كثرت نظره تكون معرفته بالشئ الواحد أقوى . وقد يجوز أن يُخْطَر ببالهم ما تخل به الشبه الواردة عليهم في النظر والمعرفة فيزيدهم ذلك سكونا وتلج صدر ، وهذا أيضا معروف من حال العلماء .

٧٠٠ — وأما قوله ( أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ) [ ٢٣ — ٢٤ ] فقد بينا أنه لا يمكن للقوم حمله على ظاهره<sup>(١)</sup> ، لأن من لعنه الله لا يجب أن يختص بالعمى والصمم ، بل أكثرهم بخلاف هذه الصفة ، ولو اختصوا بذلك لم يمنعهم من التدبر والقيام بأداء ما كفوا . فالمراد بذلك ما قدمنا من تشبيه حالهم بحال الأعمى الأصم ، من حيث لم ينتفعوا بما سمعوا ولم يتدبروا ، فشبه حالهم بما ذكرناه ، كما يقال لمن لا يفهم بعد أن تبين له ، وتكرر القول مرة بعد أخرى : إنه حمار وأعمى ، قد طبع على قلبه ، على طريق التشبيه والتمثيل :

٧٠١ — وقوله : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ يدل على وجوب النظر . ويدل أيضاً على بطلان قول الجبرية ، لأن تدبرهم لو كان من خلق الله تعالى فيهم لما جاز أن يبكتوا بهذا القول ، وأن يعمثوا على التدبر له ، لأنهم إن خلق الله فيهم التدبر ، فلا بد من أن يكونوا متدبرين على كل حال ، وإن لم يخلق ذلك فيهم فكامل ، فكيف يصح على هذا القول البعث على التدبر ، والتوبيخ على تركه ؟

٧٠٢ — وأما تعاقبهم بقوله : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ﴾ [ ٢٩ ] في أن ما يحصل في قلوبهم من مرض والكفر من فعله تعالى ، وهو الذي يدخلهم فيه ويخرجهم عنه ، فبعيد ، وذلك أن ظاهره يقتضى إثبات مرض في قلوبهم فقط ، من غير بيان ذكر فاعله ، وإن كان لو أضيف إليه تعالى لكان ظاهره إنما يقتضى أن يخلق في قلوبهم مرض والغم ، وهذا مما لا نأباه ، على ما ذكرناه في سورة البقرة<sup>(٢)</sup> .

وإنما أراد تعالى بهذه الآية : المنافقين الذين استسروا عداوة الرسول ، عليه

(١) انظر النقرة : ١٨ والنقرة ٢٧٨ .

(٢) انظر النقرة : ١٩ .

السلام، وتواطئوا على الإضرار به، فلما أظهر - تعالى - عنهم هذه الحال جاز أن يوصف بأنه أخرج أضغانهم :

٧٠٣ — فأما تعلق من يقول بحدث العلم بقوله : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ ﴾ [٣١] فلا يصح ، لأن علمه بحالهم وحال ما كلفهم لولم يتقدم لقبح التكليف والابتلاء أصلاً ، لأنه إنما يحسن من المكلف بأمر بما يعلم حسنه واختصاصه بصفات زائدة تقتضى فيه كونه واجباً وندباً ، فإذا صح ذلك [ فلا بد ] من أن يكون عالماً بذلك ، وبأن المكلف يتمكن من فعله على الوجه الذى كُلف ، فكيف يصح مع هذا أن يكون علمه بحالهم حادثاً بعد التكليف والابتلاء ؟

فالمراد بالآية : ولنامرنكم بالمجاهدة والصبر حتى يقع الجهاد والصبر منكم وتتميز حالكم من حال من لا يجاهد؛ فتكون لفظة « حتى » داخله على نفس الجهاد، من وقت وقوعه ومفارقته لمن عصى ، لا على نفس العلم : وهذا كما يقول أحدنا: ما علم الله منى ما ذكرته ، وإنما يعنى بذلك نفي المعلوم لا نفي العلم .

٧٠٤ — وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [ ٣٣ ] يدل على الإنسان قد يبطل عمله الذى فعله ، وقد علمنا أن ما وقع لا يجوز أن يبطله ، وليس ذلك فى المقدور ، لأنه قد تقتضى وقوع . فالمراد إذن : لا تبطلوا الثواب المستحق عليه . وفى ذلك دلالة على أن فى الطاعات ما يبطل ثوابه بالمعاصى ، على خلاف ما يقول بعض المرجئة فى ذلك .

### ومن سورة الفتح

٧٠٥ — أما تعلقهم بقوله : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [١ — ٢] في أن ما لم يفعله من الذنب يجوز أن يؤاخذ به — ولذلك صح التماس المغفرة فيه — فبعيد ، وذلك أنه تعالى ذكر أنه يغفر في المستقبل ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وذلك غير ممتنع أن يكون ما تقدم ذنبه قبل النبوة وما تأخر منه بعد النبوة يغفرها في الآخرة له ، وفي الدنيا بعد وقوعها ، فليس في الظاهر ما ذكره ، فيصح تعلقهم به .

ولا يمتنع أن يكون الفتح الذي فتحه الله عليه مصلحة في كثير من الطاعات المستقبلية التي تقتضى غفران ذنبه ، فلذلك قال — تعالى — هذا القول . ومتى لم يحصل على هذا القول لم يكن لغفران الذنب تعلق بالفتح . وقد علمنا أن ذلك لا يصح .

٧٠٦ — فأما إضافته تعالى الفتح إلى نفسه فلا أنه أعان ونصر وسهل وقوى ونبت أقدامهم ، فصحب بهذه الأمور أن يضيف ذلك إلى نفسه على ما تقدم ذكره<sup>(١)</sup> .

٧٠٧ — وقوله تعالى : ﴿ وَيَنْصُرْكَ اللَّهُ نَصْرًا عَظِيمًا ﴾ [٣] فتدبيننا من قبل وجوه النصرة كيف تقع<sup>(٢)</sup> ، وعلى أى سبيل يكون من فعله تعالى ، فلا وجه لإعادته ، لأننا قد بينا أنه ينصر بسائر وجوه النصرة ، بالحجة والمعونة وتثبيت الأقدام ، وتقوية النفوس ، والإمداد بالملائكة ، إلى غير ذلك فيصح بذلك أجمع أن يصف نفسه بأنه نصر الرسول والمؤمنين .

(١) انظر الفقرات : ٤٢ ، ٩٨ ، ٨٥ .

(٢) انظر الفقرة : ٩٨ والفقرة : ١٧١ .

٧٠٨ -- فأما تعلقهم بقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [ ٤ ] في أنه تعالى يخلق إيمان المؤمن ، فبعيد ، وذلك أن الظاهر إنما يقتضى أنه أنزل السكينة في قلوبهم ، ولفظة « الإنزال » لا تقتضى الخلق ، فكيف يصح تعلقهم بالظاهر ؟

والمراد بذلك : أنه سكن قلوبهم وآمنهم من العدو ، فمن حيث فعل ذلك كان منزلاً للسكينة في قلوبهم ، ليزدادوا إيماناً ، ويقووا على الجهاد ، ويطلبوا الظفر . وهذا هو المراد بقوله تعالى بعد ذلك : ﴿ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ﴾ [ ١٨ -- ١٩ ] وقوله تعالى من بعد : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [ ٢٦ ] .

ومتى حمل الكلام على ما ذكرنا كان الكلام على الحقيقة ، لأن الأمر الذي تأولناه عليه من فعله تعالى . وإن كان في شيوخنا ، رحمهم الله ، من تأوله على معنى اللطف والمعونة ؛ وأنه تعالى لما فعل هذه الأسباب الداعية لهم إلى إثبات القلب وسكونه ، جاز أن يضيف ذلك إلى نفسه .

٧٠٩ -- فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [ ١٠ ] فلا يصح تعلق المشبهة به في إثبات اليد لله تعالى ، وذلك أن ظاهره يوجب جواز المصافحة عليه ، وجواز اليمين على يده ، حتى يصح فيه معنى الفوق ، وقد علمنا أن القوم لا يجوزون ذلك !

ولا يكون في وصفه - تعالى - بأن يده فوق أيديهم ، على معنى المكان - على هذا توجه - فائدة ، لأن الضعيف قد تكون يده فوق يد القوي . فالمراد إذن بالآية « إذا علمنا <sup>(١)</sup> أن المقصد أنه أقوى منهم وأقدر ، ميمناً بذلك أنهم إذا نكثوا

(١) كذا الأصل ، ولعل الصواب إن لم تكن زائدة « أن يعلمنا » .

البيعة فالله تعالى يقدر عليهم وعلى إنزال العقوبة بهم .

٧١٠ - وقوله تعالى : ﴿ فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ ﴾ [٢٠] ثم قوله من بعد : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ [٢٤] فلا يدل ظاهره على أنه تعالى خلق أعمالهم ، وذلك أن العقول بالتعارف إذا قال القائل : كفت فلاناً عن فلان ؛ أنه فعل الأسباب التي معها كف عن الإقدام ، ولا يعقل من ذلك أنه قد اضطره ، فهذا هو المراد بالظاهر . فإذا منعهم تعالى من مقاتلة الكفار بالنهي والزجر ، ومنع الكفار من ذلك بإلقاء الرعب في قلوبهم ، جاز أن يقول تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ ، وقد تقدم نظائر ذلك من قبل .

### ومن سورة الحجرات

٧١١ - أما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ [٢] فإنه يدل على أن نواب الإنسان ينحبط بما يستحقه من العقاب على الكفر والنسق ، على ما نذهب إليه في الإحباط والتفكير ، وذلك يبطل قول من ينفي ذلك من المرجئة .

٧١٢ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَزَيْنَةُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّةَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ [٧] فإنه يدل <sup>(١)</sup> على أمور : منها : انقسام المعاصي إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وأن كل قسم منها يتميز عن صاحبه ، فلا يكون داخلًا في جملته ، فقد تكون للمعصية من باب الفسق خارجة من باب الكفر ، وقد تكون معصية صغيرة خارجة عن الباطن جميعاً . وهذا يبطل قول من يقول إنه ليس في المعاصي صغائر ، وقول من لا يثبت الفاسق بالإطلاق إلا الكافر .

ومنها : أنه يدل أنه يجب من جميع المكلفين الإيمان ، ويكره منهم ضده من الوجوه الثلاثة ، لأنه لم يخص في الخطاب مكلفاً من مكلف ، ولا يجوز أن يكون محبباً إليهم إلا ما يريد منهم ، ولا يجوز أن يكره إليهم إلا ما يكرهه ، والمحبة المذكورة لا يجوز أن تكون الشهوة ، لأن المؤمن لا يشتهي ما يفعله من الإيمان لكونه شاقاً عليه ، وإنما يشتهي المرء ما يتلذذ به ويسر .

فذاصح ذلك ، وجب أن يكون المراد به الإرادة ، وقد علمنا أن الإرادة تقع من المؤمن على طريق الاختيار لأعلى طريق الاضطرار . فالمراد إذن بالكلام أنه فعل ما عنده أحب للمؤمن الإيمان ؛ من الأمر والوعيد والترغيب .

(١) في الأصل : فإنها تدل . ولا وجه للحديث عن « الآية » .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، فمحمول على ظاهره ، لأن خبره عن الإيمان ووعدده عليه الثواب ، يوصف في الحقيقة بأنه يزين الإيمان .  
وفعل تعالى من النهي والوعيد والتخويف ما بعث به المكلف على كراهة الكفر والفسق ، ولذلك صح أن يضيفه إلى نفسه ، وإن لم يفعل بنفس الكراهة فيه .

٧٨٣- وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْحَبُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [ ٩ ] فإنه لا يدل على أن الباغية منهما مؤمنة في تلك الحال ؛ على ما تقوله المرجئة ، وذلك لأنه وصفها بالإيمان ولما وقع البغي والقتال ، وهذا كقولنا : إن المؤمن إذا ارتد وجب قتله ، ولا يوجب ذلك كونه مرتدًا في حال إيمانه !

والآية دالة على ما نقوله من أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب<sup>(١)</sup> لأنه تعالى أوجب الإصلاح بينهما ، لأن حالهما لا يخلو من وجهين : إما أن يكونا مبطلين . أو أحدهما محق والآخر مبطل ، لأنه لا يصح كونهما محقين جميعاً . والحال هذه ، ولا بد من أن يكون القتال الواقع منهما قبيحاً ، فأوجب الله - تعالى - الإصلاح بالقول وما يجري مجراه ، ثم بين أن ذلك إذا لم يصادف القول وبغت

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هو الأصل الخامس من أصول العشرة . وهو موضع اتفاق الأمة الإسلامية (إلا ما ينحكي عن شذوذة من الإمامية لا يتبعهم وبكلامهم غشود) كما يقول القاضي . والغرض به ألا يضيع المعروف ولا يقع المنكر - ولذا يمكن عمده من الأصول العملية - ففي حصل هذا الغرض بالأمر السهل لا يجوز العدول عنه إلى الأمر الصعب .

كما تشير إلى ذلك الآية ، وكما تقرر في نقول .  
انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي ، بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثيمين ، ص :

إحداهما ، وجب كفهما عن البغى بالمقاتلة . وفيه بهذين الطريقتين اللذين أحدهما الإصلاح بالقول ، والآخر بالقتال ، على ما بينهما من الوسائط ، مما يقرب عنده كف الباغى عن البغى ، ولو كان الأمر على ما تقوله المجبرة لم يكن لذلك معنى ، لأنه تعالى إن خلق فيهم المقاتلة فالإصلاح لا يؤثر ، فإن لم يخلق ذلك فكمثل ، وكذلك كل من ينهأ عن منكر ، فعلى قولهم لا فائدة في النهى عنه ، لأن أمره في المستقبل موقوف على خلقه - تعالى - فيه المنكر أو ضده ، فما الفائدة في ذلك ؟ وإنما يصح على مذهبنا ، لأننا نبعث بذلك للمقدم على المفكر إلى الكف عن أمثاله في المستقبل ، ونكون نحن عند ذلك أقرب إلى الامتناع من المنكر . فأما على مذهبهم لا فائدة فيه على وجه ، وكذلك الأمر بالمعروف .

٧١٤ — وقوله : ﴿ بِئْسَ الْاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْاِيْمَانِ ﴾ [ ١١ ] فمن قوتى ما يدل على أن الفاسق لا يجوز أن يكون مؤمناً ، لأنه لو صح اجتماع الأمرين ، لم يكن لترتيبه لهما على الوجه الذى ذكره (١) معنى !

٧١٥ — وقوله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [ ١٤ ] فإنه لا يدل على أن الإيمان غير الإسلام ، وذلك أن المراد بهذا الكلام أنهم لم يؤمنوا في الحقيقة ، وانقادوا واستسلموا ، فذكر تعالى في حالهم ما ذكر : يبين ذلك أنه تعالى قال : ﴿ وَلَمَّا بَدَخِلِ الْاِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [ ١٤ ] ومن لم يدخل الإيمان في قلبه أنبئة ، لا يكون مسلماً عند أحد إلا بعض المتأخرين ؛ فإنه يقول في مظهر الشهادتين إنه مسلم ، لكنه لا يقول مع ذلك إنه مؤمن أيضاً ، فلا يقدح خلافه فيما ذكرناه .

٧١٦ - وقوله تعالى : ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمُ لِلإِيمَانِ ﴾

[ ١٧ ] فإنه يدل على أن الهدى غير الإيمان من حيث فصل بينهما ، ويدل على أن الإيمان هو الإسلام لأنه قال : ﴿ يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ، قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَى إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمُ لِلإِيمَانِ ﴾ [ ١٧ ] ولو كان أحدهما غير الآخر لم يكن للثاني تعلق بالأول .

\* \* \*

### ومن سورة ق

٧١٧ — وروية: قوله: ﴿قَالَ لَا تَحْتَصِمُوا لَدِيََّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [٢٨ - ٢٩] يدل على أن الوعيد الوارد عن الله لا يتبدل ولا يتغير . وأنه لا يجوز أن يكون فيه إضمار وشرط . ولا أن يكون خارجاً على وجه التعمية . ولا يجوز فيه الخلف ، لأن كل ذلك يقتضى التبديل ، وقد أبى الله تعالى ذلك في وعيده .

وبين أنه وإن فعل ما توعد به ، فليس بظلام للعبيد ، لأنه لم يفعل بهم إلا ما استحقوه من العقاب على ما كان منهم من المعاصي .

وتنزيهه تعالى أن يكون ظالماً للعبيد يدل على أنه لم يفعل الظلم ولا القبيح ، على ما قدمنا ذكره في نظائره <sup>(١)</sup> .

٧١٨ — وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْتَصِمُوا لَدِيََّ﴾ ، يدل على بطلان مذهب المجبرة ، لأنه بين [ أنه ] لا فائدة فيما يخاصمه قرينه في الآخرة ، فلو كان الأمر على ما يقوله القوم ، لوجب أن يكون للموَّكَّد لعذرهم والمزيل للعقاب عنهم ، ماوجب كونهم خصماً لله تعالى ! بأن يقولوا إنما كفرنا لأنك خنقت ذلك فينا وأوجبت به بالقدرة التي لا تخلو عند وجودها من الكفر ، وبالإرادة وبقدرة الإرادة ، فكيف يجوز أن تعذبنا وقد منعنا ولم تسهل لنا السبيل إلى ما فرضته علينا ، بل منعنا من فعله بوجوه من المنع ، فكيف المخلص لنا من الكفر ، وهل ما تفعله فينا من العقاب إلا بالكفر الذي فعلته ، في أنه لا سبيل لنا إلى التخلص منه ؟! فتكون

هذه الخصومة مبينة لعذرهم، ومزيلة للعقوبة، إن كان القديم تعالى ممن يعمل بالحكمة والصواب . تعالى الله عما يقوله القوم علواً كبيراً .

٧١٩ — وقوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ ٣٥ ]

لا يدل على أنه ، عليه السلام ، يشفع لهم من حيث ضمن الزيادة ، فلا يكون في الشفاعة فائدة ، وذلك أنه تعالى بين أن لهم المزيد عنده ، ولم ينف أن يكون ذلك بالشفاعة ولا أثبتها ، فيجب أن يكون الأمر موقوفاً على الدليل ، وإن كان لا يمتنع أن يقال إن هناك زيادتين : إحداهما هذه ، والأخرى تنال بالشفاعة ، فلا ينفى ذلك .

٧٢٠ — وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا

فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [ ٣٨ ] وتعلقهم بذلك في أنه الخالق لأفعال العباد ، فقد تقدم القول فيه من قبل (٢) .

٧٢١ — وقوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [ ٤٥ ]

لا يدل على أن من (٢) لا يخاف ذلك لا يذكّر بالقرآن . وإنما خصه بالذكّر ، لأنه الذي انتفع به عاجلاً بالاعتبار والتذكّر والانزجار ، والكلام في ذلك كالكلام في قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وقد تقدم ذلك (٣)

\* \* \*

(١) انظر الفقرتين : ٢٤ ، ٥٢١ .

(٣) انظر لفظة : ١٦ .

(٢) في الأصل : يؤمن .

ومن سورة الذاريات

٧٢٢ - قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [٣٥ - ٣٦] يدل على أن الإيمان هو الإسلام ، وإلا لم يصح في المعنى استثناء أحدهما من الآخر ، ويحل الكلام في محل قول القائل : فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين ، فما وجدنا فيها غير جماعة من العرب ! في أن ذلك لغو لا فائدة فيه .

٧٢٣ - وقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَا مِنْهُ الْجُذُوءَ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ﴾ [٤٠] . قد تقدم القول فيه في الشعراء <sup>(١)</sup> .

٧٢٤ - وقوله : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [٤٩] - قد بينا أن المراد بذلك الأشياء المشاكلة التي يحصل لها بالانضمام حكم وفعل ، لولا ما حصل <sup>(٢)</sup> ، ولذلك يقال في الذكر والأنثى : زوجين ، ويقال : زوج نعل ، وزوج خف ؛ إذ حصل لها بالاقتران الحكم المعقول ، وذلك لا يصح في أفعال العباد ، فلا يمكن أن بدعوا دخوله فيه .

وقد فسر تعالى ذلك في سورة النجم ، فقال : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فبين أن المراد بذلك ما قلناه .

٧٢٥ - فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾

(١) يعنى المؤلف هنا يبدو الآيتين : ٦٤ - ٦٥ . راجع الفقرة : ٥٢٨ . على أنه قد تقدم شرح المؤلف لقوله تعالى : [ فأخذناه وجنوده فنبذناهم في سيم ] من سورة القصص . انظر الفقرة : ٥٥٦ .

(٢) انظر الفقرة : ٦٧٧ .

(٣) الآية : ٤٥ .

[٥٦] فبين في الدلالة على أنه خلق جميعهم للعبادة ، وأنه أراد منهم ذلك إذا بلغهم حد التكليف ، فأما المجنون ومن لم يبلغ هذا الحد ، فلا يجوز دخوله في الكلام ؛ لأنه يتضمن أنه أراد العبادة ممن تصح منه .

ولا يمكن حمله على أن المراد الانقياد بما يريده من الخضوع والخشوع ، على ما زعمه بعض من يقول في المعارف إنها ضرورية . وذلك أن ظاهر العبادة هو ما يختاره العبد من الفرائض التي يقوم بها ، ومن النوفل ، دون ما ذكره ، وإن كنا نخالف القوم فيما قالوه ، ونقول في المعارف : إنها اكتساب إذا كانت معارفاً بالله تعالى ، وبالرسول ، صلى الله عليه ، وبالشرائع<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز أن تحمل الآية على أن المراد بها من المعلوم أنه يعبد ، لأن ذلك تخصيص من غيره دلالة ، فإن قال : يدل على ذلك قوله : ﴿ وَنَقَدُ ذَرَانَا لِحَبَّتِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قيل له : لا بد في هذه الآية من حذف مقدر ، فيما أن تقدر فيه : ولقد ذرأنا للكفر الذي يؤديهم إلى جهنم ، أو لكي يدخلوا جهنم ، لأنه لا يجوز أن يكون خلقهم تعالى لجهنم ، التي هي للأجسام المخصوصة ، فإذا وجب ذلك ، حصلت الآية داخلة في الجاز ، فوجب حملها على مطابقة ما قدمناه ، وذلك يقتضي أن يكون المراد باللام الداخلة فيها العائبة ، على ما قدمناه من قبل .

١٢٦ - وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [٥٨] فلا يدل على إثبات القوة بما يصير قوياً قادراً ، على ما يقوله أصحاب الصفات<sup>(٣)</sup> ،

(١) انظر ص ٥٢ فما بعدها من شرح الأصول الخمسة ، بنفسي .

(٢) الآية : ١٧٩ من سورة الأعراف ، وانظر الفقرة : ٢٦٩ .

(٣) انظر ص : ١٨٥ فما بعدها من شرح الأصول الخمسة .

وذلك أن إضافة القوة إليه على هذا الحد ، لا تفيد أنها قوة له يصير بها قوياً ، لأن هذه الإضافة قد تجري على وجوه شتى ، وقد بينا ذلك من حالها (١) ، فمن أين أنه تعالى هو القوي بها دون أن تكون قوته لغيره ، وأضيفت إليه من حيث كانت عطية من جهة ؟

والمراد عندنا بذلك : أنه قوى على الأمور ، قادر عليها ، ولا يجوز أن يمنعه مانع منها . وعلى هذا الحد من المجاز وصف نفسه بأنه متين ، لما كان المتين هنا الصلب : هو الجسم يكون أقوى من غيره ، فلما أراد تعالى المبالغة لنفسه في الوصف بالقوة ، قال هذا القول .

ومن سورة الطور

٧٢٧ — أمانعهم بقوله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٢١] في أن الابن يصير مؤمناً بإيمان الأب ، وأن ذلك إذا صح فيه ، لم يتمنع أن يكون طفل الكافر كافراً بكفر أبيه في الحقيقة ، فبعيد ، وذلك أنه ليس في ظاهره إلا أنه ألحق ذريتهم بهم ، وليس فيه بيان أنهم غير بالغين ، فقد يقع هذا القول على أولاد الرجل وإن بلغوا ، ولذلك قال تعالى : ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ .

فإذا صح ذلك ، فالمراد : أنه تعالى ألحقهم بهم من حيث شاركهم في الإيمان ، فاستحقوا ما استحقوه من الثواب والجزاء ، ولذلك قال تعالى : ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ فغير عن الوجه الذي اتبعهم فيه . وقد قال تعالى في آخره : ﴿كُلُّ أَمْرٍ إِذَا مَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾<sup>(٢)</sup> مبيناً بذلك ما ذكرناه .

٧٢٨ — وقوله : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [٣٥] هو إثبات الفاعل الخالق ، وهو المراد بالشئ المذكور ؛ لأن الدلالة قد دلت عندنا على أن الفاعل يختص فعله ، لأنه يفعل الفعل من شيء سواء ، فالمراد إذن ما ذكرناه .

٧٢٩ — وقوله : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [٤٨] لا يدل على ما تقوله المشبهة ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون له أعيناً ، وليس أول الجمع بذلك أولى من آخره ، فيوجب ذلك إثبات عيون له لا آخر لها ، وأن لا يوقف على حد لا يصح إثبات أكبر منه ، وذلك يبطل قولهم ، لأن من يصرح بالجسم منهم ، وإثبات الجوارح ، يشبهه كمثل صورة آدم ، ولا يثبت له إلا عينين . فيجب أن يكون المراد بذلك : إثباته عالمًا بجميع ما يحصل من العباد . وهذا كما يقال : إن هذا الشيء وقع بمرأى مني وسمعي ؛ إذا كان عالمًا بتفصيله .

(١) الآية : ٨٤ من سورة الأنعام . (٢) تمة الآية السابقة — ٢١ — وما ألتصاهم

من عملهم من شيء . كل أمرى بما كسب رهين [

### ومن سورة النجم

٧٣٠ -- وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [١٣ - ١٤] ربما استدل [ به ] بعض الجهال في أنه تعالى يرى ، وأن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، رآه مرة بعد مرة . وهذا باطل ، لأن المراد بذلك جبريل ، عليه السلام ، والكلام يدل عليه ، لأنه قال من قبل : ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ، ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [ ٥ - ٨ ] وهذا كله من صفات جبريل ، عليه السلام ، ثم قال بعد ذلك : ( مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ) [ ١١ ] فأثبتته رائيًا مرة ، ثم قال : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [ ١٣ ] فأثبتته له رائيًا مرة أخرى ، ورسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وإن رآه الكثير ، فلم يره على صورته التي هو عليها إلا هاتين المرتين ، ومتى قال القائل إن في جميع ذلك المراد هو الله ، فقد علمنا أنه تعالى لا يوصف بالدنو والتدلى ، ولا يجد بقباب قوسين أو أدنى ، لأن كل ذلك يستحيل فيه !

وبعد ، فلم صار بأن يحمله على أنه المراد بأولى مما ذكرناه ، وليس في الكلام ما يوجب لما قاله مزية ، بل الذي قلناه أولى ، لأن الذي يتحمل الوحي إليه ، صلى الله عليه وسلم ، هو جبريل ، وذكره قد تقدم ، فرجوع الكلام إليه أولى ، وإن كان لو تقدم ذكرهما ، لوجب ما قلناه ؛ لأن الوصف المذكور يليق بجبريل دونه تعالى ، ولأن العقل قد دل على استحالة الحركات عليه ، والجيء والذهاب .

٧٣١ -- وقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَحْتَمِلُونَ كِبَارًا لَا تُمْ لَآئِمٌ وَالْفُؤَادِ حَشَ إِلَّا أَلَمَمٌ إِنَّ رَبَّكَ وَسِيعُ الْغُفْرَةِ﴾ [ ٣٢ ] فانه يدل على أن الإلمام بصغائر المعاصي يغفر باحتساب الكبار ، ويمحى ذلك محمى قوله تعالى : ﴿إِنْ يَحْتَمِلُوا كِبَارًا مَا تُغْفِرُونَ عَنْهُ نُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (١) .

٧٣٢ -- فأما دلالة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْزُقُ الْإِنْسَانَ مِمَّا دُونِ الْأُفْقِ أَنْ يَسْجُدَ وَابْتِغَاءَ نِعَمِهِ إِذْ يَخْرُجُ مِنَ الْأُمْنَى وَاسْتَغِيثَ الْيَتِيمَ وَالضُّلَّالَ الْبَعِيدَ إِذْ يَسْأَلُهُمْ رَبُّهُ أَلَمْ يُؤْتِكُمْ أَعْيُنًا فَتَنْظُرُونَ أَلَمْ يُؤْتِكُمْ أَيْدِيًا فَتَعْمَلُونَ أَلَمْ يُؤْتِكُمْ أَلْفًا مِنْ نَعَمٍ فَبُذِّلُوا أَلَمْ يُؤْتِكُمْ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَوَايِ مَا يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفَهُمْ أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَعْيُنَ حِجَابًا عَنْ قُلُوبِهِمْ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [٢٧ - ٤٠] على أن أحداً لا يؤخذ بذنب غيره ، وأنه يجازى على فعله ، وأنه لا يجوز أن يكون ما يجازى عليه من خلق الله فيه ؛ فبين لا يحتاج فيه إلى الإكثار فيه .

٧٣٣ -- وأما تعلقهم في الخلق بقوله : ﴿ وَإِنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي ﴾ [٤٣] في أنه تعالى يخلق الضحك والبكاء ، وأن ذلك حكم سائر الأفعال ؛ فبعيد ، وذلك أن ظاهره إنما يقتضي أنه أضحك وأبكى ، ولم يذكر متى فعل ذلك وفيه <sup>(١)</sup> ، وليس في الكلام ما يوجب ذلك العموم فيحمل عليه ، لأن هذا القول يصح إذا كان ما فعله من الضحك أقبل ما يقع الاسم عليه ، فهو كقولنا : فلان ضرب ؛ في أنه لا يقتضي العموم .

وبعد ، فلوثبت أنه أضحك وأبكى ، لم يوجب ذلك في أفعال العباد ما قالوه ، لأن البكاء الذي هو إرسال الدمعة ، من فعله تعالى ، والضحك الذي هو التفتح ، قد يجوز أن يكون من فعله ، ولا ينافي إضافة الأمرين إليه ، ما نقوله من أن العبد فاعل في الحقيقة .

وبعد ، فإن ذلك يوجب أن يوصف تعالى من كل فعل فعله عندهم بمثل ذلك ، فيقال : إنه تعالى جهل وفسق وقتل ، إلى سائر الأسماء المشتقة ، ولا يرتكب القوم ذلك .

فالمراد بالآية : أنه تعالى فعل السبب الذي عنده وقع منهم ذلك ، وأراد بالضحك ما قالوه من السرور ، وبالبكاء خلافه .

وقد قيل : إن للراد بذلك العقاب والثواب .

٧٣٤ — فأما قوله : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ [ ٤٨ ] فلا يدل إلا على ما يقتضيه ظاهره من أنه المغنى ، وكذلك نقول : إن جميع ما يستغنى به للؤمن [ من ] الأموال ، هو من عند الله تعالى وإن كان يختلف حاله ؛ ففيه ما يحصل له بكسب ومشقة ، ومنه ما يحصل إليه عفواً من غير كد وطلب . وما يصل العبد إليه ويحتوى عليه من الحرام لا يستغنى به في الحقيقة ، فلا يدخل تحت الظاهر على وجه (١) .

\* \* \*

### ومن سورة القمر

٧٣٥ — أما قوله تعالى : ﴿ وَحَمْدُهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَحٍ وَدُحْرِ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(١)</sup> [١٣ — ١٤] وما [ يستدل بذلك في إثبات العين له تعالى ، فقد بينا [ ٥ ] من قبل<sup>(٢)</sup> ، وبيننا أن الله تعالى هو الحامل لراكب السفينة في الفلك ، بالأمور التي يفعلها في الماء حتى يجرى أو يقف ، فلا تعلق للمجرة في ذلك<sup>(٣)</sup> .

٧٣٦ — وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٧ ] يدل على أنه تعالى بعثهم على الادكار وعلى الاعتاض ، وعلى أن يقوموا بالواجب في ذلك ، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا وقد أراد ذلك من جميعهم ، فلا تخصيص . وذلك يدل على أنه قد أراد من الكافر الطاعة ، كما أراد من المؤمن .

٧٣٧ — فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [ ٤٩ ] فلا يدل على ما نقوله المجبرة ، من أنه تعالى يخلق أفعال العباد ، وذلك أن الآية واردة في النار وعذابها ، فقال تعالى : ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [ ٤٨ — ٤٩ ] فبين ذلك أنه لا يمتدح أحد إلا بقدر استحقاقه .

ولو حمل على العموم ، لصلح أن يقال : إن كل شيء خلقه بقدر ؛ لأنه ممن

(١) موضع الحديث في الآية قوله : [ تجرى بأعيننا ] ولم يذكر في الأصل .

(٢) انظر الفقرة : ٣٤٣ .

(٣) انظر الفقرة ٣٧٨ ، والفقرة : ٤٨٩ .

(٤) ووردت الآية كذلك ثلاث مرات أخرى في السورة : الآيات رقم : ٢٢ ،

لا يجوز عليه السهو والغفلة في أفعاله تعالى ، كالأحد منا ، فلا يقع الشيء إلا مقدرًا .

٧٣٨ — وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾

[٥٠] يدل على أنه ليس بجسم ، لأنه لو كان كذلك لم يكن ما يفعله يجري على حد واحد ، بل كان يجب أن يكون بعضه أسبق<sup>(١)</sup> من بعض ، وأن يحتاج في بعض إلى تطاول الأوقات دون بعض ، فلما بين تعالى أن سائر ما يريده متفق ، وأنه يقع على ما يريده ، كليح بالبصر ، من غير تأخير ، دل ذلك على أنه ليس بجسم ، وأنه قادر لذاته ، يخترع الأفعال كيف شاء وأراد .

\* \* \*

(٣) تقرأ في الأصل : أسبق ، وأشق .

### ومن سورة الرحمن

٧٣٩ — أما قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [١ - ٤] فإنه لا يدل على قولهم في الخلق — لأن الله أضاف إلى نفسه تعليم البيان<sup>(١)</sup> والقرآن — لأن العلم بهذين ضروري ، ولا يمكن إلا من قبله تعالى ، فأما العلم بالقرآن ، فهو الحفظ له على الوجه الذي يمكنه أن يؤديه ويتلوه . وأما العلم بالبيان ، فهو العلم بكلام العرب ، ومواضعها ، ومواقع فائدته ، وذلك كله ضروري يحصل بالعادة ، فلا يمنع من إضافتها جميعاً إلى الله تعالى على الحقيقة ، وذلك يدل على حدث القرآن ؛ لأن تعلمه إنما هو طريقة الحفظ لترتيبه ، وذلك يقتضى حدثه . ولا يجب من حيث فصل بين القرآن وبين الإنسان ، فوصفه بأنه علمه ، والإنسان بأنه خلقه ، أن يدل في ذلك على أن القرآن ليس بمخلوق ، على ما زعمه بعض الجهال ، وذلك لأن كون الشيء موصوفاً لا يمنع من أن يختص بصفة أخرى . فما الذي يمنع من أن يكون تعالى خلق الأمرين ، وإن كان في هذه الآية لا يذكر إلا خلق الإنسان ؟!

وكن يجب على هذه الطريقة أن يكون البيان غير مخلوق أيضاً ، لأنه تعالى فرق بينه وبين الإنسان . وكان يجب مثل ذلك في سائر الأجسام ؛ من حيث خص تعالى الإنسان بالذكر . وهذا في نهاية البعد .

٧٤٠ — وأما قوله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [٢٦ - ٢٧] فلا يدل على إثبات وجه له ، تعالى عن قولهم ، وذلك لأن الوجه قد يراد به ذات الشيء . وعلى هذا تقول العرب : هذا وجه الرأي ، ووجه الأمر ، ووجه

(١) خرم في الأصل . على أن القاضى رحمه الله يستدل بالآية ، من وجه آخر ، على حدث القرآن .

الطريق . ومتى كان الكلام فيما لا بعض له ، فلا شك أن المراد به ذاته ، فيختلف موقع هذه اللفظة بحسب حال ما يستعمل فيه ، فإذا صح ذلك وجب أن يكون المراد بذلك : ويبقى ربك .

٧٤١ - وأما تعلق المشبهة بقوله تعالى : ﴿ كَلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [٢٩] وبقوله : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ [٣١] في أن الفراغ والشغل لا يجوزان إلا على الأجسام ، وهى التى يجوز عليها الشأن ، إذا هى اشغلت بالفعل ، فلو لا أنه تعالى جسم ، لما صح ذلك عليه ؛ فبعيد ، وذلك أن ظاهر الشأن لا يقتضى ما قالوه ، لأنه الأمر الذى يفعله القادر ويؤثره على غيره ، فلا يمتنع أن يوصف تعالى بذلك ، وإن كان ممن لا يشتغل بفعل عن فعل - فلذلك ذكر تعالى أنه لا يشغله شأن عن شأن - فيراد به هذا المعنى .

فأما الفراغ ، فإنه لا يجوز إلا على من يجوز عليه الشغل ، ومتى حمل الكلام على حقيقته ، لزمهم القول : بأنه تعالى يفعل الأفعال فى نفسه ، فيشتغل بها ، ويمتنع ذلك من غيره من الأفعال ، وذلك لا يرتكبه مسلم ؛ لأنهم يقولون بأنه يفعل فى غيره ، وأنه لا يشتغل بفعل عن فعل . فالمراد بالآية التهديد دون وصف نفسه بالفراغ ؛ لأن هذه اللفظة قد جرت المادة فيها بمثابة ، لأن القائل مناقذ يقول لغيره : سأفرغ لك ؛ إذا أراد أن يهدده ويملكته فى أمر يفعله . ولولا أن المراد بذلك ، لوجب أن يكون تعالى فى حال هذا الخطاب كان مشغولاً عن هذا الأمر ، الذى ذكر أنه يفرغ له ، وكان لا يمكنه أن يفعله فى الحال . وذلك مما لا يرتكبه أحد !!

٧٤٢ - وأما قوله تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ [٤٦] فلا يدل على أنه - تعالى - فى مكان ، وهو قائم فيه حتى صار مقاماً له ، وذلك أنه تعالى وعد من يخاف ورغبه ، وقد علمنا أن الخوف لا يجوز أن يكون من مكانه

ومقامه ، حتى يكون ذلك مرغّباً في الطاعة ، وصارفاً عن المعصية ، فيجب أن يجعل الكلام على أن المراد به : أن من خاف مقامه ، ووقوفه المساءلة ، والمحاسبة بفعل الطاعة ، فله الثواب . وأضاف المقام إلى الله تعالى وإن كان مقاماً للعبد ، لأنه بحيث يحكم تعالى ، ولأن الموضع للمعد من قبله لوقوف العبد ، ومقامه ، فأضيف إليه تعالى لذلك .

٧٤٣ — وقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [ ٦٠ ]

فأحد ما استدل به أصحابنا ، رحمهم الله ، على العدل . وذلك أن المطيع قد يعبد الله المدة الطويلة ، فيحسن بذلك ، ثم يرتد ويموت عليه ، فلو كان تعالى خاق الكفر فيه ، لكان قد جازى الحسن بالإساءة التي لا غاية أكبر منها ، وذلك يكذب ما تقتضيه الآية ، فإذن يجب أن نقض بأنه لا يجوز أن يخلق - تعالى - الكفر والردة ، وأنهما من فعل العبد ، حتى إذا عافيه ، لم يفعل إلا باستحقاق ، ولا يفعل تعالى بالحسن إلا الإحسان في الحقيقة ، إلا إذا أحبط الحسن إحسانه وأفسده .

### ومن سورة الواقعة

٧٤٤ - أما قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْنُونَ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [٥٨-٥٩] فإنه لا يدل على أن فعل العبد الله خلقه ، وذلك أنه وصف للعبد بأنه يُمنى من حيث يحصل الإنزال ، واستقرار الماء في الرحم عنه . ثم ذكر أنه تعالى يخلق ذلك ولداً مصوراً . وهذا هو الذي يقتضيه ظاهره وبه نقول .

وقد بينا من قبل ، أن إنزال الماء لا يمكن أن يقال : إنه من فعل العبد أيضاً وإن كان قد يحصل له فيه فعل ، وشرحنا القول فيه <sup>(١)</sup> ، فتعلقهم بذلك لا يصح على وجهه .

٧٤٥ - وأما تعلقهم بقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴾ [٦٣-٦٤] في أن طرح البذر والحرث ، كان يكون من خلقه تعالى وأن العبد [ ما ] فعله ، فبعيد ، وذلك لأن الزرع قد اختلف فيه ، فمنهم من قال : إنه اسم للنبات الظاهر ، وهذا هو من خلقه تعالى ، لأنه الذي يُنبت الزرع وينميه ، ويجعلها بالصفة التي تحصل عليها . ومنهم من قال : إنه طرح البذر ، ولذلك يقول القائل : قد زرعنا الحنطة والشعير ، إذا بذره . وعلى هذا القول ؛ في الكلام ما يدل على أن المراد به ما قلناه أولاً ، لأنه قال : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾ فأضاف الحرث إليهم ، ثم قال : ﴿ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ﴾ يعني ما تقدم ذكره ، فيجب أن يكون المراد به : النبت والظهور ، على الوجه الذي قلناه .

ومن وجه آخر ، وهو أنه تعالى عدّد في ذلك عظيم نعمه ، ولا يليق به طرح البذر ، فيجب أن يكون محمولاً على ما ذكرناه ، مما يؤدي إلى منافع الخلق وقيام أبدانهم به .

٧٤٦ - وأما قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ [ ٨٥ ] فلا يدل على جواز القرب على الله - تعالى - لأن الكلام فيمن حضره الموت وعابنه ، وهو الذي أراده بقوله : ﴿ فَلَوْلَا إِذْ سَلَفَتْ الْخُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [ ٨٣ - ٨٤ ] ثم قال : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ وأراد بذلك حضور الملائكة على وجه يراهم المحتضر ، ولا يراهم القوم ، ولو كان القرب في الحقيقة قد صح فيه ، لوجب كونه في ذلك المكان ، ولا يمتنع أن يكون في غيره من الأماكن كسائر الأجسام !

ومتى قالوا : إنه يقرب ولا يجب ذلك فيه ، فقد نفوا حقيقة القرب وزالوا عن الظاهر .

\* \* \*

ومن سورة الحديد

٧٤٧ - قد بينا أن الجمادات إذا كانت لاتفعل التسبيح في الحقيقة ، فالواجب إذا وصفت بأنها تسبح ، أن يحمل ذلك على أنها تدل على تنزيهه تعالى (١) ، فمن حيث حلت محل من يظهر ذلك بقوله ، فهذا هو المراد بقوله ، ﴿صَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [ ١ ]

٧٤٨ - وأما قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ (٢) فإنه من أقوى ما يدل على إبطال قول من يثبت لله تعالى علماً وقدره وسمعاً وبصراً وصفات في الأول ، لأنها لو كانت في الأول - على ما يقولون - لم يكن هو الأول من حيث وُجد معه غيره !

فإن قال : هذه الصفات ليست غيراً له ، وهي داخلة في الاسم الذي يذكرونه ، فيصح من هذا الوجه أن يكون هو الأول ، فهذا باطل ، لأننا قد بينا في غير موضع أن إطلاق لفظة الإله لا يدخل تحته إلا ذاته تعالى ، دون ما يدعونه من الصفات (٣) . وبيننا أن الصفات يجب أن تكون غيراً له ، لأنها مخالفة له ، ويجوز عليها ما لا يجوز عليه ، ومميزة ببعض الأذكار منه تعالى إذا ذكرناه بأسمائه ، وذلك يحقق ما ذكرناه من الدلالة .

وقوله تعالى : ﴿وَالْآخِرُ﴾ يدل على أن سائر الموجودات في بعض الأحوال تنفى ويبقى وحده موجوداً ، على ما نقوله من أنه تعالى ينفى العالم .

(١) انظر الفقرة : ٥١٣ .

(٢) قال تعالى : [ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ] الآية : ٣ .

(٣) انظر ص : ١٩٥ . فابعداً من شرح الأصول الخمسة .

٧٤٩ - وأما تعلق المشبهة بقوله: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ في أنه جسم ، وأنه يجوز عليه الاحتجاب والظهور [ فباطل ] (١) ، وذلك أنه لو كان بهذه الصفة لم يجب أن يوصف في حالة واحدة بأنه ظاهر وباطن ، بل كان يجب أن تختلف أحواله في ذلك ، فكان يجب أن يكون في مكان مخصوص ، وأن يكون له حد محدود ، يصح أن يبطن ويظهر ، وكان يجب أن يكون هذا وصفه ابتداءً ، على ما ذكره ، وذلك يوجب إثبات الأجسام لم نزل .

فالمراد بذلك : أنه القاهر المستعلى ؛ لأن من هذا حاله يقال إنه ظاهر ، وإنه ظهر على الشيء . كما يقال : ظهر القوم على العدو ، وهم ظاهرون عليه . والمراد بوصفه بأنه باطن : أنه عالم بالسرائر ، وعلى هذا يقال : إن فلانا استبطن فلاناً ، إذا خصه بأحواله .

٧٥٠ - وقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ جَسَدَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [ ٩ ] فقد بينا أن ظاهره يقتضي أنه يخرج من جسم إلى جسم . ومن ظلمة إلى ضياء . ولا يقتضي الكفر والإيمان (٢) . فتعلقهم بظاهرة لا يصح .

والمراد بذلك : أنه ينزل القرآن ليعلمهم بذلك على مفارقة الكفر ، والعدول عنه إلى الإيمان . وذلك يدل على ما نقول من أنه تعالى يريد من جميعهم الإيمان ؛ لأنه لم يخص بذلك قوماً دون قوم .

ولو حمل على ظاهره ، لوجب أن يكون تعالى أنزل القرآن لكي يفعل فيهم الإيمان ويخلقهم ، ولو كان ذلك من خلقه لمكان انزال القرآن ليس بسبب

(١) لا بد من هذه الزيادة ، أو أن تكون الجملة : ( ولا تعلق المشبهة . . الخ . ) .

(٢) انظر الفقرة : ٨٦ .

له ، ولا هو ممن يفعل به ، فكان لا وجه له البتة . وإذا حملناه على ما قلناه ، يصح ؛ لأنه يكون باعثاً لهم على الإيمان وداعياً لهم .

٧٥١ - وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ [ ٢٧ ] فغير دال على قول الجبرية في أن أفعال القلب من قبله تعالى ، وذلك أن ظاهره يقتضى أنه جعل في قلوبهم الرأفة والرحمة ، وكذلك نقول ؛ لأن رأفة القلب ورقته هما من فعله تعالى ، وإن كان المراد بها النعمة ، فمتى قرنت بالقلب ، فالمراد بها ما ذكرناه ، والله تعالى هو الذى يخلق القلوب مختلفة : ففيها ما يختص بالقسوة ، وفيها ما يختص بالرحمة والرأفة .

وأما الرهبانية فلم يذكر تعالى أنه جعلها ، وإنما ذكرها ، ثم خبر أنهم ابتدعوها ، وبين أنه تعالى ما كتبها عليهم ، وما ألزمهم إياها إلا ابتغاء مرضاته ، وأنهم مارعوها حق رعايتها ، فخرجوا عنها إلى المعاصي ، ولم يتمسكوا بها ، ولم يلمسوها عليها .

٧٥٢ - وقوله تعالى : ﴿ لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [ ٢٩ ] وتعلقهم بذلك في أن العبد لا يقدر على فعله ؛ لأن الفضل من فعله ، فبعيد ، وذلك أن ظاهره إن دل ، فإنما يدل على أن العبد لا يقدر أصلاً ، على ما يقوله جهم<sup>(١)</sup> والقوم وإن جعلوا فعله خلقاً لله ، تعالى

(١) هو الجهم بن صفوان ، مولى بنى راسب من الأزد ، نشأ بصغر فند ، وانتقل إلى الكوفة وأخذ فيها عن الجعد بن درهم منهجه في التأويل ، ثم انتقل إلى بلخ ، ولقى فيها مقاتل بن سليمان ( — ١٥٠ ) المفسر ، وحمله ما وجدته عنده من القول بالتشبيه على القول بنفى الصفات ، فنفى إلى ترمذ ، ثم دعاه الحارث بن سريج إلى قتال بنى أمية ففعل ، فقتلها الأمويون شر قتلة وهم يزعمون أن جهماً دهرى ! وكان مقتله رحمه الله عام ( ١٢٨ ) هـ . وإليه تنسب فرقة الجهمية ، كما نسبت إليه المعتزلة منذ عهد المأمون . وبما اشتهر عنه القول بالجبر المحض ! =

فإنهم يثبتونه قادراً في الحقيقة على الفضل<sup>(١)</sup> ، فكيف يصح تعلّقهم به ؟

وبعد ، فإن الفضل إذا أضيف إلى الله تعالى . فالمراد به ما يختص بفعله من النعم ، فلا يصح ما ذكره .

على أن الآية واردة في ذكر الرسل ، فبين تعالى أن أهل الكتاب لا يقدرّون على إرسال الرسل ، ولا يتعلّق ذلك باختيارهم ، وقد ذكر تعالى ما يدل على ما قلناه ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ ﴾ [٢٨] ثم عقبه بهذه الآية ، وبين أن أهل الكتاب لا اختيار لهم في هذا الباب ، وقال بعده : ﴿ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٢٩] وأراد به النبوة التي يضعها مواضع المصلحة ، على قدر إرادته ومشئته .

---

راجع الطبري : تاريخ الأمم والملوك : ٣٢٠/٧ . ابن الأثير : الكامل : ١٢٧/٥ .  
 القاسمي : تاريخ الجبهة والمعركة ، طبع المنار . انتشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام :  
 ٣٣١/١ فل بعدها . الطبعة الثالثة .  
 (١) كذا الأصل ، وأمل الصواب . الفعل .

### ومن سورة المجادلة

٧٥٣ — مائدة : قوله تعالى في كفارة الظهار : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾ [٤] ، مع إجماع الأمة على أن من يدخل في الصيام ، فلا يكون مستطيعاً <sup>(١)</sup> ، ويكون فرضه الصوم دون الإطعام ، يدل على بطلان قولهم في أن القدرة مع الفعل ، وأن من ليس بصائم ، ولم يدخل فيه ، فهو غير مستطيع لله في الحقيقة .

٧٥٤ — وتعلق المشبهة بقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ﴾ [٧] فبمعيد ، وذلك أنه متى حمل على ظاهره ، يتناقض ، لأنه إن كان رابعاً لثلاثة في مكان ، استحال كونه رابعاً لغيرهم في سائر الأماكن ، والظاهر يقتضي كونه رابعاً لكل ثلاثة تناجوا . وقد بينا أنه لا يمكنهم القول بأنه معهم إلا مع القول بأنه جسم ؛ لأن هذه اللفظة لا تطلق إلا فيما هذا حاله ، خصوصاً في الأماكن والأشخاص .

فيجب أن يحمل الكل على أن المراد به : أنه عالم بأحوالهم ، وأنهم لا يقدرّون على أن يستسروا بما يتناجون ، دونه ، ولذلك خص من يتناجى بذلك ، دون غيرهم — والمشبهة لا تقول بأنه تعالى عند النجوى يحصل في المكان أو مع العبد ، وفي سائر الأحوال يغيب — منهاجاً بذلك على أن إخفاء النجوى إنما يصح على العباد دون الله تعالى .

٧٥٥ - وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [١٠] فلا يدل على أنه - تعالى - يريد أضرار الشيطان ، وذلك أنه تعالى بين أن الشيطان بوسوسته يريد أن يغمهم ، وأن ما يفعله ليس بضارهم في الحقيقة ؛ لأنهم يعدلون عما يقتضيه دعاؤه ووسوسته .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أراد : إلا بأن يحدث تعالى الغم في قلوبهم بما يحدث من الأمور ، فيكون حادثاً من جهته . أو يريد بذلك ما يفعله القوم من الغم عند أمر الله تعالى بذلك ، فيكون المرداد بالإذن الأمر على الحقيقة .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾ وإضافته ذلك إليه يدل على أنه لم يخلقه لأنه لو خلقه ، لم يكن لإضافته إلى الشيطان وجه ؛ من حيث علم أن دعاءه لا يؤثر في حصوله منهم ، وإنما يجب وجوده عند خلقه تعالى ، وهذا ظاهر .

٧٥٦ - وقوله : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [١٦] في بيان المنافقين . من أدل الدلالة على أنه تعالى لا يخلق الذهاب عن الحق ، لأنه لو خلق ذلك ، لم يصف الصد عن سبيل الله إليهم ، على ما بيناه .

٧٥٧ - وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ [٢٢] لا يدل على أن الإيمان من خلقه تعالى ؛ لأن الكتاب لا يفيد ذلك . والمراد عندنا : أنه تعالى يسم قلوبهم بعلامة من كتابه أو غيرها ، ما يدل على أنهم مؤمنون مستحقون للثواب ، لتفرق الملائكة بينهم وبين المطبوع على قلبه الذي

يستحق الدم . وقد بينا القول في ذلك (١) .

وقد قال بعضهم : إنه تعالى أراد أنه ثبت في قلوبهم الحفظ ، والعلم بالشرائع ، ولطف لهم في التمسك بها ، فوصف نفسه من هذا الوجه بأنه كتب في قلوبهم الإيمان .

\* \* \*

ومن سورة الحشر

٧٥٨ - قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ﴾ [٢] تعلقوا به في أن خروجهم يجب أن يكون خلقاً لله تعالى ، وقد بينا في (١) مواضع أن ذلك يوجب أنه تعالى يوصف به ، لأنه إن كان يوصف بأنه أخرجهم من حيث خلق الإخراج الذي هو خروجهم ، فيجب أن يوصف ... الظلم بأنه ظلمهم (٢) . وهذا مما لا يقول به مسلم . ولو كان ذلك حقيقة لما جاز أن يصفهم فيقول : ﴿ ما ظننتم أن يخرجوا ﴾ [٢] فيضيف الخروج إليهم .

فالمراد بذلك : أنه تعالى لما أمر بإخراجهم ، وتخريب منازلهم ، وإجلالهم إلى الشام ، جاز أن يقول تعالى على طريق الامتنان على النبي ، صلى الله عليه ، بهذا القول .

٧٥٩ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا ﴾ [٣] فالمراد أنه كتب في الحقيقة وأخبر بذلك ، ثم وقع الأمر على ما أخبر به . يدل ذلك على أن تعذيبهم في الدنيا من القتل وغيره (٢) كان يقوم مقام الجلاء ، فيما يقع به من المصاحبة . وهذا يدل على ما نقوله في اللطف ، وأن فيها ما يقوم مقام غيره .

٧٦٠ - وقوله : ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٥] لا يدل على أن قطعهم من خلقه ، وذلك أن الإذن

---

(١) في الأصل : يتنافى في .  
 (٢) كذا في الأصل . وربما كان قد سقط بعد كلمة (يوصف) : (من حيث خلق) .  
 - ويكون الكلام لإلزام الخصم فقط - أو : (من حيث فعلوا) .  
 (٣) في الأصل : وغيرها .

قد يكون الأمر والإعلام ، على ما بينا<sup>(١)</sup> . ونحن نحمله على الأمر في الحقيقة ، لأنه تعالى أمرهم بقطع نخيلهم ، لما فيه من المصلحة .

٧٦١ - وتلقهم بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ ﴾ [٩] في أن الشح والبخل من فعله ، فيصح أن يقيه العبد ، وأن يفعله به ؛ فبعيد ، وذلك أن ظاهره يقتضي أنه جذب البخل ، وليس فيه ذكر من جنبه ذلك ، وأزاله عنه ، فلا يدل الظاهر على ما قالوه ، وإن<sup>(٢)</sup> كان لا يمتنع أن يحمل الشح<sup>(٣)</sup> على ما يختص به البخل من ضيق القلب عن العطايا ، وهذا هو من خلقه تعالى .

٧٦٢ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [١٠] لا يدل على أن فعل القلب من خلقه تعالى ، لأن الغل لا يمتنع عندنا أن يكون ما يحصل في القلب من شدة الشهوة بالنعم ، فيكون كالباعث له على الحسد والخديعة ، فسألوا زوال ذلك ، وقد بينا أن الدعاء بالفعل لا يدل على حال ذلك الفعل وكيفية ، وعلى أن جنسه لا يقدر عليه إلا الله تعالى ، مشروحاً في غير موضع<sup>(٤)</sup> .

٧٦٣ - وقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [٢٠] يدل على أن من استحق النار لا يفوز بالجنة ، والنجاة منها ، وإلا كان يجب أن يكون قد ساووا أصحاب الجنة في ذلك ، وقد نفاه الله تعالى ومنع منه . وذلك يحقق قولنا في الوعيد .

(١) انظر الفقرة : ٤٦ .

(٢) في الأصل : فإن .

(٣) في الأصل : الشيء .

(٤) انظر الفقرات : ١٣ ، ١٤ ، ٥٢ ، ٥٣ .

٧٦٤ - وقوله : ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ﴾ [٢٤] لا يدل على أن العبد لا يفعل ؛ لأن وصفه نفسه بذلك ، لا يمنع من أن غيره نمزله . هذا لو أطلقنا القول بأن العبد يخلق ، فكيف ونحن تمتنع منه ، وإنما نقول بالإطلاق إنه يفعل ، وعلى التقييد نصفه بالخلق ، كما ذكر تعالى في عيسى : ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾<sup>(١)</sup> .

٧٦٥ - وقد بينا أن قوله تعالى : ﴿لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [٢٤] يدل على أن أفعاله حسنة ، وإلا وجب أن يكون في أسمائه خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> !

٧٦٦ - وقوله تعالى : ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [٢٣] يدل على أنه منزّه عن القبايح ؛ لأن التقديس هو التطهير ، ولو جاز أن يفعل القبايح لم يختص بذلك .

\* \* \*

(١) الآية : ١١٠ من سورة المائدة .

(٢) انظر الفقرة : ٤٣٢ .

ومن سورة الممتحنة

٧٦٧ — أما تعلقهم بقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [٤] في أنه يدل على أنه — تعالى — قد لا يجيب النبي إلى ما يدعو به، وأنه يغفر للكفار، فبعيد، وذلك أن ظاهر الآية ليس إلا أنه وعد أن يستغفر له، ولا يوجب ذلك العلم بحال ما سأل عنه، وكيفيته، على ما ذكرناه في الدعاء<sup>(١)</sup>، فالتعلق بظاهرة لا يصح. وقد قال: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾<sup>(٢)</sup> فيبين أنه وعده أنه يؤمن، ويعدل عن عبادة الأصنام إلى عبادة الله تعالى، فمئذ ذلك وعده إبراهيم بالاستغفار، فلما ثبت على كفره تبرأ منه، وترك الاستغفار له.

وبعد، فإن غفران الكفار يحسن عندنا في العقول، فلو أريد به الظاهر، لصح، وإنما يمتنع عندنا سمعاً.

٧٦٨ — وتعلقهم بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥] في أنه تعالى ينزل بالثؤمن الأمور التي معها يشمت الكفار، فليس في ظاهره أكثر من أنهم سألوا ألا يجعلهم فتنة لهم، وقد يكونون كذلك بأمور من قبله في الحقيقة، وظاهره لا يدل على ما قالوه.

والمراد بذلك: أنه يصرف عنه الحن التي عندها يفرح الكفار بهم، ويلحقهم الغم به، ويفرحهم، فيكون فتنة، ومشقة جديدة. وقد يجوز أن يريد بذلك أن يثبت أقدامهم، ويقويهم، ولا يقوى العدو حتى يغلبهم، فيكون ظفرهم فتنة لهم.

(١) انظر الفقرة: ١٣.

(٢) الآية ١١٤ من سورة التوبة.

### ومن سورة الصف

٧٦٩ -- أما تعلقهم بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [٥] في أنه تعالى يخلق الكفر وسائر المعاصي ، فبعيد . وذلك أنه تعالى وصفهم بالزيغ ، وأضاف ذلك إليهم في الحقيقة ، وبين أن عند ذلك تزيع قلوبهم ، فالمراد به أنه يعاقبهم على ذلك ، والكلام فيه كالـكلام في قوله : ﴿ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وقد بينا الكلام في ذلك .

\* \* \*

### ومن سورة الجمعة

٧٧٠ -- قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ [٤] لا يصح تعلقهم به في أنه خص بالإيمان والفضل بعض عباده دون بعض ، وذلك أن المراد بالكلام النبوة ، وهو تعالى يخص به بعض عباده دون بعض .

وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [٢] يدل على ما قلناه .

\* \* \*

### ومن سورة المنافقين

٧٧١ — أما قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ ٢ ] فإنه يدل على أنه تعالى لا يخلق الصد عن السبيل ولا الذهاب عنه ، وإلا لم يكن لإضافته ذلك إلى المنافقين معنى ، ولا كان لإيمانهم تأثير في ذلك ؛ لو كان تعالى هو الذى يخلق الكفر والذهاب عن الإيمان . وإعما يكون لذلك معنى من حيث كانوا يدعون إلى خلاف ما أظهره من الإيمان ويحلفون عليه بأيمان فيستغفون به ، ويبعثون به على الكفر ، ولو كان العبد لا يختار فعله ، وإعما يخلق فيه لم يكن لكل ذلك تأثير .

٧٧٢ — وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [ ٣ ] فقد بينا القول في الطبع ، ودلنا على أنه ليس بمنع على الحقيقة (١) .

٧٧٣ — وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [ ٦ ] يدل على أنه لا يثيبهم البتة . ويدل على أنهم لا يتخلصون من العقاب ؛ لأنهم لو تخلصوا من ذلك ، لكان تعالى قد هدام إلى البنى !

\* \* \*

### ومن سورة التغابن

٧٧٤ — أما قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [ ٢ ] فإنه لا يدل على أنه خلق الكافر كافراً ، والمؤمن مؤمناً ؛ لأن ظاهره يقتضى أنه خلقهم ، وذلك يقتضى خلقه لأجسامهم ، ثم قسمهم قسمين على الوجه الذى ذكره ، وليس فيه أن ما صار به المؤمن مؤمناً ، والكافر كافراً من خلقه تعالى .

وقد قال أبو على ، رحمه الله : لو كان كما قالوا ، لقال : فمنكم كافراً ومنكم مؤمناً ، بالنصب ، فلما ذكر - تعالى - بالرفع دل على أن الإيمان من فعلهم ، لا من خلق الله فيهم !

٧٧٥ — وقوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾ [ ٣ ] فإنه يدل على العدل ؛ من حيث بين أنه خلقها بالحق . وقد بينا أنه لو جاز أن يفعل القبيح ، لما صح أن يثبت ذلك ، ولما صح أيضاً أن يكون قد أحسن الصورة وفعلها - على وجه تحسن عليه . فالآية تدل على تنزيهه عن القبيح .

٧٧٦ — وقال أبو على ، رحمه الله : وصفه تعالى ذلك اليوم ، وهو يوم القيامة ، بأنه <sup>(١)</sup> يوم التغابن <sup>(٢)</sup> ، إنما يصح على قولنا فى العدل ، وذلك ينبىء أنهم صاروا مغبونين . وأن من فاز وظفر بالجنة ، فهو غابن لهم ، وذلك لا يصح

(١) فى الأصل : لأنه .

(٢) قال تعالى : [ يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن ] الآية : ٩ .

إلا مع العلم بأنهم قصرُوا فيما قدرُوا عليه ، فلاحقهم العن . ولو كانوا لم يقدرُوا في دار الدنيا على ذلك لم يصح هذا القول .

٧٧٧ — وقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [ ١١ ] فلا يدل على أن ما يؤدي إلى المضرة من تصرف العبد ، من فعله تعالى ، لأنه لو دل ظاهره على ذلك لدل على أنه بأمره تعالى ، ولا خلاف في أنه تعالى لا يأمر بالتقيح . فالمراد بذلك ما ينزل به من الشدائد والحن ، التي تكون من قبله تعالى ، وذلك لا يكون إلا بعلمه وإرادته .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ أراد به تعالى ما ينهيه من زيادة الهدى والبصيرة ؛ لأنها تؤثر في قلبه فتزيده سكوناً ، وقد بينا القول في ذلك <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

### ومن سيرة الطلاق

٧٧٨ — وأما تعلقهم بقوله : ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا <sup>(١)</sup> ﴾

ففي أن الرجعة يجب أن تكون حادثاً من فعله تعالى ، فقاط ، وذلك أنه تعالى لم يذكر ماذلك الأمر الذي يحدثه ، فمن أين أن المراد به الرجعة دون أن يكون الشهوة والرغبة لمراجعتهما ، وذلك من فعله ، والظاهر لا يليق إلا بهذا الوجه ، وذلك أنه تعالى منع المطلق من أن يبت الطلاق ، لكي يتمكن من التلافي إذا وجد في قلبه الشهوة والرغبة .

٧٧٩ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [ ٣ ] لا يدل

على أن تصرفه من قبله ، بل يدل على أنه الذي يحدثه ، ليصح أن يكون متوكلاً . وقد بينا حقيقة التوكل ، وأنه يقتضي كون المتوكل متخيراً فيما يفعل ، مؤثراً لفعل على فعل <sup>(٢)</sup> .

٧٨٠ — وقوله : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [ ٣ ] غير دال على

أن الأشياء حادثة من قبله تعالى ، وذلك أن جعله لها قدراً ، لا ينبي عن أن ذاتها موجودة من جهته ؛ لأن المقدّر والمقدر قد يرید فعل غيره ، وفعل نفسه ، ويقدرها . فالتعلق بظاها لا يصح .

ولا يمتنع من أنه تعالى قد قدر أفعال العباد ، وجعل لها مقادير بالخبر والكتابة .

(١) قال تعالى : [ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتِ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ، وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوءَةٍ وَلَكُمْ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ] الآية : ١ .  
(٢) انظر الفقرة : ٣٤٥ .

٧٨١ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ [٧] يدل على أنه تعالى لا يكلف العبد مالا يطيقه ، على وجه من الوجوه ، وقد بينا القول في ذلك في مواضع (١) .

ويدل أيضاً على أن الفعل للعبد ؛ لأنه تعالى أمره بأن ينفق بحسب ما يؤتیه فإذا ضيق عليه رزقه أفق بحسبه ، وإذا وسع عليه فكفّل ، لأن قوله : ﴿ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ المراد به : ومن ضيق عليه في رزقه . وهو الذي أرادته تعالى في قصة ذي النون : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ (٢) ﴾ يعني : أن لا نضيق عليه .

\* \* \*

---

(١) انظر الفقرتين : ٩٤ ، ٢٤٢ ، وراجع الفقرة ٢٧ ومن : ٤٠٠ — ٤٠١ من شرح الأصول الخمسة للقاضي رحمه الله .  
(٢) الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء .

### ومن سورة التحريم

٧٨٢ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ [٦] يدل على أن العبد قادر على فعله ، وأنه الذى يحدثه ، ليصح منه أن يتقى النار بما يختاره ، وأن بقى أهله ذلك بما يدعوم إليه . وهذا لا يصح مع القول بأنه تعالى يخافى فيه الفعل على وجه لا يمكنه خلافه .

٧٨٣ - وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٧] فمن قوى ما يدل على أنه تعالى لا يخلق أفعال العباد ، لأنه لا يخلو قوله : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ من أن يريد به منعهم من الاعتذار ولهم عذر ، أو أن يريد بذلك أن لا عذر لهم ، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون المراد الأول ، لأنه كان يجب أن يكون ضم عذر فى الحقيقة ، وقد منعهم من ذكره ، وهذا لا يجوز عند أحد ، خصوصاً فى الآخرة .

وقوله تعالى : ( إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ) يدل على بطلان ذلك أيضاً ، لأنه لو كان لهم عذر فى الحقيقة ، لكانوا قد جُوزُوا بما لم يفعلوا ، وعلى وجه يقبّح العذر الذى معهم ، فإذا صح بأنه لا بد من القول بأنه لا عذر لهم . ولو كان الأمر كما تقوله المجبرة ، لوجب أن يكون لهم عذر ، بل أعذار كثيرة ، كل واحد منها يقوم بنفسه فى ظهور عذرهم ، وفى سقوط العقاب عنهم . وذلك أن لهم أنه يقولوا : إِنَّمَا أَتَيْنَا فى كفرنا من قِبَالِكَ ، وفى أن لم نفعل الإيمان من جهتك ، لأنك سلّمتنا القدرة عليه ، وأعطيتنا قدرة الكفر ، وجعلتها موجبة للكفر ، وخلقنا مع ذلك الكفر قيتنا وإرادته فيما لم نزل ، فلم يمكن مفارقتة ، وخلقنا فىنا قدرة الإرادة له ، ونفس الإرادة والاختيار . وكل واحد من ذلك لو حصل بانفراده

فينا ، لامتنع الإيمان منا ، ووجب الكفر !! فكيف لا يكون ذلك عذراً لنا  
 في زوال العقاب عنا ؟ ولئن جاز أن لا يعد ذلك عذراً ، فيجب أن يجوز معاقبة  
 العاجز والزمن ، وأن لا يجعل ذلك عذراً فيهم . وفي هذا إخراج كل عذر من  
 أن يكون عذراً !

فلما بين تعالى أن لا عذر للكافرين ، وكان قولهم يقتضى ما ذكره ،  
 فيجب صحة ما نقوله ، ليسلم معه القول بأنهم من قبل أنفسهم أتوا ، لأنهم مكّنوا  
 من الإيمان ، وأزاحت عنهم فيه ، فعدلوا عن فعله ، لغلبة الشهوة ، وإيثار  
 الهوى ، وتركوا ما فيه فوزهم ونجاتهم ، فلم يكن لهم عند نزول العقاب بهم معذرة  
 على وجه .

٧٨٤ - وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً  
 نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [٨] يدل على أن السيئات  
 إنما تسكّر ، إذا عظمت أو صارت كبيرة ، بالتوبة ، على ما نقوله .

### ومن سورة الملك

٧٨٥ — قوله : ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَافُوتٍ ﴾ [٣] يدل على نفي القبايح عن خلقه ؛ لأنه لو كان هو الخالق لها ، وفيها توحيد وتشبيه وتثليث ، لكان ذلك متفاوتاً . وفيها عبادة الله وعبادة غيره ، والحكمة والصواب ، والسفه والباطل . ولا تفاوت أعظم مما اختص به ذلك ، فيجب أن يدل على أنه ليس من خلقه تعالى على وجهه .

وليس لأحد أن يقول : المراد بذلك أنه لا تفاوت فيما خلقه من السموات ، لأن حمله على ظاهره يمكن ويفيد . فلا يجب تعليقه بما تقدم<sup>(١)</sup> . وإن كان لو حمل على ذلك لوجب ما قلناه أيضاً ، لأن نفي التفاوت ، في باب الحكمة والسفه ، عن شيء من أفعاله ، لا يصح إلا مع القول بأنه منزّه عن القبايح .

٧٨٦ — وتعلقهم بقوله : ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [١٣ — ١٤] في أنه يدل على أنه خلق ما في الصدور ، فبعيد ، وذلك أن ظاهره لا يدل إلا على أنه خلق ما تقدم ذكره ، وكما تقدم ذكر ذات الصدور ، فقد تقدم ذكر الصدور بنفسها ، فمن أين أن المراد به أحدهما دون الآخر ؟

وبعد ، فإن حمله على ما قالوه يوجب أنه خلق ما في الصدور من القول ؛ وقد علمنا أن ذلك لا حقيقة له ! ومتى قال : المراد به العلم بالقول ، فقد خرج عن الظاهر !

(١) الآية — ٣ بتامها : [ الذي خلق سبع سموات طباقاً ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ] .

وبعد ، فإن العلم الذى يستسرّه الإنسان ، الأقوى أن يكون ضرورة ،  
 ويكون تعالى هو الخالق لها ، فعمله على ظاهره يصح على قولنا ، فأما أن تدل  
 الآية على أنه يخفى ما يسره الإنسان من الإرادة ، والعزم ، وسائر ما يكتسبه ،  
 فظاهر لا يدل عليه .

وبعد ، فإن الذى يقتضيه الكلام ، أنه وصف نفسه بأنه يعلم السر وأخفى .  
 ثم بين الوجه الذى له وجب كونه عالماً ، فقال : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ ! يريد :  
 ألا يعلم الخالق الأشياء ، الذى هو قديم قادر لذاته ؟ فعملهم على ما ذكره بعيد .  
 ٧٨٧— وأما قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ  
 يَوْقِفْنَ مَا يُنْسِكُنَّ إِلَّا الرِّجْحُ ﴾ [١٩] فقد بينا من قبل المراد بذلك ،  
 فواجه لإعانه (١) .

ومن سورة «ن»

٧٨٨ — [قوله تعالى] : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ

أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ [٣٤ - ٣٥] يدل على ما نقوله في الوعيد ؛ لأن الأمر لو كان كما تقوله المرجئة ، لكان لا يمتنع في كثير من المجرمين أن يجعل حالهم في إدخال الجنة ، كحال المسلمين ، وقد شرحنا ذلك من قبل (١) .

٧٨٩ — وأما تعلق المشبهة بقوله : ﴿ يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ

إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [٤٢] فبعيد ، وذلك أنه ليس في الظاهر إضافة الساق إلى من هو له ، لو كان المراد بالساق الجارحة ، فمن أين أن المراد إثباته لله ؟ تعالى عنه ! وإنما أراد بذلك أن يبين شدة ذلك اليوم ، وعظيم ما ينزل فيه على أهل العقاب عند المحاسبة ، فقال تعالى هذا القول على طريق العرب في هذا الباب .

وقوله : ﴿ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ لا يجوز تعلق الجبرة به في

تكليف ما لا استطاع ؛ لأن الغرض بذلك ليس هو التكليف ، لأن الآخرة لا يصح فيها ذلك . والمراد به : التبيكيت على تقصيرهم فيما كفوه من السجود ، وبيان أنهم لا يمكنهم تلافى ما فرطوا فيه من قبل .

٧٩٠ — وقوله : ﴿ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَافُونَ ﴾

[٤٣] يدل على أنهم في حال التكليف ، كانوا سافين من الموانع ، ممسكين منه ، فعدلوا عنه ، فلحقهم العذاب .

٧٩١ — وأما قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبْهُ رَبُّهُ فَعَجَلَهُ مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [٥٠]

فقد مر الكلام في نظائر ذلك ، وبيننا تأويله (١) .

### ومن سورة الحاقة

٧٩٢ — أما تعلق للشبهة بقوله تعالى : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ قَوْمَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةً﴾ [١٧] في أنه يدل على أن العرش مكان له ، من حيث الإضافة ، فبعيد ، وذلك لأن الإضافة على هذا الوجه تصح على وجوه مختلفة ، فلا يدل على ما قالوه ، ولو وجب بذلك أن يكون العرش مكانه ، لوجب ، متى وصفت الكعبة بأنها بيت الله أن تكون مسكناً له ! وأن يكون فيها ، ويتعالى الله عن ذلك . وكان يجب على قولهم أن يكون عرشه محمولا ، ولا يكون كذلك إلا وهو محمول ؛ لأن الجسم إذا حمل فقد حمل ما عليه ، والله يتعالى عن ذلك !

٧٩٣ — وتعلقهم بقولهم : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [٤٤-٤٥] في إثبات اليد لله تعالى ، فبعيد ، وذلك أن المراد به القدرة ، على ما بيناه من قبل . وقد بينا أن حمله في الحقيقة على ظاهره يوجب إثبات يمين ويسار على الصفة المخصوصة التي عقلمناها ، وذلك لا يصح عند مسلم<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ومن سورة سأل سائل

٧٩٤ - أما تعلق المشبهة بقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [٣ - ٤] فبعيد ، وذلك أن المعارج هي الدرجات الرفيعة ، والله تعالى مالك لذلك وخالق له ، فصح أن يضيفهما إلى نفسه .

٧٩٥ - وقوله تعالى : ﴿تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ - وهو يعنى جبريل - إليه المراد به : إلى موضع هذه الدرجات . وقد بينا في موضع أن ذلك لا يجب حمله على ظاهره (٣) .

٧٩٦ - وقوله : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَتَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [٦ - ٧] لا يدل على جواز القرب على الله تعالى ، لأن المراد بالآية يوم القيامة والساعة ، وهي معدومة ، فالقرب في الحقيقة فيها لا يصح ، كما أن بعدها لا يصح ، فالمراد أنه تعالى يعلمه قريباً ، من حيث يظنونه بعيداً .

٧٩٧ - وقوله تعالى : ﴿يَوْمَذُ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْقِدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ بِبَيْنِهِ﴾ [١١] يدل على نزول العذاب بكل مجرم . وعلى أنه لا خلاص من ذلك اليوم من العذاب ؛ لأنه لو خلاص منه بشفاعته ، أو غيرها ، لما جاز أن يوصف بهذه الصفة التي تقتضى اليأس من التخلص من العقاب .

٧٩٨ - وقوله تعالى : ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾ [٢٠] لا يدل على أن الشر من فعله ، لأنه ليس في الظاهر أن الشر الذي مسه من فعله ، أو من فعل غيره ، وإنما وصفه بالجزع والهلح عند مس الشر له ، فمن أين أن المراد قالوه ؟

وإنما المراد بالآية : أنه إذا مسته المصائب يلحقه الجزع والقلق ، وبقل

صبره على الشر ، ليعين ضعف الإنسان ، وقلة نظره لنفسه . وقد بينا أن حقيقة الشر هو الضرر القبيح ، والله تعالى لا يفعله ، لكنه لا يمنع أن يستعمل فيما يفعله من الحنء من حيث شابهت الشر في أنها مضره ، وقد تقدم القول في ذلك<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### ومن سورة نوح

٧٩٩ - قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً ﴾ [١٣] لا يدل على أنه جسم يوصف بالوقار في الحقيقة ؛ لأنه ليس في الظاهر أن الوقار من صفته ، فيجوز لهم التعلق به .  
والمراد عندنا بذلك : ما لكم لا تعظمون الله حق تعظيمه ، فتجانبوا معاصيه ، وتمسكوا بطاعته .

٨٠٠ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَالَاءً ﴾ [٢٤] لا يدل على أن الضلال الذي هو الكفر ، من قبله تعالى ، لأننا قد بينا أن هذه اللفظة تقع محتملة <sup>(١)</sup> ، فلا تدل على أنه المراد بها ، وإنما أراد بهذا الدعاء أن يزيدهم عقاباً إلى ما هو عليه من الخن ، لأنهم بظلمهم وكفرهم ، قد استوجبوا العقاب العجّل ، والمؤجل ولا يمتنع أن يدعوهم بأن يزيدهم في المعجل غير ما أنزله بهم ، ولا يكون المدعو به إلا حسناً مستحقاً .

٨٠١ - وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ [٢٧] لا يصح أن يتعلق به من يرى جواز تعذيب الأطفال ؛ لأنه يجب على هذا الظاهر أن يكون المولود منهم في حال سقوطه فاجراً كافراً ، وهذا مما لا يباغى أحد ، فالمراد إذن به : ولا يلدوا إلا من سيفجر ويس كفر عند البلوغ ، لأنه تعالى كان قد أعلمه أن ذلك يكون حال ذريتهم ، وندبه إلى هذا الدعاء ، لما فيه من المصلحة .

### ومن سورة الجن

٨٠٢ — قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنُ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [١٠] لا يدل على أنه تعالى يريد الشر والقيح ، لأنه ليس في ظاهره ذكر المرید من هو ، كما ذكر في ظاهره أنه تعالى أراد بهم الرشد ، ولأنه حكاية عنهم ، أنهم أوردوه على طريقة الشك ، فلا يجوز أن يتعلق بظاهرة . وقد بينا من قبل أن للشدائد والجن الواردة من قبله تعالى قد توصف بأنها شر ، على طريقة الحجاز ، ولا يمتنع أن يكون أهل اللغة استعمالوه على طريق الحقيقة ، من حيث عندهم أن الشر هو الضرر ، وإنما يخرج عن هذه الصفة بالعاقبة ، فإذا لم يعرفوها ، دخل عندهم في حقيقة الشر .

٨٠٣ — وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾ [١٦] بعد ذكر الوعيد في القاسطين (١) ، يدل على أنهم متمكنون من الاستقامة على الطريق ، وإن كانوا في الحال قاسطين . وذلك يوجب أن المكلف متمكن من غير الفعل الذي اختاره .

٨٠٤ — وقوله : ﴿ لَنَفْتَنَّهُمْ فِيهِ ﴾ [١٧] تقدم القول فيه : أن المراد به تشديد الحنة دون الكفر والمعاصي (٢) .

٨٠٥ — وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ [٢٣] يدل على ما نقله في الوعيد ، لأنه تعالى أوجب لمن هذا وصفه ، الخلود في النار ، ولم يخص الكافر من الفاسق .

(١) قال تعالى : [ وَأَنَا مَتَا السَّامُونَ وَمَتَا الْقَاسِطُونَ ، فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا . وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ] الآيتان : ١٤ — ١٥ .  
(٢) انظر الفقرتين : ٢١٢ ، ٤٦٤ ،

### ومن سورة الزمل

٨٠٦ — قوله تعالى : ﴿ فَكَيفَ نَقُفُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [ ١٧ ] لا يدل على أن في ذلك اليوم يخاف الولدان ويعذبون . وذلك أن هذه الطريقة تذكر لعظم حال يوم القيامة ، وعلى هذا الوجه يقال في الأمر الهائل العظيم : تشيب منه النواصي ، وتشيب الولدان . وهذا كقوله : ( يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ )<sup>(١)</sup> ، وكقوله : ﴿ وَالتَّتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾<sup>(٢)</sup> في أن انتقص بجميعه الإنباء عن عظيم ما يرد ذلك اليوم على أهل النعاصي ، دون تحقيق ذلك على جهة الخبر ؛ يبين ذلك أنه تعالى جعل هذا الذكر باعثاً للعباد على ترك الكفر ، والتقوى . ولو كان ذلك اليوم بهذه الصفة ، لكان بأن يزهدي الإيمان والتقوى أقرب ، لأن المكلف إذا تصور أن ذلك اليوم يعذب من لا ذنب له ، يزهدي طاعته ، ويجوز أن تسكون من أسباب هلاكه ، يبين ذلك أنه تعالى أضاف ذلك إلى اليوم ، وقد علمنا أن اليوم لا يحمل ولا يفعل ، وأن الفاعل سواء . وكل ذلك يبين أن الظاهر يقتضي ما قلناه .

٨٠٧ — فأما قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا عَنكَ قَوْلًا ثِقَلًا ﴾ ( هـ ) فانه لا يدل على أن قول الإنسان من فعله تعالى ، لأن انتقص بهذا الكلام : أنا ننزل عليك القرآن الذي يشغل تحمله ، وتكفل أدائه إلى من يلزم الأداء إليه . ووصفه بالثقل هذه العلة ، وجعل الإنزال إليه ، ويحمله الفاعل ، على طريقة اللغة في مثله .

(٢) الآية ٢٩ من سورة القيامة .

(١) الآية ٥٣ من سورة القلم .

ومن سورة المدثر

٨٠٨ — قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] فلا يدل على أن للملائكة يعذبون ، ولا على أنه - تعالى - يجعلهم فتنة ، لكي يكفر الكافر ، وذلك أنه تعالى بين أنه جعلهم أصحاب النار ، بمعنى أنه وكلهم بتعذيب أهل النار ، ولو حمل الأمر على خلاف ذلك ، لوجب ألا يدخل النار سواهم ، وأن يكونوا معذبين ، وهذا بخلاف دين المسلمين ! وبين تعالى أن القدرة التي ذكرها منهم ، على قتلها ، جعل الاكتفاء بها دلالة على قدرته ، وأزعم من هذا الوجه الاستدلال على ما هو عليه ، وشدد فيه الحجة ، فصار ذلك فتنة للذين كفروا ، وجعلهم كذلك ، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ، من حيث يعلمون بهذا الخبر أنه ، صلى الله عليه وسلم ، لا يخبر إلا عن وحى ، من حيث توافق ذلك ، وليزداد الذين آمنوا إيماناً . وكل ذلك يدل على أنه - تعالى - يفعل هذه الأمور ويخبر عنها ؛ ليعتبر الخلق ، ويستدلوا ، ويقوموا بما كلفوا .

٨٠٩ — وأما قوله: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [٣١] فقد تقدم القول في مثله ، وأن المراد بذلك الضلال عن الثواب ، والهدى إليه <sup>(١)</sup> .

٨١٠ — وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [٣٨] يدل

على أنه لا يؤخذ الإنسان إلا بذنبه ، وأن أطفال المشركين لا يجوز أن يعذبوا بذنوب آبائهم . « ويدل ذلك أيضاً على أن <sup>(١)</sup> أفعال العباد لا يجوز أن تكون خلقاً لله تعالى وإلا كان مأخوذاً بخلق غيره على وجه لا يمكنه التخلص منه ، ولئن جاز ذلك ، ليجوز أن يؤخذ بكسب غيره ، وإن كان لا يقدر » على تركه <sup>(٢)</sup> .

٨١١ - وقوله تعالى : ﴿ مَسَلَكَكُمْ فِي سِقَرٍ قَالُوا كَمْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ ﴾ [٤٢ - ٤٣] من أقوى ما يدل على أن من لم يصل في دار الدنيا ، قادر على الصلاة ؛ لأنه لو لم يكن قادراً عليها ، لما صح أن يعذب ، لأنه لم يفعلها كما لا يعذب العاجز ، لأنه لم يفعل ما لا سبيل له إلى فعله .

٨١٢ - وقوله : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ [٥٤] له كلفين ، لكي يتعضوا وينزجروا . ثم قال : ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَّرْهُ ﴾ [٥٥] ولا يطلق ذلك فيمن لا يقدر على الفعل ، لأنه لا يقال في العبد : إن شاء أدار الفلك وطار في الجو ، من حيث يتعذر ذلك عليه ، وإنما يقال هذا القول فيما يتمكن منه .

٨١٣ - وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [٥٦] فليس في ظاهره إلا ما نقول : من أن العبد لا يطيع إلا والله قد شاء ؛ لأنه تعالى لو لم يكلف ذلك ، ولم يأمر به ، ولم يشأ حدوثه ، لم يكن ذلك طاعة ، فكان لا يصح من العبد أن يشاء على هذا الحد . وإنما كان يكون شبهة للقوم لو كان المذكور من المعاصي ، فإما إذا كان من الطاعات ، فلا تعلق لهم به . وقد قال تعالى مثل ذلك في سورة الإنسان : ﴿ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ

(٢) في الأصل : عليه فتركه .

(١) في الأصل : ويدل على ذلك أيضاً .

اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٢٩﴾ [٣٠ - ٢٩] فبين أنه لا يشاء اتخاذ السبيل ، وسلوك طريق الحق ، إلا أن يشاء الله ذلك بالتكليف ، والأمر والنهي ، وإبلاغهم حد التكليف ، على ما بيناه . وقال تعالى بعد ذلك في ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ <sup>(٢)</sup> ﴾ . يعنى : ما تقدم ذكره من الاستقامة ، على الوجه الذى بينا .

وما لم يحمل الكلام فى هذه الآيات على ما قلناه ، لم يصح أن يتعلق به الخالف ، لأنه يوجب أنه تعالى يوجب أنه يشاء ، بعد ما لم يكن شائئاً له ، على ما يقتضيه ظاهره ، وليس ذلك طريقة القوم .

وقوله تعالى : ﴿ وما تشاءون ﴾ لا بد من أن يكون متعلقاً بما تقدم ، على ما تقتضيه اللغة . فكأنه قال : وما تشاءون من استقامة الطريق إلا أن يشاء الله تعالى ، فلا يخلو المراد به من أن يكون مشيئة مستقلة ، أو المشيئة التى ذكرناها . وقد علمنا أن فى المستقبل لا يجب أن يشاء تعالى ما قد تقدم فعله ، أو وفيه من أفعال المكاف . فلا بد من أن يحمل الكلام على ما ذكرناه .

\* \* \*

(١) السورة ٨١ ، وتعرف بسورة التكوير ، وقوله تعالى : [ إذا الشمس كورت ] ، الآية الأولى .

(٢) الآيات : [ ٣٧ — ٣٩ ] .

### ومن سورة القيامة

٨١٤ — قوله تعالى : ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾

[ ١٤ - ١٥ ] يدل على أنه لا حجة ولا عذر للكافر والفاسق فيما ينزل بهما من العذاب ذلك اليوم . وقد علمنا أن الأمر لو كان كما يقوله القوم ، لكان لهم أوضح العذر وأكد الحجة . وقد فسرنا ذلك من قبل <sup>(١)</sup> .

٨١٥ — وقوله تعالى : ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾

[ ٢٢ - ٢٣ ] لا يدل ظاهره على أنه تعالى يرى : من وجوه : أحدها : أنه تعالى ذكر أنها ناظرة إلى ربها ، والنظر غير الرؤية « لأنه إذا علق <sup>(٢)</sup> بالعين ، فالمراد طلب الرؤية ، كما إذا علق بالقلب ، فالمراد طلب المعرفة ، ولذلك يقول القائل : نظرت إلى الشيء فلم أراه ، ونظرت إليه حتى رأيته ، فلذلك نعم باضطراب أن الناظر ناظر ولا نعلمه رائيًا إلا بخبره . ولذلك أضافت العرب النظر إضافات <sup>(٣)</sup> ، فجعلت منه نظر الراضى والفضبان .. إلى غير ذلك ، ولم تضاف الرؤية على هذا الحد . وإذا كان النظر غير الرؤية — لما ذكرناه — فكيف يدل الظاهر على أنهم يرون الله ؟

ومتى قالوا : إذا ثبت بانظاها أنه يُنظر إليه ، وجب أن يكون مما يصح رؤيته ، [ قلنا <sup>(٤)</sup> ] هذا يؤدي إلى أن يكون جسمًا في جهة مخصوصة ؛ لأن النظر هو تقليب الحدقة نحو الشيء التماسًا لرؤيته ، وهذا لا يصح إلا والمطلوب رؤيته في جهة مخصوصة ، وذلك يوجب أنه جسم ، تعالى الله عن ذلك ! ولهذا قلنا إنه

(٢) في الأصل : لأنها إذا عقلت .

(١) انظر الفقرة : ٧٨٣ .

(٣) في الأصل : إضافة .

(٤) في الأصل : و .

تعالى لما خلق النظر بنفسه ، وعلمنا أن ذلك لا يصح فيه ؛ وجب أن يكون المراد به الثواب ؛ لأن الحكم الذي يقتضيه الاسم إذا لم يصح فيما علق به ، وجب أن يكون المراد غيره ، كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، إلى غير ذلك من وجوه المجاز .

والثاني : أنه تعالى وصف الوجوه بأنها ناظرة ، وقد علمنا أن هذه اللفظة تفيد الجملة ؛ لأن الناظر هو الإنسان دون بعضه ، كما أنه العالم والقادر والفاعل ، فإذا صح وكان الإنسان يوصف بأنه ناظر على وجه فيراد به الانتظار ، وقد يراد به تقليب الخدقة طلباً للرؤية ، وقد يراد به التفكير بالقلب طلباً للمعرفة ، فليس في الظاهر - إذن - دلالة على ما قاله القوم ، وهو محتمل له ولغيره .

والثالث : أنه تعالى أَرَادَ بِذِكْرِ الوجوه جملة الإنسان ، لا البعض المخصوص ولذلك وصف الوجوه بأنها ناظرة ، وذلك يليق بها دون الأبعاض ، ولذلك قال من بعد : ( وَوُجُوهُ يَوْمَ مَمْدُودَةٌ بِأَسْرَةٍ تَبْظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا ) [ ٢٤ - ٢٥ ] فوصفها بالظن الذي لا يليق بالوجه . فإذا صح ذلك وجب كون الكلام مجملاً ، لأن الجملة إذا وصفت بأنها ناظرة ، لم يفهم أن المراد بها الرؤية . وما يذكرون من قولهم : إن النظر إذا علق بالوجه فالمراد به الرؤية ، لا يصح ، [ لأن ] تعليق النظر بالوجه غير معروف في اللغة . والذي يُعرف تعليقه بالعين هو الرؤية ، فأما تعليقه بالوجه ، فهو كتعليقه بالرأس ، في أنه غير معروف أصلاً ! لأن هذا القول إنما كان يتم لو كان المراد بالوجه العضو المخصوص ، وقد بينا أن الأمر بخلافه ، فقارق ذلك ما استدللنا به من قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ (١) في نفي الرؤية ، لأن الإدراك المطلق متى قُرنَ بالبصر ، لا يعرف في اللغة أن يراد به إلا الرؤية بالبصر . وهذا بين .

### ومن سورة الانسان

٨١٦ — أما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [٣] فدليل واضح على أنه تعالى هدى جميع المكلفين ، لأنه ذكر الإنسان من قبل <sup>(١)</sup> ، ثم قال : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ وأجرى الخطاب على لفظ الواحد والمراد به سائر المكلفين ، ثم ذكر أنه هداه طريق الحق ، ثم بين أنه وإن هداه ، قد يكون شاكرًا ، وقد يكون كفورًا .

فأما تعلق الخوارج بهذه الآية في أن المكلف لا يخلو من أن يكون مؤمنًا أو كافرًا ؛ لأنه تعالى بين في الإنسان أنه إذا لم يكن شكورًا ، فهو كفور ، وإذا لم يكن كفورًا ، فهو شاكر . فبعيد ، وذلك أن الشاكر قد يصح كونه شاكرًا وإن كان فاسقًا ، فقد دخل تحت الشاكر المؤمن والفاسق ، لأن التقدم على بعض الكبائر خوفًا ووجلا مع العزم على التوبة والتلافى متى قام بما يلزمه من الشكر واعترف بنعمه ، وعظمه حق تعظيمه ، فهو شاكر فاسق ، وإن كنا لانصفه بأنه شاكر على طريق المدح ، وإنما نجريه عليه على جهة الاستحقاق ؛ فلا يدل إذن على ما ذكره .

٨١٧ — وقوله : ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ [٢٩] قد تقدم القول فيه <sup>(١)</sup> .

٨١٨ — وقوله تعالى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ [٣١] فالمراد به النعمة ، لأنه تعالى هو الذى يدخل العبد في نعمة الدين والدنيا ، ويدخل الجنة فلا يدل ذلك على أنه تعالى أدخله في الإيمان .

(١) قال تعالى : [ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا . إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا ] الآيتان ١ - ٢ .  
(٢) انظر الفقرة : ٤٣٧ .

### ومن سورة الرسائل

٨١٩ - قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾ [ ٢٠ - ٢١ ] لا يدل على أنه تعالى خلق أفعال العباد ، لأن استقرار الماء في قرار من فعله تعالى . وقد بينا ذلك من قبل <sup>(١)</sup> .

وبعد فإنه لم يذكر القرار الذي يجعله فيه ، فيصح للمخالف التعلق به !

٨٢٠ - وقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [ ٣٥ - ٣٧ ] يدل على ما نقوله في العدل ، لأنه تعالى بين أنه لا سبيل لهم في ذلك اليوم إلى حجة وعذر يظهر ونهما ليزيلا بهما عن أنفسهما ما نزل بهن وسينزل . ولو كان الأمر على ما يقوله القوم ، لوجب أن يكون لهم العذر العظيم ، والحجة الواكدة . وقد بينا القول في كيفية عذرهم ووجبتهم ، وبيننا أنه لا يمكن أن يقال : لا يؤذن لهم فيعتذرون ، وإن كان لهم عذر في الحقيقة ، وأنه تعالى أراد بذلك نفي العذر أصلاً <sup>(٢)</sup> . وذلك يبين ما قلناه .

٨٢١ - وقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَعَلْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ ﴾ [ ٣٨ ] يدل على أن الذي يجري فيه هو العدل ، وذلك لا يصح مع القول بأن الكافر قد خلق فيه الكفر ، وقدرة الكفر ، وإرادة الكفر وقدرتها ، ولم يرد منه سواء ، ولم يخلق إلا له ، وجعل بحيث لا يمكنه اختيار خلافه ، والإيمان منع منه ولم يعطه ، ثم يخلده في النار أبداً « ولو أراد تعالى <sup>(٣)</sup> أن يظلم - على قولهم ، تعالى

(٢) انظر الفقرة : ٧٨٣ .

(١) انظر الفقرة : ٤٨٤ .

(٣) في الأصل : تعالى لو أراد .

عنه - لم يصح أن يفعل أكثر من هذا . فلا يصح لهذا وصف ذلك اليوم بأنه يوم  
الفصل والعدل ، إلا على ما نقول ، من أن الكافر فيما ينزل به من العذاب إنما أتى  
من قبل نفسه ، لا من قبل خالقه ، لأنه تعالى أزاح العلة ومكن ، وسهل  
السبيل إلى الطاعة ، وخوف من المعصية ، وسهل السبيل إلى تركها ، فأبى العبد  
إلا تمرداً وإثارة للشهوة ، فاستحق ما نزل به لسوء اختياره .

\* \* \*

### ومن عم يتساءلون

٨٢٢ — قوله تعالى : ( وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ) [ ٢٩ ] قد علمنا أنه تعالى لم يرد به أنه يعلم ما يأتيه العبد بالكتابة ، لأنه عالم لذاته ، لا تخفى عليه خافية ، وإنما أمر بالكتاب ، وإثبات عمل العبد فيه ، لكي يعلمه المكلف في دار الدنيا ، ويوقن أنه لا يقدم على سيئة إلا وتثبت في الصحيفة . وتنشر في الموقف وقد جمع الخلائق فيه ، فيدعوه ذلك إلى الكف عن المعاصي . فلو كانت مخلوقة فيه ، على ما يقوله القوم ، لم يصح في ذلك وأمثاله أن يكون لطفاً وداعياً إلى الطاعة وزاجراً عن المعصية !

٨٢٣ — وقوله تعالى : ( ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا ) [ ٣٩ ] يدل على أنه لا يجزى في ذلك اليوم إلا العدل . وأن من يعدب فيحق عُدب . ولا يصح ذلك إلا على ما ينهاه من قبل <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا ﴾ هو ترغيب للإنسان في أن يتخذ لنفسه مرجعاً يرجع فيه إلى المنافع والثواب . وهذا ترغيب لا يصح إلا مع القول بأن المكلف قادر على الطاعة وإن ذهب عنها ، لتسكنه أن يظفر بطلبته في المرجع الذي ذكر تعالى .

\* \* \*

### ومن سورة النازعات

٨٢٤ — قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ [ ٤١ - ٣٧ ] يدل على قولنا في العدل من وجوه :

منها : وصفه تعالى للعبد بأنه طغى ، وذلك لا يصح إلا مع كونه متمكناً من أن لا يبلغ الحد الذي بلغه في الكفر والتمرد .

ومنها : أنه وصفه بأنه آثر ، لأن من لا يقدر إلا على طريقة واحدة ، لا يقال فيه إنه آثره على سواه .

ومنها : وصفه العبد بأنه نهى النفس عن الهوى ، فالمراد بذلك أن يمتنع من المعصية التي يقتضيها الهوى ، ويقدر ذلك في نفسه ، ويوطنها عليه ويجهدها في خلافها . وكل ذلك لا يصح إلا مع التمكن من الطاعة ، لأنه لو كان لا يقدر إلا على ما تقتضيه الشهوة ؛ ويوجبه الهوى ، لم يصح هذا القول فيه .

ومن سورة عبس

٨٢٥— قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَهَا تَذَكِّرُهُ فَمَنْ شَاءَ ذَكِّرْهُ ﴾ [١١—١٢] في أنه يدل على أن العبد قادر على أن يتعظ ويتذكر، وإن لم يكن بهذه الصفة، بمنزلة الآية التي تقدم ذكرها في سورة المدثر (١).

٨٢٦— وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرُهُ ﴾ [٢٠] يدل على أن العبد متمكن من التمسك بطريقة الحق ؛ لأنه لو لم يكن قادراً على ذلك لم يكن ميسراً له ، ولا كان تعالى قد يسره ، لأنه ليس بأحد من أن لا يقدر على الشيء ألبتة .

٨٢٧— وأما قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْنَا غَبْرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴾ [٣٨ - ٤١] فإنه لا يدل على أنه ليس في المكافئين إلا مثاب مؤمن ، ومعاقب كافر ؛ كما تقوله الخوارج . وذلك أنه تعالى وصف هذين الفريقين ، وبين أن أحدهما مؤمن ، والآخر كافر ، ولم ينف فريقاً ثالثاً ، وليس في إثبات هذين دلالة على نفى غيرهما (٢) ، فلا يمتنع أن يكون الاتفاق بخلاف هاتين الصفتين ، فتكون وجوههم عليها غبرة ، لا ترهقها فترة . وقد علمنا أن في الكفار من لا يطلق عليه أنه فاجر إذا كان كفره باعتقاد ، فإذا قيل للخوارج : فهذا الفرق كيف حاله ؟ لم يكن لهم ملجأ إلا الرجوع إلى مثل ما قلناه .

(١) انظر الفقرة : ٨١٢ .

(٢) في الأصل : أحدهما . ويعد أن يكون الصواب : أحد غيرهما .

### ومن سورة اذا الشمس كورت

٨٢٨ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [ ٨ - ٩ ] يدل على بطلان القول بأنه تعالى يعذب أطفال المشركين ؛ لأنه أورد ذلك منبهاً على أنه لا ذنب لها ، وأن الذنب للوائد . ولو كان تعالى يعذبها أبداً ، لم يكن لهذا معنى ؛ لأن التعذيب الدائم أعظم من قبل الوائد لها ، فلئن جاز أن تعذب ، ولا ذنب لها ، ليجوزن القتل المتقدم . وإن لم يكن لها ذنب . ويدل ذلك على أن الكافر لم يخاق كفره فيه ، لأنه لو كان كذلك ، لكان حاله كحال الموءودة في أنه لا ذنب له ، من حيث أدخل في الكفر على وجه لا يمكنه اختيار خلافه .

٨٢٩ - وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ تَذَهَبُونَ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [ ٢٦ - ٢٧ ] هو تبكيك وتوبيخ لمن أعرض عن الذكر ، وعدل عن التمسك بالطاعة ، وذلك لا يصح إلا وهو قادر على خلافه ، لأن الواحد منا لا يجوز أن يحبس غلامه ويقيده ويمنعه بذلك من التصرف ، ثم يقول : أين ذهبت عن طاعتي في التصرف في التجارات والخروج في الأسفار ! ويوجه على ذلك .

٨٣٠ - وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [ ٢٩ ] فقد تقدم ذكره <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### ومن سورة الانفطار

٨٣١ - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [٨-٦] يدل على أن العبد يذها به عن الطاعة قد غر نفسه ، وذلك لا يصح مع القول بأن ما يختاره مخلوق فيه لأن الفأر له كان يجب أن يكون غيره . وما عده تعالى عليهم من النعم في هذه الآية قصد منه إلى بعثه على الطاعة . وتمسكه بها لا يوضح إلا مع القول بأنه متمكن منها ، مزاح علقته فيها .

٨٣٢ - وقوله : ﴿ وَإِنْ عَلَيْكُمْ لِحَافٌ ظَنُّ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴾ [١٠-١١] يدل على أن العبد يقدر على الطاعة ، بأن عرفه حال الحفظة ! وأنهم يكتبون كل أعماله ليكون أقرب ، متى فكر فيما يحصى عليه من لخط ولفظ قليل وكثير ، إلى محاسبة نفسه ، والكف عما لا يعنيه .

٨٣٣ - وقوله : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لِنِي جَحِيمٍ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ وَمَأْوَاهُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴾ [١٤-١٦] يدل على أن الفاجر وإن كان من أهل الصلاة ، فهو من أهل الوعيد ومن أهل النار ، وأنه إذا لم يتب ومات على ذلك ؛ فهو في الجحيم لا يغيب عنها ، وذلك يدل على الخلود ؛ لأنهم إذا لم يغيثوا عنها ولا لحقهم موت وقتاً ، فليس إلا العذاب الدائم ، نعوذ بالله من ذلك .

\* \* \*

### ومن سورة المطففين

٨٣٤ — قوله تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾

[١٤] لا يدل على أنه تعالى منهمم بذلك عن الإيمان ، وإعما يقتضى ظاهره أن (١) ما يكسبون من المعاصي لزم قلوبهم وتقرر فيها ؛ من حيث اشتد تمسكهم به وعزمهم على الثبات عليه ، وترك الإقلاع عنه ، يبين ذلك أنه تعالى بين أن نفس ما كسبوه ران على قلوبهم ، وقد علمنا أن ذلك لا يكون منعاً ، فالمراد إذن ما ذكرناه .

٨٣٥ — وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ﴾

[١٥] لا يدل على ما تقول الحشوية في أنه تعالى يرى يوم القيامة بأن يرفع عنه الحجب للمؤمنين فيرويه ، ويحجب (١) [ عن غيرهم ] فيمنعون من رؤيته . لأن هذا القول يوجب أن يكون تعالى جسمًا محدودا في مكان مخصوص ، ويجوز عليه الستر والحجاب ، ويراه قوم دون قوم ، من حيث يظهر في جهة دون جهة .

والمراد بالآية : أنهم ممنوعون من رحمة الله ، لأن الحجب هو المنع ، ولذلك يقال فيمن يمنع الوصول إلى الأمير : إنه حاجب له ، وإن كان الممنوع مشاهداً له . وقال أهل الفرائض في الإخوة : إنهم يحجبون الأم عن الثلث ؛ إذا منعوها وإن لم يكن هناك ستر في الحقيقة . فبين بذلك أنه تعالى يمنعمهم بذلك من رحمته وسعة فضله ، ليبعث السامع بذلك على (٢) التمسك بطاعة الله ، فيكون يوم القيامة من أهل الرحمة ، لا من المحجوبين عنها ،

\* \* \*

(١) في الأصل : آتما .

(٢) في الأصل : عن .

(٢) في الأصل : ويشئت ؛ من غير نقط .

ومن سورة الانشقاق

٨٣٦ - قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ [ ٢٠ - ٢١ ] يدل على أن العبد يتمكن من الإيمان وإن كان كافراً . [ و ] لولا ذلك لم يكن يوبّخ ويُلام ، ويقال له هذا القول . وقد علمنا أن السفيه الذى يعرف بعض المعرفة لا يجوز أن يشد عبده وبقيده ويفلق الباب دونه ، ويقول مع ذلك : مالك لا تتصرف فى الأسواق ، ولا تخرج إلى البلاد ! ثم لا يقتصر على ذلك حتى يضربه على ذلك ! فضلاً عن أن يفعله الحكيم . فإذا كان تعالى أحكم الحاكمين ، لم يميزان يمنع الكافر من قدرة الإيمان ، ولا يجعل له إليها سبيلاً ، ثم يقول له على طريق التوبيخ : مالك لا تؤمن ، ولا تصلى ولا تسجد ؟

### ومن سورة البروج

٨٣٧ — قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ قَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [١٥-١٦]

لا يدل على قول المشبهة في إثبات العرش مكاناً له تعالى ، ولا على قول المجبرة في أنه لا يريد الشيء إلا وفعله ، لأننا قد بينا من قبل الكلام على الوجهين في نظائر هذه الآية<sup>(١)</sup>.

٨٣٨ — وقوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾

[٢١-٢٢] يدل على حدثه ، لأنه تعالى وصفه بأنه عزيز كريم ، ولا يصح ذلك فيه على هذا الوجه إلا والآفات تصح عليه ، فإذا رفع عنه تعالى استحق هذه الصفة . ولا يجوز أيضاً أن يكون في اللوح وليس بجسم إلا حالاً ، وذلك يقتضى حدثه .

ومن سورة الطارق

٨٣٩ — قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾  
[ ٩ - ١٠ ] يدل على أن العبد متمكن من الطاعة وإن كان عاصياً ، لأنه تعالى  
بهذا القول بعثه على الطاعة ، لكي لا يظهر عيب السرائر في الموقف العظيم ،  
والفضائح التي كان يجتهد في كتمانها . وذلك لا يصبح إلا على هذا الوجه الذي بينا .  
وإذا لم يكن للمعاقب ناصر في ذلك اليوم ، فقد دل على أنه لا شفاعاة لأهل  
العذاب ، وإلا فقد كان يكون لهم ناصر يستنقذهم من الملكة ، وذلك يوجب  
أن الشفاعاة للمؤمنين ، وأنه - تعالى - يزيدهم بها درجة ، على ما نقول .

٨٤٠ — وقوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾  
[ ١٥ - ١٦ ] قد بينا من قبل أن الواجب في ذلك أن يحمل على أنه تعالى  
يضر بهم وينفع المؤمنين ، والنبي - صلوات الله عليه - من حيث لا يشعرون  
ولا يظنون خلافه ، بأن ينصره على الكفار في الدنيا بأنواع لطائفه ويُظفره بهم  
ثم يعاقبهم في الآخرة<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### ومن سورة الاعلى

٨٤١ — قوله تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [١] لا يدل على أن المنزلة عما لا يجوز عليه هو اسمه دونه ، ولا على أن الاسم هو المسمى ، وذلك أن الاسم المعقول هو المسموع المؤلف من أحروف ، وتنزيهه عما ينزه تعالى عنه لا يجوز ولا يصح ، فالمراد بذلك لا يخرج عن أمرين : إما أن يكون تعالى أدب بذلك عباده ، ليملغوا في تعظيمه النهاية ، بأن يقرنوا التعظيم باسمه ، وهذا كما نقول ؛ وقد ذكرنا الرسول : عليه السلام ، فيكون ذلك أبلغ في تعظيمه ، في أن يكون — صلوات الله عليه — لو أراد بذلك المسمى ، لأن في التعارف الظاهر أنه يذكر الاسم ويراد به المسمى ، دل على ذلك تعالى بأن ذكر الصفات التي تليق به لا باسمه ، وهو قوله : ﴿ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسْوَى ﴾ [٢] فدل بذلك على ما قلناه .

٨٤٢ — وقوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [٩] يدل على أن الكفار كانوا يقدرّون على التذكيرة والاعتاظ والعدول عن الكفر ، لأنه تعالى لم يجعل ذلك شرطاً من حيث أن لا يذكر صلوات الله عليه إلا من علم أن الذكرى تنفعه ، وقد علمنا خلافه ! فإذاً يجب أن يحمل على طريقة التوبيخ لهم ، والبعث على الإيمان ، والعدول عن الكفر .

٨٤٣ — قوله تعالى : ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [١٦] يدل على تمكثهم من خلافه ، على ما تقدم القول فيه .

ومن سورة الفاشية

٨٤٤ — قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ [ ١٧ - ١٨ ] أوردته تعالى ليبعث الكفار على النظر والتدبر ، ولو كان الإعراض عن ذلك مما خلقه فيهم ، لم يكن ليصح ذلك !

٨٤٥ — قوله : ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ ﴾ [ ٢١ - ٢٢ ] يدل على أنهم ممكنون مما أمروا به ، لأمر نبيه صلى الله عليه بأن يذكر ويدعو إلى سبيله بالموعظة ، وبين أنه ليس بمسيطر عليهم ، ليحملهم على ما يدعونه<sup>(١)</sup> إليه ، أو يمنهم من خلافه ، وأن الغرض في دعائه أن يؤثر<sup>(٢)</sup>وا الإيمان على ما هم عليه . وكل ذلك لا يصح لو كان تعالى قد منعمهم من الإيمان ، ولم يعطهم القدرة عليه ، على ما يقوله القوم .

\* \* \*

### ومن سورة الفجر

٨٤٦ — قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [٢٢] لا يدل

على صحة ما يتعلق المشبهة به ، في أنه تعالى كالواحد منا ، في أنه يحى ويذهب ! ولو كان كذلك لكان محدثاً مديراً مصوراً !

والمراد بذلك : وجاء أمر ربك ، أو متحملوا أمر ربك للمحاسبة والفصل ، على ما يقال في اللغة عند التنازع في الأمر الذي يرجع فيه إلى بعض الكتب : إذا جاء الشافعي (١) فقد كفانا ، ويراد بذلك كتابه ، وإذا جاء الخليل (٢) في العروض انقطع الكلام ، والمراد به كلامه في ذلك .

٨٤٧ — وقوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [٢٣ - ٢٤] فإنه يدل على العدل ، من وجهين : أحدهما أنه تعالى بعث الكفار والعصاة بهذا الخبر على الطاعة ، وذلك لا يصبح إلا مع التمكن منها .

والثاني : أن الكافرين يوم القيامة لا يجوز أن يقولوا : ﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ وهو لم يكن قادراً على الأمر الذي تأسف عليه ! كما لا يجوز أن يقول : يَا لَيْتَنِي كُنْتُ خَلَقْتُ الْأَجْسَامَ ، أو تحركت في الجو !

(١) الإمام محمد بن إدريس الشافعي القرشي النخعي ، أبو عبد الله إمام المذهب ، واضع علم أصول الفقه . ولد في غزوة سنة ( ١٥٠ ) وتوفي في مصر سنة ( ٢٠٤ ) كان برعاً في الفقه واللغة والحديث ، قال فيه ابن حنبل : ( ما أحد من بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة ) ، من تصانيفه المشهورة : الام ، المسند ، أحكام القرآن ، الرسالة . وقد كتب عنه عشرات الكتب في القديم والحديث ، وفي طبقات الشافعية للسبكي بعض ما صنف في مناقبه . انظر طبقات الشافعية : ١٨٥/١ والبداية والنهاية : ٢٥١/١٠ . تاريخ بغداد : ٥٦/٢ . وانظر كتاب ( الشافعي ) لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة . طبع مصر .

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، ولد بالبصرة سنة ( ١٠٠ ) وتوفي بها سنة ( ١٧٠ ) من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، كان من كبار العلماء بالموسيقى . قال فيه النضر بن شميل : ( مارأى الرءاؤون مثل الخليل ، ولا رأى الخليل مثل نفسه ) . له كتاب العين : في اللغة ، ومعاني الحروف ، وكتاب العروض ، وغيرها .

انظر وفيات الأعيان : ١٧٧/١ . إنباء الرواة : ٣٤١/١ . الأعلام : ٣٦٣/٢ . ( م ٤٤ — متشابه القرآن )

ومن سورة البلد

٨٤٨ — قوله تعالى في صفة الإنسان : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا  
وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ [ ٨ — ١٠ ] يدل على أنه قد هدى المكلف ،  
وبين له طريق الحق والباطل ، والخير والشر . وذلك يوجب أن الهدى هو  
الدلالة والبيان لخلق الإيمان فيهم . وما ذكره تعالى من النعم يدل على أنه  
ممكن ؛ لأنه بعثه به على طاعته والتمسك بالقيام بشكره .

\* \* \*

### ومن سورة الشمس

٨٤٩ — قوله تعالى : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [٨] لا يصح أن يتعلق به ، في أنه تعالى خلق فيها الفجور والتقوى ، لأن ظاهره يقتضى أنه أعلمها ، أو دلها على الفصل بين التقوى والفجور ، والطاعة والمعصية ؛ لكى يحتنب المعاصى ويقدم على الطاعة . وهو الذى نقوله ، ولا يصح إلا على قولنا : إن الإلهام والدلالة إنما يفيدان إذا كان العبد يختار ما يقتضيه . فأما إذا كان تعالى يخلق فيه التقوى أو الفجور على وجه لا يصح منه خلافه . فكيف يفيد الإلهام والدلالة ؟ !

٨٥٠ — وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [٩] لا يصح أن يتعلق به في أنه تعالى فعل بها ما صارت به زكية ؛ لأن المراد بذلك : قد أفلح من زكى نفسه . وقد ذكر النفس من قبل <sup>(١)</sup> .

والمراد بذلك لا يخرج من وجهين : أحدهما : أنه أفلح من أقدم على الأمور التى صار بها طاهرا زكيا ، وهذا صحيح لاشبهة فيه . أو يراد بذلك : قد أفلح من مدح نفسه وذكر محاسنها ! وهذا مما يقال فيه : كيف يصح هذا وقد نهى الإنسان عن مدح نفسه وتركيتها ؟ والجواب عنه : أن المنهى عنه من ذلك هو إيراد المدح على جهة التناخر والتطاول على الناس ، وإظهار التكبر ، والتشبث بذلك إلى ما لا يحل ولا يجوز . فإذا مدح نفسه ليحكى عن براءة ساحته فى المعاصى ويظهر ما يزيل عنه التهمة فى الإخلال بمعاصى الله ، أو ليعرف حقه ، ويؤدى ما يلزم من تعظيمه ، أو يعتمد عليه فى الأمور التى يستحقها وتليق به ، فذلك حسن فى الحكمة . وعلى هذا الوجه يحمل مدح الأنبياء والصالحين لأنفسهم فى المواقف التى أقدموا على ذلك فيها .

(١) دل تعالى : [ ونفس وما سواها ] الآية : ٧ .

### ومن سورة الليل

٨٥٦ — قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [٥ - ٧] لا يدل على أنه تعالى يسر لمن هذا حاله الإيمان فقط ، وإن كذب بالحسنى الكفر فقط ، و [ذلك] لأن المراد باليسرى غير مذكور مفسر ، ويحتمل أن يراد به الإيمان ، ويحتمل أن يراد به الثواب ، فلا ظاهر له في هذا الوجه الذى قالوه .

والمراد به : الثواب والعقاب ، فبين تعالى أن من اتقى وصدق بالحسنى ، فسنمده اليسرى الذى هو الثواب ، ونعد لمن كذب بالحسنى العقاب .

٨٥٢ — وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [١٤ - ١٦] فلا يدل على أنه لا يدخل النار إلا الكافر ، على ما يقوله الخوارج وبعض المرجئة ، وذلك لأنه تعالى ذكر تلك النار ولم يعرفها ، فالمراد بذلك ناراً من جهنم النيران ، لا يصلها إلا من هذا حاله ؛ لأن من النيران حرركات ، على ما بينه تعالى في سورة النساء في شأن المنافقين <sup>(١)</sup> ، فمن أين أن غير هذه النار لا يصلها قوم آخرون من كفار وفساق ؟ . وبعد ، فإن ذلك يوجب أن لا يدخل النار إلا من كذب وتولى وجمع بين الأمرين ، ولا بد للقوم من القول بخلافه ، لأنهم يوجبون النار لمن يتولى عن كثير من الواجبات وإن لم يكذب .

(١) قال تعالى : [إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً] الآية : ١٤٥ .

### ومن سورة الضحى

٨٥٣ — قوله تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [٧] لا يجوز أن يتعلق به في أنه عليه السلام يجوز عليه الضلال قبل النبوة ، وذلك أن المراد بالضلال ينقسم إلى وجوه قد بينها <sup>(١)</sup> ، ومن جهاتها : الذهاب عن الطريق الذى فيه النفع . وهذا هو المراد بهذه الآية ؛ لأنه عليه السلام كان ذاهبا عن طريق النبوة فهدهم الله تعالى إليه .

٨٥٤ — وقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [١١] يدل على وجوب إظهار الشكر لله تعالى على النعم . وأكبر الغرض بذلك أن يكون العبد عند إظهار ذلك أقرب إلى التمسك بطاعته ، وذلك لا يصح إلا مع القول بأنه ممكن من ذلك ، على ما نقول .

ومن وجه آخر يجب ما قلناه ، وذلك أنه يقتضى أنه يلزم كل أحد أن يحدث بنعمة ربه ، ويشكره عليها ، وذلك لا يصح على قولهم فى الكفار ؛ لأنه لا نعمة لله تعالى عليهم !

### ومن سورة ألم نشرح

٨٥٥ — قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [ ١ ] لا يدل على أنه تعالى خلق فيه الإيمان ؛ لأننا قد بينا أن شرح الصدر لا يفيد ظاهره ذلك <sup>(١)</sup> ، وأن هذه صفة لا تحصل للصدر بالإيمان ، وإنما يقال على جهة المجاز بأن صدره «نشرح بالشيء» ، إذا تبينه وظهر له صحته ، وزال عنه فيه الريب والشك .  
والمراد بذلك : أنه تعالى بما خصه به من الإعلام وفعله من الأدلة شرح صدره بما حله من الرسالة .

٨٥٦ — وقوله : ﴿ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [ ٢-٣ ] مما تعلقوا به في أنه يجوز أن يرتكب الكبائر ؛ لأن الصغائر لا تصح ، لأن الأنبياء عليهم السلام قد تعبّدوا بتحمل المشقة الشديدة في الندم والتوبة ، إذا واقعوا معصية وإن كانت صغيرة ؛ فتصير لما تقتضيه من المشقة بالصفة التي ذكرها تعالى . وقد علمنا أن حل الكلام على ظاهره لا يصح ، لأن أي معصية أقدم عليها معلوم من حالها أنها لا تنقض ظهره ، فلا بد من أن يكون المراد به : التنبيه بذلك على ما فيه من المشقة .

### ومن سورة التين

٨٥٧ — قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ [ ٤ - ٥ ] لا يصح أن يتعلق به في أنه جعله كافراً . لأن الظاهر لا يقتضيه .

والمراد عندنا : أنه بمصيبته وإيثاره الكفر جعله في أسفل السافلين ، بأن عاقبه وجعل النار مأواه ، ولذلك قال تعالى على جهة الاستثناء : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [ ٦ ] وهذه الآية تدل على أن هذا الأجر لا يستحقته إلا من آمن وعمل صالحاً . وذلك يبطل قول من يقول : إن الإيمان يكفي في استحقاقه ، من المرجئة .

٨٥٨ — وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ [ ٨ ] يدل على أنه تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح ، لأنه لو كان لا يبيع إلا من فعله لم يصح أن يصف نفسه بذلك على جهة المدح .

ومن سورة القلم

٨٥٩ — قوله تعالى : ﴿ إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [ ١ ] استدلال به العلماء في أن القرآن مخلوق ، لأن الذي خلق يجب أن يكون راجعاً إلى ما تقدم ذكره وهو الاسم المقروء !

٨٦٠ — قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغِي أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ [ ٦ - ٧ ] يدل على أنه المحدث لفعله ، لأنه لو خلق فيه تعالى الطغيان ، لم يكن لتعليقه بأن رأى نفسه استغنى معنى ، فذلك يدل على أنه اختاره من حيث رأى نفسه كذلك ، وأنه الذي دعاه إليه . وهذا لا يتم إلا مع القول بأنه متمكن من الطاعة والمعصية .

### ومن سورة القدر

٨٦١ -- قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [ ١ ] يدل على حدثه

لأنه <sup>(١)</sup> اختار إنزاله في حال دون حال ، وذلك لا يصح فيما ثبت أنه قديم .

٨٦٢ -- وقوله تعالى : ﴿ كَلِيلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرِ ﴾ [ ٣ ] يدل

على أن الطاعة أعظم ؛ وذلك يقتضى أن الطاعة من فعل العبد ؛ لأنه لو كان مخلوقاً فيه لم يكن لتفضيلها على غيرها معنى ، وإنما صح ذلك على قولنا ؛ لأن الطاعة في بعض الأوقات تكون أدعى إلى الطاعة المستقبلة من غيرها من الطاعات أو تكون أدعى لغيره إلى التماسي من غيره . ولو كان تعالى هو الخالق لهذه الأفعال في الإنسان لما صح ، لما ذكرناه . بل قولهم يوجب أن لا يصح أن يفضل فعل على فعل ، وذلك أن لتفضيل الطاعة علة لأجلها كانت كذلك ، لأنها لا تفضل بحسبها ووجوبها ، وقد علمنا في الطاعتين أن إحداها تفضل الأخرى وإن كانا في الحسن ووجوبهما ووقوعهما على وجه واحد لا تحتلفان . فاعلم في ذلك ما قدمناه . وذلك لا يصح إلا مع القول بأن العبد عند بعض الأمور يكون أقرب إلى الطاعة عند خلافه . وذلك يوجب أن تصرفه فعله ، وأنه ليس بحلق الله تعالى فيه .

٨٦٣ -- وقوله : ﴿ نَنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ

كُلِّ أَمْرٍ ﴾ [ ٤ ] لا يفيد إلا على ما نقلوه . لأن إثبات الملائكة بجميع الأمور في تلك الأمور <sup>(٢)</sup> وإنزالهم بها من قبل الله تعالى ، إنما يفيد إذا صار داعياً للعبد إلى الطاعة عند الفكر في ذلك ؛ لأنه تعالى عالم لذاته لا يحتاج فيما يعلمه إلى إثباته في كتاب .

ولو قيل : إنه لطف الملائكة ، لدل على ما قلناه أيضاً .

(١) في الأصل : لأن .

(٢) كذلك في الأصل .

### ومن سورة لم يكن

٨٦٤ — قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾ [ ٥ ] يدل على أنه تعالى أراد بأمير جميعهم وبتكليفهم أن يعبدوه ، وقد دخل في ذلك الكافر والمؤمن . وهذا في باب الدلالة على ما قلناه أقرب من قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (١) لأن هناك ذكر الخلق دون الأمر والتكليف ، وقد يخلق تعالى لا للعبادة ، ولا يأمر ويكلف إلا للعبادة .

٨٦٥ — وقوله تعالى : ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ يدل أيضاً على قولنا في العدل ؛ لأن إخلاص العبادة له هو أن يقصد العبد بما يفعله من الطاعة عبادته ؛ لا يتخذ معه في ذلك شريكاً ، فيكون عابداً له وحده ، وهذا يقتضى أنه قادر على أن يفعل العبادة على وجه الإخلاص ، وعلى خلافه .

٨٦٦ — وقوله تعالى : ﴿ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ [ ٥ ] يدل على أن جميع ذلك دين ، وقد دل تعالى أن الإسلام هو الدين بقوله : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (٢) وذلك يوجب أن الدين والإسلام : هما سائر الواجبات والطاعات ، وكذلك الإيمان ، لأنه تعالى قد بين بقوله : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ (٣) [ و ] دل على أن الإيمان هو الإسلام ، لأنه لو كان غيره ، لم يقبل منه ، وذلك فاسد .

(١) الآية : ٥٦ من سورة النازيات .

(٣) الآية : ٨٥ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ١٩ من سورة آل عمران .

### ومن سورة اذا زلزلت

٨٦٧ — قوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [٧-٨] [ لا ] يصح أن يتعلق به المرجئة ، في أن الفاسق يرى ثواب إيمانه ، لأننا قد بينا أنه لا بد فيما يتعلق الوعد به من خير وطاعة ، وتعلق الوعيد به من شر ومعصية ، من شرط الاستحقاق ، وبيننا أن استحقاق الثواب والعقاب معاً يستحيل ، فيجب ألا يستحق إلا أحدهما . وذلك يوجب أن لا يرى العبد إلا الثواب أو العقاب ، فكأنه تعالى قال : فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وسلم له بأن لا يكون معه ما يحبط ثوابه ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الذي يراه هو الخير الذي فعله ، فالثواب محذوف ذكره . وكذلك القول في العقاب . ولولا أن الأمر كذلك لما صح قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ لأنه كان يجب أن يحد جزء تلك السيئات ، فلا تكون مكفرة ، وهذا بين البطلان .

\* \* \*

### ومن سورة العاديات

٨٦٨ — قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَخُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾ [ ٩ - ١١ ] قد علمنا أنه بعث للعبد على الحذر والتوقي ، وذلك لا يصح إلا بأن يكون ممكناً من الطاعة ، فيأمن بتمسكه بها من بعثرة القبور ، وظهوره فيها على سبيل الخوف ، ومن المناقشة في الحساب الذي حصل له في كتابه .

\* \* \*

(١) الآية ٣١ من سورة النساء .

### ومن سورة القارة

٨٦٩ — قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ [ ٦ - ٩ ] لابد من أن يكون الفرض به بعث المكلف على الطاعة حذراً مما يلحقه من الفضيحة ذلك اليوم ، لما يظهر في موازينه من النقل والحنة ، وذلك لا يكون إلا وهو متمكن من أن يتخلص مما يقتضى خفة موازينه ، ومن العقاب ، ويتمسك بما يستحق به الثواب . ولولا ما ذكرناه لم يكن للموازن معنى في القيامة ، كما كان يجب أن لا يكون للمحاسبة والمساءلة ، ونشر الصحف ، وإنطاق الجوارح ، معنى ؛ لأنه تعالى عالم بما كان من العبد ، فلا يجوز أن يفعل ذلك لكي يعلم ، تعالى الله عن ذلك ! وإنما فعله تعالى لكي يعلم المكلف أن في ذلك اليوم يجتمع فيه الأشهاد ، فتظهر مخازيه بلسانه ، وتنطق به جوارحه ، ويظهر للخلائق ما يبدو<sup>(١)</sup> في الموازين من النقل والحنة ، لكي يجنب المعصية ويتمسك بالطاعة . وإن كان تعالى ، على ما زعموا ، يخلق فيهم ما يختارون ، ولا يقدرهم على خلافه . فما الفائدة في جميع ذلك ، ومعلوم من حالهم أنه إن خلق فيهم الكفر فلا بد من كونهم كافرين ، كانت هذه الأمور أو لم تكن ؟ وكذلك إن خلق الإيمان فيهم ! وهذا ظاهر .

---

(١) في الأصل : بد من : من غير نقط .

### ومن سورة النكاثر

٨٧٠ - قوله تعالى : ﴿ تُمِمْ كَلْرَوْهَا عَيْنَ الْيَقِينِ تُمِمْ لُتْسَالُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ [٧ - ٨] وما تقدمه ، يدل على أن العبد ممكن من فعل الطاعة والمعصية ؛ لأنه تعالى حذره بذلك وخوفه من الإقدام على المعاصي ، وبعثه على التمسك بالطاعات ، وبين أن إنعامه وإحسانه إليه يقتضى أن يلزم طريقة الطاعة لكي لا يسأل عنه ، فيؤيخ ويألام لأجله ، لأن العاصي تعظم معصيته وما يستحقه من التوبيخ لعظمة نعمة المعصى عليه .

\* \* \*

### ومن سورة العصر

٨٧١ - قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [٣] يدل على أن العبد متمكن من الطاعة وإن ذهب عنها ، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن للتواصي معنى ولا تأثير ، ولا كان نفع به [ أو ] فائدة ، لأنه تعالى إن خلق فيه المعصية فذلك لا ينفعه ، وإن خلق فيه الإيمان فتقده لا يضره .

\* \* \*

### ومن سورة الهمزة

٨٧٢ - قوله تعالى : ﴿ وَبَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لَعْنَةً الَّتِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾ [١ - ٢] وعييد لم يخص بعض من يختص بذلك دون بعض . فيجب دخول الكل فيه . وقد علمنا أن من أهل الصلاة من يهمز ويلمز لغيره ، ويتكلم فيه ويعرض ، فيجب دخوله تحت الوعيد .

### ومن سورة الفيل

٨٧٣ - قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ [١]  
وقد علمنا أنه أراد بذلك : ألم تعلم ؛ لأنه عليه السلام لم يشاهد ذلك ، فالغرض به  
أن يدلّه تعالى على قدرته ، وأن يظهر له نعمه بما فعله بأصحاب الفيل ، ليكون  
أقرب إلى التمسك بما يستحقه من التعظيم والشكر ، وذلك لا يصح إلا مع التمكن  
منه ومن خلافه .

٨٧٤ - فأما قوله تعالى : ﴿ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴾ [٤] فإنه  
عندنا لا بد من أن يكون ذلك معجزاً لبعض الأنبياء في ذلك الوقت ، لأن فيه  
نقض عادة ، وذلك لا يجوز إلا في أزمان الأنبياء .

\* \* \*

### ومن سورة لا يلاف

٨٧٥ - قوله تعالى : ﴿ لَا يَلَافِ قُرَيْشٍ إِلَّا فِيهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ  
وَالصَّيْفِ ﴾ [ ١ - ٢ ] فلا بد من أن يكون المراد به أنه تعالى إنما فعل لكي  
يتألفوا ويتمسكوا بالشكر ، وذلك يقتضى كونهم متمكنين من الطاعة والمعصية ،  
على ما قلناه .

\* \* \*

### ومن سورة أرايت

٨٧٦ — قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾ [٣] لا يكون له فائدة إلا على ما نقوله ، من أن العبد متمكن من الطاعة والمعصية ، فإذا حض غيره على الإطعام ، كان أقرب إلى أن يختار ويؤثر .

٨٧٧ — وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [٤ - ٥] يدل على أن كل من هذا حاله يستحق الويل والوعيد . وعلى أن الصلوة متمكن من الحفظ من <sup>(١)</sup> النسيان والسهو ، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا وهو قادر عليه وعلى خلافه .

\* \* \*

### ومن سورة الكوثر

٨٧٨ — قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْظَمْنَاكَ الْكُوثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [١ - ٢] يدل على أن ما ذكر أنه أعطاه في الجنة وأنعم به عليه ، يدعو به إلى التمسك بالصلاة ، ولا يصح ذلك إلا مع القول بأن بعض الأمور تدعو العبد إلى الفعل ، وذلك يوجب فيما يفعله أنه ليس من خلق الله فيه .

\* \* \*

### ومن سورة الكافرين

٨٧٩ — قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [٦] قد علمنا أنه لم يذكره إلا على سبيل اللوم والتوبيخ لهم على التمسك بما هم عليه من الباطل ، ولم يرد أن يرضوا بما هم عليه من الدين ، نيتهمسكوا به ، وذلك لا يصح إلا مع القول بأنهم كانوا قادرين على الإقلاع والعدول عنه إلى دين محمد صلى الله عليه .

(١) لعل صوابها : دون . أو ( ومن ) .

### ومن سورة الفتح

٨٨٠ — قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [ ١ ] لا يصح إلا مع القول بأن للنصور، بنصره، ممكن من الفعل الذى نصر فيه ، لأن النصر هو للمعونة والتأييد، ولو لم يكن العبد قادراً على المجاهدة لم يصح أن يوصف بالنصر، ولوجب أن يكون ما يأتيه ، فى أنه لا يصح أن يوصف بذلك ، بمنزلة الآون (١) والهيئة وسائر ما يخلقه تعالى فى العبد، فى أنه لا يصح أن يوصف بأنه نصر العبد فيه .

٨٨١ — وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ [ ٣ - ٢ ] يدل على أنه تعالى عدّ ذلك فى النعم عليه ، أعنى : الفتح الذى فتحه صلى الله عليه ، ودخول الناس فى دينه ، وجعل ذلك مقتضياً للتسبيح ، وذلك لا يتم إلا وبعض الأفعال يدعو إلى بعض . والتسبيح هو التنزيه ، ويدل على أنه تعالى منزّه عما لا يليق بذاته وفعله ، على ما نقوله من أنه لا يفعل القبيح .

### ومن سورة تبت

٨٨٢ — قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ ﴾ [ ١ - ٢ ] أحد ما استدل به الشيوخ في أن القرآن محدث ، وذلك أنه لو كان قديماً لكان قائلاً لم يزل : تبت يدا أبي لهب وتب ، وقد علمنا أن ذلك لا يصح ، ولما خلق ولا وقع منه ما يوجب الذم والخسران !

٨٨٣ — وقوله : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [ ٣ ] لا يدل على أنه ممنوع بهذا الخبر من الإيمان ، من حيث عرف أنه سيصلى النار ، وأن يموت على الكفر ، وذلك أنه ليس في الظاهر ما ادعوه ، وإنما فيه أنه يصلها ، وقد يجوز أن يظن في كل وقت أنه لو آمن لنفسه ، أو يذهب ذلك عن قلبه . وقد يجوز أيضاً أن يكون أخبر بما لا يعرف به محبته مع كفره ، لأنه إنما يستدل بذلك من عرف أن القرآن حق .

ولو سلم للقوم ما قالوه لم يمتنع ، لأن علمه تعالى وخبره لا يخرج من كونه قادراً على الكفر والإيمان ، وإنما أتى من قبل نفسه في أن لا يؤمن ويكفر ، فيخبر عنه بما يحصل عليه ، ويعلم كذاك (١) ، ففارق بهذا القول قول القوم في أن العبد لا قدرة له على الإيمان « وفيه ما يمنع منهما (٢) : من قدرة الكفر والكفر ، لأن في هذا الوجه يجب أن يكون قد أتى الكفر من قبله تعالى لا من قبل نفسه .

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) لعل صواب العبارة : وأنه خلق فيه ما يمنع منه .

( م - هـ : مثابه القرآن )

### ومن سورة الصمد

٨٨٤ — قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [ ١ - ٢ ]

لا يجوز أن يتعلق المشبهة في أنه جسم ، من حيث كان الصمد هو المصمت (١) ،  
على ما يزعمون ، وذلك أن الصمد : هو السيد في اللفظة ، وقد روى عن ابن  
عباس : (٢) أنه استشهد بقول الشاعر :

بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد (٣)

وروى عن الحسن رحمه الله ، أن معناه أنه يقصد إليه في الحوائج ، فمن  
حيث صمد بذلك إليه استحق أن يسمى صمداً ، فالذي قاله في نهاية السقوط .

---

(١) قال في اللسان : ( والصمد من صفاته تعالى وتقدس ، لأنه أصدت إليه الأمور فلم  
يقض فيها غيره . وقيل : هو المصمت الذي لا جوف له ) . قال : ( وهذا لا يجوز على  
الله عز وجل ) .  
اللسان : ٢٥٨/٣ . وانظر النهاية في غريب الحديث والاثار ، لابن الاثير . الجزء الثالث ،  
ص . ٥٢ .

(٢) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الصحابي الجليل ، ولد بمكة لثلاث سنوات من  
الهجرة ، ولازم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه كثيراً من الاحاديث الصحيحة ،  
وشهد مع الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، اجمل وصفين . وتوفي في الطائف سنة  
( ٦٨ ) بعد أن كف بصره في آخر عمره . كان عالماً بالتفسير والانساب والشعر والفقه . وقد  
دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعاء المشهور ( اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل )  
وقال فيه ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس . وقد جمع بعضهم ما روى عنه في  
التفسير فيما دعي تفسير ابن عباس . انظر الإصابة : ٩٠/٤ ( ترجمة رقم ٤٧٧٢ ) حلية الأولياء .  
٣١٤/١ . الأعلام : ٢٢٩/٤ .

(٣) في الأصل : بعمر . وفي اللسان : الصمد ، بالتحريك : السيد المطاع الذي لا يقضى  
دونه أمر ، وقيل : الذي يصمد إليه في الحوائج . أي يقصد . وأشد :  
أَلَا تَكْفُرُ الدَّاعِيَ بِخَيْرِكِي بِي أَسَدَ  
انظر اللسان « ضع يربوب » ٢٥٨/٤ .

ويبطل أيضا ما يزعمون من أنه على صورة آدم ، لأن في جملة خلقه

التجويد !

٨٨٥ - وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [٣] منفع من قول المشبهة

لأنه لو كان جسماً ، لصحت الآلات عليه ، ولصح كونه مشتبهاً محتاجاً ، فكان يجوز أن يتخذ صاحبة وولداً . فنزله تعالى عن ذلك دليل على ما نقوله في التوحيد .

٨٨٦ - وقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [٤] يدل على

أنه لا مثل له ولا نظير ، فكيف يصح أن يحمل ما تقدم <sup>(١)</sup> على أنه وصف بأنه جسم .

### ومن سورة الفلق

٨٨٧ — قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [٢-١]

لا يصح أن يتعلق به في أنه تعالى يفعل الشرّ والمعاصي ؛ لأن المراد بالآية التعميد به من شر ما خلقه من المؤذيات ، كالحيات والعقارب وغيرها . وما لم يحمل على هذا الوجه يتناقض الكلام ، وبصير كأنه قال تعالى : قل أعوذ برب الفلق من شره !! وإنما يجوز أن يستعاذ به من شر غيره ، ولذلك عطف عليه بشر ما خلقه ، فقال : ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِنْ شَرِّ النُّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ [ ٣ - ٤ ] وهذا القول لا يدل على أن النفثات في العقد ، اللاتي كن يعقدن على الخيوط وينفنن عليه ، كن ضارّات بالناس ، على غير الوجه الذي يصح من أحدنا أن يحتال فيه من أنواع المضرة ؛ على ما نقوله الحشوية في أنهم كن يسحرون ، وأنهم سحرون رسول الله ، صلى الله عليه ، وذلك أن ظاهره إنما يقتضى ما قلناه ، لكنهم لما أوهم بذلك الفعل ضرورياً من الاحتيال فيما لا يصح منهم ، جاز أن يظن الناس فيهن المضرة العظيمة ، فأمر تعالى بالاستعاذة من شرهن ، كما أمر بالاستعاذة من شر الحاسد ! فلا يدل ذلك على أن للعبد سبيلاً إلى ما يذكرونه في السحر .

### ومن سورة الناس

٨٨٨ — قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ، مَلِكِ النَّاسِ ، إِلَهِ النَّاسِ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾ [ ١ - ٤ ] يدل على أن وسوسة الشيطان تدعو العبد إلى المعصية ، ويكون عنده أقرب إليها ، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك ، وكان ما يختاره خلقاً لله تعالى ، لم يكن للوسوسة تأثير ، ولا كان شراً يستعاض منه ، لأنه تعالى إن خلق في العبد مادعاه إليه فلا بد من وجوده ، كانت الوسوسة أم لم تكن ، وإن لم يخلقها فكمثل ، فإنما يصح ذلك على قولنا .

٨٨٩ — وقوله تعالى : ﴿ الَّذِي يُوسُوسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [ ٥ - ٦ ] يدل على أن الشيطان لا يفعل إلا الدعاء الخفى إلى المعصية ، وأن العاصي هو المختار لذلك عند الدعاء ، والملام عليه ، ولذلك جمع بين الجنة والناس ، ومعلوم من حال الناس أنهم لا يضطرون إلى أمر عند الدعاء ، وإنما يحصل منهم الترغيب والتزوين ، ويكون القابل منهم أتى من قبل نفسه ، لا من قبلهم ، فكذلك الشيطان . وكما يجوز أن يكون الإنسان موسوساً لغيره ، وإن لم يفعل في داخل صدره شيئاً ، لكنه لما سمعه القول وكان موضع إدراك القول يقرب من الصدر ، صح أن يقال : وسوس في صدره ؛ فكذلك القول في الشيطان ، فلا يدل ذلك على أن الشيطان يدخل صدر الإنسان ، كما لا يدل مثله في الإنسان .

تم المتشابه بحمد الله ومنه

بلغت المعارضة على نسخة العراق



قد أتينا على ما نظمناه أولاً من بيان ما قلناه : إنه لا ظاهر للمجبرة فيما تعلقوا به من كتاب الله تعالى ، وذكرنا في ذلك ما يكفي ، وإن اتكلنا في شرحه ومعرفة المراد به بجميعة على الكتب المعمولة في التفسير في هذا الباب .

ومن الآن نذكر ما يحتاج إليها في كثير مما تلوناه وذكرناه :

### ٨٩٠ - سألتني الإجماع<sup>(١)</sup> :

إعلم أن الملجأ إلى الفعل لا بد أن يقع [ منه ] ما أُلجئ إليه ، والملجأ أن لا يفعل لا بد من أن لا يفعله ، وإنما يتغير حاله فيما ذكرناه بأن يتغير الإجماع ، عن أن يكون سبباً لمقارفته فيه أمراً ومفارقة أمره .

[ و ] قد يكون الملجأ إلى الفعل ملجأً إليه ، بأن يعلم سبب الإجماع أو يظنه ، وأحدهما في ذلك يقوم مقام الآخر ، وهذا نحو خوف الإنسان<sup>(٢)</sup> على نفسه من السَّيِّعِ المشاهد<sup>(٣)</sup> ، لأن ذلك يلجئه إلى الهرب مع السلامة ، ولا فرق بين أن يعلم منه أنه لو وقف افتترسه ، أو يظن ذلك من حاله فيما ذكرناه ، ولو تعبد الله بالوقوف وعرفه أن له فيه الثواب العظيم ، خرج من أن يكون ملجأً ، إن كان حاله وحال السَّيِّعِ لم تتغير ، فيصح عند ذلك أن يؤثر الوقوف ، وذلك لو علم

(١) قال أبو هاشم : إن الإجماع هو كل شيء إذا فعل بالقادر خرج من أن يكون يستحق المدح على فعل ما أُلجئ إليه ، أو على ألا يفعل ما أُلجئ إلى ألا يفعله . وذكر أن الإجماع والاضطرار في اللغة بمعنى واحد ( وأن الأصل فيه أن يكون محمولا على الفعل بأمر فعل به ليخرج من أن يكون في حكم المختار للفعل ، لأغراض مجتمعة تخصه )

الغنى : ١١ ( التكليف ) / ٣٩٥ - ٣٩٦

(٢) في الأصل : من الانسان . (٣) انظر الغنى : ٣٩٦ / ١١ .

الواحد منا أنه لو أراد قتل ملك ، وبين يديه جيسه خيل بينه وبينه لكان ملجأ إلى الكف عن ذلك : من حيث علم ، أو غلب على ظفه اليأس من ذلك ، ولو عرف من نفسه الجوع الشديد والطعام « حاضر لكان ملجأ <sup>(١)</sup> إلى تناوله مع السلامة . فإن جاز أن يتعبد بالكف عنه يتغير حال الإنسان .

وليس لأحد أن يقول : إذا كان مع سبب الإلجاء لابد من أن يفعل ، أو لا يفعل ، فكيف يصح إثباته قادراً ؟ ولئن جاز ذلك ، ليجوزن للمجبرة أن يشتوه قادراً على ما يختار ويقع ، وعلى ما لا يجوز أن يختار خلافه عليه ، وذلك لأن مع سبب الإلجاء قد أثبتنا له حالاً لا يصح معها إلا أن يفعل ، بأن يقترن سبب الإلجاء بما يتغير به حاله ، ولأننا لما نوجب أن يكون فاعلاً ؛ لتوفر الدواعي إلى الفعل ، وفقد ما يقابله ، أو يؤثر فيه ، فيختاره لأجل ذلك ، وإن كان يصح ، على بعض الوجوه ، أن يختار خلافه فيتغير الدواعي ، أو أن يقدر فيه كونه شاهداً . وليس كذلك حال القوم ؛ لأنهم لا يجوزون مع وجود قدرة الكفر أن لا يكون كافراً ، ولا في قدرته وقدرة الله ، ففارق قولنا في ذلك قولهم .

وهذا كما نقول : انه تعالى لابد من أن يفعل الواجب من الثواب والأطاف ، فلا يوجب ذلك أن لا يصح منه خلافه . ولو أن قائلًا قال في الله مثل قول المجبرة في الواحد منا ، للزمهم أن لا يصح أن يفعل خلاف ما فعله .

ومحفوظ ما ينبغي أن يعرف في حد الإلجاء ، وإن كان أسبابه تكثر وتختلف ، أن يقتصر في الملجأ الخروج ، عند تردد الدواعي بين الفعل والتترك ، فيصير على طريقة

(١) في الأصل : أن يلجأ .

(٣) م : أن يلجأ .

(٢) انظر المعنى : ٣٩٧/١١

واحدة في أنه يجب أن يختار ما يقتضيه الإلجاء ، وأن يعلم حاله أن يفعله عند الإلجاء أو يكف عنه . فحتى جمع هذين الشرطين ، وصف بأنه إلجاء . والفرق بينه وبين الفعل الواقع من المختار الذي تتردد دواعيه بين الفعل والترك « أنه لا يتعلق به ذم ولا مدح <sup>(١)</sup> . ولذلك لا يمدح الإنسان على الأكل عند الجوع ، وأخرب من السمع عند الخوف منه ، ولا على الامتناع من قتل الظالم إذا كان يعلم أنه لو حاوله يمنع ، ويفارق حاله حال المتمكن الذي ليس بمنجأ ؛ في كلا الوجهين اللذين قدمناهما .

فإذا ثبتت هذه الجملة ، وكنا قد بينا في مواضع كثيرة أنه تعالى لم يرد من المكلف الإيمان على طريق الإلجاء ، وإنما أراد على طريق الاختيار ، وتأولنا عليه قوله تعالى ﴿ فلو شاء لهداكم أجمعين <sup>(٢)</sup> ﴾ إلى غير ذلك من الآي فيما بين الفرق بين الإرادتين ، ليعلم أن الذي نفينا غير الذي أثبتناه ، ويعلم علمهما في ذلك .

فإذا ثبت ما قدمناه أن عند سبب الإلجاء يجب الفعل ، وأنه تعالى لو أراد الإيمان من العبد على جهة الإلجاء ، لكان المعنى في ذلك أن يريد سبب الإلجاء إلى الإيمان ، لأنه لا يجوز أن يريد الإيمان على وجه ، ولا يتم على ذلك الوجه ألا يفعل سواه ، إلا ويريد ذلك الفعل الذي لو فعله تعالى لكان العبد ملجأً إلى الإيمان ، وهو أن يفعل تعالى ما عنده لا بد من وقوع الإيمان على وجه لا يستحقون عليه المدح ، على ما بيناه .

---

(١) وقعت هذه العبارة في الأصل بعد قوله : ( أو يكف عنه ) في السطر السابق .

(٢) الآية : ١٤٩ من سورة الأنعام ، انظر الفقرة : ٢٤١ ، وراجع الفقرة : ٨٠ .

وآيات المشيئة بعامة .

وقد يكون ذلك بأن يعلمه الضرر العظيم إن لم يفعل الإيمان ، ففتى علم ذلك ببعض الآيات الخارجة عن العادة ، وقوى ذلك في ظنه وصار الضرر في حكم الحاصل ، فإن ذلك ياجئه إلى أن يفعل ذلك الشيء .

وعلى هذا الوجه بين تعالى أنهم لما رأوا اليأس من العذاب آمنوا على جهة الإلجاء ، ولذلك بين أن ما فعله من اتصال البحر في فرعون أو جب كونه ملجأ ؛ لأنه عند ذلك حصل له العلم ، أو قوة الظن بذلك الأمر اليأس الذي في حكم الضرر الحاصل ، فصار ملجأ إلى إظهار ما أظهر .

فعلى هذا الوجه : يكون تعالى مريداً من العبد الإيمان وعلى جهة الإلجاء : إما بإعلام ، على ما قلناه ثانياً (١) . فلما لم يفعل القديم تعالى ذلك بالمكلفين وأراد منهم الإيمان مع فقد ذلك ، ومع تردد دواعيهم بين الفعل والترك ، لم يجب أن يكون مريداً على جهة الإلجاء ، بل كان مريداً منهم ذلك على طريقة الاختيار ، وعلى وجه يعلم من حالهم أنهم لو فعلوه ، لاستحقوا به المدح والثواب ، فإذا اقترن حال الإرادتين بما يبيناه من الوجهين ، لم يمتنع أن يثبت تعالى مريداً للإيمان على أحد الوجهين ، وينفى كونه تعالى مريداً له على الوجه الآخر . والوجه الذي لم يرد عليه لا يمتنع أن يقول فيه : ﴿ ولو شاء لهداكم أجمعين ﴾ لأنه لو شاءه في الحقيقة لنفى ذلك عن نفسه ، وتبين مع ذلك قدرته على أن يلجئهم ، وإن كان تعالى قد أثبت نفسه بذلك العقل والسمع مريداً من جميع المكلفين الإيمان .

## ٨٩١ — مسألة في التخلية (٢)

اعلم أنه لا بد في المكلف أن يخلى بينه وبين ما كلف ، وبين تركه ، لكي

(١) كذا في الأصل .

(٢) انظر المتن : ٣٩١/١١ فما بعدها .

يكون ذلك الفعل على صفة من قبله . ومن لم يكن مخلى بينه وبينه وحصل هناك حنع أو إلقاء ، لم يحز أن يكون ذلك الفعل من قبله على كل وجه ، ولذلك قلنا : إن الواحد منا لو ألبأ غيره إلى أن يضر برجل ، لكان العوض على المحيى ، لأنه في الحكم كان الفعل من قبله . ومتى فعله وهو مخلى يلزمه بنفسه العوض ، لأن الإضرار من قبله . وقد علمنا أن المكلف لا يجوز أن يستحق الثواب إلا وحاله ما قدمناه ، لأنه لو كان ما يفعله في حكم المفعول فيه لصار كأنه مفعول فيه في أنه لا يستحق المدح والثواب ، فكان في ذلك إبطال العوض بالتكليف ، فلذلك يطلب<sup>(١)</sup> في المكلف أن يكون قادراً ، لأن التخلي لا تصح إلى في القادر . وشرطنا ارتفاع الإلقاء عنه ، لأن مع وجوده تزول التخلي ، على ما بيناه . وشرطنا ألا يكون ممنوعاً ، لأن للمنع من الفعل محال أن يكون مخلى بينه وبينه . وشرطنا أن يكون سائرهما يحتاج إليه في الفعل ، إما حاصلاً أو ممكناً من تحصيله ، لأن ما به يفعل الفعل ويتمكن لأجله ، متى عدم ، زال<sup>(٢)</sup> التمكن ، فضلاً عن أن يكون مخلى بينه وبين الفعل ، فلا بد لأجل هذه الجملة من أن يكون المكلف على هذه الصفات التي ذكرناها ، ليصح ثبوت التخلي فيه .

وبتحصل ما ذكرناه في التخلي ، ولو كانت أسبابها تختلف ، بأن يكون قادراً على الفعل وتركه ، والإلقاء وسائر وجوه الموانع مرتفعة . فإذا حصل كذلك ثبتت التخلي .

## ٨٩٢ - مسألة فيما به يكون المكلف مزاح العلة كلف :

واعلم أنه لا بد مع التخلية بينه وبين الفعل ، على ما بيناه ، من أن يجعل تعالى المكلف مزاح العلة ، وإزاحة العلة لا يكون إلا بأمر زائد على التخلية ، لأنه لو خلى بينه وبين الفعل ، ولم يعرف حسنه ، لصح أن يفعل ويتركه ، [ و ] كان لا يكون تعالى مزيجاً لعلته . وكذلك فلو أنه تعالى لم يدل على حال الفعل ، لوجب ما ذكرناه . ولو أنه تعالى لم يعرفه ما يدعوه من الأفعال إلى فعل ما يوجب عليه ، أو لم يفعل به الألفاظ التي عندها يختار ما كلفه ، لكان غير مزيج لعلته ، فلا بد من أن يفعل تعالى سائر ما ذكرناه ليكون مزيجاً لعلته ، فيحسن عند ذلك أن يكلفه . فبحصول ما ذكرناه من إزاحة علة المكلف ، وإن اختلفت وجوهه ، يجب أن يفعل تعالى ما يدعوه به إلى ما كلف . أو يقوى به دواعيه . أو يعلمه أو يدلّه على ما عنده يحصل له الدواعي . فلتعلق الجميع بالدواعي جعلناه داخلاً في إزاحة العلة . وقد ثبت أنه تعالى إنما كلف العبد لينفعه بأجل المنافع وأعلاها وأسناها ، من حيث لا يحسن أن يبتدئ بها ، فلا بد من أن يمكنه من فعل ما ينالها به ، ولا بد إذا علم أنه إنما يختار الفعل لأمر ، أن يفعل تلك الأمور ، وإلا نقض ذلك قولنا إن غرضه أن يعرضه للمنافع .

## ٨٩٣ - مسألة : فيما به يصح أو يستحق المكلف المرح والثواب والندم والعقاب <sup>(١)</sup> .

اعلم أنه لا بد من أن يجعل تعالى المكلف بالصفة التي يستحق معها المرح والثواب على الفعل ؛ لأن الغرض بالتكليف استحقاقه لهذين . فإذا كان هذا هو

(١) انظر الفصل الذي كتبه القاضي (في أن المكلف يجب أن يكون مشتهياً وناظر الطبع ليحسن أن يكاف) الفنى : ٣٨٧/١١ . وانظر فيه الفصول المتصلة ببيان صفة المكلف بعامة ، (ص ٣٦٧ - ٢٦) حيث شرح فيها القاضي رحمه الله ما أجمله هنا في الفقرات : (٨٩٠ - ٨٩٤) .

الغرض ، فلا بد من أن يفعل ما يتم ذلك به ومعه ، ولن يتم ذلك إلا بأن يجعله  
مشتبهياً لما كلفه الامتناع عنه ، أو في حكم المشتبهى ، وناظر الطبع عما كلفه ، أو في  
حكمه ؛ لتصير الطاعة شاقة عليه ، فيستحق بها الثواب ، ويصير امتناعه عن العصية  
كمثل ، فيستحق بأن لا يفعلها الثواب . ومتى لم يحمل المكلف بهذه الصفة ، لم يجوز  
أن يستحق الثواب ، لأنه لا يجوز أن يستحق النفع على ما يختاره من المنافع ،  
ولا بما يستحقه على ما تحمل [ من ] انظار ! يبين ذلك أن أحدا لا يستحق  
الأجرة على أكل اللذات ، ويستحقها على الصناعات وسائر ما يشق ، لكنه  
قد ثبت أن المكلف إذا قدر في الفعل أن يشتميه شق عليه الامتناع من الاشتباه  
إلى ما دونه ، ويشق عليه تصبير نفسه على بعض المشتبهيات دون بعض ، فيصير  
حاسباً لنفسه إلا على ذلك ، فأقيمت هذه الوجوه مقام أن يعلم نفسه مشتبهياً ، في  
ثبوت التكليف معها ، من حيث علم أنه في جميعها يشق عليه الامتناع ، كما يشق  
عليه ذلك فيما يعلم نفسه نافراً عن الشيء ، أو يقدّر ذلك فيه ، أو يؤثر في آلاته  
أو تقوية المنافع ، أو يقصر به عن الحد الزائد في ملاذنه ، في أنه يشق عليه مع  
جميع ذلك الإقدام ، فسواء بين الكل في أنه يجوز أن يكلف معه .

فهذا هو الذي يجب أن يحصل عليه المكلف ليحسن تكليفه [ و ] لو صح أن  
يكون ممن لا يشق عليه ، لوجب في الحكمة أن لا يجعل على هذه الصفة ، لأن  
الغرض تعريضه للثواب دون العقاب ، بل الغرض تنقيذه من العقاب ، ولو صح  
أن ينقذ منه ، والحال ما ذكرنا ، لوجب أن يجعل كذلك ، لكنه لما كانت الشرائط  
التي معها يستحق الثواب يحصل معها الشروط التي لكونه عليها يستحق العقاب  
بالقبيح ، وحسن في الحكمة تعريضه للثواب ، حسن في الحكمة أن يجعل بحيث  
يصح أن يستحق العقاب بالمنع الذي لا يؤثر في التكليف ، ولا يكون ذلك المنع

إلا بوجهين : أحدهما : الوعيد وما يتصل به . والثاني : الألفاظ وإزالة المفسدة .  
وما يتصل بهما ، على ما سنبينه .

### ٨٩٤ - مسألة في الأدلة التي لا يصح التكليف إلا مع نصها

اعلم أن المكلف لا بد من أن يكون عالماً بما كلف على جملة أو تفصيل ليميزه من غيره . وإلا لم يحسن تكليفه ، فصار تعريفه ما كلف بمنزلة الإقدام عليه والمساكين منه ، في أنه لا بد منه ، وإلا قبح التكليف . فإذا ثبت ذلك ، وكان تعريفه ما ذكرناه ، قد يكون بوجهين : أحدهما : أن يعلمه صلاحاً باضطرار حاله . والثاني : أن يدلّه عليه . فلا بد من حصول أحد الوجهين في سائر ما كلف ، فلما حسن الاضطرار فيه . فلا بد من أن يضطره تعالى إليه . وما لا يحسن ذلك فيه ، أو كان الاستدلال فيه أولى في الحكمة ، فلا بد من أن يدلّ عليه . ولا يجوز أن يكلف فعلاً ويخليه من تعريفه حاله من كلا هذين الوجهين . وقد صح أنه تعالى قد عرفنا ما كلفنا بالوجهين جميعاً ؛ لأنه أعلمنا باضطرار أن الظلم قبيح ، وكلفنا الامتناع منه ، وأن شكر النعمة واجب ، ورد الوديعة كمثل ، وكلفنا الإقدام عليها ، وعرفنا ما لنا من الفضل بالاختيار ، فندبنا إلى فعله .

فأما ما عرفنا بالاستدلال مما لا يتعلق بفعل ما كلفناه ، فنفصيله كثير مما ذكرناه بجملة ، وسائر الشرائع ، وما يعلم قبحه وحسنه ووجوبه من جهة العقل والشرع ، وتفصيل ذلك يكثر ، وما أوردناه من الجملة يكفي فيه . ومحصول الأدلة والبيان مما يمكن المكلف عند التفكير فيه أن يتوصل به إلى المعرفة ، بما دخل تحت التكليف ، فهذا هو الذي لا بد منه . والزيادة على الأدلة قد يكون صلاح في أن يفعله تعالى ، وقد يستوى بفعله وأن لا يفعل . فتنى كان صلاحاً وجب في الحكمة أن يفعله ،

على ما بيننا من زيادة الهدى ، وإذا لم يكن كذلك جاز أن يقتصر بالمكلف على  
القدر الذى بيناه ،

### ٨٩٥ — مسألت في اللطف <sup>(١)</sup> :

إعلم أن اللطف هو ما عنده يختار المكلف ما كلفه ، ولولاه لكان يخل به .  
فما علم ذلك من حاله وصفناه لطفا ، وربما يذكر فى جملة اللطف ما يكون المكلف  
عنده أقرب إلى فعل ما كلف ، أو يكون فعل ما كلف أسهل عليه ، وأقرب إلى  
وقوعه منه ، ولا يؤثر فيما ذكرناه بين الفعل والكلف ؛ لأنه إذا كان إنما يختار  
ما كلف عند <sup>(٢)</sup> أمر ما ، ولولاه كان لا يختاره ، وجب فعله . وكذلك إن كان  
لا يكف عن المعاصى إلا عند أمر ، ولولاه كان يفعلها ، فلا بد من أن يفعله تعالى  
أو يمكن منه .

وإنما قلنا فى اللطف : إنه واجب لا بد منه ؛ لأنه تعالى إذا قصد التكليف  
تعرض المكلف للثواب ، وعلم أنه لا يتعرض للوصول إليه إلا عند أمر أو لاه  
لكان لا يتعرض ، فلو لم يفعله لنقص ذلك الغرض الذى له كلف . كما أن أحدنا  
لو كان غرضه من زيد إذا دعاه إلى طعامه أن <sup>(٣)</sup> يحضره فبأكل طعامه ، وعلم  
أنه لا يختار ذلك إلا عند اللطف فى المسألة ، فلو لم يفعله لنقص ذلك الغرض  
الذى دعاه إلى طعامه ، ويحل بإخلاله بذلك محل أن يمنعه من نفس تناول الطعام .  
وكذلك لو لم يفعل تعالى اللطف الذى ذكرناه ، كان بمنزلة أن لا يمكن العبد مما  
كلفه من قبح التكليف .

(١) انظر المفتى : ٩/١٣ . شرح الأصول الخمسة ، ص : ٧٧٩ .

(٢) فى الأصل : عنده . (٣) فى الأصل : أو .

## ٨٩٦ — مسائل في أنواع اللطف أو قسام<sup>(١)</sup>

اعلم أن الذي ذكرنا حده ينقسم : ففيه ما يكون من فعل المكلف . وفيه ما يكون من فعل المكلف . وفيه ما يكون من فعل غيرهما . فما يكون من فعل المكلف تعالى فلا بد من أن يفعله ؛ لأنه بالتكليف قد التزم فعله ، كما التزم الإقذار على ما كلفه والتمكين منه . وهذا نحو ما يفعله تعالى من الآلام والشدائد والجن ، وسائر ما يعلم تعالى أنه متى لم يفعله بالمكلف لم يختار الطاعة ، وإذا فعله به اختارها ، أو اختار أن لا يفعل المعصية .

ثم ينقسم ذلك : ففيه ما يكون نازلاً بالمكلف ، كالآلم الذي يخصه . ومنه ما يكون نازلاً بغيره ، نحو الآلام للأطفال ؛ لأنها لا بد من أن تكون لطفاً لغيرهم . وهذا اللطف هو الذي لو لم يقع منه تعالى لخرج المكلف من أن يكون مزاح العلة من قبله ، ولوجب أن لا يستحق من قبله العقاب ، لأنه صار من هذا الوجه كأنه أتى من قبله لا من نفسه ، فما اختاره من المعصية بمنزلة أو الجأء إلى المعصية ، أو منعه من الطاعة .

وما يكون من فعل المكلف ، فإنما يجب عليه تعالى إذا هو كلف أن يمكنه من ذلك الفعل ، على الوجه الذي اختاره ، وكان لطفاً في سائر ما كلفه . فمتى فعل ذلك فقد أزاح العلة ، فإن لم يفعله ولم يفعل لأجل عدمه سائر الواجبات ، فقد أتى من قبل نفسه في كلا الوجهين ، لأنه يمكن أن يفعل الأول ويفعل الثاني ، فإذا حصل به ولم يختار الثاني لأجله ، فهو للقصر ، وإلا فالله تعالى قد أزاح العلة .

فهذا الباب مما عدمه لا يوجب قبح التكليف ، والذي يوجب قبحه فقد التمكن منه . وهذا كنحو الشرائع التي كلفناها ، لأننا مكنا منها وأوجد السبيل إليها ، فإن لم نفعلها ولم نختار لأجل ذلك سائر ما كلفناه عقلا ، فمن قبل أنفسنا أتينا .

وهذا الوجه هو الذي إنما يكون لطفاً بأن يقع من المكلف على وجه مخصوص ، لا يتم إلا بالخضوع والتذليل وضروب من التفاصيل . لأن ما يفعل منه من ذلك لا يتم إلا بأن يباشر فعله في الوجه الذي ذكرناه ، فيصير من حيث يقع من فعله ، كأنه مخالف لما يقع من فعل غيره ، في الوجه الذي ذكرناه .

وأما ما يكون لطفاً من فعل غير المكلف والمكلف ، فالقديم تعالى لا بد من أن يمكنه ، ولا بد من أن يكون المعلوم من حاله أنه سيفعله لاحتمال ، ومتى لم يكن كذلك لم يتم اللطف . وفيح التكليف . وهذا نحو تعبد الله تعالى للأنبياء عليهم السلام لأداء الرسالة ، لأن ذلك إنما يحسن لأنه لطف ، فمتى ما لم يعلم من جاهلهم أنهم سيقومون بالأداء على الوجه الذي كلفوا ، لم يحسن من الله تعالى أن يكلف من بعضهم إليه لطفاً له ومصلحة .

فعلى هذا الوجه يجب أن يجري هذا الباب . ولا رابع لها ألبتة .

### ٨٩٧ - مسألة فيما ذكرناه من أنواع اللطف

اعلم أن في جملة الألفاظ التي نذكرها ما لا ينقطع من حاله أن عنده يخترار المكلف الفعل لاحتمال ، لكنه متى خاف المكلف عنده من عقاب إن هو لم يفعل ما كلفه ، يصير حكمه ، بحصول الخوف ، حكم اللطف في الحقيقة . وهذا بمنزلة ما نقوله من أن معرفة الله تعالى لطف للمكلفين ، لأن<sup>(١)</sup> عندها يعرف الثواب

(١) في الأصل : أن .

والمعقاب . فمتى خطر بباله ما يوجب الخوف إن هو لم ينظر في معرفته ، لزمه النظر . وكذلك إذا دعاه الداعي إلى ذلك .

فلو قال قائل : أتقولون إن هذه المعارف هي لطف له في الواجبات ؟ قلنا :: نعم ، لأن عند معرفته بالمعقاب وبأنه يستحقه إذا هو لم يفعل النظر وما يتلوه من الواجبات ، يخاف الخوف العظيم من ترك النظر ، وقد ثبت في عقله أن التحرز من المضار المخوفة ، في الوجوب ، كالتحرز من المضار المعلومة ، فيلزمه عند ذلك النظر ، وسيأتي ما يتلوه وإن كان لا يعلم أن ذلك مما يختار عنده الواجبات . لاحالة ، على الوجه الأول الذي ذكرناه .

وقد يدخل في اللطف النوافل <sup>(١)</sup> ، لأن عندها يختار الراجب لاحالة ، لكن لأنه يكون أقرب إلى ذلك ، فتكون مقوية لدواعيه ، ومسهلة سبيل الإقدام عليه ، فلا يمتنع أن يقال فيما رد من الخاطر : إنه لطف ، ويقال في هذا الوجه أيضا إنه لطف ، لأنهما ينبعثان من حيث ذكرنا اللطف الذي ينبأه أولا . فلا تخرج الألفاظ عن هذه الوجوه الثابتة فيه . وليس الغرض العبارات . فإذا ثبت من جهة المعنى أن حالها سواء ، فقد ثبت ما أردناه .

فإن قال : إن اللطف الذي ذكرتموه أولا لاشبهة في وجوبه ؛ لأن عنده يختار فعل ما كلف لاحالة ، وكذلك ما ذكرتموه ثانيا ، لأن عنده يخاف إن هو لم يفعل ما كلف ، فكيف يصح القول بأن النوافل لطف ولا [ يتأتى ] <sup>(٢)</sup> فيها ما ذكرنا . وهل يقولون فيها إنه تعالى يجب أن يتعبد بها ، وإن لم يلزمها .

(١) انظر المغني : ٢٦/١٣ .

(٢) خبره في الأصل .

للمكلف ، أو يجوز أن لا يتعبد بها ؟ فإن قلنا : يجب أن يتعبد بها . فكيف قولكم فيما يختاره من أفعاله تعالى إذا حل محل النوافل منا ، واجب أم لا ؟

فإن قلنا إنه واجب ، سوّيت بينه وبين ما يكون إزاحة لعلّة المكلف ، وإن نفيت وجوبه ، لزمكم عليه أن يجوز أن لا يبعثه تعالى بالنوافل ألّبتة !

قيل : إنه يجب إذا كلف تعالى أن يبين للمكلف النوافل ، لا من حيث كانت ألقافا ، وإزاحة لعلّته فيما كلف ، لكن لوجه آخر ، لأنه متى لم يبين ذلك اعتقد في النوافل أن فعلها كتركها ، على ما يقتضيه العقل ، فيكون في حكم العرض للجهل ، وذلك لا يحسن منه تعالى ، كما لا يحسن أن يخاطب بالعموم ويؤيد الخصوص ، ولا يدل عليه . وهذا المعنى لا يتأتى في أفعاله تعالى إذا كان سبيلها سبيل النوافل ، فيجوز أن لا يفعلها . وقد أسقط ذلك سائر ما أورده السائل في سؤاله .

#### ٨٩٨ - مسألة في بيانه المفسدة <sup>(١)</sup> :

اعلم أنه تعالى إذا كلف ، فلا بد من أن يحجب المكلف من كل ما يكون مفسدة له في التكليف ، حتى يكون مزيحاً لعلّته . ولو لم يفعل تعالى ذلك لكان بمنزلة أن لا يفعل اللطف ، في قبح التكليف .

والمفسدة : هي ما عنده يختار المكلف المعصية ، والإخلال بالطاعة ، ولولا ذلك لكان لا يختارها .

وهي تنقسم إلى أقسام ثلاثة : فإما يكون فعل المكلف - لو وقع - فالواجب أن لا يفعله تعالى وإلا قبح التكليف . وما يكون من فعل المكلف ، فإنما يجب عليه تعالى أن يتمكن من أن لا يفعلها ، ويعرفه حالها إذا كان الوجه في كونه

(١) انظر الثاني : ٢٣/١٣ ، وص ١١٦ . شرح الأصول خمسة ص ٧٧٩ — ٧٨٠ .

مفسدة أن تقع باختياره ، فأما إذا كان المعلوم أنه يكون مفسدة على كل حال ، فلا بد من أن يمنعه تعالى منها إذا كان المعلوم أنه بالمنع يمتنع ، فأما إن علم من حاله أنه يمتنع بلامنع ، فليس ذلك بواجب ، لأن الفرض ألا يقع باختياره ، أو يمنع المانع له .

فإذا كان من فعل غير المكلف والمكلف ، فلا بد من أن يكون المعلوم أنه لا يفعله ، أو يمنعه تعالى منه . ولذلك قلنا إنه تعالى لو علم من حال بعض العباد أنه إذا علم المعجز الذي هو القرآن ، سافر به إلى حيث لم تبلغه الدعوة ، وادعاه معجزاً لنفسه ، واستفسد به العباد ، أنه يجب أن يمنعه تعالى من ذلك . وإن كان المعلوم أنه لا يستفسد لم يجب المنع . فأما العبد إذا أضلَّ غيره بالدعاء إلى الضلال ، فإنه لم يجب المنع منه ، لأنه قد كلف الامتناع من ذلك ، فامتناعه باختياره ولا مصاحبة له . ولأن لولاه لكان لا يفسد ابتداءً أو بغير ذلك ، ولهذا قال شيخنا أبو علي ، رحمه الله : إنه تعالى لو علم من حال إبليس أنه عند دعائه يضل العباد على وجه لولاه لكان لا يضل ، لمنعه من ذلك الإضلال !

### ٨٩٩ — مسأله في المعونة وما يتصل بها

واعلم أن العبد لا يكون معاناً بأن يمكن من الفعل فقط بالقدرة وغيرها ، لأن ذلك لو صح لوجب أن يوصف تعالى بأنه معين للبهائم والجانين ، كما وصف بأنه معين للمكاف ، ولوجب أن يوصف بأنه أعانه على الكفر إذا أقدره عليه ، كما يوصف بذلك إذا أقدره على الإيمان ، على بعض الوجوه . فعلم بذلك صحة ما قلناه . وذلك يوجب أن يكون التمكن إنما يكون معونة لأمرزائد على كونه تمكيناً ، وهو أن يقصد تعالى بفعله أن يختار للممكن الطاعة ، فتق ففعله على هذا الوجه ، ووصف التمكن بأنه معونة ، ولولا ذلك لم يوصف بهذا الوجه .

ولهذا قلنا : إنه تعالى قد أعان المكلف على الإيمان والطاعة ، ولم يعنه على الكفر والمعصية ، لأنه لم يرد تمكينه وإزاحة عله منه للكفر والمعاصي ، بل يكرهها منه .

وعلى هذا الوجه تستعمل المعونة في الشاهد ؛ لأن الواحد منا إذا أعطى غيره سيقاً ، وقصد أن يجاهد في سبيل الله ، وصف بأنه أعانه على الجهاد ، وإن كان السيف يصالح لقتل نفسه وقتال المسلمين ، ولا يوصف بأنه أعانه على ذلك ، لما لم يرد منه . فكان الأصل في المعونة إرادة ما به ومعه يتم الأمر المراد . وعلى هذا الوجه يقال في الواحد منا إذا حمل الثقل مع غيره : إنه أعانه ، لأنه قصد بما فعل أن يتم المراد .

ولا يوصف لفظ الأمر بأنه معونة ، ولا ما يتناول به بأنه معان فيه ؛ لأنه كان يجب أن يكون إبليس معاناً على الاستفزاز لوجود لفظ الأمر . فلم أن المعتبر في ذلك هو الإرادة ، وإن كان الأمر بها يكشف عن الإرادة ، فمن حيث يختص بذلك يوصف المأمور بأنه معان لأجله . ولهذا قلنا : إنه تعالى أعان المكلف على فعل ما كلف لأعلى المعاصي . ولا يمتنع في الأنطاف وسائر ما يبعث المكلف على الفعل . إذا فعله تعالى للفرض الذي قدمناه ، أن يوصف لأجله بأنه معين له . وقد يقال للواحد منا إذا لطف لغيره ، ودعاه ، وبين له : إنه قد أعانه على الخير ؛ للوجه الذي بيناه .

٩٠٠ — مسألة في ذكر الخذلان والنصرة وما يتصل بهما<sup>(١)</sup>

اعلم أن الأصل في النصرة إنما تستعمل إذا تعاق الفعل بغيره ، فيقال إنه منصور

(١) انظر المفاتيح : ١١١/١٣ فما بعدها .

على غيره ، ولذلك يكثر استعماله في الحرب والقتل ، لكنه يستعمل في سائر ما يقتضى الظفر بالعدو في الحال أو في الثاني ، فوصف الحجة إنها نصرة ، ووصفت الطاعة بذلك ، من حيث تؤدي إلى المدح وزوال الذم ، والظفر من هذا الوجه بالعدو ، في الاستخفاف والإهانة ، واستعمل فيما يفعله تعالى بالمجاهد في الأمور التي معها يظفر بالكفار ، من تثبيت الأقدام ، وتقوية القلوب ، وما يشبهه في قلوب العدو من الرعب ، والإمداد بالملائكة ، والتذكير بما يستحقه المجاهد من عظم الثواب ، إلى غير ذلك .

ولابد من أن يعتبر في النصرة الظفر على وجه لا يتعقبه المضار الموفية على ما يحصل في الحال من النفع والسرور ؛ لأنه متى كان كذلك ، عاد الحال فيما حصل في الوقت إلى أنه مضر . ولا تستعمل النصرة إلا في المنافع وما يؤدي إليها ، فلذلك قلنا : إن الكافر إذا ظفر بالمؤمن لا يكون منصوراً ؛ لأنه ممنوع من ذلك ، مذموم عليه ، يستحق عليه العقوبة . فعادت الحال في المسرة إلى أنها مضرّة . ويقال في المؤمن وإن غلب مع بذل الاجتهاد وترك التقصير : إنه منصور ، من حيث بذل وسعه ، فاستحق الثواب العظيم على ذلك ، وعلى ما يلحق قلبه من النعم ، فعاد الحال فيه إلى أنه منصور .

ولا يمتنع ، على ما قدمناه ، أن ينصر تعالى أوليائه بالأدلة والحجة والبراهين ، وسائر ما يمدح به ، ويعينهم في التكليف .

فأما الخذلان : فهو كل فعل حرّمه الظفر بما يتبعه وينفعه مما يؤثر في قلب عدوه . فقد يكون الكافر مخذولاً بالحجة ؛ لأنه لا حجة له . وقد تكون معاصيه خذلاناً ، من حيث يستحق بها الاستخفاف والنكال . وما يُغاب عنه

يوصف بذلك أيضاً : من إلقاء الرعب في قلبه ، وإخطار الخوف بباله ، إلى  
ما شاكل ذلك .

والأظهر في الخذلان : أنه أجمع عقوبة . فأما النصرة فتتقسم : ففيها  
ما هو ثواب ، وفيها ما هو لطف . فأما الإمداد بالملائكة وتثبيت الأقدام ،  
فهو لطف ؛ لأن عنده يختار الجهاد ، أو يكون أقرب إلى اختياره . وأما ما يفعله  
تعالى من أنواع المدح والتعظيم ، فهو الثواب . فعلى هذا يجب أن يجرى  
القول فيها .

٩٠١ — مسألة فيما يحسنه من المكلف الدعاء به والمسألة ر ، مما قدمنا

ذكره ، وما يتصل بذلك .

اعلم أن الدعاء لابد فيه من شرائط : منها : أن يكون الداعي عالماً بشأن  
الذي يسأله مما يحسن فعله . ومنها : أن يعلم أنه يؤثر في الأمر الذي يطلبه ، إمامي  
منافع الدين ، أو الدنيا . ومنها : أن يقصد بالمسألة فعل ذلك ويريده ، كأنه كالأمر  
في أنه لا يكون مسألة ودعاء إلا بالإرادة . ومنها : أن يشترط في الدعاء ، أو في  
ضميره أن لا يكون ذلك مفسدة ؛ لأنه إذا كان يدعو بأمر معين ، فلا بد من  
أن يكون شاكاً فيه : هل يكون مفسدة ، أو لطفاً وحسناً ، أو قبيحاً ؟ فلا بد  
من أن يشترط ما ذكرناه فيه ، إلا أن يكون الداعي يدعو بما يعلم أنه بعينه يحسن  
على كل حال ، فيحسن منه الدعاء من غير هذا الشرط الذي ذكرناه .

ثم ينقسم ، فتنه ما يعلم أنه يحسن إن كان هو على صفة مخصوصة ، وإلا لم  
يحسن . [ و ] منه ما يعلم من حاله أنه يحسن على كل حال . فالأول : نحو الثواب  
لأنه وإن كان لا يكون إلا حسناً ، فإنما يحسن متى كان المكلف مستحقاً ،  
وكذلك العقاب . والثاني : نحو التفضل والإحسان ، لأنه متى وصف ما يدهره

بهذه الصفة ، لم يكن إلا حسناً ، فيكون نفس اللطف مغنياً عن الشرط .

واعلم أن الدعاء قد يكون نفسه لطفاً ؛ يعلم كونه كذلك من جهة الشرع ، ولولاه لما حسن . فلا يمتنع فيما هذا حاله أن يدعو المكلف فيه بما يعلم أنه تعالى لا يفعله . وكذلك من جهة العقل إذا كان له غرض في مسألة ما هذا حاله ؛ حسن لذلك الغرض ، لا لأمر يرجع إلى ما طلبه ، لأنه لعلمه بأنه لا يقع فيه .<sup>(١)</sup> وما هذا حاله لاداعي له الى طلبه ، فإنما يحسن طلبه لأمر يرجع إليه ، أو الى ثواب يستحقه على نفس الدعاء . وقد كان لا يمتنع من جهة العقل أن يدعو الإنسان للكافر بالمغفرة ، إذا كان في ذلك غرض ، ولنفسه إذا كان كافراً ، فأما من جهة الشرع ، فقد ورد التعبد بخلافه ، فوجب منع منه ، لأنه مفسدة . فأما الدعاء للمؤمن بالثواب ، فالعقل والسمع فيه سوء ، لأنه لا يحسن أن يدعى إلا للمطيع ؛ لأن فعله لغير المطيع يقبح ، من حيث لا يحسن إلا مستحقاً كالمدح والتعظيم . فأما الفاسق فقد ورد السمع بأنه معاقب في الآخرة ، وسبيله سبيل الكافر فيما ذكرناه ، في السمع والعقل .

واختلف العلماء في دعاء الفاسق لنفسه بالمغفرة ، فمنهم من منع منه ، كما منع ذلك في الدعاء لغيره من الفاسق والكفار . وعلم بأنهم كُهِم في أن العلم قد وقع من جهة السمع بأنه تعالى لا يغفر لهم ، فيقبح منه ذلك . ومنهم من قال : إن ذلك يحسن منه في نفسه ، وحمل في قول الفاسق في « التحيات لله » : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، على هذا الوجه . وذكر أنه يستحسن ذلك أن يقوله لنفسه ، ولا يستحسنه لغيره . وهذا هو الأولى . والعلة فيه : أنه لو عاين

(١) وبعد حرم في الأصل بتقدير كذا بين ، لعلمها : لا يحسن منه .

ما يفعل به من العقوبة ، لكان له أن يهرب منها إذا أمكنه ذلك ، ويحسن ذلك منه ، فيحسن منه أيضاً أن يدعو لنفسه بالمغفرة ، ولا يحسن منه أن يمنع من نزول العقوبة بغيره فعلاً ، فيجب أن لا يحسن منه ذلك في المسألة والدعاء .

فإذا ثبتت هذه الجملة ، وصح أن الدعاء قد يحصل فيه من الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه في الأفعال ؛ لم يمنع أن يتعبد تعالى في بعض الأشياء أن ندعوه به وإن أخبر أنه لا يفعله ، ولا يمتنع أن يتعبد بأن ندعوه بأن لا يفعل ما يعلم أنه يتبجح فعله . وعلى هذا الوجه يجوز أن يتأول قوله تعالى : ﴿ ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ﴾ على أن المراد به الدعاء بأن لا يكلفهم مالا يطيقون ، إلى غير ذلك . فيجب فيما جرى هذا الجرى أن يكون موقوفاً على التقييد .

ولهذه الجملة قلنا : إنه يحسن من الإنسان أن يدعو ويسأل العافية والصحة والغنى والأموال ، ولا يحسن منه أن يسأله تعالى الحن والأمراض والفقر ، وإن كنا نعلم أن هذه الأمور تنزلة تلك ، في أنه قد تكون ألطافاً ، وقد تختص بأنها مصلحة دون ما خالفها .

فإذا ثبت ذلك ، جاز أن نتعبد بأن نفرغ إليه في طلب الهداية والتوفيق والعصمة . ولا يوجب ذلك ما ظنه كثير من الجاهل من أن ذلك إنما يحسن من حيث لا يبقى على الإنسان قدرة ، ومن حيث يتجدد له الألطاف حالا بعد حال . ولذلك صح عندنا أن يتعبد من لا لطف له بهذه المسألة ، لأنه لا يعلم أنه لا لطف له ، فيحسن منه أن يفرغ إلى الله تعالى في طلبه ، فإن كان لو علم ذلك ؛ كان لا يمتنع أن يتعبد بما فيه ، من الانقطاع إليه تعالى ومن اللطف .

وهذه الجملة كافية في بيان ما ذكرناه . وإذا تأملتها عرفت ما ذكرناه في زيادة الهدى وإزالة الإلحاح ، ونحو ما ذكرناه في الألطاف . ويبين ذلك أن مانعه له .

من أن العبد ممكن من الطاعة والمعصية ، وأنهما يحدثان من قبله ، لا يمنع من إضافة [ الطاعة ] إليه تعالى ، لأنها إنما تتم منا بسائر الوجوه التي قدمت ذكرها ، ولولاها لم تتم ، فغير ممتنع أن يضيفها تعالى إلى نفسه ، ويضيفها للعبد إليه .

وبين ما ذكرناه أن المعاصي ينبغي أن لا تضاف إليه تعالى ، على وجه . وذلك لأن سائر مامعه تحسن الإضافة وتصح ، معدوم فيها ، بل قد اختصت بوجوه تقطع الإضافة ، من حيث منعنا من فعلها بالزجر والوعيد والنهي والتخويف ، إلى غير ذلك من الألفاظ التي بعث العبد بها إلى أن لا يفعلها . ويوجب كل ذلك أن العبد اذا عوقب ووبخ على المعاصي ، فإنه يستحق ذلك ، لأنه أتى من قبل نفسه ، من حيث أزاح تعالى سائر علاه في أن لا يفعلها ، وسهل له السبيل إلى ذلك ، ولم يدع أمراً لو فعله لم يكن يختار المعصية إلا وقد فعله ، ولا فعل أمراً لو لم يفعله لاختار المعصية ، إلا ولم يفعله ، فإنما أتى من قبل نفسه من كل وجه ، وإن كان طاعته لم تتم من قبل نفسه بكل وجه .

فلهذه الجملة : جعلنا القديم تعالى منعماً بالطاعة ؛ لأنه من الوجوه التي بينهاها صارت الطاعة كأنها من قبله تعالى ، ولم نجعله بما فعله من المعصية سبباً .

## ٩٠٢ — مسألة في مقارئة اللطف والقسرة

اعلم أن القدرة وسائر ما به وعنده يصح منه الفعل ، ولولاه كان يتعذر في باب التمكن ، فلا يجوز أن « يعد اللطف من <sup>(١)</sup> » ، لأن اللطف هو عبارة عما يغير دواعي الإنسان واختياره ، فلا بد من أن يكون التمكن من الفعل قد تقدم ،

---

(١) في الأصل : يعدم

حتى يصح اللطف فيه . ولذلك قلنا إن من قال في قدرة الإيمان : إنها لطف ، فقد أخطأ في المعنى والعبارة ، لأن اللطف : ما يجوز عنده الفعل والترك ، ولا يعقل منه في الشاهد إلا ذلك ، لأن القائل إذا قال : لقد لطفت لفلان في أكل طعامي ، لم يعقل من ذلك إلا أنه فعل ما عنده يختار الأكل على الترك ، مع صحة الأمرين ، ولذلك يقال : إني لطفت للفلان فيما لحقه من الوجع بالضرب ، إذا كان [ ذلك ] مما يجب كونه .

فإذا صح ذلك ، وجب أن يكون سائر أنواع التمسكين حاصلات في المكلف حتى يصح اللطف عليه ، ثم يلطف له في الوجوه التي بينهاها ، ويحجب وجوه المفاسد التي قدمنا ذكرها . ولذلك قلنا : إن ابتداء التكليف لا يكون لطفاً ، لأن معه يصح التمسكين . وجوزنا في تكليف زيد أن يكون لطفاً لعمرو ، وفي تكليف بعض الأفعال أن يكون لطفاً في غيره . فعلى هذا الوجه يجب أن يعتبر هذا الباب .

### ٩٠٣ - مسألة فيما يكوره لطفاً من الأدلة <sup>(١)</sup> .

اعلم أنه تعالى إذا علم أن عند دليل مخصوص ، يختار المكلف ما يختاره ، ولولا أنه لا يختار ، وإن كانت الأدلة قد تقدمت ، فإن تلك الأدلة توصف بأنها لطف له . [ و ] على هذا الوجه قلنا في كثير من المعجزات : إنها ألطف لمن المعلوم من حاله ما ذكرناه ، لكنه لا يعد لطفاً له إلا إذا كان متمكناً من معرفة صدقه ، عليه السلام ، بغير تلك الدلالة ، لكنه يعلم من حاله أنه يعرض عن ذلك ، فلا يستدل بها ويستدل بهذه ، فتكون لطفاً له ، على ما بيناه . فإن كانت الأمور التي كلف العبد ما هذا حاله سوى المعجزات ، فيجب أن يقال فيه بمثل هذا القول ، لكن هذا الوجه إنما يصح في الأمر الذي يعتوره الأدلة . فأما إذا

لم يكن فيه إلا دليل واحد ، فإنه لا يصح هذا الوجه فيه . وهذا الباب إنما يكون لطفاً في المعارف فقط ؛ لأن الفرض بالأدلة الوصول بها إلى المعارف دون سائر الأفعال ، وإن كنا لا نعد أن يكون لطفاً في نظر سواء ، وفي غيرها من الأفعال أيضاً .

واعلم أن في زيادات الأدلة ما يجوز أن يكون لطفاً لمن قد استدل ، دون من لم يستدل . ولا يعرف ، من حيث يعلم من حاله أن تأثيره إنما يكون فيه دون للعرض عن الأدلة . وهذا بمنزلة ماعرفناه من حال العالم العارف ، أنه يتمكن من أن يعرف عند ذلك من الشبه وحلها ، والأسئلة وجوابها ، وما يكون مؤكداً لدلالته التي استدل بها ، ما لا يجوز أن يعرفه غيره . وعند ذلك متى فكر فيما ذكرناه ، زاده ذلك بصيرة وانشرح به صدره ؛ من حيث ثبت في المعلوم أن بعضها يتعاقب ببعض ، ولذلك نجد هذا العالم المرن أعلم بالمسألة الواحدة من غيره ، وإن كان ذلك الغير قد عرفها ، من حيث قد علم هذا من سائر ما يتصل بها ويتعاقب علمها به ، ما لا يعرفه ذلك . وهذا مظاهر .

فإذا صحت هذه الجملة ، لم يمتنع أن يخص تعالى المؤمن المهتدى بهذا الوجه من اللطف ؛ لأنه لا يصح كونه لطفاً إلا [ له ] دون غيره . ولا يوجب ذلك أن يكون تعالى مانعاً غيره من التمكن أو فعل ما كلف .

واعلم أنه قد يدخل في هذا الباب ما يورده تعالى على المكلف من الخواطر والتنبية ؛ لأنه يجوز أن يعلم أن ذلك مما يختار عنده النظر والمعرفة وسائر ما كلف ، ولولاه كان لا يختاره وإن كان متمكناً . فمتى كان هذا حاله وجب أن ينهيه بالخواطر وسائر وجوه التنبية . وربما كان حدوث السهو والتشاغل مفسدة له ، فيجب في الحكمة أن يحنبه عز وجل .

فأما ما يرد على للكلف في أوقات نومه بما يراه في النوم ويجوز فيه أن يكون لطفاً ، فإنما يجوز ذلك فيه ، من حيث يعلم من حاله أن عند الانتباه متى يذكره ، دعاه إلى الخير والطاعة ، فيصير التذكير لطفاً له ، لكنه لما يتم إلا بخطور ذلك بقلبه عند النوم ، وجب في الحكمة أن يفعل .

وقد يدخل في هذا الباب أن يعلم من حال بعض الملائكة أنه إذا نبه الإنسان وأخطر بباله الشيء ، اختار ما كلف ، ولولاه كان لا يختاره ، فيجب في الحكمة أن يكلف الملك ذلك التنبيه ، أو يقال : إنه مصلحة له ، أو لمن أخطره بباله . كما نقوله في بعثة الأنبياء . ولا يمتنع في الخاطر أن يكون صلاحاً إذا كان من قبله تعالى ، وأن يكون فيه ما لا يكون لطفاً إلا إذا كان من قبل الملك . وكذلك في دعاء الإنسان غيره إلى النظر والأفعال ، لأن ذلك قد يجوز أن يكون لطفاً . فمن كان حاله هذا وجب أن يكلفه تعالى .

ومتى كان لطفاً المدعو إلى ذلك ، وجب أن يكلفه ، فإن علم أنه لا يفعله ، قبح تكليف المدعو ؛ لفقد الأمر الذي هو لطف له .

واعلم أنه قد يدخل في هذا الباب ما أعلمناه تعالى من أحوال الآخرة ، نحو الحساب والمساءلة والميزان ، ونحو توكيله الحفظة بالعبد ليكتبوا أعماله ، ونحو إنطاق اللسان والجوارح ، إلى غير ذلك .

واللطف في هذا الباب عندنا : هو معرفة المكلف بأن ذلك سيكون ، أو تمكنه من معرفته ؛ لأنه تعالى إذا علم ذلك من حاله ، فلا بد من أن يعرفه وبدله ، على ما بيناه

واعلم أنه قد يدخل في هذا الباب ذكر الأدلة وتكرير ذكرها ، لأنه عند ذلك - إذا سمعه للكلف - يكون أقرب إلى فعل ما كلف . فمن علم ذلك من

حاله ، فلا بد من أن يلطف له بذلك . فقد يكون هذا الوجه من فعله تعالى وفعله غيره . فأما فعله تعالى فنحو ما كرره تعالى من ذكر الأدلة في كتابه ، ونحو ما ذكره من المعجزات .

وأما ما يكون من فعل غيره ، فنحو ما كان يكرره ، عليه السلام ، من وجوه البيان حالاً بعد حال . ولا يمتنع ذلك فيما يفعله أحدنا في بعض الأحوال . وقد يجوز أن يكون ما يكرره القارئ لكتاب الله تعالى ، والدارس لكتب العلماء ، لطفاً في هذا الباب ، على نحو ما ذكرناه .

فأما الوعيد فإنه من الله تعالى لطف للمكلف ، وكذلك تكراره في كتاب الله تعالى ، وكذلك القول في سائر ما في الكتاب من ذكر توبيخ العبد ولومه وتبكيته ، على الوجوه الحاصلة في القرآن ، فإن ذلك لطف ومصلحة ، وربما يكون لطفاً للمؤمن فقط ، وربما يكون لطفاً لكل مكلف يسمعه .

وقد يدخل في ذلك أن تكون مشافهة الرسول بذكر الأدلة لطفاً ، وانتهاء ذلك إليه بالخبر لا يكون لطفاً ، فمن هذا حاله يجب في الحكمة أن يبعث إليه نبياً مشافهة ، ويسمع ذكر الأدلة والشرائع منه . فأما من يكون المعلوم من حاله بأن معرفته بهذه الأمور تسكن في اللطف ، فلا يجب أن يكون مشاهداً للرسول عليه السلام ، بل يكون حاله وهو غائب عنه أو موجود بعد موته ، كحالته وهو حاضر ، في الوجه الذي بيناه .

وقد يدخل في هذا الباب أن التفكير فيما يستدل به أولاً والتذكر لأحواله ، قد يكون لطفاً في الثبات على المعرفة وترك الاقلاع عنها ، فعند ذلك لا بد من أن يكون للمعلوم من حاله أن يتفكر في ذلك . وإن لم يكن كذلك فلا بد من أن

يخطر بباله ما يدعوه إلى الفكر ، ويبعثه عليه ، وإلا قبح أن يكلفه في المستقبل ! .

وقد يدخل في هذا الباب أن يكون إنزاله الكتب وتكريره الأدلة لطفاً في ثبات المكلف على ما كلف ، وإن كان ابتداء المعرفة قد يفعلها من دونه ، فلا بد عند ذلك من أن يكرر تعالى الأدلة بنصبها ويزيح العلة فيها .

وقد بينا من قبل الوجه الذي له يكون الختم والطبع ، إلى ما شاكله ، لطفاً للعبد فلا وجه لإعادته . ولا يمتنع في كثير مما لم نذكره أن يكون لطفاً ، وإن كان الذي أوردناه يأتي على مجامه .

#### ٩٠٤ - مسألة في التوفيق والعصمة<sup>(١)</sup>

اعلم أن اللطف إذا صادف وجوده اختيار المكلف للطاعة ، وصف بأنه توفيق ، لأنها وافقته في الوجود والوقوع على وجه لولاه لم تحصل هذه الموافقة ، فلهذه العلة يوصف بأنه توفيق . وخص بذلك ما يقع لأجله الخير دون الشر ؛ لا من حيث اللغة ، ولكن للاصطلاح .

وأما العصمة : فعبارة عن الأمر الذي عنده لا يفعل المكلف القبيح على وجه لولاه لاختاره ، فيوصف بأنه عصمة ، من حيث امتنع عنده ولأجله ، واستعمل ذلك في الشر دون الخير ، لا من حيث اللغة ، ولكن للاصطلاح .

وكلا الوجهين يوصف بأنه لطف ، فينتسم عندنا فيما هو لطف فيه إلى

القسمين الذين ذكرناهما ، ولذلك لانصفه بأنه توفيق إلا عند وقوع الطاعة ، ولا بأنه عصمة إلا عند مجانبة المعصية . وقد نصفه قبل ذلك بأنه لطف .

واختلف شيخنا ، رحمه الله ، فكان أبو علي يقول : إن اللطف إما يتقدم الطاعة وقتاً واحداً ، وعند أبي هاشم ، رحمه الله ، يجوز أن يتقدم بالأوقات الكثيرة ، ما لم يبلغ الحد الذي يسهو عنه ولا يعرف حاله . وهذا هو الأولى ؛ لأن الغرض أن يعرفه فيدعوه إلى الطاعة . وهذا المعنى قد يحصل بتقدمه الأوقات الكثيرة ، كما يحصل متى تقدم وقتاً واحداً ، لكنه إذا كان المعلوم أنه متى تقدم وقتاً واحداً كفى في كونه لطفاً ، فتقدمه الأوقات الكثيرة لا يحسن إلا بأن يختص بزيادة في اللطف ، لأنه تعالى من لا يخشى الفوت ، فيحسن منه أن تقدم ، كما يحسن منا تقديم ما يحتاج إليه قبل وقته . وقد يجوز أن يكون فيه ما لا يكون لطفاً إلا إذا تقدم الأوقات الكثيرة ، ويتكرر عمله به ومشاهدته له . فإذا كان كذلك ، فلا بد من تقديمه هذه الأوقات . فعلى هذا يجب أن يعتبر هذا الباب .

٩٠٥ — مسألة فيجاء بجري على المكلفين من الأسماء والأوصاف للأصوار

التي قرناها .

اعلم أن العبد لاشبهة في أنه يوصف من القدرة بأنه قادر قوى مستطيع ، ومن سائر وجوه التمكن بأنه متمكن لأجله ، ولأجل العلم والعقل بأنه عاقل عالم . فإما من حيث بين له ودل فإنه يوصف بأنه مدلول ، وبأنه مبين له . ويوصف من حيث لطف له بأنه ملطوف له . وكذلك من التوفيق والعصمة يوصف بأنه موفق معصوم . ويوصف من الصلاح بأنه صالح ، متى كان مفعولاً به ، ومتى

كان معرّضاً له قيل له: مستصلح ، ولا يقال فيه إنه صالح . ولا شبهة في أنه يوصف بأنه ملطوف له ومستصلح ، وإن كان كافراً ذاهباً عن الطريقة .

فأما وصفه بأنه موفق ، فعلى جهة الإطلاق لا يستعمل إلا في المطيع المجانب للكبائر . وكذلك وصفه بأنه معصوم . وكذا وصفه بأنه صالح ، وإلا أن يقيد — وألا يستعمل ذلك في كل مكلف — فيقال إنه موفق في كيت وكيت ، فيخص بالذكر فعل دون فعل ، فإنما كان كذلك لأنه قد ثبت في هذه الأسماء أنها جارية على طريقة المدح ، فلا يجوز أن تستعمل في أهل الذم ، كما لا يجوز أن يوصف العبد بأنه مؤمن فاضل بر تقي إلا إذا كان من أهل المدح . ولا يوصف قبل اختياره الطاعة بأنه موفق ؛ لما يبناه في حد التوفيق ، وإن وصف بأنه ملطوف له ، إذا تقدم اللطف . وكذلك فقبل إخلاله بالمعصية لا يوصف بأنه معصوم ، وإن وصف بأنه ملطوف له . فعلى هذا الوجه يجب أن يجرى القول في هذا الباب .

\* \* \*

### تم الكتاب بحمد الله ومنه

فرغ من نساخته ضحى يوم الاثنين في شهر صفر من شهر سنة ثمان عشر وستمائة ، بالهجرة المنصورية ، هجرة مولانا أمير المؤمنين ؛ عبد الله بن حمزة<sup>(١)</sup>

(١) هو الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، انتهى نسبه إلى الامام الغلام الرسي . من أئمة الزيدية المسموعين باليمن . ولد سنة ( ٥٦١ ) وقام ودعا سنة ( ٥٩٤ ) بالهجرة بعد أن وصلها من الجوف ، ثم انتقل إلى صعده ودخل كوكبان وصنعاء وانيسط دعوته في اليمن والحجاز ، وبلغت الديلم . كان نادرة عصره في الذكاء والحفظ والشجاعة ، وقاله إنه أشعر الطالبين باليمن . وله ديوان شعر ضخيم ، ومصنفاته تزيد على الأربعين ، منها الشافي ، والمهذب . وتوفي رحمه الله سنة ( ٦١٤ ) . انظر المقصد الحسن لأحمد بن يحيى ، ورقة ١٨٥/ظ ، مصور حار الكتب المصرية ، أئمة اليمن للمؤرخ محمد بن محمد بن زبارة الصنعائي ١٠٨/١ — ١٤٣ . طبع صنعاء سنة ١٣٧٢ .

ابن سليمان بن رسول الله الذي هو مقبور بها ، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد  
النبي وآله ، وسلم تسليماً كثيراً .

وعرض على نسخة ذكر ناسخها أنه نسخها وفرغ منها يوم الأحد لست خلون  
من شهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . قال : وهو إبراهيم بن حيدر بن  
عبد الجبار البصري . وهي نسخة القاضي شمس الدين <sup>(١)</sup> رحمه الله عليه .

---

(١) هو القاضي العلامة شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، إمام الزيدية وعالمها  
ومسندها . كان أبوه عالم المطرفية وأخوه شاعرهم ، فهداه الله من بينهم وأبلى في إزادة  
هذا المذهب حتى قرن بأياديه على اليمن بالامام الهادي يحيى بن الحسين . رحل إلى العراق  
حوالي منتصف القرن السادس وأجيز من كبار علمائه بكثير من الكتب ، ثم رجع إلى اليمن  
بكتب لم يصل بها سواه ( في الأصول والفروع والمعقول والمسموع وعلوم القرن العظيم )  
— لعل من بينها نسخة المتشابه التي عورضت نسختها — من مصنفاته : النكت وشرحها ،  
ولبانه المناهج في نصيحة الخوارج ، والبالغة في أصول الفقه . توفي رحمه الله بسناخ جنوب صنعاء  
سنة ( ٥٧٣ ) . انظر المقصد الحسن ورقة : ٩٢ — ٩٥ . شرح الأزهاري لابن  
مفتاح ، من : ٩ — ١٠ ، القاهرة سنة ١٣٥٧ .

## الفهارس

- مصادر التحقيق
- التواهد القرائية
- الاحاديث النبوية
- الاعلام
- الفرق والمذاهب
- السائل والمصطلحات
- الموضوعات والسور والآيات



## مصادر التحقيق

- الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري . إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- الإنقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثالثة - المكتبة التجارية ١٣٦٠
- أصول الدين لأبي منصور البغدادى . الطبعة الأولى باستانبول ١٣٤٦ .
- أصول التشريع الإسلامى للأستاذ الشيخ على حسب الله . دار المعارف - الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م
- الأعلام . خير الدين الزركلى - الطبعة الثانية ، القاهرة .
- أمالى المرتضى . للشيخ المرتضى على بن الحسين . الطبعة الأولى بدار إحياء الكتب العربية ١٣٧٣ .
- إملاء مامن به الرحمن .. للعكبرى . تصحيح إبراهيم عطوه بالأزهر ١٣٨٠
- الأم للإمام الشافعى . الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢١ .
- إنباه الرواة على أنباء النجاة للوزير جمال الدين القفطى . تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية ١٣٦٩ - ١٣٧٤ .
- البحث عن أدلة التكفير والتفسيق ، لأبى القاسم البستى ، مبصور دار الكتب المصرية ، رقم ٢٨٦٧٩ ب
- البحر المحيط . لأبى حيان الغرناطى - الطبعة الأولى بمصر ١٣٢٨
- البحر المحيط للزركشى . مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٤٨٣ أصول

- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى . طبع مصر سنة ١٣٢٧ .
- البداية والنهاية لابن كثير ، الطبعة الأولى بمطبعة كردستان — القاهرة

١٣٤٨

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى — طبع عيسى الحلبى ١٣٨٤
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تحقيق وشرح الأستاذ السيد أحمد صقر دار إحياء الكتب العربية ١٢٧٤

- تأويلات أهل السنة لأبى منصور الماترىدى . مصور دار الكتب المصرية رقم ٢٧٣٠١ ب.

- تاج العروس لزييدى . الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٦٠
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادى . طبع الخابجى وآخرين . القاهرة ١٣٤٩
- تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمى . مطبعة المنار سنة ١٣٣١
- التبصير فى الدين للإسفرائينى . تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله القاهرة ١٣٧٤

- تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعرى ، لابن عساكر الدمشقى . نشر مكتبة القدسى دمشق ١٣٤٧

- تراث الإنسانية ، المجلد الأول . طبع الدار القومية بالقاهرة .
- تشبيهات القرآن وأمثاله لابن القيم . مصور دار الكتب المصرية رقم ٢٦٩٨٧ ب .

- التفسير الكبير . للفخر الرازى ، وبهامشه أبوالسعود . الطبعة الأولى بمصر ١٣٠٧ .

- تفسير النصوص في الفقه الإسلامى ، للدكتور محمد أديب صالح . الطبعة الأولى - مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٤ .
- التهديد في الرد على الملحدة والعطلة للباقلانى . تحقيق الأستاذين محمد عبد الهادى أبوريدة ومحمود محمد الخضيرى . طبع مصر ١٣٦٦ .
- تمهيد لتاريخ الفلاسفة الإسلامية للأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرزاق الطبعة الثانية بمصر ١٣٧٩
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبى الحسين الملقب ، تعليق الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثرى . نشر عزة العطار ١٣٦٨
- تزييه القرآن عن المطاعن . للقاضى عبد الجبار . طبع مصر ١٣٢٩
- التهذيب فى التفسير ، للحاكم الحسنى بن كرامة الجشمى . مخطوط تقوم الآن بتحقيقه .
- تهذيب التهذيب لابن حجر : الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦
- جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى . طبع الحلبي سنة ١٣٧٣
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . طبع دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٦
- رسائل الصاحب بن عباد . تحقيق عبد الوهاب عزام وشوقي ضيف . الطبعة الأولى ١٣٦٦
- السلوك فى طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجندى . مصور دار الكتب رقم ٩٩٦
- سنن ابن ماجه . الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية بالقاهرة ١٣١٣
- سنن النسائى . المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٢
- سير أعلام النبلاء للذهبي . مصور دار الكتب مجلد : ١١ رقم ١٢١٩٥ ج

- شذرات البلاتين !! من طيبات كلمات سلفنا الصالحين ، بعناية الشيخ حامد النقي . مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٥
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي . نشر مكتبة القدس ١٣٥٠ .
- شرح الاصول الخمسة للقاضي عبد الجبار . تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان - القاهرة ١٣٨٤
- شرح عيون المسائل للحاكم الجشعي البيهقي . مخطوط تقوم الآن بتجنيته .
- صحيح البخارى . طبع بولاق سنة ١٣١١
- صحيح الترمذى بشرح ابن العربى . الطبعة الاولى بمصر ١٣٥٠ .
- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي . الطبعة الأولى بمصر ١٣٤٧
- ضحى الإسلام للأستاذ المرحوم أحمد أمين . طبع لجنة التأليف - الطبعة الثالثة .
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي . الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣١٤ .
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه . مخطوط دار الكتب رقم ٩٠ م تاريخ
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي . شرح الأستاذ محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر .
- طبقات المعتزلة لابن المرتضى . تحقيق سوزانا فلزر . طبع بيروت .
- طبقات المفسرين للأودنى . مخطوط دار الكتب رقم ١٨٥٩ تاريخ طاعت .
- طبقات المفسرين الداودى . مخطوط دار الكتب رقم ١٦٨ تاريخ .
- طبقات المفسرين للسيوطى طبع ايدن سنة ١٨٣٩ م
- عصمة الأنبياء للرازى . طبع الشيخ منير الدمشقى . القاهرة ١٣٥٥ .

- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن الأندلسي . مخطوط .  
دار الكتب رقم ٥٧٩ تاريخ .
- العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي . مخطوط دار الكتب رقم ٢٢٠٢١ ب .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . نشرة برجستر اسر . طبع  
الخانجي بمصر ١٩٣٣ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر . طبعة مصطفى محمد  
بالقاهرة ١٣٤٨ .
- الفرق بين الفرق للبغدادى . طبع صبيح بميدان الأزهر . بسون تاريخ .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ، طبع القاهرة ١٣١٧
- فصل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار . مخطوط .
- الفهرست لابن النديم . طبعة أوربا : لايبزغ ١٨٧٢ .
- غوات الوفيات لابن شاكر الكنتي . طبعة محي الدين عبد الحميد . مكتبة  
النهضة بمصر ١٩٦١ م .
- الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الفزالي : الطبعة الأولى بالطبعة الأدبية  
بمصر ١٣٢٠
- الكامل في التاريخ لابن الأثير . مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٤٨ .
- السكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري . طبع التجارية  
سنة ١٣٥٤ .
- كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة للحمدي اليماني - المطبوع مع كتاب  
التبصير للأسفراييني - بتحقيق الشيخ زاهد الكوثري - طبع الخانجي  
بمصر ١٣٧٥ .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خايفة . وكالة المعارف بتركيا ١٣٦١ .
- لسان العرب لابن منظور . دار صادر بيروت ١٩٥٥ م
- لسان الميزان لابن حجر . طبع حيدر أباد الدكن بالهند ١٣٢٩ .
- الملع فى الرد على أهل الزيغ والبدع للأشعرى . تحقيق الدكتور حموده غرابة . مصر ١٩٥٥ م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرّد . تصحيح عبد العزيز الميمنى . طبع المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٥٠
- متشابهات القرآن لابن اللبان . مصور دار الكتب رقم ٣٣٧٤٣ ب .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمى . نشر مكتبة القدسى ١٣٥٣ .
- مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية . الطبعة الأولى ١٣٢٣ القاهرة .
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للرازى طبع مصر ١٣٢٣
- المحيط بالتكلف للقاضى عبد الجبار . مصور دار الكتب رقم ٢٩٣١٤ ب والجزء الأول من الكتاب طبع وزارة الثقافة .
- مختصر سنن أبى داود للحافظ المنذرى ، ومعالم السنن للخطابى . طبع القاهرة .
- مذاهب التفسير الإسلامى للمشرق جولدسهر - ترجمة الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥٥
- مشتهات القرآن للكسائى . ميكروفلم معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية رقم ٢٤٠ تفسير

- مشكل الحديث لابن فورك . طبع حيدر أباد الدكن ١٣٦٢ .
- معجم الأدباء لياقوت الحموى . طبع دار المأمون بالقاهرة
- معجم البلدان لياقوت . طبعة أوربا : لايبزغ ١٨٦٨ م .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - المكتبة العربية بدمشق سنة ١٩٥٧ م .
- المعتزلة لزهدى جاد الله - طبع مصر عام ١٩٤٧
- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار - طبع وزارة الثقافة والإرشاد بمصر ١٩٥٨ - ١٩٦٤ م .
- وقد رجعنا منه إلى الأجزاء التالية :
- الجزء الرابع « رؤية البارى » تحقيق الدكتور محمد مصطفى حلى والدكتور أبو الوفا الغنىمى .
- الجزء الخامس « الفرق غير الإسلامية » تحقيق الدكتور محمد محمود الخضيرى
- الجزء السادس « ١ - التعديل والتجوير » تحقيق الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى .
- « ٢ - الإرادة » تحقيق الأب قنوائى
- الجزء السابع « خلق القرآن » تحقيق إبراهيم الأبيارى . مطبعة دار الكتب .
- الجزء الحادى عشر « التكليف » تحقيق الدكتور محمد على النجار ، والدكتور عبد الحليم النجار .
- الجزء الثانى عشر « النظر والمعارف » تحقيق الأستاذ الدكتور إبراهيم مدكور
- الجزء الثالث عشر « اللطف » تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى .

الجزء الرابع عشر « الأصلح — استحقاق الذم — التوبة » تحقيق الأستاذ مصطفى السقا .

الجزء السادس عشر « إعجاز القرآن » تحقيق الشيخ أمين الخولى .

الجزء السابع عشر « الشرعيات » تحقيق الشيخ أمين الخولى .

الجزء العشرون « فى الإمامة » تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود والدكتور سليمان دنيا .

• الفضليات للضبي . تحقيق وشرح الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف .

• مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعرى . القاهرة ١٣٦٩ و ١٣٧٣

• مقدمة ابن خلدون - تحقيق وتعليق الدكتور على عبد الواحد وافي القاهرة ١٣٧٩ .

• مقدمة فى أصول التفسير لابن تيمية - نشر المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٧٠

• الملل والنحل للشهرستانى « مطبوع بهامش الفصل لابن حزم » القاهرة ١٣١٧ .

• مناهج الأدلة فى عقائد الملة لابن رشد . تحقيق وتقديم الأستاذ الدكتور محمود قاسم ، الطبعة الثانية . مكتبة الانجلو ١٩٦٤ .

• مناهج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القديرية لابن تيمية . تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم . الجزءان الأول والثانى . القاهرة .

• موطأ الإمام مالك . بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٠ .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي - دار إحياء الكتب العربية .
- الانتصار في الرد على القدرية الاشرار للامام أبي الحسن العمراني البجلي .
- مخطوطة دار الكتب رقم ٨١٨ علم الكلام .
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للأستاذ الدكتور علي سامي النشار .
- الطبعة الثانية - دار المعارف .
- نظام الفوائد وتقريب المراد للرائد « أمالي القاضي عبد الجبار في الحديث »
- مصور دار الكتب المصرية رقم ٢٨٠٨٦ ب .
- نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني . طبع أوروبا . بتصحيح الفردجيوم .
- نيل الأوطار للشوكاني . طبعة قديمة بهامشها عون الباري للقنوجي ١٢٩٧ .
- وفيات الأعيان لابن خلكان . طبعة محي الدين عبد الحميد ١٩٤٨ .



## الشواهد القرآنية

### سورة البقرة

| رقم الآية  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| ﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾                              | ٦٢         |
| ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾                  | ٥٧         |
| ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم ﴾                          | ٣٤         |
| ﴿ وما يضل به إلا الفاسقين ﴾                            | ٥٩١ ، ٦٥   |
| ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ﴾             | ٧٠         |
| ﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾              | ٨١         |
| ﴿ ثم بعثناكم من بعد موتكم لعلكم تشكرون ﴾               | ٩٣         |
| ﴿ أن نضل إحداها فتذكر إحداها الأخرى ﴾                  | ٥٣٣ ، ٦٧   |
| ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ... ﴾  | ٢٨٣        |
| ﴿ وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ﴾         | ١١١        |
| ﴿ واجعلنا مسلمين لك .. ﴾                               | ٤٨٠        |
| ﴿ وأن أنيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ﴾ | ٢٤٥        |
| ﴿ ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ﴾                     | ١١٥        |
| ﴿ ولصكم في القصاص حياة يا أولى الألباب ﴾               | ٣٢٢        |
| ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً .. ﴾      | ٥٨٨        |
| ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس ﴾           | ٤٨         |
| ﴿ فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾                         | ١٠٠        |

﴿ ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ ٢٨٦

٤٤

### سورة ال عمران

﴿ هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات . . ﴾ ٧

١٥٠٦

٢٨، ٢٠

﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ١٩

٦٩٨

﴿ وما هو من عند الله ﴾ ٧٨

٤٢٠

﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ ٨٥

٦٩٨

﴿ وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله ﴾ ١٠١

٤٢٦

﴿ وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين ﴾ ١٣٣

١٦١

﴿ الذين ينفقون فى السراء والضراء ... ﴾ ١٣٤

١٦١

﴿ لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾ ١٨١

١٧٦

### سورة النساء

﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات ... ﴾ ١٨

٣٦٩، ١٥١

﴿ إن تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ ٣١

٦٩٩، ٦٣٢، ١٨٩

﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً ﴾ ٨٢

٢٢

﴿ لهمت طائفة منهم أن يضلوك ﴾ ١١٣

٦٧

﴿ فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ ١٥٣

٢٩٧

﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ ١٦٠

٤١٧، ٢١٢

﴿ إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم

١٦٨ - ١٦٩

طريقاً إلا طريق جهنم ﴾

٦٣

رقم الصفحة

٣٦٧ ، ٦٧

رقم الآية

١٧٦ ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾

### سورة المائدة

٣٣ ﴿من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً ...﴾ ٢٢٢

٣٩ ﴿من تاب من بعد ظلمه وأصلح﴾ ٢٢٤

٤٦ ﴿وقفينا على آناهم بعيسى بن مريم﴾ ٢٢٧

٦٤ ﴿وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة﴾ ٢١٩

١١٠ ﴿وإذ خلق من الطين كهيئة الطير ..﴾ ٦٥١ ، ٤٠٨

١١٦ ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأهى إلهين ..﴾ ٣٦٩

### سورة الانعام

٢٧ ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات

ربنا ونكون من المؤمنين﴾ ٢٤٢

٢٩ ﴿وقالوا إن هى إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين﴾ ٢٤٣

٣٨ ﴿ما فرطنا فى الكتاب من شىء﴾ ٥٥٧ ، ٢٥٢

٣٨ ﴿ثم إلى ربهم يحشرون﴾ ٢٤٦

٨٤ ﴿ومن ذريته داود وسليمان﴾ ٦٣١

١٠٣ ﴿لا تدركه الأبصار﴾ ٦٧٤

١٠٥ ﴿ولنبينه لقوم يعلمون﴾ ٢٥٦

١٢٥ ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره

للإسلام ...﴾ ٤٧١ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٦٢

١٤٩ ﴿فلو شاء لهداكم أجمعين﴾ ٧١٣

رقم الصفحة

رقم الآية

سورة الاعراف

- ١ ﴿الْأَمْص﴾ ١٦٠١٣
- ٤٠ ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَلْ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ٢٨٧
- ٥٣ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ ١٥
- ٩٦ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ  
مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ٢٥
- ١١٧ ﴿تَلْقَفْ مَا يَأْفِكُونَ﴾ ٥٨٣
- ١٣٠ ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ  
لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ ٣٦٨
- ١٣١ ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ...﴾ ١٩٨
- ١٥٥ ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْفُجَاءُ مِنَّا﴾ ٢٩٧
- ١٥٩ ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ ٦٢
- ١٦٨ ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ١٩٨
- ١٨٧ ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْقَهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٢٩٨

سورة الانفال

- ٨ ﴿لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيُبْطَلَ الْبَاطِلُ﴾ ٣٦٥

سورة التوبة

- ٣ ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ١٠٠
- ٣٣ ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ﴾ ٦٤
- ٤٢ ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ ٥٤١

| رقم الآية   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ﴿إن تصبك حسنة تسؤهم...﴾                                       | ٣٣٦        |
| ﴿وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله﴾ | ٣٣٧        |
| ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن...﴾              | ٣٤٠        |
| ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة...﴾               | ٦٥٢        |
| ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيسكم زادته هذه إيماناً﴾    | ٢٣٢        |
| ﴿...فزادتهم رجساً إلى رجسهم﴾                                  | ٥٤١        |
| ﴿أولاً يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين﴾               | ٥٤٨        |
| ﴿ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم﴾                                  | ٦٥٣        |

#### سورة يونس

|   |         |
|---|---------|
| ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم﴾ | ٤١٧، ٦٣ |
| ﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾                         | ١٩      |

#### سورة هود

|                       |         |
|-----------------------|---------|
| ﴿آل كتاب أحكمت آياته﴾ | ٤٨٥، ٢٠ |
|-----------------------|---------|

#### سورة يوسف

|                          |     |
|--------------------------|-----|
| ﴿آل تلك الكتاب المبين﴾   | ٣٨٩ |
| ﴿وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ | ٦١  |

#### سورة الرعد

|                              |             |
|------------------------------|-------------|
| ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ | ٥٤٧، ٦٤، ٦٢ |
|------------------------------|-------------|

#### سورة إبراهيم

|                                 |         |
|---------------------------------|---------|
| ﴿ويضل الله الظالمين﴾            | ٥٩١، ٦٥ |
| ﴿رب إنهن أضلان كثيراً من الناس﴾ | ٢٣٢، ٦٩ |
| ﴿ليجزى الله كل نفس ما كسبت﴾     | ٤٢٢     |

سورة الحجر

- ٩ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ٤٢٥  
 ٢٢ ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَا كُوهَ﴾ ٤٢٧

سورة النحل

- ١٦ ﴿وَالنَّجْمُ هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ٦٢  
 ٢٠ ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ٤٣٥  
 ٢١ ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ...﴾ ٤٣٦  
 ٢٥ ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ٥٤٨  
 ٢٦ ﴿فَاتَى اللَّهُ بَنِيَّانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ ١٢١  
 ٣٣ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ ١٢١  
 ٣٧ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يَضِلُّ﴾ ٥٩١  
 ٤٠ ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٢٥٣  
 ٦٤ ﴿وَهَدَىٰ وَرَحْمَهُ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٦١  
 ٨٩ ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ٢٥٢  
 ٩٠ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ ٢٨٣  
 ٩٩ ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ٤٥٢

سورة الاسراء

- ٤ ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ ٣٩٤  
 ٦ ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾ ٤٥٧  
 ٩ ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ ٦٢

رقم الصفحة

رقم الآية

سورة الاسراء

- ٢٩ ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَيْكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ . . .﴾ ٢٣١
- ٤٠ ﴿وَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ جُمِلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ ٢٤١
- ٦٨ ﴿أَفَأَمْنُمْ أَنْ يَخْشِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ ٤٦٧
- ٩٤ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ ٢٥٢ ، ٥٤
- ٩٧ ﴿وَنُخْشِرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عِمَاءٌ وَبِكَأُوصِمَاءُ﴾ ٢٤٦
- ١٠٠ ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ ٤٢٨
- ١٠٥ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ٢٨٣

سورة الكهف

- ١٣ ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ ٦٤ ، ٦٢
- ٤٩ ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ ٣٦
- ٥٥ ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ . . .﴾ ٥٤
- ٦٩ ﴿قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ ٤٧٦
- ٧٣ ﴿قَالَ لَا تَأْخُذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ ٤٧٧
- ٧٦ ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تَصَاحَبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ ٤٧٧
- ٧٨ ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِمَا أُوِيلَ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ ٤٧٧
- ١٠٤ ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ٦٦

| رقم الآية | سورة مريم | رقم الصفحة |
|-----------|-----------|------------|
|-----------|-----------|------------|

|    |  |     |
|----|--|-----|
| ٥٨ | ﴿ فسوف يلقون غيا ﴾                                 | ٣٨٠ |
| ٧٦ | ﴿ ويزيد الله الذين اهتدوا هدى ﴾                    | ٦٢  |
| ٨٣ | ﴿ ... أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ﴾ | ٤٥٧ |

#### سورة طه

|    |   |     |
|----|---|-----|
| ٤٤ | ﴿ فقلوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ | ٣٦٨ |
| ٦٩ | ﴿ تلقف ما صنعوا ﴾                         | ٥٨٣ |
| ٧٩ | ﴿ وأضل فرعون قومه وما هدى ﴾               | ٦٧  |
| ٨٥ | ﴿ وأضلهم السامري ﴾                        | ٦٩  |

#### سورة الانبياء

|     |  |          |
|-----|--|----------|
| ٣٤  | ﴿ أفإن مت فهم الخالدون ﴾                                 | ٥٣٢      |
| ٥٠  | ﴿ هذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾                                | ٤٩٦      |
| ٨٣  | ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾                           | ٦٢       |
| ٨٧  | ﴿ فظن أن لن نقدر عليه ﴾                                  | ٦٥٨      |
| ١١٣ | ﴿ قال رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون ﴾ | ١٣٩، ٤٤٤ |

#### سورة الحج

|    |  |     |
|----|--|-----|
| ٣  | ﴿ ويتبع كل شيطان مریدا ﴾                                       | ٥٠٦ |
| ٥  | ﴿ يا أيها الناس إن كنتم في ريب مما نبعث فإنا خلقناكم من تراب ﴾ | ٥٠٧ |
| ١٦ | ﴿ وأن الله يهدي من يريد ﴾                                      | ٥٠٨ |
| ١٨ | ﴿ إن الله يفعل ما يشاء ﴾                                       | ٥٠٨ |
| ٣٦ | ﴿ والبيان جعلناها لكم من شعائر الله ﴾                          | ٥٠٩ |

رقم الصفحة

رقم الآية

### سورة المؤمنين

٤٠٨ ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ١٤

### سورة النور

٥٢٦ ﴿يَقْلَبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ ٤٤

### سورة الفرقان

٥٢٩ ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ ٣

٦٧ ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرُونَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا﴾ ٤٣

٦٧ ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ ٤٤

### سورة الشعراء

١٣٧ ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ٣

٦٦ ﴿قَالَ فَعَلَّمَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ ٢٠

١٣٩ ﴿وَلَا تَخْزَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ ٧٧

### سورة النمل

٥٥٧ ﴿وَأَوْثَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ٢٣

٥٤٠ ﴿وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا بِأَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ٢٤

٤٣٢ ﴿إِنْ رَبِّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ﴾ ٧٨

٥٩ ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ لَمَوْتِي وَلَا تَسْمَعُ الْحَمْدَ لِلدَّعَاءِ﴾ ٨٠

### سورة القصص

٥٤٣ ﴿وَنُمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ٦

### سورة القصص

- ٨ ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ ١٧٤ ، ٢٦١ ، ٣٠٦
- ١٥ ﴿قال هذا من عمل الشيطان﴾ ٤٤٥
- ٢٢ ﴿عسى ربي أن يهديني سواء السبيل﴾ ٦٣
- ٢٣ ﴿فلما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون﴾ ٤٨٥
- ٥٦ ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ ٤٤١ ، ٦٤
- ٥٧ ﴿يجي إليه ثمرات كل شيء﴾ ٥٥٧ ، ٢٥٢

### سورة العنكبوت

- ١-٢ ﴿آلم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾ ٥٤٨
- ١٧ ﴿وتخلقون إفكا﴾ ٤٠٨
- ٢٦ ﴿إني مهاجر إلى ربي﴾ ٣٥٤

### سورة السجدة

- ٧ ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ ٥٨٦ ، ٢٥٤
- ١٢ ﴿ولو ترى إذا الجرّمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم﴾ ٥٦٠
- ١٩ ﴿أما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات المأوى نزلاً بما كانوا يعملون﴾ ٥٦١

### سورة الاحزاب

- ٣١ ﴿نؤتها أجراً مرتين﴾ ٥٦٤
- ٣٦ ﴿ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ ٦٧
- ٥٧ ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾ ٣٢٥ ، ١٩

سورة سبا

- ٨ ﴿بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد﴾ ٦٦  
 ١٣ ﴿يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل﴾ ٥٨٣  
 ٢٨ ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ ٤٩

سورة فاطر

- ٢٤ ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾ ٢٤٥

سورة يس

- ٦٢ ﴿ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً﴾ ٧  
 ٦٩ ﴿إن هو إلا ذكر وقرآن مبين﴾ ٤٩٦  
 ٧١ ﴿أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً﴾ ٢٣١

سورة الصافات

- ٢٣ ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾ ٦٣  
 ٨٦ ﴿أرأيتكم كآآله دون الله تريدون﴾ ٥٨٣  
 ٩٢ ﴿مالكم لا تنطقون﴾ ٥٨٤

سورة ص

- ٢٦ ﴿ولا تتبع الهدى فيضلك عن سبيل الله﴾ ٦٧

سورة الزمر

- ٢٣ ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها﴾ ٢٠  
 ٥٩ ﴿بلى قد جاءتك آياتي فكذبت بها واستكبرت وكنت من الكافرين﴾ ٥٩٦  
 ٦٥ ﴿إنن أشركت ليحبطن عملك﴾ ١٥٩  
 ٧١ ﴿ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين﴾ ٤٤٠

رقم الصفحة

ترجم الآية

سورة غافر

- ٢٨ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ﴾ ٥٩١  
 ٣٤ ﴿كَذَلِكَ يَضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾ ٥٩١  
 ٤٢ ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ ٣٥٤  
 ٦٨ ﴿فَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ٤١٨  
 ٨٥ ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعَهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَا﴾ ٣٦٩ ، ٢٤٥

سورة فصلت

- ١١ ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ٤١٨ ، ١٠٨  
 ١٧ ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ ٦١

سورة الشورى

- ١١ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ٣٦ ، ٢٦ ، ٥  
 ٤٠ ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ٣٥٠ ، ٥٧  
 ٤٨ ﴿إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ ١٢٧  
 ٥٢ ﴿وَإِنَّكَ لَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٦٤ ، ٦٢

سورة الزخرف

- ١٩ ﴿وَجْعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَّمَا﴾ ٣٣٠  
 ٨٤ ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ ٢٣٨

سورة الاحقاف

- ١٠ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ٦٤  
 ٢٥ ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ ٢٥٢  
 ٣٠ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ ٦٢

سورة محمد

- ١ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ ٦٦  
 ٥-٤ ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيُجْزِيهِمْ ۖ ۞﴾ ٦٦، ٦٣  
 ٦ ﴿وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ ٦١٦  
 ٨ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ ٦١٦  
 ١٧ ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ ٤٥  
 ٣١ ﴿حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ ٣٥١

سورة الفتح

- ١٠ ﴿يَدِ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ٢٣٨

سورة ق

- ٣٠ ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ١٠٨

سورة الذاريات

- ١٣ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ ٢٢٥  
 ٥٦ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ١٧٤، ٢٦٢، ٣٠٥، ٣٨٨، ٦٩٨

سورة النجم

- ٥-٨ ﴿عَلِمَ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى نِمْدَنَا فِتْنَةً﴾ ٦٣٢  
 ١١ ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ٦٣٢  
 ٤٥ ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزُّوجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ ٦٢٨

سورة القمر

- ٤٧ ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ ٦٦  
 ٤٨ ﴿يَوْمَ يُسْجَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَ سَقَرٍ﴾ ٦٣٥

سورة الواقعة

٨٣-٨٤ ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون﴾ ٦٤١

سورة الحديد

١٠ ﴿لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل﴾ ٣٢٠

٢٨ ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله﴾ ٦٤٥

٢٩ ﴿وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء﴾ ٦٤٥

سورة المجادلة

٢٢ ﴿أولئك كتب في قلوبهم الإيمان﴾ ٤٧٤

سورة الملك

٣ ﴿ماترى في خلق الرحمن تفاوت﴾ ٥٨٦

٩ ﴿إن أنتم إلا في ضلال كبير﴾ ٦٦

سورة القلم

٤٢ ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ ٦٦٩

سورة الجن

٢ ﴿إنا سمعنا قرآنا عجبا يهذى إلى الرشد﴾ ٦٢

٩ ﴿فمن يستمع الآن يجده شهابا رصدا﴾ ٥٣٨

سورة القيامة

٢٤-٢٥ ﴿ووجوه يومئذ باسرة تظن أن يفعل بها...﴾ ٦٧٤

٢٩ ﴿والتفت الساق بالساق﴾ ٦٦٩

سورة الانسان

٣ ﴿إنا هديناه السبيل...﴾ ٦٢

رقم الصفحة

رقم الآية

٢٩ — ٣٠ ﴿إِنْ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ مِنْ شَاءِ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاوُونَ إِلَّا أَنْ

٦٧٢، ١٣٣

يَشَاءُ اللَّهُ﴾

### سورة النازعات

٤٨

٤٥ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مِنْ يَخْشَاهَا﴾

### سورة التكويد

١٣٣

٢٩ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

٣٧ — ٣٩ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ

٦٧٢

وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

### سورة المطففين

٣٤٢

١٤ ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

### سورة الانشقاق

٢٥٤، ٥٤

٢٠ ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

### سورة الفجر

٢٦

٢٣ ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾

### سورة البلد

٦٢

١٠ ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾

### سورة الضحى

٥٣٣، ٦٧

٧ ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهْدَى﴾

### سورة العصر

٢٢٤

١ — ٢ ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾

### سورة الاخلاص

٣٦، ١٩

١ — ٢ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾



## الأحاديث النبوية

منحة

- « إذا دخل أهل الجنة الجنة، يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم... »  
الحديث [ وهو حديث الرؤية الذى ورد فيه تفسير الزيادة فى قوله تعالى :  
﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ بأنها النظر إلى وجه الرب ! ٣٦١
- « إن الله عز وجل تجاوز لأمتى عما حدثت به نفسها ما لم تعمل به... » ١٢٥  
« إن الله هو الدهر » ٥٢٦
- « أنزل الله القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا » ٦١٣  
« بعثت بالحنيفية السمحة ، ومن خالف سنتى فليس منى » ١٣٩  
« خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالى... » الحديث ٧٠
- « الزاد والراحلة » قاله النبي وقد سئل عن السبيل إلى الحج ١٥٣  
« سجد النبي صلى الله عليه بالنجم : وسجد معه المسلمون والمشركون... »  
الحديث ٥١٢
- « شأهت الوجوه » قاله النبي وقد أخذ كفاً من الحمى فرمى به وجوه  
الكفار يوم بدر . ٣١٩
- « ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد... » الحديث ١٩١  
« قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالمعمرى أنها لمن وهبت له » ١٤٣  
« كل مولود يولد على الفطرة... » الحديث ٥٥٦
- « اللهم هذا قسى فيما أملك... » الحديث ٢٠٨  
« لو توكأتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير... » الحديث ٣١٤
- « ليس من البر الصيام فى السفر » ١١٨  
« من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه... » الحديث ٣٤١

صحة

« من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم اتى الله به وهو عليه غضبان »

٣٤١

« من سن سنة حسنة فعمل بها فله أجرها . . . » الحديث ٤٣٧، ٢٢٣

« من وهب هبة لصلة رحم ، أو على وجه صدقة ، فإنه لا يراجع فيها . . . » الحديث

١٤٤

« النوم أخو الموت ، وأهل الجنة لا ينامون »

١٣١

« يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر بيدي الليل والنهار »

٥٢٦

## الأعلام

(أ)

آدم عليه السلام ٧٩ - ٨٥ ، ٢٢٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ٧٠٧

إبراهيم عليه السلام ٥٨٨

إبراهيم بن حيدر البصري ٧٣٧

إبراهيم مذكور ٢٤٨

ابن الأثير (علي بن محمد عز الدين) ٦٤٥

أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ٣

أحمد بن حنبل ١٩١ ، ٣١٩ ، ٦٨٩

أحمد بن يحيى ٧٣٧

الأزهري ٥١٢

الأخطل ٧٣

أبو أيوب الأنصاري ٣١٩

أنس بن مالك ١٥٣

(ب)

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) ١١٨ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ٣٤١ ، ٤٦٣

٥٥٦ ، ٥١٢

بشر بن مروان ٧٣

البزاز ١٣١

البغوي (الحسن بن محمود، المفسر) ٣١٩

بشر بن المعتمد ٤٥

أبو بكر بن أبي شيبة ٣٦١ أبو بكر بن العربي ٥١٢

(٤٩ — متشابه القرآن)

(ت)

الترمذى (محمد بن عيسى) ٧١، ١١٨، ١٢١، ١٩١، ٢٠٧، ٣١٤، ٣١٩،

٣٦١، ٣٤١

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) ٧٥، ٣٧٣

(ث)

تمامه بن أشرس المعتزلى ١٨٨ ثابت البنانى ٣٦١

(ج)

جابر بن عبد الله رضى الله عنه ١١٨، ١٣١، ١٤٣

الجاحظ (عمرو بن بحر) ١٣٤، ١٨٨

الجعد بن درهم ٦٤٤

جبريل عايه السلام ٦٣٢

جعفر بن حرب للمعتزلى ٣٧٩

جعفر بن أحمد بن عبد السلام ٧٢٨

جولديزهر ٤٥، ٩٢

جمال الدين القاسمى ٦٤٥

(ح)

الحارث بن سريج ٦٤٤

الحاكم (الحسن بن كرامة الجشمى) ١٦، ٢٦، ٢٣٠، ٣١٤، ٥٤١

الحجاج ٢٥١

ابن حجر (صاحب فتح البارى) ١١، ١٦، ١٠٢، ١٤٣، ٢١٤، ٣٤١،

٤٩٧، ٣٦١

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد) ١١، ٢٣، ٤١، ٤٥، ٦١، ٨٦،

٢٧٧، ١٢٣

أبو الحسن الأشعري ١١، ٤١، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٦١، ٨٠، ١٠٦، ١٠٦

٢١٤، ١٥٥

الحسن البصري ١٦، ١٧، ١٠٠، ٢٠٥، ٢٢٢، ٤٦٣، ٤٧٣، ٥٩٧

أبو الحسن البرذعي ٥٤١ حسان بن ثابت ١١٥

أبو الحسين الخياط ٢٣٠ أبو حنيفة النعمان ١٤٣، ١٤٨

حكيم بن حزام ٣١٩ حماد بن زيد ٣٦١

حماد بن سلمة ٣٦١ حماد بن واقد ٣٦١

حمران بن أبان ٥٥ حواء ٣٠٩

أبو حيان الغرناطي (محمد بن يوسف) ١٦، ١٧

(خ)

ابن خالويه ٤٦٢، ٤٦٣ الخطابي ٧١

الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي) ٣٧٩

الخليل بن أحمد ٦٨٩ خيرة مولاة أم سلمة ١٦

( )

داود عليه السلام ٥٠٣، ٥٠٣

أبو دواد ٧١، ٢٠٧، ٣١٩، ٣٤١

(ب)

الرازي (نضر الدين محمد بن عمر) ٢٦، ٢٧٨، ٣٤٢، ٥١٢

الراغب الأصفهاني ٢٦ ابن راهويه ٤٩٦

ربيع بن إبراهيم ١٩١ الربيع ١٤٣

ابن رشد ١١

(ز)

زاهد الكوثري ١٣٨، ٧١

الزنجشري (جار الله محمود بن عمر) ١٧، ٢٦، ١٠٥، ١٦٧، ١٨٩، ١٠٥

٢١٤، ٢٦٣، ٢٦١

زهير بن أبي سلى ٢٥١

(س)

السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن على) ٦٨٩

السرخسي (محمد بن أحمد) ٣٢

سميد بن جمير ٥١٢ ابن سلام الجمحي ٥١١

سلمة بن الأكوع ٣١٩ السيد أحمد صقر ١٧، ٦١، ٨٨، ١٠٥

سليمان عليه السلام ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٤٠، ٥٤١

ابن سيده ١٠٨ السيوطي ١٧، ٧١

(ش)

الشافعي (محمد بن إدريس) ١٤٣، ١٤٤، ٦٨٩

شفيق بن سلمة ٣٤١

الشريف المرتضى (على بن الحسين) ١٦، ٥٧، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١١٦،

١٣٤، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٩، ٣١١، ٣٢١، ٤٦١

الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم) ١١، ٢٣، ٧٢، ٩٢، ٩٤، ١٣٨، ٢٣٢

الشوكاني (محمد بن على) ١٥٣

(ص)

صهوب ٣٦١

صالح عليه السلام ٥٤١

(ط)

الطبري ( أبو جعفر محمد بن جرير ) ١٠٧ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠٠  
١١٤ ، ١٦٧ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٩ ، ٣٣٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٩٧ ، ٦٤٥ .  
الطبراني . ١٣١ ، ٣١٩ . الطرماح ٧٣

(ع)

عائشة : ٢٠٧ عبادة بن الصامت ٣٤١  
أبو العباس الحلبي ٥٤١ ابن عبد البر : ٧١  
عبد الجبار بن أحمد ( قاضي القضاة ) ١١٠٣ ، ١٦٠ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠ ، ٤١٠ ، ٤٥٠ ،  
٥٠٠ ، ٧٧٠ ، ٨٠٠ ، ٨٥٠ ، ٩٠٠ ، ٩٢٠ ، ٩٣٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٤٠ ، ١٠٦٠ ، ١١٨٠ ، ١٢٠٠ ،  
١٣١٠ ، ١٦٥٠ ، ١٦٧٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٣٠ ، ٢١١٠ ،  
٢١٤٠ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٨٠ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٦٠ ، ٢٤٠٠ ، ٢٢٦٠ ، ٢٢٨٠ ، ٢٣٠٠ ، ٢٣٦٠ ،  
٢٤٠٠ ، ٢٤٨٠ ، ٢٥١٠ ، ٢٨٢٠ ، ٢٩٧٠ ، ٣١١٠ ، ٣١٢٠ ، ٣٣٤٠ ، ٣٦١٠ ، ٣٦٢٠ ،  
٣٦٧٠ ، ٤١١٠ ، ٤٦١٠ ، ٤٦٢٠ ، ٤٦٣٠ ، ٤٦٨٠ ، ٥٤١٠ ، ٦٢٩٠ ، ٧١٦٠ .

عبد الحليم النجار ٤٥ عبد الرحمن بن أبي ليلى ٣٦١ .  
أبو عبد الرحمن الفهرى ٣١٩ ، عبد الرزاق الصنعاني ٣٦١ .  
عبد العزيز الميمنى : ١١٦

عبد الكريم عثمان : ٣ ، ٤٦٨ وانظر مقدمة التحقيق .

عبد الله بن عبد العزيز ( أبو عبيد الله البكرى ) ٤٦٢ .

عبد الله بن كلاب : ١١

عبد الله بن حمزه : ٧٣٧

عبد الله عباس ١٠٠ ، ٥١٢ ، ٧٠٦ .

عبد الله بن مسعود : ٣٤١ ، ٤٦٣ ، ٧٠٦ .

عبد الملك بن مروان : ٧٣ ، ١٦

عثمان بن عفان رضى الله عنه ٥٥ ، ٥١٢

عثمان الطويل ٣٢١ أبو عثمان النهدي ٤٦٢

المكبرى : ٤٦٣ ، ١٠٠ .

على بن أبي طالب رضى الله عنه : ٢٦٢ ، ٧٠٦ .

أبو على الجبائي ( محمد بن عبد الوهاب ) ٥٥ ، ٧٤ ، ١٠٠ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٨٦ ، ٣١٢ ، ٣٢٢ ، ٣٥٩ ،

٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٧٣ ،

٤٧٤ ، ٥٠٣ ، ٥١١ ، ٥٢٥ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٢ ، ٦٥٥ ، ٧٣٦ ،

على حسب الله : ٧٧ ، ١٥٣ على سامي النشار ٧٢ ، ٦٤٥ .

عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ١٦ ، ٧٠ ، ٣١٤

عمرو بن العلاء : ٥١١

عمرو بن دينار . ٣٧٣ أبو عمرو القاري . ٢٣٣ ، ٤٦٢ .

القاضي عياض : ٥١٢ .

عيسى بن مريم عليه السلام ٢١٤ ، ٤٨٢ ، ٥٠٤ .

( غ )

الغزالي ( أبو حامد ) ١٣٢ ، ١٨٨

( ف )

الفراء : ٥١٢ .

ابن فارس ١٠٨

ابن فورك ٢٧٨ .

الفرزدق ٧٣

( ق )

القاسم الرسي ٧٣٧

أبو القاسم البلخي ٤٢

قتادة ٤٩٧

أبو القاسم النيسابوري ٥٢

ابن قتيبة ١٧، ٢٦، ٦١، ٦٥، ٨٨، ١٠٥، ١٥٠، ٢٥١

القاضي عياض ٥١٢

القرطبي ١٧، ١٦٧، ٢٣٣

( ك )

ابن كثير ٧٣، ٨٢، ٣١٩

( ل )

الليث ٤٦٣

أبولبابه ٣٤٥

( م )

مالك أنس ٧٠

ابن ماجة ١٣١، ١٩٢، ٢٠٧، ٢٢٣، ٣٦١

المتوكل العباسي ٢٢١

المبرد ١١٦

محمد رسول الله ( المصطفى صلى الله عليه وسلم ) ٣، ٤، ٦، ٢٢، ٢٤، ٢٧،

٣٣، ٧٠، ١١٨، ١٤٣، ١٥٣، ١٦٣، ١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٧،

٢١٠، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٨، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٨،

٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٧٩، ٤٣٠، ٤٢٧، ٤٤٢،

٤٦٨، ٤٧٣، ٤٩٩، ٥١١، ٥١٦، ٥٣٠، ٥٤٦، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٦٦،

٦٠٥، ٦١٣، ٦١٧، ٦٣٢، ٦٤٩، ٦٩٣، ٧٠٣، ٨٠٨، ٧٣٤

محمد ( صاحب أبي حنيفة ) ١٤٣

محمد أبو زهرة ٦٨٩

محمد بن حبيب النيسابوري ٥٢، ٥٩

محمد بن زبارة الصنعاني ٧٣٧

عمود شاكر ٤٨٩

محمود قاسم ١١، ٨٨، ٩٢

امرؤ القيس ٤٨٩، ٥١٣

أبو مسعود الدمشقي ٣٦١

مسلم بن الحجاج القشيري ١١٨، ١٣١، ٣١٩، ٣٤١، ٣٦١.

أبو مسلم الأصفهاني (محمد بن بحر) ١٠٢، ٣١١، ٥٦٨.

مسلم يسار الجهمي ٧٠

أبو المظفر الإسفرايني ١٣٨

مقاتل بن سليمان ٧٢، ٦٤٤

المقتدر العباسي ١٠٢

الحافظ المنذري ٧١

موسى عليه السلام ٦٣، ٦٥، ١٩٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٩٣، ٢٩٧، ٤٧٦.

٤٧٧، ٥٣٣، ٥٣٤، ٦٠٧، ٦١٣

( ن )

النسائي (أحمد بن شعيب) ٢٠٧، ٣٤١، ٣٦١.

النضر بن شميل ٦٨٩

( ه )

أبو هاشم الجبائي (عبد السلام بن محمد) ٥٥، ٨٣، ١٣١، ١٧٠، ٢٢٥.

٣١٢، ٥٤٤، ٧١١، ٧٢٦.

أبو الهذيل العلاف: ١٣١، ١٦٥، ٣٢١، ٣٧٩.

أبو هريرة: ١٢٥، ١٩١، ١٩٢، ٣٤١، ٥٥٦.

هشام بن الحكم ٧٢

الحافظ الهيثمي ١٩١، ١٩٢، ٣١٩.

( و )

واصل بن عطاء ٣٢١

الوائق العباسي ٣٧٩

( ي )

يحيى عليه السلام ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٣ . يحيى بن الحسين ( الإمام الهادي إلى

الحق ) ٧٣٨

يعقوب عليه السلام ٣٩٠ ، ٣٩٥

يزيد بن هارون ٣٦١

يوسف عليه السلام ٣٩١ .

يعقوب الشحام ( أبو يوسف ) ٥٥



## الفرق والمذاهب

( أ )

الأشعرية ٩٢، ٩٨، ١٣١، ٢١٤ .

الإمامية ٦٢٣

أصحاب القناسخ ٥٣٩ .

أصحاب المعارف : ٢٣، ١٨٨، ٥٥٢ .

( ج )

الجممية ٣٧٣، ٦٤٤ .

( ح )

الحشوية ٢٣١، ٢٧٣، ٣٠٢، ٤٥٤، ٧٠٨ .

( خ )

الخوارج : ٩٨، ١٥٥، ١٦٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٧٨، ٥٥٠، ٥٦٩، ٦٨٠، ٦٩٢ .

( ش )

الشيعة ٢٧٨

( ك )

الكرامية ٩٢، ١٣٨، ٢٧٧      الكيسانية ٤١١

( م )

المجبرة ( المجرية - الجبر ) ٢، ٨، ٣٢، ٤١، ٧٥، ٨١، ٩٤، ١١٥، ١٩٤ .

٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩١ .

٣٩٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٤٥، ٥١٨، ٥٣٧، ٥٥٦، ٥٩٧، ٦٠١،  
٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٧، ٦٢٦، ٦٣٥، ٦٤٤، ٦٦٣، ٦٨٥، ٧١٢.

( وانظر في فهرس المصطلحات : أفعال العباد )

الرجئة ٣٢، ٩٨، ١٨٧، ٢٢٨، ٣١٥، ٥٢٤، ٥٥٠، ٥٦١، ٥٩٠، ٥٩٥،  
٦٠٥، ٦١١، ٦١٤، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٩٢، ٦٩٩.

( وانظر في المصطلحات : الوعيد ومرتكب الكبيرة )

المشبهة ( والجسمة - التشبيه والتجسيم وجواز المكان والأعضاء )

٨، ٠، ٢٦، ٧٢، ٧٤، ٨٧، ٩٢، ٩٤، ١٠٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٠،  
١٣١، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٩٨، ٢٣٧، ٣٢٥، ٣٤١، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٧٦،  
٣٨٠، ٣٨٨، ٤٠٣، ٤١٥، ٤٢١، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٢٥، ٥٣١،  
٥٣٧، ٥٤٨، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨٧، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٢٠،  
٦٢١، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥،  
٦٦٧، ٦٨٥، ٦٨٩، ٧٠٦، ٧٠٧.

المقدمة ٢٤

( ن )

النجارية ٢٧٨

## المسائل والمصطلحات

( ١ )

الأجال : ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٣٥ ، ٢٨٠ ، ٤٢٤ ، ٥١٧ ، ٥٩٥

الإحباط (والتكفير) : ١٣٦ ، ١٥٢ ، ٢٢٥ ، ٣٧٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٢ ، ٦٩٩

الإسلام والإيمان : ١١٠ ، ١١٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٨

٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٩٨

إعجاز القرآن : ١٩٥ ، ٢٧٥

أفعال العباد : ٤١ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٩١ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦١

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٨٩

١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٩

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣

٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣١٧

٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧

٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢

٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨

٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١

٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩

٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٠١

٥١٥ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠

٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥

٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٥،  
 ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦١٠،  
 ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦١٥، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠،  
 ٦٢١، ٦٢٧، ٦٢٣، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠،  
 ٦٥١، ٦٥٧، ٦٥٩، ٦٦١، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٨،  
 ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٠،  
 ٧٠٣، ٧٠٩.

الإجماع: ١٥١، ١٨٠، ١٨٣، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٥٦، ٢٦٩، ٣٠١،  
 ٥٦١، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٧١١، ٧٢٩.

الأمر بالمعروف

( ب )

البداء ٤١١، ٥٨٧، ٥٨٨.

( ت )

التخاية ٥٨، ١٢٨، ١٧٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٥٧، ٤٥٧، ٤٨٦، ٥١٦، ٧١٤،  
 ٧١٦.

التزيين ١٢١، ١٤٢، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٢٨، ٢٥٦، ٣٠١، ٣٣٩،  
 ٥٤٠، ٥٧١، ٦٠٣، ٦٢٣.

التفضيل ١٤٥، ٢١٤.

تنزيه الأنبياء ٢٧٧، ٣٠٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٦٩٤.

التوبة ١٥١، ١٥٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٧، ٢٢٦، ٣٠٨، ٣٤٥،  
 ٣٧٩، ٥٢١، ٥٩٦، ٦٥٨.

التوفيق ١٨٤، ١٨٥، ٢٨٢، ٤٦٨، ٧٢٩، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧.

التوحيد والعدل : ٧ ، ٨ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٢٦٠ ، ٦٣٠ .

التوكل : ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٢٣٥ ، ٤٥٤ .

( خ )

الحلم (والطبع) : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٢١١ ، ٢٤٧ ، ٢٨٩ ، ٣٤٢ ،

٣٤٣ ، ٤٧٩ ، ٥٥٧ ، ٦٠٥ ، ٦١١ ، ٦٥٤ .

الخلذلان : ١٦٤ ، ٧٢٦ — ٧٢٧ .

خلق القرآن (وحدته) : ١١ ، ١٢ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٤٠ ، ١٨٧ ، ٢٨١ ،

٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ،

٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٩ ، ٥٦٦ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ،

٦٣٧ ، ٦٨٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧٠٥ .

( د )

الرؤية : ٣٦ ، ٩٢ ، ٢١٠ ، ٢٥٥ ، ٢٩١ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ،

٥٢٩ ، ٥٥٣ ، ٦٠٩ ، ٦٣٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٣ .

الرزق : ٩٣ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ٣١٣ ، ٥٤٢ .

( س )

الاستواء : ٧٢ ، ١٣٢ ، ٣٥١ ، ٤٠٣ ، ٥٣١ ،

السحر : ٢٩١

( ش )

الشفاعة : ٩٠ ، ١٧٧ ، ٣٦٣ ، ٤٤٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٦١ ،

٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٧ ، ٦٦٥ ، ٦٨٦ .

الشكر : ٧١ ، ٦٩٣ .



( ق )

القيح ( فعله وإرادته ) ٣١ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٧٨ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ،  
 ١٧٤ ، ١٩٠ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ،  
 ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ،  
 ٤١٠ ، ٤٣٧ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥١١ ،  
 ٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ ،  
 ٥٦٣ ، ٥٦٦ ، ٥٧٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨٧ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٩ ، ٦١٧ ، ٦٤٧ ، ٦٥٢ ،  
 ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٧٠٨

القدرة والاستطاعة ( القوة والتمكين ) ٤١ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩٤ ،  
 ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ٢٠٧ ، ٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ،  
 ٣٣٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٢٨ ، ٤٤٩ ، ٤٦٦ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ،  
 ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٤ ، ٦٤٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧١ ،  
 ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ٦٩٩ ،  
 ٧٠٠ ، ٧٠١ — ٧٠٥ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠ ، ٧٣٦

( ك )

الكسب : ٢٠٤ ، ٤٢٣ .

( ل )

اللفظ : ٩ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١١١ ، ١٢٨ ،  
 ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ،  
 ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ،  
 ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٤١٤ ،  
 ٤١٩ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ،  
 ( ٥٠ — متشابه القرآن )

٤٩١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٦٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣ ، ٦٠٦ ، ٦١٤ ،  
٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٠ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٩٧ ، ٧١٢ ، ٧١٨ ، ٧١٩ - ٧٢٣ ، ٧٢٧ ،  
٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ،  
اللقاء : ٨٨ ، ٢٤٢

( م )

المشيئة : ٩٦ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،  
٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٨٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٤١٠ ،  
٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٦٨١ ،  
المعجز : ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٧٠٢ ،  
العلوم : ٢٠٦ ، ٢٠٢ ، ٤٢١ ،  
المعرفة : ١ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ١٢٤ ، ١٨٨ ، ٢٣٨ ، ٥١٩ ، ٥٥٢ ، ٦٠٥ ،  
المعونة : ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٧٢٤ ، ٧٣٥ ،  
المواضعة : ٨٢ ، ٨٤

( ن )

النصر : ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٢١٦ ، ٣٢٤ ، ٥٩٧ ،  
٦١٩ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ،  
النظر : ٣ ، ٤ ، ٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ ،  
١٨٨ ، ١٩٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٩٧ ، ٢٥٤ ، ٣٩٨ ، ٥١٨ ،  
النعمة : ٧٠

( هـ )

المهدي (والهداية) : ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ،

٢٠٨ ، ١٩٦ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٥٠ ، ١٤٧ ، ١٤٠ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٢٢  
 ، ٢٧٩ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٤ ، ٢١٩ ، ٢١٧ ، ٢١٥  
 ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤١٠ ، ٣٦٠ ، ٣٥٥ ، ٣٤٦ ، ٣٢٩ ، ٣٠٤ ، ٢١٩ ، ٢٨٢  
 ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٠ ، ٤٤٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٤ ، ٤١٥  
 ، ٥٧١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٢ ، ٥٤٠ ، ٥٣٥ ، ٥٠٩ ، ٤٨٧  
 ، ٦٢٥ ، ٦١٦ ، ٦١١ ، ٦٠٧ ، ٦٠٢ ، ٦٠٠ ، ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٩٣ ، ٥٩١  
 ٧٢٩ ، ٦٩٠ ، ٦٧٥ ، ٦٧٠ ، ٦٥٦ ، ٦٥٤

( و )

الوعيد ( ومرتكب الكبيرة والفاسق ) : ٩٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٧٧ ،  
 ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٣ ، ٢٠١ ، ١٨٧ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٨  
 ، ٢٨٦ ، ٢٧٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ ، ٢٢٦ ، ٢١٧ ، ٢٧٧ ، ٢٦٠  
 ، ٥٩٣ ، ٥٩٢ ، ٥٩٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦١ ، ٥٥٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢١ ، ٤٩٤  
 ، ٦٦٣ ، ٦٥٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٢ ، ٦١٤ ، ٦٠٩ ، ٦٠٥ ، ٦٠٠ ، ٥٩٥  
 ٧٢٤ ، ٧٢٨ ، ٧١٨ ، ٧٠٣ ، ٧٠١ ، ٦٩٩ ، ٦٩٢ ، ٦٨٢ ، ٦٨٠ ، ٦٦٨



## الموضوعات والسور والآيات

|         |   |
|---------|---|
| ٣       | تصدير                                   |
| ٦٨ — ٧  | مقدمة التحقيق                           |
| ٢٧ — ٧  | الفصل الأول : القاضى عبد الجبار         |
| ٧       | ١ — مولده ونسبته                        |
| ٩       | ٢ — نشأته وتوليه القضاء                 |
| ١٣      | ٣ — ثقافة القاضى وشيوخه ومنزلته العلمية |
| ١٥      | — فى علم الكلام                         |
| ١٧      | — فى أصول الفقه                         |
| ١٩      | — دراسات أصولية فريدة                   |
| ٢٠      | — فى الفقه والحديث                      |
| ٢١      | — فى مجال الدفاع عن الإسلام             |
| ٢٢      | ٤ — تلامذته                             |
| ٢٥      | ٥ — كتبه                                |
| ٦٨ — ٢٨ | الفصل الثانى : متشابه القرآن            |
| ٢٨      | القاضى وتفسير القرآن                    |
| ٣٤      | تنزيه القرآن عن المطاعن                 |
| ٣٧      | متشابه القرآن :                         |
| ٣٧      | ١ — منهج القاضى فى الكتاب               |
| ٣٩      | (١) دليل العقل                          |

- ٣٩ القاضى يدافع عن هذا المنهج  
٤١ كلمة فى هذا المنهج  
٤٣ بعض الشواهد على هذا المنهج  
٤٤ (ب) اللغة والنظم  
٤٥ من شواهد الاعتماد على اللغة  
٤٧ من شواهد النظم والسياق  
٤٩ ٢ — طريقة المؤلف  
٥١ ٣ — كتاب القاضى ومنزلته بين كتب المتشابه الأخرى  
٥٢ الكتب التى ذكرها ابن النديم  
٥٤ بين هذه الكتب وكتاب القاضى  
٥٧ كتاب القاضى بين كتب الفرق الأخرى  
٥٨ بين كتاب القاضى وكتب المتأخرين  
٥٩ ٤ — نسختا الكتاب وعملنا فى التحقيق  
٦٢ — ٥٩ النسختان  
٦٢ عملنا فى التحقيق  
٦٧ التمليق على الكتاب  
٣٩ — ١ مقدمة المؤلف  
١ ١ — كيفية الاستدلال بالقرآن على ما يدل عليه  
٥ ٣، ٢ — الفرق بين المحكم والمتشابه ، وإثبات مزية المحكم  
١٠ ٤ — إثبات أن القرآن من فعله تعالى وخلقه  
١٣ ٥ — المتشابه مما يعلم العلماء تأويله

- ١٨ — ٩ — حد المحكم والمنشابه
- ٢٠ — ٧ — القرآن كله محكم وكلامه متشابه باعتبار آخر
- ٢١ — ٨ — وجوه المصلحة في جملة تعاني بعض القرآن متشابهاً
- ٩ — الوجه الذي يعلم به أن القرآن دلالة وحجة . وما يحتاج
- ٣٠ — إليه المتشابه من زيادة نظر
- ٣٣ — ١٠ — الوجوه التي يقع عليها الاستدلال بالقرآن على ما هو حجة فيه
- ١٢، ١١ — ضرورة بيان المراد بالمتشابه وذكر وجوهه
- ٣٧ — وتنصيل القول في الآيات المتشابهة

١ — سورة الفاتحة : ٤١ - ٤٧

٤١/٥<sup>(١)</sup> ٤٣/٦ ٤٦/٧

٢ — سورة البقرة : ٤٨ - ١٣٩

|         |         |       |       |
|---------|---------|-------|-------|
| ١١٤/١٥٦ | ٩٨/٨٢   | ٨٩/٤٧ | ٤٨/٢  |
| ١١٥/١٧١ | ٩٨/٩٣   | ٩٠/٤٨ | ٤٩/٦  |
| ١١٧/١٨٤ | ٩٩/١٠٢  | ٩١/٤٩ | ٥٤/١٠ |
| ١١٧/١٨٥ | ١٠٢/١٠٦ | ٩٢/٥٢ | ٥٦/١٥ |
| ١١٩/١٩٤ | ١٠٤/١٠٨ | ٩٢/٥٥ | ٥٨/١٨ |
| ١١٩/١٩٥ | ١٠٥/١٠٩ | ٩٣/٥٧ | ٥٩/٢٦ |
| ١٢٠/٢١٠ | ١٠٥/١١٥ | ٩٤/٥٧ | ٧٢/٢٩ |
| ١٢١/٢١٢ | ١٠٦/١١٧ | ٩٤/٦٣ | ٧٨/٣٠ |
| ١٢٢/٢١٣ | ١٠٨/١٢٤ | ٩٥/٦٤ | ٨٠/٣١ |
| ١٢٢/٢٢٠ | ١١٠/١٢٨ | ٩٦/٧٠ | ٨٤/٣٤ |
| ١٢٢/٢٢١ | ١١٢/١٤٢ | ٩٦/٧٩ | ٨٦/٣٨ |
| ١٢٤/٢٢٢ | ١١٣/١٤٣ | ٩٧/٨١ | ٨٧/٤٦ |

(١) ارقم الأول يشير إلى رقم الآية ، و - في - إلى رقم الصفحة .

|         |         |         |         |
|---------|---------|---------|---------|
| ١٢٦/٢٦٢ | ١٣٠/٢٥٥ | ١٢٧/٢٤٩ | ١٢٤/٢٢٥ |
| ١٢٦/٢٧٢ | ١٣٣/٢٥٧ | ١٢٨/٢٥٠ | ١٢٦/٢٣٣ |
| ١٢٧/٢٨٢ | ١٣٤/٢٥٨ | ١٢٩/٢٥٣ | ١٢٦/٢٣٦ |
|         | ١٣٥/٢٦٠ | ١٣٠/٢٥٤ | ١٢٦/٢٤٧ |

٣ - سورة ال عمران : ١٤٠ - ١٧٧

|         |         |         |         |
|---------|---------|---------|---------|
| ١٦٩/١٥٤ | ١٥٦/١١٧ | ١٤٧/٧٣  | ١٤٠/٤-٣ |
| ١٦٩/١٥٩ | ١٥٧/١٢٣ | ١٤٧/٨٣  | ١٤١/٧   |
| ١٧٠/١٦٠ | ١٥٨/١٢٦ | ١٤٨/٧٨  | ١٤١/١٣  |
| ١٧٠/١٥٤ | ١٥٩/١٢٨ | ١٤٩/٧١  | ١٤٢/١٤  |
| ١٧١/١٦٥ | ١٦٠/١٣١ | ١٤٩/٨٥  | ١٤٢/١٨  |
| ١٧٢/١٦٦ | ١٦٢/١٣٥ | ١٥٠/٨٦  | ١٤٢/١٩  |
| ١٧٢/١٦٩ | ١٦٣/١٣٨ | ١٥١/٩٠  | ١٤٢/٢٦  |
| ١٧٣/١٧٦ | ١٦٣/١٤٠ | ١٥٢/٩١  | ١٤٤/٢٣  |
| ١٧٥/١٧٩ | ١٦٥/١٤٥ | ١٥٥/١٠٦ | ١٤٦/٤٢  |
| ١٧٥/١٨٢ | ١٦٦/١٥٢ | ١٥٥/١٠٧ | ١٤٦/٥٤  |
| ١٧٧/١٩٢ | ١٦٨/١٥٣ | ١٥٥/١٠٨ | ١٤٦/٥٥  |

٤ - سورة النساء : ١٧٨ - ٢١٥

|         |         |        |           |
|---------|---------|--------|-----------|
| ٢٠٨/١٢٧ | ١٩٧/٧٨  | ١٨٥/٤٠ | ١٧٨/١٠    |
| ٢٠٩/١٤٤ | ١٩٨/٧٩  | ١٨٦/٤٧ | ١٧٨/١٤    |
| ٢٠٩/١٤٨ | ٢٠٠/٨٣  | ١٨٩/٤٩ | ١٨٠/١٨    |
| ٢١٠/١٥٣ | ٢٠١/٩٣  | ١٩٠/٥٦ | ١٨١/٢٦    |
| ٢١١/١٥٥ | ٢٠٢/٩٨  | ١٩٢/٦٤ | ١٨١/٢٨-٢٧ |
| ٢١٤/١٧٢ | ٢٠٣/١٠٨ | ١٩٢/٦٦ | ١٨٢/٢٠-٢٩ |
| ٢١٥/١٦٨ | ٢٠٤/١١٢ | ١٩٤/٨٢ | ١٨٢/٢١    |
|         | ٢٠٧/١٢٩ | ١٩٥/٨٨ | ١٨٢/٢٥    |

٥ - سورة الشّامة : ٢١٦ - ٢٣٤

|         |        |           |           |
|---------|--------|-----------|-----------|
| ٢٣٤/٨٩  | ٢٢٨/٤٨ | ٢٢٠/٢٩٠٢٨ | ٢١٦/٦     |
| ٢٣٤/١٠٣ | ٢٢٩/٦٠ | ٢٢٢/٢٢    | ٢١٧/١٣    |
|         | ٢٣٠/٦٤ | ٢٢٣/٢٨    | ٢١٨/١٤    |
|         | ٢٣٢/٦٧ | ٢٢٥/٤١    | ٢١٩/١٦٠١٥ |

٦ - سورة الانعام : ٢٣٥ - ٢٧٢

|         |         |             |             |
|---------|---------|-------------|-------------|
| ٢٦٦/١٣٧ | ٢٥٧/١٠٨ | ٢٤٧/٥٣      | ٢٣٥/٢       |
| ٢٦٦/١٤٦ | ٢٥٨/١١٠ | ٢٤٨/٦٨      | ٢٣٦/٣       |
| ٢٦٧/١٤٨ | ٢٥٨/١١١ | ٢٤٩/٧٣      | ٢٣٧/١٨      |
| ٢٦٩/١٤٩ | ٢٥٩/١١٢ | ٢٥٠/٨٠      | ٢٣٨/٢٤ - ٢٣ |
| ٢٦٩/١٥٢ | ٢٦٠/١١٣ | ٢٥٠/٨٧      | ٢٤٠/٢٥      |
| ٢٧٠/١٦٠ | ٢٦١/١٢٢ | ٢٥١/١٠٢٠١٠١ | ٢٤٢/٢٨      |
| ٢٧٢/١٦١ | ٢٦١/١٢٣ | ٢٥٥/١٠٣     | ٢٤٣/٣٥      |
| ٢٧٢/١٦٤ | ٢٦٢/١٢٥ | ٢٥٥/١٠٤     | ٢٤٥/٣٨      |
|         | ٢٦٥/١٢٩ | ٢٥٥/١٠٥     | ٢٤٦/٣٩      |
|         |         | ٢٥٦/١٠٧     | ٢٤٧/٤٦      |

٧ - سورة الاعراف : ٢٧٣ - ٣١١

|               |         |               |             |
|---------------|---------|---------------|-------------|
| ٣٠٤/١٧٨       | ٢٩١/١٤٣ | ٢٨١/٤٣        | ٢٧٣/٥       |
| ٣٠٥/١٧٩       | ٢٩٩/١٤٦ | ٢٨١/٥٢        | ٢٧٣/٦       |
| ٣٠٦/١٨٣ - ١٨٢ | ٣٠١/١٦٦ | ٢٨٢/٥٤        | ٢٧٤/٨       |
| ٣٠٧/١٨٦       | ٣٠٢/١٧١ | ٢٨٣/٨٩        | ٢٧٥/١٦      |
| ٣٠٨/١٨٨       | ٣٠٣/١٤٥ | ٢٨٨/٩٥        | ٢٧٧/٢٣      |
| ٣٠٩/١٩٠ - ١٨٩ | ٣٠٢/١٧٢ | ٢٨٩/١٠٠       | ٢٧٩/٢٠ - ٢٩ |
|               |         | ٢٩٠/١٢١ - ١٢٠ | ٢٨٠/٢٤      |

٨ - سورة الانفال : ٣١٢ - ٣٢٥

|        |           |           |           |
|--------|-----------|-----------|-----------|
| ٣٢٥/٧١ | ٣٢٢/٤٤    | ٣١٧/١٧    | ٣١٢/٤-٢   |
|        | ٣٢٤/٥١    | ٣٢٠/٢٣-٢٢ | ٣١٦/١٠    |
|        | ٣٢٤/٦٣-٦٢ | ٣٢٢/٤٢    | ٣١٧/١٦-١٥ |

٩ - سورة التوبة : ٣٢٦-٣٥٠

|         |        |        |        |
|---------|--------|--------|--------|
| ٣٤٤/ ٩١ | ٣٢٨/٥٥ | ٣٣٢/٤٦ | ٣٢٦/٢٢ |
| ٣٤٤/١٠٢ | ٣٢٩/٦٢ | ٣٣٣/٤٧ | ٣٢٧/٣٧ |
| ٣٤٥/١٠٦ | ٣٤٠/٧٧ | ٣٣٤/٤٩ | ٣٢٩/١٩ |
| ٣٤٦/١١٥ | ٣٤٢/٨٧ | ٣٣٥/٥١ | ٣٣٠/٤٠ |
| ٣٤٧/١٢٤ | ٣٤٣/٩٣ | ٣٣٦/٥٣ | ٣٣٠/٤٢ |
| ٣٤٩/١٢٧ |        |        |        |

١٠ - سورة يونس : ٣٥١-٣٧٢

|           |           |         |         |
|-----------|-----------|---------|---------|
| ٣٦٦/ ٨٨   | ٣٦٢/ ٢٧   | ٣٥٦/ ١٢ | ٣٥١/ ٣  |
| ٣٦٩/٩١-٩٠ | ٣٦٣/ ٢٣   | ٣٥٧/ ١٥ | ٣٥٢/ ٤  |
| ٣٧٠/ ٩٦   | ٣٦٣/٤٣-٤٢ | ٣٥٧/ ١٩ | ٣٥٢/ ٥  |
| ٣٧١/ ٩٧   | ٣٦٤/ ٤٤   | ٣٥٨/ ٢١ | ٣٥٣/ ٦  |
| ٣٧١/ ٩٩   | ٣٦٤/ ٥٢   | ٣٥٨/ ٢٢ | ٣٥٤/ ٧  |
| ٣٧٢/ ١٠٠  | ٣٦٥/ ٨٢   | ٣٦٠/ ٢٥ | ٣٥٥/ ٩  |
|           | ٣٦٦/ ٨٥   | ٣٦١/ ٢٦ | ٣٥٥/ ١١ |

١١ - سورة هود : ٣٧٣-٣٨٨

|             |         |         |            |
|-------------|---------|---------|------------|
| ٣٨٨/ ١٢٣    | ٣٨١/ ٨٠ | ٣٧٦/ ١٨ | ٣٧٣/ ١     |
|             | ٣٨٢/ ٨٨ | ٣٧٧/ ٢٠ | ٣٧٤/ ٧     |
| ٣٨٤/١٠٧-١٠٥ |         | ٣٧٨/ ٢٤ | ٣٧٥/ ١٤    |
| ٣٨٧/ ١١٨    |         | ٣٨٠/ ٢٧ | ٣٧٦/ ١٦-١٥ |

١٢ - سورة يوسف : ٣٨٩-٣٩٨

|               |         |         |         |
|---------------|---------|---------|---------|
| ٣٩٧/ ١٠٥      | ٣٩٥/ ٦٧ | ٣٩٢/ ٣٣ | ٣٨٩/ ٢  |
|               | ٣٩٥/ ٧٦ | ٣٩٤/ ٤١ | ٣٩٠/ ٦  |
| ٣٩٦/ ١٠٠ - ٩٩ |         | ٣٩٤/ ٥٣ | ٣٩٠/ ٢٤ |

١٣ - سورة الرعد : ٤٠٣-٤١٢

|         |         |         |        |
|---------|---------|---------|--------|
| ٤١٠/ ٣١ | ٤٠٨/ ١٦ | ٤٠٥/ ١١ | ٤٠٣/ ٢ |
| ٤١١/ ٣٩ | ٤١٠/ ١٧ | ٤٠٧/ ١٥ | ٤٠٥/ ٨ |

١٤ - سورة ابراهيم ٤١٣-٤٢٣

|          |          |          |          |
|----------|----------|----------|----------|
| ٤٢١ / ٤٨ | ٤١٨ / ٢٢ | ٤١٥ / ٢١ | ٤١٣ / ١  |
| ٤٢٢ / ٥١ | ٤١٩ / ٢٥ | ٤١٥ / ٢٢ | ٤١٣ / ٤  |
|          | ٤١٩ / ٤٠ | ٤١٦ / ٢٢ | ٤١٤ / ١١ |
|          | ٤٢٠ / ٤٦ | ٤١٧ / ٢٧ | ٤١٤ / ١٢ |

١٥ - سورة الحجر ٤٢٤ - ٤٢٣

|             |          |               |         |
|-------------|----------|---------------|---------|
| ٤٣١ / ٦٦    | ٤٢٩ / ٤٢ | ٤٢٥ / ١٣ - ١٢ | ٤٢٤ / ٣ |
| ٤٣٢ / ٨٥    | ٤٣٠ / ٤٧ | ٤٢٧ / ٢١      | ٤٢٤ / ٢ |
| ٤٣٣ / ٧٩-٧٨ | ٤٣٠ / ٤٨ | ٤٢٨ / ٣١ - ٣٠ | ٤٢٤ / ٥ |
| ٤٣٣ / ٩٣-٩٢ | ٤٣٠ / ٦٠ | ٤٢٨ / ٣٩      | ٤٢٤ / ٩ |

١٦ - سورة النحل ٤٣٤ - ٤٥٥

|          |          |          |          |
|----------|----------|----------|----------|
| ٤٥١ / ٦٨ | ٤٤٨ / ٦٤ | ٤٤٠ / ٣٦ | ٤٣٤ / ٩  |
| ٤٥٤ / ٦٩ | ٤٤٩ / ٧٥ | ٤٤١ / ٢٧ | ٤٣٥ / ١٧ |
| ٥٥ / ١٠٤ | ٤٤٩ / ٧٩ | ٤٤٢ / ٤٠ | ٤٣٦ / ٢٥ |
|          | ٤٤٨ / ٨٩ | ٤٤٣ / ٥٢ | ٤٣٨ / ٢٦ |
|          | ٤٥٠ / ٩٣ | ٤٤٤ / ٥٣ | ٤٣٩ / ٣٥ |

١٧ - سورة الاسراء ٤٥٦ - ٤٧٠

|           |               |          |          |
|-----------|---------------|----------|----------|
| ٤٦٧ / ٧٤  | ٤٦٥ / ٤٥      | ٤٦٠ / ١٦ | ٤٥٦ / ٤  |
| ٤٦٨ / ٨٢  | ٤٦٦ / ٤٦      | ٤٦٣ / ١٨ | ٤٥٦ / ٥  |
| ٤٦٩ / ٩٤  | ٤٦٦ / ٤٨      | ٤٦٤ / ٢٣ | ٤٥٧ / ١٢ |
| ٤٧٠ / ١٠٥ | ٤٦٧ / ٧٠ - ٦٩ | ٤٦٤ / ٢٨ | ٤٥٨ / ١٥ |
| ٤٧٠ / ١١٠ |               |          |          |

١٨ - سورة الكهف: ٤٧١-٤٧٩

|             |           |        |           |
|-------------|-----------|--------|-----------|
| ٤٧٨/١٠-١٠٠  | ٤٧٦/٥٥    | ٤٧٣/٢٨ | ٤٧١/١٤ ١٣ |
| ٤٧٨/١٠١-١٠٠ | ٤٧٦/٥٧    | ٤٧/٢٩  | ٤٧٢/١٧    |
| ٤٧٩/٦٣      | ٤٧٦/٦٨-٦٧ | ٤٧٥/٤٩ | ٤٧٢ ٢٤-٢٣ |

١٩ - سورة مريم: ٤٨٠-٤٨٧

|        |        |           |        |
|--------|--------|-----------|--------|
| ٤٨٥/٧١ | ٤٨٤/٣٥ | ٤٨٢/١٩    | ٤٨٠/ ٦ |
| ٤٨٧ ٧٦ | ٤٨٤/٥٩ | ٤٨٢/٣١-٣٠ | ٤٨١/١٢ |
| ٤٨٦/٨٣ | ٤٨٥/٦٥ | ٤٨٣/٣٢    | ٤٨١/١٣ |

٢٠ - سورة طه: ٤٨٨-٤٩٥

|         |         |           |           |
|---------|---------|-----------|-----------|
| ٤٩٤/١٣٣ | ٤٩٣/٨٥  | ٤٩١/ ٠-٤٩ | ٤٨٨/٤-١   |
| ٤٩٥/١٣١ | ٤٩٣/١٠٩ | ٤٩٢/٥٢    | ٤٨٩/١٢-١١ |
| ٤٩٥/١٣٢ | ٤٩٢/٨٢  | ٤٩٢/٧٠    | ٤٩٠/٢٦-٢٥ |

٢١ - سورة الانبياء: ٤٩٦-٥٠٥

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٠٣/٩٠ | ٥٠١/٧٣ | ٤٩٩/٢٨ | ٤٩٦/ ٢ |
| ٥٠٤/٩٨ | ٥٠٢/٧٢ | ٤٩٩/٢٥ | ٤٩٧/١٦ |
|        | ٥٠٢/٨٨ | ٥٠٠/٢٧ | ٤٩٧/٢٣ |

٢٢ - سورة الحج: ٥٠٦-٥١٤

|        |           |        |        |
|--------|-----------|--------|--------|
| ٥١٣/٦٥ | ٥١٠/٤٠    | ٥٠٧/١٤ | ٥٠٦/ ٤ |
| ٥١٤/٧٨ | ١٠٥/٥٣-٥٢ | ٥٠٩/٣٤ | ٥٠٦/ ٥ |

٢٣ - سورة المؤمن ٥١٥ - ٥٢٠

|         |            |           |           |
|---------|------------|-----------|-----------|
| ٥٢٠/١٠٥ | ٥٢٠/١٠٠-٩٩ | ٥١٧/٨٠    | ٥١٥/١١-١  |
| ٥٢٠/١١٥ | ٥٢٠/١٠٢    | ٥١٨/٩٠-٨٤ | ٥١٥/١٤    |
|         |            | ٥١٩/٩٤    | ٥١٦/٥٦-٥٤ |

٢٤ - سورة النور ٥٢١ - ٥٢٧

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٢٦/٤١ | ٥٢٤/٢٣ | ٥٢٢/١١ | ٥٢١/ ٢ |
| ٥٢٧/٦١ | ٥٢٥/٢٤ | ٥٢٣/١٧ | ٥٢١/ ٤ |
|        | ٥٢٥/٢٥ | ٥٢٣/١٩ | ٥٢١/ ٥ |

٢٥ - سورة الفرقان ٥٢٨ - ٥٣٢

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٣٢/٧٤ | ٥٣١/٥٩ | ٥٣٠/٣١ | ٥٢٨/ ٢ |
|        | ٥٣١/٦٨ | ٥٣٠/٣٢ | ٥٢٩/١٨ |
|        | ٥٣٢/٦٩ | ٥٣١/٤٤ | ٥٢٩/٢١ |

٢٦ - سورة الشعرا : ٥٣٥ - ٥٣٨

|             |           |        |             |
|-------------|-----------|--------|-------------|
| ٥٣٨/١٦٩     | ٥٣٦/٨٣    | ٥٣٥/٧٨ | ٥٣٣/٢١ - ٢٠ |
| ٥٣٨/٢٠٠     | ٥٣٦/٨٧    | ٥٣٥/٨٢ | ٥٣٤/٤٣      |
| ٥٣٨/٢١١-٢١٠ | ٥٣٧/٩٩-٩٦ | ٥٣٦/٨٧ | ٥٣٥/٦٥-٦٤   |

٢٧ - سورة النمل ٥٣٩ - ٥٤٢

|        |        |           |        |
|--------|--------|-----------|--------|
| ٥٤٢/٨٠ | ٥٤١/٥٠ | ٥٣٩/٢١-٢٠ | ٥٣٩/ ٤ |
| ٥٤٢/٨١ | ٥٤١/٦٢ | ٥٤٠/٢٤    | ٥٣٩/ ٦ |
| ٥٤٢/٨٨ | ٥٤٢/٦٤ | ٥٤١/٢٩    | ٥٣٩/ ٨ |

٢٨- سورة القصص : ٥٤٣ - ٥٤٧

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٤٦/٥٦ | ٥٤٥/٤٠ | ٥٤٤/٦٦ | ٥٤٣/ ٥ |
| ٥٤٧/٦٨ | ٥٤٥/٤١ | ٥٤٥/٢٦ | ٥٤٣/١٠ |
|        | ٥٤٦/٥١ | ٥٤٥/٣٠ | ٥٤٣/١٥ |

٢٩- سورة العنكبوت : ٥٤٨ - ٥٥١

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٥١/٦٧ | ٥٥٠/٥١ | ٥٤٩/٤٠ | ٥٤٨/ ٣ |
| ٥٥١/٦٩ | ٥٥٠/٥٤ | ٥٤٩/٤٤ | ٥٤٨/ ٥ |
|        | ٥٥٠/٥٦ | ٥٤٩/٤٨ | ٥٤٨/١٣ |

٣٠- سورة الروم : ٥٥٢-٥٥٧

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٥٦/٣٠ | ٥٥٥/٢٦ | ٥٥٣/٢٢ | ٥٥٢/ ٨ |
| ٥٥٧/٥٩ | ٥٥٦/٥٠ | ٥٥٥/٢٩ | ٥٥٣/٢١ |

٣١- سورة لقمان : ٥٥٨-٥٥٩

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٥٨/٣١ | ٥٥٩/٢٧ | ٥٥٨/١١ | ٥٥٨/ ٧ |
|--------|--------|--------|--------|

٣٢- سورة السجدة : ٥٦٠ - ٥٦٢

|        |        |        |           |
|--------|--------|--------|-----------|
| ٥٦١/١٨ | ٥٦١/١٣ | ٥٦٠/١٣ | ٥٦٠/ ٧    |
|        |        |        | ٥٦٢/٢٤-٢٣ |

٣٣- سورة الاحزاب : ٥٦٣ - ٥٦٨

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٥٦٦/٦٨ | ٥٦٦/٣٨ | ٥٦٥/٢٦ | ٥٦٣/ ٤ |
| ٥٦٧/٧٢ | ٥٦٥/٤٣ | ٥٦٥/٢٧ | ٥٦٣/٣٠ |
|        |        | ٥٦٦/٣٧ | ٥٦٤/٣٢ |

٣٤- سورة صبا: ٥٦٩-٥٧٠

٥٦٩/١٨      ٥٦٩/١٧      ٥٦٩/٢٥      ٥٦٩/٣١

٣٥- سورة الملائكة ( فاطر ) : ٥٧١-٥٧٣

٥٧١/ ٣      ٥٧١/١٠      ٥٧٢/٣٢      ٥٧٢/٤١  
٥٧١/ ٨      ٥٧٢/٢٢-٢٢

٣٦- سورة يس: ٥٧٤-٥٧٩

٥٧٤/ ٦      ٥٧٥/٣٥      ٥٧٧/٦٢-٦٠      ٥٧٩/٨٢  
٥٧٤/ ٩      ٥٧٦/٥٤      ٥٧٩/٧١

٣٧- سورة الصافات: ٥٨٠-٥٨٨

٥٨٠/٢٣-٢٢      ٥٨٠/٩٦-٩٥      ٥٨٧/٩٩      ٥٨٧/١٠٢

٣٨- سورة ص: ٥٨٩-٥٩٠

٥٨٩/٢٦      ٥٨٩/٢٧      ٥٩٠/٢٨

٣٩- سورة الزمر: ٥٩١-٥٩٨

٥٩١/ ٣      ٥٩٣/٢٢      ٥٩٥/٤٢      ٥٩٧/٥٦  
٥٩٢/ ٧      ٥٩٤/٢٣      ٥٩٥/٥٣      ٥٩٧/٦٠  
٥٩٣/٢٠      ٥٩٤/٢٨      ٥٩٦/٥٤      ٥٩٧/٦٢  
٥٩٣/٢٢      ٥٩٥/٢٧-٢٦      ٥٩٧/٥٤      ٥٩٨/٦٧

٤٠- سورة المؤمن (غافر) : ٥٩٩-٦٠١

٥٩٩/ ٩      ٦٠٠/١٧      ٦٠٠/٢٨      ٦٠٠/٢٧  
٥٩٩/١٥      ٦٠٠/١٨      ٦٠٠/٢٤      ٦٠١/٨٥-٨٤

٤١- سورة فصلت: ٦٠٢-٦٠٣

٦٠٢/٤-١      ٦٠٢/١٧      ٦٠٢/٢١      ٦٠٢/٤٤  
٦٠٢/ ٥      ٦٠٢/٢٠      ٦٠٢/٢٥

٤٢ - سورة الشورى : ٦٠٤ - ٦٠٧

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٦٠٧/٥٢ | ٦٠٦/٤٤ | ٦٠٥/٢٢ | ٦٠٤/ ٨ |
|        | ٦٠٦/٤٦ | ٦٠٥/٢٤ | ٦٠٤/١١ |
|        | ٦٠٦/٥١ | ٦٠٦/٢٧ | ٦٠٤/١٥ |

٤٣ - سورة الزخرف : ٦٠٨ - ٦٠٩

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٦٠٩/٧٤ | ٦٠٩/٤٠ | ٦٠٨/٢٣ | ٦٠٨/١٢ |
|        | ٦٠٩/٧١ | ٦٠٩/٣٦ | ٦٠٨/٢٠ |

٤٤ - سورة الدخان : ٦١٠

الآيات ١٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٨

٤٥ - سورة الجاثية : ٦١١ - ٦١٢

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٦١٢/٢٨ | ٦١١/٢٣ | ٦١١/٢١ | ٦١١/٢٠ |
|--------|--------|--------|--------|

٤٦ - سورة الاحقاف : ٦١٣ - ٦١٥

|        |        |        |        |
|--------|--------|--------|--------|
| ٦١٥/٢٦ | ٦١٤/١٩ | ٦١٤/١٥ | ٦١٣/١٢ |
|--------|--------|--------|--------|

٤٧ - سورة محمد : ٦١٦ - ٦١٨

|        |            |           |
|--------|------------|-----------|
| ٦١٨/٣١ | ٦١٧/٢٤، ٢٣ | ٦١٦/٥٠، ٤ |
| ٦١٨/٢٣ | ٦١٧/٢٩     | ٦١٦/١٧    |

٤٨ - سورة الفتح : ٦١٩ - ٦٢١

|        |        |         |
|--------|--------|---------|
| ٦٢١/٢٠ | ٦٢٠/ ٤ | ٦١٩/٢٠١ |
| ٦٢١/٢٤ | ٦٢٠/١٠ | ٦١٩/ ٣  |

٤٩ - سورة الحجرات: ٦٢٢ - ٦٢٥

|        |        |        |
|--------|--------|--------|
| ٦٢٤/١٤ | ٦٢٣/ ٩ | ٦٢٢/ ٢ |
| ٦٢٥/١٧ | ٦٢٤/١١ | ٦٢٢/ ٧ |

٥٠ - سورة ق : ٦٢٦ - ٦٢٧

٦٢٧/٤٥      ٦٢٧/٣٨      ٦٢٧/٣٥      ٦٢٦/٢٩٠٢٨

٥١ - سورة الذاريات : ٦٢٨ - ٦٣٠

٦٢٩/٥٨      ٦٢٨/٤٩      ٦٢٨/٢٦٠٣٥  
٦٢٨/٥٦      ٦٢٨/٤٠

٥٢ - سورة الطور : ٦٣١

الآيات ٢١ ، ٣٥ ، ٤٨

٥٣ - سورة النجم : ٦٣٢ - ٦٣٤

٦٣٤/٤٨      ٦٣٣/٤٠٠٣٧      ٦٣٢/١٤٠١٣  
٦٣٣/٤٣      ٦٣٢/٢٢

٥٤ - سورة القمر : ٦٣٥ - ٦٣٦

٦٣٦/٥٠      ٦٣٥/٤٩      ٦٣٥/١٧      ٦٣٥/١٤٠١٣

٥٥ - سورة الرحمن : ٦٣٧ - ٦٣٩

٦٣٨/٤٦      ٦٣٨/٢٩      ٦٣٧/٤٠١  
٦٣٩/٦٠      ٦٣٨/٣١      ٦٣٧/٢٧٠٢٦

٥٦ - سورة الواقعة : ٦٤٠ - ٦٤١

٦٤١/٨٥      ٦٤٠/٦٤٠٦٣      ٦٤٠/٥٩٠٥٨

٥٧ - سورة الحديد : ٦٤٢ - ٦٤٥

٦٤٤/٢٩      ٦٤٣/٩      ٦٤٢/١  
٦٤٤/٢٧      ٦٤٢/٣

٥٨ - سورة المجادلة : ٦٤٦ - ٦٤١

|        |        |       |
|--------|--------|-------|
| ٦٤٧/٢٢ | ٦٤٧/١٠ | ٦٤٦/٤ |
|        | ٦٤٧/١٦ | ٦٤٦/٧ |

٥٩ - سورة الحشر : ٦٤٩ - ٦٥١

|        |        |       |       |
|--------|--------|-------|-------|
| ٦٥١/٢٣ | ٦٥٠/١٠ | ٦٤٩/٥ | ٦٤٩/٢ |
| ٦٥١/٢٤ | ٦٥٠/٢٠ | ٦٥٠/٩ | ٦٤٩/٣ |

٦٠ - سورة المتحنة : ٦٥٢

الآيتان ٤ - ٥

٦١ - سورة الصف : ٦٥٣

الآية ٥

٦٢ - سورة الجمعة : ٦٥٣

الآية ٤

٦٣ - سورة المنافقين : ٦٥٤

الآيات ٢ ، ٣ ، ٦

٦٤ - سورة التغابن : ٦٥٥ - ٦٥٦

|        |       |       |       |
|--------|-------|-------|-------|
| ٦٥٦/١١ | ٦٥٥/٩ | ٦٥٥/٣ | ٦٥٥/٢ |
|--------|-------|-------|-------|

٦٥ - سورة الطلاق : ٦٥٧ - ٦٥٨

|       |       |       |
|-------|-------|-------|
| ٦٥٨/٧ | ٦٥٧/٣ | ٦٥٧/١ |
|-------|-------|-------|

٦٦ - سورة التحریم : ٦٥٩ - ٦٦٠

|       |       |       |
|-------|-------|-------|
| ٦٦٠/٨ | ٦٥٩/٧ | ٦٥٩/٦ |
|-------|-------|-------|

٦٧ - سورة الملك : ٦٦١ - ٦٦٢

٦٦١ / ٣    ٦٦١ / ١٤ - ١٣    ٦٦٢ / ١٩

٦٨ - سورة ن : ٦٦٣

الآيات : ٣٤ - ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٠

٦٩ - سورة الحاقة : ٦٦٤

الآيات : ١٧ ، ٤٤ - ٤٥

٧٠ - سورة المعارج : ٦٦٥ - ٦٦٦

٦٦٥ / ٤ - ٣    ٦٦٥ / ٦ - ٧    ٦٦٥ / ١١    ٦٦٥ / ٢٠

٧١ - سورة نوح : ٦٦٧

الآيات : ١٣ ، ٢٤ ، ٢٧

٧٢ - سورة الجن : ٦٦٨

الآيات : ١٠ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣

٧٣ - سورة المزمل : ٦٩

الآيات : ١٧ ، ٥

٧٤ - سورة المدثر : ٦٧٠ - ٦٧٢

٦٧٠ / ٣١    ٦٧١ / ٢٨    ٦٧١ / ٥٤ - ٥٥

٦٧٠ / ٣١    ٦٧١ / ٤٣ - ٤٢    ٦٧١ / ٥٦

٧٥ - سورة القيامة : ٦٧٣ - ٦٧٤

٦٧٢ / ١٥ - ١٤    ٦٧٢ / ٢٢ - ٢٣

٧٦ - سورة الانسان : ٦٧٥

الآيات : ٣ ، ٢٩ ، ٣١

٧٧ - سورة الرسالات : ٦٧٦ - ٦٧٧

٦٧٦ / ٢١ - ٢٠    ٦٧٦ / ٢٧ - ٢٥    ٦٧٦ / ٢٨

٧٨ - سورة عم يتساءلون : ٦٧٨

الآيتان ٢٩ ، ٣٩

٧٩ - سورة النازعات : ٦٧٩

الآيات ٣٧ - ٤١

٨٠ - سورة عبس : ٦٨٠

الآيات ١١ - ١٢ ، ٢٠ ، ٣٨ - ٤١

٨١ - سورة التكويد : ٦٨١

الآيات ٨ - ٩ ، ٢٦ - ٢٧ ، ٢٩

٨٢ - سورة الانفطار : ٦٨٢

الآيات ٦ - ٨ ، ١٠ - ١١ ، ١٤ - ١٦

٨٣ - سورة المطففين : ٦٨٣

الآيتان ١٤ ، ١٥

٨٤ - سورة الانشقاق : ٦٨٤

الآيتان ٢٠ - ٢١

٨٥ - سورة البروج : ٦٨٥

الآيات ١٥ - ١٦ ، ٢١ - ٢٢

٨٦ - سورة الطارق : ٦٨٦

الآيات ٩ - ١٠ ، ١٥ - ١٦

٨٧ - سورة الاعلى : ٦٨٧

الآيات ١ ، ٩ ، ١٦

٨٨ - سورة الفاشية : ٦٨٨

الآيات ١٧ - ١٨ ، ٢١ - ٢٢

٨٩ - سورة الفجر: ٦٨٩

الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

٩٠ - سورة البلد: ٦٩٠

الآيتان ٨ - ١٠

٩١ - سورة الشمس: ٦٩١

الآيتان ٨ ، ٩

٩٢ - سورة الليل: ٦٩٦

الآيات ٥ - ٧ ، ١٤ - ١٦

٩٣ - سورة الضحى: ٦٩٣

الآيتان ٧ ، ١١

٩٤ - سورة الانشراح: ٦٩٦

الآيات ١ ، ٢ - ٣

٩٥ - سورة التين: ٦٩٥

الآيات ٤ - ٦ ، ٥ ، ٨

٩٦ - سورة القلم: ٦٩٦

الآيات ١ ، ٦٠ - ٧

٩٧ - سورة القدر: ٦٩٧

الآيات ١ ، ٣ ، ٧

٩٨ - سورة البينة: ٦٩٨

الآية ٥ .

٩٩ - سورة الزلزلة: ٦٩٩

الآيتان ٧ - ٨ .

١٠٠ - سورة العاديات : ٦٩٩

الآيتان ٩ — ١١ .

١٠١ - سورة القارعة : ٧٠٠

الآيتان ٦ — ٩ .

١٠٢ - سورة التكاثر : ٧٠١

الآيتان ٧ — ٨ .

١٠٣ - سورة العصر : ٧٠١

الآية ٣ .

١٠٤ - سورة الهمزة : ٧٠١

الآيتان ١ — ٢ .

١٠٥ - سورة الفيل : ٧٠٢

الآيتان ١ — ٤ .

١٠٦ - سورة قريش : ٧٠٢

الآيتان ١ — ٢ .

١٠٧ - سورة الماعون : ٧٠٣

الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ .

١٠٨ - سورة الكوثر : ٧٠٣

الآيتان ١ — ٢ .

١٠٩ - سورة الكافرين : ٧٠٣

الآية ٦ .

١١٠ - سورة الفتح : ٧٠٤

الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

١١١ - سورة تبت : ٧٠٥

الآيات ١ - ٣، ٢

١١٢ - سورة الصمد : ٧٠٦

الآيات ١ - ٢، ٣، ٤

١١٣ - سورة الفلق : ٧٠٨

الآيتان ١ - ٢

٢١٤ - سورة الناس : ٧٠٩

٧١١-٧٣٧

خاتمة الكتاب

٧١١

مسألة في الإلجاء

٧١٤

مسألة في التخليّة

٧١٦

مسألة في به يكون المكاف مزاح العلة فيما كاف

مسألة في معه يصح أن يستحق المكاف المدح والثواب ،

٧١٦

والدم والعقاب

٧١٨

مسألة في الأدلة التي لا يصح التشكيك إلا مع نصيحتها

٧١٩

مسألة في اللطف

٧٢٠

مسألة في أنواع اللطف وأقسامه

٧٢١

مسألة في ذكرناه من أنواع اللطف

٧٢٣

مسألة في بيان المفسدة

٧٢٤

مسألة في المعونة وما يتصل بها

٧٢٥

مسألة في ذكر الخذلان والنصرة وما يتصل بهما

مسألة فيما يحسن من المكلف الدعاء به والمسألة له مما قدمنا ذكره .

٧٢٧

وما يتصل بذلك

٧٣٠

مسألة في مقارنة اللطف والمفسدة

٧٣١

مسألة فيما يكون لطفاً من الأدلة

٧٣٥

مسألة في التوفيق والمعصية

مسألة فيما يجرى على المكلفين من الأسماء والأوصاف للأمور

٧٣٦

التي قدمناها

## تصويبات

| الصفحة | السطر | الخطأ       | الصواب              |
|--------|-------|-------------|---------------------|
| ١      | ١١    | على ما عليه | على [ مادل ] عليه   |
| ٢      | ١٧    | النقد       | التقيد              |
| ٩      | ٢     | وصفاته      | بصفاته              |
| ١٤م    | ٥     | لا عرض      | لا غرض              |
| ١٦     | ١     | لذمة        | لذمه                |
| ٤٥     | ٥٣    | اختيار      | اختيار [ الواجب     |
| ٧٠     | ١٠    | لقـد        | ولقـد               |
| ١٧٤    | ١٠    | ليعبدونَ    | ليعبدونِ            |
| ٢٤٢    | ٧     | يخفون قبل   | يخفون من قبل        |
| ٤٣٦    | ١٨    | أوزاراهم    | أوزارهم             |
| ٤٥٦    | ٨     | عدوى        | عدى                 |
| ٥١٤    | ٥٧    | تكذبه       | يكذبه               |
| ٥٥٧    | ١٥    | وتجى        | يُجى                |
| ٥٨١    | ٢     | تعملون      | تعملون              |
| ٥٨٨    | ١٢    | حين الوصية  | إن ترك خيراً الوصية |
| ٥٩٢    | ١٤    | بعذله       | يعذبه               |
| ٦٦٩    | ١٤    | نقلا        | نقيلا               |
| ٧٢٠    | ١     | أوقسامه     | وأقسامه             |
| ٧١٦    | ١     | الملة كلف   | الملة فيما كلف      |
| ٨٦١    | ١٦    | الهدى       | الهدوى              |



## للبحق

- متشابه القرآن : دراسة موضوعية .
- الجان في تشبيهات القرآن ، لابن ناقيا البغدادي ( ٤٨٥ )  
تحقيق ( بالاشتراك مع الدكتور محمد رضوان الداية )

تحت الطبع :

- منهج المعتزلة في تفسير القرآن .
- شرح عيون المسائل ، للحاكم الجشعي ( ٤٩٤ ) .  
تحقيق



أشكر مطبعة دار النصر مديراً وعمالاً على ما بذلوه من  
جهد طيب وعناية كريمة في طبع الكتاب وسرعة إنجازه ،  
راجياً للمطبعة كل تقدم وازدهار .

**المحقق**

رقم الايداع بدار الكتب ٦٩/٢٢٣٤